

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزي زكي بطرس

صندوق النقد الدولي

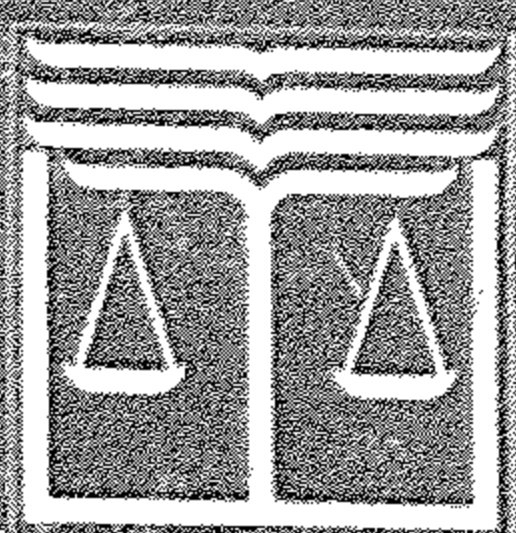
ويلدان الجنوب

تحرير : دارام جاي

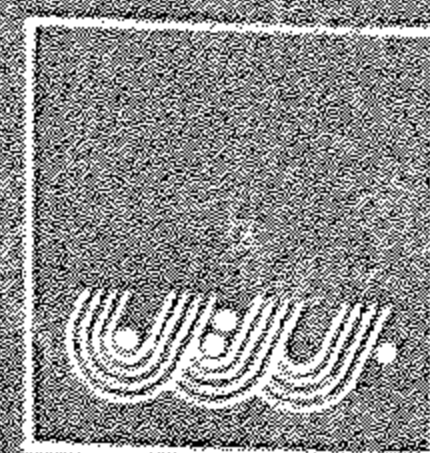
مقدمة بقلم
د. رمزي زكي

ترجمة : مبارك علي عثمان

مراجعة : د. أحمد فؤاد سيف النصر



اتحاد المحامين العرب

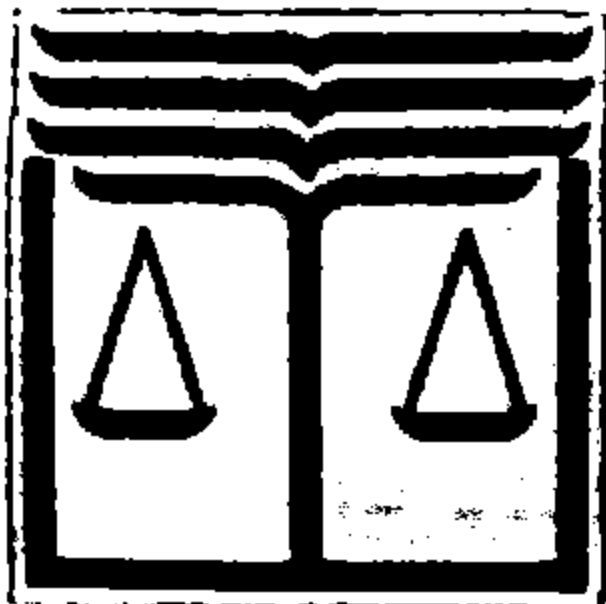


مركز البحوث العربية

صندوق النقد الدولي

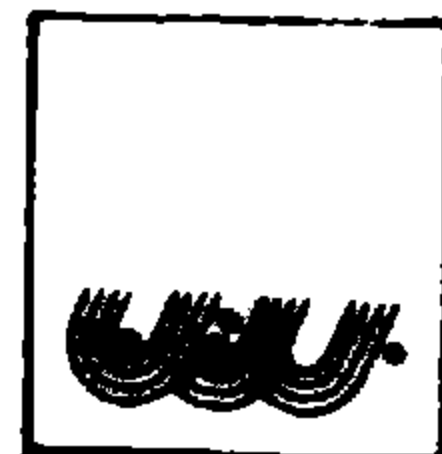
وبلدان الجنوب

تحرير : دارام جاى
ترجمة : مبارك على عثمان
مراجعة: د. أحمد سيف النصر
تقديم : د. رمزي زكي



اتحاد المحامين العرب

الناشر



مركز البحوث العربية

THE IMF AND THE SOUTH

The Social Impact of Crisis and Adjustment

Dharam Ghai (Editor)

Published by Zed Books Ltd., on behalf of the United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), and the Institute of Social and Economic Research (ISER) of the University of the West Indies, 1991

المجداول المستعملة فى هذا الكتاب والدراسات التى يضمها لا تعنى بأى حال التعبير عن آراء معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية فيما يخص الوضع القانونى لأى دولة أو إقليم أو سلطاتها أو ما يتعلق بحدودها الإقليمية. والآراء الواردة هنا منسوبة لكتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأى المعهد. وتنطبق هذه الملاحظة أيضاً على موقف مركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب ناشرى الكتاب بالعربية بإذن مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

الناشر

مركز البحوث العربية

للدراستات والتوثيق والنشر

١٤ ش عبد العزيز الدرينى - المنيل - القاهرة.

ت : ٣٦٢٥٦٨٧

فاكس: ٣٤١٩٣٨٣

تلکس: ٢٣١٧٢ Naom UN

الطبعة الأولى : ١٩٩٣

الجمع والإعداد الفنى بمركز البحوث العربية.

المحتويات

٧	تقديم الطبعة العربية
١١	تصدير الطبعة الانجليزية بقلم أستير ماكتير
١٢	١- المقدمة بقلم دارام جاى
١٤	- البيئة الاقتصادية العالمية.
١٦	- نموذج التنمية لما بعد الحرب.
١٨	- التكيف فى ظل الرعاية الدولية.
٢٠	- الدولة والتكيف الهيكلى والمجموعات الاجتماعية.

الجزء الأول

٢٧

الأزمة الاقتصادية والتغير الاجتماعى والآثار السياسية من وجهة نظر إقليمية

٢٩	٢- أزمة العمانيات فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى: نظرة عامة
٢٩	- مقدمة: دارام جاى وكينثيا دى الكانتارا".
٣٠	- الاقتصاد الكلى للأزمة.
٤٦	- إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الكلية.
٤٨	- تغير بنية الفرصة.
٥٨	- ردود الفعل الجماعية والفردية على الأزمة.
٦٣	- المدلولات السياسية للأزمة.
٦٩	٣- الأزمة الاقتصادية ودول الكومنولث الكاريبى: الأثر والاستجابة كليف توماس
٦٩	- مقدمة.

٧. - الأزمة : المعنى والتطبيق.
- ٧٥ - الجانب الدولى.
٨. - الجذور الداخلية للأزمة.
- ٨٧ - الاستجابات .
- ٩٤ - خاتمة.
- ٤- الانتعاش الاقتصادى، الدين والأزمة، العلاقة التى لا مفومنها. جورجى شيفارذر ١.٣
- ١.٣ - مقدمة.
- ١.٤ - الأزمة فى الأرجنتين.
- ١.٦ - الانتعاش الاقتصادى والدين الناتج عنه.
- ١.٩ - الدين عامل فى الانتعاش الاقتصادى.
- ١١١ - الانتعاش الاقتصادى.
- ١١٤ - الاستجابة للأزمة.
- ٥- الأزمة والعكف فى أفريقيا جنوب الصحراء ثاندريكلمكانداويرى ١١٩
- ١١٩ - مقدمة.
- ١١٩ - مظاهر الأزمة.
- ١٢٣ - تفسير الأزمة.
- ١٣٣ - خاتمة.
- ٦- الأزمة الاقتصادية والعكف الهيكلى والدولة فى أفريقيا جنوب الصحراء
- ريتشارد ساندبروك ١٣٩
- ١٣٩ - مقدمة.
- ١٤٠ - دور الدولة.
- ١٤٢ - القيود على تكوين دول رشيدة - قانونية فعالة فى أفريقيا.
- ١٤٨ - أثر الأزمة المالية على تكوين الدولة الأفريقية.
- ١٥١ - أثر أزمة الهيمنة على تكوين الدولة الأفريقية.
- ١٥٥ - أثر الأزمة الإدارية على تكوين الدولة الأفريقية .
- ١٥٩ - الخاتمة.

التكيف الهيكلي والاستجابة الاجتماعية

- ٧- الاقتصاد السياسي للأزمة المكسيكية بلاكاهيرينا ١٦٧
- مقدمة. ١٦٧
- الخلفية. ١٦٩
- الأزمة والسياسة. ١٧٤
- أثر الأزمة على المجتمع المدني والسياسي. ١٨١
- ٨- العمال الأفارقة والتكيف الهيكلي: الحالة النيجيرية. ١٨١

يوسف بالمجورا وبجورن بيكان ١٩٣

- القضية ضد العمال الأفارقة. ١٩٣
- العمال النيجيريون والتكيف الهيكلي. ٢٠٣
- إعادة نظر في القضية ضد العمال. ٢١٧
- ٩- البرازيل: الأزمة الاقتصادية والنقابات والانتقال إلى الديمقراطية. ٢٢٨
- إدوار ج. أماديو وجوس ماركيو كامارجو ٢٢٨
- مقدمة. ٢٢٨
- القيود الخارجية، الصراع التوزيعي والتكيف. ٢٣٠
- النموذج "الاستثنائي". ٢٣٣
- تعبئة العمال في الانتقال الديمقراطي. ٢٣٤
- الديون الخارجية والأزمة المالية. ٢٣٩
- خاتمة. ٢٤٦

الأزمات والتحول الهيكلي

- ١٠- أوغندا: العناقضات من وجهة نظر وبرنامج صندوق النقد الدولي محمود ممداني ٢٥١

٢٥١	- مقدمة.
٢٥٣	- وجهة نظر صندوق النقد الدولي.
٢٥٥	- مصدر المشكلة: وجهات النظر الأخرى.
٢٥٦	- مصدر المشكلة : الحالة الأوغندية.
٢٦٢	- التناقض الأول: يكرس برنامج الصندوق الاتجاه أعلاه.
٢٦٥	- لتناقض الثانى: تمايز بدون تراكم منتج.
٢٧١	- التناقض الثالث : نتائج تحرير الاقتصاد "البرلة"
	- التناقض الرابع : تقليص التضخم بزيادة الاعتماد على الأسواق الأجنبية ورأس
٢٧٥	المال الأجنبى.
٢٧٧	- ضرورة استراتيجية جديدة.
٢٨٣	- موضوعات تحويلية (مؤسسية).
٢٨٨	- خاتمة : التناقض بين السياسة والاقتصاد.
٢٩٥	١١- موزمبيق: الإدارة الاقتصادية وسياسات التكيف الهيكلى مارك يوتس
٢٩٥	- مقدمة.
٢٩٨	- الإصلاح الاقتصادى: ضرورة داخلية.
٣٠٦	- الدفاع والاقتصاد.
٣١١	- التكيف والحاجات الأساسية.
٣١٥	- إدارة القطاع العام و "مساعدة" المانحين.
٣٢٣	١٢- نيكارا جوا: الأزمة الاقتصادية والتحول فى الأطراف إى. ش. ك. فيتزجيرالد.
٣٢٣	- مقدمة.
٣٢٥	- أثر الهزة الخارجية على الاقتصاد الانتقالى وكيفية الاستجابة لها.
٣٣١	- السياسة الاقتصادية فى نيكارا جوا: من إعادة البناء إلى البقاء.
٣٣٨	- استجابة النيكارا جويين للأزمة الاقتصادية.
٣٤٦	- ملاحظات ختامية: السبيل القانونى أم التكيف الهيكلى المحلى؟

تقديم الطبعة العربية

بقلم الدكتور / رمزى زكى

أستاذ الاقتصاد والمستشار بمعهد التخطيط القومى

ما أشد ندرة الدراسات الجادة التى تتعرض لسياسات صندوق النقد الدولى فى دول الجنوب من منظور الاقتصاد السياسى، وهو المنظور الذى لايهتم بالجانب التقنى (أى العلاقات الفنية القائمة بين المتغيرات الاقتصادية) فحسب، وإنما أيضاً بالجانب الاجتماعى والسياسى للبيان الاقتصادى. وهذا الكتاب الذى يضم مجموعة من البحوث الهامة التى قدمت لمؤتمر علمى شارك فى عقده معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بجنيف UNRISD ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة الوست انديز ISER بجامعة بنجالور عام ١٩٩٠، يعد واحداً من هذه الدراسات النادرة والجادة. ومن هنا تأتى أهمية ترجمته إلى اللغة العربية التى تعاني من قحط شديد فى مثل هذا النوع من الدراسات. والميزة الأساسية لهذا الكتاب، أنه يناقش عدداً من القضايا والمشكلات الحيوية التى تواجه مجموعة الدول الأفريقية ودول الكاريبى وأمريكا اللاتينية ذات الأوضاع الحرجة على أرضية فكرية تختلف تماماً عن أرضية السلفية الاقتصادية (المدرسة النيوكلاسيكية) التى تستند عليها رؤية صندوق النقد الدولى والتى تؤمن إيماناً أعمى بليبرالية السوق، وتطمس الفروق، القائمة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات المتخلفة، وتعادى كل أنواع التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى؛ وتمقت أى

نوع من التحليل الاجتماعى والسياسى الذى يربط بين المتغيرات الاقتصادية والقوى الاجتماعية التى تتأثر وتتأثر فى هذه المتغيرات.

ومن المعلوم، أنه منذ أن اكتسحت وصفة التكيف لصندوق النقد الدولى بلاد العالم الثالث، ومؤخراً البلاد التى كانت اشتراكية، وهناك سيل لا ينقطع من البحوث والدراسات عن تلك الوصفة. وهذا السيل يغلب عليه الطابع التلفيقى، المخلف بخطاب إعلامى إيديولوجى زاعق، يصور تلك الوصفة كما لو كانت "تعويذة" ذات طابع سحرى عام لا بديل لها لعلاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية فى هذه البلاد . ورغم النتائج المدمرة لتلك الوصفة، فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى إلا أن طاحونة الإعلام الخطابى لهذه الوصفة لا تكف عن الدوران والزعيق، خالقة بذلك ما يشبه الإستبداد الإعلامى الزائف الذى يخفى الحقائق الجوهرية والأهداف الحقيقية ونتائجها السلبية فى البلاد التى طبقتها . من هنا، فإن ظهور أى عمل علمى جاد، يخالف وجهة نظر الصندوق وسط هذا الضجيج الإعلامى لابد وأن يكون له صدى المسموع ، خاصة إذا كان يستند ليس فقط على منهج نظرى مختلف ، وإنما أيضاً على التحليل الملموس للواقع الملموس لتلك الوصفة . وهذا ما يجعلنى أزعج، أن هذا الكتاب سيكون له فى دوائر الفكر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى بلادنا العربية صدى الذى يستحقه، نظراً لما إنطوى عليه من مساهمات جادة.

وسوف يلحظ القارئ، أن دفتى هذا الكتاب تحتوى على مجموعة من الدراسات التطبيقية المتعلقة بخبرات بعض مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبى وبعض الدول الأفريقية حول تأثيرها بالأزمة الاقتصادية وخبرتها فى مجال برامج التكيف تحت رعاية المؤسسات الدولية. فقد شهدت هذه الدول فى الثمانينيات انكماشاً مفاجئاً فى معدلات نموها الاقتصادى، وعجز شديد فى موازين مدفوعاتها ومن ثم فى ديونها الخارجية، وإرتفاع واضح فى معدلات البطالة، وغلاء مستمر وخفض شديد فى مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان، وتدهور بليغ فى أسعار الصرف لعملاتها الوطنية، وتراجع جهود التصنيع وتدهور أحوال الزراعة، والإنتاج الغذائى والخدمات؛ وذلك بالمقارنة مع مؤشرات الأداء الاقتصادى فى السبعينات . وقد قام المساهمون فى هذا الكتاب بتشريح الجذور الأساسية للأزمة واتفقوا - بهذا القدر أو ذاك - على أنها تعود إلى فشل أنماط التنمية فى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى

انتهجتها هذه الدول عقب نوال استقلالها السياسى، وإلى تزايد تبعيتها للاقتصاد الرأسمالى العالمى، ومن ثم ضعف قوتها فى السوق العالمى، وإلى ممارسات "الانفتاح" التى نفذتها فى الثمانينيات. ثم تفاقمت الأزمة بعد ذلك حينما راحت هذه الدول تطبق برامج التكيف تحت ضغط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، بحيث أصبحت "الأزمة" و"التكيف" وحدة لا تنقسم.

ورغم أن الكتاب، عبر ماتضمن من دراسات، قد إنصب على حالات دراسية معينة، مثل الأرجنتين والمكسيك ونيكاراجوا وأوغندا وموزمبيق ونيجيريا، بحكم تخصص الباحثين، إلا أن تلك الدراسات فى مجموعها تصلح - فيما أتصور - كإطار مرجعى لوصف ودراسة الحالات الأخرى وكنقاط للمقارنة عند دراسة البلاد النامية الأخرى.

والخيط الأساسى الذى سيلمسه القارئ أثناء مطالعته لهذا الكتاب الهام، يتمثل فى تلك الرؤية الشاملة التى ربطت بين وقوع هذه البلاد فى الأزمة والرضوخ فى مرحلة تالية لبرامج التكيف الهيكلية من ناحية، وبين آليات التبعية لهذه البلدان، من ناحية أخرى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المساهمين فى هذا الكتاب لم يقتصروا فى تحليلهم للتبعية على "العوامل الخارجية"؛ وإنما أيضاً على "العوامل الداخلية"، مثل المصالح الطبقية وعلاقات القوى بين الشرائع الاجتماعية، والتقاليد الموروثة من الفترة الاستعمارية... إلى آخره. ولهذا يبدو لى، أن المساهمة الأساسية لهذا الكتاب تكمن فى أنه يعيد صياغة منهج التبعية من منظور تكاملى، متعدد الأطراف، وهو المنظور الذى كانت تفتقد إليه مدرسة التبعية فى أمريكا اللاتينية والذى كان له ذبوع كبير فى العقد السابع والثامن من قرننا الحالى وكان يعطى "للعوامل الخارجية" أهمية إرتكازية فى تحليل التبعية.

ومن المزايا الأساسية فى هذا الكتاب، إنه يقدم دروساً غنية عن الحصاد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لبرامج التكيف الهيكلية فى الحالات الدراسية التى تعرض لها المساهمون فى هذا الكتاب، مثبتاً فى ذلك إفتقاد هذه البرامج للكفاءة النظرية، أى القدرة التفسيرية على فهم وتحليل وتشخيص مشكلات هذه الدول؛ وإفتقادها أيضاً إلى الكفاءة التطبيقية أى قدرتها عند التطبيق فى الخروج بهذه الدول من أزمتها إلى أوضاع أفضل، حيث أن تنفيذ البرامج قد أدى إلى كوارث اقتصادية واجتماعية فى هذه الدول.

وبعد...

ما أشد حاجة الاقتصاديين والباحثين ورجال السياسة والمشتغلين بالفكر الاجتماعى عموماً فى وطننا العربى إلى التعمق فى قراءة هذا الكتاب ، والتعلم مما جاء فيه من دروس وعبر، خاصة وأن عدداً لا بأس به من الأقطار العربية يطبق الآن هذه البرامج ، كما أن عدداً آخر بسبيله فى المستقبل القريب أن يطبقها . وهى حقاً دروس وعبر عميقة وغنية، لأنها فى الحقيقة ترسم صورة مستقبل هذه الأقطار لو سارت على نفس الطريق.

تحية حارة للمساهمين فى إعداد هذا الكتاب، وللمحرر درام غاى، ولدار "زد" التى قامت بنشره ، ولمركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب بالقاهرة الذين أتاحا للقارئ العربى فرصة الإطلاع على هذا الكتاب القيم، فى زمن تندر فيه الكتب القيمة.

رمزى زكى

القاهرة - روكسى

أول مارس ١٩٩٣

تصدير الطبعة الانجليزية

يحتوى هذا الكتاب على عدد من المقالات التى تعالج عددا من المواضيع الساخنة التى تواجه العالم الثالث. وتتبع قيمته إلى حد كبير من دراسات الحالة التى تركز على تجارب أفريقيا، الدول الكاريبية وأمريكا اللاتينية فى ظروف اقتصاد عالمى متغير بسرعة. ونتمنى أن تقدم الدروس المستخلصة من هذه التجارب الأسس الضرورية لوضع حلول عملية للأزمة الاقتصادية الحالية.

ويتضح من الدراسات التى بين دفتى هذا الكتاب أن أقطار الجنوب فى منعطف حاسم فى تاريخها ومستقبلها. وتمثل هذه الأقطار فى مفرداتها تباينات ملفتة من حيث الحجم، ثراء الموارد والهياكل الاقتصادية والمادية. ومنذ مجئ الاستقلال السياسى خلال عقدي مابعد الحرب الثانية، خطت مجموعة من الدول خطوات هامة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى بالإضافة لإدارة شئونها الخاصة. أما عقد الثمانينيات فقد كان مختلفا جدا. فقد شهدت مجموعة كبيرة من دول العالم الثالث تراجععات هائلة فى النمو الاقتصادى ومستويات المعيشة، خاصة تلك الدول المثقلة بالديون الخارجية.

وعلى الرغم من أن هناك قبولا عاما لضرورة إستراتيجيات التكيف المرتبطة بالنمو، تظل هنالك اختلافات واسعة حول وجهات النظر بين الدول المدينة من جهة، والأقطار المانحة من الجهة الأخرى. ويساهم هذا الكتاب، من خلال نقاشه أطر وتوقيت سياسات التكيف فى مجموعة من الأقطار والتأثيرات المتباينة لهذه السياسات المستخدمة، فى فهم الطريق المسدود بين الدول المدينة والدول المانحة، وبالتحديد مؤسسات التمويل متعددة الأطراف.

وما يبرز أيضا من خلال قراءة هذه الدراسات هو مدى المشاكل الاجتماعية التى تخطت الدول القومية مما أدى لتفاقم الأزمة الاقتصادية الحالية. وتشمل هذه المشاكل التدهور البيئى، تهريب وتعاطى المخدرات والتدفق غير القانونى للأجانب واللاجئين من أجزاء متعددة فى

العالم النامى. إن هذه الموضوعات تهدد النسيج الاجتماعى للدول النامية والمتقدمة بنفس القدر وتنذر بتهديد تطبيق القانون والنظام وحفظه وحتى العلمية الديمقراطية نفسها. فى إطار البحث عن الحلول، فإننى سعيد أن أشير إلى أن المساهمات على العموم قد أدركت ضرورة الاعتماد على مقدرات الجنوب. وأن مجهودا كبيرا يجب أن يبذل من خلال التعليم والتدريب لرفع مستوى كفاءة الموارد البشرية حتى تسهم بإنصاف فى الإنتاج والتجارة العالمية وفى التقدم العلمى والتكنولوجى. وفى القرن المقبل، ستتركز أغلب الموارد الطبيعية المتبقية فى العالم، من معادن وفلزات والخشب المدارى والأسماك، تذكر القليل، فى داخل حدود العالم النامى. أعتقد، أنه يوجد هنا التحدى الحقيقى للتنمية خلال هذا العقد الأخير للقرن العشرين.

وإننى سعيد لمساهمتى فى هذا المؤتمر المثير الذى أسهم فى إصدار هذا الكتاب. وأرحب بشدة بهذه المبادرة المشتركة لجامعة الوست انديز ومعهد الأمم المتحدة لتنمية البحوث الاجتماعية للإسهام فى البحث عن حلول فعالة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث.

أليستير ماكنثير

نائب رئيس جامعة

الوست انديز

١- المقدمة

اهتم الكم الهائل من الأدبيات التي تدرس الأزمة الاقتصادية والتكيف الهيكلي في الثمانينيات في المقام الأول بتحليل الآثار الفنية على الاختلالات الاقتصادية الكلية وعلى الكفاءة في تخصيص الموارد. في السنوات الأخيرة اتجهت بعض المحاولات لتحليل نتائج سياسات التكيف الهيكلي والتثبيت على الرفاه الاجتماعي، والفقر، التوظيف وتوزيع الدخل. وحتى الآن لم تكن هنالك نقاشات عميقة متعاسكة في الأقطار المتأثرة عن الآثار الواسعة لهذه الإجراءات على القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلى المؤسسات في تلك الأقطار. وعلى الرغم من ذلك فإن الأزمة الاقتصادية العميقة وإجراءات التكيف الهيكلي الواسعة النطاق وتغير المجتمعات والسياسات لهذه الأقطار بطرق متميزة وواضحة. إن فهما واضحا لهذه التغيرات مطلوبا، ليس فقط من أجل الفهم نفسه وإنما من أجل فهم أعمق لجذوى واستمرارية هذه السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية الجديدة.

إن فصول هذا الكتاب تحاول دراسة الأزمة وبرامج التكيف من مدخل جديد وذلك من خلال البحث عن وضع التغيرات الاقتصادية في الإطار الاجتماعي والسياسي الواسع. ويتحدد أكثر، فإنها تحاول تناول موضوعات من شاكلة أثر الأزمة والتكيف على البنى والمنظمات الاجتماعية، والصراعات التي تقودها مختلف الفصائل الاجتماعية لحماية مصالحها الاقتصادية، وأثر التغيرات الاقتصادية الاجتماعية على توازن القوى السياسية، وعلى طبيعة وسلطة الدولة، كما تعالج أيضا انتقال السلطة بين المصالح السياسية والاقتصادية الوطنية

والأجنبية. إن هذه الموضوعات ذات تعقيدات ضخمة ، ولذلك لا يجب توقع نتائج واضحة ومحددة. ولذلك يجب اعتبار مضمون هذا الكتاب كخطوة أولى فى استكشاف الصورة المتغيرة للأرضية الاجتماعية والسياسية للأقطار التى هزتها الأزمة الاقتصادية والهيكلية.

يركز هذا الفصل على بعض القضايا الرئيسية التى تعالج المساهمات التى يحتوئها هذا الكتاب. حيث يبدأ الفصل بمراجعة مختصرة للبيئة الاقتصادية العالمية كخلفية ضرورية لفهم الأزمة الاقتصادية فى دول العالم الثالث. ذلك أن إجراءات التثبيت والتكيف (Stablization and adujustment) التى تبنتها دول العالم الثالث لمعالجة الأزمة تمثل إنتقالا عما يمكن وصفه بالمشروع الوطنى إلى المشروع العالمى. لذلك سيتم أولا نقاش المظاهر الأساسية للإستراتيجيات الإقتصادية التى إتبعها أغلب دول العالم النامى فى فترة مابعد الحرب وتحالفات القوى الاجتماعية المرافقة لها والتى دعمت هذه الإستراتيجية. وهذه تمت مقابلتها بالمظاهر الأساسية للسياسات الجديدة. ويستعرض النقاش النتائج الرئيسية للمساهمات المرتبطة بالاقتصاد السياسى للانتقال من المشروع الوطنى إلى المشروع العالمى.

البيئة الاقتصادية العالمية

ارتبطت الأزمة التى واجهت أفريقيا وأمريكا اللاتينية فى أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات جوهريا بالتغيرات فى الاقتصاد العالمى. حيث أن النمو الاقتصادى السريع خلال ربع قرن قد وصل إلى نهاية مفاجئة فى أوائل السبعينيات. وقد تميزت السنوات اللاحقة بمعدلات توسع اقتصادى بطيئة واضحة فى الدول الصناعية. ومن العوامل الرئيسية التى ساهمت فى النمو المستقر خلال سنوات مابعد الحرب هو الطلب المكبوت المتراكم خلال السنوات السابقة، وإعادة بناء الاقتصاديات الأوربية واليابانية المعطمة، والتقدم التكنولوجى المتسارع، ومعدلات الأرباح العالية، وإدارة الطلب للمحافظة على التوظيف الكلى، وازدياد تحرير التجارة والمدفوعات، واستقرار النظام الاقتصادى الدولى الذى كفلته الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة. وبالمثل، هنالك أحداث مترابطة ساهمت فى النمو البطئ منذ ١٩٧٣. وهذه تشمل انخفاض معدلات الربح التى نجمت جزئيا من ارتفاع مستويات الأجور، وارتفاع أسعار المنتجات الأولية التى نتجت عن الهزة البترولية والمحاولات لضبط التضخم ومصرفات الدولة.

وقد دعمت عملية التصنيع من قبل الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات متعددة الجنسيات. بالإضافة لذلك، فقد ساندت المساعدات الأجنبية والقروض التجارية هذا النموذج التنموي في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات حينما تعرض للضغوط من العوامل الخارجية السلبية وعوامل الضعف الداخلي. وبالرغم من الدور المهم الذي لعبه المستثمرون الأجانب، فإن الدولة قد حددت الاتجاه المركزي للسياسات والاستراتيجيات التنموية.

وعلى الرغم من الاختلاف التام للبنى الاقتصادية والاجتماعية، فقد تطورت الحالة في أفريقيا في اتجاهات مشابهة. فقد لعبت الدولة دورا أكثر أهمية في قيادة وإدارة الاقتصاد، مُنحت الأولوية للتصنيع والتنوع وتحديث الاقتصاد، وطورت الآليات التي استخدمت خلال الحقبة الاستعمارية لاستخلاص الموارد من الزراعة والتعدين في سنوات مابعد الاستقلال. وكما في أمريكا اللاتينية، فقد نبعت مساندة هذه السياسات من الصناعيين والعمال الحضريين وموظفي الدولة. رغم ذلك فإنها تختلف عن أمريكا اللاتينية في أن تمثيل هذه المجموعات للسكان كان صغيرا نسبيا. وبالرغم من أن السكان الريفيين قد انتفعوا من توسع الخدمات الاجتماعية وتحسين الهياكل الأساسية، إلا أنه في ظل وزن السكان الريفيين، فإن المصالح الزراعية كان يجب أن تنال قليلا من الانتباه في السياسات والبرامج التنموية.

وعلى المستوى السياسي هنالك تشابه في تطور الأحداث العريضة في أغلب الأقطار في المنطقتين. فقد تميزت في أعداد متزايدة من أقطار أمريكا اللاتينية، في السنوات الأولى بعد الحرب، بالإجماع الوطني ممثلا في انبثاق تحالف الصفوة السياسية، من موظفي الدولة والصناعيين والطبقة العاملة الحضرية. وقد قامت هذه التحالفات في أغلب الأقطار على أساس نظم مدنية افرزتها انتخابات وطنية. لكن، مع سيطرة هذه المجموعات على الحكم في قطر بعد الآخر في فترة مابعد الحرب، ومع تعزيز الاستراتيجية المؤسسية على التصنيع لنفسها، فقد تعرضت العديد من الأقطار إلى توترات اجتماعية ناتجة عن عدم المساواة الحادة في توزيع الثروة والدخول، بالإضافة إلى انتشار البطالة والمقنعة والفقر المدقع الواسع. إن فشل السياسات التنموية في حل هذه القضايا بلا شك هو أحد العوامل التي أدت إلى بروز أو تقوية الحركات والأحزاب التي تتبنى إيديولوجيات راديكالية.

كانت نتيجة مثل هذه التنمية هي التبنى المتزايد للمناهج القمعية واستبدال الحكومات

المدنية بالنظم العسكرية فى أعداد متزايدة من الأقطار بحيث وجدت غالبية دول أمريكا اللاتينية نفسها فى قبضة النظم الشمولية والقمعية منذ بداية السبعينيات. وقد رأت هذه النظم، فى سنواتها الأولى، أن مهمتها الرئيسية هى قمع الاتجاهات الشعبية والراديكالية فى مجتمعاتها . فقد تكثف التوجه المركزى لاستراتيجيات النمو الموروثة من الإدارة السابقة وبتأكيد متزايد على التراكم والتصنيع الذى تحقق جزئيا من خلال إضعاف أو قمع الحركات النقابية. ومع بداية الأزمة وفقد سيطرة إيديولوجية السوق الحر فى الدول الصناعية، فقد بدأت بعض النظم الشمولية كما فى تشيلى والأرجنتين عملية الاعتماد المتزايد على قوى السوق وفتح الاقتصاد على السوق العالمى.

وقد نالت أغلب الدول الأفريقية استقلالها خلال أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات وتميزت السنوات الأولى بعد الاستقلال فى أغلب الدول بالتضامن الوطنى المؤسس على التحالف بين المجموعات الاجتماعية الرئيسية التى اتحدت خلال الصراع من أجل الاستقلال . وقد دخلت هذه الوحدة تحت ضغوط متزايدة مع فشل أغلب النظم فى حل قضايا الفساد وسوء الإدارة وتراكم الثروة بواسطة الصفوة والتفرقة فى التعامل مع الأقاليم والمجموعات الاجتماعية والعرقية. ولم يمضِ وقت طويل حتى تم تاجيع واستغلال العدوات العرقية والاقليمية القديمة وبدأت النظم غير المرغوب فيها والمرفوضة شعبيا فى الاتجاه لكبت كل معارضة وتوحيد وتعزيز السلطة لخلق دولة الحزب الواحد فى العديد من الأقطار . وهكذا بدت النظم السياسية الشعبية الديمقراطية المعتمدة على التعدد الحزبى نادرة فى القارة مع بداية السبعينيات.

التكيف فى ظل الرعاية الدولية:

بادرت العديد من دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية والتى تعتمد على الديون الخارجية الثقيلة فى الاتجاه نحو الإصلاح الاقتصادى. وقد ساهمت العديد من العوامل فى الاتجاه نحو الإصلاح. وشملت هذه العوامل حدة الأزمة وضعف بعض السياسات الاقتصادية السابقة وفوق ذلك الضغوط الدولية القوية التى بذلتها منظمات التمويل متعددة الأطراف والبنوك التجارية والدول المانحة. وقد كانت هذه الضغوط أكثر تأثيرا ذلك أن تلك الأقطار كانت فى حاجة ماسة إلى العملات الأجنبية لمقابلة التزامات ديونها وللحفاظ على المستوى

الأدنى من الواردات . وفى مقابل جدولة الديون والتسليفات الجديدة فقد أصر الدائنون الأجانب على إجراء مجموعة واسعة، ولكنها عموماً، منسجمة من حزمة الإصلاحات الاقتصادية. وهكذا انتقلت مبادرة أعداد السياسات الاقتصادية من المؤسسات الوطنية إلى المصادر الأجنبية.

وقد مثلت السياسات الجديدة شرخاً واضحاً من تلك التى ارتبطت بنموذج ما بعد الحرب. وتم هجر التخطيط الاقتصادى بواسطة العديد من الأقطار. وإزداد الاعتماد على قوى السوق لتنظيم الاقتصاد. وأفسح الدعم وضبط الأسعار المكان لتحديد الأسعار وفقاً للعرض والطلب. وأما التصنيع فلم يعد يشجع بواسطة إجراءات السياسات الحرة، وبدلاً من ذلك، فقد منحت حوافز كبيرة لإنتاج السلع الأولية . وبالمثل أفسحت الرغبة فى خلق اقتصاد وطنى متكامل الطريق إلى الجهود من أجل تشجيع الصادرات . وهناك تزايد فى تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات. ولم تعد الملكية والرقابة على الاقتصاد الوطنى من ضمن الأهداف ذات الأولوية للسياسات التنموية. وبدلاً من ذلك فقد تم التأكيد على تشجيع الاستثمار الأجنبى وخصخصة قطاع الدولة وبيعه إلى المصالح الأجنبية. وقد تم تقليص الخدمات الاجتماعية وصار تقدير الضرائب تنازلياً فى أغلب الأقطار.

لابد أن تكون لهذه السياسات الجديدة آثار بعيدة المدى اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. بعضها واضح للعيان الآن. ففى أغلب الأقطار تدنت الأهمية النسبية للصناعة إلى جانب ارتفاع نصيب الزراعة والتعدين والخدمات وبدا القطاع الرسمى (Formal Sector) فاقد الأهمية للشركات ذات الميزات والحجم الصغير. وقد كانت هناك تغيرات هامة فى مستوى واقتسام الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وتم إفقار للطبقة العاملة الحضرية وأقسام من الطبقة الوسطى. وانتعش بعض الأشخاص المحددين الذين تنتج دخولهم من استراتيجيات بقاء فردية وجماعية مختلفة وواسعة وتقلصت سلطات وتأثير بعض المنظمات الاجتماعية القائمة مثل النقابات والتعاونيات... إلخ. وذلك فى العديد من الأقطار ، وفى نفس الوقت برزت مجموعات جديدة مثل مجموعات الاعتماد على الذات والجيران وذلك لتساعد فى الإمداد بالحاجات الأساسية للفئات الهامشية من السكان.

وقد أدت التغيرات المذكورة إلى تحولات هامة فى ميزان القوى بين الفئات الاجتماعية

المختلفة. وازدادت سلطة ونفوذ وتأثير الدائنين والمستثمرين الأجانب في صنع السياسات الوطنية. وبالمثل ازداد أثر المجموعات المحلية العاملة في قطاع الأعمال خاصة أولئك الذين هم على صلة أو ذوي مداخل لرأس المال والسوق الأجنبي. وقد تضاعفت قدرات وقوة الطبقة العاملة وأجزاء من الطبقة الوسطى في صياغة السياسات الوطنية. وباختصار فقد تبحر تحالف ما بعد الحرب بين الدولة والصناعيين والطبقة العاملة ولكنه لم يستبدل بشكل جديد ومستقر للقوى الاجتماعية.

وقد ضعفت سلطة ومقدرة الدولة عمليا في كل الأقطار المتأثرة بالأزمة الاقتصادية وإجراءات التكيف. وقد كان هناك تحويل لجزء مهم من عملية صنع القرار الاقتصادي من الدولة إلى الدائنين الأجانب. فقد أجبر تقليص تمويل الدولة الحكومات على تخفيض الخدمة العامة، والاستثمارات في الهياكل الأساسية، والتوظيف ومستوى الأجور في القطاع العام. وبدل نمو المخصصة وتحرير السوق والقطاع غير الرسمي وتدويل الاقتصاد، إن نسبة متزايدة من الأنشطة الاقتصادية أصبحت خارج الرقابة المباشرة للدولة. وقد تم إضعاف قوى الدولة أكثر بخسارة الموظفين المؤهلين وتدنى مستوى أخلاقيات الموظفين العموميين وازدياد النزعات والنزعات الدينية والعرقية والجرائم والعنف والخروج على القانون.

الدولة والتكيف الهيكلي والمجموعات الاجتماعية:

تشكل الديناميكية الاجتماعية للأزمة والتحول من المشروع الوطني إلى التكيف الهيكلي تحت الرعاية الدولية المنحى الرئيسى لفصول هذا الكتاب. إذ يستكشف الفصل الذى قدمه "جاي" وهويت دى الكانترا التغيرات في دخول المجموعات الاجتماعية المختلفة والتي تسببت فيها الأزمة وسياسات التكيف الهيكلي المترافقة معها. ويبرهن الفصل على أن الأثر التراكمي لهذه السياسات هو نقل الدخل لصالح رأس المال وضد مصالح العمال. فقد كانت الطبقة العاملة الحضرية وأقسام من الطبقة الوسطى بالتحديد من أكثر المجموعات التي تأثرت سلبا بهذه السياسات الجديدة. أما المجموعات المنتفعة فهي التي ارتبطت بطريقة أو أخرى بالاقتصاد العالمى. وكانت النتيجة الرئيسيتين لهذه السياسات الجديدة هي تدويل وتحويل الاقتصاد إلى القطاع غير الرسمي (Internationalization and Informalization)

فى أفريقيا والكاريبى وأمريكا اللاتينية. لقد قادت الأزمة والسياسات الجديدة إلى خلط فى التمايز الطبقي وإضعاف للمؤسسات والمنظمات الاجتماعية القائمة. وبالإضافة إلى التدهور المريع فى سلطة الدولة، فإن الحالة الاجتماعية والسياسية قد صارت غير ثابتة وملتبسة وعلى أحسن الفروض ذات إمكانيات غامضة للاستقرار والديمقراطية.

يستكشف فصل "ساندبروك" فى تفاصيل دقيقة أثر الأزمة وإجراءات التكيف الهيكلى على دور الدولة التنموى فى أفريقيا. وقد كان هناك تطور بطيئ "للدولة- الرشيدة - القانونية" فى أفريقيا وذلك لأسباب تاريخية وثقافية واجتماعية. وقد تميزت الدول الأفريقية بصورة عامة بآليات حكم وراثية "Patrimonial mechanism of Governance".

وقد زادت السياسات الجديدة والأزمة من إضعاف الدولة الرشيدة- القانونية -Rational-legal State- فقد واجهت الدول الأفريقية فى نفس الوقت أزمات مالية وأزمة فى مقدرات الإدارة والهيمنة. وأصبحت فقط الديمقراطية الليبرالية وحدها هى التى تمتلك إمكانيات تحقيق الاستقرار السياسى والإدارة الفعالة والنمو الاقتصادى.

أما فى الفصل الذى قدمه "مكنداويرى" فإن دور الدولة وأثر القوى الاقتصادية الخارجية يبرز بوضوح. ويعطى اعترافات بالنظريات التى حاولت البحث عن جذور الأزمة الأفريقية فى السياسات الاقتصادية غير الملائمة، وفى السمات الثقافية، وحكم الفرد ، والانهيار الحضري والمجموعات الباحثة عن الربح. ويبدو أن الانفتاح والتعرض للهزات الخارجية هما السبب الرئيسى المسئول عن الأزمة الأفريقية. ويفسر "مكنداويرى" سياسات التكيف باعتبارها عملية خروج عن طريق التحول الرأسمالى للاقتصاديات الكولونىالية إلى اقتصاديات رأسمالية تابعة. وينظر إلى عملية التكيف الهيكلى باعتبارها هزيمة للمشروع الوطنى بواسطة رأس المال العالمى ويمثل محاولة من رأس المال الأجنبى لاغتصاب قيادة الاقتصاديات الوطنية.

ويقدم "توماس" نظره واسعة للأزمة فى منطقة الكاريبى. وهنا يمكن استعراض الأزمة على عدة مستويات: الإيديولوجية ومؤسسات الدولة بعد الاستعمار ، الصراع بين الشرق والغرب، والاختلالات الكلية للاقتصاد والتوترات الاجتماعية والاقتصادية. فى حين يلقى الضوء على الأهمية المركزية للاقتصاد العالمى بالنسبة لمنطقة الكاريبى فإن توماس يبحث عن الأسباب الجذرية للأزمة فى أنماط الإنتاج الداخلية وفى المؤسسات والبنى الاجتماعية الداخلية. وبالمقابل

فإن "شماردهر" يتابع ظهور وجوه الأزمة في الأرجنتين في الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، إذ يؤدي قرار انفتاح القطاع التمويلي في الحال لهروب رأس المال ولاحقا لضرورة الاستدانة الخارجية وأخيرا الانفتاح المستر للاقتصاد الحقيقي مع نتائج كارثية على الصناعة المحلية.

وتستكشف "هيرديا" الديناميكية السياسية والاجتماعية لعملية التحول في المكسيك من خلال نظره داخلية؛ من استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات إلى استراتيجية مبنية على السوق الحر والاندماج في الاقتصاد العالمي. فقد تأسست الاستراتيجية المبكرة المتبعة لأكثر من خمسة عقود على تحالف المجموعات الاجتماعية الرئيسية في المكسيك الممثلة في حزب واحد يسيطر على الدولة. ومن خلال ملكية المشروعات في القطاعات الحيوية في الاقتصاد والتدخل المكثف، فقد لعبت الدولة دورا حاسما في تحديد نمط النمو وتوزيع الدخل والاستهلاك. وقد دخل هذا النموذج تحت ضغط متزايد عندما استنفدت إمكانيات إحلال الواردات وبرزت بنية صناعية غير فعالة. وعلى الرغم من الارتفاع الحاد في أسعار البترول فإن جدوى النظام أصبحت تعتمد على التمويل الخارجي على نحو متزايد. وقد بحثت إدارة دي لامدريد عن حل للتناقضات بواسطة الالتفاف الكامل على السياسات الاقتصادية ومن أهمها تخفيض مصروفات الدولة، وتحرير الاستيراد، ورفع الدعم، والتخصيص وسياسات صرف مرنة للعملة. وقد أدت هذه بالتالي إلى النزاع بين الإدارة والمجموعات الاجتماعية المتأثرة سلبا بهذه التغييرات، مثل الطبقة العاملة وأقسام من الطبقة الوسطى وبعض رجال الأعمال الذين حملوا حريق سياسات برامج التكيف والتثبيت. وعلى الرغم من المعارضة القوية فقد واصلت الإدارة ونجحت إلى حد كبير في محاولاتها للتغيير الراديكالي للسياسات الاقتصادية القائمة.

أما حالة أوغندا فتوضع تطبيق نفس السياسات في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية تختلف اختلافا كبيرا. ويوضح مامداني أن أثر تحرير الاقتصاد والسياسات النقدية والمالية هو تحويل الدخل والموارد من المجموعات التي تتقاضى أجورا ومرتببات إلى المضاربين والتجار. وهكذا فقد كان هناك تمييز وتفضيل ولكن بدون تراكم رأسمالي منتج. وهو يصل بذلك إلى النقطة الهامة، ذلك أنه من خلال مؤسسات زراعية متنوعة قد تم ضخ الفائض من الفلاحين إلى مجموعات من الأشخاص بالضرورة غير منتجين وطفيليين وهكذا

فشلت سياسات التكيف الهيكلى والتثبيت فى معالجة المعوقات الحرجة للتراكم والإنتاج. وقد حاولت "موزمبيق" ونيكاراجوا التغير الهيكلى وتوفير الحاجات الأساسية من خلال التخطيط وتخصيص الموارد مركزيا . وفى كلا الحالتين فقد تمت هذه المحاولات فى ظروف الحرب الأهلية والاضطراب الاقتصادى الذى حرضت عليه وأثارته قوى خارجية. فالفصول التى قدمها بوتس وفيتزجيرالد توضح حدود مثل هذه المحاولات فى ظروف التخلف والتى عمقت بواسطة الحرب الأهلية والفوضى الاقتصادية. فى كلا الحالتين قوضت الجهود لإنجاز تغير هيكلى فعلى وتوفير الحاجات الأساسية نتيجة العجز المتنامى، والتضخم الجامع والندرة المزمنة والأسواق الموازية. وقد حاول القطران تحسين الحالة بواسطة اللامركزية والاعتماد المتزايد على قوى السوق وتقديم حوافز للفلاحين. وفى حين أن كلا القطرين اعتمد بكثرة على الموارد الأجنبية، فقد قاد ذلك فى موزمبيق إلى خلق بنى موازية تحت سيطرة وإدارة الوكالات المانحة، فى حين أنه فى نيكاراچوا كانت أكثر نجاحا فى دمج المساعدات الأجنبية فى الاستراتيجية الوطنية للدفاع والتنمية. ويبدو أن نيكاراچوا ناجحة فى خلق أشكال جديدة للمنظمات الاجتماعية مثل التعاونيات والمليشيات والمجموعات المحلية لمناهضة الأزمة.

وتعالج الأوراق حول نيجيريا والبرازيل استجابة العمال المنظمين للأزمة الاقتصادية وإجراءات التثبيت والتكيف الهيكلى. وفى البرازيل تتطابق بداية الأزمة مع الليبرالية السياسية، الشئ الذى أدى لخلق فضاء لأنشطة النقابات . وبعد أن كانت مقموعة لعقدين من الزمن تقريبا، فقد دافع العمال عن مصالحهم من خلال مركز نقابى متحالف مع حزب سياسى. ويرى أماديو وكامارجو بأن انبثاق نقابات قوية يعنى أن حل الأزمة لا يمكن البحث عنه من خلال تدهور الأجور الحقيقية - وهى العملية التى مولت التراكم والنمو السريع خلال العقدين والنصف الأخيرين. ويصف بالمجورا وبيكمان بتفصيل الصراع الذى قاده قادة العمال المنظمون للدفاع عن التوظيف والأجور الحقيقية، ومقاومة إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلى واقتراح حزمة سياسات بديلة لتجاوز الأزمة. وقد كان العمال أيضا ناجحين فى تحريك وتنظيم المعارضة فى المجموعات الاجتماعية الأخرى ضد السياسات التى تهدف إلى تخفيض الدخل والاستهلاك لذوى الدخل الدنيا. ورغم كل هذه الجهود لم تستطع النقابات أن تغير التوجه العام للسياسات التى اتبعتها الحكومة.

دارام جاى

المشاركين في الدراسة

إدوارد أمادو Edward J. Amadeo

أستاذ مساعد في شعبة الاقتصاد بـ Pontificia Universidade Catolica
بريودي جانيرو. نال الدكتوراه من جامعة هارفارد ونشر العديد من المقالات في كبريات المجلات
الاقتصادية البرازيلية بالإضافة إلى كتاب حول مبادئ الطلب الفعال لكينز. وقد عمل مستشارا
لـ Wider وجامعة الأمم المتحدة.

يوسف بانهورا Yusuf Bangura

باحث في معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (UNRISD). كان محاضرا في
جامعة أحمدويلو-زاريا بنيجريا وباحث زائر في جامعة استوكهولم وجامعة أبسالا- AKUT
Groupen- تخرج في مدرسة الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن. وقد نشر بكثافة حول
الإطار السياسي الاجتماعي للأزمة الأفريقية وحول أثر سياسات التكيف على العمال
النيجيريين.

بجورن بيكمان Bjorn Beckman

أستاذ مشارك في شعبة العلوم السياسية بجامعة استوكهولم وقد عمل لعدة سنوات في
شعبة العلوم السياسية في جامعة أحمدويلو-زاريا بنيجريا. وقد نشر كتباً حول سياسة الكاكاو
في غانا وحول القمع والتخلف في نيجيريا. وقد تخرج في جامعات استوكهولم وأبسالا.

جوس ماركهوكا مارجا Gose' Ma'rcio Camargo

أستاذ مشارك في شعبة الاقتصاد في جامعة Pontificia Catolica بريودي جانيرو-
حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من معهد إدارة التكنولوجيا MIT في ١٩٧٧ وقد كتب
مؤخرا حول سياسات الإصلاح النقدية في البرازيل.

إي. ف. كى فيتز جيرالد E.V.K. Fitzg- Gerald

مدير البحوث وپروفيسور فى اقتصاديات التنمية فى معهد الدراسات الاجتماعية- لاهى وقد عمل كمستشار لحكومات بيرو، المكسيك ونيكارجوا، وكمستشار للعديد من الوكالات الدولية. وهو أيضا محرر مجلة دراسات التنمية - Journal of Development Stud- ies ومؤلف لعدة كتب حول بيرو والمكسيك والاستثمار العام وقبول التنمية وقد حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد من جامعة كامبردج فى ١٩٧٣.

دارام جاي Dharam Ghai

مدير معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية (UNRISD) وقد عمل سابقا فى منظمة العمل الدولية وكمدير لمعهد دراسات التنمية بجامعة نيروبي. تخرج فى اكسفورد ويبل وقد كتب العديد من الكتب والمقالات حول مجموعة واسعة من قضايا التنمية وخاصة حول التوظيف والفقر والمشاكل الزراعية.

بلانكا هيرديا Blanca Heredia

تدرس فى كولييجيو دى مكسيكو وكانت سابقا باحثة فى مركز البحوث الاجتماعية بجامعة كولومبيا . وقد حصلت على الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة كولومبيا وكتبت حول التحرير الاقتصادى والقطاع الخاص وتغير نظام الحكم فى المكسيك.

كينيثا هويت دى الكانترا Cynithia Hewti De Alcantra

رئيس مشروع الأمن الغذائى فى معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية. وقبل الالتحاق بالمعهد كانت تعمل بمركز الدراسات السوسولوجية بالكولييجيو دى مكسيكو. وتخرجت فى فاسر- كولومبيا وجامعة ليدين وحصلت على الدكتوراه فى سوسولوجيا التنمية فى ١٩٨٢. تركزت أبحاثها حول موضوعات تحديث الريف ونقل التكنولوجيا ومنظمات الفلاحين ونظم الغذاء الحضرى.

محمود مامدانى Mahmmod Mamdani

أستاذ مشارك فى العلوم السياسية بجامعة ماكيرى بكمبالا حصل على الدكتوراه من جامعة هارفارد فى ١٩٧٤ وقد كتب بكثافة حول موضوعات كثيرة فى العالم الثالث وأخيرا حول السياسات والتكوين الطبقي فى أوغندا.

ثانديكا ماكندويري Thandika Mkandwire

السكرتير التنفيذي لمجلس تنمية البحوث الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا (Codesria)، ولقد كان مستشارا للعديد من المنظمات الدولية. وقد تخرج في جامعة استوكهولم وقد كتب بتوسع حول مشاكل التنمية الأفريقية.

ريشارد ساندبروك Richard Sandbrook

أستاذ في شعبة العلوم السياسية جامعة تورنتو. تحصل على الدكتوراه في السياسات المقارنة من جامعة سسكس في ١٩٧١. ولقد ألف العديد من الكتب والموضوعات حول سياسات الكساد الاقتصادي والحاجات الأساسية في أفريقيا.

جورجي شيفارذر Gorje Schvarzer

مدير (CISEA) في بيونس أيريس. وقد عمل سابقا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). تعلم في كلية الهندسة في بيونس أيريس وقد بحث وكتب بتوسع حول القضايا الاقتصادية في أمريكا اللاتينية.

كليف توماس Clive Thomas

مدير معهد دراسات التنمية بجامعة جيانا. لقد درس في مدرسة الكونسورتيوم للدراسات العليا للعلوم الاجتماعية- جامعة الويست انديز . وعمل مستشارا للعديد من المنظمات الدولية. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من مدرسة الاقتصاد لندن في ١٩٧٤. وقد ألف العديد من الكتب والعديد من الموضوعات المهنية حول موضوعات التجارة والتنمية وخاصة في الكاريبي.

مارك يوتس Mark wuyts

محاضر في الاقتصاد القياسي بمعهد الدراسات الاجتماعية لاهاي وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد من الجامعة المفتوحة - ميلتون كينز- إنجلترا ١٩٨٦ . ومجالات بحثه تشمل النقود ، التمويل والتنمية والتخطيط واشتراكية العالم الثالث وموزمبيق.

الجزء الأول

الازمة الاقتصادية
والتغير الاجتماعي والآثار السياسية
من وجهة النظر الإقليمية

٢- أزمة الثمانينات فى افريقيا وامريكا اللاتينية والكاريبى نظرة عامة

مقدمة

وجدت أغلبية دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى، فى غمرة الإعداد لدخول العقد الأخير من القرن العشرين، أنها فى أزمة اقتصادية ذات مستويات لاسابق لها وذات آثار عميقة وبعيدة الأمد على رفاهية الملايين من الناس. وفى ظل الكساد والتكيف، تتغير أنماط البقاء وتتغير معها البنى الاجتماعية وأشكال التركيز السياسى.

وبينما تحتوى كل تجربة قطرية على الكثير من السمات الخاصة أو المتميزة فإن هناك أيضا، ما هو عام ومشترك بين الأقطار، بل وبين القارات. إن الغاية من هذا الفصل هو إقامة حد أدنى مشترك عام للنقاش عن هذه التجارب، وذلك من حيث التشابه والاختلاف. ومن أجل هذه الغاية نحاول فى الصفحات التالية إعطاء خلفية للاقتصاد الكلى للأزمة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبى، وذلك قبل وضع افتراضات عن طرق تغير فرص الحياة للعديد من المجموعات، وبالتالى اتباع أنواع محددة من استراتيجيات البقاء التى يبدو أنها تؤثر على الأبعاد العريضة للمجتمع فى هذه المناطق. وفى النهاية سنناقش الآثار السياسية المحتملة للأزمة بإيجاز.

الاقتصاد الكلى للأزمة

دعنا نبدأ ببعض المعلومات الكمية حول الأزمة الاقتصادية، ناظرين أولاً إلى مدى الركود والعوامل التى أدت إليه فى أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبى (سيتم الإشارة إليها لاحقاً بأفريقيا وأمريكا اللاتينية). يليها نقاش مختصر حول تكيفات الاقتصاد الكلى والطريقة التى تم بها تحمل العبء الاقتصادى بواسطة المجموعات الاجتماعية المختلفة. وحتى يسهل العرض، سوف يتم نقاش الحالة فى المنطقتين كل على حدة وذلك قبل إعطاء صورة موجزة للمقارنة بين الاقتصاد الكلى للأزمة لكل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن مجهوداً من هذا النوع تكتنفه صعوبات جمة. فأولاً، نقاش ماهو على المستوى الإقليمي يخفى فوارق مهمة على مستوى القطر. فالتوسطات الإقليمية للبيانات يمكن أن تخفى أكثر مما تظهر وهذا صحيح لسببين. ففى أفريقيا تتأثر البيانات الإقليمية إلى حد كبير بأداء الاقتصاد النيجيرى، والذي يمثل ربع الإنتاج الكلى. وفى أمريكا اللاتينية فإن للبرازيل وإلى حد أقل لكل من المكسيك والارجنتين تأثيراً مشابهاً فى التجمعات الإقليمية. كما أن هناك فوارق مهمة فى تجارب الأقطار المصدرة والمستوردة للنفط. وذلك بالنظر إلى التآرجحات الحادة فى أسعار النفط خلال الـ ١٥ عاماً الأخيرة والدور المهم الذى تلعبه عوائد النفط فى العديد من الأقطار فى المنطقتين.

وتتبع المجموعة الثانية من الصعوبات من ضعف البيانات الرسمية عن المؤشرات الاقتصادية. وتتعدد المسألة أكثر بسبب طول أمد الأزمة الذى ولد تغيرات هامة فى بنية ونمط الأنشطة الاقتصادية، حيث أصبح رصدها بواسطة الإحصاء الرسمى غير ممكن. والإشارة هنا ليست، وكما سنوضح لاحقاً، إلى ازدياد أهمية الأنشطة فى القطاع غير الرسمى والصغير، ولكنها أيضاً للاستهلاك والإنتاج وإلى استضافة الأنشطة غير القانونية والخفية والتى بطبيعتها لا يمكن نشرها فى الإحصائيات الرسمية. وحقيقة إن الحالة فى بعض الأقطار درامية فى هذا المنحى إذ أن الإحصاء الرسمى قد لا يحمل إلا شياً ضعيفاً إلى التطور الحقيقى للاقتصاد.

وبرغم الوعى الحاد بهذه الصعوبات فليس لدينا سوى خيار ضعيف هو البدء من خلال الإشارة والعودة إلى الإحصائيات الاقتصادية الرسمية.

الأزمة الاقتصادية في أفريقيا

الحجم والعوامل المساهمة: للأزمة أبعاد كثيرة تتجلى على عدة مستويات. ويمكن توضيح الفكرة التقريبية بقليل من الإحصائيات الاقتصادية الكلية. قد انخفض الدخل الحقيقي للفرد من الناتج القومي الإجمالي بحوالى ٢٥٪ بين ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨. ولو احتسب التدهور على أساس شروط التجارة التى تحملتها أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨، فإن دخل الفرد يكون قد انخفض بحوالى ٣٠٪ أو بأقل من الثلث قليلاً^(١) وفى الحقيقة، فإن هذه خسارة كبيرة من الدخل، بأى معيار من المعايير. ففي أفريقيا جنوب الصحراء يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ٣٧٠ دولار فى عام ١٩٨٦ أو ٣٥ مرة أقل من المستوى المائل فى الاقتصاديات الصناعية، وهذا يمثل عبئاً باهظاً.

وبالطبع لم تعانِ كل الأقطار من انخفاض فى الدخل بهذا الحجم. فقد عانى البعض مثل بنين وبوركينا فاسو وبورندى ومالاوى ومالى من انخفاض فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الصافى خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٧ بأقل من نسبة ١٪ فى العام (ويمكن تفسير ذلك باحتمال التدفق النسبى العالى للموارد). وعلى الطرف النقيض، عانت أقطار مثل ليبيريا ومدغشقر وموزمبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا والسودان وتوجو وزامبيا من انخفاض نسبة ٣٪ فى العام. على أن البعد القارى للأزمة توضحه حقيقة أن ثمانية أقطار من جملة ٣٥ قطراً فى أفريقيا جنوب الصحراء والتى تتوفر حولها إحصائيات هي التى حاولت كبح انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. إذ حققت ثلاثة منها هى بتسوانا والكاميرون والجابون نمواً كبيراً فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

ليس القصد هنا الدخول فى نقاش حول مصدر والقوى التى تقف وراء الأزمة فى أفريقيا. لقد تمت مناقشة هذا الموضوع بعمق تولد عنه فيض حقيقى من المطبوعات. وهناك اتفاق متنامٍ على أن هناك مجموعة من العوامل المعقدة عميقة الجذور ذات أصول خارجية وداخلية قد سببت هذه الأزمة. ويكفى هنا الإشارة إلى عدة نقاط عامة عن الأزمة. أولاً بالرغم من أن الأزمة قد أخذت أبعاداً درامية فى الثمانينيات إلا أن عملية النمو المتدنى قد بدأت قبل ذلك بكثير. ويمكن تقديم إشارة واسعة لهذا الاتجاه من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى والذى تدنى من ٣٧٪ فى العام خلال ٦٥ - ١٩٧٣ إلى ٧.٠٪ خلال ٧٣ - ١٩٨٠ وإلى حوالى ٣(-) خلال الثمانينيات.

ثانياً، اتخذت قوى الاقتصاد العالمى أهمية حاسمة خلال الثمانينيات حيث لعبت دوراً مهماً فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادى فى أقطار أفريقيا. وحيث لا يكون هذا هو الحال فإنه من الصعب حساب تزامن التدهور فى أداء أغلب دول أفريقيا جنوب الصحراء، كما هو الحال بالنسبة لدول المناطق الأخرى مثل دول الكاريبى وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا وغرب آسيا. وقد أوضحت دراسة غطت فترة سابقة تبايناً واضحاً فى الأداء الاقتصادى لدول أفريقيا.

فقد أثر الاقتصاد العالمى سلباً على الحالة فى الأقطار الأفريقية فى الثمانينيات كما فى المناطق الأخرى، وذلك من خلال أربع آليات: تدهور شروط التجارة وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية على الديون الخارجية وانخفاض تدفق الموارد والهروب الجماعى (وربما المتزايد) لرؤوس الأموال. ونجد أن الآليات الثلاث الأولى موثقة لحد معقول، أما الرابعة والتي تأخذ أشكالاً مختلفة، فإنه لم يتم تسجيلها أو رصدها إلى حد كبير. ورغم أنه قد تم إنجاز تقديرات أولية بواسطة بعض الباحثين أشارت إلى أن نسباً كبيرة من المحتمل أن تكون فى بعض هذه الأقطار^(٣). وقد لخصت الأهمية النسبية للآليات الأولى السابقة فى الجدول أدناه والذي قد أخذ من أحد تقارير الأمم المتحدة.

الجدول ١-٢

التغير الموحد فى الوضع المالى الخارجى لأفريقيا جنوب الصحراء
بين ١٩٧٩ - ١٩٨١ و ١٩٨٥ - ١٩٨٧ * (ببلايين الدولارات الأمريكية فى العام)

٢ر٩	الخسارة الناتجة عن شروط التجارة
٢ر١	الزيادة فى سداد القوائد
٢ر٤	نقص تدفق القروض
٠ر٢	نقص الاستثمار المباشر
٧ر٦	جملة التدهور
١ر١	الزيادة فى المنح الرسمية
٦ر٥	صافى التدهور

المصدر: الأمم المتحدة.

* فيما عدا نيجيريا

توضع الأرقام فى الجدول ١-٢، فيما عدا نيجيريا، أن التدهور فى شروط التجارة قد تسبب فى أكبر خسارة يليه النقص فى تدفق الموارد، ومن ثم الزيادة فى سداد مستحقات الفوائد على القروض. وتعكس جزئياً جملة الرقم ٦٥ بليون دولار الحجم الهائل لإعادة جدولة الديون التى تمت. فبدون إعادة الجدولة ستكون خدمة الديون أعلى بحوالى ٥ إلى ٦ بليون دولار سنوياً عما كانت عليه فى السنوات الأخيرة. رغم ذلك، تعادل هذه الكمية ثلث الواردات من السلع والخدمات تقريباً لهذه الأقطار فى الثمانينيات وحوالى ٤٥٪ من متوسط حصيلة الصادرات^(٤). وبالنظر إليها من وجهة مختلفة، فإنها تعادل ١٠-١١٪ من الناتج المحلى الإجمالى وأكثر من ٦٠٪ من إجمالى تكوين رأس المال. ويمكن أن توضح هذه الأرقام، وبدون الأخذ فى الاعتبار حتى بعض عناصر هروب رأس المال، على تأكيد الدور الحاسم الذى لعبه الاقتصاد العالمى فى الأزمة الأفريقية خلال الثمانينيات. إن توضيح أهمية العوامل الخارجية فى الأزمة ليس معناه إغفال تفاعلها مع المؤسسات المحلية أو مع السياسات أو تجاهل الدور الذى لعبته العوامل الأخرى. وحيث إن الأخيرة قد تم نقاشها باستفاضة فى الأدبيات المتعلقة بأزمة أفريقيا، فإن إشارة مقتضبة تكفى. لقد كان الجفاف طويل الأمد، والذي أثر على أقطار الساحل والشرق والجنوب الأفرقى ولفترات متباعدة، مهماً فى العديد من الأقطار، وبالمثل فقد دمرت الأزمة السياسية والفوضى العديد من الأقطار. وتجلت فى الحروب الأهلية، والصراعات مع الأقطار المجاورة، وفى إطار الجنوب الأفرقى تجلت فى الصراع من أجل التحرر الوطنى واعتداءات نظام الحكم فى جنوب أفريقيا.

يجب أن يضاف لهذه الكوارث الطبيعية والتى هى من صنع الإنسان، الديناميكية بعيدة الأمد للنمو المتسارع للسكان والتدهور البيئى. وأخيراً، هناك تنوع فى العوامل التى يمكن تصنيفها تحت عدم الكفاءة وسوء الإدارة الاقتصادية. وهذه تشمل السياسات غير الملائمة فى التسعير، والتجارة وصرف العملات، والتمييز ضد القطاع الزراعى، وضعف قرارات الاستثمار، والفساد واختلاس الموارد. وقد كان هناك توجه، خاصة بين الاقتصاديين، يشير إلى السياسات غير الملائمة باعتبارها أحد المتهمين الرئيسيين فى الأزمة. ورغم أنها قد لعبت أدواراً متباعدة الأهمية فى الأقطار والأوقات المختلفة، فإنه من غير المعقول أن يعزى لها دور أساسى فى تعميق الأزمة فى الثمانينات. وحقيقة فقد قامت الأقطار الأفريقية، كما سنبين

لاحقاً، بإصلاحات اقتصادية متميزة في الثمانينيات، ولكن من الواضح أنه ليس لهذه الإصلاحات أثر إيجابي، وبالعكس، فقد نحت إلى أن تفرق في بيئة دولية غير مواتية وقوية.

تكيفات الاقتصاد الكلي:

كيف تكيفت الاقتصاديات الأفريقية على تدهور يصل إلى ربع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وثلث معدل دخل الفرد؟ يمكن تناول هذا السؤال من زاويتين: أولاً من خلال التكيف في المكونات الرئيسية للنفقات، أي، الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار؛ وثانياً في العلاقة مع دخول الفئات الاجتماعية الرئيسية مثل العاملين بأجر أو مرتب، والمزارعين، والمشاركين في القطاع غير الرسمي، وفئات رجال الأعمال والمهنيين. ويعطي الجدول ٢/٢ ملخصاً للتغيرات في بعض الإجماليات الاقتصادية للفترتين ١٩٦٥-١٩٨٠ و ١٩٨٠-١٩٨٦.

الجدول ٢/٢

التكيف مع الأزمة: بعض المؤشرات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء*
(نسبة التغير المئوية في العام)

١٩٨٦ - ٨٠	١٩٨٠ - ٦٥	
٠.٠ -	٥٦	الناتج المحلي الإجمالي
١٢ -	١٦	الزراعة
١٥ -	٩٤	الصناعة
(٠.٣)	(٨٥)	(الصناعة التحويلية)
٠.١	٧٥	الخدمات
١٠ -	٨١	الاستهلاك الحكومي
٠.٧	٨٨	الاستهلاك الخاص
٩٣ -	٨٨	الاستثمار المحلي الإجمالي
٢١ -	٦٦	الصادرات
٧٧ -	١٩٥	الواردات
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٦		
١٣		الاستهلاك الحكومي العام
٧٤		الاستهلاك الخاص
١٤		جملة الاستثمار المحلي
١٩		الصادرات
٢ -		ميزان الموارد

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨
* فيمابدا نيجيريا

انخفض معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالى ٢٠٪ بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦. وبافتراض أن معدل نمو السكان خلال الثمانينيات يعادل ٣٪ فى العام، فقد انخفض الاستهلاك الحكومى العام بالنسبة للفرد بـ ٢٤٪ خلال ١٩٨٠ و ١٩٨٩، والاستهلاك الخاص بحوالى ١٤٪، ومجمل الاستثمار المحلى بحوالى ٧٥٪. وفى الوقت نفسه وبينما انخفضت الصادرات للفرد بحوالى ٣٠٪، فقد انخفضت الواردات بحوالى ٦٥٪. ومن ثم فإنه من غير الواقعى التحدث عن "ضغط الواردات" فى الاقتصاديات الأفريقية.

يمكننا أن نستنتج مما ذكر أعلاه أن عبء التكيف قد وقع بنسب غير متساوية على الاستثمار المحلى الإجمالى واستهلاك الحكومة العام. ويشمل الأخير النفقات على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية. أضعفت هذه التطورات، من جانب، الزيادة فى الطاقة المنتجة ومن ثم فى النمو الكامن فى الأقطار الأفريقية، وتسببت فى تجاهل وتوقف الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الطرق والطاقة والمستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والبحوث والامدادات والائتمان وبرامج الرفاهية من الجانب الآخر.

وشهدت الفترة أيضا تغيرات مهمة فى بنية الاقتصاديات الأفريقية. فازدادت مساهمة الزراعة فى الاقتصاد بينما تدنت الأهمية النسبية للصناعة وبمعدلات ملحوظة. وعلى أساس معدلات دخل الفرد، فقد تدنى الإنتاج الزراعى بما يعادل ١١٪، والإنتاج الصناعى بحوالى ٢٢٪ والخدمات بحوالى ١٨٪. إضافة لذلك، وبسبب التخفيض الهام فى الصادرات وخصوصاً الواردات، أصبحت الاقتصاديات الأفريقية أقل توجهاً نحو التجارة والتصدير.

التكيف فى الدخل للمجموعات الاجتماعية:

أثر ركود الإنتاج والتغير فى أنماط الأنشطة الاقتصادية على الثروة الاقتصادية النسبية للفئات الاجتماعية المختلفة. وكان التغير فى أنماط الأنشطة الاقتصادية انعكاساً لتداخل معقد لعدة قوى وضغوط تنبع من الاقتصاد العالمى، كما تنبع بالمثل من اهتزاز الفرص وندرة الموارد. ويمنع قصور الإحصائيات والمعلومات المعالجة الكاملة لهذا الموضوع. ففضلاً عن عدم وجود بنود إحصائية تعكس حالة مجموعة من الفئات الاجتماعية المهمة، فإنه وكما نوقش من قبل لا يوثق بمعايير المعلومات الاقتصادية. وذلك بسبب التغيرات الكبيرة فى أنماط الأنشطة الاقتصادية. رغم ذلك، من الممكن، من خلال الاعتماد على العديد من المقاييس غير المباشرة،

أن يوضح فى خطوط عريضة عامة نمط تغيرات الدخل لعدد من الفئات الاجتماعية^(٦).

تسبب عدد من الاختلالات المتداخلة والمتزايدة فى العديد من القطاعات الاقتصادية فى تغيرات فى بنية توزيع الدخل، ويمكن توضيح أربعة منها هنا. أولاً، هناك اختلال متدهور فى سوق العمل ناتج من تسارع حجم قوة العمل وركود أو تدهور فى الإنتاج. ثانياً، هناك اختلال حاد فى العرض والطلب على العملات الأجنبية و نتج عنه تخفيض حاد للمواردات من السلع الرأسمالية والاستهلاكية ومدخلات الإنتاج. ثالثاً، قادت الأزمة المالية للدولة إلى إبطاء واضح أو تخفيض فى النفقات على الخدمات الاجتماعية، وصيانة الهياكل الأساسية وصافى التكوين الرأسمالى. رابعاً، دخل القطاع الخاص الحديث تحت ضغوط متزايدة نتيجة نقص المواد وقطع الغيار، وتدهور الأسواق، وارتفاع معدلات الفائدة وندرة وغلاء الآليات.

قادت هذه الاختلالات، إضافة إلى استجابة السياسة لها (أو عدمها) إلى تغيرات فى أنماط توزيع الدخل والتي - للدهشة - كانت متشابهة فى أغلب هذه الأقطار. وتجلت الأزمة، فى المناطق الريفية، فى تدنى الدخل الحقيقية وتدهور فى توفر الخدمات العامة وندرة سلع الاستهلاك. لكن كان سكان الريف محميين من الأثر الكامل للأزمة بسبب سيادة طبيعة الإنتاج المعاشى لأغلبية الزراع وبسبب الاكتفاء الذاتى النسبى فى وسائل الإنتاج. بالإضافة لذلك، وفى العديد من الأقطار، توجهت برامج وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى فى السنوات الأخيرة لتحسين الشروط الداخلية للتجارة ولصالح الزراعة. وقد ذهبت أغلب فوائد ذلك إلى المزارعين التجاريين وأصحاب الأملاك الصغيرة.

وكان على القطاع الحضرى أن يتحمل عبء الأزمة، وفى ظل الاختلال المتزايد فى أسواق العمل الحضرية، يمكن أن يأخذ التكيف الأشكال الرئيسية التالية: تدنٍ فى الهجرة من الريف إلى المدن، ارتفاع فى البطالة المفتوحة، وتدنٍ أو ركود فى توظيف القطاع الرسمى، وتدهور فى أجور القطاع الرسمى، وتوسع فى توظيف القطاع غيرالرسمى مصحوبة بتدنٍ فى الدخل والأجور^(٧). ويتضح باستعراض الأدلة المتوفرة انخفاض فى تدفق الهجرة الى المناطق الحضرية فى بعض الأقطار، ولكن توضح التقديرات الكلية توسع قوة العمل الحضرية بحوالى ٥٪ فى العام خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ (المجدول ٢/٣). وارتفعت بحدة البطالة الحضرية لكنها تعادل نسبة ضئيلة نسبياً من الإضافة لقوة العمل. ونما التوظيف فى القطاع الرسمى بحوالى

١/ في العام. وهكذا فإن أغلب الزيادة في قوة العمل قد "امتصت" بواسطة القطاع غير الرسمي، والذي قدر توسع توظيفه باقل قليلاً عن ٧٪ في العام. أخذ التكيف الأساسي في سوق العمل شكل التدنى الحاد في الأجور الحقيقية، والتي تدنت بحوالي ٣٠٪ بين ١٩٨٠ - ١٩٨٥^(٨). وانخفض الحد الأدنى الحقيقي للأجور بحوالي ٢٠٪ خلال الفترة ولكن بنسب كبير منذ ١٩٧٠. وهكذا تدنت بحدة في الثمانينيات علي الأقل الفروق في الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة. وحيث إن القطاع غيرالرسمي قد خدم لامتصاص العمالة الزائدة، فإنه يجب أن يتسم بتدنى الأجور والمكتسبات. وقد تدنت بالمثل فروق الدخل بين الريف والحضر كما تقاس بنسب الحد الأدنى للأجور إلى القيمة المضافة في الزراعة للفرد وبصورة كبيرة في أغلب الأقطار^(٩). ولا توجد معلومات جاهزة حول التغيرات في الدخل في فئات الأعمال والمهن. وبلا شك فإن بعض أعضاء هذه المجموعات، ومن المحتمل الذين لهم علاقة بقطاعي التجارة والتمويل، قد اكتسبوا أكثر في حين عانى أصحاب الدخل المتدنى مقارنة بذوى الأجور والمرتبات أولئك المعتمدون على الصناعة التحويلية، والتشييد والخدمات المهنية.

جدول ٢/٣

تقديرات استخدام قوة العمل الحضرية
(نسبة التغير المتوى السنوية)

٥٣	قوة العمل
١٠	عمالة باجر
١٠-٢	بطالة
٦٧	قطاع غير رسمي

المصدر: JASPA, ILO, African Employment Report, 1980 Addis Ababa, 1988

الأزمة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية والكاريبى:

الحجم والعوامل المساهمة: عانت منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى من أزمة اقتصادية عميقة خلال الثمانينيات. كان معدل الدخل الحقيقى للفرد من الناتج المحلى الإجمالى أقل بـ ٧٪ عن مستوى ١٩٨٠. وكان هذا الانخفاض منتشرًا ويؤثر عملياً على كل الأقطار فى المنطقة باستثناء باربادوس، وكولومبيا، وكوبا والبرازيل. وحقت كل من شيلي وجمهورية الدومينكان نمواً فى معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بأقل من ٢٪ خلال ٨٠-١٩٨٨. وعلى الطرف النقيض، شملت الأقطار التى عانت من انخفاض بأكثر من ٢٠٪ بوليفيا وهايتى، وبنما، ونيكاراجوا وترينداد وتوباغو؛ وشملت الأقطار التى عانت انخفاضاً بين ١٠ و ٢٠٪ الأرجنتين، والسلفادور وحواتيমা، وهندوراس، والمكسيك، وبيرو، وفنزويلا، وقد عانت الأقطار المتبقية انخفاضاً أقل من ١٠٪. ومن المحتمل، عند أخذ حساب التدفق الصافى للموارد إلى خارج المنطقة وتدهور شروط التجارة، أن يتدهور معدل دخل الفرد بحوالى ١٦٪ خلال ١٩٨٠ و ١٩٨٨. وتقتل الحالة العامة خلال الثمانينيات انفصلاً رئيسياً عن تجربة الستينيات والسبعينيات عندما ارتفع معدل الدخل الحقيقى للفرد من الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ٣٪ فى العام.

كان سبب التدهور الحاد فى الأداء الاقتصادى إلى حد كبير التطورات السلبية للاقتصاد العالمى. ومن الأسباب الرئيسية هى سوء شروط التجارة، وارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية، وتدننى فى تدفق الموارد وهروب رؤوس الأموال من المنطقة. وكما موضح فى الجدول ٢/٤ فقد تدهورت شروط التجارة بحوالى ٢٢٪ بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨، وارتفع معدل سعر الفائدة الحقيقى (البيور- السعر القياسى للمستهلكين فى الأقطار الصناعية)، الذى كان سالباً فى أواسط السبعينيات، من ١٨٪ فى ١٩٧٨-١٩٧٩ إلى حوالى ٥٪ فى ١٩٨٦-١٩٨٨، وانخفض صافى تدفق رأس المال من ٢٧٧ بليون دولار فى ١٩٧٨-١٩٧٩ إلى ٩٢ بليون دولار فى ١٩٨٧-١٩٨٨. وكانت النتيجة ان انقلب صافى الموارد الخارجية من تدفقت إلى الداخل بحوالى ١٥٨ بليون دولار ١٩٧٨-١٩٧٩ إلى تدفق إلى الخارج بحوالى ٢٢٨ بليون دولار، أى ما يعادل ٢٢ و ٢٠٪ من صادرات السلع والخدمات فى الفترتين.

الجدول ٢/٤

الاقتصاد الكلى للأزمة: أمريكا اللاتينية والكاريبي

١٩٨٨ - ١٩٨٠

(نسب مئوية متراكمة)

(٦٦-)	معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى
(١٦٠-)	معدل دخل الفرد
(٣٠-)	(الخسارة نتيجة لشروط التجارة)
(٦٠-)	(الخسارة نتيجة لتحويل الموارد)
٥٦٠+	حجم الصادرات
٣٦٠+	معدل نصيب الفرد من الصادرات
(٣٠-)	حجم الواردات
(٣٣٠-)	معدل نصيب الفرد من الواردات
١٩٨٨ - ١٩٨٧ ١٩٧٩ - ١٩٧٨	
	نسبة سداد الفوائد إلى صادرات السلع والخدمات
(٢٨٩-)	١٦٧
(٢٢٨-)	١٥٨
(٢٠٥-)	٢٢٥
	نسبة تحويل الموارد (٢/١ بليون)
	نسبة تحويل الموارد الى صادرات السلع والخدمات
(٣٣٦-)	٤٦٠
	معدل التضخم (%)

المصدر: CEPAL, Notas sobre la economia y el desarrollo, dec. 1987 & December 1988.

وفيما يتعلق بالأثر على معدل دخل الفرد، فقد أضاف التدهور فى شروط التجارة تقريباً ٣٪، والتغير فى صافي تدفق الموارد الخارجية ٦٪ الى الـ ٧٪ فى تدنى معدل دخل الفرد من

الناتج المحلي الإجمالي بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨. وقد نما حجم الصادرات، وذلك لتمويل تدفق الموارد إلى الخارج، بحوالي ٥٦٪ خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٨ أوبحوالي ٣٦٪ من دخل الفرد، وفي حين تدنى حجم الواردات بحوالي ١٣٪ أوبالثلث على أساس دخل الفرد. وهكذا أصبح الاقتصاد الإقليمي أكثر توجها نحو التصدير عن ذي قبل. ورغم هذا الجهد الضخم، فقد ارتفع معدل سداد الفوائد الى الصادرات من ١٦ر٧ الى ٢٨ر٨٪ بين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ و ١٩٨٧ - ١٩٨٨.

وأخيراً يشكل هروب رأس المال غير المسجل عامل مساهمة إضافية للأزمة. ويوضح الجدول ٢/٥ التقديرات لهروب رأس المال لسبعة من أقطار أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤. ولاحظ خاصة الأرقام العالية لكل من المكسيك، والأرجنتين وفنزويلا.

الجدول ٢/٥

تقديرات هروب رأس المال أ* : ١٩٨٠ - ١٩٨٤

(بلايين الدولارات - تراكمية)

١٦ر٥١	الأرجنتين
١ر٣٣	البرازيل
ب-٦٩ر	تشيلي
٣٠ر٥٣	المكسيك
١١ر١	بيرو
١ر٤٨	أورجواي
١٦ر٣٩	فنزويلا
٦٥ر٢٤	الجملة

المصدر: Donald Lessard & John Williamson,

Capital Flight and Third World Debt,

ملاحظات: أ- تعرف كصافي الأخطاء والمحذوفات زائداً "القطاعات الأخرى، قصيرة الأمد" في ميزان المدفوعات.

ب- العلامة السالبة تشير إلى تدفق داخلي لرأس المال.

التكيف مع الأزمة الاقتصادية (١) : يوضح الجدول ٢/٦ كيف أن عبء التكيف قد اقتسم بين أغلب بنود النفقات خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥. وقد وقع العبء الرئيسى على الاستثمار الإجمالى، والذي تدنى بـ ٥/٢ على أساس الفرد؛ وتدنى الاستثمار الثابت الصافى بـ ١٠ إلى النصف على أساس الفرد. ولما كان هذا الأخير يمثل أحد مقاييس الإضافة للطاقة المنتجة للاقتصاد، فإنه يوضح أن الأزمة قد انقصت النمو الكامن للاقتصاد الاقليمى.

وتدنى مجمل معدل استهلاك الفرد بأقل من ٧٪، انقسمت بالتساوى بين الاستهلاك الخاص والعام. ومع ذلك، فإن المدهش هو الفرق فى سلوك الاستهلاك بين قطاع الأعمال (مالكى رأس المال) والعمال. ففي حين ارتفع استهلاك الفرد من الأوائى بـ ١٦٪ فإنه قد تدنى استهلاك الأخيرين بحوالى ٢٥٪. وعلى المستوى الكلى، عانت كلتا الفئتين تدنياً فى معدل دخل الفرد - مالكى رأس المال بحوالى ١٢٪ والعمال بحوالى ٢٦٪. وكما سيتم نقاشه لاحقاً، فإن هذا التدنى العام فى دخل الأعمال، من الأرجح أن يكون أكثر تعقيداً، ويضرب سترأ على ما للأعمال الكبيرة من مزايا فى خضم أزمة الآخرين فى داخل نفس القطاع.

الجدول ٢/٦

تكيف الاقتصاد الكلى للأزمة: ١٩٨٠ - ١٩٨٥ (أ)
(تغير النسبة المئوية التراكمية للفرد (ب))

٩٤-	الناتج المحلى الإجمالى
١٤٨-	الدخل الوطنى الإجمالى
٦٦-	الاستهلاك الكلى
٥٥-	الاستهلاك العام
٦٨-	الاستهلاك الخاص
٢٥٧-	استهلاك العمال
١٥٨+	استهلاك الأعمال
٤١٠-	الاستثمار الإجمالى الكلى
٥١٠-	الاستثمار الصافى الثابت

المصدر: Derived from table 4 in Garcia, et al 1988

ملاحظات: أ: بنيت على معلومات ذات وزن مرجع من أكبر عشرة أقطار
ب: بافتراض أن معدل نمو السكان ٢.٤٪ فى العام لكل المجموعات.

وعلى أساس أنماط التوظيف، وبرغم التباطؤ الكبير في الإنتاج الكلى، فقد توسع التوظيف الحضري بحوالى ٢٨٪ في العام، وفي حين نمت البطالة بحوالى ٦٣٪ (الجدول ٢/٧). والمهم ملاحظة أن معظم النمو الضخم في توظيفات القطاع الحديث قد جاء من الخدمات العامة والمشروعات الصغيرة. هكذا، حتى في حالة الأزمة الشديدة، فقد استمر القطاع العام في توسيع التوظيف، على الأقل حتى ١٩٨٥. وقد ولدت الأزمة معدلاً عالياً لامتنصاص العمالة في المشروعات الصغيرة والقطاع غير الرسمي.

الجدول ٢/٧

التغيرات في أنماط توظيف قوة العمل الحضرية ١٩٨٠ - ١٩٨٥

(٪ في العام)

٦٣	البطالة
٢٨	التوظيف
١٩	القطاع الحديث
(٠.٣)	(الجعم المتوسط والكبير)
(٤.٠)	(الخدمات العامة)
(٤.٥)	(المشروعات الصغيرة)
٤٩	القطاع غير الرسمي

المصدر: V.Tokman, "Adjustment & Employment in Latin America: current challenge", Internotonsl

لقد رافقت نمط التغير في التوظيف أعلاه تغيرات هامة في متوسط المداخل (الجدول ٢/٨). وعلى العموم، تدنت دخول الفئات الأفقر - الذين هم في القطاع غير الرسمي والذين يكسبون الحد الأدنى للأجر - وكانت أكبر من دخول الأقسام الأخرى من العمال. وضائق فجوة الدخل بين الريف والحضر خلال هذه الفترة. وتكون القطاع الريفى، بالطبع، من فئات سكانية

غير متجانسة من المزارعين الرأسمالين، ومزارعين تجاريين متوسطين، وفلاحين، مزارعين بالمشاركة في المحصول، وعمال زراعيين لا يملكون أيضاً. ومن الأرجح أن أغلب المنافع قد آلت إلى المزارعين المتوسطين والكبار، وفي حين يأخذ العمال الزراعيين والمزارعين الصغار القليل أو لا شيء من هذه المنافع. وحسب أحد التقديرات، فقد ظلت نسبة الأشخاص الذين هم تحت مستوى خط الفقر لا تتغير في المناطق الريفية ويمثلون حوالي ٥٤٪ في حين ارتفعت نسبتهم في المناطق الحضرية من ٢١٪ إلى ٢٩٪.

الجدول ٢/٨

متوسط الدخل والأجور في القطاع الحضري ١٩٨٥ - ١٩٨٠
(نسبة مئوية متراكمة)

٢٧٠ -	القطاع غير الرسمي
	الأجور الحقيقية:
٨٤ -	الصناعة التحويلية
١٩٤ -	التشييد
١١٨	الحد الأدنى

المصدر : V. Tokman, 1986

بعض ملاحظات مختصرة للمقارنة بين الاقتصاد الكلي للأزمة بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية:

يبدو إجمالاً أن الأزمة أكثر حدة في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بأمريكا اللاتينية، سواء كان ذلك بالمقاييس المطلقة أو النسبية، فقد تدنى معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بثلاث مرات عنه في أمريكا اللاتينية (٢٠٪ و ٧٪ على التوالي) خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٦. وبمقاييس دخل الفرد، فإن التدنى في أفريقيا يبلغ الضعفين عنه في أمريكا اللاتينية (٣٠ و ١٥٪). ويتضح أن العبء الحقيقي للأزمة في أفريقيا أكبر إذ ما أخذنا متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية والذي يساوي ستة

أضعاف المستوى في أفريقيا جنوب الصحراء، وهذا أكبر مما توضحه الأرقام السابقة. ورغم ذلك، فإن اللامساواة في توزيع الدخل والثروة أكبر في أمريكا اللاتينية عنها في أفريقيا. فالحرمان والإفقار الذي تعانيه الطبقة العاملة في أمريكا اللاتينية، المصحوب بزيادة التحضر، وزيادة حجم البروليتاريا وعدم ملكية الأرض أكثر مما في أفريقيا، أقسى تفاقمًا مما توضحه المعلومات عن متوسط دخل الفرد.

بعد ذلك نأتى إلى الوزن النسبي للعناصر المختلفة في الاقتصاد العالمى . فقد عانت أفريقيا من تدهور في شروط التجارة بحوالى ٢٤٪ مقارنة بـ ٢٢٪ لأمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧. وإذا أخذنا في الاعتبار الاعتماد الكبير للأقطار الأفريقية على الصادرات (١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقارنة بـ ١١ إلى ١٢٪ في أمريكا اللاتينية في ١٩٨٦)، فقد أنزلت التحركات السالبة في شروط التجارة خسارة كبيرة في معدل دخل الفرد في الأقطار الأفريقية. وفي الجانب الآخر، وفي حين تدهورت التغيرات في التدفق الصافى للموارد الخارجية، بالنسبة للمنطقتين، فإنها كانت ذات نتائج وخيمة على أمريكا اللاتينية أكثر منها على أفريقيا. ففي الأولى، تغير صافى تدفق الموارد بحوالى ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى بين ١٩٧٩ - ١٩٨٠ و ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وبينما تواجه المنطقة في الفترة الأخيرة تدفقاً خارجياً يعادل ٤٪. وتدنى في أفريقيا صافى التدفق الداخلى للموارد من ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى في ١٩٨٠ إلى حوالى ٢٪ في ١٩٨٦. وهكذا، حيث وصلت مدفوعات فوائد القروض كنسبة من صادرات السلع والخدمات إلى أكثر من ٣١٪ لأمريكا اللاتينية في ١٩٨٦ - ١٩٨٨، فإن الرقم المقابل بالنسبة لأفريقيا كان في حدود ٢٠٪.

واضعين في الاعتبار تدنى معدل دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بثلاث مرات وتدنى معدل دخل الفرد بمرتين في أفريقيا، مقارنة بـ ٤٠٪ لأمريكا اللاتينية. وتدنى إجمالى الاستهلاك للفرد بحوالى ٧٪ في أمريكا اللاتينية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، مقسما بالتساوى بين الاستهلاك الخاص والحكومى؛ وفي أفريقيا، تدنى استهلاك الحكومة بحوالى ٢٤٪ والاستهلاك الخاص بحوالى ١٤٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦. وهكذا فالتخفيض النسبى للنفقات الحكومية الجارية أكبر في أفريقيا.

وتبرز مقارنة أساسية في نمط التكييف من خلال قطاع التجارة. حيث انخفضت الواردات

للفرد فى أفريقيا بـ ٢٥٪ خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٦، ونقصت فى أمريكا اللاتينية بـ ٣٣٪ خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٨؛ وفى حين انخفضت الصادرات للفرد بـ ٣٠٪ فى أفريقيا، فإنها ارتفعت بـ ٣٦٪ فى أمريكا اللاتينية. والتوسع الضخم فى الصادرات مسئول جزئياً عن الأداء النسبى الجيد فى أمريكا اللاتينية فى علاقته بنمو الإنتاج. ولكن وبسبب ضخامة العبء المفروض بواسطة خدمات الديون، فإن هذا لم يمنع التدهور فى دخول الأفراد.

وبالالتفات إلى أنماط التكيف فى أسواق العمل، فيبدو أن التوظيف، وبالرغم من الركود أو النمو المنخفض فى الإنتاج، قد واصل التوسع فى القطاعين الرسميين فى المنطقتين (١٪ فى أفريقيا، و٨١٪ فى أمريكا اللاتينية). وقد جعل ذلك ممكناً فى الحالتين التراجع الكبير فى الأجور الحقيقية. وبلغت أخرى، فقد حسم الخيار بين الحفاظ على مستويات الأجور والتوظيف لصالح التوظيف. ففى حين انخفض الحد الأدنى بحوالى ١١٪ فى أمريكا اللاتينية (١٩٨٠ - ١٩٨٥)، فإنه قد انخفض بحوالى ٢٠٪ فى أفريقيا (١٩٨٠ - ١٩٨٦). وفى الوقت نفسه، ارتفعت البطالة الحضرية بسرعة فى المنطقتين، على الأرجح بحوالى ١٠٪ فى العام فى أفريقيا و٦٪ لأمريكا اللاتينية، وقد توسع القطاع غير الرسمى بسرعة (٩٤٪ فى أمريكا اللاتينية، و٧٦٪ فى أفريقيا).

وبالرغم من المعرفة القليلة عن التغيرات فى توزيع الدخل فى أفريقيا، فمن الأرجح أن الفجوة بين الدخول الحضرية- الريفية قد تقلصت بحدة فى أفريقيا أكثر منها فى أمريكا اللاتينية. وفى الوقت نفسه، غمت المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى المنسوبة إلى رأس المال بـ ٤٪ فى أمريكا اللاتينية، وفى أثناء ذلك انخفضت مساهمة العمل بنفس النسبة. ولعله من المهم معرفة إذا ما كان هناك تدنٍ مماثل فى أفريقيا. وفى أغلب الأقطار ليست هناك معلومات كافية للحكم فى هذا الشأن.

إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الكلية:

اعتمدت بالضرورة إجراءات السياسات المحددة المتخذة فى كل قطر على حدة، وكجزء من مجهود معالجة الأزمة على توازن القوى المحلى والطبيعة الخاصة للاقتصاديات. ومع ذلك، من

المهم ملاحظة، أن أغلب حكومات أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبدرجات متفاوتة ونجاحات متباينة، قد حاولت أن تنفذ برنامج التكيف الهيكلى الموصى به من قبل المجتمع التمولى الدولى، وقد شكلت آثار هذه البرنامج جزءاً من ديناميكىة الأزمة نفسها.

لقد صممت "وصفات" التكيف الهيكلى أصلاً لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات قصيرة الأمد، وليس لتصحيح مشاكل بالحجم الذى يواجه أغلب الأقطار خلال فترة الركود العام فى التجارة العالمية وتدهور أسعار السلع. فقد صممت إجراءات التكيف فى جوهرها لتخفيض الطلب الكلى ولتحسين الموازين التجارية فى إطار تقوية قوى السوق وتوسيع المجال للمشروعات الخاصة. وهكذا فهى تتكون من تقليص لنفقات الحكومة، خاصة على الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية الاقتصادية، وتقليص أو رفع الدعم، وزيادة فى عائدات الضرائب، وتقييد عرض النقود والائتمان البنكى، وزيادة فى سعر الفائدة الحقيقى.

ومن الأهداف المهمة فى حزمة التكيف الهيكلى تحرير التجارة وتشجيع الصادرات، وهى تتحقق من خلال عدة إجراءات مثل تخفيض قيمة العملة، وتخفيض أو إلغاء الضرائب على الصادرات، وإلغاء تصديقات الواردات والحصص والقيود الكمية، وإدخال معدل تعريف جمركية متساوٍ. وتشمل العناصر الأخرى من الحزمة زيادة أسعار المنتج وتخفيض فى فاتورة الأجور، وتجميد الأجور، وتقليل فى المرتبات والأجور الحقيقية، وتخفيض أو إزالة الميزات المضافة للأجور ورفاهية العمال وإجراءات الحماية. وأخيراً، الإصرار على خصخصة الأنشطة الاقتصادية التى تضمنت إغلاق أو بيع مؤسسات الدولة فى القطاعات المنتجة أو المالية، وتقليص أو إلغاء وكالات التسويق الحكومية، وإضافة مجموعة من الحوافز للاستثمار الأجنبى. وأصبحت إعادة جدولة الديون وخدمتها، بالإضافة إلى تقديم قروض جديدة، والمساعدات الأجنبية والتسهيلات التجارية، مشروطة بقبول هذه الحزمة، وهى بذلك تعبد الطريق لدرجة من التدخل الأجنبى فى صنع السياسات الوطنية غير المسبوقة فى فترة ما بعد الحرب. وقد اصطدم الإصرار الشديد على إزالة الحواجز عن التجارة الحرة، بالإضافة إلى تقليل دور الدولة فى الاقتصاد، بمجهودات أغلب حكومات أمريكا اللاتينية وأفريقيا لتعزيز أكبر للتكامل الاقتصادى الوطنى فى إطار من حماية الصناعة المحلية.

تغيير بنية الفرصة

توضح الاتجاهات التي سبق ذكرها أن تعديلاً عميقاً قد جرى لبنية الفرص التي يجب على الأفراد والأسر في داخلها محاولة تأمين سبل معيشتهم. وقد أغلقت العديد من الطرق المعدة جيداً للبقاء أولئك إلى أعلى وفتحت أخرى مصاحبة لذلك. وهكذا عانت العديد من الفئات داخل كل قطر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية من الأزمة بصورة مختلفة، وفي أثناء ذلك يتغير المجتمع. ويمكن أن تغير أو تعزز البنية والمصالح الحقيقية للنخبة، ويمكن أن تتغير تركيبة وحجم الطبقة العاملة، وربما تخلق بالكامل قوى اجتماعية جديدة، والتي تغير ميزان القوى وتعطي أساساً جديدة لتأييد الدولة أو المعارضة. ولو توقف المرء لدراسة كيف تتغير البنية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية بسبب الفرص والمعوقات التي قذفها الكساد الكبير، فسيكون واضحاً أهمية فحص ما يحدث للمجتمعات المعاصرة في هذه الأزمة.

أنماط التمايز داخل الطبقة العليا:

دعنا نبدأ بنقاش مختصر عن تغير بنية الفرصة التي تواجه الطبقات العليا في أفريقيا وأمريكا اللاتينية كنتاج لعقد كامل من الركود والتكيف. وعلى الرغم من أنه عادي بالنسبة لدارسي الأزمة أن يأخذوا في الاعتبار التغيير في استراتيجيات البقاء للفقراء إلا أن هناك في بعض الأحيان ميلاً لتجاوز حقيقة أن الأزمة لها آثار عميقة أيضاً على فرص حياة الأغنياء. كما أن هناك ميلاً للتحدث عن الأغنياء والفقراء كما لو أنهم مجموعات متجانسة داخلياً. وفي الحقيقة، فإنهم ليسوا كذلك بالطبع، وأحد أهم الأسئلة التي يجب أن تسأل عند محاولة فهم التغيرات الهيكلية الكلية هو كيف أن فرص الحياة تتغير لأقسام محددة من الناس داخل الطبقات الاجتماعية المختلفة. وحيث تزداد ثروة البعض فإن ثروة البعض الآخر ربما تقلص ويمكن أن يتغير بشدة ميزان القوى والمصالح الكلية، حتى داخل حدود طبقة عامة واحدة.

ويبدو في حالة الطبقة العليا للعديد من الأقطار في أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن الركود والتكيف يشجعان عملية تمايز داخلي واسعة. فقد منحت بعض شرائح النخبة فرص غير عادية، وفي حين عانى آخرون بشدة من الأزمة. وفي أمريكا اللاتينية، فإن ذلك له علاقة قوية بديناميكية تخفيض العملة، والتضخم وهروب رأس المال. تبدو هذه العناصر أقل أهمية، في

افريقيا، فى تحديد مقدرة بعض اعضاء النخبة فى الحفاظ على أو تعزيز موقفهم (فى حين أن آخرين غير قادرين على ذلك) أكثر من وضعهم فى الهرم الإدارى- السياسى، والارتباط فى التجارة الخارجية، أو/ والارتباط برأس المال عابراً لأوطان.

نتجه أولاً إلى حالة الأقطار التى عانت من هروب كبير لرأس المال، كانت ترسم بلاشك خطوط التمايز داخل الطبقة العليا، وبصفة خاصة داخل مجموعات الأعمال، بصورة متزايدة من خلال علاقتها بوجود أو عدم وجود وسائل نفاذ إلى الأموال التى حفظت خارج القطر. وكلما ازداد تخفيض العملة المحلية باستمرار، كلما ارتفعت قيمة الشراء المحتفظ به فى عملات أجنبية، وتتزايد بصورة مذهلة دخول الأسر التى تحتفظ بحسابات كبيرة فى بنوك أجنبية. وهكذا تظهر الأسواق الجديدة للخدمات والسلع الكمالية بصورة عشوائية كلما تصاعدت الأزمة، وهناك مظاهر مذهلة (فى الطرق والمناطق التجارية) للاستقطاب الزاحف.

ويمكن أن يفسر هذا التوجه جزئياً باعتماد شرائح مهمة من الطبقة العليا، فى بعض أقطار أمريكا اللاتينية، فى استهلاكها على الأصول المحتفظ بها فى الداخل وكذلك أيضاً على مقدراتها على تمويل المصروفات من حسابات بالعملة الأجنبية. والملاحظ فى إحصائيات الحسابات القومية والمذكورة أعلاه، ارتفاع استهلاك شرائح ذوى الدخل العليا خلال مسار الأزمة، فى حين يبدو أن الدخل المسجل (وطني) لهذه الفئة كأنه قد انخفض. إن محددات وسائل معيشة هذه الشريحة من النخبة ليست وطنية ولكنها دولية، وإن حالتهم لا تعكسها آليات الحسابات القومية المعيارية.

وفى الوقت نفسه، فإن ديناميكية التضخم وتخفيض العملة، والتى صاحبت الأزمة وأخذت أهمية خاصة فى أمريكا اللاتينية، لديها ميلاً لجعل الأغنياء أكثر غنى، حتى فى غياب التعقيدات التى أدخلها هروب رأس المال. ويجب التذكّر أن الحكومات شجعت رفع أسعار الفائدة الداخلية- ودائماً إلى مستويات عالية جداً- ذلك فى جهودها لحماية المدخرات المحلية وكبح هروب رأس المال ورغم أن ذلك يؤذى المقترضين، فإنها تنتج مكاسب غير متوقعة لكبار المدخرين. والذين يحتفظون بمستويات عالية من الودائع البنكية ويحصلون واقعياً على عائدات ضخمة وعلى الأرجح يرتبطون مرة أخرى باستهلاك شديد البذخ.

من الواضح أن ميل الفرصة داخل الطبقات العليا فى اتجاه المجموعات التى لديها ارتباط

بالعملات الأجنبية، و/ أو الذين يعيشون من المضاربات أو من الحصول على الفائدة لها تأثيراتها ليس فقط على الأفراد ولكن على الأعمال أيضاً، وبالتالي على تطور بنية الاقتصاد. وتتمتع الشركات عابرة القوميات بمزايا متزايدة على الشركات المحلية والتي لا تستطيع الحصول على تمويل كافٍ ولا تستطيع تخطي المشاكل التي يفرضها اهتزاز الأسواق المحلية والتصديرية وذلك في حالة ندرة رأس المال المحلي وارتفاع معدلات أسعار الفائدة.^(١١) النقطة التي يجب توضيحها هنا أنه ليس بالضرورة أن تتوسع الشركات عابرة الأوطان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية كنتيجة للأزمة. ويمكن أن يكون ذلك صحيحاً في بعض الحالات، وفي حالات أخرى فمن الواضح أنها تتقلص كرد فعل للتوجهات الاقتصادية غير المواتية. والأكثر أهمية هو أن نلاحظ حقيقة أنه يمكن للشركات العالمية دائماً مواجهة الأزمة بصورة أفضل من شركاتها المحليين وهذه تشكل على الأرجح تدويلاً آخر لأثر الأزمة.

وفي الحقيقة، فقد أشار ساوير (١٩٨٨) في إحدى الأوراق المقدمة الى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى مركزية الارتباط بالمصالح الأجنبية للذين هم داخل الصفوة في أفريقيا والذين هم قادرون على مقاومة الأزمة بنجاح. ومن ضمن الفئات التي شعر بأنها قد كسبت من التكيف هم كبار التنفيذيين في القطاع الخاص، والمرتبطون برأس المال الأجنبي، والوكلاء المحليون للشركات الأجنبية، وبعض من هم في أواسط الموردين والمصدرين الذين استطاعوا الحصول على منافذ للعملات الأجنبية في حالة الندرة. وهكذا، يبدو أن مجالات الأعمال المرتبطة بالمصالح قد أصبحت أكثر حظاً، في زمن الركود الاقتصادي الواضح، من المجالات التي ليس لها ثقل هذه الروابط، وحتى أثناء اهتزاز المستويات الكلية للاستثمار الأجنبي. وفي فترة التخصيص (التخصصة) يجب أيضاً أن نعتبر الذين يستطيعون "شراء كل أو جزء من المؤسسات المملوكة للقطاع العام، وعامة بأسعار تفضيلية" ضمن ذوى الامتيازات. وتضع ملازمة ديناميكية الركود والتكيف، تحدياً متزايداً لمجموعات تنظيم الأعمال في القطاع الرسمي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والغير محمية بالارتباط برأس المال العالمي جزئياً على الأقل. إن أسس التنبؤ التي يجب أن يركز عليها الاستثمار الإنتاجي إنما تقوضها المخاطر المفرطة التي أدخلها التضخم، وتخفيض العملة والوصول غير المنتظم للتمويل. وتزداد المخاطر عندما تكون الواردات مطلوبة للتصنيع أو الزراعة والتي هي دائماً كذلك. وحقيقة

يجب أن تعتمد الأنشطة الاقتصادية كلياً على استخدام الهياكل الأساسية العامة، والتي هي عادة لا تحظى بصيانة جيدة نتيجة للقيود على الصرف الحكومي، وتشكل أثراً سلبياً إضافياً. وتتاح الفرصة، في ظل هذه الظروف، إما للأقوياء أو للمرتبطين بقوة عالمياً في داخل الطبقة الرأسمالية أو لأكثر رجال الأعمال مرونة وجراًة من الخارجين من القطاع غير الرسمي. ولا تتح الفرصة لبقاء المستثمرين المعتمدين نسبياً على الغير وعلى الواردات والذين يقومون بالأعمال ضمن إطار ثابت من الالتزامات الاقتصادية.

وإذا كانت هذه الصورة عن تغير فرص الحياة داخل مجموعات الدخل العالي نسبياً كافية، فإننا نشهد إما زوال أو إضعاف شديد لنمط خاص من نمو الرأسماليين المحليين يرتبط خلال نصف القرن الأخير في أمريكا اللاتينية-وأخيراً في أفريقيا وبصورة غير كاملة- بصناعة إحلال الواردات. ويمكننا، في الوقت نفسه، ملاحظة توجه نحو ازدياد الاستقطاب داخل المجتمع، حيث يزداد البعض في الطبقة العليا ثراء، بينما آخرون داخل هذه المجموعة لا يستطيعون الاحتفاظ بمواقعهم، وبالتالي يقلصون من حيث العدد والتنوعية أولئك الناس الذين تتشكل منهم الصفوة الوطنية.

الإفقار- النسبي والارتباط السياسي للطبقة الوسطى العاملة بمرتب:

يمكن تشخيص الاستقطاب بشكل أكبر من خلال مناقشة معاناة الطبقة الوسطى العاملة بمرتب خلال العقد الأخير من الركود والتكيف. ومع أن جزءاً من الصفوة المحلية يمكن أن تسقط إلى الطبقة الوسطى، فإن قسماً كبيراً من هذه الأخيرة من الناحية الأخرى، قد أفقر نسبياً. من الأرقام حول التوظيف والخدمات، والتي حللناها أعلاه، وفي ظل الاعتماد الكبير لأسر الطبقة الوسطى على المرتب من الوظيفة وعلى السلع العامة التي تقدم لقاطني الحضر خلال الحقبة الأخيرة من عقود التنمية المقلدة في العالم الثالث، يمكن أن نستخلص أن مستويات معيشة هذه المجموعة قد قوضتها الأزمة بشدة.

بالطبع هناك قطاعات ومصالح عديدة داخل القسم الواسع الذي يعرف "بالطبقة الوسطى"، بعضها من الممكن أن يكسب من إجراءات التكيف مثل فتح السوق المحلي للمنتجات الأجنبية. وهذه بالأخص الحالة في أمريكا اللاتينية، حيث مثلت البضائع المنتجة محلياً جزءاً مهماً من الاستهلاك الكلي للطبقة الوسطى وحيث إن هناك رغبة ممتدة مكبوتة داخل دوائر

الطبقة الوسطى للوصول إلى البضائع الأجنبية. ويمكن أيضاً أن يكون لدى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى حسابات بنكية بالعملة الأجنبية وبالتالي تصبح محمية من أوحى محظية من خلال التخفيضات المستمرة للعملة المحلية.

وعلى الأرجح أن لا نكون مبالغين حين نقول إن للعديد من أسر ذوى الدخل المتوسط، كما فى حالة الأسر فى القطاع الشعبى، "تمثل الأزمة إعادة بناء كاملة لكل شىء تعلمه الفرد،، وفى التحليل الأخير"، وأى شىء قد تعلم الفرد أن يتوقعه^(١٣). وقد أغلقت أو قيدت بشدة طرق التقدم المعينة، والمدرجة بوضوح ضمن ثقافة تحديث أفريقيا وأمريكا اللاتينية- قيمة التعليم، وأهمية الحصول على وظيفة حكومية. وقد واجه الوضع المرتبط بالتطلعات الفنية والمهنية والبيروقراطية ليس فقط بتدهور الدخل الحقيقى، وإنما أيضاً بتدنى القدرة على مقابلة التزامات المهنة. وحيث أضعفت الهياكل الأساسية للمستشفيات والمدارس والمؤسسات العامة الأخرى لعدم توفر التمويل ولا يمكن للأطباء، والمرضى، والمدرسين والموظفين العموميين الآخرين، تقديم خدمات كافية متوقعة منهم، وتأخذ إحباطاتهم المعبر عنها فى توقفات العمل والإضرابات وأشكال الاحتجاجات الأخرى دلالة سياسية متزايدة (وعادة خيالية).

وفى حين يكون لأقلية داخل الطبقة الوسطى حظ فى المجتمع الذى يتخلق فى سنوات الركود والتكيف، فإن أغلب ذوى الدخل المتوسط قد يشكلون مجموعة تأييد داخل أى تحالف يحبذ استمرارية برنامج التكيف. ومثلهم رجال الأعمال العاملين فى القطاع الرسمى بدون علاقات دولية (فى الحقيقة توظف أغلب الطبقة الوسطى فى أمريكا اللاتينية عندهم)، فقد آذتهم الأزمة الحالية. وتمثل الطريقة التى يفسرون بها جذور سوء حظهم واستنباط استراتيجيات لعلاجها عنصراً حاسماً فى الترتيبات السياسية التى ستكون إحدى سمات مجتمعات أفريقيا وأمريكا اللاتينية الخاصة فى التسعينيات.

الطبقة العاملة والتحول الى الأنشطة غير الرسمية INFORMALIZATION

عندما يضاف إلى اتجاه حركة الدخل إلى أدنى وسط قطاعات الطبقة الوسطى، فيبدو أن الهبوط الحاد فى الدخل الذى عانى منه العمال فى القطاع الرسمى خلال العقد الماضى يقوى الميل الموجود لفترة طويلة لاختلاف فرص الحياة بين الأغنياء والأسر ذات الدخل المتوسط والذى توسع فى أقطار أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد أضعفت القوة التفاوضية لطبقة عاملة

صغيرة نسبياً، فى أفريقيا بشكل أساسى، نتيجة، لاهتزاز أسواق العمل ونتيجة لتهديد البطالة، علاوة على الإجراءات القمعية والتي أغلقت مداخل الحركات التفاوضية الجماعية فى الدفاع عن الأجور.

وفى أمريكا اللاتينية تتشابه الديناميكيات الأساسية التى تقيد جهود القطاع الرسمى فى حماية الأجور المذكورة أعلاه، رغم أن القوة الكبيرة للحركات العمالية تتيح للعديد من العمال المهرة فى الصناعات الكبيرة حماية أنفسهم، وذلك فى العديد من أقطار أمريكا اللاتينية. وهكذا، فى حين يوضح الإحصاء المعروض أعلاه أن فوارق الأجور فى داخل الطبقة العاملة الأفريقية تضيق تحت ضغط الأزمة، بينما ضرب الركود العمال المهرة نسبياً بشدة، فإن الحالة فى أمريكا اللاتينية أقل من ذلك، حيث يبدو أن كاسبى الحد الأدنى من الأجر أكثر عرضة للأذى من العمال ذوى الدخول التى تزيد عن الحد الأدنى.

رغم أن تعليقاً من هذا النوع يمكن استغلاله لتقوية الجدل القديم عن حقيقة وجود "ارستقراطية عمالية" فى أمريكا اللاتينية، فإنه من الضرورى توضيح حقيقة أن مستوى الأجور الحقيقى والموجود حالياً، وحتى للشرائح الأحسن حظاً، لا يكفى لاعطاء مصداقية لمفهوم الارستقراطية داخل الطبقة العاملة فى أواخر الثمانينيات. وهناك فى الحقيقة أدلة قليلة تساند الجدل حول أن العمال المهرة يحددون حالياً مصالحهم بصورة مختلفة عن مصالح أغلبية الطبقة العاملة، على الرغم من أنهم قد يفاوضوا فى أمريكا اللاتينية من داخل مؤسسات صناعية محددة مما يعطيهم قوة تفاوضية أكبر.

بالعكس، يبدو أن الركود والتكيف قد جعل مصالح الطبقة العاملة متجانسة وبالتحديد لأن الأزمة نوعت إستراتيجيات البقاء لكل العاملين بأجر، سواء كانوا مهرة أو غير مهرة، فى القطاع الرسمى أو غير الرسمى، وبالطبع كانت الحالة فى الأسر التى تحتوى عمالاً صناعيين من مختلف الفئات، التى تشمل أعضاء يعملون على الأرجح فى أنواع أخرى من العمل، عادة فيما يعرف "بالقطاع غيرالرسمى" وبالتالى تشمل مصالح متنوعة. وفى أفريقيا، تزداد الصورة تعقيداً من خلال المعدل الذى تحافظ به الأسر الحضرية على روابطها مع المجتمعات الريفية وتحتفظ بالحق فى الأرض. لقد أثر دائماً عدم الاعتماد الكامل لأغلب أسر الطبقة العاملة الصناعية على التوظيف الصناعى والاجرة فى بعض الاوقات على سلوك التفاوض وعلى المشاركة السياسية، كما تلاحظ العديد من الدراسات النقابية فى العالم الثالث.

ورغم ذلك ففي الوقت الراهن، هنالك ميل كاسح للطبقة العاملة بالتوجه نحو القطاع غير الرسمي (كما هي الحقيقة أيضاً بالنسبة للشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى لإيجاد مصادر دخل في القطاع غير الرسمي). وتزداد الفواصل اختلاطاً بين الشريحة الدنيا للطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، كما هي الحال بالنسبة لفكرة الطبقة العاملة نفسها والتي أصبحت غير دقيقة. ويجد الفرد مجموعات من أسر الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى مرتبطة في أنشطة واسعة، بعضها قد يتيح فرصاً لبناء أسباب معيشية، ولكن أغلبها غير كافٍ.

وكما توضح الأرقام المذكورة أعلاه، فإن التعريف القاصر "القطاع غير الرسمي" يشكل حالياً نواة هامة لأنشطة الأعمال المحلية في أغلب مدن العالم الثالث المضروبة بالأزمة. وفي هذه الحالة هنالك بالتأكيد وعد واضح بالنسبة للشريحة الحضرية ذات الدخل المنخفض، إلى درجة أن انخفاض المداخل لأغلب السكان العاملين، بأجر أو مرتب يشجع استهلاكاً أقل للمنتجات الصناعية الحديثة والعودة للتعامل مع التجار والحرفيين. وهكذا فإن نفس القوى التي ألغت وظائف العمالة الماهرة نسبياً داخل القطاع الصناعي الرسمي، قد خلقتها في الوقت نفسه، ولكن على مستوى التعقيد التكنولوجي والإنتاجي المنخفض، في القطاع غير الرسمي. وتنمو الصناعات الصغيرة بسرعة أكبر عن أي من الأخريات. ورغم ذلك، فإن الأخيرة لديها دائماً صعوبات جمة في الحصول على مزايا الطلب لسلعها وخدماتها، لأنها تعتمد هي نفسها في الحصول على بضائع منتجة في القطاع الرأسمالي الحديث وبالتالي فهي غير قادرة على عزل نفسها بنجاح عن الأزمة.

ويقدم بالطبع "القطاع غير الرسمي" النامي أكثر من مجرد استراتيجية بقاء استثنائية لذوى الدخل الدنيا. إنه يقدم فرصاً للبقاء و/أو الربح للصناعة الرأسمالية، سواء كانت وطنية أو عالمية، وكذلك يتحول سوق العمل الرسمي إلى ترتيبات العمل - بالقطعة محلياً، والذي يلغى تكلفة النفقات غير المباشرة الثابتة overheads والمزايا القانونية للعمال. إنها تحمي كبرى العمليات التجارية المتكاملة رأسياً والتي توظف عادة جيوشاً من بائعي الطرقات. وكذلك تحتوي على قطاع مالي مهم. فقد أصبح القطاع غير الرسمي، الذي يتشكل في عملية متوازية في الاقتصاديات العالمية المتطورة، نوعاً من سوق غير منظم لكل شيء، ومدمج مع الاقتصاد الخفى، الذي يرتبط فيه العمال بشرائح عديدة من المجتمع بدون مراجع رسمية ملزمة بالقانون أو العادات التي أقيمت علناً وأجيزت شرعياً لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأطراف.

العودة إلى الفلاحة Repeasantization

وحيث إن البطالة وتدهور الأجور الحقيقية فى المناطق الحضرية يجعل البقاء أصعب، فإن العديد من الحكومات (والمناحين) ترغب فى تشجيع إعادة الناس الى الريف، وعلى افتراض استحالة استمرارية تدفق موارد الرزق فى المدن، أو الاستمرار فى دعم البقاء هناك، وإن وسائل العيش سهلة المنال فى المناطق الريفية. وهناك بعض مؤشرات على حدوث الهجرة المعاكسة فى الحقيقة. ففي المكسيك مثلاً، فقد تدنت بوضوح أعداد المستخدمين فى صناعة البناء والتشييد (هى دائماً مصدر رئيسى للعمل بالنسبة للمهاجرين من القرى الفلاحية) خلال السنوات الخمس الأخيرة، فى حين ارتفع عدد المسجلين كنشطين اقتصادياً فى الزراعة. وفى غانا، يبدو أن أغلب قاطنى الحضر يعودون إلى قراهم لأخذ نصيبهم فى زراعة الأرض، أو ببساطة للعيش مع العائلة الممتدة. وبالتأكيد، يمكن ذكر حالات أخرى من الهجرة المعاكسة.

ومع ذلك، يمكن للفرد أن يتساءل عما إذا كان الرجوع الى الحياة الريفية هو الرد على المآزق الحضرية الخاص بأواخر الثمانينيات فى أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا. ويمكن لأفراد وجماعات من عشيرة واحدة أن يتحركوا من المدينة الى الريف فى العديد من المناطق، ولكن هناك ميلاً فى الوقت نفسه، لمهاجرين آخرين فى الاتجاه المعاكس. وفى العديد من الحالات، فإن الموارد فى الريف ببساطة غير كافية لإعطاء سبل عيش لهجرة معاكسة واسعة من السكان، ولا تترك بنية ملكية الأرض المؤسسة على الملكية الخاصة، فى العديد من الحالات (خاصة أمريكا اللاتينية) مجالاً لفقراء الحضر للعمل فى الزراعة إلا كعمال زراعيين بأجر.

ويعطى بالطبع بقاء الملكية الجماعية للأرض والبنية التقليدية للعشيرة فى أفريقيا آليات إضافية يمكن من خلالها مبدئياً استيعاب قاطنى الحضر فى الريف. وتمثل تجربة أكثر من مليون غانى طردوا من الأقطار المجاورة حالة درامية فى هذا الجانب، حيث عادوا إلى قراهم بدون الحاجة إلى برامج توطين خاصة. ولكن ليست دائماً الأراضى المشاعية خصبة أو أن بنية المجتمعات مرنة كما فى غرب أفريقيا المدارية: ففي أجزاء عديدة من القارة يشكل الازدحام السكانى، وجرف التربة وكوارث الحروب. قيوداً هامة حول إعادة قاطنى المدن فى الثمانينيات من ذوى الدخل المنخفضة الى الفلاحة.

الميزات والخسائر في المناطق الريفية:

إن مقصد المؤسسات التمويلية الدولية والمانحين الذين يعملون على وضع برامج سياسات الإصلاح لحكومات دول العالم الثالث المدينة هو توجيه عملية التكيف في اتجاه مساندة الزراعة، وبالتحديد الزراعة الفلاحية (على الرغم أنه بالممارسة هنالك الكثير من الإصرار على تشجيع الزراعة التجارية الكبيرة أيضاً). وفي قطر بعد الآخر، قد تغيرت سياسات التسعير والتسويق لصالح المنتجين الزراعيين، بافتراض أن أزمة الثمانينيات يمكن أن يكون سببها ودرجة كبيرة الإصرار الرسمي السابق على استخلاص منتجات رخيصة من الريف. ونظر لتدهور إنتاج الغذاء وانخفاض حجم محاصيل التصدير على أنها مرتبطة بعدم قدرة المنتجين الزراعيين على كسب قوتهم من الزراعة وهجرهم بعد ذلك للإنتاج أو الانسحاب من السوق. ولأن مثل هذا التفسير قد أفاض فيه المتابعون للحياة الأفريقية الريفية، فإن هناك ميلاً لتأكيد الدور الاستغلالي لوكالات التسويق الحكومية، والتي لها أهمية خاصة في الإطار الأفريقي، والإصرار على مزايا تشجيع الشركات الخاصة في حقل التسويق الريفي.

إذن ترتبط عملية التكيف في أفريقيا في الثمانينيات بتشجيع الأشكال الجديدة لتنظيم الأعمال الريفية، خاصة في قطاع تسويق الغذاء. وبشكل ذلك في العديد من الحالات شيئاً من الاعتراف الرسمي بالأنشطة التجارية الخاصة والتي قد استمر فيها من قبل فيما يعرف "بالسوق الموازي" - الممنوع بواسطة السياسات التسويقية الرسمية ولكنه يزدهر واقعياً في العديد من أجزاء القطر أو المناطق التجارية التي تقع خارج نطاق رقابة الدولة. ومع ذلك في حالات أخرى، فإنها تمثل انطلاقة جديدة وتخلق فرصاً اقتصادية جديدة. ولا يمكن قول نفس الشيء عن المناطق الريفية في أمريكا اللاتينية، حيث سيطرت التجارة الخاصة لفترة طويلة وقيل للعمل من خلال الارتباط بين تجارة التجزئة ومراكز احتكار القلة التابعة لرأس المال التجاري الخاص.

هل يستجيب الإنتاج الزراعي و/أو الإنتاجية لسياسات التسعير وسياسات الحوافز بطريقة توحى بأثر إيجابي للتكيف على صغار المزارعين؟ على الرغم من أنه يمكن الإجابة عن هذا السؤال بنعم لأقطار مثل زيمبابوي وغانا، فإن الإجابة بالنفي عموماً تبدو سليمة. فقد جعل

تخفيض العملة وأزمات العملات الأجنبية وتدهور الهياكل الأساسية المادية من الصعب جداً على العديد من صغار الفلاحين أن ينموا إنتاجهم أو يسوقوا أكثر، على الرغم من المخاوف من الاسمية الممنوحة لأسعار المنتج العالية. فقد أصبح السماد نادراً وبكثافة كبيرة؛ وتعطل الجرارات والناقلات، وأصبحت الطرق والسكك الحديدية صعبة الاستخدام. وفي مثال توضيحي واحد، كان انعدام العملات الصعبة لشراء جوانات الجوت سبباً في خسارة أكثر من مليون طن من الحبوب، والتي لم يمكن جمعها بعد الحصاد، وبالتالي لم تصبح رصيماً دائن وإلّا رصيماً مدينياً في حسابات صغار المزارعين الذين استثمروا أموالهم لإنتاجها. وفي مثل هذه الحالات تفتقد أسعار المنتج العالية أهميتها^(١٤).

علاوة على ذلك، يشكل مقرضو النقود والتجار الريفيون، في أمريكا اللاتينية وبعض المناطق الأفريقية، عائقاً منيعاً بين الأسعار العالية التي تشجعها الحكومة من جانب والأسعار الأخرى المدفوعة حقيقة لصغار المنتجين في الحقل. إن الأسر الفلاحية التي تعيش على التسلفيات المقدمة بواسطة هؤلاء الزبائن الدائمين ليس لديها فرصة للتساؤل عن الأسعار التي ينالونها عن المحاصيل والتي تسلم في النهاية لهؤلاء التجار والمقرضين.

ومن الأرجح أن يكون المنتجون الزراعيون الذين يمكنهم الاستفادة من الأزمة الحالية، وحيث تغير الأزمة محددات العلاقات الاقتصادية في مجتمعات أمريكا اللاتينية وأفريقيا، ضمن كبار ومتوسطى المزارعين الرأسماليين الذين هم منظّمون جيداً لتأكيد سيطرتهم على توريد مدخلاتهم، وكذلك يستطيعون تعويض الارتفاع السريع لتكاليف المدخلات بأخذ أفضلية انخفاض مستويات أجور العمالة الزراعية، أو صغار المنتجين الذين لا يحتاجون لحسن الحظ لتمويل أو مدخلات مصنعة، كما هو الحال بالنسبة لزراعي البن والكافكاو في غانا وساحل العاج، وكذلك بمقدورهم إنتاج أغلب الغذاء الذي يحتاجونه محلياً. وفي أقطار محددة، تبرز الشركات عابرة الأوطان مرة أخرى كأمثلة باعتبارها نوع الشركة الأولى، ولدى بعض الحكومات رغبة (وليس ذلك مدهشاً)، في تشجيع الاستثمار الأجنبي في الزراعة. ويجب أن يكون المنظّمون المحليون أفضل تنظيمياً ويتلقون مساندة قوية من الحكومة من أجل حماية أنفسهم من مخاطر تمويل الاستثمار في الزراعة في الظروف الراهنة.

إن أنواع مجتمعات الفلاحين التي تقع في الشريحة الثانية - لديهم أرض خصبة ويحتاجون

قليلاً من المدخلات- حيث إنهم ينتجون كميات كافية من الحبوب الأساسية للاستهلاك العائلي بدون حاجة للاعتماد على مشتريات الغذاء- لا يشعرون بأثر ارتفاع أسعار الغذاء^(١٥) ولكن فى أغلب قرى أمريكا اللاتينية حيث أغلب السكان الريفيين لا يملكون أرضاً ويعيشون على العمل المأجور ويعانون معاناة شديدة بسبب ارتفاع أسعار الحبوب- وهو نتيجة حتمية ملازمة للتصخم واختناقات مدخلات الإنتاج، وحتى فى غياب المحاولات المعنية من جانب الدولة لدفع الأسعار إلى أعلى.

إجمالاً، من المهم تذكر ان اعداد متزايدة من العائلات الريفية قد افقرها الركود والتكيف بينما تقلل الأزمة بوضوح من الفجوة الموجودة رسمياً بين الدخل النقدي للفئات الفقيرة فى المناطق الحضرية والريفية- مضيقه أفضلية فقراء الحضر، وعندما يضاف فى الحساب الدخل المعيشى غير النقدي (النوعى) لبعض قاطنى الريف، فربما فى بعض الأحيان يلقى أو يقلب أفضلية الحضر كلياً- ولا تستطيع العائلات الريفية ذات الدخل المنخفض معالجة حالتهم بسهولة من خلال الارتباط بالأعمال الصغيرة فى التجارة والخدمات إنما يستطيعون ذلك بالهجرة فحسب.

ردود الفعل الجماعية والفردية على الأزمة:

هكذا يبدو أن الميول الاقتصادية الكلية تعيد تحديد محددات كسب الرزق فى مجتمعات أمريكا اللاتينية وأفريقيا بعدة طرق: بتقوية الميل للمصالح العالمية وتفضيلها على المصالح الوطنية، وإعطاء المضاربات المالية الأولوية على الاستثمار المنتج، وتشجيع تنظيم العمل فى القطاع غير الرسمى أكثر من القطاع الرسمى، وتقليص أهمية مجموعات الرأسمالية الوطنية والطبقة العاملة، وزيادة كبيرة فى أعداد العمال فى الأعمال الصغيرة فى الخدمات والتجارة والصناعة المحلية، وتهديد مقدرة صغار المزارعين والفلاحين على الارتباط بالزراعة التجارية.

ويكون رد فعل الناس فى هذا الإطار فردياً وجماعياً، للتهديدات والفرص المتولدة، وذلك لحماية مستوى معيشتهم وكذلك طريقة حياتهم. وربما يتخذون بعض الإجراءات للاحتجاج على الأوضاع الموجودة ويمارسون جهوداً لإحداث التغيير. من المهم دراسة هذه الاستراتيجيات الفردية والجماعية، ليس فقط ببساطة كجهود للبقاء رغم الركود، وإنما كأنماط للسلوك تسهم فى تغير مجمل بنية المجتمع والتي لها آثار سياسية هامة.

يمكن للمرء أن يبدأ التفكير حول حقيقة أن البيئة الاقتصادية الكلية المرتبطة بالركود والتكيف تفرض على العديد من الناس، ذوى المواقع المختلفة داخل الاقتصاد لآى قطر، أنواعاً معينة من السلوك الاقتصادى الضرورى والحتمى. وعلى الرغم من أن هذا السلوك يبدو كاستراتيجيات شخصية ودفاعية فحسب (استراتيجيات مقيدة بأكثر الحسابات فردية وتتم داخل حدود كل أسرة) فإنها تعطى فى الحقيقة دلالة سياسية واجتماعية واسعة.

فمثلاً محاولة الحصول على دخل أجنبى من خلال الهجرة أو التحويلات هى استراتيجية فردية، لكن أثرها عميق على الاقتصاديات والمجتمعات المحلية. ويجب على الأخص ذكر هجرة ذوى المهن هنا، حيث إن فقدانهم للدول المتطورة يحرم الأقطار المتخلفة من أشكال نادرة من رأس المال البشرى^(١٦). بالمثل، تغير واقعياً عملية احتفاظ الطبقة العليا والوسطى بحسابات بالعملة الحرة (خاصة فى أمريكا اللاتينية) محددات للفرصة الاقتصادية بطريقة تؤثر على التطور طويل الأمد على بنية الفرصة. وحتى محاولة عائلات الطبقات الوسطى فى أمريكا اللاتينية على دفع الإفقار فى أوقات ارتفاع التضخم من خلال تسهيل الأصول ووضعها فى حسابات بنكية بأسعار فائدة، لها مدلولات اجتماعية سياسية بالإضافة للاقتصادية المهمة- ويرتبط مصير العديد من كبار المدخرين بأسعار الفائدة العالية، ويعنى تخفيضها مشكلة سياسية ذات دلالة.

بكلمات أخرى، فقد أصبح هناك عدد من الاستراتيجيات الدفاعية، جعلتها الأزمة إلزامية، وهى استراتيجيات تقوى باستمرار الروابط العالمية وعناصر المضاربة المتصلة فى الأزمة والتي يمكن أن تغير أسس التأييد السياسى للأنظمة القائمة. إن المحاولات الأخرى للعائلات فى مقاومة الأزمة، وعند النظر إليها من وجهة نظر الأمة ككل، ذات ميل مشابه للفعل ضد حل الأزمة فى حدود السياسة الراهنة. فمن وجهة نظر عائلة مواجهة بانخفاض الدخل الحقيقى، مثلاً، من المهم أن ترسل إلى قوة العمل أعضاء أكثر من ضمنهم النساء والأطفال، ولكن من وجهة نظر العاملين ككل فإن ذلك قد يكون تطوراً مدمراً.

ويمكن قول الشئ نفسه عند الارتباط بالممارسات الفاسدة أو التحول الى الجريمة كنوع من رد فعل الأفراد فى مواجهة انخفاض الدخل ومحاولة استعادة المواقع المفقودة. ويثبت ارتفاع معدلات الجرائم فى المدن الأقرقية وأمريكا اللاتينية أهمية هذا الخيار، كما يؤكد النمو الحاد

فى الأنشطة المرتبطة بالمخدرات. هذه هى الطرق الوحيدة للتقدم أوالبقاء الموجودة للعديد من الناس، لكنها تتم داخل إطار من العنف وعدم الشرعية ممايقوض أسس مبادئ المجتمع المدنى. وهى بكل ذلك إنما تقوى بأكثر مما تعارض، الديناميكية التحليلية للأزمة^(١٧).

على الأرجح ان لا تقتصر ممارسة الفساد و/ أو الأنشطة الإجرامية على الأفراد المرتبطين باستراتيجية فردية للبقاء فقط، وإنما يندمج داخل النسيج الاجتماعى ويشكل مؤسسات متزايدة الأهمية داخل المجتمع الواسع. كذلك يمكن أن تضعف المؤسسات العامة، المسئولية عن القيام بالأنشطة العادية للدولة والقطاع الخاص، وفى الوقت نفسه يتم تقوية مؤسسات مخصصة أخرى وهذه دائماً مؤسسة على العشيرة والروابط العرقية أو الأشكال المختلفة للأخوة الدينية. ويمكن أن يكون لنمو أهميتها آثار سلبية على الوحدة الوطنية، خاصة فى حالات النزاعات الدينية والعرقية.

وأيضاً وفى الوقت نفسه هناك إمكانيات كامنة للأزمة لتشجيع تغييرات فى المنظمات الاجتماعية والممارسة السياسية والتي تسهم فى خلق مجتمع مشاركة أومية حيث كان إبعاد العديد من المجموعات هو القانون السائد منذ فترة طويلة من الزمن. مثلاً، يمكن أن تكون تقوية التضامن العرقى والإقليمى فى بعض الحالات أكثر فائدة، إذ إنه يحمى العائلات المعرضة للأزمة ويسمح لهم بصوت فى السياسة. وبالمثل، يعطى التحدى الذى تضعه الأزمة والتكيف دفعة لأنواع أخرى من العائلات والجيران للتعاون وهى تذهب إلى أبعد من "استراتيجيات البقاء" وتخلق مراكز للجوار والمساعدة المتبادلة داخل مجتمع مدنى حديث التكوين. (مثل المطابخ التى يجتمع فيها الجيران لصنع الحساء) حيث ترتبط العائلات مع بعضها فى جهودات تعاونية لتقليل تكلفة المعيشة وفى حالات أخرى يجهز الجيران مطالب جماعية للسلطات كما يمكن تكاملها لأبعد من ذلك فى شكل هرمية فيدرالية أو كنفودرالية تجعل صوت المجموعة مسموعاً على النطاق الوطنى العالمى^(١٨).

وربما يجب تأكيد ثلاث سمات لهذا الميل المتنامى للمستوى المحلى للتعاون بين قاطنى مدن أفريقيا وأمريكا اللاتينية. تنزع روابط الجيرة فوق كل شئ إلى الاهتمام بقضايا الاستهلاك، سواء كانت جماعية أو فردية، حيث يتحد الأعضاء من أجل الاحتجاج على ظروف المعيشة غير المقبولة، وإلغاء الدعم عن السلع العامة مثل المناقع العامة أو المواصلات، وانعدام قروض

الإسكان، والارتفاع المفاجئ لأسعار الأغذية. وقد يكونون مهتمين بالبيئة. وغالباً ماتكون مطالبهم رغم ذلك، غير متضمنة في إطار عام، حول موضوعات التوظيف والأجور أى حول أحوال الإنتاج. وبما أن هذه هي الحالة، فإن هذه المنظمات ترتبط أساساً (والتي تنمو في العديدة بصورة ملحوظة خلال الثمانينيات) في حوار مع الدولة وليس القطاع الخاص. إن المدلولات السياسية لهذا الحوار ذات مغزى^(١٩).

وفي الوقت نفسه، تتجه أنواع المنظمات المدنية المنبثقة في المناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا نتيجة للأزمة لضم أعداد كبيرة من النساء، والسبب أن النساء أكثر اهتماماً بالصعوبات الناجمة في مجال الاستهلاك. فتجذب منظمات الجيران النساء من عزلة المنازل والى المنظمات التي يجب أن تتعامل مع الدولة، وليس بالضرورة لأن النساء مهتمات أصلاً مباشرة بالسياسة ولكن لأنهن مهتمات بتأمين مستقبل أسرهن. وكما وضعتها مجموعة من مقالات نساء أمريكا اللاتينية "لو أن السوق والدولة خلقا ظروفاً محتملة في إطار الحقل الفردي أى ميدان النساء، فإن النساء سيبرزن في الحقل العام للاحتجاج على الظروف والمطالبة بحل". وهذا يعطى أشكالاً جديدة للممارسة السياسية^(٢٠).

أخيراً، من المهم ملاحظة أنه على الرغم من أن الروابط المدنية من هذا النوع قد تكون ذات علاقة مع حزب سياسى معين، فإن الأغلبية تبدو أنها تحبذ الاستقلال السياسى. وتبدى شكوكاً ملحوظة حول البنية السياسية القائمة. هكذا تنحو منظمات الجيران إلى أن تكون خارج إطار القنوات التقليدية للدولة والحزب، وتقدم تحدياً للنظم السياسية المنشأة على أسس سلطوية-احتوائية.

ينعكس أيضاً عدم الرغبة في الاستمرار في العمل داخل أطر التحالفات السياسية السابقة في أنشطة أغلب منظمات الطبقة العاملة والفلاحين والمزارعين في محاولاتهم للتعامل مع مخاطر الثمانينيات. وفي الحقيقة تحركت التحادات النقابات في العديد من الأقطار بشكل واسع للاحتجاج ضد فرض برامج التقشف بواسطة الحكومات غير الشعبية، وقد كسبت تنازلات تراوحت من سحب السياسات الى تغيير النظم. وفي مثل هذه الأنشطة، التحمت مع النقابات مجموعات واسعة من الناس، وفي أوقات شملت التحادات الفلاحين ومنظمات ذوى الدخل المتوسط والمنخفض الحضرية^(٢١). ويبدو أن النقابات غير ناجحة عموماً في موضوع حماية

المصالح المحددة لعضويتها في مكان العمل خلال العقد الأخير في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وذلك إلى حد كبير بسبب تهديد البطالة المعلق فوق رؤوس كل العمال. وقد كانت هناك انفجارات مفاجئة لأنشطة الإضرابات، وسط عمال الصناعة والمواصلات، وعمال الخدمات في القطاع العام، وأيضاً وسط المهنيين، في أغلب أقطار أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي بعض الحالات هددت هذه الإضرابات بإيقاف مجهودات التكيف. ولكن عموماً، فقد فاوض العمال المنظمون في نقابات الإدارة وكانوا مبالغين لقبول استقطاعات كبيرة في الرفاهية بدون اتخاذ إجراءات يمكن أن تجعل توظيفهم في خطر^(٢٢).

بالنسبة لأسرة زراعية، فإن معادل الإضراب هو التراجع إلى زراعة ما يكفي غذائهم، أو نقص في حجم المنتج المعد للسوق. وربما يأتي ذلك كنتيجة لقرار واع بالانسحاب من السوق أو نتيجة لعدم كفاية الفرصة للاستمرار في إنتاج وتسويق المحصول. وحيث إن هناك ميلاً خلال العقد الأخير أو قبله قليلاً لتناقص الفائض الزراعي المعد للسوق في العديد من المناطق الريفية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فيمكن للمرء افتراض أن هناك نمواً لعدم التعاطف وسط الفلاحين مع البرامج التي تطبقها الأحزاب الحاكمة أو التحالفات. وهذه تعني ضمناً إضعافاً متزايداً للاتحادات المحلية التعاونية في أفريقيا^(٢٣) وخلق أشكال جديدة للتمثيل و/أو التضامن في ريف أمريكا اللاتينية.

وعلى علاقة بهذا الأخير، يبدو أن أعداداً مختلفة من الأنماط تبرز في الثمانينيات. فقد أدى تدهور المعيشة في بعض أجزاء ريف أمريكا اللاتينية لنمو حركات حرب العصابات وأيضاً لتحديد المناطق الواقعة تحت سيطرة مروجي المخدرات. في هذه المناطق، افتقدت الدولة واقعياً كل سيطرتها^(٢٤). وبالمقارنة مع مناطق أخرى فرضت الأنشطة العسكرية الاحترازية هيبة الدولة مع ضياع فرص المشاركة المحلية. وفي مناطق أخرى، تفاوض أشكال جديدة لمنظمات الفلاحين المستقلة، بجدية مع الدولة والشركات الخاصة، وفي أثناء ذلك تختار عدم الارتباط بأي حزب سياسي. وهنا توجد، مثل الروابط المدنية الحضرية، بنية جنينية لمجموعات المصالح واعية بمنافع المناورة بين الأحزاب السياسية، بدلاً عن الوقوع تحت السيطرة الكاملة لحزب واحد فقط^(٢٥).

المدلولات السياسية للآزمة:

بديهي أن الركود والتكيف قد أثرا بشدة على مقدرات أغلب أقطار أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي في إنشاء مرتكزات ثابتة للنشاط الاقتصادي والاستثمار. فلم تستطع أغلب الحكومات التي واجهت التدنى الحاد في الإيرادات العامة، بينما الأزمات متواترة في ميزان المدفوعات، والعبء ثقل لخدمة الديون، مقابلة التزاماتها المحلية أو العالمية خلال العقد الأخير أو أكثر. فقد تدنت نوعية الخدمات العامة أو ببساطة اختفت، تدهورت الأشغال العامة والبنية الأساسية، وهجرت الأعمال الإدارية والتنظيمية العامة أو قلصت بحدّة.

وتشكل الميول نحو التدويل والاتجاه نحو القطاع غير الرسمي والتي ميزت أنماط التغيير الاجتماعي خلال العقود الأخيرة، جزءاً من ديناميكية تقليص الدولة، وكلاهما ينبثق من تدهور مقدرة المؤسسات العامة كما أنه يسهم في تدهورها أيضاً. وتنظر الحكومات التي لا تستطيع ضمان عملة مستقرة إلى أن جهودها من أجل التكيف وإصلاح الاقتصاد الوطني تتداعى في وجه أنشطة المضاربة الكاسحة وهروب رأس المال. وعلى نفس الوتيرة يشير ضمناً تدفق المهاجرين خارج الحدود للبحث عن معيشة أفضل إلى خلق اقتصاديات التحويلات (مثل هروب رأس المال) والتي لا يمكن فرض ضرائب عليها أوحثى تحديد حجمها. والذي يضعف - وبشكل أكبر - القاعدة الضريبية وبنية الخدمات والأنظمة العامة هو تدهور أو انهيار أغلب الأنشطة الاقتصادية للقطاع الرسمي، والتوجه الكاسح نحو الترتيبات غير الرسمية وسط الأغنياء والفقراء على السواء.

علاوة على ذلك، تجعل الحاجة الملحة للحفاظ على تدفق رأس المال الأجنبي (في شكل منح، وقروض واستثمار أجنبي) وإعادة التفاوض حول شروط سداد الديون، أغلب الحكومات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي بالأخص عرضة لتأثير المانحين والمؤسسات الدائنة - في الحقيقة أن دراسة صناعة السياسة الاقتصادية دائماً مؤطرة في عقد الثمانينيات في قوالب من "سياسات فرض الشروط". ويبدو أن مبادرة السياسة، في هذا الإطار، تنبع من خارج الحدود الوطنية رغم أن ما ينتج عنها من تفرعات يدار بواسطة الدولة وموجه نحوها (بما في ذلك رد فعل المجموعات الداخلية).

حتماً ستتأثر أسس تأييد الدولة بالمقابل بواسطة هذه العمليات. أولاً لأن مقدرة الحكومات على حماية وتشجيع مصالح قطاعات كبيرة من المجتمع يتم تحديدها باستمرار وثانياً لأن هذه المصالح نفسها تتغير كلما حاول الناس خلق استراتيجيات جديدة للمعيشة. وفي الأقطار التي تحكمها الشللية الضيقة أو بواسطة شبكة من الرجال الأقوياء الموزعين إقليمياً، وحيث يسود نظام حكم وحشى، فإن الممارسة السياسية يمكن أن تغير قليلاً. ولكن فى الأمم التى يشمل التحالف الحاكم العمال والموظفين العموميين وعناصر من فقراء الحضر وربما الصفوة الوطنية الزراعية و/أو الصناعية- بالإضافة الى العاملين فى التجارة والتمويل الخارجى والداخلى ربما تتعرض البنية الموجودة لتجميع المصالح والتوفيق بينها للاهتزاز الشديد.

ولأن الدولة هى صاحب العمل لكل من موظفى الخدمة المدنية أو عمال الصناعة المملوكة للدولة، فقد حاول أغلب أقطار أمريكا اللاتينية والكاريبى وأفريقيا، كما رأينا، تجنب فصل المستخدمين حتى على حساب تخفيض الدخل الفردي. وفى الوقت نفسه، وعلى الرغم من تنفيذ استقطاعات كبيرة على دعم أغلب سلع التغذية الأساسية والمواصلات، والتي تشكل نوعاً مختلفاً من المكافأة لقطاع واسع من الزبائن الحضريين، فقد بذلت جهود من أجل عدم الإلغاء النهائى لهذه الأنواع من الدعم. ويعنى ضمناً تدنى الإيرادات المرتبطة بالركود والتكيف انخفاضاً واضحاً فى مقدرة الدولة على إمداد جماعات التأييد الخاصة بها ضمن قاطنى الحضر من ذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة الشئ الذى يعنى حتمية عدم التعاطف والمعارضة. وتحمل المظاهرات العفوية والعنيفة فى العديد من الأقطار خلال السنوات القليلة الأخيرة الشهادة على هذه القضية.

وقد تبرز أيضاً التوترات فى العلاقة مع الصناعيين ذوى التوجه للسوق الوطنى. ففى سياق عملية التكيف تهدد مقدرة الدولة لحماية المنظمين المحليين فى القطاع الرسمى والمنتجين لسلع الاستهلاك المحلى، إلى الدرجة التى يجب عليها فتح الاقتصاد المحلى للمنتجات الأجنبية، وتخفيض وتقييد التمويل، وبالتالي تواجه دولة تعتمد على التحالف مع هؤلاء المنظمين مقاومة داخلية ضخمة. وفى هذه الحالات، إما أن يكون القطاع الصناعى المحلى قوياً بما فيه الكفاية لإجبار الحكومة على مقاومة الضغوط العالمية، أو أن يصبح غير متعاطف وتخسر بذلك الحكومة عنصر تأييد سياسى آخر.

وقد تم إدارة توترات من هذا النوع، والتي تعنى ضمناً تآكل التأييد للعديد من الدول وتهديداً لاستمرارية أنماط تحالفات ما بعد الاستقلال أو ما بعد الحرب، فى العديد من الأقطار بنجاح نسبي. يجب بالتعديد المحافظة على طبيعة التوازن غير المستقر بين المصالح المختلفة مما يجعل الكثير من جهود التكيف تبدو فى هذه الظروف متناقضة وغير منسجمة داخلياً. وفى حالات أخرى، يبدو أن نمط تحالفات عريضة قد فتحت الطريق أمام ترتيبات ضيقة جداً، تعود فيها الدولة إلى أنماط النموذج الأول "الاستعماري الجديد" الذى يتسم بالسيطرة الواضحة للصفوة ذات التوجه التجارى والتمويلي الخارجى. وفى أخريات، تشهد الانحلال العملى للمجتمعات المحلية، كلما أججت النعرات الإقليمية والعنصرية من خلال تدنى مستويات المعيشة وإضعاف التحالفات السياسية الضعيفة أصلاً.

وتبرز نقطة حاسمة فى هذا المنحى تتعلق بما يعرف بلفظ "القابلية للحكم" فكيف يمكن التعبير عن إيصال المصالح المتنازعة الواسعة والمرتبطة بالأزمة والتكيف ضمن بيئة سياسية مستقرة فى وقت تقوض كلياً فيه المشروعية والكفاءة للعديد من الدول؟ كيف يمكن أن يطور الإحساس الكافى بالتعاون والهدف حتى يسمح باستجابة جماعية كافية للأزمة؟

يمكن الإجابة عن السؤال جزئياً بالرجوع للتوجه المشجع، المذكور من قبل، لأشكال التعاون الجديدة المتولدة وسط العديد من المجموعات المتأثرة بالأزمة ولهذه المجموعات الباقية خارج القنوات السلطوية - الاحتوائية و"الزبونية" والتي تمثل المصالح فى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا والكاريبى. ويمكن لهذا التطور أن يسهم مبدئياً فى تشكل ممارسة سياسية أكثر ديمقراطية، فيها يعبر عن مصالح مختلف المجموعات فى ميادين سياسية مفتوحة.

على أى حال، يجب أن يوجد هذا الميدان، ويجب أن يعمل جيداً بما فيه الكفاية لمعالجة المطالب والمصالح الجمعية وتحويل القرارات الى سياسات، بكلمات أخرى، يجب أن تكون هنالك دولة تعمل، ولها مقدرة على الحوار وسيطرة كافية على الاقتصاد حتى تكون قادرة على تخصيص الموارد. ويجد المرء الآن، حالات تكون فيها الدول إما ذات أساس ضيق أو مقيدة الاستيعاب للمطالب الأساسية أو أضعف من أن تستطيع أن تعالجها. فى مثل هذه الحالات تكون محاولات إيجاد حلول مبتكرة للأزمة عرضة للإجهاض. ويمكن أن نجد هذه الحكومات مساندة من قبل المانحين الدوليين أو المنظمات غير الحكومية، ولكنها لاتصلح لدعم مشروع قومى.

تحاول الحكومات، والتي تواجه بطلبات ملحة ومتعارضة للمساعدة خلال الأوقات الصعبة، في ظل دولة ضعيفة أساساً، تجنب الاتهيار الكلى للهيبة العامة وتختار اللجوء إلى الحل الشمولى والقمعى^(٢٦). وهذا نمط نموذجى لأغلب أمريكا اللاتينية خلال العقد الأول للأزمة الاقتصادية (كما هو الحال وسط عدد من الدول التى تواجه الأزمة الاقتصادية فى أوروبا الوسطى) ويمكن أن يصبح كذلك مرة ثانية^(٢٧)

ويبدو، مع ذلك، أن نطاق إعادة تنظيم المجتمع خلال الركود يؤدي فى الحقيقة إلى صعوبة فرض النظام بالقوة- وهو نظام من النوع المطلوب لاستمرار عمل الاقتصاد الوطنى . فالتوجه نحو أنشطة القطاع غيرالرسمى فى العديد من المجتمعات، والتوجه إلى النشاط الاقتصادى بعيداً عن رقابة أو سيطرة الحكومة، وظهور أنواع جديدة من التضامن والتى تقع خارج البنية التقليدية الاحتوائية، كلها تعنى إغلاق طرق عديدة للضبط الاجتماعى.

وبديلاً عن ذلك، يجب تقديم مطالب العديد من الفئات، ويجب أن تطور استراتيجيات التغيير، داخل الأطر الديمقراطية. إن تقدم أنشطة القطاع غير الرسمى وتدويل الاقتصاد والمجتمع إضافة إلى المعاناة الشديدة المفروضة على العديد من الناس بواسطة الأزمة، إنما تعنى، رغم ذلك، صعوبات جمة للتحويل للنماذج الأكثر ديمقراطية للعلاقات بين الدولة والمجتمع. ويمكن أن يخلق التقسيم الشديد للمصالح، الذى أصبح أكثر سوءاً بواسطة الأزمة، ضغوطاً لا تحتل للحكومات. وفى حين يجب أن تطور المؤسسات القادرة على اتخاذ قرارات توزيع المكاسب والخسائر فى التجمعات العامة المسئولة أمام أغلبية الناخبين. ويوضح التاريخ أن المجتمعات ذات الاستقطاب المتزايد والتى تنمو فيها أعداد من يتم إفقارهم تلقى فى بحثها عن الديمقراطية معوقات تشل من فاعليتها.

المواضع والمراجع:

- ١- مالم يذكر في السياق، فإن كل المعلومات المعروضة هنا قد أخذت من مطبوعات البنك الدولي المختلفة وبشكل رئيسي تقارير عن التنمية. تدهورت شروط التجارة بحوالي ٤ إلى ٥٪ تقريباً في العام خلال ٨٠-١٩٨٨. والذي يترجم إلى خسارة في الدخل بحوالي ١٪ في العام. بافتراض أن الصادرات والواردات تعادل ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ككل.
- ٢- حقق أحد عشر قطراً خلال الفترة ٦٠-١٩٨٢ معدل نمو سنوي في معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٢٥٪، في حين شهدت ١٠ أقطار تدهوراً في معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. انظر Ghai ١٩٨٧
- ٣- مثلاً، يقدر أن هروب رأس المال من السودان بين ١٤ و ٦٠ بليون دولار للفترة ٧٧-١٩٨٧ أو ٨٤-١٩٨٥ (Umbadda, 1989)
- ٤- United Nations, 1988.
- ٥- بعض أشكال هروب رأس المال قد عكست في الأرقام حول تدهور شروط التجارة، إلى المدى الذي اتخذ أشكالاً لتضخم فواتير الواردات وتقليل فواتير الصادرات، وكما اتخذ أيضاً هروب رأس المال أشكال عديدة أخرى، والتي تشكل مصدراً إضافياً من خسارة العملات الأجنبية والمدخرات للاقتصاد.
- ٦- Ghai, 1988; Jamal and Weeks, 1988; ILO, 1988.
- ٧- لتحليل مفصل بالإضافة إلى مواد امبريقية إضافية، انظر Ghai, 1988 والذي على أساسه بنى هذا القسم.
- ٨- Jaspa, ILO, 1988.
- ٩- Jamal and Weeks, 1988; Ghai, 1988.
- ١٠- بنى هذا القسم بشكل كبير على Garcia, Infante & Tokman 1988
- ١١- لنقاش هذه النقطة في الإطار المكسيكي انظر L. Mertens, 1986
- ١٢- Sawyerr, 1988, p.22.
- ١٣- Feijoo, 1988.
- ١٤- لنقاش حول المشاكل المتعلقة بالتكيف في جمع محصول وفير في زامبيا انظر Good, 1986
- ١٥- انظر Posnansky, 1980 من أجل وصف جيد لحالة قرية أدى فيها التكيف لارتفاع الدخل.
- ١٦- من أجل دراسة لاستنزاف العقول من أفريقيا إلى الولايات المتحدة، انظر Logan, 1987
- ١٧- انظر حول كولمبيا وحول بير Bagley, 1988; and mo rales, 1986.
- ١٨- نمو المنظمات الشعبية في شيلي قد نوقشت في Leiva & Petras 1986

وبالنسبة للمكسيك انظر Carr 1987

١٩- انظر Calderon and Carr, 1986

٢٠- انظر Arizpe, 1987 تشكل المازرز أوف بلازا دي مايو مثلاً هاماً لمثل هذه الممارسة. انظر 1987 . Feijoo &Gogna

٢١- لنقاش جيد حول "لجان التنسيق" والتي نظمت سلسلة من الاحتجاجات العامة الكبيرة في المكسيك، انظر Carr, 1986

٢٢- وحول الاحتجاجات المضادة للحكومة بواسطة المدرسين في ساحل العاج، والتي أدت إلى إضراب صناعي واسع في ١٩٨٧، انظر New Africa, 1986 March p. 35 .

وبالنسبة لنيجيريا فإن النضالية وسط النقابات المهنية قد نوقشت في Isamah, 1986

٢٣- يحلل "Holmqvist 1986" عملية التعبئة وسط المنظمات الفلاحية شبه المستقلة في أفريقيا.

٢٤- ولنقاش حول حركة سينديرو لومينوسو في بيرو، انظر Morales,

٢٥- لقد نوقشت تجربة منظمات الفلاحين المستقلة في المكسيك في Gondillo, 1987.

٢٦- انظر Stepnan, 1985; Kaufman, 1985; Anyang 'Nyong'O, 1987.

٢٧- لقد عبر عن مثل هذا النوع من التنمية في أفريقيا بواسطة Timothy Shaw والذي توصل إلى أن العديد من الأقطار في القارة "ناضجة للقمع" (Shaw , 1988: 319)

٢٨- انظر Cardoso, 1988; Hansen, 1987; Kaufman, 1985.

٣- الألفة الاقتصاءفة وءول الكمونولث الكاربف: الاءر والاسءءابة

مءءمة:

فءم فف هءا الفصل ءراسة آءار واسءءابة الكمونولث الكاربف للألفة الاقتصاءفة؁ والءف آءرء منذ أواخر السبعفنفاء على عءء من أءطار العالم الءالء. وءعالء ءول الكمونولث الكاربف كءزاء من مءموعة الءول الكاربفة كلاها. وبنف فبرفر ءلك على اعءبارفن: الفرابء النسبف وسهولة الإءارة. فمنطقة الكاربف من أكءر مناطق العالم بلفنة؁ وعلى الرءم من أن الكمونولث الكاربف هو جزء صفر فف ءءمه؁ إلا أنه فءكون من اءنف عشر أءراً بأءءام وءءارب فارففة مءءلفة؁ وبناء مءلف إءمالف موءف ففوق الـ ١٣ بلفون ءولار وءءم سكانف فبلء ٧ر٥ ملفون نسمة. وكما فوضع المءءول ١/٣؁ فأن أءءام هءه الأءطار فءفاوء من الءول الصفرفة الكلاسفكة بسكاناها ومساءة أرضها؁ وناءءها المءلف الإءمالف وءقل أءءامها عن ١٠٠٠ر١٠٠٠ نسمة؁ و٣٠٠٠ر٣٠٠٠ كفلو مءر مرفع؁ و١٠٠٠ ملفون ءولار على الفوالف؁ إلى أءطار ففوق ءءم السكان ففها الملفون نسمة وففوق ءءم السوق ٥ر٢ بلفون ءولار لأءطار صفرفة (ءامافكا؁ وءرفنءاء وءواباءو)؁ وءءم مساءة أرض كبفره نسبباف فف مءل ءوابانا ٢١٥ر٠٠٠

كيلومتر مربع. وبالمثل متفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أقل من ٤٠٠ دولار إلى أكثر من ١٠ ألف دولار. ويبدو صعباً ضغط هذه التجارب في شكل ذي مدلول في المساحة المتاحة، ويكون ذلك مستحيلاً في المنطقة الكبيرة بدون الرجوع إلى التعميم والرسم الكاريكاتورى. علاوة على ذلك، بينما تشترك المنطقة الكبرى في عدة سمات تاريخية متشابهة، والتي شجعت أفكار التعاون الإقليمى. فقد انبثقت، في الوقت الحاضر فقط، ومن خلال تشكيل بنية سوق مشتركة (CARICOM)، أشكال محددة للتعاون. وعلى الرغم من التركيز الواضح للورقة، على موضوعات محددة مهمة، فإن المرجعية ستنتم للإقليم الواسع.

تبحث الصفحات التالية أولاً معنى وتطبيق مصطلح أزمة في المنطقة، وتقتصر تصوراً للخصائص، والتي سيتم بنائها في القسمين اللاحقين. يليها بحث الاستجابة الإقليمية ونتائجها بخاتمة.

الآزمة: المعنى والتطبيق

لقد جلب الاضطراب الذى أعقب نهاية الازدهار الطويل فى الاقتصاد العالمى فى منتصف السبعينيات مصطلح الأزمة للاستخدام الواسع فى الكاريبى. لذلك ألحقت، بدون عجب، بهذا المصطلح معانى متعددة واسعة، على الرغم من أنها جميعاً تأخذ معنى فترة من عدم الاستقرار تبدو فيها الحوادث الحاسمة أعراضاً. يشير أحد اتجاهات التفسيرات التى تتقبل النظرة الراهنة فى أغلب أقطار العالم الثالث، إلى أن الأزمة أساساً وجدت فى بنية مؤسسية وفكرية وقيادية فى المنطقة وأنها تركزت أساساً فى دولة ما بعد الاستعمار^(٢). وبسبب صغر الحجم، ومحدودية الموارد وصعوبة البيئة العالمية، فإن الدول المحلية فى أى جزء من الكاريبى غير قادرة على صيانة السيادة الوطنية. وهى بالتالى وباستمرار إما "محاصرة أو مطوقة". كما أنها أيضاً ذات حمل زائد" ولا تستطيع تقديم السلع الأساسية لمواطنيها، ولاتقديم الحافز المطلوب للمستثمرين للبقاء فى عالم ضارى المنافسة، وعدم إدارة الاقتصاد والمجتمع بكفاءة. وأخيراً تظل، مثل سابقيهم الاستعماريين "منفصلة" عن باقى المجتمع، ومرتبطة فى أحسن الأحوال بتقليد طقوس الاشكال البرلمانية للوستمنستر فى إنجلترا.

ويرجع تفسير آخر الموقع الجيواستراتيجي للمنطقة الى أكثر جوانبه أهمية. وتصور الأزمة كنتيجة لتداخل الصراعات بين الشرق- الغرب للهيمنة العالمية. واختزلت الراديكالية الوطنية والظواهر الشعبية من جانب اليمين، ضد سوء الأحوال إلى مؤامرات يسارية، في حين رفضت، من جانب اليسار، السياسات البرلمانية والتي تدعو إلى عدم الانحياز والاحترام المتبادل في نظام أمريكي متبادل باعتبارها خيارات الاستعمار الجديد.

المجموعة الثالثة من وجهات النظر- لمنظري التكيف- ترجع الأزمة إلى الاختلالات الاقتصادية الكلية المستمرة والتي انبثقت منذ أواخر السبعينيات. تشهد العديد من أقطار الكاريبي أعماق وأطول ركود لها منذ الثلاثينيات. وقد انخفضت معدلات النمو الحقيقي في الكمونولث الكاريبي ككل، ومعدل دخل الفرد الحقيقي هذه الأيام ليس أعلى مما كان عليه في أواسط السبعينيات، بالرغم من أن ذلك قد حدث بطريقة غير متكافئة.

فمثلاً في منطقة واحدة هي جوايانا، يعتبر الرقم المقدّر بأقل من ٥٠٪، في حين أنه في دول الـOECS (جزر ليوارد ووندورد) حدثت زيادات هامشية. وقد انخفض الاستثمار بالنسبة للعامل الواحد إلى أقل من مستويات ١٩٧٠ (انظر الجدول ٣/٢). وبلغ العجز المتوسط في ميزان المدفوعات الكلي للمنطقة اثنين بليون دولار أحوالي سدس الناتج المحلي الإجمالي. وتصل المديونية الخارجية الكلية الآن ٩ بليون دولار. وإن كان حدوث ذلك غير متكافئ أيضاً، ففي مناطق مثل جوايانا ومنتيجوا وجامايكا، فإن معدل الدين للفرد من أعلى المعدلات في العالم (حوالي ٢٠٠٠ دولار). وتتراوح البطالة بين ١٢ و ٣٠٪ في السنوات الأخيرة. وقد كانت الاختلالات الاقتصادية الكلية حادة جداً في جوايانا وتيرتداد وتوباغو، حيث أجريت عدة تخفيضات للعملة ووجد التضخم ذو الرقمين وهروب رأس المال والاستبدال النقدي وبرز وسيادة سوق سوداء قوية للسلع والعملة الأجنبية.

المجموعة الرابعة من وجهات النظر امبيريقية الى حد كبير وتسهب في قائمة المظاهر الاقتصادية الكلية السلبية والمتنامية في المنطقة. وعلاوة على الاختلالات الاقتصادية الكلية، وفشل العديد من برامج التركيز فإن القائمة تشمل:-

- "مقص الضغط" على الأرض، الناتج عن انحلال نظم التغذية المحلية والصعوبات المرتبطة بصادرات المحاصيل التقليدية من جانب، و البروز السريع للشركات غير القومية للتصنيع الزراعي المبني على مدخلات مستوردة من الجانب الآخر.

- السوء المتفاقم لتوزيع الدخل والثروة والوصول إلى الموارد الإنتاجية، خاصة فى الأقطار التى أدخلت فيها سياسات التكيف الهيكلى؛ بطالة كبيرة ودائمة ومنتزادة وبطالة مقنعة متنامية؛
- عدم كفاية الخدمات الاجتماعية المفجع، خاصة فى مجال تقديم الضمانات الاجتماعية للعاطلين وكبار السن والعجزة؛
- معدلات الهجرة العالية وسط العمال المهرة، والنمو الضخم للقطاع غير الرسمى / الموازى / تحت الأرض، والذى حرف المواهب التنظيمية لرجال الأعمال وخصص أغلب العملات الأجنبية الموجودة لأولوياتهم الخاصة؛
- ويتضح الفساد ومحاباة الأقارب والعمالة، فى الاختراق الثقيل لمهبرى ومروجى المخدرات الى داخل أعلى الدوائر السياسية فى البهاما، وجامايكا وتركس (Turks) وكايكوس (Caices) وجزر كايمان والباربادوس وسينت كيتس - نيفس وترينداد وتوباغو، والدور الحاسم الذى يلعبونه فى تحريك العوامل الإنتاجية؛
- الهروب الضخم لرأس المال وارتفاع معدل دوران الأصول الإنتاجية فى المنطقة؛
- حركة نقابية ضعيفة فى وجه تزايد البطالة وانخفاض مستوى المعيشة والفقر المستشرى؛
- اختراق وسائل الإعلام والقيم والثقافات الأجنبية للمنطقة مرموزاً لها "بصحن القمر الصناعى" الموجودة فى كل جزيرة مهما صغر حجمها؛
- تنظيمية القمع والاعتقال السياسى كإحدى تقنيات الضبط الاجتماعى؛
- تكريس مؤسسية (Institutionalisation) التدليس والانتخابات المزورة فى بعض الأقطار، والسيطرة الأجنبية المتسارعة على الموارد المحلية، على الرغم من البرامج التأميمية والمحلية المتبعة بواسطة العديد من الحكومات؛
- أثرت الحرب فى نيكاراغوا وغزو جرينادا منظوراً إليهما خاصة فى ظل تزايد عسكرة المنطقة، وفشل اليمين الكاريبى والقطاع الخاص المدلل على حل مشاكل الفقر وانعدام السلطة، والفشل المماثل لليسر فى تعديل السجل الماضى "للفشل السياسى"؛
- التدهور البيئى المتنامى وخاصة البحر والممرات المائية فى الجزر والغطاء النباتى الطبيعى؛

- الاستنزاف الضخم فى العديد من الأقطار للهيكل الأساسية الاجتماعية (خاصة المواصلات الداخلية وإمدادات الطاقة). وتنعكس هذه الأخيرة فى انخفاض الاستثمار للعامل كما يوضحها الجدول (٣/٢) وتناقص تدفق رأس المال كما موضح فى الجدول (٣/٣).
يعطى أى من هذه التفسيرات بعد نظر مهما؛ لكنها تظل محدودة، حيث يركز التحليل على مناطق مختارة (مثلاً الدولة) أو يظل على المستوى البراجماتى (منظرى التكيف)، أوضع مدلولات تجريبية، نافيا أو متجاهلاً أى معانى عميقة. ويبقى التحدى فى خلق نظام علمى من هذه التفاصيل الضخمة. ويوجد فى الكومونولث الكارىبى، حسب تقييمنى الشخصى، أربعة أبعاد للآزمة، مع اختلاف فى حدوثها حسب المنطقة، والتي تعمل على ثلاثة مستويات متميزة الكثافة. ويمكن تحديد أسباب وآثار الآزمة فى مجالين عامين يقوى بعضهما بعضا. والأبعاد الأربعة للآزمة هى:

١- استمرارية الاختلالات الاقتصادية الكلية الحادة والتي لايمكن الآن نكرانها والتي توضع بأهمية، فى استمراريته، عدم وجود ميل اتوماتيكى لاختفائها من تلقاء ذاتها، كما نوقش فى البداية؛

٢- تمزق البنى الاقتصادية الموروثة. وهذه ذات أصول بعيدة الأمد ومتنقلة، وتشمل بطريقة أساسية، كل القطاعات الاقتصادية الرئيسية؛

٣- الفوضى المنظمة بمعنى أزمة واسعة للمجتمع وتشمل ليس فقط البنية الاقتصادية وإنما كل المجالات الاجتماعية الرئيسية؛

٤- وضع تاريخى حددت فيه شروط الأزمة ليس فى الاقتصاديات الإقليمية ولكن فى الوقت نفسه فى النظام العالمى.

تعمل هذه الأبعاد الأربعة على ثلاثة أصعدة متميزة الكثافة، والتي قد لا تكون جميعها موجودة فى كل الاقتصاديات فى كل الأزمان. أولاً، توجد فى كل الاقتصاديات الإقليمية حالة الأزمة المستمرة أو الدائمة، وهى متأصلة فى البنى الاقتصادية-الاجتماعية وحركتها وأشكالها التاريخية المتميزة. وهذه هى أزمة التخلف المعروفة. ثانياً، هناك أزمات دورية، تحدث عند انقطاع عملية التراكم، ويبرز انخفاض فى الربحية الحقيقية للعديد من القطاعات الأساسية. يحدث انكماش الأسواق خاصة الأسواق الخارجية، عندما يصبح عدم التناسب

المستوطن فى بنى الإنتاج والطلب الداخلى "الحاجات" حاداً. وتوجد أكثر مظاهر الأزمة الدورية فى عدم التوازن المالى الحاد الذى يتطور داخل وحدات الاتفاق المختلفة. ويمكن أن تعجل بهذه الأزمات إما حوادث داخلية أو خارجية ولكن غالباً بواسطة الأخيرة.

ومن وقت لآخر، يخلق تقارب العمليات الداخلية والخارجية إمكانية (وإمكانية فقط) تحصين نوعى عميق للنظام القديم، من جانب، أو تمزق راديكالى مع الماضى (وحتى ثورى) من الجانب الآخر. تشكل هذه الأوضاع أكثر فترات الأزمة كثافة ويجب أن تصنف كفترات للأزمة العامة. ومن الأمثلة المعروفة عن ذلك فى تاريخ المنطقة سقوط العبودية فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وانهيار نظام استخدام الصبيان خلال الحرب العالمية الأولى، والتمرد الواسع ضد النظام الاستعماري خلال ثلاثينيات هذا القرن. وتعمل الأزمة الراهنة، فى مناطق محددة، على ثلاثة أصعدة من الكثافة. ومع ذلك يجب التأكيد على أنه يجب أن لا يوجد توقع، حيث إن التقدم الاجتماعى عملية لا تتم فى خط مستقيم، بأن تولد هذه الأزمة العامة تقدماً اجتماعياً نوعياً كما فعلت فى الماضى. وربما تؤدي إلى إعادة تثبيت أو حتى جعل النظام القديم أسوأ.

عموماً، لقد حددت الأسباب المباشرة للأزمة فى التغيرات الحاصلة فى الاقتصاد العالمى. ومع ذلك، فالأسباب الجذرية توجد داخلياً، حيث إنها تتبع المرحلة التاريخية لتطور الاقتصاديات. والأخيرة، بشكل رئيسى، مسئولة عن التعميق الداخلى للصعوبات التى تعجل بها التغيرات فى الاقتصاد العالمى، وهنا تتجلى بدرامية شديدة آثار الأزمة الاقتصادية.

وبوضع السرد المتقدم أن الأزمة ليست ظاهرة اقتصادية عابرة. إنها متجذرة فى الظروف الداخلية والخارجية. ويتسبب تفاعلها المستمر فى تعميقها على الصعيد الاقتصادى واندماجها إلى الحقول الأخرى للحياة الاجتماعية. بالتالى فالأزمة اجتماعية وسياسية وثقافية ومؤسسية وسيكولوجية، كما أنها اقتصادية. ومن الواضح أن فوضى منظمة من هذه الطبيعة تلغى إمكانية الحل بالعودة إلى النماذج السابقة للتطور الاجتماعى. فإعادة هيكلة الاقتصاد، علاوة على إعادة بناء أساسية لأسس الحياة الاجتماعية هى مقتضيات أى حلول قادرة على الصمود.

الجانب الدولي:

تكمن الأسباب المباشرة لشكل الأزمة الحادة فى ثلاثة جوانب للنظام الدولي: التغيير فى أسلوب تقسيم العمل الدولي؛ والتغيرات المصاحبة فى التجارة الدولية، والمساعدات، والأفضليات الملائمة مباشرة للمنطقة؛ والموقع الجيواستراتيجى المحدد للمنطقة.

التقسيم الدولي للعمل:

كحكم عام، استفادت المنطقة بقدر كبير من التآرجح الطويل للنشاط الاقتصادى العالمى والذى انتهى فى أواسط السبعينيات. وقد يسر الازدهار التوسع الملحوظ فى الخدمات العامة، والنمو السريع للملكية الدولة فى القطاعات الإنتاجية التجارية مثل المناجم والسياحة والزراعة، والالتزام العام المتزايد لتوفير الاحتياجات الأساسية لكل السكان؛ والمجهودات المستمرة لإعادة هيكلة الاقتصاد الموروث من الاستعمار، وبشكل أساسى من خلال توسيع الخدمات (التمويل والسياحة) وتشجيع إحلال الواردات فى الصناعة والزراعة وفى الوقت نفسه، وزع الاستثمار الأجنبى فى المناجم الجديدة (الألمونيوم) والزراعة (الموز) للتصدير. ومع ذلك، ومنذ الثمانينيات، فقد كان النمو العالمى أدنى من الفترة التاريخية السابقة، رغم الحوادث الاستثنائية، وحتى بالنسبة للدول الأوروبية الصناعية والتى تشهد الآن سبعة أعوام من النمو الإيجابى. إن حدوث مثل هذا النمو المتباطئ والذى يعنى إيقاف توسع القطاع العام وتقديم السلع الأساسية والمصحوبة بهجر عمليات إعادة هيكلة الاقتصاد والتى قادتها الدولة بعد الحرب الثانية، قد أثرت بثقلها خاصة على دول العالم الثالث وعلى أغلبية السكان فى الأقطار المتأثرة.

ويركز أغلب المنظرين فى تحليلهم لهذا التطور على تباطؤ نمو الاقتصاد العالمى، متجاهلين بذلك المدلولات الشاملة لسبعة أعوام من النمو المتواصل لدول منظمة التنمية والتعاون الصناعى. ونظروا إلى النظام العالمى باعتباره فى أزمة هيكلية تتشكل منذ فترة طويلة. وتحول المساحة المتاحة دون الخوض فى نقاش موسع حول هذا الموضوع. وقد ناقشت، فى مكان آخر، أن النمو المتباطئ ليس السمة الأساسية للحقبة الراهنة، وأنه بدلاً عن ذلك، يجب أن يتم تأكيد أكبر على حقيقة الآتى:

تميزت السبعينيات ببرز انفصال أساسى فى تطور الاقتصاد الرأسمالى العالمى. فعلمية إعادة الهيكلة التى حدثت هى فى الحقيقة عملية انتقال لاقتصاد عالمى مختلف نوعياً... (وتحدث) تغيرات ملحمة وهى ليست أقل دلالة أو ثورية فى مدلولاتها عن تلك الخاصة بالثورة الصناعية الأولى^(٣).

تقود هذه الأطروحة، إذا ما أحييت إلى مبادئها الأساسية، إلى وجهة نظر القائلة بأن الأزمة تزكى بواسطة تغيرات أساسية فى التقسيم العالمى للعمل. ولأغراض العرض الحالى، فسيتم توضيح الجوانب التالية:

١- تقود التغيرات التقنية فى مجالات الروبوت (الإنسان الآلى) والمعلومات والمواصلات إلى تراجع فى أفضليات تكلفة الأجر- الموقع- القرب المكانى للمنطقة فى علاقتها بسوق الولايات المتحدة- كندا.

٢- يؤدى النقص الحاد فى كثافة المواد الخام فى الأنشطة الاقتصادية العالمية، ومع التقدم السريع فى تكنولوجيا المواد الجديدة، إلى ضغوط سوق سلبية مستمرة على الصادرات الرئيسية للمنطقة: البترول والسكر والألمونيوم/البوكسيت.

٣- يؤثر التقدم فى العمليات الجديدة، والتى تنتج منتجات تقليدية من مواد خام مختلفة تماماً، على العديد من القطاعات، وبالأخص قطاع السكر والذى استبدل بسرعة بعصائر الفركتوز فى أسواق أمريكا الشمالية^(٤).

٤- قلص التقدم الغير مسبوق فى مرونة عمليات الإنتاج المصحوب بتغيرات الأذواق فى السوق بسرعة، أفضليات قرب المنطقة فى صادرات النسيج (ذلك أنه أحد صادرات التصنيع الأولى) وحيث تبحث الشركات الأمريكية الشمالية عن تقليص الزمن بتوطين الإنتاج فى أقطارهم، حيث تتغير المواصفات والأذواق بسرعة خيالية.

٥- وقد هدد، بالتحديد، التقدم التقنى فى الزراعة الأفضليات البيئية المحددة للمنطقة، حيث تنتج بتزايد المنتجات المدارية فى المناطق غير المدارية. وقد أثر ذلك على الصادرات التقليدية وهدد الصادرات غير التقليدية أيضاً مثل نباتات الزينة أو الفواكه ذات الاصول الأجنبية، والتى يؤكد الاهتمام بها الآن.

٦- تواجه صناعة التمويل الحرة الضخمة فى المنطقة تحدياً هيكلياً من قبل تقدم إدارة

المعلومات وتسويق الصكوك المالية، ومن بروز أسواق تمويل تعمل ٢٣ ساعة وممتدة حول العالم، وتحسن طرق كشف جرائم الموظفين في الولايات المتحدة.

٧- إن أثر التغيرات التقنية في تكلفة السعر قد قلص أصلاً أفضلية قرب المنطقة بالنسبة لسوق أمريكا الشمالية.

٨- وأخيراً، التأثير المعمم لقائمة الموضوعات المذكورة آنفاً وأخرى كثيرة لا يتسع المجال لذكرها هنا والتي غيرت أساساً توازن العرض والطلب العالمى وأدت إلى ضغوط سعرية سلبية مستمرة على صادرات المنطقة.

التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية:

لقد ولدت ثلاثة مجالات في العلاقات الاقتصادية الدولية المتغيرة مدخلات للأزمة في المنطقة، حتى أن هذه التغيرات كما سنرى لاحقاً قد صممت كحلول. والمجالات المشار إليها هي: أفضلية الصادرات الممنوحة للمنطقة، وهيكل العلاقات الاقتصادية العالمية الجارية الآن، والتغيرات في الضرائب والتمويل وسياسات جرائم "ذوى الياقات البيضاء" في الولايات المتحدة.

أفضلية الصادرات: في عالم يسوده التحرير العالمى للسوق ومبادرات السوق الحر، فقد منحت للكمونولث الكاريبي مؤخراً وتتمتع بأفضلية للصادرات أكثر من أى منطقة أخرى في العالم. وعلاوة على نظام الأفضليات العام، تتمتع المنطقة بأفضليات من قبل الولايات المتحدة في ظل مبادرة حوض الكاريبي CARIBBEAN BASIN INITIATIVE " والتي أصبحت نافذة منذ ١٩٨٤، و"وضع سيوبر ٨٠٧ Super 807 Status " في نظم تعريف الولايات المتحدة، ومشروع بيرتوريكان، المرتبط بها، "توين بلانت" لاستخدام "موارد الفقرة ٩٣٦"، واتفاقية لومى مع السوق الأوروبية المشتركة (EC)، وترتيبات التجارة الحرة بين كندا والكاريبي (Caribbean) .

على الرغم من كل هذا ، فقد كان النموالديناميكي لصادرات المنطقة أقل عن العالم ككل أو لمجموعة دول العالم الثالث الأخرى. وتكمن الأسباب في طبيعة الأفضليات وبنى اقتصاد المنطقة. وكمثال لطبيعة الأفضليات، فقد خلطت مبادرة حوض الكاريبي (CBI) المنفذ الحر

لسوق الولايات المتحدة بالاستثناءات، والتي هي مهمة بالنسبة لتحفيز صناعة التصدير في المنطقة (مثلاً النسيج والأحذية). يتعايش أيضاً المنفذ الحر لبعض السلع (١٣ منتج أو ٧٪ من صادرات المنطقة)، مع المنفذ الحر لـ ٦٠٪ من صادرات المنطقة قبل مبادرة حوض الكاريبي (CBI)، وقلص المنفذ التسويقي للصادرات التقليدية (مثلاً السكر). وكمثال للأخيرة "بنى الاقتصاد" يجعل فقدان المنطقة لقطاع المواد الأساسية أو حيوية طبقة رجال الأعمال من الصعب تأمين مكونات القيمة المحلية حتى تساعد المنتجات على استحقاق وضع الأفضلية المتميز.

هيكلة العلاقات الاقتصادية العالمية: هناك عاملان في الأزمة الراهنة هما: تزايد دوائر التجارة القطاعية في الأسواق الخارجية ذات الأهمية بالنسبة للمنطقة، ويتناقض مع هذا، الدفع العالمي تفضيلاً لأسواق أكثر حرية. وبما له دلالة في الحالة الأولى اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة ومقترح توحيد السوق الأوروبية المشتركة في ١٩٩٢. لقد خلقت هذه التطورات عدم يقين واهتماماً لهما ما يبررهما، حيث لهما القدرة على تحطيم أو توسيع التجارة الخارجية للمنطقة. مثالان للأول هما التهديدات التي طرحتها مجتمعات المهاجرين ذوي الخبرة من أمريكا اللاتينية وآسيا في كندا،، مهربين لصادرات المنطقة من النسيج للولايات المتحدة وأقطار أخرى (مثل إسبانيا والدومينكان) ومروجين لأنشطة تجارة التهريب. بالطبع تقوم إكمانيات خلق التجارة على توسيع أفضليات منافذ المنطقة إلى الأسواق الأكثر ديناميكية والأكبر.

ويتزايد أثر التغيرات المقترحة في نظم التجارة والتمويل العالمي في تشجيع التجارة الحرة. وإذا تحقق، هذا الدفع، سيلقى بالتأكيد جميع نظم التفضيل. وقد خلق ذلك تحفظات في عقول المستثمرين الراغبين في البناء على منافذ الأفضليات الاستثنائية للمنطقة. وبالإضافة لذلك، في حالة الجات (GATT)، يطرح الاهتمام بالخدمات والملكيات الفكرية والزراعة مصاعب خاصة للمنطقة.

التغيرات الأخرى في السياسات في الولايات المتحدة:

تشكل التغيرات العديدة في سياسات الولايات المتحدة المالية، والتمويلية وسياسات قوانين الجرائم، الأصول الخارجية لأزمة المنطقة. فمثلاً، يخضع استخدام الاعتماد المالي ٩٣٦

لتوقيع اتفاقيات تبادل المعلومات الضرائبية مع الولايات المتحدة. وبالنسبة لمنطقة ترعرت فيها صناعة التمويل الحرة فى ظل الأفضليات المشكوك فيها لـ "الأسئلة تسأل عن السرية" فإن هذا تطور ذو مغزى. وبالمثل، فقد قلص بشدة إعفاء عائدات الفائدة من الضرائب على الودائع غيرالمقيمة المودعة فى الولايات المتحدة، الأفضلية التمويلية فى تحديد الودائع الحرة فى الأسقف التمويلية للمنطقة والذي شجع هروب رأس المال بواسطة المقيمين المحليين. قد أدى الاستخدام المتواتر لموانئ المنطقة كترانزيت للمخدرات العابرة للولايات المتحدة، لفرض غرامات كبيرة على مالكي الطائرات والسفن حاملة صادرات المنطقة. وقد عطل ذلك التجارة الخارجية، وكما قد أشارت بعض الشركات إلى أنها تفكر فى سحب خدماتها من المنطقة.

وقد نبع تطبيق هذه الإجراءات فى الولايات المتحدة من اهتمامين. حاجة السلطات لتقليل تفادى الضرائب والتهرب الضريبى، حتى ولو أنه بسبب العجز المالى الكبير، والضغط عليهم من المجموعات المدنية لوقف تجارة المخدرات وأنشطة غسل الأموال المرتبطة بها. هناك بالطبع قوى سياسية عنيدة وراء هذه الإجراءات. وعندما تعد تجارة المخدرات، رغم أنها غير مسجلة، المصدر الرئيسى للعملاء الأجنبية للمنطقة، وأن السرية هى دم الحياة لصناعة التمويل الحرة فى المنطقة، فإن مدلولات ذلك تبدو واضحة بالنسبة للأزمة.

إطار الجيواستراتيجية:

تقع تحت هذا العنوان عدة موضوعات هامة: مرة أخرى المساحة لاتسمح إلا بإشارة مقتضبة لبعض منها. يشهد وضع المنطقة كعمق للولايات المتحدة دائما أو "حدودها الثالثة" على الأهمية الجيواستراتيجية فى عالم منقسم. وبلاشك يؤثر التوتر العالمى على المنطقة. وقد ساعد على ذلك ميل القيادات السياسية من كل المشارب، رغم صغر حجم أقطارهم، لدفع أنفسهم لمواقع قيادية على المسرح العالمى لمناهضة الإيديولوجيات والإعلام. وبدون إنكارللحاجة للتعبئة الداخلية لهذه المواقف، عندما تبرز فجوة واضحة بين المقدرة الحقيقية للدول للتدخل على المسرح العالمى وموقع قيادتها الدعائى، فإن ذلك يسهل نقل النزعات من المستوى الدولى إلى المجتمع المحلى.

هناك اعتبارات مهمة أخرى. من بينها الروابط التقليدية بين القوى الأوروبية والأمريكية

والصفوة التقليدية للمنطقة، والعداوة المنعكسة التي يولدها هؤلاء، في استجابتهم للحركات الاجتماعية والشعبية والوطنية والإصلاحية والثورية. وقد جعل ذلك من الصعب البحث عن تطوير نظام كاريبي متبادل وحقيقى، ونماذج تنمية تختلف عن تلك الخاصة بالشمال. ففي حين أن السيطرة بالقوة هي الرادع النهائى لهيمنة الشمال على المنطقة، فإن أدواتها الأكثر استخداماً هي الإقناع وقد كان ذلك مؤثراً، حيث إن أغلب الصفوة فى المنطقة قد أضفت صفة ذاتية على أبنيتهم الإيدولوجية، وولدت وضعاً فيه تركيب مصالح المنطقة ومفهومها عن الأزمة والحلول التى حاولتها حتى الآن، مستمدة شرعيتها، بشكل رئيسى، من مدى تطابقها مع تلك الخاصة بالشمال.

الجذور الداخلية للأزمة:

توجد الأسباب الجذرية للأزمة، وبالتالى آثارها الرئيسية، فى البنى الداخلية لهذه المجتمعات. سيركز هذا القسم على أربعة مجالات رئيسية: التغيرات فى بنى الإنتاج، والاختلالات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية الأساسية، التغيرات فى البنية الاجتماعية، والنزعات والتوترات المؤسسية خاصة فيما يتعلق بالدولة.

تغيرات الإنتاج:

لقد انبثقت، منذ أواخر السبعينيات وعلى الرغم من النمو السريع، سمات معينة لبنية إنتاج المنطقة: تركيز سلعى مؤثر للصادرات فى أسواق قليلة لمحاصيل ومنتجات أولية شبه مصنعة وخام ومعادن (السكر والكافكاو والبن والأرز والألمونيوم- البوكسايت والبتروول)، وحيث إنها فى بعض الأقطار مكشوفة للاهتزازات الدورية وتغيرات دورة الإنتاج. وقد قلصت بشدة المشروعية الاستعمارية للملكية الأجنبية فى هذه القطاعات، وأساساً من خلال سياسات المركزة فى أهم ثلاثة صادرات سلعية، السكر، والألمونيوم- البوكسايت، والبتروول. وقد سحبت هذه أيضاً لقطاعات الخدمات، خاصة التمويل والسياحة. وفى الوقت نفسه، فإن أغلب سلع الاستهلاك الشعبى مستوردة (الغذاء والملابس ومواد البناء).

فى أواسط السبعينيات، وجه قطاع التصنيع فى وجهة إحلال الواردات، ومعتمداً لحد كبير

على الدعم المالى، ويستخدم تكنولوجيا بدائية لتحويل المدخلات المستوردة والتي خلقت بتكلفة اجتماعية عالية. يتميز هذا القطاع بروابط محدودة مع القطاعات الأخرى.

وقد أوجد قطاع خدمى مهم فى ذلك الوقت: المناطق التصديرية الحرة "Offshore Financial heavens" وسفن العلم الملائم" للملاحة والسياحة. أسس هذا القطاع على حزمة من الامتيازات المالية المصممة لتشجيع رأس المال الأجنبى ولاستغلال ميزة موقع المنطقة القريب من الولايات المتحدة.

فى الخلاصة، يمكن القول أن دراسة نموذجية لبنية إنتاج المنطقة استمرت فى توضيح العدد اللامتجانس والمتعدد- البنى لأشكال الإنتاج لفترة الاستعمار. نجد فى أحد الأطراف الشركات الكبيرة التابعة للدولة وفروع للشركات عابرة القارات وفى الطرف الآخر نجد خليطاً من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والصغيرة جداً من "نوع الفناء الخلفى". ولا يختلف الاقتصاد الريفى فى هذا الشأن. وتوضع بنية الإنتاج هذه، ديناميكياً، شكلاً من أشكال الحركة استمرت المنطقة من خلاله فى إنتاج مالا تستهلكه واستهلاك مالا تنتجه.

ومنذ ذلك الحين، شهدت المنطقة، وتحت دفع الاعتبارات الداخلية والخارجية نهوضاً وتدهوراً فى قطاعات محددة تعكس معاً أثر الأزمة بالإضافة لمصدر وقودها. وقد كان فى مقدمة التأثير بالتدهور الزراعة التصديرية التقليدية وصادرات المعادن وإمدادات الغذاء المحلية. وهكذا، فإن حجم صادرات المنطقة من السكر فى ١٩٨٨ فى حدود نصف مليون طن وأقل من نصف الحجم الكلى لأوائل السبعينيات، وأغلقت مصانع الألمونيوم فى جوايانا فى السنوات العديدة الماضية، فى حين أن حجم صادراتها من البوكسايت فى ١٩٨٨ أقل من نصف الحجم فى فترات الذروة. وتدهورت، بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦، قيمة صادرات ترينداد وتوباغو من البترول إلى النصف. وفى أثناء ذلك دخلت المنطقة فى عجز غذائى وتستورد حالياً حوالى ١٣٣ مليون دولار من الغذاء، أى عشر (١٠/١) النفقات الوطنية الكلية. وفى الوقت نفسه، استنفذ تصنيع إحلال الواردات المبنى على السوق الداخلى وبعد ذلك على الأسواق الإقليمية نفسه، إلى هذا الحد أو ذاك، وفى أثناء ذلك تدهورت الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المناطق تحت ضغوط الميزانية.

أحد العناصر المهمة أعلاه هو تدهور الاستثمار بالنسبة للعامل (انظر الجدول ٣/٢)

والتدهور المتعلق بتدفق رأس المال الرسمي، من ١٣ بليون دولار في ١٩٨١ إلى ٤٠ بليون دولار في ١٩٨٦ (انظر الجدول ٣/٣). وفي الحقيقة، قد فاقت التدفقات الخارجية المرصودة رسمياً، في ١٩٨٦، من المنطقة في شكل دفعات ديون، النفقات الداخلة بحوالي ٩٧ بليون دولار. وقد كان مانحو المساعدات الرسمية، تقليدياً، هم المصدر الرئيسي لتمويل أعمال الهياكل الأساسية الرأسمالية في المنطقة. وقد أرجع السبب في ذلك إلى عدم اقتصادية المشروعات المرتبطة بالحجم الصغير والمصحوبة بمستوى من العبء المالي وصلته من قبل والذي يجعل التقديم المحلي لهذا المخزون من رأس المال غير مجدى. وكانت النتيجة، وهي سمة ليست لمنطقة نامية، إن أغلب الدين الخارجى (حوالى الثلثين) هو نتيجة لمديونية من مصادر رسمية إما متعددة الأطراف أو ثنائية، وإن الثلث فقط هو نتيجة لدائنين تجارين خاصين.

وفي جانب التوسع كان هناك نمو في الخدمات وخاصة السياحة والتمويل. فقد كانت، إيرادات السياحة أكثر من ٢٥ بليون دولار في ١٩٨٧ في الكومنولث الكاريبي، وهي أكثر من ثلاثة اضعاف القيمة الواردة في ١٩٧٧. ومن الأقطار التي نما فيها قطاع السياحة بسرعة هي أنتيغوا-برابودا وبيليز، فقد كان فيها أعلى معدلات النمو، وهذا النمط كان ينطبق أيضاً على منطقة الكاريبي الواسعة. وكان هناك نمو كبير في مناطق تجهيز صادرات (ESZS) المنطقة، خلال السنوات القليلة الماضية، ترتبط بشدة بأفضليات التصدير التي نوقشت أعلاه. والبضائع الرئيسية في هذا القطاع هي النسيج والمعدات الالكترونية والأدوية؛ ولكن قد وضع تأكيد أكبر في الوقت الحالى على تشجيع المنتجات الزراعية "غير التقليدية" وأهمها نباتات الزينة والفواكه الأجنبية الأصل والخضروات الشتوية، لأسواق أمريكا الشمالية. وقد توسعت أيضاً بعض القطاعات الخدمية المحلية المعينة، ومن أكثرها أهمية تقديم خدمات "الأمن" والذي يؤكد على بروز العديد من المشاكل الاجتماعية التي قذفتها الأزمة. وأخيراً، يجب ذكر التوسع السريع للقطاع غيرالرسمي. ولو أن هذا القطاع قد اتسع تعريفه ليشمل الأنشطة غيرالقانونية فإنه سيكون المصدر الرئيسي لعائدات العملات الصعبة، في العديد من الأقطار، والمنفذ الرئيسى "لطموحات رجال الأعمال"، والمركز الرئيسى لهروب رأس المال واستبدال النقود، علاوة على أنه يعمل كحكم نهائى لمعدل صرف العملات الأجنبية السائد. وبالإضافة

لذلك، فقد ساند القطاع غير الرسمي انتشار التجارة غير القانونية والاستهلاكية، والنظرة السائدة حول: "فلتصبح ثرياً/ بسرعة/ وبأى ثمن" والتي يقول الكثيرون إنها تميز الحياة الاقتصادية للمنطقة.

الاختلالات الاقتصادية الكلية الأساسية:

كما أوضحنا سابقاً، فإن المعدل المرتفع للفرد من الدين الخارجي، والتضخم ذا الرقمين، والعجز المالى، والسيولة المالية الزائدة، وتخفيض العملات، وهروب رأس المال، والاستبدال النقدي، وأسواق سوداء للبضائع والعملات الأجنبية، والبطالة، واختلالات مستمرة فى موازين المدفوعات، كلها سمات للعديد من اقتصاديات المنطقة. وفى حين عجلت هذه الاختلالات بالتغيرات فى التقسيم الدولى للعمل، فقد فاقمها أيضاً سوء إدارة العديد من الاقتصاديات والدلائل على ذلك كثيرة حالياً. فقد تسببت البدايات الزائفة لعملية التكيف والتثبيت فى أن يحوطها الإبهام والإبطاء. وقد أدت الصراعات التى ولدتها إلى مقاومة شعبية مكثفة حول انتقاء خيارات برامج التكيف والتثبيت وحول كيفية تقليل تكلفتها الاجتماعية وأعبائها وتوزيعها بعدالة. ولأن وضع الصفوة التقليدية للمنطقة استراتيجى للاستحواز على استخدام أكثر المنافع السابقة لتدفق رأس المال، فقد برز حالياً سؤال حول كيف يمكن تقنين بحثهم عن جعل تحمل الأعباء اجتماعياً بتحميله المجتمع كله وعلى وضع الأعباء غير المناسبة على غير المستفيدين. وقد ساعد الصراع الناتج من أجل الأنصبة الاقتصادية على تعميق الأزمة.

التغيرات فى البنية الاجتماعية:

رغم أن الموضوعات تحت هذا العنوان كثيرة جداً وذات أهمية شديدة فى تحديد الأزمة الاقتصادية، فإن المساحة المتاحة تسمح بقائمة متسلسلة لهذه الموضوعات تصحبها حاشية مختصرة.

١- لقد ربط تطور قطاع التصنيع فى المنطقة بخلق طبقة رأسمالية ريكاردية ديناميكية، والتي كان يتوقع أن تقود ليس فقط تطور القطاع والقطر ككل، وإنما تقديم حل لحالات الأزمة الدائمة أو المستمرة المرتبطة بالتخلف. وبما أن هذا لم يحدث، فيمكن إرجاع أغلب

الأزمة إلى فشل هذا المشروع. ويمثل بشدة هذا الأخير طبقة المزارعين الغائبين التي سادت هذه الاقتصاديات في القرن الثامن عشر. ويحمل أغلبية أعضاء طبقة رجال الأعمال في المنطقة جنسية مزدوجة ومتشربين "بالنظرة المزدوجة" المبنية على الولاء الثنائي والفرص المزدوجة. علاوة على ذلك، فقد كشفت، كطبقة، عن قصور حاد في مجالين، هما في الحقيقة النقاط التقليدية القوية لطبقة رأسمالية نابضة بالحياة. ولا يرى سلوك عضويتها القيادية تجاه الشئون الاقتصادية أى مزية في الأزمة الاقتصادية للتشوير المستمر لوسائل إنتاجهم، كما لم يوجد لديهم قبول لاحتضان الإصلاحات الاجتماعية- السياسية كاستجابة للأزمة الاقتصادية.

٢- استمرت، في المناطق الريفية، ملكية النبلاء للأرض قوية وذات مقاومة للجهود لإعادة التنظيم الإنتاجي، وبالتالي، ساد الضعف التقليدي لمجتمع المزارع الصغيرة في المنطقة، كما تبرهن على ذلك الأرقام المحدودة المتوفرة عن توزيع الأرض، وانهيار النظام الغذائي المحلي المشار إليه سابقاً، وبالمثل التدهور الكبير للزراعة التصديرية التقليدية، وترك الكثيرين للأرض، مع فقدانهم للإصلاح، ليزيدوا من تعداد العاطلين في الحضر، أويحثاً عن الهجرة الخارجية^(٥).

٣- لقد أصبحت البطالة، التي كانت تقليدياً كبيرة، أكثر حدة، كنتيجة لآثار برامج التثبيت المختلفة.

٤- قد خلق نمو ملكية قطاع الدولة في الزراعة والخدمات العامة ومنتجات التصدير الثقيلة طبقة جديدة من موظفي الدولة على كل أصعدة عمليات الإنتاج. وفي بعض الحالات قد وحدت الأزمة الاقتصادية والضغط على الأجور المشاعر ضد الدولة، وأصبحت باعتبارها "المخدم المشترك" "العدو المشترك". وكنتيجة لذلك فقد قوى الصراع السياسى والصناعى، بين الدولة والعمال. وكانت هذه سمة محورية في تعميم أزمة الإنتاج في الشئون السياسية للمجتمع^(٦).

٥- قد خفف التشجيع السريع للنمو والضغط الاجتماعي الناتجة عنه، بوجود منافذ الهجرات الجماعية في أوائل الخمسينيات والستينيات. وبالنسبة للثمانينيات، لم يكن هذا "التخفيف" موجوداً، وأدى ذلك لجعل تخفيض معدلات النمو أكثر حدة.

٦- لقد قادت سياسات التثبيت المتبعة في المنطقة الى تهميش القطاعات الحديثة من العمال، والمثل الساطع هم مستخدمو الدولة وذوو الدخول الثابتة الذين كانوا، في الفترات التاريخية السابقة، أكثر أقسام المستخدمين "أماناً". لقد كان التطور الجديد في الثمانينيات هو إعادة ترتيب ضخم للأولويات الاجتماعية والذي أضاف الكثير لعدم الرضاء الاجتماعي. وهذا لو أخذنا في الحسبان الانخفاض في وجود البرامج الاجتماعية للمحتاجين، فإننا نواجه بكل العناصر التقليدية التي تقاوم من التدهور الاقتصادي.

٧- أخيراً، على الأرجح أن ضغط الأحداث في الثمانينيات قد أوقف التحسن في العلاقات الإثنية العرقية، وهذا واضح في الإحياء المكشوف "للتنافس" الاقتصادي والسياسي الأفرو- هندي في جوايانا وفي ترينداد وتوباغو، وفي حالات أخرى، لقد كانت هناك إعادة بناء لصفوة الأقليات الإثنية علي قمة النظام الاقتصادي. وجملة كانت هناك تقوية ذات شأن للروابط بين اللون والثروة والسلطة والتي أفسدت المنطقة في أغلب تاريخها الماضي.

المؤسسات:

يعود أغلب عدم الاستقرار الخاص بالثمانينيات إلى ديناميكيات مؤسسية معينة، خاصة فيما يتعلق بالدولة. لقد أصبحت دول الكمونولث الكاريبي، منذ فترة بعيدة تبدأ بالحرب العالمية الثانية، وفي ذلك الحين لم يكن بعضها مستقلاً، هي القوة القائدة للتطور الاقتصادي في ذلك الوقت. وعلى الرغم من السياسات الحالية للسلب والخصخصة، فإن ذلك مازال هو الحال. إن "تراجع" الدولة في المنطقة، والتي قيل أنه يميز أغلب مجتمعات العالم الثالث، محدود وأكثر وضوحاً من حقيقته. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك حاجة لإعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع في هذه المرحلة الحاسمة. وتتمثل أهم مظاهر هذا المأزق في الآتي:

١- يتطابق مع التدهور الاقتصادي وجود انخفاض في الطاقة المالية للعديد من الدول. فقد قاد النمو البطيء، داخلياً، إلى تدهور الإيرادات حينما تكثفت الضغوط الاجتماعية لتقديم السلع الأساسية. وقلصت دفعات المديونية العالية، خارجياً، تدفق رأس المال إلى الداخل، وقد خلقت بنى الإنتاج ذات الكثافة الاستيرادية العالية صعوبات جمة في تدفق

العملات الصعبة.

٢- قد ولدت برامج التثبيت الحالية بتقليصها للخدمات العامة وإلغاء الدعم وضوابط التسعير، وتخفيضات العملات، وارتفاع أسعار الواردات... إلخ، صراعات اجتماعية حادة. قد ربط ذلك "بتراجع" الدولة عن دورها كضامن ومزود للحاجات الأساسية، وزادت من قوة وجود الحصار الذي تعمل فيه هذه الدول.

٣- تأثرت الأزمة "بالتخصخصة الزاحفة داخل الدولة"، وهي ظاهرة واضحة في أغلب دول العالم الثالث، وقد أجبر تدهور الدخل الحقيقية موظفي الدولة على ممارسة أنشطة اقتصادية أخرى" وعلى الرغم من بقائهم في خدمة الدولة. وفي حين أن بعض الأنشطة "شرعية" مثل التجارة في أوقات الفراغ مثلاً، فإن الكثير كان "غير شرعى" مثل بيع "المزايا"، و"استخدام" تسهيلات ممتلكات الدولة.

٤- قد تراكبت العوامل أعلاه مع إهمال بذل المجهودات، لجعل هذه الدول أكثر مشاركة، وفي بعض الحالات إلى قلب هذه المجهودات. وهناك توجه ملحوظ تجاه الشمولية، والاغتراب، والشكوك في الحياة العامة. لقد كثف ذلك الآثار السلبية للتدهور الاقتصادي، مهددة أسس العلاقات المدنية في بعض المناطق.

بالإضافة إلى الدولة، فإن العلاقات المؤسسية الأخرى مهمة بالنسبة للأزمة. أحدها هو تدهور فعالية النقابات الناتج عن تفاقم البطالة، وتزايد الانتقال إلى القطاع غير الرسمي والتوظيف الذاتي، وتدهور القطاعات التقليدية التي توظف عمالة بالأجر، وسياسات التثبيت المبنية على أساس استخدام سلطة الدولة لتأمين عملية التدنى في الأجور الحقيقية، وتقليص موظفي الدولة، و"احتواء" الاضطرابات الصناعية. والحركة النقابية حالياً مشتتة وقياداتها مشلولة. وفي ظل غياب انبثاق منظمات عمالية بديلة، فإن للعمال وسائل محدودة لتأمين لقمة العيش ومستوى معيشتهم في فترة الأزمة. ويبدو واضحاً الضعف المؤسسي والقوضى التنظيمية الماثلة في مجتمعات المزارع الصغيرة. وفي الحقيقة، يمكن الدفع بأن منظمات الأعمال فقط هي التي أظهرت حيوية في بعض الأقطار، وينبع أغلب ذلك من التشجيع الذي أسبغته عليها الحكومات الإقليمية، إلى جانب تشجيع الولايات المتحدة وقطاعها الخاص. بينما كان هناك تزايد في أعداد بعض المؤسسات، في الحقول الثقافية والاجتماعية،

وبالتحديد المؤسسات النسوية (والتي ترتبط فى أغلب الأقطار بالدولة و/أو الأحزاب السياسية)، فإنها قد أضعفت عموماً، الشئ الذى سمح بتوسيع متعاطف لنطاق الأزمة الثقافى والاجتماعى. وهكذا، فى حين نالت المبادرات المعلن عنها على المستوى الثقافى، خاصة تلك المرتبطة "بترويج السياحة" والتغيرات الثقافية المحلية، مساندة محدودة، فإن الأزمة قد ولدت انتقالاً واضحاً فى السلوك العام من الأشكال الثقافية المستقلة كجزء من تحول واسع من أفكار الاقتصاديات والمجتمعات المستقلة فى المنطقة. وبالمقابل، فالجدير بالملاحظة، هو الاختراق الواسع لثقافة الولايات المتحدة للمنطقة، والتي يسرتها الوفرة الكبيرة فى وسائل الاتصال الالكترونية.

وأخيراً، فإن السوق الكاريبية المشتركة، وهى التعبير المؤسسى عن التعاون الاقتصادى فى الكمونولث الكاريبى، هى نفسها عوامل مؤثرة فى عملية الأزمة. وهى قد تم التفكير فيها أصلاً وأنشئت خلال فترة التراجع الصاعد للنشاط الاقتصادى، والتجارة الحرة. وقد نظر للأسواق الحرة باعتبارها الوسيلة الرئيسية للتعاون الاقتصادى وكنقطة انطلاق لنمو طبقة رجال الأعمال فى المنطقة. وفى ظل آثار النمو العالمى البطئ، فقد كانت تجارة السوق الكاريبية المشتركة فى تدهور مطلق خلال خمسة أعوام متتالية (٨٢-١٩٨٨)، انظر الجدول رقم ٣/٤. وفى حينبقى التعاون أولوية، فقد تبنت الاقطار الاعضاء، خلال الثمانينيات، أولويات أخرى فى علاقاتهم الخارجية.

الاستجابات:

كانت استجابة حكومات دول الكاريبى للأزمة متنوعة، وذلك نسبة للتقييم المختلف للأسباب وآثار الأزمة، بالإضافة إلى التوجهات السياسية المختلفة. ومن أجل الإفادة من ذلك، فقد صنف تحت أربعة عناوين عريضة: برامج التثبيت؛ وترويج الخصخصة وحرية السوق؛ والبحث عن المساعدات الخارجية وأفضليات التصدير؛ والاستجابات السياسية التى أكدت العسكرية والأحتواء والايديولوجية. وعلى الرغم أن كلاً منها قد وضعت ضمن القائمة على حدة فإن هذه السياسات لم يتم عزلها ومتابعتها بمعزل عن بعضها. ومن وقت لآخر قد عولجت مجموعات منها معاً.

التثبيت والتكيف

إن الافتراض الذى بنى عليه هذا النوع من الاستجابة هو أن الأزمة هي نتاج اختلالات داخلية وخارجية، والتي عندما تعالج ستسمح باستئناف معدلات نمو لا تقل عن المعدلات المتحققة في الفترات السابقة. لقد ولد هذا السعى لاتباع النمو "العادي" اعتماداً كبيراً على مساعدات البنك الدولي - صندوق النقد الدولي، والاستجابات "الموالية" بواسطة الحكومات الصديقة لطلب مساعدات موازين المدفوعات، وإعادة تدفقات رأس المال إلى مستويات الفترات التاريخية السابقة. وكما أوضحت المعلومات التي قدمت سابقاً، فإن أكثر من ثلثي المديونية الخارجية للمنطقة تعود إلى مصادر رسمية متعددة وثنائية. إن نتيجة هذا المدخل أن مارست الوكالات المانحة تأثيراً كبيراً على كل من تفسير الأزمة والحلول التي اتبعت. ويمتد تأثيرهم، في الحقيقة، إلى ما بعد حدود التمويل الذي يدفعونه، والذي قلص في فترة ارتفع فيها تأثيره. وهكذا يرأس البنك الدولي المجموعة الكاربية للتعاون في التنمية الاقتصادية (CGCED)، وينسق مساعدات المانحين للمنطقة، ويقدم أغلب التحاليل الفنية والمقترحات للمناقشة في الاجتماعات السنوية لـ (CGCED). فقد أتت ثلاثة أرباع الأموال التي أقرضها بنك التنمية الاقليمي (CDB) من خارج المنطقة، ويتزامن مع ذلك، تأثير صندوق النقد الدولي في رسم السياسات الاقتصادية على أساس يومي والتي أصبحت أسطورية الآن. وعموماً، ألقت الحكومات الصديقة بثقلها إلى جانب هذه المؤسسات، مما عزز من دورها.

فيما يتعلق ببرنامج التثبيت، فإن الحالات الثلاث السيئة هي جويانا وجامايكا وترينداد وتوباغو، فإن عليها حتى الآن أن تتخطى بنجاح الاختلالات الاقتصادية الكلية. ويتزايد الإحباط وخيبة الأمل حول ذلك، مؤدية إلى الاعتراف بالفكرة القائلة أن النمو والعدالة ترتبط بلا انفصام مع أي برنامج تثبيت ناجح. وفي هذه اللحظة، فإن المدافعين عن هذه الفكرة بعيدون عن التأثير الكافي لضمان تنفيذها، ويبقى النمو محصوراً في النمو الذي تقوده الصادرات والذي يدفعه المستثمرون الخاصون الاجانب والمحليون والذي انتعش وأصبح ديناميكياً بانتشار سياسات تحرير السوق. وفي مساندة ذلك، فقد ألغيت بحزم تلك الإجراءات التي تمنع التدفق الحر وغير المقيد لرأس المال (وضمناً تعنى هروبه)، عندما سنحت الفرص بذلك.

هناك اعتراف متسع "بفشل قوى السوق" في ظل النظام الاستعماري السابق، وذلك في الفترة التي قادت إلى الاستقلال السياسي في المنطقة، وبعده مباشرة بالفعل. لقد أعطى ذلك تأييداً للأفكار التي رأت أن التنمية مستحيلة بدون أن تصبح الدولة القوة القائدة. كانت هذه هي الأفكار السائدة، حتى أواخر السبعينيات، وسط الطبقات القائدة، بغض النظر عن التوجه السياسي. ومنذ ذلك الوقت فقد ولدت الأزمة داخل هذه الطبقات فكرة أن "الفشل السياسي" لعملية قيادة الدولة متكامل، وأن الحل الوحيد هو الاحتضان غير المشروط لقيادة قوى السوق، وأن التنمية ممكنة فقط إذا كان للقطاع الخاص دور قائد. هنالك تطورات مشابهة في الخارج، في الولايات المتحدة وبريطانيا خصوصاً- والتي دعمت مؤخراً بالتفسيرات الشعبية والتي قدمت البيروسترويك كبرهان لفشل الدولة السياسي في عملية التنمية- وقد أعطت هذه الفكرة شرعية لا سابق لها.

تنظيماً، فإن هذا الميل قد سوند بقوة بتشكيل رابطة الكاريبي- أمريكا الوسطى (CCAA) ورابطة الكاريبي للصناعة والتجارة (CAIC). تروج بعثات هذه المؤسسات لمنظمات القطاع الخاص في كل قطر على حدة، ويفعلون ذلك بنشاط. وفي ملاحظة هذا التطور فإنه من المهم تذكر أنه عندما شكلت رابطة الكاريبي- أمريكا الوسطى، في أبريل ١٩٨٠، فقد روجت كأحد مبادرات الرئيس كارتر لتجاوز عناصر الأزمة الاقتصادية للكاريبي/ أمريكا الوسطى، والأثر السلبي الذي ولدته لعلاقات الولايات المتحدة في المنطقة. ومن الجانب الآخر فإن أول إنجاز لرابطة الكاريبي- أمريكا الوسطى هو إحياء رابطة الكاريبي للصناعة والتجارة (CAIC)، والتي انشئت منذ ١٩٦٣ بينما كانت في ١٩٨٠ في سبات، ومسئولة الفعالية للعجز المالي المزمن وفقدان السكرتارية الدائمة. وقدم التمويل من رابطة الكاريبي- أمريكا الوسطى ووكالة المعونة الأمريكية (USAID) وانشئت السكرتارية في بربادوس. ومنذ ذلك الوقت، وفي وقت قصير نسبياً، أصبحت كلتا المؤسستين حكماً اقوياء للتنمية الكاريبي. وكما ستري في القسم التالي، فقد عيبت هذه المبادرة الطريق لخلق مبادرة حوض الكاريبي CBI. بالتالي فإنه من الأجدي ملاحظة ان الفكرة التي دفعت إلى إنشاء رابطة الكاريبي أمريكا الوسطى هي كما عبر عنها أحد قياداتها "إن هذه المناطق لا يمكن أن تتطور

بدون استثمار خارجي، وتكنولوجيا خارجية. ستكون هذه المناطق ستكون غير مجدية لوحدها، وستصبح في النهاية شيئاً مماثلاً لولايات بعيدة تابعة للولايات المتحدة^(٧)

المساعدات والفضلية الصادرات:

قد استكملت التخصخصة والتثبيت بمجهودات نشطة لتشجيع تدفق المساعدات الأجنبية والحفاظ على أفضليات التصدير لضمان منافذ السوق للصادرات. وفي حين توضع المعلومات أن الأول لم يكن ناجحاً، فإن الأخير قد نجح، كما لوحظ من قبل عند وضع الخطوط العامة لنظام الأفضليات الخاص بالمنطقة. ومن أهم تلك الترتيبات هي تلك التي تتركز على مبادرة حوض الكاريبي (CBI). ستركز الفقرات التالية على الموضوعات المتعلقة بمبادرة حوض الكاريبي وذلك لعدم تجاوز محدودية المساحة المتاحة.

إن مبادرة حوض الكاريبي (CBI) والتشريعات المتعلقة بها (الفقرة ٨.٧ من إجراءات تعريف الولايات المتحدة ومشروع برتوريكو التوأم) هي أكثر الظواهر الاقتصادية تحديداً لأهمية حوض الكاريبي بالنسبة للولايات المتحدة - أو ما يسمى "بالحدود الثالثة". إن منطق نظام التفضيل هذا هو تشجيع، من خلال الشركات المحلية والأجنبية الخاصة، لعملية النمو التي تقودها الصادرات والمرتبطة مباشرة بسوق الولايات المتحدة الواسع. ومن الواضح أن هذا النموذج التنموي يقابل على الأقل نموذجين جرياً في منطقة الكاريبي الواسعة: الأول النموذج الاشتراكي الكوبي المرتبط بالكميكون، والثاني نموذج الاقتصاد المختلط للتنمية المستقلة، والذي جرب من قبل في جامايكا على عهد مانلي في السبعينيات، وفي جرينادا في عهد بيشوب، وفي نيكاراغوا بعد الثورة. فقد صمم نظام مبادرة حوض الكاريبي (CBI) لإنجاز عدد من الأهداف: ١/ أن يمرح حماية الصادرات التقليدية الزراعية والمنجمية للمنطقة، ٢/ أن يشجع التأكيد على مجالين للصادرات الرئيسية للولايات المتحدة، وبالتحديد، الزراعية غير التقليدية (الفواكه ذات الأصول الأجنبية، والخضروات الشتوية، ونباتات الزينة)، وبعض المنتجات الصناعية ذات العمالة الكثيفة (النسيج، واشباه الموصلات، والمفاتيح ومعدات المساندة والأدوية). علاوة على ذلك فإنه يتوقع أن تتركز ترتيبات الإنتاج للأخيرة على نموذج مناطق تصنيع الصادرات. و٣/ أن يحمي المصالح البرتوريكية التي ربما تهدد من هذا المدخل، وإذا أمكن أن يعزز دور هذا القطر كقوة قائمة في الشئون الإقليمية.

كما لاحظ ريفيرا، وعلى الرغم من أن النموذج مبنى على نظام الأفضليات فإن هذا النموذج التنموي المؤسس على قيادة الصادرات يتطابق مع كلاً من نظريات السوق النيوكلاسيكية للأفضليات المقارنة والتنمية (حيث يوضع التأكيد على التكلفة النسبية للأجور كعامل محفز للتجارة)، ونظريات عولة عمّات الإنتاج (والتي لا توجد الأفضليات المقارنة، حيث تقاس بموقف الربح الكلى للشركات متعددة الجنسيات، فى المنتج ككل، وإنما فى مرحلة أو مراحل من سلسلة إنتاجه). ويمكن أن يتوسع هذا النموذج ليشمل النظريات التى تركز على الإنتاج ودورات التصنيع^(٨). ومن الواضح أن مثل هذا النموذج غير مهتم بالاختلالات قصيرة الأمد. فهو يركز وهو محق فى ذلك، على إعادة هيكلة بعيدة الأمد لبنى الإنتاج والصادرات للمنطقة. ومع ذلك، ما هى النتائج حتى الآن؟

لقد انخفضت التجارة بين الولايات المتحدة والمستفيدين من مبادرة حوض الكاريبي، منذ إنشائها، من ٩ر٢ بليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ٦ر٢ بليون دولار فى ١٩٨٧. بالتالى قد تدنت واردات الولايات المتحدة من مستفيدي مبادرة حوض الكاريبي، والتي مثلت ٣ر٤٪ من جملة وارداتها فى ١٩٨٣، إلى أقل من النصف أى إلى ١ر٥٪. وفى نفس الوقت، قد قلصت استثمارات الولايات المتحدة المباشرة فى أقطار مبادرة حوض الكاريبي، والتي كانت حوالى ١ر٦٪ من جملة استثماراتها فى الخارج فى ١٩٨٠، إلى ١ر١٪ فى ١٩٨٣ وإلى ٠ر٩٪ فى عام ١٩٨٥. وقد ولدت وكالة تنمية البرتوريكو، قومينتو، استثمارات، من خلال المشروعات ذات العلاقة بمبادرة حوض الكاريبي، جملتها ٦٢ مليون دولار فى أحد عشر قطراً من مبادرة حوض الكاريبي، وقد غطت ٥٣ مشروعاً، منها ٤٩ مشروعاً تحت التشغيل منذ أواخر ١٩٨٨. وقد رعد عدد فرص العمل التى خلقتها بـ ٥٠٠٠ وظيفة. وفى أثناء ذلك، فقد صادقت على استثمارات قيمتها ١٣٤ مليون دولار من فقرة التمويل ٩٣٦، وذلك مع بداية سبتمبر ١٩٨٨. وتكشف معلومات البنك الدولى التى تبين واردات الولايات المتحدة والسوق الأوروبية وكندا من أقطار الكمونولث الكاريبي، وفيما عدا حالة كندا التى كان نصيبها من الواردات فى ١٩٨٦ حوالى ١٠٪ فقط، التدهور الشديد فى جملة قيمة تجارة البضائع فى الثمانينيات. وقد تركز أغلب هذا التدهور فى المنتجات التقليدية. ومع ذلك قد كان هناك توسع فى الصادرات المصنعة ونموها فى واردات كندا من المنطقة. وبين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ تحت الصادرات المصنعة

للمنطقة، بشكل رئيسى النسيج تحت ترتيبات البند (سيوبر ٨٠٧). وقد نمت بسرعة فى ترنيداد وتوباغو الصادرات ذات المصادر المكثفة المبنية على الغاز الطبيعى (أمونياوميثانول ويوريا) وإنتاج الحديد الصلب، والذي وصل إلى ثلثى صادراتها إلى السوق الأوروبية المشتركة وأربعة أخماس صادراتها إلى الولايات المتحدة وكندا فى ١٩٨٦. ونمت الواردات الكندية بحوالى ٦٠٪ خلال الفترة، رافعة نصيبها من ٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٠٪ تقريباً فى ١٩٨٦. وإجمالاً قد تدنت واردات الولايات المتحدة من منتجات السوق الكاريبية المشتركة (CARICOM) من ٨٠٪ من جملة واردات الولايات المتحدة فى ١٩٨٠ إلى ٤٠٪ فى ١٩٨٧. وهذا اذا، سى مقارنة بدول العالم النامى ككل ولكنه مشابه فى النمط لمنطقة مبادرة حوض الكاريبي فى مجموعها (CBI).

تركز نمو الصادرات المصنعة بكثافة فى الوحدات المغلقة (PLATFORM ENCLAVE) حيث يتم الإنتاج إما بترتيبات داخل المؤسسة أو باتفاقية مع مؤسسات مقيمة فى الولايات المتحدة. ولا تدفع - أو القليل منها يدفع - فى شكل ضرائب محلية، كما أن هذه المؤسسات مضمون لها تحويل أرباحها إلى الخارج، مع عدم وجود أى مخاطر بالمصادرة، وتعتمد هذه الوحدات المغلقة على طبقة رجال الأعمال الأجانب المنجذبين إلى المنطقة بسبب الأجور المتدنية، وإعفاءات الضرائب، والهياكل الأساسية الرخيصة. وهناك انعدام ملحوظ للارتباط بطبقة رجال الأعمال المحليين، مما يجعل أغلب هذه الشركات غير مقيدة. وقد أوضحت المسوحات أن نقل التكنولوجيا فى حدوده الدنيا، وأن هناك تحسين محدود للمهارات المحلية، ومساهمة سلبية فى صافى العملات الأجنبية للاقتصاد المحلى، وقيمة مضافة محلية متدنية، وروابط محدودة جداً بالاقتصاد المحلى، ومستويات توظيف متدنية، آخذين فى الاعتبار حجم الاستثمارات خلف هذه المشروعات^(٩). وأخيراً، أوضحت التجربة أن إدارة هذه العملات تميل لأن تكون معادية للنقابات أو أى أشكال أخرى لتنظيمات العمال.

لو أضفنا لهذه الاعتبارات الاهتمامات المعبر عنها عن الطبيعة المزدوجة لترتيبات مبادرة حوض الكاريبي، والقوى "غير المتكافئة" للطرفين، يمكننا أن نفهم لماذا أن الفكرة القائلة بأن مبادرة حوض الكاريبي مرتبطة أكثر بمصالح الأمن العالمى للولايات المتحدة، وحربها على تجارة المخدرات، والجهود للسيطرة على التهرب الضريبى أكثر من التنمية الإقليمية. وتظل النقطة

ذات الأهمية: ما الذى يأخذ الأسبقية، نموذج لتنمية المنطقة أم شبكة أمن للولايات المتحدة؟ وحتى محل هذه القضية بلاليس هنالك أسبابا لإثارة الشكوك حول عملية هيكلية الصادرات والتي لا تشجع أو تقلل الروابط الداخلية، وتنتج أقل رأس مال لإعادة الاستثمار فى الاقتصاديات المحلية، وإغلاق موارد المنطقة فى أنشطة تصديرية موجهة لأقطار وشركات محددة، ولا تشجع طبقة رجال الأعمال المحليين ومنتجات إحلال المدخلات، ومهنية فى النهاية على جاذبية مستويات المعيشة المنخفضة (ضد أطروحة التنمية) لإعطائها أفضلية التكلفة النسبية. ومع الاعتراف ببروز أشكال من التنوع فى ظل مبادرة حوض الكاريبي، فإن الخلاصة التى يجب الوصول إليها أن انكشاف تلك الاقتصاديات يظل سمتها المركزية ويبدو أن هذا حتمى إذا كان منطق رأس المال الاجنبى مع تركيبته الاقتصادية والجيوبوليتيكية قد سادت على حساب اتباع المصالح المحلية للمنطقة. ومتذكرين التاريخ الماضى للمنطقة فإنه من الافضل التمسك بناصية الرأى الذى وصف هذه العملية والذى قدمه ايمانويل كيلين - Emma nuel Celen، رجل الكونجرس فى الولايات المتحدة والذى ينسب إليه الدور الرئيسى فى تخطيط تشريعات مناطق التجارة الحرة فى الولايات المتحدة. وهو يعرف منطقة التجارة الحرة بأنها "منطقة حظيرة طبيعية حيث يستطيع البحار أن يضع حملهم، ويلتقط انفاسه، ثم يقرر بعدها ماذا يفعل" (١٠).

العسكرة والايديولوجية:

لقد لعبت الايديولوجية دائما دوراً فى صياغة السياسات الاقتصادية فى الكمونولث الكاريبى. وتبين النقاشات الكبيرة فى المنطقة التى بدأت قبل الاستقلال، حول موضوعات مثل دور الدولة فى التنمية الاقتصادية، والسيطرة العامة على مفاتيح الاقتصاد، وعلاقة التصنيع بالتنمية والبحث عن مسارات للتنمية الاقتصادية والتى يمكن ان تعزز السيادة فى المنطقة، هذا الخليط الفكرى بوضوح. ففى حين كانت المجتمعات تناضل من أجل الاستقلال كان هذا الخليط الايديولوجى مهماً، وظل، كوسيلة لتعبئة السكان للتغيير وزيادة وعيهم. مازالت هذه الأفكار تصبغ النقاشات الكبيرة الحالية حول الخصخصة، وسياسات اقتصاد موجه للداخل أم مفتوح، وبرنامج التثبيت. وبسبب تواجد الولايات المتحدة فى المنطقة، فقد دخل لنموذج مبادرة

حرض الكاريبي هذه النقاشات أيضاً، ولأنه يمنح أفضليات فإنه بلا شك أعطى فعالية معتبرة لوجهات نظر حلفاء الولايات المتحدة داخل المنطقة.

وقد كانت العسكرية، منذ الاستقلال، أهم مظهر في المنطقة، وفي الوقت الحالي تطرح مطالبة على موارد كبيرة. فقد قدر في جوايانا في أواسط السبعينيات أن من بين كل ٣٥ شخص فإن واحداً ينتمى إلى خدمات أمن الدولة. وقد صاحب خلق مليشيات رسمية وشبه رسمية نمواً سريعاً في شركات الأمن الخاصة بالإضافة إلى الأذرع الأمنية للعديد من الأحزاب السياسية في المنطقة.

هنالك موضوعان حاسمان من وجهة نظر التحليل الحالي. أحدهما أن مناصري فكرة أن الأزمة الحالية هي نتاج صراعات الشرق/ الغرب من أجل الهيمنة قد يساند حلاً عنيفاً أو "مادياً" للأزمة، خاصة إذا أستشعر أن "صانعي الأخطاء" في الجانب الآخر من الحلقة السياسية يمكن احتوائهم. أما الموضوع الآخر فإنه يتعلق بالإطار الجيوستراتيجي. إذا شجعت أفضليات التجارة باعتبارها الجزرة التي بواسطتها يمكن حذب المنطقة إلى محاور خاصة جنوب- شمال، وقد يعتقد أن عصا العسكرية يجب أن تطور باعتبارها مكملته لذلك. وهذا حاسم، وقد استخدم دائماً كأحد الخيارات في أوقات الأزمة، وحتى قبل الثورة الكوبية، أو الأحداث الأخيرة في جرينادا، أو هايتي أو نيكاراغوا. وحتى قبل عام ١٩٨٠، قد قبلت جامايكا وحدها وسط أقطار الكومنولث الكاريبي، مساعدات عسكرية خارجية ذات أهمية من الولايات المتحدة. وتقدر حالياً هذه المساعدات بما يعادل ٨٠ مليون دولار سنوياً.

وفي الأزمنة الحالية شهد النظام العالمي تناقصاً واسعاً في التوتر. وإذا ما استمرت هذه العملية فإن خطر الحلول "المادية" المفروضة كطريقة للخروج من الأزمة سيتراجع. وسيتم تشجيع ذلك أيضاً إذا استمرت النجاحات "الأيديولوجية" الحالية للمواقع المحافظة.

خاتمة -

تنبثق مستلزمات معنية لحل ناجح للأزمة من التحليل السابق. أولاً، من الواضح أن التشخيص السليم سيكون حاسماً في اختيار الحلول الصحيحة. إن نقطة البدء الصحيحة للحلول المؤثرة هي صيرورة الترابطات المتداخلة بين الجوانب الاقتصادية للأزمة والجوانب

الاجتماعية الواسعة فى هذه اللحظة التاريخية الخاصة. إن وضع الأزمة حصراً فى الحقل الاقتصادى، أو محاولة معالجتها بانفصال عن الموضوعات الواسعة لإحياء الاقتصاد وإعادة التوجه، والنمو والتنمية، سيتركاز الأزمة بلا حل.

ثانياً، يوضح التحليل أن العديد من الحلول المقدمة، والتي تمت محاولتها فعلاً إلى حد ما، إنها إما كانت تقليداً لنجاحات ملموسة فى أماكن أخرى، أو غير موجودة، وقد أعطيت الأولوية فى "نعاش" الدافع السابق نحو استقلالية أكثر فأكثر فى صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والتي ميزت النضال من أجل الاستقلال. إن هذا التقييم ليس نداءً للحلول الاكتفاء الذاتى أو تقليلاً من قوة الاعتماد المتبادل فى الاقتصاد العالمى الذى يميز الفترة الحالية. إنه ببساطة إعادة تأكيد لمبدأ أن المنطقة فى حاجة لاتباع، وبقدر الإمكان تعديل لارتباطاتها الحالية فى الاقتصاد العالمى، إذا كانت يجب عليها أن تحقق الأهداف الاجتماعية الواسعة للتنمية الاقتصادية والاستقلال، والعدالة الاجتماعية والاقتصادية. إن هذه النظرة لا تسمح، مثلاً، باتباع توازن اقتصادى كلى كهدف متميز ومنفصل عن تنشيط وتنمية الاقتصاد. كما أنها تبرز أيضاً ضد التوجه الحالى الذى توجه فيه السياسات بقسوة لتفكيك وتقليص الأسس المستقلة الموجودة أصلاً فى صياغة السياسات، والتي اكتسبت بتكاليف اجتماعية باهظة فى فترات سابقة.

ثالثاً، يكشف تاريخ اقتصاديات السوق الصناعية خلال الأزمة مظهرين مدهشين لطبقتيهما القائدتين. الأول هو الطريقة الحازمة التى يدعون بها الدولة لسن سياسات مساندة لإعادة بناء رأس المال، وإعادة تركيب الأصول المنتجة فى حوزة المجتمع، وادخال تقنيات جديدة، كاستجابة اقتصادية للأزمة. والثانى هو مقدرتهم لاتباع الإصلاحات الاجتماعية والسياسية عندما تكون الضغوط من الجماهير لا تقاوم. وينكشف المظهر المتخلف للطبقات القائدة فى المنطقة فى اعتمادها على عملية إعادة بناء مبادراتها على جهات أجنبية كما وصفت أعلاه. وتظل مجهوداتهم، محلياً، فى الإصلاحات الاجتماعية والسياسية قاصرة بشدة. وفى بعض المناطق، فإن الانتخابات لا هى "حرة وعادلة، ولا هى متحررة من الخوف". وعندما تكون، حرة، فإن مجهوداً قليلاً قد بذل منذ الاستقلال لتعميق وتعزيز أشكال نموذج ويستمنستر الموروثة منذ الفترة الاستعمارية. وفى الحقيقة، تكمن خلف هذه الأشكال، فى

الأقطار التي نشأت فيها، ثروة قرون من السوابق المتراكمة، وأحكام اللعبة، وأنماط السلوك المميز وأشكال الوعي الاجتماعي، والتي يبدو أنها غير مستوعبة جيداً، وهكذا نجد أن الديمقراطية قد أعطيت ولاً لفظياً. والمجتمع والحكومة المحلية اليوم أضعف عما كانت قبل عقد مضى، وفي بعض الأقطار (سانت فينسنت، ١٩٧٤) قد ألغيت الحكومة المحلية! لقد كان هناك، بكلمات أخرى، تشجيع قليل لنظم المشاركة في صنع القرارات لمقاومة التقاليد الشمولية لفترة الحكم الاستعماري. وقد اختفت كل سياسات إعادة توزيع الدخل والإصلاح المؤسسي مع مقدم الأزمة.

يتربط بهذا التطور الدور المركزي الذي أوكل إلى الدولة بواسطة كل الطبقات (بما في ذلك المنادين بالتحصنة)، في حل الأزمة، وأولى قليلاً من الانتباه لبنية الدولة وانبثاق منظمات غير حكومية مهمة. رغم ذلك شهدت الفترة استجابات كبيرة فردية- عائلية- للأزمة ومستقلة عن الدولة وفي بعض الأحيان معارضة بصورة مباشرة لها. والإشارة هنا لبعض الموضوعات مثل ازدياد توجه الاقتصاد نحو القطاع غير الرسمي، والهجرة، وتطور التجارة والإنتاج الصغير الحجم في الجزر، وانتشار ترتيبات الادخار غير الرسمي وحتى ارتفاع أعداد اللاجئين "السياسيين" و"الاقتصاديين". وفي حين أن أغلب رد الفعل هذا موجه "للبقاء" وبالتالي فهو مؤقت، فإن هناك امكانية لانتعاش المجتمع المدني الذي يحتاج إلى تجهيز قبل تجاوز الأزمة.

خامساً، أن الخيارات التي تواجه المنطقة، والتي تبدو درامية اليوم، ليست كلها جديدة، ومع أن الإطار الذي تبرز فيه قد يكون مختلفاً. وأشير هنا إلى العديد من الخيارات من خلال هذا التحليل: الدولة مقابل القطاع الخاص؛ نماذج التنمية الموجهة للخارج في مقابل الموجهة للداخل؛ والاستهلاك الحالي مقابل الاستهلاك المستقبلي، وسلطة الأقلية مقابل سلطة الشعب، والملكية الخاصة في مقابل السيطرة، والأمن مقابل التنمية، والتخطيط في مقابل السوق، والديمقراطية في مقابل الشمولية. وهناك تجربة إقليمية ثرية يمكن الاستخلاص منها، خاصة وسط الدولة المستقلة قديماً في الكاريبي. ويمكن لدراسة مقارنة، أن تستخلص دروساً مهمة تساعد على تجنب تكرار الأخطاء السابقة. والذي له دلالة خاصة هو الطريقة التي تطرح بها إشكالية الدولة/ المجتمع في النقاشات الإقليمية. وتقلص هذه دائماً إلى لعبة خيار الصفر، حيث إن طرفاً من المعادلة يتقدم على حساب الطرف الآخر، ورغم ذلك يوضح تاريخ المنطقة أنه ليس هنالك تحديد مسبق لعلاقة نموذجية بين الدولة- السوق. وكما في كل المجتمعات المعاصرة،

هنالك ضرورة لاعتمادية- متبادلة وتكاملية بين الدولة والسوق. كيف يتم تنظيم ذلك فهو موضوع سياسى، يحل فقط بعيداً عن أى توازنات للمصالح السياسية فى أى مجتمع. وليس هنالك قانون طبيعى أو إلهى لتحديد هذا الاختيار.

أخيراً، فإن الصفر الشديد للحدود التى تكون المنطقة يجعل الأشكال العميقة للتعاون الإقليمى مكونات لا غنى فى وجهة حل الأزمة الاقتصادية. والكل يؤيد التكامل فى المنطقة، ومثل الديمقراطية، فإن التأييد اللفظى هو الذى يقدم لهذه الفكرة أيضاً. وعملياً فقد أجهز تقدم نوعى طفيف فى نظام التعاون الاقتصادى منذ الأزمة. ومع ذلك فى هذه اللحظة التاريخية الحاسمة يبدو أن تعميقاً أكثر لهذه العملية سوف يكون ضرورياً. وختاماً لهذا العرض، نقدم أدناه بعض مؤشرات الإجراءات المرغوب فى كليهما، والتى باليسير من الإرادة السياسية يمكن أن تصبح مجدية:-

- ضرورة تعاون المستويات العليا السياسية- الشرعية. وهنا توجد حاجة ملحة إلى خلق شكل من التجمع الإقليمى، حتى ولو كان فى البدء ذا سلطات محدودة. وهذا لن يخلق فقط منتدى للنقاش والحوار ولكنه يعطى التعبير السياسى لقضايا المنطقة.

- لقد تأخر كثيراً توحيد تأثير المنظمات غيرالحكومية فى إطار مؤسسات التعاون وهذا بالأخص صحيح فيما يتعلق بمنظمات العمال والمزارعين، والمجموعات النسائية، والمؤسسات الكنسية، وروابط الأعمال والمهنيين بالإضافة إلى مجموعات حقوق الإنسان.

- الحاجة إلى تخفيض كبير فى القيود على حرية الحركة والتنقل. وحيث مازال الفرد يحتاج للسفر، مثلاً، من مارتينكو إلى جامايكا إلى يومين، فى حين أنه يحتاج إلى تأشيرتين للدخول لأغراض العبور. وبعض الجوانب التى يمكن أن تجعل تقدم التعاون الاقتصادى مثمراً هى ترتيبات المشروعات المشتركة فى المناطق التى تحتاج إلى رأس مال "إضافى إقليمى" مثلاً تنجيم الذهب، ومنتجات المشروبات والكحول، وإنتاج وتسويق منتجات المنطقة "ذات الأسم التجارية" فى الأسواق الخارجية.

بدون إعادة التأكيد المنتظمة على هدف بناء نظام كاريبى داخلى حقيقى ومجهودات محددة فى هذه الواجهة، فإن أبعاداً كثيرة للأزمة لا يمكن تجاوزها. وفى هذه المرحلة فإن إعادة تعريف المنطقة باعتبارها ملحقاً لنظام آخر سيبقى هو الاحتمال المرجح. أما بالنسبة للمستقبل، فإن البعض يقاوم ذلك وهذا هو المهم.

الهوامش والمراجع

- ١- يشير الكمونولث الكاريبي إلى ثلاثة عشر قطراً كانت كلها مستعمرات بريطانية وهي: أنتيغوا، البهاماس، باربادوس، بليز، الدومينكان، جرينادا، جويانا، جامايكا، منتسيرات، سانت كيتس- نيفيس، سانت لوكا، سانت فنسنت وجرينادا وتوباغو. وتشكل هذه الأقطار حوالى سبعمائة سكان جزر الكاريبي. يضاف المنطقتين الرئيسيتين المذكورة أعلاه، وسورينام وكايوتتا، تقليدياً تضاف إلى الكاريبي، ولناقش مختصر حول الموضوع التعريفى انظر: G, Y. Thomas, 1987
- ٢ - انظر مثلاً W. Bgoya and G. Hyden, 1987.
- ٣- C. Y. Thomas, pp. 331-2.
- ٤- C. Y. Thomas, 1986.
- ٥- انظر بالنسبة للمعلومات المتوفرة حول توزيع الأرض C. Y. Thomas 1988 p.136-7
- ٦- هذه الأطروحة قد نوقشت باستفاضة فى: C. Y. Thomas 1988
- ٧- ذكرت فى C. Y. Thomas, 1988. pp.333-4.
- ٨- P. J. Rivera, 1987.
- ٩- F. Long, 1985.
- ١٠- وردت فى W. Diamond and D. Diamond, 1987, p. xviii (c).

ملحق

الجدول ٣/١

الكاربيبي: مؤشرات مختارة ١٩٨٧

القطر / المنطقة	الحجم بالكلم	السكان (١٩٨٨ بالالف)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي
السوق الكاربيبية المشتركة CARICON			
انتيجو	٤٤٠	٨٢	٣٣٩٩
البهاماس	١٣٩٤٢	٢٤٣	١١٤٤٧
باربادوس	٤٣١	٢٥٤	٥٧٤٧
بليز	٢٢٩٦٠	١٨٠	١٢٥٠
الدومينكان	٧٥٠	٨٢	١١٥٥٠
جرينادا	٣٤٥	١٠٦	١٣٤٦
جويانا	٢١٤٩٧٠	٧٥٦	٤٥٥
جامايكا	١١٤٢٤	٢٣٧٤	١٢١٩
مونتسيرات	١٠٢	١٢	٣٩٩٧
سانت كيتس/نيفز	٢٦٩	٤٧	٢١١٩
سانت لوكا	٦١٦	١٤٥	١١٤٠٠
سانت فينسنت	٣٨٨	١١٤	١٢١٠
ترينداد وتوباغو	٥١٢٨	١٢٣٤	٣٧٨٢
خارج السوق المشتركة			
انجيلا (أ)	٩١	٧	٢٣٠٠
أروبا (ب)		٦٤	
الجزر البريطانية العذراء	١٩٣	١٢	٧٥٠٠

القطر / المنطقة	الحجم بالكلم	السكان (١٩٨٨ بالالف)	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالدولار الأمريكى
كايان ايلاند (أ)	١٥٠	٢١	٩٤٩٢
كوبا (ب)	٢٦٠	١٠١٩٩	١١٢٩٣٠
جمهورية الدومينيكان	١١٠٨٦٠	٦٧٠٠	٣٠٠٠
هايتى ب	٤٩٠٠٠	٦٢٠٠	٨١٠
نيزر انتيلس (أ)	٢٨٠٠٠	٢٠٠	٣٦٠
بورتوريكو	٨٠٠	٣٣٠٠	٦١١٠
سورينام	٨٨٠٠	٤١١	٥٥٧٤
تركس/كايكوس (أ)	١٦٣٢٥٦	١٠	٢٥١٠
الجزر الأمريكية العذراء	٤١٧	١١١	٤٤٩٠
(أ)	٣٤٤		٩٢٨٠

أ: معلومات ١٩٨٦ ب: معلومات ١٩٨٧

المصدر، Economic commission for Latin American & the CARIBBEAN., IBRD; & as cited in Harker (1988) & World Bank (1988 b)

المجلد ٣/٢

الاستثمار بالنسبة للعامل

(١٠٠=١٩٨٠)

القطر	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	٨١	٨٢	٨٣	٨٤	٨٥	٨٦	٨٧
باربادوس	٥٧	١٢١٨	١٠٠	١٠٧٦	٨٢٨	٧٢٢	٥٩٢٢	٥٥٦	٥٨٨	٥٩٤
جويانا	١٨١١	١٥٥٥	١٠٠	٨٩٥	٦٨٦	٥٨٦	٥٤٥	٥٥١١	٦٠٧	٥٩٨
جامايكا	٢٠٣	٢٦٣٩	١٠٠	١٢١٢	١٢٤	١٢٥١	١١١١	١٠٩٢	٨٧٤	٩٦
ترينيداد وتوباغو	٢٥٩	٣٠	١٠٠	٨١٤	٢٣٨	٧٣	٥٢٢٧	٥٤	٥٤	٣٦٢

المصدر: OCT. 1988 inter- American Development Bank, Monthly News

الجدول ٣/٣

التدفق الرأسمالى الخارجى الصافى إلى اقطار CGCED^أ ١٩٨٦-٨١
(بالدولار الأمريكى الاسعار الجارية)

٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٨٢	١٩٨١	
٣٩٤	٧٧٩	٩٢٨	١٠٦٣	١٣٨٩	١١٣١٨	المانحين الرسمين/ الدائنين
٣٣٤	٤٤١	٦٢٨	٤٦٢	٨٠٧	٧٦٤	ثنائية
٢٩٨	٣٢٥	٢٤٢	١١٣٨	٢٢٩	٢٢٨	هبات
٣٦	١١٦	٤٨٦	٣٢٤	٥٧٨	٥٣٦	صافى القروض
٦٠	٣٣٨	٣٠٠	٦٠١١	٥٨٢	٥٥٤	متعددة الأطراف
٥٧	٥٤	٥١	٤٦	٥٤	٦٧	هبات
٣	٢٨٤	٢٤٩	٥٥٥	٥٢٨	٤٨٧	صافى القروض
١٦٢	٢٢٠	١٦	١٥٥	١٧١	١٧٢	دائنين خاصين
٢٣-	٦٧	١٣	٣	٦	٣٦	موردين
١٨٥	١٥٣	٣	١٥٢	١٦٥	١٣٦	بنوك وأخرى
٥٥٦	٩٩٩	٩٤٤	١٢٦٨	١١٥٦٠	١٤٩٠	جملة المصادر
٦٥٣	٥٨٧	٥٢٥	٥١٩	٤٣٩	٣٩٢	التدفق الخارج (سداد فائدة)

أ: تشمل أنتيجو وباربودا، البهاماس، باربادوس، بليز، جمهورية الدومينيكان جرينادا، جويانا، هايتى، جامايكا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوكا، سانت فينسنت وجرينادا داينيس سورينام وترينيداد وتوباغو.

World Bank (1988 b)

المصدر

٤- الانفتاح الاقتصادى، الديون والازمة :

العلاقة التى لا مفر منها

مقدمة:

يمكن النظر للأزمة الراهنة فى أمريكا اللاتينية من عدة زوايا واسعة. ستعالج الأزمة فى هذا الفصل باعتبارها جزءاً من (وشرط ل) عملية التغير الهيكلى فى وظيفة اقتصاديات أمريكا اللاتينية. فقد شهدت هذه الأقطار انكماشاً مفاجئاً فى معدلات النمو الاقتصادى مقارنة بمعدلات السبعينيات، وقد ولدت الأزمة أيضاً شروطاً اجتماعية سلبية وتغيرات مستمرة تتطلب طبيعتها تقييماً عميقاً. من بين هذه التغيرات يجب أن تشمل القائمة الضغوط من أجل تخفيض الإنفاق العام وإعادة توزيع الدخل المنظور سواء بين المجموعات الاجتماعية (من العمال إلى رجال الأعمال) والقطاعات (من الذين يعملون للسوق المحلى إلى المصدرين، ومن الذين يعملون فى الإنتاج إلى الذين يعملون فى القطاعات التمويلية).

إن أسباب هذه التغيرات جديدة. وإذا كان من الضرورى تلخيص جذورها وجوهرها فى جملة واحدة، فهى أن "انفتاح الاقتصاد" قد يساعد فى وصف العامل الأساسى الذى عدل- وفى الحقيقية قلص بعنف- مقدرة الدولة التنظيمية. لقد أثر هذا الانفتاح على توزيع الدخل فى مجتمعات أمريكا اللاتينية، كما أثر على الدولة، من خلال إفادة القطاعات ذات الامتيازات عموماً. لقد غير أيضاً، فى هذا المنحنى أوداك، الشروط المحددة لصيرورة الإنتاج.

وعند توجيه الانتباه إلى تلك الأنشطة التي تسببت في فتح الاقتصاد، بوضع التأكيد هنا على الشروط التي يتم في ظلها هذا الانفتاح. إن عملية مبنية على الانفتاح التدريجي إلى الخارج لبنى الإنتاج الموحدة (كما في حالة الأقطار الأوربية أو اليابان) ليست مماثلة سواء في السبب أو النتيجة لعملية، مبنية على الترابط بين القطاعات التمويلية والسوق العالمى. ففي الحالة الأولى كان الانفتاح نتيجة لاقتصاد ناضج منتج، أما في الحالة الثانية فإنه نتيجة تؤثر بحق على التوجه والمقدرة على النمو للنظام الاقتصادى.

ترتبط الديون الخارجية بإحكام بالأزمة الراهنة في أمريكا اللاتينية علاوة على انفتاح اقتصاديات المنطقة. إن هذا الفصل، بدلاً عن أخذ الديون كسبب للأزمة، فإنه يدخلها ضمن الظواهر العالمية للتحويلات الاقتصادية. يمكن أن تعد بهذه الطريقة، للوهلة الأولى، الديون نتيجة لسياسات وضعت لأحداث انفتاح تمويلى للاقتصاد. وفي الحالة الثانية، وبعد صعوبات ١٩٨٢، فقد خدمت الديون لتعزيز عملية الانفتاح.

يطمح هذا الفصل أن يكون تأملياً أكثر منه تأكيدياً، ويحاول أن يضع نظرة كلية للمشكلة. ولهذا الهدف فقد اختار عرضاً تخطيطياً للجوانب الاقتصادية الوثيقة الصلة بالموضوع في حين يركز على الأبعاد السياسية والاجتماعية لأزمة أمريكا اللاتينية. ذلك ببساطة أن الاقتصاد علاقة اجتماعية بين الأفراد؛ فالمجتمع يوزع الثروات (والى حد ما السلطة والجاء) بواسطة قوى السوق. وبالتالي، فإن التحليل الاقتصادى هنا مقصود به أن يخدم كأساس للانعكاس السياسى والاجتماعى بدلاً عن أن يكون مجرد تراكم لمعلومات إحصائية اقتصادية بحتة. يجب أن يلاحظ أيضاً أن التركيز سينصب على الأرجنتين، نسبة لتخصص المؤلف في هذا المجال. وهذا مناسب، لأنها يمكن أن تخدم كنقطة مرجعية لوصف الحالات الأخرى. ويمكن النظر إلى الأرجنتين "كنموذج" في جوانب محددة ولأجل أغراض فهم الأزمة. وعلى الرغم من أنها قد لا تكون مثلاً شاملاً إلا أنها تصلح كنقطة مقارنة عند دراسة تطور الاقتصاديات الأخرى. وفي النهاية، وعلى الرغم من عالمية الأزمة، فإن الشروط الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في كل قطر على حدة تؤدي إلى نتائج مختلفة.

الأزمة في الأرجنتين:

يمكن تعقب بداية الأزمة في الأرجنتين بدءاً بعام ١٩٧٥. منذ ذلك الوقت لم يحدث نمو في الناتج المحلى الإجمالى للقطر: تآرجع إنتاج الاقتصاد في الواقع حول قيم ثابتة. إن المؤشر

الأكثر وضوحاً هو ركود الإنتاج، ولكن تعطى التغيرات فى المؤشرات الاجتماعية فهماً جيداً عن قسوتها. ازداد عدد سكان الأرجنتين بحوالى ١٥٪ تقريباً خلال ١٤ سنة منذ ١٩٧٤، وهذا يعنى ضمناً انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى طردياً خلال الفترة نفسها. علاوة على ذلك، فقد تدهور الدخل الحقيقى للفرد أكثر بسبب حقيقة أن نسبة كبيرة من الموارد المتاحة قد خصصت لخدمة الديون الخارجية، وفى حين أن الدخل الصافية خارجياً كانت إيجابية خلال أوائل السبعينيات. وأخيراً، إن إعادة توزيع الدخل خلال هذه الفترة كان لضرر القطاعات غير ذات الحظوة فى المجتمع، الذين انخفض نصيبهم من الدخل الكلى المتضائل للقطر. إن الأزمة بالنسبة لهذه القطاعات أكثر وضوحاً وأشد أذى مما توضحه المتوسطات الإحصائية. ✓

لقد تغيرت كثيراً بنية الاقتصاد الأرجنتينى خلال الأربعة عشر عاماً الأخيرة. وعلى الرغم من أن القيمة الكلية للناتج الوطنى قد ظلت ثابتة، إلا أن تركيبته لم تبق كما هى. ففى خلال هذه الفترة، شهد القطاع الزراعى للباسمباس نمواً كبيراً، وأنجزت إعادة بناء صناعى ملحوظة، شاملة نمواً متسارعاً لخدمات معينة - خاصة تلك الموجهة للمجموعات ذات الدخل العالى - وتضخماً كبيراً فى العمليات التمويلية. بلفة أخرى، لم تقع الأزمة على خلفية من الركود فى أى فرع من الاقتصاد. وبالعكس فإن كثافتها ومداها الزمنى المصاحبين للتحويلات العالمية المرتبطة، مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بانفتاح الاقتصاد قد أسهما فى تسهيل تلك التحويلات.

ولاتضع الميول الاقتصادية الكلية المسجلة منذ ١٩٧٤ حداً فاصلاً للتغيرات يمكن أن ينسجم مع بروز أزمة الديون فى ١٩٨٢. فقد بدأ الكساد العالمى والتغير فى تركيب الناتج الوطنى الإجمالى قبل ذلك واستمر بعد ذلك التاريخ؛ ويمكن قول الشئ نفسه عن المؤشرات الأخرى للأزمة. فقد ظل التضخم السنوى، مثلاً هو أحد الظواهر الواضحة للأرجنتين المعاصرة، ودائماً أعلى من ١٠٠٪ منذ يونيو ١٩٧٥، وبمتوسط سنوى ٣٠٠٪ خلال فترة الأربعة عشر عاماً الأخيرة. إن المتغير الوحيد الذى تبدل منذ ١٩٨٢ هو معدل الاستثمار فى علاقته بالناتج الوطنى، والذى سجل تدنياً سريعاً بعد انفجار أزمة الديون. لقد نبع هذا الميل جزئياً، ولكن ليس كلياً، من الحاجة إلى تخصيص جزء من الادخار الوطنى لخدمة مدفوعات الدين. ويوضح انخفاض الاستثمار مستقبلاً مظلماً: سيبقى الكساد الحالى لعدد من السنوات مع عدم وجود

إمكانية لزيادة كبيرة فى الطاقة الإنتاجية المركبة حتى يتم قلب هذا التوجه. وعلى الصعيد العام، قيد الإتفاق بدرجة واضحة، ونتيجة لذلك فهناك تقليص فى استثمار الدولة. وقلص أيضاً القطاع الخاص استثماراته بسبب أن الأزمة تشجع استراتيجيات عدم النمو. إن أزمة الأرجنتين مستمرة وعميقة وجلية. ولا تحتاج نتائجها الاجتماعية والسياسية المعروفة جيداً لتفصيل هنا. ولكن ذلك لا يقلل من خطورتها. ويعنى عدم وجود تمويل للاستثمار أنه ليست هناك مقترحات لإيجاد طريق لحل أزمة ركود الإنتاج، وفى حين أن سياسات التثبيت المطبقة قد خدمت لتعزيز عملية التغيير داخل الركود الذى بدأ منذ أواسط السبعينيات.

الانفتاح الاقتصادى والدين الناتج عنه:

لقد أدت "الصدمة" التى طبقت بواسطة مسئولى السياسة الاقتصادية، وذلك فى يونيو ١٩٧٥، لإطلاق العنان للتضخم. والذى وصل بسرعة لأرقام سنوية ١٠٠٪. لقد مهد هذا التضخم الكثيف وغير المتوقع بالمقابل لشروط التغيرات فى السياسة الاقتصادية فى حين أجبت لهيب الفوضى الاجتماعية وعدم الرضاء السياسى. وقد اعتبر العديد من المراقبين أن أثر هذه الصدمة له علاقة وثيقة بانقلاب مارس ١٩٧٦ والذى فتح الباب لثمانية أعوام من الحكم العسكرى^(١).

جرفت هذه الصدمة التضخمية وأزالت الثقة فى العملة الوطنية وحطمت النظام التمولى القديم بضرية واحدة. فزاد الطلب على الدولار بمعدلات متصاعدة حيث يبحث المجتمع عن عملات مستقرة لمخزائنه. وفى الوقت نفسه، قد خلقت الأدوات المالية الحاذقة، والتى تتميز بسيولتها العالية وطبيعتها قصيرة الأجل ومنافعها العالية، سوقاً مالياً جديداً. وقادت الاستراتيجية الاقتصادية التى طبقت منذ مارس ١٩٧٦ فى ظل الحكم العسكرى إلى تعزيز هذه الميول. وبدلاً من ضغط التضخم لمستويات معقولة بأسرع وقت، فقد فضلت الحكومة إعطاء الأولوية لتعديل قوانين التعامل فى النظام المالى مصحوبة بانفتاح سريع على السوق العالمى.

حرر الفريق الاقتصادى الجديد تدريجياً ولكن بانتظام سوق العملات الأجنبية، مانحاً

الوكلاء الاقتصاديين الفرصة المنتظرة منذ زمن بالحصول على العملة الأجنبية بالطرق القانونية. وبنفس الحزم، نظم الفريق الاقتصادي الجديد تحويل النظام المالى حتى يتطابق مع شروط التضخم المرتفع، فقد قننت القوانين الجديدة الإيداع قصير الأجل - لأسبوع - وبأسعار فائدة حرة، وخلقت أدوات جعلت من الممكن تكييف التمويل طويل الأجل إلى الشروط المتغيرة دوماً فى سوق سعر الفائدة قصير الأجل.

وفى ١٩٧٨، أى بعد سنتين من الانقلاب، ظل التضخم عالياً، حوالى ٢٠٠٪ فى العام، وعمل السوق المالى بمتوسط مدة إيداع عشرين يوماً، فى حين كان سوق العملات الأجنبية أكثر حرية منذ عقود. واعترف وزير اقتصاد الحكومة العسكرية فى خطاب جماهيرى بأن إجراءاته المالية قد منعت تخفيضاً سريعاً للتضخم، وهو يعنى ضمناً الإقرار بأولويات حكومته.

وفى نهاية تلك السنة طبق الفريق استراتيجىة جديدة، تشكلت من انفتاح سريع للاقتصاد مبنى على فكرة أن الأسعار العالمية ستكبح الأسعار المحلية. وطبقت سياسة مبينة على نظرية مدرسة شيكاغو - والتي كانت مطبقة فى الوقت نفسه فى تشيلى - ووضع الفريق الاقتصادى جدولاً زمنياً لنمو سعر الصرف لفترة ٧٩ - ١٩٨٠، واتخذت إجراءات لتحرير التعاملات المالية والتجارية مع الاقطار الأخرى.

لقد كان الانفتاح التجارى مهماً على الرغم من أنه، فى الواقع، كان لفترة زمنية محدودة. ويتطلب دخول السلع المستوردة أكثر من ستة أشهر حتى يكون مؤثراً، وذلك بسبب البطء فى الإجراءات واستمر لمدة أقل من عامين. وقد استفادت الواردات من تأخير تخفيض العملة والنتائج عن جدول تقدم سعر الصرف، والذي جعل أسعار السلع المستوردة أقل كثيراً من أسعار السلع المحلية المماثلة. ولكن أجبرت الأزمة الخارجية، والتي تفجرت فى ١٩٨١، على إغلاق السوق المحلى ثانية، مما جعل الاستراتيجية الاستيرادية انتقالية، على الرغم من أن آثارها قد بدت واضحة على استراتيجية رجال الأعمال الأرجنتينيين.

ومن الجانب الآخر، كانت للانفتاح المالى السريع والمعزى برأس مال عالى التعبئة فى ظل الظروف السائدة، آثار عميقة وطويلة الأجل أكثر من الانفتاح التجارى. وأكدت الفروق فى أسعار الفائدة المحلية والعالمية الأرباح العالية للذين يعملون فى السوقين، ونقدر أن معدل العائد السنوى الذى يمكن اكتسابه على الدولار فى عامى ٧٩ و١٩٨٠ هو ٥٠٪ من خلال وسيلة سهلة هى الحصول على تمويل فى السوق العالمى وتحويله إلى عملة محلية.

ولدت هذه الإمكانية، طبيعياً، تدفقاً قوياً لرأس المال الأجنبي، وقادت إلى توسيع التمويل المقدم في إطار النظام المالي الوطني. أخذت هذه الأموال بواسطة الوكلاء المحليين باعتبارها قوياً من السوق العالمي. وأعدت، تسهيلات الحصول على النقد الأجنبي في هذه الفترة ومع المساندة النشطة من قبل الحكومة الأرجنتينية، المسرح لتسريع المديونية الخارجية ولأغراض المضاربة المحضة. وحسب الإحصائيات الرسمية، فقد كان القطاع الخاص مديناً إلى الخارج، في عام ١٩٧٩، بأكثر من خمسة بليون دولار لهذا السبب وحده.

وفي ١٩٨٠، بدأ الوكلاء الاقتصاديون بتشككون في استمرارية سعر الصرف طويلاً، وقد أصبح تخفيض العملة متوقّعا. فاختراروا سحب أرصدهم المالية بالعملة الوطنية وتحويلها إلى دولارات و عملات أجنبية أخرى واستجابت الحكومة لهذا الطلب، بأن باعت العملات الأجنبية التي حصلت عليها من القروض الخارجية. هكذا، بين يناير ١٩٨٠ ومارس ١٩٨١، ببساطة ارتفع الدين العام بحوالي ١٤ بليون دولار لإشباع شهية القطاع الخاص للعملة^(٢).

تفجرت الأزمة في القطاع الخارجي في مارس ١٩٨١ في نفس الوقت الذي تم فيه التخطيط لتغيير في الحكومة العسكرية. وساعد التحول السياسي على إخفاء حقيقة أن الأزمة سوف تحدث عاجلاً أو آجلاً. فالنظام غير مستقر - وهي النتيجة التي يؤكد عليها فشل السياسات الاقتصادية المشابهة في شيلي والاورجواي. في هذا الوقت وصل الدين الخارجي إلى ٢٨ بليون دولار، ويوضح التطور السابق للسوق أن هذه الزيادة هي مقابل لكمية مماثلة من العملة الأجنبية يحتفظ بها الأرجنتينيون كرد فعل للسياسة الاقتصادية.

كما هو واضح هنا، فقد ولدت الاستراتيجية التي اتبعتها الأرجنتين في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات ترابطاً وثيقاً بين الأسواق المالية العالمية والسوق المالي الداخلي والذي أصبح من الصعب تغييره. وقد واصل الأرجنتينيون مراكمة العملات الأجنبية من خلال رسالة الفائدة المكتسبة على الودائع المحتفظ بها سابقاً، ومن خلال تهريب رأس المال. ويمثل الهروب الحالي لرأس المال، والذي يمكن فقط تقدير حجمه الحقيقي، مبالغاً مخيفاً من العملة إذا ما قورن بالأبعاد الاقتصادية الكلية للقطر. ويقدر أن العملة الأجنبية المتبقية بهذا الشكل في السوق المحلي أكثر من حجم الأصول المالية بالعملة الوطنية، وهذا بالتالي ليس صدفة أن يتجه الدولار لإحلال الأسترال Austral في المعاملات المحلية. وفي الحقيقة يعمل الاقتصاد

الأرجنتين في ظل نظام عملتين: الاسترال والذي يجب استخدامه في دفع الأجور والضرائب، والدولار والذي لا يمكن حالياً تجنب استخدامه في المعاملات بين القطاعات الاجتماعية ذات الخطوة.

إن هذا الميل ذو دلالة كبيرة. وبمجرد أن يكون هناك انفتاح مالي بهذا الحجم، فمن الصعب إعادة الأمور إلى نصابها. وفقدت الحكومة سيطرتها على الإجراءات النقدية والمالية حيث إنها لا تستطيع التأثير على حجم النقد المتداول. والذي يشمل عدداً هائلاً من الدولارات - أو على سعر الفائدة الذي أصبح يُعرف كدالة لمعدل سعر الفائدة العالمي.

بالإضافة لذلك، فقد فقدت الحكومة المقدرة على زيادة حجم الضرائب، في حين أن حجم التضخم لجعل النظام الضريبي أكثر تنازلية. وأثرت ما يسمى "بالضريبة التضخمية" أساساً على أصحاب الأصول بالاسترال وهم، بالطبع، الأقل حظوة، في حين لا تخضع الفئات المحظية لمثل هذا الضغط لأنهم يحتفظون بالدولارات. وفي النهاية، فقدت الحكومة أيضاً المقدرة على الحفاظ على أي سوق محلي مغلق، حيث يمارس الانفتاح المالي ضغطاً لفتح بقية الاقتصاد. يمثل الانفتاح المالي أداة لاختزال دور الحكومة في الاقتصاد وفي الوقت نفسه يدعو إلى توسيع دائرة الانفتاح الاقتصادي إلى المجالات الأخرى. وينبع من هذا الموقف ضغطاً مكثفاً لربط أي سوق محلي بالأسواق العالمية.

الديون: عامل في الانفتاح الاقتصادي:

راكمت الأرجنتين ديوناً خارجية تعادل ٢٨ بليون دولار، في مارس ١٩٨١، وقابلتها فرض قيود على حصولها على أي قروض جديدة. وانعكس فقدان ثقة الدائنين العالميين في الفريق الاقتصادي لتلك الفترة، في سلوكهم السلبي تجاه أي تعاملات جديدة. وقد رفض الدائنون حتى إعادة تمويل الفائدة المستحقة على الديون السابقة، على الرغم من حقيقة أن الأرجنتين ليس لديها وسائل لدفعها، على الأقل في الفترة قصيرة الأجل. والمبلغ المعرض للخطر كبير نسبة إلى الزيادة الحادة في معدلات الفائدة العالمية منذ أواخر ١٩٧٩. بالتالي توقفت الأرجنتين عن السداد، خلال ١٩٨١، وتكررت نفس الحالة منذ ذلك الوقت في أمريكا اللاتينية، وعلى الرغم من أن الأرجنتين هي حالة خاصة لأنها كانت سابقة لأزمة الديون العالمية.

لقد كانت الظروف المالية العالمية ناضجة لحدوث أزمة الديون، على الرغم من أنها لم تنفجر لعدة أسباب إلا في أواخر ١٩٨٢، ومع بداية "الأزمة المكسيكية" إن منع امتداد الأزمة المفتوحة إلى بقية النظام المالي العالمي في ذلك الوقت لم يقلل من حدة أزمة الوضع المالي للأرجنتين. فلم يتلق القطر أى قروض فى ١٩٨١ أو فى ١٩٨٢، ومع القليل من الاستثناءات، فقد نجح بصعوبة فى تمويل التزاماته الخارجية الملحة. وكان الأثر المتراكم للفوائد المستحقة كافياً لزيادة الديون إلى ٣٩ بليون دولار أواخر ١٩٨٢. وفى ذلك الوقت، أخذت مشكلة الديون تكسب انتباه الرأى العام العالمى ولم تبق المفاوضات حول هذه القضية مشكلة قطر منفرد.

وقد شجعت مجهودات التمويل فى السنة اللاحقة بواسطة احتمالات التحولات السياسية المحلية. وساعد هدف تسهيل انتقال السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة بعد الهزيمة العسكرية بواسطة بريطانيا على مفاوضة الديون خلال ١٩٨٣. وأجريت المفاوضات عندما تسلمت الحكومة الديمقراطية الجديدة السلطة بنهاية العام. ولكن بسبب عدم وجود ديون جديدة، فإن مستحقات الفوائد قد ولدت إلتزامات جديدة وصلت إلى ٤٤ بليون دولار. ومنذ ذلك الوقت، وفيما بعد، جرت المفاوضات الشاقة مع الدائنين. بإجراءات ونتائج وصفت جيداً فى الأدبيات الخاصة بأزمة الديون.

وقد رتب التمويل الحالى لجزء من ديون الأرجنتين وفقاً لشرط أن ينفذ المدين سياسات محددة. وأعطى ضمن هذه الإلتزامات، كما هو معروف، مكاناً متميزاً لانفتاح الاقتصاد على المنافسة العالمية. وقد قيل إن الهدف هو جعل الأقطار المدينة تصدر أكثر حتى تستطيع توليد فائض يجعلها قادرة على مقابلة التزامات الديون. ولكن قاد منطق النظام وبعض الضغوط العالمية المعينة إلى انفتاح الاقتصاد فى الاتجاهين (الصادرات والواردات)، والذي صححت خطواته بمقاومة طبقة رجال الأعمال المحليين. وتوضع التجربة أن مثل هذه المقاومة يتم التغلب عليها حالما يظهر على المسرح ممثلون آخرون من الداخل ومن بين هؤلاء القطاع المالى والذي يساند انفتاح الاقتصاد خضوعاً للضغوط الخارجية.

بالتالى، فتح الاقتصاد كنتيجة للديون، ولكن لم تكن الديون السبب الوحيد ولا النتيجة الوحيدة لهذا الانفتاح. من المعروف جيداً أن التضحيات المطلوبة لخدمة الديون تمنع تسديد

الفوائد السنوية؛ وبالتالي، تزايدت الديون الاسمية باستمرار أثناء استمرار الأزمة باعتبارها طريقة حياة، واستمرت شروط التكيف المفروضة من المجتمع المالى الدولى كمطلب مطلق. وبنهاية ١٩٨٨، بلغت ديون الأرجنتين ٥٦ بليون دولار، وتمثل ٧٥٪ من ناتجها المحلى الإجمالى، وقد أجبرت على تبنى مجموعة من السياسات الاقتصادية حتى تستطيع الحصول على تمويل للسداد إلى دائئها.

لقد لعب الانفتاح المالى فى فترة ١٩٧٦ - ١٩٨١ دوراً حاسماً فى تكوين الديون الخارجية للأرجنتين. وبعد ذلك ومنذ ١٩٨١، لعبت الديون نفسها دوراً حاسماً ماثلاً فى تضخم وتوحيد الديون الخارجية للقطر، وفى الوقت نفسه، وكلما استمر حجم الالتزامات فى التزايد كلما تزايدت مقدرة الدائنين فى التأثير على السياسة المحلية.

لقد ولد الانفتاح المالى فى أواخر السبعينيات، بمجرد وجوده، ضغطاً قوية من خلال امتداده المكثف إلى المناطق الأخرى فى الاقتصاد. إن التقاء هذا الميل باعتباره فرعاً من الديون الخارجية جعل فتح الاقتصاد حتمياً. وأنشئت دائرة خبيثة ولد الانفتاح بولسيتها الديون والتى، بالمقابل، عززت الانفتاح. وترافقت مع هذه العملية التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الضخمة، وإن وصفها يقع خارج إطار هذا الفصل. وعلاوة على ذلك، هناك طريق عام واحد للديون والانفتاح، لقد أنشأ انفتاح الاقتصاد روابط متينة بين القطاعات المالية المحلية والعالمية.

الانفتاح الاقتصادى:

الانفتاح الاقتصادى عام فى كل أمم ما بعد الحرب. وقد أصبح أكثر وضوحاً أنه ليس بالإمكان إغلاق البنية الإنتاجية على ما أصبح حدوداً ضيقة للدولة الوطنية. وقد جعل تعميم الانفتاح الاقتصادى من الممكن ملاحظة تطور توجهات متلازمة معينة، مثل تخفيض القدرة التنظيمية للدولة، والتدهور النسبى فى الاستقلال الوطنى وإخضاع عمليات معينة إلى العوامل التكيفية للسوق العالمى. وهناك جوانب من الانفتاح الاقتصادى نادراً ما تذكر، وهى التى تتبع من اختلاقات فى ديناميكية وطرق العمل التى تولدت نتيجة لعمليات الانفتاح المختلفة.

فقد فتحت أوروبا الغربية واليابان اقتصادياتهما على أساس تدفق الإنتاج إلى الخارج. وقد جعل من الممكن، ضمن عوامل أخرى، تقوية القطاعات المنتجة وقطاعات الأعمال، والتجديد التكنولوجي وتحسين نوعية العمل، لهذه الأقطار زيادة الصادرات إلى نسب عالية من الإنتاج. ومن الطبيعي، أن يرافق هذا التدفق إلى الخارج نمو مشابه في الواردات، والذي ولد تصاعدياً ارتباطات متداخلة عميقة نقدية ومالية مع الأسواق الأجنبية. وتقع النقطة المهمة حول هذه الاقتصاديات في حقيقة أن انفتاحها قد امتد إلى قطاعات جديدة حيث كانت هذه الأقطار ناضجة بما فيه الكفاية أصلاً لتنافس إنتاجياً الشركاء الخارجيين والتكيف مع الظروف المتغيرة.

وقمثل حالة اليابان نموذجاً في هذا المعنى بسبب هجومها التصديري المدهش والذي، حتى لسنوات قريبة، قد تولد مع انفتاح لأسواقها المالية في حدوده الدنيا. وحديثاً، بدأت حكومة طوكيو في ترتيب الشروط لانفتاح منظم لأسواقها، بحذر وعلى ارتباط وثيق بالمقدرة التنافسية لأنشطتها الإنتاجية والقطاع المالي. وحتى هذا، فإن هذا البرنامج يتطابق مع تراكم هائل للثروة في شكل عملات أجنبية من الفوائد الضخمة للميزان التجاري لليابان.

وفي الجانب الآخر، أجبرت الأرجنتين، كبقية أقطار أمريكا اللاتينية، على فتح اقتصادها تحت ظروف مختلفة. وإن حقيقة أنها بدأت من انفتاح مالي سابق يعنى ضمناً أن ليس لدى الأرجنتين إمكانية، مثلاً، لتنظيم أسعار الفائدة، ومقدرة ضئيلة لضبط أسعار الصرف، وليس لديها أي فرصة لتوجيه تدفقات رأس المال بالطريقة المرغوبة. وقد جاء الانفتاح الإنتاجي في أمريكا اللاتينية بعد الانفتاح المالي، وهذا يعنى أن أمم أمريكا اللاتينية لا تتبع نفس طريق أقطار الشمال، والتي بدأت من الاتجاه المعاكس. وبالتالي على الأرجح أن يكون لعملية الانفتاح نتائج مختلفة للجنوب.

يمكن ذكر بعض الاختلافات بين أقطار أمريكا اللاتينية لتوضيح هذه الحالة. على الأرجح أن البرازيل هي من أحسن الأقطار التي يمكنها الانفتاح من الناحية الإنتاجية منذ أواخر السبعينيات. وبالتالي فإن لهذا القطر هوامش مناورة وآفاقاً مستقبلية تختلف عن الأقطار الأخرى والتي ليس لديها نفس التجربة. وفي المقابل هناك أقطار مثل الأرجواي، والتي

أكدت على الدور الممنوح للخدمات المالية فى اقتصادياتها، ولديها فرصة ضئيلة لبناء قطاع إنتاجى مستقر وكفء، على الأقل حتى تستنفد أية إمكانية فى الحصول على منفعة من خلال النظام الذى أنشئ فى السنوات الأخيرة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد خلق الانفتاح الاقتصادى، سواء فى الأرجنتين أو البرازيل، واليابان أو ألمانيا، ظروفًا جديدة فى كل قطر. وإن النتيجة فى الأقطار المتطورة هو زيادة "الاعتماد المتبادل" فى حين أنه فى الأمم النامية فقد حولت العلاقات الاقتصادية اللامتكافئة الاعتماد المتبادل إلى تبعية صارخة، قد حولت بنى الإنتاج غير المتطورة نسبياً فى هذه الأقطار الانفتاح الاقتصادى إلى شرط يقيد إمكانيات التقدم.

من الواضح أن هناك اعتماداً متبادلاً بين الأمم المتقدمة فكلها تواجه صعوبات فى تحديد سعر الصرف، ومعدلات الفائدة، ومستويات الأجور وحتى معدل الإنتاج فى ارتباطه مع ظروف السوق العالمى أومع السياسات المطبقة بواسطة أكبر قوى العالم. لقد أخذت تبعية الأمم النامية لشروط السوق العالمى فى البروز فى وسط الأزمة والتي ترتبط بقوة بالأخيرة ومن الصعب فصل الظاهرتين حتى لو كانتا مختلفتين.

ومع ذلك، فإن الانفتاح الاقتصادى ظاهرة ذات أوجه متعددة من الصعب تحديدها كمياً. وتكشف نسبة الصادرات أو الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى القليل عن القطاعات التى لأسباب متعددة، لديها امتيازات خاصة. توجد أشكال الحماية الضمنية من خلال مثلاً تكلفة النقل، ورسوم الجمارك وحتى الطقس فى كل قطر على حدة، والتي لا يمكن دائماً تقييمها كلها. ومماثلًا لذلك، لا يمكن أن تقاس درجة الانفتاح المالى لأى قطر مباشرة من خلال أى معايير موجودة. وبالتالى، إن فكرة أن أحد أنواع الانفتاح الاقتصادى سابقة لأخرى هى نوعية أكثر منها كمية؛ على الأقل حتى يتم تطوير الفكرة ويمكن تعريف معايير وأدوات قياسها.

وتبدو كل المظاهر المرتبطة بالانفتاح الاقتصادى، فى الأرجنتين، مفاجئة، وليس من السهل أن يراها المجتمع. وبالتالى، فإننى أرى أن مناقشات كيفية تجاوز هذه القضية تبدو مختلطة وتأتى مصحوبة بالتقييمات التى تحتاج إلى تحليل من أجل الوصول إلى فهم للقضية. سيتم الآن نقاش السمات الرئيسية للأوضاع الحالية فى هذا الموضوع.

الاستجابات للأزمة:

إن الاستجابة العفوية الأولية للظروف الناتجة عن الأزمة المؤثرة على الأرجنتين هي العودة للماضي. فإذا كانت الحكومة قادرة من قبل على تنظيم الدورة الاقتصادية، وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية وبالتالي اتجاه التطور الاقتصادي وتوزيع الدخل، لماذا لا تعود إلى هذه الممارسات؟ إن هذا السؤال والإجابة عنه حاضران في العديد من التشخيصات وآفاق هذه الحالة والتي أصبحت منتشرة من خلال المواقف المتبناة بواسطة ممثلي الأحزاب الشعبية السياسية الرئيسية. وتحدد حركة وقرارات عدد من الاقتصاديين اليوم ذكرى الماضي الكينزي، والذي يُسترجع ويعتبر ناجحاً. ومن المفيد هنا أن نتذكر قول كينز نفسه أن الاقتصادى الحى أسير أفكار اقتصادى ميت. ويمكن فقط تطبيق الاستراتيجيات الكينزية، كما أكد هو نفسه فى تحليلاته، فى ظل اقتصاد مغلق. وتتطلب العودة إلى النموذج الكينزى اقتصاداً مغلقاً، وهو هدف من الصعب الوصول إليه فى ظل الظروف الحالية.

وليس من الممكن إغلاق القطاع الحقيقى للاقتصاد - بالأخص الواردات - عندما - يبقى القطاع المالى مفتوحاً. ويضمن ضغط توفر العملات الأجنبية فى أيدي الأفراد أن تستمر البضائع فى التدفق من الخارج، حتى لو أن أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وبكل الوسائل الممكنة. وتوضع تجربة ما سعى باقتصاديات "التخطيط المركزى" أن الضغط من أجل استهلاك البضائع المستوردة يبدأ فى الوقت الذى يبدأ فيه مواطنو هذه الأقطار فى الحصول على العملة الأجنبية الضرورية لشرائها

بالتالى، يمكن فقط إغلاق الاقتصاد بالبدء بالقطاع المالى، وهو عمل يبدو ببساطة مستحيلاً. بالتحديد، توجد العملة الأجنبية المملوكة للمواطنين الأرجنتين خارج الاقتصاد الوطنى - وحتى لو كانت موجودة فى داخل القطر - وبالتالى فالسيطرة عليها صعبة. ويمكن فقط لنظام صارم جداً، يتطلب على الأقل، ضمن شروط أخرى ديكتاتورية سياسية، أن يبدأ فى تنظيم أصول أساسية مثل العملة الأجنبية المملوكة بواسطة المواطنين. وحتى ذلك، يمكن أن تكون مثل هذه الإجراءات ذات فعالية مشكوك فيها. وبالإضافة لذلك، لا يمكن تجربة هذا العمل بدون تأخير دفع الديون الخارجية والشروط التى تخلق خدمتها. ويسمح لنا هذا الترابط الوثيق بين هذه الظواهر بأن نفترض ان هذا العمل سيعزل القطر عالمياً. وعلى الأرجح أن تكون

تكلفة هذا العزل أكبر من المنافع المتحققة من إغلاق الاقتصاد وتطبيق النموذج الكينزى (٣). إن الطبقة الحاكمة ترى هذا الوضع بوضوح، وبالتالي يحذر بعض ممثليهم من أن انتصار الشعبية قد يجلب الفوضى الاقتصادية. ولا تحمل تصريحاتهم الكثير من المخوف مثل القناعة بأن الانفتاح الاقتصادى لا يقاوم، وأنه يخلق الشروط التى تقيد تطبيق السياسات المختلفة.

تنظر الطبقة الحاكمة إلى الماضي، فى دفاعها عن الانفتاح الاقتصادى، وتذكر أنه حتى ١٩٢٩ كان للأرجنتين اقتصاد ناجح ومفتوح. وهذا ليس بالمكان الذى تناقش فيه جانباً من التاريخ الاقتصادى المحلى إلا لتوضيح أن للقطر أفضليات مقارنة كبيرة فى الإنتاج الزراعى، والذى مكنته من الحصول على ما كان يطلق عليه "الريع التفاضلى" والذى سمح للقطر بالتمتع بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى العالى جداً. وبماثل الأقطار المنتجة للنفط بعد ١٩٧٤، فقد استفادت الأرجنتين من استغلال أحد مواردها الطبيعية - خصوبة التربة - والتى أعطت انطباعاً عن مجتمع غنى. والآن فإن العودة إلى اقتصاد مفتوح بدون هذا الريع التفاضلى - والذى انقرض بسبب التقدم التكنولوجى فى الإنتاج الزراعى فى الأمم المتقدمة - لا يعنى ضمناً، كما يفترض مؤيدوها، عودة معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى العالى. وبالعكس، ستظهر من جديد صعوبات التطور الإنتاجى والتى واجهت القطر فى ذلك الوقت، وفى النهاية أعاقته محوله لاقتصاد حديث عندما وصل الانتعاش إلى نهايته.

ويضيف الذين يحنون إلى الماضى البعيد - قبل ١٩٢٩ - إلى أفكارهم الحقيقة الموضوعية عن وجود ضغوط فى مصلحة الانفتاح الاقتصادى. بالتالى، يتقدم هؤلاء الأشخاص مع المد، مزودين بالنماذج التاريخية والقطرية التى تبرر السياسات الحالية. ولكن يجب أن لا تستند حجتهم إلى أسس الانغلاق الاقتصادى للاقتصاد فى الماضى - مثل الذى ساد بين ١٩٢٩ و ١٩٧٥ - ولكن من موقع يقبل القيود الحالية، ويشمل الحاجة إلى توسيع مجالات السياسة إلى المعنى الاجتماعى ومن أجل النمو.

هنا تفتقد النظرية الاقتصادية. وتقودنا التجارب العديدة والناجحة المنفذة والتى تتعلق بالجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية فى الاقتصاديات المفتوحة، لافتراض أن هناك هوامش واسعة للمرونة أكثر مما يفترض عموماً فى هذا المنحنى. والقضية هنا أن هذه التجارب قد نفذت أو ستنفذ فى أقطار قد وصلت من قبل إلى درجة معقولة من التطور

وبالتالى لديها بنى اجتماعية وإنتاجية أقوى وذات مرونة ومقدرة عالية لمواجهة تحديات السوق العالمى. وتعطى الأقطار الاسكتندنافية نماذج مختلفة قد صادفت درجات نجاح متفاوتة.

وبالمقارنة، فقد نفذت بعض التجارب فى الأمم المتقدمة التى حاولت العودة إلى النماذج القديمة، ولكن النتائج كانت مخيبة للآمال ومعبطة. فالمجهودات الفرنسية فى هذا الجانب، بعد انتصار الاشتراكية فى عام ١٩٨١، ذات نتائج سلبية. وأفرزت سؤالاً عن السياسة الاقتصادية التى تم تبنيتها وشكل عكس الاتجاه فى السنوات الماضية تجربة خدمت كأساس للحكومات الأخرى، ذات نفس الميول فى الأقطار الأوروبية المختلفة.

بالتالى، هنالك نماذج موجودة من الصعب تطبيقها بسبب اختلاف مراحل التطور، بالإضافة إلى أن النماذج المضادة تساعد على تجنب السياسات الخاطئة. يجب أن تصمم استراتيجيات تأخذ فى الحسبان جانبين فى الوضع والتى تعتبر حاسمة. الأول كيف يمكن تأمين مساواة اجتماعية بدون العودة إلى أدوات النموذج الكينزى القديم، والثانى كيف سينمو الاقتصاد المفتوح والذى بنى روابطه مع السوق العالمى من خلال القطاع المالى والنقدى.

ولا توجد إجابات عن هذه الأسئلة، ولكن هذا هو جوهر المسألة فى الأزمة الحالية. ويبقى من الضرورى التفكير بالتفصيل حول هذه المسألة على أساس التشخيصات المناسبة وبمرونة كافية للمناهج. وستثار لاحقاً مسألة تنفيذ الحلول المقترحة، والتى من الضرورى توفر إرادة التغيير والقوى السياسية لذلك. علاوة على ذلك، كل شئ يشير إلى حقيقة أن هذه الحالة يمكن الوصول إليها فقط عبر الزمن. وعلى الرغم من أن الأزمة تحيطنا، فإن الحلول المناسبة والمرغوب فيها هى بوضوح ليست تحت أيدينا لتطبيقها.

المواش والمراجع

- ١- لتحليل مفصل حول السياسة الاقتصادية فى هذه الفترة انظر:- J.schavarzer (1987) la politica economica de Martinez de Hoz, Hyspamerica, Bueno Aires.
- ٢- انظر نفس المرجع السابق للإحصائيات والتفاصيل.
- ٣- وتأتى التجربة الألمانية فى الثلاثينيات كمثال ممكن لبعض الأقطار المدينة. فقد أنكرت ألمانيا الدين فى ١٩١٨ (تولد عن الطلب للتحضير للحرب من الحلفاء بعد ١٩١٨) وعزلت نفسها سياسياً واقتصادياً من المسرح العالمى وبدء فى عملية تنشيط اقتصادى، والذي عزز لاحقاً بتطور الأنشطة العسكرية. إن التكاليف السياسية والاجتماعية لهذا الحل معروفة جيداً لنا للإصرار أكثر على هذا المثال.

٥- الأزيمة والتكيف فى إفريقيا جنوب الصحراء

مقدمة:

لقد أجبر تعدد الأزمات التى تواجه أفريقيا البعض على التساؤل هل يمكن لأفريقيا أن تبقى . سيقدم الجزء الأول من هذا الفصل بعض الأدلة العالمية والقطاعية عن هذه الأزمات، والذي سيكون مقتصرًا على بعض المؤشرات الاقتصادية. ولن يتم معالجة المظاهر العديدة السياسية والاجتماعية والثقافية هنا، رغم أهميتها، مثل الإفقار الحضري وحتى الريفي، والأصولية الدينية، والعنف الطائفي، والجرائم... إلخ. وستتم مراجعة نقدية لبعض تفسيرات الأزيمة وأخيرًا ستدرس عملية التكيف وبعض نتائجها.

مظاهر الأزيمة:

أداء الاقتصاد الكلى

فى الحقيقة شهدت أغلب أقطار أفريقيا الاستقلال على الرغم من أنه يسود حاليا افتراض أن الأزيمة الاقتصادية فى أفريقيا قد جاءت مع فى سنوات مابعد الاستقلال مباشرة تقديما كبيرا فى الإنتاج فى أنشطة واسعة. فقد كان المتوسط المثلل لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ٥.٦٪ للمنطقة للفترة ١٩٦٥-١٩٨٠. وهذا أداء جيد مقارنة بالأقطار النامية غير المصدرة للبترول . والأكثر دلالة، هو أن هذا الأداء قد سمح بمعدلات نمو إيجابية فى معدلات دخل

الفرد. وقد تغيرت الصورة كثيرا فى الثمانينيات. فقد أصبح متوسط معدل النمو المثلث صفرًا بين ١٩٨٠-١٩٨٦، وأدى إلى تدهور فى معدلات دخل الفرد فى الواقع. ويجب أن نلاحظ أن هذا الأداء كان لا متكافئًا بين أقطار المنطقة- تفاوتت معدلات نمو الناتج المحلى بين ٣.٠٪ فى نيجيريا إلى ١٤.٩٪ فى بتسوانا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦. ومن (-٣.٢٪) فى نيجيريا إلى ١١.٩ فى بتسوانا خلال الفترة ٨٠-١٩٨٦ إن الأداء الجيد والتميز لبتسوانا ناتج عن اكتشاف مناجم جديدة نسبيا للمجوهرات.

شهدت الثمانينيات، علاوة على تدهور معدلات دخل الفرد تفويضًا لأسس النمو المستقبلى بالتخطيط الدرامى للهيكل المادية، حيث توقفت الصيانة بالإضافة للاستثمارات الجديدة. فقد انخفض المتوسط المثلث للاستثمار الكلى بحوالى ٩.٣٪ فى ١٩٨٠ الشئ الذى ألغى كل مكتسبات الاستثمار خلال السبعينيات. فقد كانت المباني المتشقة، والمصانع المهجورة، والشوارع ذات الحفر والمطبات هى النتائج المرئية للاستهلاك السالب المتصاعد للمخزون المادى لأفريقيا.

وقد زادت المؤشرات الاقتصادية الكلية للأزمة من سرعة معدلات التضخم وعبء الديون المرهق. قادت هذه العوامل، كما فى المناطق الأخرى، إلى انخفاض فى تقديم الخدمات الاجتماعية فى الاستثمارات العامة والخاصة، وفى معدل مستويات استهلاك الفرد. وتوضع الأدلة المتوفرة تحمل العاملين بالأجر الحضريين وفقراء الحضر أغلبية أعباء التدهور فى اقتصاديات أفريقيا جنوب الصحراء.

وعلى الرغم من التوجهات المسجلة جيدا فى مناطق أخرى (انظر مثلا الفصل الثانى من هذا الكتاب) فإنه سيتم نقاش عنصرى الأزمة واللذان لهما علاقة مباشرة بالإطار الأفريقى باختصار - تراجع التصنيع والأزمة الزراعية.

تراجع التصنيع De - industrialization

عندما دخلت أفريقيا مرحلة الأزمة كانت أقل القارات تصنيعا من ناحيتى معدل الناتج الصناعى للفرد والبنية الصناعية. إن المستوى المتدنى للتصنيع فى أفريقيا هو أحد أكثر موروثات الاستعمار وضوحا. وقد ناقشت فى أماكن أخرى كيف أن أفريقيا أضاعت بعض

الفرص النادرة لبدء عملية التصنيع^(٢) . ويكفى القول هنا إن السياسات الاستعمارية الصريحة والضمنية قد منعت الأقطار الأفريقية من الارتباط فى تصنيع إحلال الواردات خلال فترتى الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية. وبالإضافة لذلك فقد حقق التصنيع فى أغلب أقطار العالم الثالث من خلال زيادة تصنيع إحلال الواردات ، وفى أثناء ذلك كانت أغلب أقطار - أفريقيا تحت الحكم الاستعماري ولا تستطيع بالطبع تقديم سياسات الحماية الضرورية لهذه الاستراتيجية. وليس مستغربا أن تجد أغلب أقطار أفريقيا عند الاستقلال أن مستويات تصنيعها متدنية جدا عن "الأنماط التاريخية" لأقطار بنفس مستويات دخل الفرد^(٣).

فى استجابة لهذا التجاهل أو الإغلاق الاستعماري، فقد أصبح "الحق فى الصناعة" هو الأرضية المناسبة لبروز الحركات الوطنية. وبالتالى فإنه مع الحصول على الاستقلال فقط لوحظت بعض الجهود المحدودة نحو التصنيع. ويمكن أن توضح هذه النقطة ببعض الأرقام العالمية.

فقد نمت الصناعة الأفريقية بمعدل سنوى قدره ٧.٥٪ بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥. ويعتبر ذلك جيدا مقارنة بـ ٧.٢٪ لأمريكا اللاتينية و ٧.٥٪ لجنوب شرق آسيا. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك ثلاثة عوامل يجب أن توضع فى الاعتبار:

١- كانت نقطة البداية فيما يتعلق بالقيمة المضافة الصناعية (MVA) بالنسبة لأفريقيا منخفضة جدا؛

٢- هناك فوارق كبيرة فى مستويات ومعدلات التصنيع داخل أفريقيا نفسها. وحيث تعادل نيجيريا وزيمبابوى وكينيا والكميرون وساحل العاج مجتمعة ٦٠٪ من الإنتاج الصناعى لأفريقيا جنوب الصحراء، فى حين تنتج الأقطار الثلاثين الأقل تصنيعا حوالى ١٦٪ من الإنتاج الكلى. وبديهي، فإن أداء هذه الأقطار الخمسة المصنعة نسبيا يؤدى إلى مبالغة الأداء الكلى لأفريقيا؛

٣- لم تكن معدلات النمو خلال فترة الخمسة عشر عاما مستقرة . فقد حدث أغلب النمو خلال العقد الأول للاستقلال حيث أنشئت أنواع ، من المنشآت الصناعية البدائية لإنتاج سلع مثل المشروبات والكبريت والنسيج.

ويجب أن يضاف هنا أيضا أن الجوانب النوعية لهذا التصنيع لم تتناول الكثير من المطلوب تصنيعه: أن نقد أنماط التصنيع التي اتبعت في أفريقيا معروفة جدا. وسيتم هنا تلخيصها فقط. التصنيع الأفريقي غير صحيح لفقدانه العمق وتركيزه على السلع الاستهلاكية مستبعدا إنتاج السلع الرأسمالية. بالإضافة لعدم مرونة أساسه التكنولوجي واعتماده على الواردات، وأن معدل استيعاب العمالة فيه منخفض نسبيا مقارنة مع مستويات التحضر العالية. وتعكس بنية الإنتاج الصناعي في أفريقيا جنوب الصحراء الانحيازات في أنماط توزيع الدخل وأنه لا ينتج سلعا استهلاكية أو إنتاجية للجمهور الواسع من المنتجين الفلاحين. وتنقسم الصناعة، والتي غذيت بالسياسات الحمائية للدولة، بعدم الكفاءة وطاقة تشغيل منخفضة.

وحتى من النواحي الكمية، فقد ظل القطاع الصناعي صغيرا ومعزولا، على الرغم من معدلات التصنيع الملحوظة، ويسهم بحوالي ٨٪ فقط في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. وتسهم أفريقيا في القيمة المضافة المصنعة، بالنسبة للإنتاج الصناعي العالمي، بحوالي ٩٪ فقط في ١٩٨٠ مقارنة بمساهمة قدرها ٢٧٪، و٦٪ لجنوب وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية على التوالي. هكذا في ١٩٨٠ ظلت أفريقيا "أقل المناطق تصنيعيا في العالم" (٤).

وعلى الرغم من ذلك، فقد شهدت فترة ٦٠-١٩٧٣، واضعين في الاعتبار كل نواحي القصور، بعض الخطوات الأولى المهمة في عملية التصنيع في أفريقيا. إن زيادة التوظيف لها دلالة، فقد نمت بمعدلات فاقت نمو السكان، مع أنها ليست مرتفعة بما فيه الكفاية للحاق بمعدلات التحضر المتسارعة فيما بعد الاستقلال. وقد شهدت الفترة أيضا مكتسبات عظيمة في المهارات من خلال خلق مؤسسات التعليم العالي و"التعليم من خلال العمل" داخل البنى الصناعية الجديدة. وقد شهد العقد الثاني سير أفريقيا في مؤخرة بقية دول العالم الثالث حيث سجلت أغلب الدول في المنطقة معدلات تصنيع منخفضة عن التي تحققت في العقد الأول للاستقلال. ولكن ولدت معدلات النمو معدل إنتاج صناعي متزايد للفرد.

بدأ التدهور الدرامي في معدلات التصنيع يظهر بعد "أزمة البترول الأولى" بين ٧٣ و١٩٨٤، فقد كان معدل نمو الأقطار ذات الدخل المنخفض في أفريقيا جنوب الصحراء ٨٪ فقط، في حين كان للأقطار ذات الدخل المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي ٥٪، مما أدى إلى تدهور سريع في معدل الناتج الصناعي بالنسبة للفرد.

الآزمة الزراعية:

قد انتقلت أكثر مظاهر الأزمة وضوحا وإيلاما من خلال الزراعة، وتبدت في المجاعات والجوع في أجزاء واسعة من أفريقيا بسبب تدنى توفر الأغذية. وبرغم أن المعلومات عن إنتاج الأغذية غير موثوق بها، إلا أن أغلبها يشير إلى حقيقة أنه منذ الستينيات قد تخلف إنتاج الغذاء في أفريقيا عن نمو السكان. وتبدو حقيقة أن أفريقيا المنطقة الكبيرة الوحيدة من العالم النامي التي عانت من تدهور توفر الغذاء خلال العقود الثلاثة الماضية. إن هذا الميل سابق للاستقلال السياسي في أفريقيا. ويعكس التدهور في إنتاج الغذاء، خلال الحقبة الاستعمارية، التحيز للصادرات من قبل الحكومات الاستعمارية. وفي فترة مابعد الاستقلال نجم تدهور إنتاج الغذاء بوضوح عن التحيز للصادرات، حيث تشير الأدلة بوضوح إلى الارتباط الإيجابي بين إنتاج الغذاء وإنتاج محاصيل التصدير في عدد من الحالات. وبالأحرى أنها انعكاس ليس لأزمة غذاء ولكن لأزمة زراعية أساسية في أفريقيا - أزمة تعكس، من جانب حدود الزراعة المؤسسة على الفلاح المعتمد على التراكم الموسع والمثقلة بأشكال واسعة من استخلاص الفائض ومن الجانب الآخر، السياسات المتناقضة للدولة تجاه الزراعة الرأسمالية.

تفسير الأزمة

لقد أصبح تفسير الأزمة الأفريقية صنعة حقيقية وقد فرخت عددا هائلا من الأدبيات^(٥). بلاشك أن ندرة المعلومات الإحصائية والإمكانات التي تقدمها أفريقيا بالنسبة للخيال الواسع تسهم في النطاق الواسع للتفسيرات، والتي أكثرها مثير للارتباك حيث يبذل القليل من الجهد لوضع تلك التفسيرات بجانب بعضها واخضاعها للاختبارات النظرية والعملية.

فشل السياسات:

إن "الإجماع المنبثق" هو أن الدول الأفريقية اعتمدت كثيرا على سيطرة الدولة وكبتت قوى السوق.

وبتحديد أكثر، يتمسك أعضاء قياديون في المجتمع المالي الدولي بوجهة النظر القائلة أن مجموعة من السياسات الاقتصادية والإجراءات المتبعة بواسطة الدول الأفريقية قد أدت إلى

نظم تجارية كبتت الزراعة وتسببت في عدم توازن حاد في موازين المدفوعات نتيجة لتدهور الصادرات من جانب وتضخم واردات الأغذية من الجانب الآخر، بالإضافة للتصنيع غير الكفء والاستغلال غير الكامل للموارد النادرة. وحسب وجهة النظر هذه فقد تحمل الفلاحين كأكبر مجموعة ريفية عبء هذه السياسات. إن هذه الرؤية مبنية على النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية المتعلقة بأهمية السوق، وعلاقته بالاقتصاد والدولة. وقد قدمت لأول مرة في الكتاب المؤثر للبتل وسيتوفسكى وسكوت، وبالنسبة للأقطار الأفريقية فقد أعيد تأكيدها بشكل دوجمائي بواسطة إليوت بيرج نيابة عن البنك الدولي^(٧). لقد كان لدراسة بيرج نتائج بعيدة المدى على إعداد السياسات في أفريقيا ليس فقط لأن تشخيصها يشكل أساس سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إنما بنى عن الكثير عن الممارسة الحالية لأغلب المانحين.

وحسب هذه النظرية، فإن المتهم الرئيسي هي "تشوهات السوق" في عدم التوازن الاقتصادي. وبالتالي يجب إعطاء "تصحيح الأسعار" الحوافز الضرورية لتحفيز الإنتاج وبالتحديد في تلك السلع التي تتمتع فيها أفريقيا بافضليات مقارنة- وهذه ليست بالضرورة المحصولات الغذائية.

لماذا إذن استمرت الدول الأفريقية في سياسات يمكن أن يؤدي اتباعها، إلى التدمير، في حين أن تجنب تلك السياسات له فوائد واضحة لأقطارها؟ تعزو إحدى مجموعات التفسيرات - الأبوية- فشل السياسات أما إلى الجهل نسبة للتقاليد المتعلقة بالدولة والموروثة من الحكم الاستعماري، والنظريات الخاطئة في اقتصاديات التنمية، أو تأثير التقاليد الكينية التدخلية السائدة (Interventionism) والتي هي مصدر المعلومات للكثير من مساعدات التخطيط. يمكن، حسب وجهة النظر هذه، معالجة هذا النوع من الضعف، من خلال محاولات الاقتناع وليس من خلال لوى الذراع بوضع شروط للمساعدات.

وتعزى أكثر الأسباب المزممة في فشل السياسات، والتي تتطلب إجراءات عنيفة، إلى انحيازات أو مصالح عميقة الجذور. وفي مقارنة حادة مع صياغة الخارجية Externalists مع صفات مدرسة التبعية المحاصرة حالياً، والتي سادت أغلب المناقشات خلال السبعينيات، فإن أغلب التفسيرات الحالية هي "الداخلية" Internalists. وتشمل عناصر التفسير "الداخلي":

- ١- حكم الفرد.
- ٢- الآثار الثقافية.
- ٣- المصالح الطبقية الداخلية.
- ٤- التحيز فى السياسات.

حكم الفرد

تناقش أدبيات حكم الفرد، ولمجموعة من الأسباب، بأن النظم الأفريقية تتميز "بالحكم الفردى". وفى بعض أدبيات العلوم السياسية الراهنة، أن هذه الشخصية -Personalization للدولة هى سمة مميزة للدولة فى أفريقيا *deferentia Specifica* ، والمصدر الرئيسى لتعاب القارة. أن المصلحة الرئيسية للحاكم الفرد هو توطيد واستمرارية السلطة والتعظيم الذاتى. ومع هذه كأهداف أساسية، فقد أهملت الأدوار التنموية للدولة. وفى الحقيقة، يعمل حكم الفرد بقوة فى أفريقيا، وفقا لبعض المنظرين، تجاه عدم التراكم والتخلف. وتشمل الاستثناءات حالات فيها الحاكم الفرد مجبر على بعض الأهداف التنموية الوطنية، ولكن حتى فى ظل هذه الظروف تعتمد أى منافع من هذا النوع من النظام على إستمرارية السمعة الطيبة ورجاحة عقل الحاكم نفسه.

ووفقا لنظرية حكم الفرد، تعمل القيادات السياسية فى أغلب أفريقيا فى ظل عدم وجود قيود اجتماعية ولا يخضعون لأى معوقات هيكلية سواء داخلية أو خارجية. وقد دفع جاكسون وروز بيرج بهذه الحجة قداما قائلين:

الواضح من الدليل التاريخى أن حكام أفريقيا والقيادات الأخرى ليسوا حبيسى بيئتهم. فقد تدخلوا ، فى بعض الأحيان، بحزم فى الحياة العامة للدول الأفريقية، فجعلوا بعض الأقطار غير المبشرة اقتصاديا واجتماعيا منظمة وبعض الأقطار الأخرى المبشرة غير منظمة وغير آمنة. وقد كانت أنشطة حكام أفريقيا والقياديين الآخرين، فى تقديم أو تدميرهم لمثل هذه "السلع السياسية" مثل السلام والنظام والاستقرار والأمن غير المادى، أكثر أهمية من أى شئ آخر^(٨). وقد جعل حكم أمثال أمين ونيجوما وبوكاسا هذا النوع من التفسير مقبولا. رغم ذلك يتضمن تعميم صفات هؤلاء الطفافة على كل أفريقيا تشويها كبيرا للواقع، ولوأن بعض

القيادات الأفريقية الدكتاتورية أو المستعرقين في ذاتهم هي كذلك في الحقيقة. ويمكن إرجاع القبول الواسع لهذه النظرية إلى عادة تصديق أى شئ عن أخبار أفريقيا.

هجة "الثقافيين" Culturist

ترى نظرة أخرى أن الدولة في أفريقيا منغمسة في مشغوليات ذرائعية بحيث ينعدم فيها "الاستقلال النسبي" الضروري لاتباع أهداف تنمية طويلة الأمد . وتقول احد هذه الحجج إن الدولة في مواجهتها لقوة دفع مركزية قد بدلت "السياسات التوزيعية ومعايير المساندة الموجهة لقرارات الاستثمار والإنتاجية"^(٩). ويرى التيار الثقافي Culturalist لهذه النظرية أن بعض الاتجاهات الثقافية الأفريقية المعينة قد عادت البروز بسلفية مسببة خللا في دولاب الدولة أو تستر خلف ستار الحداثة. تقدم هذه المدرسة صيغة محددة لأطروحة التحديث لما هو متخلف، والتي تضع سمات اجتماعية-ثقافية معينة (الخاصة بالولايات المتحدة تحديدا) باعتبارها السمات التي يجب أن يتجه إليها المجتمع الحديث. ويمكن قياس التخلف بمدى ابتعاد المجتمع عن تلك المعايير الاجتماعية-الثقافية. إن النموذج المقنع الذي نوقش في إطار الأدبيات الثقافية هو لهايدن، والذي يرى بان "اقتصاد العاطفة" الذي يميز أغلب أفريقيا قد تسلل إلى الاقتصاد الحديث وبذلك أضفى عدم الاتساق على سياسات الدولة^(١٠).

ويرى نقاد هايدن أن أفكاره غامضة جدا. أولا أن الخط الفاصل بين "اقتصاد العاطفة" واقتصاد السوق غير واضح كما يوحى بذلك. بالإضافة لذلك، أن هذه الفكرة أكثر ثباتا حتى تقدم قوة تحليلية عميقة ذات معنى ولا تسطيع تفسير الاختلافات الأساسية حول مدى تأثير الأفارقة بتقدم الرأسمالية الريفية^(١١). وعلاوة على ذلك، يقدم هايدن ملكية الأرض كدليل على أن الفلاحين "لم يحاصروا" بواسطة الرأسمالية، لكنه يتجاهل أشكال أخرى عديدة لاستخلاص الفائض والقمع الاقتصادي الإضافي الذي يزرع تحت الفلاحين^(١٢).

ولا يؤيد الدليل الضئيل الموجود حول أنماط الاستثمار النظرية الثقافية عن سيادة الإتفاق الحكومي المسرف على السياسات التوزيعية البحتة. ولا توضح معدلات الاستثمار الكلى في إفريقيا جنوب الصحراء ميلاً محدداً عن الاتجاهات في الأقطار ذات الدخل المنخفض. وتتبدل الصورة بدرامية في الثمانينيات عندما تدهور الاستثمار بحدة. ومع ذلك، ليس هناك دليل

عن العلاقات العائرية المضاعفة أو إعادة البروز المفاجئ لقوى الدفع المركزى والتي يمكن أن تتسبب فى هذا التدهور الضخم فى الاستثمار كما شهدت أفريقيا جنوب الصحراء فى الثمانينيات.

الزهر والمجموعات الباحثة عن الربح Rentseekin Groups

إن التفسير الواسع الانتشار لاستمرارية "فشل السياسات" فى أفريقيا هو النموذج الذى يعزو "تشوهات السوق" فى أفريقيا إلى الأنشطة غير المنتجة مباشرة والباحثة عن الربح والمتبعة بواسطة مجموعات المصالح والتي يرغب أغلبها فى إعادة توزيع بدلا عن النمو والتنمية. إن جاذبية هذا "الاقتصاد السياسى الجديد" فى أنه يمكن التسوية بينه والتحليل الاقتصادى النيوكلاسيكى عن جذور الأزمة فى حين أنه يظل متمسكا بأن الأنشطة غير المنتجة الباحثة عن الربح Profit Seeking والتي تبدو غير عقلانية هى فى الحقيقة خلاصة عقلانية لمصالح المجموعات الباحثة عن الربح^(١٣). وفى الإطار الأفريقى، فإن كتابات ليبتون وبصورة مباشرة بيتس، حول السياسة الزراعية على الأرجح هى الأكثر انتشارا^(١٤).

أحد هذه التيارات من الاقتصاد السياسى النيوكلاسيكى هو نموذج "التحيز"، والذي يمكن استخدامه أما لتفسير تحيز سياسات الدولة "للحضر" أو "الصناعة".

لقد قدمت أطروحة "التحيز الحضري" فى الأصل بواسطة ليبتون^(١٥)، معتمدا كثيرا على أدلة من الهند. لقد تقدم بالأطروحة، فى الأصل ليس لتفسير "لماذا يبقى الفقراء فقراء" فقط، وإنما أيضا كتحدٍ للتحليل الطبقي الماركسى. ويرى ليبتون أن السياسات تجاه الزراعة قد شكلت بواسطة صناع- السياسات الذين يفضلون تحالفا من الصناعيين والبيروقراطيين والعمال الحضريين. إن هذه التحيز المكانى بدلا عن التحيز الطبقي هو الذى يحسب عليه الفقر فى الأقطار المتخلفة.

بالطبع، إن أطروحة "التحيز الطبقي" ليست جديدة فى أفريقيا. لقد كانت دائما ضمنية فى أعمال فانون وأطروحة أريجي وساول عن "الاستقراطية العمالية"^(١٦). وعلى الرغم من ذلك، فإنها فى السنوات الأخيرة فقط، أصبحت أكثر وضوحا وطبقت بقوة فى تحليل السياسات فى أفريقيا، وبإصرار كبير بواسطة بيتس فى عدد من الأعمال. لقد وضع بيتس سؤالا وأجاب عليه بالطريقة التالية:

ماهى مصادر سياسة الحكومة تجاه المحاصيل الغذائية؟ ونضعه بوضوح، يبدو أن السياسة الغذائية تمثل شكل من التسوية السياسية، صممت للاتيان بعلاقات سلمية بين الحكومات الأفريقية وناخبىها المحضرين. وهى تسوية تنحرف فيها التكاليف إلى أن يتحملها المزارعون^(١٨).

التحيز للصناعة:

هناك نظرية "تحيز" أخرى مهمة- نظرية "التحيز للصناعة"- والتي تخصص أولوية عليا للصناعة مقارنة بالزراعة . هنا يقع اللوم على، حزمة الإجراءات التي تشملها "استراتيجية احلال الواردات" بسبب عدد من جوانب السياسة الضارة بالزراعة. فقد حولت التعريفات الجمركية العالية التي تحمى الصناعة شروط التجارة ضد الزراعة باجبار القطاع الزراعى على شراء المنتجات المصنعة غير الكفئة من صناعة تتمتع بحماية ودعم عالين. ولم تشجع أسعار الصرف المبالغ فيها المصاحبة لهذه الاستراتيجية المنتجات الزراعية الخاصة بالتصدير، حيث أن عوائد هذه الصادرات منخفضة للغاية إذا قورنت بالعملة المحلية.

وتبرز العديد من المشاكل مع هذا المدخل للاقتصاد السياسى النيوكلاسيكى .

أولا أن الشكل الشعبى والتحررى لهذا المدخل يعانى من الفراغ؛ والذي فيه يفترض أن تحرير وإطلاق العنان لهجوم قوى السوق على التحالفات التوزيعية الطفيلية ستجرف أو تشتت الربح، وستكون مفيدة للفلاحين المنتجين الذين ليس لديهم دور فى التحالفات خارج سياسات الدولة. ويقدم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى هذه الأدبيات "كاصدقاء حقيقين للشعب"، حيث أن الاجراءات المقترحة بواسطة هذه المؤسسات من المفترض أن تضعف موقع النخبة الريفية وتشد من أزر المصلحين. وعلى الرغم من نفحة الاصلاحات التحررية والشعبية، فإنها بالضرورة نموذج ديكتاتورى لحل النزاع ، والذي يؤدى فيه تحرير الاقتصاد من الضرورى هز أسلوب الحكم. ومنذ أن افترض أن مصالح الباحثين عن الربح قوية، فكيف تتوافق السياسات الجديدة للصندوق / البنك الدولى مع الدولة الموهنة؟ ولا يجعل مؤيدى هذه السياسات من الدعوة لحلول فاشية أو قوى خارجية تسيطر مؤقتا على الدول الأفريقية. على كل حال، فقد رافق السياسات الجديدة ، فى إفريقيا ، تحريم النقابات واعتقال قياداتها،

واغلاق الجامعات، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين. علاوة على ذلك ، دائما يتم تجاهل حقيقة أن "النخبة" التي تقود الحكومة إما أنهم مفروضين بواسطة أو على الأقل مدعومين من نفس المصلحين العالمين الذين عادوا للحياة مرة أخرى.

وتبرز مشكلة ثانية مع مدخل "الاقتصاد السياسي" من افتراضه أن التعددية السياسية في أفريقيا والتي تدخل فيها المجموعات المختلفة في "تحالفات توزيعية" تتنافس من أجل الربح الذي تولده سياسات الدولة . أن هذا النموذج يعارض مباشرة التجربة الأفريقية فيما بعد الاستقلال في عدم التسييس والحكم الشمولي وهو تجريد ليس فيه مكانه بالنسبة للسياسة الأفريقية ولا يمكن تخيله . أنه يفترض بشكل مبالغ فيه وجود هذه التحالفات بعد استنهاط لا يتفق مع المقدمة هو، إذا إنتفعت مجموعة من سياسات بعينها، فإنها بالضرورة قد ناضلت من أجل هذه النتيجة أو دخلت في تحالفات ناضلت من أجل أو دافعت عن هذه النتيجة. ورغم ذلك فإننا نعرف أن هناك مكتسبات في أفريقيا ذات سمة "مفاجئة" تتبخر بغموض مثلما برزت.

بالإضافة لذلك، عندما يدرس الباحث "توزيع الربح" في أفريقيا، يلاحظ أن مجموعة رئيسية في التحالف ،وهي الطبقة العاملة الحضرية، قد عانت فعلا خسائر فادحة في الدخل بشكل لا يمكن تفسيره إذا كانت هذه الطبقة هي في الحقيقة عضوا في تحالف مسئول عن "تحيزات" سياسات الدولة.

أخيرا، فإن لدى "الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي" نظرة ذرائعية مفرطة عن الدولة، وفشل في معالجة مشاكل الشرعية والتراكم والتي يجب على كل الدول أن تمسك بناصيتها. وأيضاً تعاني من اختزالية تجبرها على افتراض أن المجموعات لها علاقة مباشرة بسياسات معينة للدولة.

وأحدى المشكلات في حجج "الداخلين" هي أنهم يضعون في إعتبارهم التطورات منذ ١٩٧٣ على أحسن الأحوال وقبل هذا التاريخ كان أداء أغلب الاقتصاديات الأفريقية معقولا. وإذا كان على الشخص أن يصدق أن بروز مشاكل أفريقيا الاقتصادية أتت من أسباب داخلية، وبالتالي، يكون من الضروري تفسير كيف أن جزءا من القارة بأكملها قد ابتليت فجأة بأنظمة معادية للتنمية ، وقيادات سياسية غارقة، وسياسات خاطئة، وتحيزات منهزمة ذاتيا.

بافتراض أنه لم يحدث هذا البلاء المفاجئ، وأن العوامل المعينة في القطر مثل السياسات الداخلية حاسمة في الأداء الاقتصادي، فإنه من المتوقع أن يظل ترتيب الأقطار حسب نمو الإنتاج كما هي من قبل وبعد الأزمة العالمية الواسعة. ويمكن أن يكون أداء "قصص النجاح" في فترة ما بعد الأزمة أقل من أدائه قبل ١٩٧٣، ولكن يجب أن يكون عموماً أعلى من "الفشل". ويوضح اختبار بسيط - إرتباط سبيرمان - أن هذا ليس هو الحال في أفريقيا. ويوضح مقارنة لأداء الاقتصاديات الأفريقية للفترة من ١٩٧٣-٦٥ و ١٩٨٤-٧٤ أن السياسات المحلية غير ذات دلالة "الجدول ٥/١". وقد وجدنا أنه ليس هناك علاقة بين الأداء في الفترة الأولى وفي الفترة الثانية. ويشير الاختبار إلى عدم وجود علاقة احصائية ذات دلالة بين الفترتين وهذا تباين صارخ مع العالم في مجمله.

الجدول ٥/١

ترتيب ارتباط سبيرمان بين أداء ما قبل وما بعد الأزمة في الناتج المحلي الإجمالي

الدالة	ترتيب سبيرمان	الحالات المدروسة	
٠.٠٢٢٨	٠.٣٤٩٩٦	٨٠	العالم
٠.٩٣٤٠٤	٠.٠٣٢٣	٣١	أفريقيا

النقطة هنا أنه مازال عدد من المظاهر الهيكلية التي حددتها "مدرسة التبعية" تؤثر على الاقتصاديات الأفريقية، على الرغم من بعض المجهودات التي تحاول تحييدها. وتظل الاقتصاديات الأفريقية ذات انفتاح عال ومكشوفة بشدة للعوامل الخارجية دونما مقدرة على إستغلال الفرص الممنوحة بواسطة البيئة الخارجية.

اقتصاديات التشخيص والمعالجة:

إن ما وراء ضعف التفسيرات السياسية للأزمة وفوقها هو صحة التحليل الاقتصادي والذي يحدد الموجة الحالية لتغيرات السياسة والمشروطية . فقد دخلت أغلب الحكومات فى أفريقيا فى "حورات سياسة" مع المانحين وعليها أن تنفذ "تكيفا هيكليا" أو ترتيبات مؤازرة مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. ويجب عليها باستمرار قبول الشروط التى تفرضها هذه المنظمات وبصورة طقسية أيضا. تشمل هذه الشروط عموما تخفيض العملة الوطنية، وتقييد الاستيراد وتشجيع الصادرات، وتخفيض الاتفاق الحكومى، وضبط الأجور، وتحرير الأسعار، وتقييد حجم الكتلة النقدية والتمويل وأسعار الفائدة ، وتقييد أو خصخصة قطاع الدولة، وتحرير أسعار الصرف وتشجيع الاستثمار الأجنبى^(١٩). وبالتالي، تشهد القارة الأفريقية حاليا موجة من اصلاحات السياسة لا سابق لها. فقد خفضت العملات ذات القيمة المتضخمة، وأزيل الدعم عن الأغذية، وصفى احتكار قطاع الدولة واستبدل "بقوى السوق"، وجمدت الأجور، تم تقييد الاتفاق الاجتماعى وفتحت الاقتصاديات لرأس المال الأجنبى^(٢٠).

لقد بنى التشخيص على عقار نيوكلاسيكى عن عمل السوق. فقد دمرت أسعار المنتجين المتدنية الزراعة، والتى تتمتع فيها أفريقيا بافضليات مقارنة. ومع ذلك، فإن الأكثر دلالة من أسعار المنتجين بالنسبة للاقتصادى النيوكلاسيكى هو تشوهات الأسعار الكلية فى معدلات أسعار الصرف وعوامل الإنتاج.

ولكن هنا أيضا الدليل ليس مغريا مثل ماتبينه القراءة المتأنية لآثار تلك السياسات. وتوضع دراسات البنك الدولى أنه بينما أن لسياسات الأسعار ومعدلات أسعار الصرف المنخفضة عموما أثر سلبى على الأداء الزراعى، فإن مثل هذه السياسات ليست هى أكثر العوامل أهمية فى تفسير الأداء الزراعى فى أفريقيا. وتوضع دراسة كليفر Cleaver أن معامل الارتباط النمو الكلى إلى الحماية الاسمية هو ١٣ر٠. ويمكن أن تفسر أسعار الصرف الأجنبية المتضخمة فقط ثلث التباينات فى الإنتاج. أى بكلمات أخرى، حينما لا تفيد القيمة المتضخمة للعملة الزراعة، فإن تخفيض العملة له دلالة ولكن ليس له أثر كبير على النمو الزراعى^(٢١).

ولقد بنى البنك الدولى "مؤشرا للتشوهات"، فى الدفاع عن قضيته، والذي على أساسه

ارجع احصائها أداء الإنتاج. وحتى وفقاً لهذا المؤشر، يمكن فقط تفسير ثلث التغيير في نمو الأداء لإحدى وثلاثون قطراً نامياً بواسطة هذه التشوهات^(٢٢). وعند تقسيم الاقتصاد، فقد انخفضت المقدرة التفسيرية لهذا المؤشر إلى ١٧٪ للزراعة^(٢٣).

وقد أوضح البنك بصراحة، في تقرير عن التنمية في العالم، أن الأقطار المتبعة لاستراتيجيات متجهة للخارج قد كان أدائها أحسن من تلك الأقطار المتبعة "لأستراتيجيات متجهة للداخل". وقد قارن البنك أداء ٤١ قطراً لفترتين منفصلتين ١٩٧٣-٦٣ و ٧٥-١٩٨٥، وقد وجد ارتباطاً قوياً بين الاتجاه نحو التصدير ومؤشرات متنوعة عن النمو والتنمية لهذه الأقطار. ولم يأخذ البنك في الحسبان الاختلافات الإقليمية وفي الدخل.

وتوصلت دراستين قطاعيتين إلى نتائج لا تكاد تذكر عن العلاقة بين السياسة التجارية والأداء الاقتصادي. ووجدت دراسة لهيلبيرنر أنه لا يوجد دليل يؤيد وجهة النظر القائلة بأن درجة التوجه نحو الصادرات هي سبب الأداء العالي للنتائج المحلي الإجمالي بالنسبة للأقطار ذات الدخل المنخفض^(٢٤). وأن حجم الواردات المتذبذب محدد هام للنمو البطيء مقارنة بالسياسة التجارية. ويوضح سينجروجراي أن هناك ارتباطاً ضعيفاً بين التوجه نحو الصادرات والنمو في الفترة الأولى، وفي كلا الأقطار التي بشكل الطلب العالمي على صادراتها أعلى أو أدنى من المتوسط^(٢٥). وفي الفترة ليس هناك عملياً ارتباطاً بين التوجه نحو التجارة ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وفي الخلاصة هنالك إدراك متزايد أن الحكم "بتصحيح الأسعار" هو افراط في التبسيط. وعلى الرغم من أن هناك بعض التحسن في توفر الغذاء والإنتاج الزراعي عموماً، فقد ثبت أنها بشكل خاص غير مؤثرة وقد تنزع إلى أن تكون أكثر قابلية للتفسير بسبب الظروف المناخية الجيدة مؤخراً بدلاً عن أن تفسر بسبب برامج التكيف الهيكلي. أن المتهم على هذه الاستجابة المنخفضة للعرض تجاه حوافز السعر هو على الأصح انخفاض مرونة العرض في الزراعة الفلاحية تجاه حوافز السعر^(٢٦).

وتشمل الحلول الجديدة "تصحيح التكنولوجيا". وتبنى الحجة هنا على حاجة الزراعة الأفريقية لتجديد في التكنولوجيا، مشابهة "للثورة الخضراء" في آسيا إذا كان لابد للمنتجين الأفارقة أن يستجيبوا لحوافز السعر. ويؤكد إشير على أهمية التقدم العملي والتقني لمضاعفة

إنتاج الزراعة الأفريقية خلال الخمسة عشر إلى عشرين عاما القادمة^(٢٧). ويجادل بروس جونسون بأنه لن يكون في استطاعة أقطار أفريقيا جنوب الصحراء تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدون الانتقال من زراعة الكفاف السائدة والمبنية على الموارد إلى زراعة تجارية مؤسسة على العلم، وأنه حتى الآن، قد فشل البحث في إنتاج اختراعات مناسبة تؤدي لزيادات تراكمية واسعة في إنتاجية المزارع.^(٢٨) وعلى الرغم من ذلك، هنالك بالطبع الخطر البين أن هذه النظرة التقنية ستؤدي إلى نوع من الأحادية التي أفسدت خطة السعريين.

خاتمة

يجب على الأقطار الأفريقية أن تتكيف مع الأزمة ، كبقية الأقطار الأخرى. ولكن ينظر إلى الشكل المحدد من التكيف المتبع في أفريقيا تحت رعاية المؤسسات التمويلية الدولية باعتباره خطأ قاتل . وعلى الرغم من الحملات المنسقة التي تقودها تلك المؤسسات التمويلية للإعلان عن برامج التكيف "الناجحة"، يوضح الدليل في أفريقيا مدى المعاناة الضخمة التي خلفها هذا الشكل المحدد من التكيف . وأن هناك شعورا متناميا بأن أغلب هذه المعاناة غير ضرورية. فقد وضعت السياسات على أساس من الموصفات العامة المخاطئة لبنى وديناميكيات اقتصادية. وقد برهنت قيود نمو الإنتاج على أنها أكثر من مجرد "تشوهات سوق" خلقتها الدولة الضعيفة؛ فقد حطمت الاتجاهات في السوق العالمي الاستراتيجيات الموجهة نحو التصدير؛ وأصبح الاستثمار الأجنبي الذي من المفترض أن يأتي بعد شهادة الصحة الصادرة من صندوق النقد تدفقا خارجيا صافيا لرأس المال من الدول الأفريقية؛ ولم تكن هناك فورة صناعية خاصة بعد التخصخصة وخروج الدولة من الأنشطة؛ كما وظلت معدلات النمو منخفضة. ويشير التفسير المتسامح لهذه النتائج إلى أن الموصفات المخاطئة للاقتصاد السياسي لأفريقيا لم تكن مقصودة ، وأن الاتباع المستمر للسياسات المخاطئة بواسطة مؤسسات التمويل الدولية هو إنعكاس لعادات متأصلة وجمود بيروقراطي وفكري. وحقيقة، في بعض الكتابات عن صندوق النقد والبنك الدولي، هناك نظرة متفائلة، وأعتقد أن هناك أملا ساذجا في أن تتعلم كلتا المؤسستين من الحوار وأنها الآن مستعدتان للاعتراف باخطائها السابقة، وأنها عدلتا بعضاً من يقينها السابق المتعجرف حول وصفاتها. ولقد قدمت كلتا المؤسستين

اعترافات غامضة عن أخطائها. ورغم ذلك فإن هذه الاعترافات نادرا ما كانت حول الاساسيات وكانت فى الغالب تتعلق بالتقديرات لانهجيات معينة أو مقادير اقتصادية. وقد يلعب الجهل، بالطبع دورا فى كل ذلك. وبعد كل ذلك، فقد فتحت الأزمة والعوز المفرط الناتج عنها القارة إلى كل أنواع الشعوذة. وينتقل عدد لا يصدق من الخبرء المتجولين من جزء فى القارة إلى جزء آخر، واصفين دواء قياسيا واحدا لكل الأمراض، ومخلفين ورائهم معاناة ضخمة وبدون أن يكونوا عرضة للمحاسبة مطلقا من قبل أى شخص فى أفريقيا.

أن التجربة فى أفريقيا هى تجربة من الاصرار الذى لا يلين على حزمة قياسية من الاجراءات على الرغم من أنها برهنت على نتائجها الاجتماعية الوخيمة ومفاهيمها الاقتصادية المخاطئة. ستؤدى هذه الاجراءات بالمرء إلى الاعتقاد بوجود أهداف عميقة ومنظمة لسياسات التكيف الهيكلى، وإلى إرجاع أسباب هذه السياسات إلى أشياء أخرى غير الجهل أو الأخطاء الفنية.

وقد طرحت الموجة الحالية وتزايد تدخل الحكومات الأجنبية ومؤسسات التمويل الدولية فى الشؤون الداخلية للأقطار الأفريقية. وضوحا حادا لعدد من العمليات المتناقضة. فمن جانب فقد أُنعمت الأزمة الاهتمام بتلك المظاهر فى الاقتصاديات الأفريقية التى أكدتها مدرسة التبعية. وهذه تشمل الانفتاح المفرط للاقتصاديات الأفريقية، إنشكاف عمليات التراكم لاستنزاف الواردات فى الاقتصاديات ذات الاعتمادية العالية على واردات السلع الرأسمالية؛ وضعف البرجوازية الوطنية فى مواجهة المصالح الأجنبية. ومن الجانب الآخر، فقد أوضحت العمليات التى تجرى فى أفريقيا منذ الاستقلال، والتى يميل إلى اخفائها إنشغال مدرسة التبعية بالركود والتخلف. أن الخطأ فى وجهة نظر مدرسة التبعية ليس هو وصفها المتسرع لبنى هذه الاقتصاديات وإنما فشلها فى إبراز ديناميكيات هذه الاقتصاديات.

أن العملية المركزية فى تنمية النظم الاجتماعية - الاقتصادية الأفريقية هو بناء برجوازية وطنية واقتصاديات رأسمالية وطنية؛ تلك التى كبت انبثاقها من قبل الحكم الاستعمارى. تتطلب هذه العملية بالضرورة دولة ذات قدرة عالية على التدخل وبغض النظر عن الموقف الإيديولوجى لقياداتها الفردية. وتشمل الاجراءات المتخذة التأمين، عملية تحويل الاقتصاد إلى المحلية Indigenization، والحماية. وأن تعطى مساحة لعدد من أشكال "التراكم البدائى"

تصاديق الواردات، والمخصصة غير الشرعية لمؤسسات الدولة والقروض غير المجمعة إلخ..
وبسبب تكوين التحالف الوطنى، فإن سياسات الدولة تنحو لتشمل بعض الاجراءات الشعبية
مثل دعم الغذاء، والخدمات العلاجية المجانية، وحد أدنى للاجور.

تشكل عملية التكيف إخراجا لعملية التحول الرأسمالى للاقتصاديات الاستعمارية إلى
اقتصاديات رأسمالية طرفية "عادية"، ويقدر أو بأخر من السيطرة الوطنية. أنها هزيمة
للمشروع الوطنى من قبل رأس المال العالمى^(٢٩). وأبضا، فإذا كانت الرغبة الرئيسية للتمويل
العالمى هو نفس المحاولات الوطنية لانشاء طبقة رأسمالية محلية وبالتالى زيادة السيطرة
الأجنبية على المجتمعات الأفريقية، فقد نجحت البرامج الحالية حيث يتم الاستحواذ على قطاع
تلو القطاع بواسطة رأس المال الدولى من خلال المخصصة، و"حوارات السياسات"، وشغل
الوظائف العليا فى الدولة والقطاع العام والتدفق الصافى إلى الخارج لرأس المال. وإذا كان
القصيد هو تغيير ميزان القوى الداخلى بين العمال ورأس فى مصلحة الأخير بما يمكن من
الحصول على عمالة أرخص، فإن هذه السياسات على الطريق الصحيح حيث أن الأجور
الحقيقية تنخفض فى كل مكان كما أن الجيش الاحتياطى للعاطلين فى الحضر يزداد تضخما
بمن يتم الاستغناء عنهم من العمال.

المواضع والمراجع

- ١- انظر مثلاً Vali Jamal & John Weeks, 1988.
- ٢- Thandika Mkandawire , 1988.
- ٣- على أساس تحليل الارتباط الذي يربط بين نصيب التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي والسكان . وقد وجد Gulhati & Sekhar أن معدل تصنيع زامبيا ، كينيا وتنزانيا أقل من المتوقع بـ "معايير شنيرو". بالنسبة لكينيا ، أن نصيب القيمة المضافة في الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل بـ ٤٥٪ من المتوقع. وتنزانيا بأقل من ٨٠٪ في حين زامبيا حوالي ٥٠٪. Galhati & Sekher 1982
- ٤- UN Economic Commission for Africa, 1983.
- ٥- أن العناوين التالية ذات دلالة للكتابة حول "أزمة أفريقيا". John Ravenhill (ed.) 1986; N. Chazan and Shaw (eds) 1988; S.K. Commins, M. Lofchie and R. Payne (eds) 1986; Peter Lawrence (ed) 1986; Richard Sandbrook, 1985; Phillip Ndegwa, 1985; Bade Onimode, 1988.
- ٦- I. Little, T. Scitovsky, and M. Scott, 1970.
- ٧- البنك الدولي ١٩٨١ ، قدمت النسخة : "البسارية" من وجهة النظر هذه بواسطة Sheila Smith في Peter Lawrence (ed) 1986 .
- ٨- Robert H. Jackson, and Carl G. Rosberg, 1982 P.3.
- ٩- Robert Rice, 1984.
- ١٠- Goran Hyden 1983.
- ١١- Rene Lemarchand, in Art Hansen and D. Macmillan (eds) 1986.
- ١٢- M. Mamdani, 1986; and in P. Anyang 'Nyong'O (ed.) 1987.
- ١٣- لمعرض مختصر حول الاقتصاد السياسي النيوكلاسيكي". في سياق التنمية أنظر: T.N. Strinivasan 1985.
- ١٤- خاصة R. Bates (1986) وفي S.K. Commin
- M. Lofchie and R. Payne (eds) 1986.

M. Lofchie and R. Payne (eds) 1986.

Michael Lipton , 1977. -١٥

G. Arrighi and J Saul, 1973. -١٦

١٧- انظر Bates مرجع سبق ذكره .

١٨- Ropert Bates, The Regulation of Rural Markets in Africa in Commins and payne, مرجع سبق ذكره p.49.

١٩- لدراسات حالة منذ "الأزمة والتكيف" أنظر العدد الخاص من Africa Development VOL. Lo, No 1/2 1985.

٢٠- بالنسبة لنطاق الاصلاحات أنظر Chery Christensen and Lawernce Witucki, Kevin Clerver, 1985. -٢١. Commins, Lofchie and payne مرجع سبق ذكره .

٢٢- البنك الدولي ١٩٨٣. ثمة ملاحظة تشكك في موضوعية هذا المؤشر انظر الملحق في David Evans & Parvin Alizadeh in R.Kaplinsky (ed) 1984.

٢٣- لقد اختزلت القوة التفسيرية وقاسك المؤشر أكثر بالنسبة للأقطار الأفريقية المتضمنة في التحليل. وقد حصلنا على تقديرات الارتباط الخطي الآتية

$$Y = 9-3762-09DI (-1,5099)$$

$$R^2 = 0.20$$

حيث أن $Y =$ الناتج المحلي الإجمالي DI مؤشر التشوه المركب والقيمة بين القوسي تحت المعاملات هي معدل

٢٤- لقد اختبر هيلينر نموذج من النوع التالي

$$\frac{Y}{Y} = \frac{I}{Y} + \frac{L}{Y} + \frac{M}{Y} + Y_1 + Y_3 \quad (IVI)$$

حيث أن Y هي الناتج المحلي الإجمالي و I الاستثمار الإجمالي

L العمالة M الواردات IVI معيار عدم الاستقرار لحجم الواردات Helleiner

٢٥- Hans Singer and Patricia Gray, 1988, pp., 395-403.

٢٦- فقد وجد Bond في دراسة حول مرونة الأسعار التجميعية طويلة الأمد للعرض الزراعي في ٩ أقطار من أفريقيا جنوب الصحراء أنها إيجابية ولكنها متدنية ، من ٠.٧ إلى ٠.٥٤ (متوسط ٠.٢١) ومع ستة أقل من ١٧. (M.Bond, 1984). لمسح الأدبيات حول سياسة الأسعار والزراعة في أفريقيا أنظر M.Fone - Sundell أوضح Fone- Sundell الاستخدام السببي للدالة الأمبريقية بواسطة

البنك الدولي في حملته الكبرى "حول تصحيح الأسعار". في عدد من الحالات، لقد تجاهل البنك الدولي
دراسته نفسها مما يلقى شكاً حول المصداقية الموضوعية في آليات السعر.

Eicher, in C. Eicher and M. Staatz (eds) 1984. -٢٧

Bruce F. Johnston, in Bates and Lofchie, (eds) 1980. -٢٨

Bernard Founou- Tchuigoua, 1988. -٢٩

٦- الازمة الاقتصادية، التكيف الهيكلى والدولة.

فى افريقيا جنوب الصحراء^(١)

مقدمة

تستخدم عادة كلمة "قائم" فى وصف المستقبل الاقتصادى لافريقيا: ليس فقط لأن افريقيا المدارية هى ذات ادنى معدل نمو اقتصادى فى العالم، ولكن أيضاً لأن هذه المنطقة قد شهدت انخفاضاً فى معدل الفرد من الإنتاج الغذائى منذ ١٩٦٥. وتورد عادة عوامل مثل الهزات المتولدة من الاقتصاد العالمى، والتدهور البيئى فى إطار من النمو السكانى السريع، وأخطاء السياسات المحلية، والضعف الداخلى السياسى- الإدارى لتفسير هذا المصير. وسجل افريقيا بعيد عن التماثل الكتيب، ولكن السكان اليوم فى العديد من الاقطار أكثر فقراً وجوعاً مما كانوا عليه عند الاستقلال منذ ثلاثة عقود.

وقد تبين فى ١٩٨٩، ٣٥ قطراً فى أفريقيا جنوب الصحراء برامج التكيف الهيكلى المصمم لمعالجة عدم التوازن الداخلى والخارجى وتيسير استئناف النمو. وكما هو معروف جيداً، فإن هذه البرامج ممولة بقروض من البنك الدولى و/أو صندوق النقد الدولى. والتكيف الهيكلى" ليس فكرة ذات معنى واحد أو ثابت. إنها تتضمن عموماً، فى أفريقيا، مجموعة من إصلاحات السياسة تعظم الاعتماد على الاسواق فى التجارتين الداخلية والخارجية وفى تدفق رأس المال، وتقلل دور الحكومة التدخلى بتقليص الملكية العامة، والدعم والتنظيم، وتحسين كفاءة الدولة فى تخصيص واستخدام الموارد.

ولكن كانت فوائد التكيف فى أغلب الحالات الاقريقية متواضعة أو معدومة^(٢). وحقت

قليل من برامج الإصلاح أهدافها في معدل النمو أوزيادة في معدل الفرد في الإنتاج الزراعى، أو حسنت ميزان الحساب الجارى وموقف المديونية الخارجية^(٣).

إن أسباب ضعف انتعاش افريقيا عديدة. وتشكل العوامل العالمية مجموعة عوائق رئيسية. وقد فهمت خطأ سياسة تشجيع الصادرات الخاصة بصندوق النقد الدولى / البنك الدولى فى عالم ظلت فيه اسواق السلع ضعيفة وتخصصت أغلب دول العالم النامى فى نفس السلع الأولية. فقد أعاقت مدفوعات افريقيا على ديونها الخارجية الضخمة الانتعاش. ولم يساند الشركاء التجاريون الرئيسيون، والمانحون والدائنون الاصلاحات الاقتصادية المؤلة بالمستوى المطلوب من التمويل وتحسين شروط التجارة. ويتطلب الإنتاج الزراعى بالإضافة للأسعار المناسبة، توفر التمويل، وهياكل اساسية وبحوث يعتمد عليها، لكن عانت هذه العوامل غيرالسعرية عادة من الانخفاض فى نفقات التنمية نتيجة التقشف.

وسوف أجادل، بأن هناك ايضاً معوقات إدارية وسياسية محلية، قد فاقمتها بالجهل ببرامج التكيف الهيكلى. إن بين عدم مقدرة الدولة والأزمة الاقتصادية علاقة متبادلة متينة. وقد أفسد التآكل المؤسسى وعدم الاستقرار السياسى سابقاً إمكانيات التطور فى بعض الأقطار خلال الستينيات والسبعينيات، وربما الأكثر إدهاشاً فى غانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وافريقيا الوسطى، وأوغندا وزائير. ولكن استمرت المنظمات الحكومية فى أغلب الاقطار فى التغلب على المصاعب بشكل ملائم فى ظروف القاهرة. وقد كشف الركود فى الثمانينيات عن ضعف هذه المنظمات. وقد أعاقت الأزمة الاقتصادية، وسلبت فى بعض الأقطار، عملية تشكيل دولة وطنية تعمل (ضمن اشياء أخرى) على ترتيب الترشيح الاقتصادى للسوق أو المخطط. وقد فاقم التوجه التكنوقراطى للتكيف الهيكلى، بلا قصد، عدم ممارسة السلطة فى أقطار تترنح من تدهور مستوى المعيشة. إن للتدهور السياسى-الإدارى عدد من النتائج السيئة على الأقل بالنسبة لجدوى الإصلاح الاقتصادى نفسه.

دور الدولة

للمفارقة، يعتمد نجاح مدخل نظرية السوق اعتماداً حاسماً على الدولة. وحقيقى، أن الوظائف الاقتصادية للحكومة تهتز، ولكن فى إطار مجالها المحدود جداً فإن المطلوب دولة

ذات خبرة بيروقراطية فعالة. وهذا بديهي إلى حد أن إصلاحات السياسة تعتبر جيدة إن تم تنفيذها. ويفترض برنامج التكيف الهيكلي وجود مقدرة مؤسسية لتصميم وتنفيذ سياسات معقدة تتعلق بالأسعار، والتجارة، والبنوك، والتمويل والاستثمار الأجنبي، وإصلاح القطاع العام، وإدارة المفاوضات المعقدة مع المانحين وبرنامج المساعدات اللاحقة. وينظر إلى الدولة أصلاً كجزء من مشكلة التدهور الاقتصادي، ويجب أن تسهم في الحل.

والدولة حاسمة بطريقة غير مباشرة أيضاً. فلا تأتي الأسواق عفواً إلى الوجود. وهي تعمل بشكل مرضى في إطار سياسي واقتصادي وقانوني محدد. فإذا لم يوجد هذا الإطار، يجب أن يخلق، وهذا هو دور الدولة. لقد كانت إحدى أكبر نجاحات كارل بولاني في "التحولات الكبرى" هو توضيحه لمركزية الدولة حتى في ظل التجربة الرأسمالية الحرة في بريطانيا في القرنين الثامن والتاسع عشر:

"فتح الطريق للسوق الحر وحفظه مفتوحاً بزيادة هائلة ومستمرة، من خلال التدخل المضبوط والمنظم مركزياً.. وحتى أولئك الذين يرغبون بحماسة في تحرير الدولة من كل الواجبات غير الضرورية، والتي تطالب كل فلسفتهم بقييد أنشطة الدولة، لا يمكنهم غير إعطاء نفس الدولة السلطات الجديدة والأجهزة والأدوات المطلوبة لإنشاء السوق الحر"^(٤).

وقد لاحظ ماكس فيبر (collins 1980) ببصيرة نافذة أن الرأسمالية تحاول فقط عند وجود بيئة محسوبة. وهذا يتطلب توحداً وطنياً وتكوين سوق وطني بإلغاء الحواجز الداخلية للتجارة، وخلق عملة وطنية معترف بها، وإنشاء نظام سياسي. وايضاً تتطلب توظيفاً موثقاً به للهياكل المادية والاجتماعية؛ فمثلاً فإن انقطاعات إمدادات المياه والكهرباء تكون ذات تكلفة عالية للشركات الصناعية. وأخيراً والأكثر أهمية، أن رأسمالية نشطة ممكنة فقط في ظل نظام قانوني وضرائبي وإداري يمكن التنبؤ به والذي يحمي الملكية الخاصة، ويجيز العقود، ويشجع التراكم، ويبطل الميل نحو التركيز الاقتصادي المعادي للمنافسة (أو على الأقل ينظم الاحتكارات الخاصة).

لا تعنى الحاجة إلى مثل هذه الدولة إيجادها، ففي الـ ٤٧ قطراً في إفريقيا جنوب الصحراء، هناك تمايز في درجة مقدرة الدولة. وتوجد حفنة من الدول الفعالة ولها تركيبة جيدة. إن لدى الحكومات في بتسوانا، والكاميرون، وساحل العاج، وموريشيوس، ورواندا، والسنغال،

وزيها وبى القدرة على حفظ النظام الاجتماعى وتخطيط وتنفيذ سياسات متباينة. ولكن كلمة "فعالة" نسبية. فليس غريباً حتى فى هذه الأقطار وجود المحاولات الانتقالية والانتفاضات المحلية و/ أو الفساد وعدم الكفاءة الرسمية. وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك حفنة من الدول فعاليتها معدومة وهى بالكاد تحكم داخل حدودها التى تدعى عليها الولاية. ونادراً ما يتوقع المحكام فى زائير، وأوغندا، والسودان، وتشاد، وغينيا الاستوائية، وغانا وموزمبيق، أن تطاع إرادتهم فى مناطق معينة، دع عنك إعداد وتنفيذ سياسات اقتصادية معقدة. إن الهدف الرئيسى للعديد من الموظفين العاميين، فيما عدا خلال حملات التطهير الدورية، هو ببساطة البقاء الشخصى أو الجاه، أما الشئون الخاصة بعامة المواطنين فتتلقى اهتماماً ضئيلاً. تقع أغلبية الدول بين هذين النقيضين. ذلك بأنها تمتلك على الأكثر مقدرة دنيا لخلق النظام، وإعداد وتنفيذ السياسة، وإدارة المؤسسات والمجالس العامة. أما عدم الاستقرار والفوضى الدوريان، وعدم كفاية وموثوقية الهياكل الأساسية، وأنشطة التهريب والسوق السوداء والإدارة والنظم العامة اللامتكافئة والمتقلبة فإنها غير مغفيرة بالنسبة للنشطة الاستثمارية المنتجة^(٥).

القيود على تكوين دول رشيدة- قانونية فعالة فى افريقيا

لماذا تندر الدول الرشيدة- القانونية الفعالة؟ الإجابة السهلة هى أن الظروف التاريخية والاجتماعية والمادية تعوق تكوينها. وهذا حقيقى، وفعلاً هذه حقيقة بديهية، ويتطلب التفسير العميق إضافة ثلاثة شروط. أولاً، يجب على المرء أن يميز بين العملية التاريخية الطويلة الأجل التى تؤثر على قابلية الحكم فى المجتمعات والمعوقات الظرفية وقصيرة الأجل، مثل الركود الاقتصادى المدمر. ثانياً أن الظروف المادية والاجتماعية بعيدة كل البعد عن التماثل فى الأقطار الافريقية، وسيفسر أى تحليل مقارن دقيق لمقدرة الدولة الفارق جزئياً بسبب الاختلاف فى الظروف (وللأسف تقيد المساحة عرض التحليل المفصل والكاشف هنا). وثالثاً، تؤثر بعمق نوعية وأهداف القيادة السياسية على مدى وشكل تكوين الدولة. ودراسة حالة أوغندا فى السبعينيات تقدم مثلاً درامياً. فلم يكن الحكم الكارثى لعيدى أمين حتمياً، رغم أن ظروف أوغندا التاريخية والبنوية، قد جعلت من الممكن بروز حاكم مثل عيدى أمين.

ولا يمكن لقادة آخرين ذوي ميول أقل تدميرية أن يقلصوا الدولة الأوغندية إلى ذلك الوحش القمعي والبطئ الحركة الذي أصبحته في عام ١٩٧٥. وتحدد الظروف البنيوية الإمكانيات، وتحدد أعمال وقرارات القادة والحركات أي الإمكانيات ستتحقق.

ومن وجهة النظر التاريخية طويلة الأجل، لا تثير الدهشة ندرة الدول الرأسمالية الفعالة. إن تكوينها عملية طويلة وصراعية. وقد بدأ، في أوروبا، تكوين الدول الحديثة في القرنين السادس والسابع عشر. ويتضمن تكوين الدولة التراكم البطئ ومركزة السلطة التي تمكن الحكومة من القيام بالسيطرة الفعالة داخل الحدود وتنفيذ السياسات. وهذه العملية عنيفة كما أنها طويلة. فمن جانب، فقد زاد بناء الدولة المركزية من مطالبهم الدورية على الطبقات السائدة والتي تقطن في بقاع ممتدة من البلاد: مطالب بالآيرادات، وبالتجنيد للجيش، وبالإنتاج الزراعي. ومن الجانب الآخر، فقد قاوم الفلاحون هذه المطالب، وتحرك النبلاء الأقوياء ضد غارات الأمراء المركزين. وتحكى قصة تكوين الدولة الأوربية على خلفية من الصراع الطبقي، والانتفاضات الإقليمية، والحروب بين بناء الدولة المتنافسين، والمكائد الشللية في القصور.

يرتبط بوضوح عدم تنظيم وفوضى دول إفريقيا بعداثتها وأصولها في الخضوع الأجنبي. وفيما عدا حفنة - سوازيلاند، وليسوتو، ورواندا، وبورندي، واثيوبيا - فقد بدأ تاريخ الدولة فقط مع فرض الحكم الاستعماري أوشبه الاستعماري بنهاية القرن التاسع عشر. وقد غرست القوى الامبريالية، خلال السبعين أو الثمانين عاما التي تلتها، نماذج مؤسسية من المراكز داخل الحدود المرسومة اعتباطاً لمستعمراتها. وكانت الحكومات الاستعمارية، حتى فترة ما بعد الحرب، ملزمة لهذا الحد أوذاك من أجل واجباتها المحدودة، وبالتحديد: فرض الضرائب، وحفظ النظام والقانون، وإنشاء والمحافظة على الخدمات الأساسية. وسيكون انعدام أي روابط عضوية بين البنى الحكومية المنشأة حديثاً والتقاليد السياسية للمجتمعات المضيفة بالإضافة إلى التنوع الثقافي - اللغوي عائقاً في سبيل تكوين الدولة.

حاول الحكام الجدد، بعد الاستقلال، مراكمة ومركزة السلطة على أساس المؤسسات الموروثة. وكذلك هدفوا إلى تحييد المعارضين، خاصة ذوي الأسس الإقليمية/ العرقية وقدموا برامج تنمية طموحة - "الاشتراكية"، والتصنيع السريع، والافارقة Pan Africanism.. إلخ. ولكن في الحال أصبح قصور سلطة الدولة واضحاً.

لقد أهاقت الظروف التاريخية والاجتماعية والمادية اندماج دولة فعالة رشيدة- قانونية^(٦). إن أحد القيود (والتي ستناقش لاحقاً) هو ضعف أساس الدولة المالى نتيجة الفقر النسبى المفرط لأغلب المجتمعات. كما أن انعدام التاريخ الطويل للحكم المركز والتقاليد السياسية المتجانسة هو قيد آخر؛ وهذا قد حرم الحكام الجدد من أساس متين فى الطاعة القطرية للسكان. وبمجرد أن تشتت التضامن المتشكل فى غمرة النضال ضد الاستعمار، حتى أصبح من العسير بنائه. إن الشرعية التقليدية فى الحكم ما قبل الاستعمار ليست مناسبة فى الدولة المعاصرة ذات التنوع الثقافى. وعلى الأرجح أن لا تحدث الوطنية إجماعاً فى أقطار تجمع بين حداثة الوحدات الحدودية و بروز العرقية اللتان افسدتا احساساً قوياً بالوحدة الوطنية. ولدى الإيديولوجيات الطبقة التى سهلت فى أماكن أخرى الطاعة، خاصة الليبرالية والاشتراكية، جذور قليلة لتغذية وتثبيت الوحدة الوطنية.

إن هذا يشير إلى قيد آخر: هو ضعف الطبقة كمصدر للسلطة السياسية. وفى النهاية، فإن الهيمنة السياسية للبرجوازية هى التى تغذى وتنظم السلطة السياسية، مؤكدة على أن أولويات ومطالب الرأسمالية هى أيضاً أولويات ومطالب الدولة. وتأتى هيمنة البرجوازية فى التحليل الماركسى من قوتها الاقتصادية، ومن ملكيتها للأصول فى المجال الاقتصادى المستقل عن الدولة. ولكن أضعفت الطبقة الرأسمالية، فى أفريقيا، ليس فقط بعدديتها المحدودة، واصولها الحديثة، والاتقسامات العرقية والمحلية- الأجنبية، وإنما أيضاً بمحدودية علاقات السوق خارج المدن، وبالتحديد بتسييس المجال الاقتصادى. لقد جعلت النماذج الدولانية Statist Models للتنمية فيما بعد الاستعمار اعتماد النجاح الاقتصادى على القرارات السياسية. وبالتالى، فقد اشترطت علاقات السلطة السياسية التى مورست من خلال الدولة، علاقات الملكية- على الأقل فى القطاع غير الرسمى- بقدر ما أو أكثر بدلاً عن العكس. لقد قيدت هذه العوامل أى ذرائع للهيمنة بواسطة البرجوازية المحلية، وفيما عدا فى المجتمعات التجارية بالكامل مثل زيمبابوى^(٧). والبروليتاريا، التى صنع صراعها مع رأس المال والدولة فى مجتمعات الدولة الغربية إطاراً لانبثاق ديمقراطيات اجتماعية محكمة التركيب، كانت فى أفريقيا صغيرة، ومنفصلة جزئياً عن وسائل الإنتاج، وتخضع للسيطرة السياسية. ولو أن للطبقة العاملة شئ من السلطة فإن سلطتها فى انهيار. لقد اضعفت الأزمة المعاصرة تماسك

حركة الطبقة العاملة بزيادة عدم الأمان لدى مكتسبي الأجر ودفعهم للتوظيف الذاتي الإضافي من أجل البقاء. وأغلبية المواطنين إما عاملون بشكل مستعديم أو جزء من الوقت كفلاحين، ورعاة، وتجار، وحرفيين، وعمال مؤقتين- وهي مجموعات معروفة بعدم مقدرتها على التنظيم الطبقي المستقل. إن اختزال علاقة الدولة- المجتمع الى علاقة دولة- طبقة في أغلب مجتمعات افريقيا هو موضع لسؤال مركزي وعدم فهم لمازق الدولة ما بعد الاستعمار.

إن التوجه الطبيعي للحكام في هذه الظروف، رغم أنه ليس حتمياً، هو اللجوء إلى آليات الحكم الوراثي. والحكم الوراثي بالنسبة لماكس فيبر هو شكل من السلطة يوجد في المجتمعات قبل الصناعية ذات طبقة فلاحية كبيرة وخاملة سياسياً وطبقة نبلاء والتي تنافس لمصلحة الأمراء. إن سياسة الحكم الوراثي ليست مبنية على إيديولوجيا بل هي توجه فقط عند توزيع الموارد المالية والسلطة والجاء. إنها سياسة الزمر، والتي تقطع دورياً بانتفاضات فلاحية قصيرة الأمد واضطرابات أخرى. ولكن التاريخ لا يعيد نفسه، ذلك أن ظروف افريقيا جنوب الصحراء مشابهة فقط للحكم الوراثي التقليدي. ولا يوجد هنا لا المجتمعات قبل الصناعية ولا الطبقات الملكية والنبيلة الوراثية. وتتدخل النعرات الإيديولوجية والصراعات الطبقية في الحلبة السياسية. ومع ذلك، يجد المرء، في إطار أغلب المجتمعات الفلاحية الافريقية، "أمراء رئاسيين" و"نبلاء الدولة" (ليس بعد برجوازية لذاتها)، وحياة سياسية تمتاز بسيادة مناورات الزمر واستبعاد الفلاحين. يمكن للمرء بالتالي، في مثل هذه الحالات، أن يتحدث عن الحكم الوراثي الجديد أو حكم الفرد- وهو شكل حكم مبنى أساساً على الولاء الشخصي، ودائرة الراعي- الزبون وكذلك الاضطهاد.

على الرغم من ذلك، لا تقرر الشروط البنيوية سلفاً إنتاج حكم وراثي جديد. إن انعدام الثقافة السياسية الواحدة، وضعف التكامل الوطني، وانتشار الفقر، والتطور المحدود للمجتمع الطبقي وغلبة الفلاحين- كل هذه العوامل تقيد المؤسسات المركزية وتشجع القادة على إحلال السلطات الشخصية، وروابط المرتزقة، والقوة من أجل شرعية مؤسسية ضعيفة. ولكن تتفاوت هذه الظروف في حدتها من قطر لآخر. وكذلك ميول القادة: ففي حين استساغ الرئيس كنياتا الدور الملكي، فإن الرئيس نايريري قد تخلى عنه مفضلاً موقف "الموالي" المعلم. وهكذا فإن الحكم الوراثي الجديد هو ميل فقط رغم أهميته.

وحكم الفرد خطر ذلك انه فى حين يقدم معادلة عتيقة، وإن كانت غير مأمونة، للنظام فى ظروف معادية، فإنه اقتصادياً مدمر. وإذا لم يقيد بقيادة ماهرة، فإنه يمكن أن يولد بسبب قصر أمد بقاء النظام والرشد السياسى للفرد الحاكم لا عقلانيات اقتصادية متعددة تكبح الديناميكيات التوسعية للرأسمالية. وستملأ صفوف القطاع العام علاقات القرى والعمالة، بإداريين غير أكفاء ولكنهم ذوى ولاء سياسى، ويسهم سوء الإدارة فى تدهور الخدمات الضرورية والهياكل الاقتصادية. وتولد المخصصة إدارات متقلبة وايضاً غير كفؤة؛ ويدمر الفساد، والاختلاس، والاختناقات، ومحاباة الموالين السياسيين الداخلين والزبائن، المعاسبية التى تتطلبها المستثمرين. ولعدم الاستقرار السياسى الناتج نفس الأثر. ويمكن أن يصبح الطريق السهل للثروة ليس الأنشطة الاستثمارية الموجهة للسوق ذات المخاطر وإنما عقود الدولة وقوانينها، والتسهيلات الائتمانية، والاحتكارات المصدق بها ومقبوضات العملة الأجنبية- أو حتى التشجيع الرسمى بالسرقة والغش فى القطاع العام. وتبطل كل هذه الأنشطة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية.

ومع بداية السبعينيات، قد أدت هذه الميول المدمرة للحكم الفردى إلى تدمير اقتصادى ضخم فى عدد من الأقطار، وأكثرها وضوحاً فى زائير، وأوغندا، وغانا، وغينيا. وفى أماكن أخرى، فقد صححت الإدارة السياسية الذكية هذه الميول، مثل بتسوانا، وساحل العاج، وكينيا، وتنزانيا والكاميرون، واستمرت الخدمة العامة فى العمل بكفاءة. وبعد ذلك، عجلت هزات أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات فى شكل ارتفاع حاد فى اسعارالبتترول، والجفاف، وارتفاع معدلات اسعارالفائدة وتدهور شروط التجارة، بتدهور سياسى واقتصادى حلزونى. واستطاعت دول قليلة فقط المقاومة الفعالة عندما أصبحت الديون الخارجية لا يمكن معالجتها، وألغى شع العملات الأجنبية الواردات الضرورية، وتعمق الفقر. ومن الصعب الآن إيقاف أو عكس التدهور الاقتصادى- السياسى الموهن.

بالتالى، يجب على سياسات التكيف الهيكلى أن تعالج اليوم حالة دمرت فيها الأزمة الاقتصادية البنى الضعيفة أصلاً للدولة. وحيث يعتمد نجاح التكيف الهيكلى جزئياً على فعالية وتوجه الدولة، يجب أن تبحث السياسات عن تدعيم مقدرة الدولة بالإضافة إلى تصحيح الأخطاء الاقتصادية. ورغم ذلك يعالج المدخل التقليدى للبنك الدولى وصندوق النقد

الدولى المتغيرات الاقتصادية فقط، وينظر إلى العمليات السياسية المحلية باعتبارها عوائق فقط لتبنى وتنفيذ السياسات الاقتصادية "العقلانية"^(٨). لقد بدأ علماء العلوم السياسية فى العمل لتحديد كيف يمكن تهدئة أو إدارة معارضة النخبة السياسية المتمردة، ومحتكرى جمع الربح المحليين، والعمال المضربين. ولكن المشكلة ليست ببساطة فى إعادة التأكيد للحكومات العنيدة بأنه يمكنهم "تصحيح الأسعار" وإزالة الاختلال بدون أن يتم تغييرهم، إنها أيضاً صيانة وبناء مقدرة الحكومات على الحكم. وهذا يتطلب سياسات لتخفيف الآثار الاجتماعية الضارة للتكيف الهيكلى ("تكيف ذو وجه انسانى") بل وأكثر من ذلك بالفعل.

تمتاز دولة رشيدة- قانونية قادرة على أن تقوم بفعالية بوظائفها الاقتصادية بثلاثة مميزات ضرورية. إن تستخلص موارد كافية من المجتمع، وتستند على تأييد اغلبية مواطنيها، وتستخدم بيروقراطية كفؤة ومتخصصة ومنسجمة ومتنوعة. هذه الابعاد متداخلة ومتراصة. تحتاج الدولة للإيرادات لعمل الأجهزة الإدارية والإكراهية، وفقط العمل الفعال للإدارة وقوة البوليس هما اللذان يولدان الموارد المطلوبة. ولكن الأجهزة الادارية والاكراهية ليست أساساً كافياً بالنسبة لنظام سياسى مستقر ومحسوب. وتعتمد الحكومات المعتمدة على الإكراه على وسائل القمع بالكامل، لذلك فهي عرضة للانقلابات. عليها أيضاً أن تقاوم الآثار الموهنة للعداء أو اللامبالاة الشعبية: التهرب الضريبى الواسع، وعدم الطاعة السلبى، والمجندين الذين لا يرغبون فى القتال، وبالتالي أمراض البيروقراطية والفساد. وهكذا، تعتمد فعالية وكفاءة الحكومة أساساً على درجة الطاعة التى تنالها- أى الهيمنة بالمعنى الجرامشى (Gramscian Sense). والشرعية هى احساس بالالتزام بالطاعة، وهى أحد أسس القبول الأكيدة وأرخصها. وفى غيابها، سيكفى التأييد البراجماتى (Pragmatic)، ولا يأتى مثل هذا التأييد من الاعتبار الأخلاقية، بل من حسابات دقيقة للعوائد المادية. وتلعب المحسوبية عادة دوراً هاماً فى بناء القبول الذى يجعل الحكومات محكم، ويشحذ أدوارها السياسية والاقتصادية فى حدها الأدنى.

وإذا كانت الرأسمالية هى النظام الاقتصادى الأكثر واقعية فى مقابلة الحاجات الأساسية فى ظروف أفريقيا الصعبة، فإن دولاً بمثل هذه السمات يجب أن تتطور تدريجياً. ومن الصعب معرفة كيف يمكن تعزيز تكوين الدولة، وعلى كل، فإن النظرة الاقتصادية والتكنوقراطية

السائدة غير كافية. وبدأ طريق العمل المستنير بالاعتراف أن أى من الأبعاد الثلاثة لتكوين الدولة تعوقه الازمة الاقتصادية، وأن سياسات التكيف الراهنة تفاقم الوضع عادة. ولتوضيح ما قلناه أعلاه، تأمل بالترتيب الازمة المالية وازمة الهيمنة والازمة الإدارية والمؤثرة على العديد من الأقطار الافريقية.

الازمة المالية على تكوين الدولة الافريقية:

تعد الازمة الحالية بشدة من تكوين الدولة الافريقية. لقد برزت هذه الازمة فى أواخر السبعينيات عندما واجه تدنى الإيرادات العامة مقاومة قوية لتخفيض النفقات العامة. إن ضرائب الصادر- الوارد هى المصدر الرئيسى للإيرادات العامة، خاصة تلك المفروضة على سلعة أو حفنة من سلع التصدير الأولية. ونادراً ما تكون ضرائب الدخل والأرباح مساهماً كبيراً فى الخزينة العامة، وذلك بسبب محدودية أعداد ذوى الدخل وكاسبى الأرباح وفرص التهرب الضريبى حيث إن مفتشى الضرائب قليلون وقابلون للفساد^(٩). ويولد فرض الضرائب على سلع الصادر الأولية، بهذا الشكل أو بآخر، من ريع إلى نصف الإيرادات العامة^(١٠). ويساهم القطاع الاستخراجى فى الدول المصدرة للبتروöl مثل نيجيريا أو فى الاقتصاديات المصدرة للنحاس مثل زامبيا، بأكثر من النصف من دخل الحكومة فى شكل ضرائب على دخول الموظفين وأرباح الشركات، والجماعات ورسوم الصادر.

للتأرجحات الدورية فى أسعار السلع تأثير مدمر على الميزانيات (بالإضافة للحسابات الخارجية). لقد زادت أغلب الحكومات الإتفاق، خلال فترة ارتفاع الأسعار فى السبعينيات، ويتناسب مع هذه الزيادات وأكثر من ذلك. وقد أثار انهيار أسعار السلع فى نهاية العقد أزمة مالية للحكومات الملتزمة بمشروعات طموحة ذات تكاليف جارية مرتفعة. بالطبع لم تسقط كل الأقطار فى "شراك التأرجحات السلعية"^(١١). فقد أدارت الكاميرون وبتسوانا إيرادات الانتعاش بحكمة. فقد استخدمت الكاميرون أغلب الإيرادات الإضافية من الازدهار البترولى فى ٧٩- ١٩٨١ لتسديد ديونها الخارجية. وتقلص الإتفاق العام فى بتسوانا كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال انتعاش الماس بعد ١٩٨٣. وسهل ذلك بالنسبة لهذين القطرين التكيف مع تراجع إلى أدنى فى الأسعار العالمية من بقية الاقطار الاخرى.

وقد ارتفعت بحدة النفقات العامة بعد الاستقلال، عاكسة أسلوب تطوير النظم عن طريق الدولة سواء أكانت صفتها المعنية "رأسمالية" أو "اشتراكية" ولقد انتعش التوظيف العام بسبب الأدوار التوسعية الاقتصادية والاجتماعية للحكومات. وعامة، فقد زاد بمعدل ضعفين أو ثلاثة أضعاف عن معدل نمو السكان، كان معدل النمو السنوى لتوظيف الحكومة المركزية عالياً فى حدود ١٤٪ أو ١٥٪ كما سجل فى زائير وغانا وتنزانيا لفترات محددة فى الستينات، والسبعينات أوائل الثمانينات^(١٢). إقليمياً، فقد نما التوظيف فى وكالات الحكومة المركزية والمحلية بما يقدر بحوالى ٢٤٪ فى خلال عشرين عاماً بعد ١٩٦٠ - من ١٩ إلى ٦٥ مليون. وسيقفز التوظيف العام، إذا ما أضيفت المنظمات الحكومية غير المالية، بحوالى ١٦٪ خلال هذه الفترة، إلى حوالى ١٠ مليون.

ويحسب على القطاع العام نصف المستخدمين بأجر فى غير الزراعة وذلك فى ١٩٨٠^(١٣). وتصل نسبة الموظفين الفائضين فى بعض الأحيان إلى نسب عالية. وتوصل أحد الخبراء إلى أن ٦٠٠٠ من جملة ٦٨٠٠ من موظفى رئاسة وزارتين هم عمالة زائدة^(١٤). وقد أجريت إحصائيات للخدمة العامة فى أفريقيا الوسطى وغينيا فى أواسط الثمانينيات. واكتشف أن ١٣٠٠ إلى ٧٠٠٠ موظف على التوالى هم "عمال وهميين" - الموظفين الوهميين الذين تقبض رواتبهم بواسطة^(١٥) طائفة من المحتالين الاوغاد.

تهدف البرامج الحالية للتكيف إلى موازنة الإيرادات والنفقات بضغط الأخيرة. وإذا كان لابد من استقطاعات، فعلى الأرجح أن يستقطع إداريو الدولة من تكاليف الصيانة ورأس المال أكثر من البنود الأخرى^(١٦). فقد نمت خدمة الدين الخاص - عادة إلى الثلث أو أكثر من الإيرادات العامة الجارية - لكن لا يمكن تجنب هذه النفقات، مما يبطل اتفاقية متعددة الأطراف حول إلغاء الديون. ومن غير المحتمل إجراء تخفيضات هامة فى ميزانية الدفاع لان القادة السياسيون يحذرون من تنفير القوات المسلحة فى ظل السلطات الحكومية المهتزة. ايضاً تقاوم الحكومات تخفيض التوظيف العام. لأن هوية الدولة نفسها مرتبطة بالجهاز الإداري. وفى بعض المناطق، فإن رموز الدولة يمكن أن تتمثل فى مكاتب الحكومة المحلية فقط، مع العلم الوطنى ومجموعة عسكرية. ويلعب القطاع العام عموماً دوراً هاماً فى خدمة شبكات الموالين السياسيين - الزبائن التى يعتمد عليها بقاء الصفوة السياسية. وحيث يضغط التدهور

الاقتصادى المستويات المعيشية للطبقة الوسطى ويقاوم القلاقل السياسية، فإن المحكام يقاومون تقليل المحسوبية وانتقال المؤيدين فى جهاز الدولة، ولا تخدم الأجهزة الإدارية هدف الكفاءة الاقتصادية فقط، بل تصبح الأجهزة الإدارية ذات قيمة بالإضافة إلى أنها "صاحب العمل النهائى" حينما تهدد البطالة الواسعة الانتشار والقلاقل النظام السياسى والوحدة الوطنية. وتخلق سياسات التكيف، فى جانب الإيرادات، مأزقاً مريباً. فمن جانب، تمنع معدلات الضرائب الفعالة التى تصل إلى ٥٠٪ منتجى السلع الأولية من زيادة أو حتى مواصلة الإنتاج الزراعى. ومن الجانب الآخر، فإن ضرائب الصادر هى المصدر الرئيسى للإيرادات العامة فى أغلب الأقطار. كيف يمكن للحكومات تقليص العجز الكبير فى الموازنة والديون الخارجية الضخمة وفى نفس الوقت التخلّى عن جزء هام من إيراداتها؟ ويضغط البنك الدولى والمنظمات الدولية الأخرى بقوة من أجل تخفيض ضرائب الصادر من أجل توصيل عوائد أكثر إلى المنتجين. ولكن ليس هنالك مهرب من المأزق الذى خلقه الاعتماد على بيع بعض السلع والسياسات الخاطئة.

"حتى بالنسبة للمحاصيل ذات مرونة أسعار العرض العالية جداً، وحيث تعوض جزئياً- أو كلياً- الإيرادات النابعة من المبيعات المتزايدة إقطاع العام عن معدلات الضرائب المنخفضة، فإن التأخير فى استجابة عرض أغلب المحاصيل يعنى أن الآثار قصيرة الاجل على الإيرادات العامة ستكون سالبة جداً"^(١٧).

والى أن ترتفع أسعار السلع عالمياً، فإن إمكانية حل الأزمة المالية ضعيف. وفى غضون ذلك، تضعف استقطاعات الموازنة الدولة وتجعل تزايد الانتاج مكلفاً. وتتدهور نظم الطرق، والسكك الحديدية، والماء، والطاقة والتليفون. وتتناقص إمدادات كل الخدمات العامة: تفتقد الفصول الكتب الدراسية وحتى الطباشير، وتنعدم فى المستشفيات والمراكز الصحية الأدوية وأمصال التطعيم، ويفتقد عمال الخدمات الزراعية ومفتشى الحقول وسائل المواصلات أوحى إذا توفرت فتعوزها قطع الغيار والوقود، وبالتالى لا يستطيعون أداء عملهم ..إلخ. وتتدهور القيم الأخلاقية والشرف والكفاءة وسط موظفى الخدمة العامة. ويحرمون من الأدوات لأداء أعمالهم بصورة جيدة، حينها يتخلون عن العمل. ويحرمون من الرواتب والمنافع الكافية، ويتجه الموظفون للعمل بوظيفتين (وعادة أثناء ساعات العمل

الرسمية) أولمارسة الفساد حتى يتمكنوا من البقاء.. وحيثما نشأت مثل هذه الأنماط، فإنه يصعب عكسها.

اثر أزمة الهيمنة على تكوين الدولة الأفريقية

ترتبط أزمة الهيمنة بهذه الأزمة المالية. والطاعة هي الأساس الأكيد لسيطرة فعالة ومستقرة لطبقة قائمة من خلال الدولة. وكلما انخفض القبول كذلك تنخفض القابلية للحكم في المجتمع المعين والذي تكون فيه قدرة المركز على الإكراه ضعيفة أو غير موثوق بها. وهذه هي القصة في أغلب أقطار أفريقيا جنوب الصحراء.

ان ارتفاع معدلات العنف السياسي هي إحدى مؤشرات أزمة الهيمنة. فقد عانت هذه الأقطار من وفيات كثيرة نتيجة للحرب أو ذات علاقة بالحرب منذ ١٩٦٠ (عندما استقلت أغلب المستعمرات الأفريقية) وأكثر من أي منطقة في العالم الثالث ذات كثافة سكانية أعلى. إن "وفيات الحرب" هي النتيجة عن أي نزاع مسلح يشمل حكومة أو أكثر، والذي يؤدي إلى مقتل ألف شخص فأكثر خلال العام^(١٨) ويشمل الوفاة نتيجة حرب داخلية (النضال الوطني من أجل التحرر، التمردات والعصيان المسلحة، والثورات والحروب الأهلية) والحروب بين الدول. ويقدر أنه قد توفي حوالي ٥ر٤ مليون شخص نتيجة هذه الأسباب السياسية في أفريقيا جنوب الصحراء (مستبعدين جنوب أفريقيا وزامبيا) خلال ٦٠ - ١٩٨٧. وفي نفس الفترة، وصلت الوفيات نتيجة الحرب لأسباب ذات علاقة بها في أمريكا اللاتينية إلى ٣٣٠ ألف. وفي الهند ٤١ ألف وفي الصين ٥٥ ألف^(١٩).

وقد كان نصيب الحروب الأهلية والعصيان العسكرية من الأرواح كبيراً كما خربت الاقتصاديات. وكانت الانقلابات كثيرة - إحدى الدراسات ذات العنوان المثير "ستون انقلاباً في ثلاثون عاماً"^(٢٠) - وكان أغلبها "انقلابات قصور" ذات تكاليف بشرية واقتصادية (مباشرة) منخفضة. وقد تصدرت بنين القائمة محرزة ستة انقلابات ناجحة، وأعقبها غانا، وأوغندا والسودان. وعامة هناك ثلاثة إلى أربعة محاولات غير ناجحة ومخططات مكشوفة لكل انقلاب ناجح. وكانت الحروب بين الدول نادرة (مثلاً بين الصومال وإثيوبيا ١٩٧٧، وبين تنزانيا وبنغلاديش ٧٨ - ١٩٧٩) وأقل تكلفة من حروب التحرر الوطني (وبالتحديد في

المناطق البرتغالية قبل ١٩٧٥، وزيمبابوى حتى ١٩٧٩)، وفوق كل ذلك الحروب الأهلية. ويوضح الجدول ٦/١ أن الحروب الأهلية والعصابات المسلحة قد تسببت فى زهق حوالى أربعة ملايين من ٥٠ مليون من الأرواح الأفريقية المفقودة فى العنف السياسى الواسع النطاق. وتشكل المظاهرات المتفرقة والعنف المجتمعى والمحرق الفاضح لحقوق الإنسان (كما تسجله التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية) التجليات الأكبر لأزمة الهيمنة فى أغلب الأقطار. ما الذى تسبب فى هذا السجل المزعج للعنف والمخلفات المؤلمة فى تلك الأقطار ذات التعداد السكانى الذى يفوق نصف سكان أفريقيا المدارية؟ إن الاستعمار متورط مباشرة فى أغلب الوفيات بسبب النضالات التحررية الوطنية، وبصورة غير مباشرة فى المستعمرات التى اخضعت عشوائياً وتضم مجموعات ذات ثقافات - لغات متنوعة داخل حدود مشتركة. إن هذه، وبارتباط مع التنمية الإقليمية اللامتكافئة وتسييس الهويات الإثنية بواسطة السياسين الطموحين، قد عززت العداوات الإقليمية/ الإثنية التى يمكن، على أسوأ الفروض، أن تفرز حروباً أهلية. إن عاملاً خارجياً آخر هو رغبة القوى الخارجية فى "الاصطياد فى الماء العكر". وقد شجع أوفاقم التدخل الاجنبى فى الصراعات المحلية والحروب الإقليمية، كليهما الواضح والخفى، - كما هو الحال فى اثيوبيا، وتشاد، وزائير، وموزمبيق وأنجولا ولبسوتو وزيمبابوى.

الجدول ٦/١

وفيات الحروب الأهلية فى افريقيا جنوب الصحراء (بالآلف)

القطر	المعارضة	التاريخ	الوفيات
أنجولا	يونيتا	١٩٨٧-٧٥	٢١٣
بورندى	هوتو/توتسى	١٩٧٢	١٠٠
تشاد	متعددين	١٩٨٧-٨٠	٧
اثيوبيا	اريتريا	١٩٨٧-٧٤	*٥٤٦
موزمبيق	رينامو	١٩٨٧-٨١	*٤٠١
نيجيريا	بيافرا	١٩٧٠-٦٧	٢٠٠٠
السودان	الشمال/الجنوب	١٩٧٢-٦٣	٥٠٠
السودان	الشمال/الجنوب	١٩٨٧-٨٤	١٠
أوغندا	متعددين	١٩٨٧-٨١	١٠٢
زائير	كاتنجا	١٩٦٥-٦٠	١٠٠
زيمبابوى	ندبيلى	١٩٨٣	٢
الجملة			٣٩٨١

المصدر: Calculated from Sivard 1987, p31.

* تشمل الوفيات نتيجة للمجاعات الناتجة عن الحرب

وقد نجحت أغلب هذه المؤامرات الأجنبية لأن الحكومات الوطنية لم تستطع كسب تأييد أغلبية مواطنيها. ويكون القبول قوياً عندما يكون له أساس معيارى فى إيديولوجية تجعله شرعياً؛ ولكن تفتقد الإيديولوجيات جاذبيتها فى غياب الاوضاع المادية المناسبة. وإذا كان لابد للمحكومين أن يتقبلوا وضعهم الثانوى فى نظام اجتماعى، فعليهم أن يؤمنوا أنه يلى

المحد الأدنى من مصالحهم المادية^(٢١). وعلى كل، فقد وجدت المجموعات الحاكمة فى الأقطار الأفريقية، كما أشهر من قبل (ص ١٤٠ - ١٤٢) صعوبة فى تصميم معادلة تشريعية لسيطرتهم. ومع ضعف الأساس المعيارى، فإن الدولة عرضة للركود الاقتصادى طويل الأمد. ويتنامى الاستياء والسخط مع تدنى الأجور الحقيقية والعائد من المحاصيل النقدية، وازدياد البطالة السافرة والمقنعة، وارتفاع الأسعار، وندرة السلع الضرورية وتدهور الخدمات العامة. ويقوض التقشف المقدم بواسطة برنامج التكيف الهيكلى التأييد الشعبى للحكومة. وتمثل المدن المواقع الرئيسية لإظهار العداء للدولة وللطبقات ذات الامتيازات. ويأخذ الاستياء والسخط بعداً إقليمياً - إثنية أيضاً، حيث التدهور إقليمياً غير متكافئ. ويأتى الحكم بنسب متفاوتة من الأقاليم الغنية. علاوة على ذلك، يضعف التدهور فى الإيرادات العامة والتدهور فى نظم المواصلات والنقل المقدرة الإكراهية للدولة، مما يشجع ميول العصيان ضد الصفة.

ويضعف التدهور الاقتصادى ليس فقط الضغوط تجاه تفكك الدولة، إنما بالمقابل تفاقم الفوضى السياسية المشاكل الاقتصادية. ويهرب المستثمرون الخاصون. ويهبط الإنتاج الزراعى عمودياً. ويستنزف تمويل الآلة العسكرية واصلاح ما دمرته الحرب موارد نادرة من الخدمات العامة الضرورية واستثمارات رأس المال. وحيث وصلت النفقات العسكرية فى ١٩٨٤ فى المتوسط إلى ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى إفريقيا جنوب الصحراء ككل، وابتلع الدفاع نسباً أعلى فى الأقطار المتورطة فى حروب داخلية: ١٤.٢٪ فى النيجول، و١٠.١٪ فى تشاد، و٩.٣٪ فى إثيوبيا، و٨.٤٪ فى موزمبيق، و٦.٢٪ فى زيمبابوى (والتي خصصت حوالى ١٢ ألف حندى لتأمين خط السكة الحديد عبر موزمبيق إلى بيارا). ونتيجة لهذه العوامل يتكون العجز الحاد فى الموازنة وموازن المدفوعات.

وفى الحالات القصوى، تسلب الحروب الأهلية قوة الاقتصاديات المحلية والتي كانت مهتزة أصلاً، كما هو الحال فى موزمبيق، وإثيوبيا، والنيجول، والسودان، وتشاد وأوغندا. وأوقفت الحرب الموزمبيقية الإنتاج وقطعت المواصلات إلى درجة أن ٨٠٪ من الصادرات المنظورة وغير المنظورة قد فقدت. وأن نزوح نصف سكان الريف - ٥ مليون نسمة - قد أهلك القسم الأعظم من الإنتاج الزراعى. ويمتص الدفاع حوالى ٤٠٪ من نفقات الحكومة^(٢٣). وبوضوح، تفوق تكاليف الاقتصاد الكلى للحرب فى موزمبيق (والأقطار الأخرى المذكورة)

حتى تكاليف السياسات غير المناسبة، والجفاف والتغير في شروط التجارة. وحينما يتزامن الجفاف مع العصيان المسلح، فإن المجاعة تهدد حتى الأقطار ذات الوفرة في الأراضي ولاتاريخ للمجاعات.

وتتدرج العصيانات، في حالات الفوضى السياسية الأقل، في شكل تمردات معزولة أو قطع الطرق- كما في زائير ونيجيريا خلال السنوات القليلة الماضية. والتكاليف البشرية والاقتصادية الكلية غير حادة كما في الأقطار السابقة، على الرغم من أن عدم الأمان وعدم مقدرة الدولة تعيق الانتعاش الاقتصادي.

وهكذا ترتبط بشدة الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي؛ وحيث تسود الفوضى فإن السلام الاجتماعي هو الشرط الأولي للانتعاش الاقتصادي. ولا تستطيع برامج التكيف الهيكلي النجاح في ظل الحرب الأهلية، ذلك أنها ستنفذ في المناطق الآمنة حول المدن^(٢٤) فقط- أي جزئياً- ومن الصعب إيجاد معادلة لحل هذه النزاعات وتوليد القبول، خاصة في حالة مساندة القوى الأجنبية للفرقاء من الجانبين. ويمكن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي المساعدة بأن يقرروا بأن السياسات يجب أن تخدم أهدافاً سياسية بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية. وتزيد سياسات التكيف، التي تتجاهل المقتضيات السياسية لدول ذات تكامل ضعيف وفيها شكل الحكم الوراثي، من الضغوط على حكومات مضغوطة بشدة. ويجب على الحكام أن يخدموا شبكات المؤيدين- الزبائن وأن يضمنوا حماية قاطني الريف حتى يستطيعوا البقاء، ولا يمكن تنفيذ سياسات التكيف إذا تفكك النظام.

أثر الأزمات الإدارية على تكوين الدولة الأفريقية:

يرتبط الركود الاقتصادي عكسياً مع ما ينظر إليه البعض بأنه أزمة مقدرة إدارية. والأزمة كلمة قوية إن صحت، وكما أعلن روبرت اس. ماكنمارا "تفتقد الآن عديد من المؤسسات العاملة والقادرة سابقاً مقدرتها" ويرى:

"ليس لدى وزارات مركزية السيطرة الكافية والكاملة على ميزانياتها وموظفيها، وفقدت وكالات عامة المقدرة على أداء واجباتها، وتدهورت بشدة نوعية عمل الجامعات التابعة للدولة والمرافق العلمية ومكاتب الإحصاء، وتعوق مؤسسات القطاع العام ومجالس التسويق أكثر مما

تشجع الإنتاجية، وأصبحت مؤسسات الأبحاث الزراعية ذات الأهمية الحاسمة غير فعالة^(٢٥) ورغم ذلك فإن هذه الصورة مضللة بقدر ما تتباين بشدة المقدرة الإدارية. فمن جانب، شهدت أقطار مثل أوغندا، وزانير وغينيا تدهوراً عملياً في الخدمة العامة والمعايير المهنية في السبعينيات. وعلى الطرف الآخر، أبقت قلة من الأقطار مثل بتسوانا، وزيمبابوي، وساحل العاج على بيروقراطية فعالة. وتقع غالبية الأقطار بين هذين النقيضين.

وتصطدم عمليتان بمقدرة الخدمة العامة. الأولى هي تسييس البيروقراطية المصاحب للجوء المتنامي لآليات الحكم الوراثي. والثاني الضغط على المرتبات والمتطلبات والتسهيلات للموظفين العموميين كلما تضاملت الإيرادات وضغطت المنظمات الأجنبية على الحكومات لتقليص العجز في الميزانية. وكلتا العمليتين، إن لم تدارا بحذر فإنها تحبط الكفاءة الإدارية. ولنتأمل أثر انبثاق حكم وراثي جديد على الإدارة العامة. كانت البيروقراطية مكشوفة عند الاستقلال لأنه لم يكن لدى متقلدي المناصب الوقت لتطوير روح الجماعة المتميزة. وستتفسخ في إدارة وراثية ما لم يتم حمايتها من أثر سياسة المؤيد- الزبون بواسطة القائد الأعلى. رغم ذلك، عادة يعامل الأمراء الرئاسيين الإدارة كملكية شخصية. ويختار هو أو من ينوب عنه كبار الإداريين على أساس الولاء الشخصي ويخصصون لهم المهام حسب ما يرونه مناسباً. وبالمقابل يعامل الموظفون العاميون "عملهم الإداري للحاكم كخدمة شخصية مبنية على واجب الطاعة والاحترام"^(٢٦). ويمكن للحاكم أن يسمح لموظفيه بالعمل الاستبدادي والمفسد، بشرط أن لا يولد هذا السلوك تمرداً. وبالتالي، تتآكل فعالية بيروقراطية السلطة الهرمية، والخبرة والحياد والمقدرة على التنبؤ والكفاءة، ويمكن لها أن تختفى في آخر الأمر.

ورغم ذلك فإنها ليست نتيجة ثابتة. فقد كانت العملية البيروقراطية (Bureaucratization) ناجحة نسبياً كما في ساحل العاج. وهذا النجاح يعزى للسياسة المنسقة للرئيس هوفويت بايجوني والحلقة المستقرة لمساعديه: افرقة Africanization الخدمة العامة ببطء. والتأكد أن المواقع الرئيسية قد ملئت، ليس بالموالين السياسيين، وإنما بواسطة المتقدمين المؤهلين والذين لبوا المعايير العالية للمدارس العليا وفوق العليا لنظام تعليمي تسوده الفرنسية. وقد سمح هذا، مع الامتيازات المناسبة ومسئولية المحاسبة، بجمعة-socialization الموظفين العموميين في قيم ومقاييس بيروقراطية:

إذا افترضنا أن هناك ميلاً طبيعياً للجمود، فإن طول بقاء البنية- يجعل من الصعب تعطيل هذا الميل- وتعنى السياسة المدروسة للإبقاء على البيروقراطية، فى ساحل العاج، إنه يمكن تجنب تفكيك وإضعاف القيم والإجراءات البيروقراطية، والتي حدثت فى أماكن أخرى بسبب سرعة الاقترقة والاختراق السياسى. ولاتأتى أهمية الخبراء الأجانب من شغلهم وظائف تنفيذية، وإنما من استمرارية الإجراءات المؤسسية و"إيديولوجية الوكالة" (٢٧) التى يقومون بالحفاظ عليها وتأكيدها.

وعندما تصل مستويات الفساد والمحسوبية وعدم الكفاءة والاستبداد إلى مثل المستويات الموجودة فى أوغندا وزائير وغينيا ونيجيريا، فإن السبب الرئيسى عادة ما يكون سياسة الفرد غيرالمقبدة والتى يجب إصلاحها. ومع ذلك وفى أماكن أخرى، فقد وضع الحكم الوراثى الجديد حداً أدنى لاساس الحكم بدون تحطيم الاقتصاد. وقد ولد الحكم الوراثى أصلاً فى أقطار آسيا وأوربا والتى عاشت فيها الصفوة باستخلاص الفائض من أغلبية الفلاحين. وقد عاشت هناك فترة طويلة من الزمن، وتحاول الآن فى قناع "حديث" فى عدد من الاقطار (مثل تايلاند والفلبين وأندونيسيا). ويتطابق الحكم الوراثى الجديد كشكل للحكم مع الظروف الاجتماعية والمادية، فى المجتمعات الفلاحية المفككة فى افريقيا المدارية، على الرغم من انه غيرحتمى. ويستند الحكم بثقله، عندما يجب تقليص المحسوبية، على القمع- مفاقماً المعاناة الإنسانية ومقوضاً التكامل الوطنى الضعيف أصلاً وكذلك الاستقرارالسياسى.

إن التدهور الحالى للمرتبات وأسباب راحة الموظفين العموميين هى العملية الأخرى المدمرة. حيث يشكل فصل العديد من الموظفين العموميين فى ظل بطالة وفقر واسع انتحاراً سياسياً للحكام، فإن أغلب الحكومات تحتفظ بموظفيها فى حين تترك أجورهم الحقيقية تتدهور. وهذا طريق لتسوية الواقع السياسى مع الحاجة لتخفيض عجز الميزانية. ويمكن أن يكون تدهور مرتبات الموظفين العموميين مدمراً. ففي السودان، انخفض المرتب الابتدائى بحوالى أربعة أخماس بين ٧٠ و١٩٨٣، وفى غانا وأوغندا، تدنى المرتب الابتدائى الحقيقى إلى أقل من مستوى الكفاف فى ١٩٨٣ (٢٨). ويعادل المرتب المتوسط فى الخدمة العامة، فى غينيا، حوالى ١٨ دولاراً فى الشهر فى ١٩٨٥ (٢٩). وفى أقطار أخرى، لا يستطيع الموظفون فى الدرجات الوسطى إطعام- دع عنك السكن والملابس والتعليم- عائلاتهم من المرتب وذلك فى الصومال ونيجيريا، وسيراليون وتنزانيا.

وتتدهور، مع انخفاض التعويضات، أخلاقيات وأمانة وكفاءة الموظفين، ويصبح الموظفون العموميون، بدون تسهيلات وأدوات للقيام بواجباتهم بكفاءة، انتهازيين، أوتجهون إلى الرشاوى والاختلاس من الأموال العامة و/ أو الانتقال إلى وظيفة أخرى لزيادة مرتباتهم وفوائدهم الضئيلة. وفي أوغندا أدى نظام الرواتب الرسمي إلى عرض الموظفين العموميين للبيع لمن يدفع أكثر^(٣٠). وفي غينيا تطور نظام يادقو ye Dogho أو الرواتب الجانبية الموازية، تقريباً لكل الخدمات الحكومية.. وذلك مع تخفيض قيمة السايلى syli والمستوى المنخفض للراتب الحكومى^(٣١). ويكسب بعض الموظفين الفنيين عشرة أضعاف رواتبهم من خلال الرشاوى، والاحتفاظ بجزء من رواتب الموظفين والاختلاس، وذلك حسب تقديرات البنك الدولي فى ١٩٨٥^(٣٢). ودرجة الفساد الإدارى المدهش موثقة جيداً فى زائير ونيجيريا. وايضاً عدم وجود الموظفين أثناء ساعات العمل لذهابهم إلى متابعة أعمالهم الخاصة، وعادة هى أنشطة فى القطاع غيرالرسمي. ويجب أن يستخدم الموظفون العموميون، للبقاء على قيد الحياة، براعتهم لتوليد دخول إضافية، وذلك فى أغلب الأقطار. ويمكن للوظيفة الثانية أن تكون منتجة ومفيدة اجتماعياً والتي تشمل تربية الحيوانات، والدواجن أو زراعة المحاصيل الغذائية أوالمواصلات الحضرية. ولكن التكاليف تشمل تقليص الكفاءة الإدارية ومن المحتمل تحرر الجمهور من وهم عدم وجود أوعدم استجابة الموظفين العموميين.

وأيضاً تفرخ أوتفاقم عدم كفاية الرواتب العامة بالإضافة إلى المشاكل الأخرى، خاصة عدم الأمان المادى والانفلات المخالف للقانون فى الحضر، من ندرة المهنيين المؤهلين والموظفين الفنيين. ولا تجد الخدمة العامة الأفريقية متقدمين مؤهلين لشغل وظائف المهندسين والاداريين والمحاسبين، والاقتصاديين والأطباء. وأوضح مسح أجرى فى ١٩٧٧ فى نيجيريا، أن معدل الوظائف الشاغرة للعلوم ومدرسى المدارس الثانوية والمهنيين الآخرين يفوق الـ ٤٠٪^(٣٣). ونبتعت هذه الحالة بسبب أن أغلب الموظفين ذوى الخبرة، يستقيلون أوتجنبون الخدمة العامة من أجل البحث عن وظيفة فى الخارج أو فى القطاع الخاص. ومن المحتمل ان تكون غانا واثيوبيا وأوغندا من بين الأكثر تضرراً من "نزيف العقول" للمهنيين المؤهلين. وقد فاقم التدهور العام للتعليم فى المدارس الثانوية التعليمية من مشكلة إيجاد الموظفين المؤهلين خلال العقد السابق أو أكثر. وقد حرمت الأزمة الاقتصادية واستقطاعات الموازنة المؤسسات التعليمية من الموارد

التي تحتاجها، وبالتالي، تدهورت المعدات والمباني، وتركت أغلب الملكات العقارية العمل، وأصبحت مناهج التدريس بالية لاقتتاد المدرسين الاحتكاك بالتطورات في مجالاتهم. ويسبب انعدام الكادر الوطني المدرب جيداً من الخبراء الاقتصاديين والماليين إزعاجاً خاصاً للحكومات التي تبتغي إجراء الإصلاحات الاقتصادية. فمن الذي سينصح القادة السياسيين حول الخيارات والاستراتيجيات الاقتصادية الموجودة؟ الإجابة العادية هي: خبراء اقتصاديين أجانب ضمن برنامج المساعدات الفنية، أو موظفي البنك الدولي المدربين في النظرية النيوكلاسيكية في جامعات الصفوة الغربية. ولكن هذا غير كافٍ، حيث يفتقد أغلب التكنوقراط المحليين والأجانب المعارف اللصيقة بالظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية المحلية أو الحساسة تجاهها. وبالتالي فإن نصائحهم، رغم أنها تسر المنظمات الأجنبية، إلا أنها لا تتسق مع الواقع السياسي والاجتماعي. ويمكن أن يعيق هذا القصور التكنو-بيروقراطي الانتعاش الاقتصادي.

خاتمة:

لقد دفعت بأن الرأسمالية تتطلب تطور الدولة والسوق الواحد تلو الآخر. ورغم أن برنامج التكيف الهيكلي يوحى بالاعتماد الكبير على الأسواق وعلى توجيه أقل من الدولة، على الرغم من ذلك فإنها تفترض دولة رشيدة - قانونية فعالة تعمل داخل مجال محدود. وقد ورثت صورة طبق الأصل للدولة الرأسمالية الحديثة بعد مفادرة القوى الاستعمارية في تلك الأقطار حيث كان طرد المستعمر سلباً نسبياً. ولكن خضع هذا النموذج الأولي لتعديلات خلال الستينات والسبعينات لأن البنى السياسية تكيفت مع - أوفشلت في التكيف مع - الظروف المادية والاجتماعية السائدة. ويتبع التدهور الاقتصادي الدكتاتوريات الفردية أو الفوضى السياسية عند حدوثها في الحال. وقد احتفظت أغلب المنظمات الحكومية بمستويات كافية من الخدمات والنظام الاجتماعي حتى نهاية السبعينيات. وقد سلبت الأزمة الراهنة، والتي فاقمتها الكوارث المناخية، والتدهور البيئي، والميول العالمية الاقتصادية غير المواتية، بالإضافة إلى السياسات غير الكافية، مقدرات المقاومة في الدول الضعيفة. واليوم تقف الأزمات المالية والإدارية وأزمة الهيمنة في وجه الإصلاحات الاقتصادية والانتعاش في العديد من الأقطار.

وفي الحالات المتطرفة فإن الخطر هو "التهيب". وهايتي - جمهورية مستقلة منذ ١٨٠٤ وأفقر قطر في نصف الكرة الغربي، والذي يبين أغلب السمات التي برزت في أقطار مثل غينيا وغينيا الاستوائية، وغانا، وليبيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وزائير، وبوغندا (حتى وقت قريب). وتشمل هذه السمات طبقة فلاحية كبيرة تنتج نسبة كبيرة من إيرادات الدولة بإنتاجها لمحاصيل التصدير، على أن عدم مقدرتها التنظيمية يتيح للحكومات أن تتجاهل مصالحها؛ وتفاقم إزالة الأحراج وتجريف التربة، في المدى الطويل، من يأس وفقير الفلاحين؛ وهجرة المهنيين المدربين؛ ودولة الفساد والوحشية والمهتزة والتي يرأسها سلسلة من الحكام المستبدين - المعلنين عن ذواتهم "رؤساء مدى الحياة"^(٣٤). ويمكن أن يتطور مستوى أدنى من التوازن والذي يسمح فيه الحكام الفرديون للسياسيين الداخليين غير المنتخبين لاقتناص الفائض المنتج بواسطة صفار المنتجين المضطهدين، مما يؤدي إلى عدم تشجيع الإنتاجية وحماية البيئة، ويفاقم الفقر وعدم الاستقرار لنظام محقوت. إن هذا هو النمط الذي يجب أن يكبح.

ولكن كيف؟ إذا كان التطور الرأسمالي محفوفاً بالصعوبات، لماذا لم تحاول المجموعات الطليعية تجاوز مرحلة البرجوازية بالنضال من أجل الاشتراكية؟ المشكلة البديهية لهذه الاستراتيجية إن الظروف الموضوعية، وإن كانت غير مغرية للاقتصاد الليبرالي، فإنها معادية بالكامل للاشتراكية. والمعوقات المحلية معروفة تماماً، ولكنها تحتاج لأن توضع في قائمة: الفقر الجماهيري، وقوة منتجة متخلفة، وطبقة عاملة صغيرة وغير ثورية، وتوترات إثنية/إقليمية. وتشمل المعوقات الخارجية احتمال أن تساعد الولايات المتحدة (أو فرنسا في حالة المستعمرات الفرنسية السابقة) الانتفاضات المعادية للاشتراكية، كما في أنجولا وموزمبيق ونيكاراجوا، وذلك في حالة استيلاء الاشتراكيين الثوريين على السلطة. وإذا كان هذا غير كافٍ - فإن الأزمة الاقتصادية قد أوضحت تبعية الاقتصاديات المكشوفة لأفريقيا جنوب الصحراء للأقطار الرأسمالية المتقدمة والمؤسسات التمويلية والتنمية التي تسيطر عليها. وقد تشير تجربة راديكالية عدا هذه الأقطار والمؤسسات، مما يؤدي لانتهيارها اقتصادياً.

قد لا تؤدي الاشتراكية في أفريقيا، في ظل هذه الظروف، إلى حفز الرفاه أو التخلص من الشمولية. أين هي إيرادات الدولة، والكادر الإداري والمنظم طبقياً الذي على أساسه تبنى دولة قادرة على التخطيط المركزي والذي هو مظهر الاشتراكيات القائمة؟ كيف يمكن تفادي الميل

المؤسس جيداً تجاه الشمولية البيروقراطية- الجماعية الناتج عن الانتقال الاشتراكي في دولة متخلفة^(٣٥). وهناك خطر هو أن يضعف الفشل السياسى والاقتصادى لاشتراكية غير ناضجة، الثقة بالمشروع لعدة سنوات قادمة.

ولاتبعد "الدكتاتوريات التنموية" لنموذج الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا ضمن أجندة أفريقيا الإدارية في المستقبل المنظور. يجب أن تتوفر شروطاً مثل تاريخ طويل للمركزية، وحكم بيروقراطى، وتجانس ثقافى وعرقى، وتهديد خارجى كبير، وضعف طبقة النبلاء السائدة فى ذلك الوقت، ورعاية من قوى عظمى سخية تدعم الدولة القوية والثورة من أعلى كما فى كوريا الجنوبية وتايوان^(٣٦). ولكن أياً من هذه الشروط لم تحدث فى أغلب الدول الأفريقية. ويمكن وضع ساحل العاج وملاوى كأمثلة للدكتاتوريات التنموية، ولكن كليهما تكشف عن قصور مثل هذا النموذج حينما يرفض دكتاتوراً منهار التخلي عن السلطة.

هل السياسة الديمقراطية الليبرالية وسيلة لإيقاف التدهور بالوسائل السياسية المؤسسية وبعض إجراءات المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية؟ ويبدو من أول نظرة انها غير ممكنة، حيث ترتبط الديمقراطية الليبرالية عموماً بالرأسمالية المتطورة والدولة الموحدة. ومع ذلك، بقيت الديمقراطيات النيابية، أو الديمقراطيات البدائية، لأكثر من عقد فى أقطار مثل غامبيا والسنغال وبتسوانا وموريشيوس والتي تبدو ظروفها الموضوعية غير مواتية للدمقرطة مقارنة بظروف العديد من النظم الشمولية المجاورة^(٣٧). وبالإضافة لذلك، فإن السجل الاقتصادى لبتسوانا وموريشيوس خلال العقدين الآخرين هو ضمن أفضل الأقطار فى افريقيا جنوب الصحراء، كذلك ولم تكن غامبيا والسنغال ضمن الاسوأ أداً. وعلى الأقل الديمقراطية الليبرالية غير متعارضة مع التنمية السريعة فى الأقطار ذات الدخل المنخفض. ويمكن أن تبرهن الديمقراطية، فى عدد من الاقطار، على انها طريق ذو جدوى لتحطيم أو استبدال نمط التآكل الاقتصادى والسياسى المتبادل وفى أثناء ذلك حماية حقوق الإنسان.

ومع ذلك ستستمر، فى المدى القصير، الولاءات الحزبية والمحسوبية باعتبارها المادة اللاصقة التى تمسك العديد من الدول الانتقالية مع بعضها وتسمح للحكومات بالحكم. وإذا أقرت سياسات تكيف هيكلية مستنيرة باهمية الدولة فى الانتعاش الاقتصادى، فإنها بحاجة إلى أخذ هذه المقتضيات السياسية فى الحسبان. وهذا يعنى التخلي فى المدى القصير عن

بعض الكفاءة من أجل تعزيز الحكم. ولدى البيروقراطية العامة والسياسات العامة أهدافاً شرعية أخرى غير الكفاءة والتوزيع العادل- وحتى إن لم يعترف بها. ويمكن أن يلعب ما يبدو من النظرة الاقتصادية باعتباره "تذكيراً" أو "سوء إدارة" دوراً هاماً في حفظ النظام والوحدة. إن "الإصلاح" في أفريقيا جنوب الصحراء قضية ذات صعوبات جمة وبأكثر مما يتوقع الكثيرون.

المواضع:

- ١- شكرى محمود مامداني وكرانفورد برات وجول ساول لتقدم العقلاى الثاقب. وانهم غير مسئولين عن أى أخطاء فى التفسير أو إيراد الحقائق.
- ٢- هذا هو الحكم فى "Mid Term Review Of UN Programme Of Action for African Eco. Recovery & Development" الذى اعد بواسطة الأمانة العامة للأمم المتحدة واعلن فى سبتمبر ١٩٨٨. انظر Harsch 1988 p. 57
- ٣- Ravenhill, 1988, p.204; Mosley and Smith, 1989.
- ٤- Polanyi, 1944, pp.140-41.
- ٥- انظر Sandbrook, 1985, chapters 5 and 6.
- ٦- الأربعة فقرات التالية تشكل تكثيف عالى للعبة فى Sandbrook 1985
- ٧- للسخرية، زانو الحكومة التى تعتنق الماركسية- اللبينية. ورغم ذلك فى الممارسة فقد أعمت العرقية المتعددة راديكالية الحكومة، وهى عملية درامية يوضحها إعلان قانون استثمارى تفضيلى جديد فى مايو ١٩٨٩.
- ٨- Elliott, 1988; Leslie, 1987.
- ٩- انظر Ogbonna, 1975, pp.-53-61, and Nellis, 1972.
- ١٠- World Bank, World Development Report 1988, Table 24.
- ١١- World Bank, 1988b, p.73.
- ١٢- انظر الاحصائيات المسجلة فى البنك الدولى ١٩٨٣ ص ١٠٢ والبنك الدولى ١٩٨٨ ب
- ١٣- Abernethy, 1988, p. 189.
- ١٤- World Bank, 1983, p. 103.
- ١٥- World Bank, 1988b, p.116.
- ١٦- Hicks and Kubisch, 1984.
- ١٧- Colclough, 1985, p.42.
- ١٨- Sivar, 1987, p.28.
- ١٩- احتسبت من سيفارد ١٩٨٧ الجدول فى ص ٣٩ - ٣١
- ٢٠- Mc Gowan and Johnson, 1986.
- ٢١- Przeworski, 1980.
- ٢٢- أخذت المعلومات من سيفارد ١٩٨٧ ص ٤٥

- Green, 1987, p.7. -٢٣
- Ottaway, 1988. انظر مثلاً. -٢٤
- Mc Namara, 1985, p.9. -٢٥
- Bendix, 1962, p. 345. -٢٦
- Crook, 1988, p.23.-٢٧
- World Bank, 1988b, p.115. -٢٨
- Picard and Graybeal, 1988, p.11. -٢٩
- Mamdani, 1988, p.1166. -٣٠
- Picard and Graybeal, 1988, p.6. -٣١
- ٣٢ نفس المصدر السابق.
- World Bank, 1988b, p. 103. -٣٣
- Lundahi, 1983. -٣٤
- ٣٥ مناقشة مفصلة لهذه الحجّة المعروفة انظر Sandbrook Kitching 1985 chaptes 2
- 1981, Harrington 1972 chapter 10
- ٣٦ هذه الشروط قد بحثت بعمق في المساهمات إلى deyo 1987
- Sandbrook, 1988. -٣٧

الجزء الثانى

التكيف الهيكلى والاستجابة الاجتماعية

٧- الاقتصاد السياسى للازمة المكسيكية

مقدمة

إن أربعين عاما من النمو الاقتصادى السريع والمستمر فى المكسيك قد اهتزت فى ١٩٨١ نتيجة الهبوط العمودى لأسعار البترول وارتفاع أسعار الفائدة بأكثر مما هو شأن اقتصادى بحت. ولقد تعدت جذور ونتائج الأزمة الحدود الوطنية. كانت الأزمة نتيجة معقدة ومؤلة لتلازم الاتجاهات الهيكلية طويلة الأجل والظروف غير الملائمة والسالبة التى تعمل على الصعيدين السياسى والاقتصادى وتشمل كلا من المتغيرات المحلية والعالمية. يبحث هذا الفصل الأبعاد السياسية لأسوأ أزمة اقتصادية فى المكسيك منذ نهاية المرحلة العسكرية فى الثورة المكسيكية (١٩١٧/١٠)، مركزا على الروابط بين الاقتصاد وشكل الحكم ويلقى الضوء على الأهمية الحاسمة للسياسة (Policy) فى تفسير أثر الأزمة على الوضع السياسى المكسيكى الداخلى. ولا تحدث الأزمات الاقتصادية فى فراغ سياسى. إن الترتبات والتناقضات المتراكمة بين التغيرات الهيكلية والقصور الذاتى المؤسسى تكثف وتفاقم التدهور الاقتصادى الضخم. وتعمل الأزمات كمذيب للترتيبات عميقة الجذور، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، والتى يشكل بعضها عوائق قوية للتطور السياسى الاقتصادى اللاحق. ودراسة الأزمات قطريا مفيدة لأنها تفتح نافذة لتحليل العمليات والبنى التى تظل مخفية فى الأحوال العادية^(١). والأزمات مهمة أيضا لأنها تسمح بنظرة عريضة متميزة فى دراسة العلاقة العميقة والمعقدة جدا بين البنية ومستوى حركة التغيير.

لقد وصل الازدهار الاقتصادي في عام ١٩٨٢، أي بعد خمسة عقود، والتي جعلت المكسيك استثناء في إطار أمريكا اللاتينية، إلى نهاية مفاجئة. وعندما وصل إلى دست رئاسة القطر مايكل دي لامدريد في أول ديسمبر ١٩٨٢ كان معدل التضخم ١٠٠٪، وكان هناك أكبر عجز عام في تاريخ ما بعد الثورة، وشلل حقيقي للنشاط الاقتصادي، ودين عام وخاص خارجي ضخمة جدا، ومستوى بطالة لاسابق له ويتوقف مفاجئ لتدفق رأس المال الأجنبي^(٢).

لقد أصبح الواجب الضخم لإدارة أزمة اقتصادية بهذا الحجم ومن ثم تجاوزها أكثر صعوبة في الظروف السياسية والاجتماعية التي ورثها الرئيس من سبقة الرئيس جوز لويس بورتيللو (١٩٨٢-٧٦). وقد قاد قرار الأخير بتأميم النظام المصرفي الخاص إلى مواجهة مفتوحة بين الحكومة وشركات الأعمال وخلق مناخا من عدم الثقة وعدم الأمان العامين والتي عمقت الأزمة في المدى الطويل. وقد ارتفعت التكاليف المؤلفة لإدارة الأزمة أكثر بسبب التوقعات الاجتماعية المتزايدة المتولدة عن الوفرة قصيرة الأمد بسبب البترول والديون. وقد واجه الحزب الحاكم (PNR-RRM-PRI) في الانتخابات والمناطق الموالية له تحديات جديدة^(٣). ومما قلل من مساحة المناورة للنظام ظاهرتان، تزايد علنية الانتخابات وتعزيز وتقوية أحزاب المعارضة- خاصة حزب بارتيديو اسيون ناسيونال PAN^(٤) - وهما ظاهرتان ناتجتان، على الأقل جزئيا، من الإصلاحية السياسية للنظام خلال السبعينيات. أخيرا، قيد صعود إدارة جديدة في الولايات المتحدة، ملتزمة بصرامة باستعادة هيمنة الولايات المتحدة في الشؤون العالمية، وأقل تسامحا من الإدارات السابقة تجاه سياسة المكسيك الخارجية والمستقلة نسبيا- خاصة في أمريكا الوسطى- ويتزايد اهتمامها بمقدرة النظام السياسي المكسيكي على معالجة فعالة للأزمة الاقتصادية، أكثر مساحة السياسة المتاحة لإدارة دي لامدريد^(٥).

من الواضح أن واجب الرئيس ليس سهلا. وعلى الرغم من الحدود والمعوقات التي وضعتها أزمة الديون، بالإضافة للظروف العامة التي تولدت فيها الإدارة الجديدة، فقد أتخذت في حقيقة الخيارات الواعية- التي لا تملئها كلها الظروف الخارجية. وتتعلق هذه الخيارات بتقسيم تكاليف التكيف بالإضافة إلى معنى وتوجه التحول الاقتصادي الهيكلي؛ ستؤدي هذه الخيارات في نهاية الأمر إلى نهاية فترة صناعة إحلال الواردات، وزوال الميثاق الاجتماعي

الذى شكل أساس "المعجزة المكسيكية"، وإلى التآكل السريع لعدد من الآليات الحاسمة التى من خلالها يتم تقليديا إعادة إنتاج وتقنين الاحتكار الفعلى للحزب الحاكم للعملية السياسية.

الخلفية

لقد نما الاقتصاد المكسيكى بمعدل نمو سنوى متوسط أكثر من ٦٪ من ١٩٤٠ إلى ١٩٧٠. لقد حول خلال هذه الفترة قطر زراعى بالأساس إلى مجتمع صناعى حضرى. وأفرزت سرعة العملية بالإضافة لاختلالاتها الإقليمية والقطاعية والتوزيعية بنية اجتماعية موهوبة بعدة أشكال من اللامساواة.

أعطى تصنيع إحلال الواردات، كما فى أقطار أمريكا اللاتينية الأخرى، الإطار الأساسى الذى تم من داخله التحول السريع للقطر^(٧). ونظر إليه باعتباره مشروعاً إيديولوجياً وسياسياً واجتماعياً، أكثر من مجموعة من السياسات الاقتصادية، وأصبح تصنيع إحلال الواردات المحور الذى بنى حوله الاقتصاد والمجتمع الوطنيان^(٨).

وفى الإطار المكسيكى، فإن لتصنيع إحلال الواردات أهمية خاصة لأنه يتناسب مثاليا مع اتباع ثلاثة من أهم الأهداف المرتبطة بالإرث الثورى: القومية الاقتصادية؛ والتطور الاجتماعى - الاقتصادى السريع والعدالة الاجتماعية. ومع مرور الزمن، أصبح نموذج التنمية المتجه للداخل والذى تقوده الدولة، هو التعبير الملموس للإرث الثورى الذى قنن من خلاله PRI احتكاره للسلطة السياسية. إن الوزن الكبير للمجموعات الاجتماعية والاقتصادية الوليدة والتى تعززت فى ظل تصنيع إحلال الواردات، بالإضافة للروابط التنظيمية والإيديولوجية المتينة بين تصنيع إحلال الواردات والنظام السياسى، ستؤدى فى النهاية إلى أزمته والتى ستهز الأسس التى بنيت عليها البنية الاجتماعية والسياسية.

استطاعت المكسيك أن تتجنب، من ١٩٤٠ إلى ١٩٧٠ - وخاصة منذ بداية الخمسينيات إلى نهاية الستينيات - أزمة موازين المدفوعات المتكررة والمعدلات العالية للتضخم ودورات عدم الاستقرار السياسى المرتبطة بتصنيع إحلال الواردات فى بقية أقطار أمريكا اللاتينية الأخرى^(٩). إن النجاح النسبى للمكسيك فى هذا الجانب له علاقة بثلاثة مجموعات من العوامل:

البعد الاقتصادي: قطاع زراعى ديناميكى - خلق الشروط الخاصة بذلك الإصلاح الزراعى للرئيس لازارو كارديناس (٣٤-١٩٤٠)، بنية صادرات متنوعة نسبيا ، بالإضافة إلى فائض فى حساب الخدمات نتيجة السياحة وتجارة الحدود^(١٠). وأيضاً فمن الظروف المهمة جدا التوسع الضخم فى الاقتصاد العالمى خلال فترة مابعد الحرب والمنافع المستخلصة من حدود الولايات المتحدة- والتي كانت فى جملتها، فى تلك الفترة، أكبر من التكاليف.

مؤسسات صنع السياسة الاقتصادية:

وجد إجماع واسع حول الأهداف الأساسية للسياسة وأجهزة متطورة جدا ومنسجمة لصنع السياسات الاقتصادية^(١١). فقد سيطرت على مؤسسات صنع السياسة الاقتصادية الرئيسية- وزارة المالية والبنك المركزى، ومنذ أوائل الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات، مجموعة من صناعات السياسات الاقتصادية المحافظين مالبا والذين صمموا ونفذوا حزمة من السياسات عرفت "بالتنمية المستقرة" والتي كان هدفها المركزى النمو السريع المصحوب بالتمويل المستقر . إن العلاقات المتينة لهذه المجموعة بالصفوة التمويلية والصناعية، بجانب المستوى العالى لاتصالها عن الدوائر السياسية ومطالب القطاعات الشعبية- والذي أصبح ممكنا إلى حد كبير من خلال عزلها داخل الحزب الحاكم - قد وحد التحالف الضمنى بين الدولة والشركات الكبرى^(١٢) . إن القيادات التى قدمتها هذه المجموعة من صناعات السياسة الاقتصادية قد أدت إلى درجة مشهودة من استمرارية السياسات وزود الصفوة الاقتصادية بأهم نقاط الالتقاء مع عملية صنع السياسة- ومن رؤسائها البارزين انطونيو أورتيزمينا وزير المالية خلال ٥٨-١٩٧٠، رودريجو غومز مدير البنك المركزى خلال ٥٢-١٩٧٠.

النظام السياسى:

وجدت مجموعة من المؤسسات السياسية ذات المرونة العالية التى عكست الميزان الأسمى للقوى السياسية والاجتماعية التى أفرزتها الثورة وفى الوقت نفسه قدمت المرونة التى يتطلبها المشروع الطموح للتحديث الهدف المركزى للتحالف الثورى الفاتز. إن مركز هذه المجموعة من الترتيبات المؤسسة هى دولة مابعد الثورة - وبالتحديد، الجهاز التنفيذى- ذو الارتباط الوثيق

بالحزب الحاكم . ولعبت الدولة والحزب دور الوسيط المحورى بين المجموعات السياسية والاجتماعية. حظرت بالقوة العلاقات الأفقية بين الفاعلين الاجتماعيين. وقد سادت أشكال التكامل الرأسى وأدارت صفوة الحزب والدولة، ومقدرة فائقة، التوازن المتغير بين المجموعات والأحزاب، وذلك لفترة طويلة من الزمن. وقد فضلت طبيعة النظام الاحتوائية بالاساس - أو شبه الاحتوائية فى حالة قطاع الأعمال - الأشكال عالية الانقسام والخصوصية للتوسط بين المصالح، وتركت الحزب الحاكم للاحتكار الواقعى للمعلبية السياسية. وقد شمل الحلف الذى أسس كل هذه الترتيبات قطاع الأعمال- ويضم كلا من الشرائع الشمالية، المستقلة نسبيا والمولودة خلال الحقبة البورفيرانية بجانب رجال الصناعة الجدد- بالإضافة إلى مجموعات^(١٣) ذات وضع استراتيجى من العمال المنظمين .

إن نفس الظروف التى حافظت على التصنيع المستمر للقطر، فى أواسط وأواخر الستينات، فى إطار من الاستقرار السياسى الاجتماعى الاستثنائى، إما عكست - فقد تدنى الإنتاج الزراعى، زاد الطلب على التمويل الأجنبى، وأصبحت الفوائض فى حسابات الخدمات ضئيلة- أو حولت لمصدر من مصادر التوتر السياسى الاجتماعى المتزايد. فمثلا، كان من شأن الأهداف والممارسات والعلاقات بين القوى- والتى تعطى مميزات للمجموعات الكبيرة الصناعية والمالية ومجموعة صغيرة من صفوة العمال، ذات الوضع الإستراتيجى والمالية للنظام والمتمتعة بدرجة معقولة من الاستقلال- والتى انبثقت خلال فترة التنمية المستقرة والتى كانت بالفعل محاصرة منذ أواخر الستينيات ، أن تعيق بشدة مقدرة الحكومة على التعامل مع التكاليف المرتفعة والمعوقات المرتبطة بالاستمرارية فى تصنيع إحلال الواردات. فى الواقع السياسى، قاد نجاح السياسة الاقتصادية بالذات فى تعزيز خلق بنية اجتماعية حديثة- وإن كانت تتضمن درجة عالية من عدم المساواة- إلى بروز مجموعات اجتماعية جديدة، خاصة الطبقات الوسطى والقطاع الهامشى الحضرى، والذين أعيق دمجهم فى النظام السياسى بسبب البنية الاحتوائية وشبه الاحتكارية للنظام.

ومن وراء الأداء المذهل للمؤشرات الاقتصادية الكلية كانت تنمو المشاكل والتوترات والتناقضات^(١٤). وقاد استخدام معدلات ضرائب منخفضة، والدعم والمستوى العالى للحماية كوسائل مفضلة لتعزيز التراكم الرأسمالى السريع، إلى خلق مؤسسات صناعية غير ذات

كفاءة، وإلى اعتماد الدولة على المدخرات المحلية- ويتزايد الأجنبية - من أجل تمويل عجزها المالى. وفشل التوظيف فى اللحاق بالنمو الاقتصادى والسكانى وأصبح التوزيع أكثر تميزاً^(١٥).

وخلال فترة حكم دياز أورداز (١٩٦٤-١٩٧٠) أصبحت حدود عملية التنمية المستقرة واضحة كما ظهرت بوضوح معالم الجمود فى النظام السياسى. ويوضح الاستخدام الصريح للقوة بواسطة النظام فى تصديده لمطالب الحركة الطلابية ١٩٦٨، البعد القمعى للنظام السياسى، والذي اعتبر حتى ذلك الوقت شكلاً معتدلاً نسبياً للحكم الشمولى أو حتى شكلاً مكسيكياً متميزاً للديمقراطية المحدودة^(١٦).

لقد تم تنصيب الرئيس لوى ايشفيريا فى ١٩٧٠ فى إطار تميز ببطء وتدهور النشاط الاقتصادى وارتفاع فى الأسعار المحلية وعجز متنامٍ فى الحساب الجارى. وكان على الرئيس الجديد أن يضيف إلى هذه الظروف السالبة التحدى الكبير بإعادة بناء الثقة فى النظام والذي تأكلت شرعيته بشدة فى مجزرة الطلاب عام ١٩٦٨، والذي على الرغم من إدعائه أصولاً ثورية، قد فشل فى الوفاء بوعده العدالة الاجتماعية الهدف المركزى للإرث الثورى.

يمكن النظر إلى فترة ٧٠-١٩٨٢، مأخوذة فى مجملها، باعتبارها محاولة متناقضة وفى النهاية غير ناجحة لتجاوز العوائق، وتصحيح الظروف الاجتماعية التى أدت إلى الاستنزاف العملى للنموذج وخاصة خلال فترة إدارة إيشفيريا، ببساطة فقد تم إطالة أمد عدم الرغبة و/أو عدم القدرة على تفسير الظروف المؤسسية والبنية التى قادت إلى الاستنزاف العملى للنموذج. لقد تم إطالة أمد احتضار النموذج، وفى النهاية جعلت استبداله كلياً أمراً ضرورياً.

على الرغم من الاختلافات المهمة، فقد اقتسمت الإدارتان اللتان شكلتا فترة ٧٠-١٩٨٢ (لوى ايشفيريا ٧٠-١٩٧٦، وجوزى لوبيز بورتيللو ٧٦-١٩٨٢) عدداً من التوجهات الحاسمة وواجهتا مجموعة من الظروف الكلية المتشابهة. ويمكن إدراج السمات الرئيسية للفترة ككل تحت ثلاثة أبعاد، جميعها حاسمة فى فهم الإطار المباشر لأزمة ١٩٨٢^(١٧).

الاقتصاد: لقد ضرب الاقتصاد المكسيكى بقوة وباستمرار بالتناقضات الداخلية والهزات الخارجية. وفى مقارنة صارخة لسنوات "التنمية المستقرة"، تتميز السنوات الاثنتى عشرة بعدم استقرار مالى عميق، وبأزمات ميزان مدفوعات متكررة، وبتضخم متصاعد. وقد شهد الاقتصاد معدل نمو متذبذب، حتى وإن كان عالياً. وقد تفاقم التناقضات الداخلية على أثر

فشل الاقتصاد العالمى. وقادت عجوزات الموازنة وميزان المدفوعات المتصاعدة إلى تخفيض حاد فى العملة الوطنية فى ١٩٧٦، وهروب ضخم لرأس المال والحاجة إلى تنفيذ برنامج تثبيت تحت رعاية صندوق النقد الدولى. ومنذ ١٩٧٨ أصبحت الزيادات الدرامية فى صادرات النفط هى مصدر النمو الاقتصادى العالية. وحيث إن إيرادات النفط لا يمكنها أن تقوى الزيادة المخيفة فى الواردات والإتفاق العام، فقد شهد الاقتراض الخارجى ارتفاعا متزايدا ومتصاعدا.

صنع السياسة الاقتصادية: إن أهم اتجاهين فى السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة هما التزايد الدرامى فى الإتفاق العام^(١٨) ومشاركة الدولة فى الأنشطة الإنتاجية، والتسييس المتصاعد لعملية صنع القرار الاقتصادى^(١٩). لقد ميزت هذه السنوات انتهاء هيمنة المجموعة المالية الأرثوذكسية لصناع السياسة والمثليين بواسطة أورتيزمينا، وشهدت صعود مجموعة الهيكلين والكينزيين الجدد من صناع السياسة والمستشارين. وعلى الرغم من سيطرة المجموعة الجديدة على الوزارات الرئيسية- وأوضح قادة المجموعة هو هوراكيو جلورس دى لابنا، وزير الأوقاف فى حكومة إيشفيرا- فإنها لم تستطع أن تحقق التفوق الذى حققته المجموعة السابقة^(٢٠). لقد أدى المأزق الناتج، بالإضافة إلى فقدان القطاع الخاص لأهم حليف داخل جهاز صنع السياسة، إلى تبدل متكرر فى السياسة ومواجهة متصاعدة بين قطاع الأعمال والحكومة. كانت استجابة قطاع الأعمال لتعطيل الأكيات غير الرسمية والتى قد سمحت له بتصميم السياسة الاقتصادية، هو الرفض الواضح للترتيبات الخفية التى جعلت السياسة هى المحقل الخاص للدولة والحزب الحاكم، وفى حين ترك الاقتصاد باعتباره واقعيًا منطقة خاصة^(٢١). ومع أن الأقسام الهامة داخل قطاع الأعمال، بجانب فترة ازدهار البترول والديون، قد جعلت توحيد جبهة قطاع الأعمال مسألة صعبة، فإن هذه الفترة حاسمة، لأنها شهدت بدايات تخطى القطاع الخاص عن دوره القطاعى التقليدى وحولته إلى خصم سياسى نشط وصريح^(٢٢).

الواقع السياسى: لقد حاول النظام بين ٧٠-١٩٨٢ استيعاب المطالب السياسية والاجتماعية الناجمة عن فترة طويلة من النمو الاقتصادى، بالإضافة إلى إستجابته إلى ميراث أزمة ١٩٦٨. وعلى النقيض من معادلات التضمين السابقة، والتى تركزت حول هيمنة نظام الحزب - الدولة نفسه، فقد وجه إصلاح السبعينيات إلى توسيع النظام الانتخابى والأنشطة الحزبية^(٢٣). لقد كان الهدف الرئيسى للإصلاح هو تفادى مخاطر الجمود وإعطاء النظام أساساً

واسعاً وقوياً من التأييد الشعبى. كان الهدف النهائى للمشروع هو صنع نوع من الديمقراطية السياسية الموجهة كمحور للاستقرار السياسى. وكان قصد الإصلاح ، بتشجيعه المنافسة خارج الحزب المهيمن، هو إحياء وتقوية الحزب PRI من أجل أن يصبح تدريجياً حزب الأغلبية فى إطار التنافس الانتخابى المقترح . عموماً، لقد أنتج إصلاح السبعينيات ، على الرغم من قصوره، بيئة مفتوحة أكثر للقوى المعارضة الشرعية وتقوية ذات شأن لأحزاب المعارضة . لقد كانت أكثر نتائج الإصلاح دلالة، مع ذلك ، والتي اتضح أنها قد كلفت النظام الكثير جداً، هو التزايد الدرامى علنية وأهمية الانتخابات فى السياسة المكسيكية^(٢٤).

خلال السنة الأخيرة لإدارة لوبيز بورتيللو شهد الناتج المحلى الإجمالى معدل نمو سالب ٥ر٪ ووصل التضخم إلى ٩٨ر٩٪، وخفضت قيمة البيزو بحوالى ٤٤٦٪، وزادت الحكومة من دينها الخارجى بحوالى ستة بليون دولار. وفى أغسطس من نفس العام، أعلنت المكسيك تعليق دفع الفوائد على الديون مؤقتاً، مجبرة بالاستنزاف الكامل للاحتياطيات العامة. وبنهاية ١٩٨٢ وصل العجز المالى ١٧ر٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى، ووصل الدين الخارجى ٨٤ بليون دولار (٨٩ر٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) وتمتص أقساط الفائدة ٤٣ر٦٪ من جملة قيمة الصادرات^(٢٥).

لقد زاد تأمين النظام المصرفى الخاص وإنشاء رقابة على الصرف فى سبتمبر ١٩٨٢، من ارتفاع المستويات العالية أصلاً من الربية والتوتر فى علاقة قطاع الأعمال والحكومة وأدى إلى زيادات خطيرة فى معدلات هروب رأس المال^(٢٦). وردت مجموعة من رجال الأعمال على تأمين البنوك بتنسيق حملة لتعبئة السكان ضد الحكومة . لقد كانت حملة "حرية المكسيك"، برغم أنها فى النهاية لم تكن ناجحة، مهمة لأنها أشارت إلى تضمين مطالب الديمقراطية بالإضافة إلى توازن للقوى أكثر فعالية فى خطابهم التقليدى المعادى للدولة^(٢٧).

الآزمة والسياسة:

لقد كان إرث فترة ٧٠-١٩٨٢ بالإضافة إلى العلاقات الجديدة للقوى داخل وخارج الحكومة، مرتبطة بإدارة دى لامدريد هى التى شكلت بعمق النتائج السياسية والاجتماعية لأزمة ١٩٨٢. لقد حدد تكوين مجلس الوزراء، والخطاب الإيديولوجى الجديد للإدارة بالإضافة لمشروعها الاقتصادى والاجتماعى بعيد المدى، الميدان السياسى الذى ستدار وتعالج داخله

الأزمة. لقد كان التوزيع الجديد للقوى السياسية والإيديولوجية محفلة فى إدارة دى لامدريد هو الرابط الحاسم بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية للأزمة. وبدون الفهم الكافى للأهمية الحاسمة للسياسة الاقتصادية، والتى تفهم باعتبارها التعبير عن بنية القوى الجديدة، فإنه لا يمكن تفسير دلالة النتائج السياسية للأزمة، وهى بروز قريين ديموكراتيكو ناسونال* باعتبارها معارضا مخيفا لم يواجه الحزب الحاكم مثله من قبل.

لقد تميز صعود دى لامدريد إلى السلطة بصعود مجموعة من الموظفين العموميين، المتحاشكة والمنسجمة إيديولوجيا ولدى أغلب الوزراء علاقة شخصية و/أو مهنية طويلة مع الرئيس. وقد انحصرت ممارساتهم السياسية داخل الجهاز الإدارى فحسب. ونسبة كبيرة منهم قد اشتركوا فى الحكومة فى الستينيات وأمضوا حياتهم السياسية النشطة فى القطاع العام المالى. لقد تشكلت المواقف الإيديولوجية للمجموعة، بالإضافة إلى آرائهم حول السياسة الاقتصادية، بعق، من خلال تدريبهم فى ظل الصفوة التنموية الليبرالية- المجموعة التى يرأسها أورتزمينا والذى كان خلال فترة التنمية المستقرة - والذين سادوا صنع السياسة خلال الخمسينيات والستينيات. ولقد تدعم التزامهم العميق بالاستقرار التحويلى والأرثوذكسية المالية بالأهداف والتوجه الإيديولوجى بالمؤسسات التمويلية حيث قضوا أغلب سنوات نشاطهم السياسى .

أهم سمة لمجلس الوزراء الجديد هى الاحتكار الكامل للفرع التنفيذى بواسطة الإخصائين المالىين. لقد جاء نصف الوزراء تقريبا من وزارة الميزانية والتخطيط، يرأسهم دى لامدريد من ٧٩ و ١٩٨١؛ وأتت البقية من وزارة المالية أو البنك المركزى. لقد جعل تكوين مجلس الوزراء قطاعات كبيرة من الصفوة السياسية غير ممثلة. لقد قاد انسجام المجموعة الجديدة وتهميش الذين لم يتماشوا بالكامل مع توجه السياسة السائد، خاصة أولئك المرتبطين بصنع السياسة الاقتصادية خلال إدارتى ايشفيرى ولوبيز بورتيللو إلى تدهور شعبيتهم فى داخل الصفوة الحاكمة. وقلصت كل هذه الميول والإتجاهات بشدة المساحة التقليدية للتفاوض وسط الشرائع والمجموعات المنافسة داخل الحكومة بعض المعايير الأساسية التى تحكم اقتسام السلطة وبناء الوفاق والذى كان يضمن إجماع الصفوة خلال ستين عاما.

وقد أرجع المسئولون مباشرة عن السياسة الاقتصادية الأمراض الاقتصادية للقطر إلى إرث

الاثنى عشر عاما من "الشعبية الاقتصادية"، وتدخل الدولة المفرط، وعدم المسئولية المالية والفساد، والتي ضغمت الآثار السلبية للهزات الخارجية. وفي تشخيصهم لجلود الأزمة - وهو مشابه تماما لوجهات نظر القطاع الخاص حول هذا الموضوع - قد كشفوا بوضوح الأفضليات السياسية لديهم. لقد أكدت الإدارة الجديدة على "الواقعية الاقتصادية" بدلا من العودة إلى سنوات الاستقرار المالي. فقد قدمت الأزمة ، للرئيس دي لامديد ومجلسه الاقتصادي، الفرصة لتجاوز المعوقات في وجه النمو من خلال تحطيم الظروف التي جعلت "تجاوزات" الإدارتين السابقتين ممكنة^(٣٠). لقد حاجج الرئيس مكررا بالحاجة "لاستخدام" الأزمة باعتبارها فرصة للتحويل الراديكالي لبنية القطر الاجتماعية - الاقتصادية.

كان المشروع الاقتصادي للإدارة ذا بعدين أساسيين

١- برنامج تثبيت قصير الأجل أهدافه المركزية هي: السيطرة على التضخم والإتفاق العام، الحماية الانتقائية للتوظيف والشركات الصناعية، واستعادة سيطرة الدولة على سوق الصرف - وهو أمر صعب خصوصا في قطر ذي حدود نافذة مع الولايات المتحدة. وقد نوقش البرنامج مع صندوق النقد الدولي. وقد شكل واحدا من أقوى حزم Packages التقشف التي طبقت في أمريكا اللاتينية خلال الفترة. وشملت السياسات المحددة، تخفيضا جديدا لقيمة العملة، زيادات في الإيرادات العامة - من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة بالإضافة لزيادة أسعار الخدمات العامة - وسياسات تمويل وأجور عالية القيود. نتيجة لذلك، خفض العجز العام بحوالي النصف خلال ١٩٨٣، وتدنى الاستثمار الخاص وشهدت أغلب قطاعات السكان انخفاضا حادا في دخلها^(٣١). ولقد كان برنامج محاربة التضخم في البداية قد حققت نجاحاً متوسطاً انخفض معدل التضخم من ٩٨.٨٪ في ١٩٨٢ إلى ٨.٠-٨.٢٪، ٥٩.٢٪ و ٦٣.٧٪ خلال السنوات الثلاث التالية. ولكن لاحقا، ارتفع معدل التضخم إلى ٨٨٪ في ١٩٨٦ وفي ١٩٨٧ وصل إلى ١٠٥.٧٪، حيث أنه لم يستطع مقاومة الضغوط المرتبطة بالانخفاض الحاد في أسعار النفط في ١٩٨٦^(٣٢). ويعزى عدم نجاح البرنامج من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧ بهزتين خارجيتين بالإضافة إلى اتباع برنامج التشبيث y Programa de Auent0 y Crecimiento في ١٩٨٦ والذي حاول ربط تخفيض التضخم باستئناف النمو من خلال

توسيع النظم المالية^(٣٣). وبعد الأزمة الحادة في أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٧، وضعت الحكومة حزماتها الثالثة، والأكثر نجاحاً، في معارضة التضخم: Pacto de Solidaridad Económica. لقد شكلت هذه الحزمة الأخيرة انفصالا مهما من الاثنتين السابقتين وأصبحت ممكنة بعد قبول قطاع الأعمال الكبير تأييد سياسة الحكومة.

٢- "برنامج للتكيف الهيكلي" والذي كان محورا الأساسيان هما: ترشيد وتقليص دور الدولة في الاقتصاد وإعادة تحديد العلاقة بين السوق العالمي والمحلي. وقد شكل المشروع نهاية حقبة التصنيع الذي تقوده الدولة والمتجه للداخل؛ وشمل إعادة هيكلة راديكالية لعلاقة الدولة - المجتمع والدولة - السوق؛ وقد نظر إلى التكامل القوي في الاقتصاد العالمي والتشجيع النشط للمصادرات، باعتباره الآلية الحاسمة للنمو الاقتصادي. وقد استلزم إعداد وتنفيذ البرنامج إعادة تشكيل أساسية للتحالف الاجتماعي الذي شكل أساس الاستراتيجية التنموية المكسيكية التقليدية، علاوة على إعادة النظر النقدية في النطاق الشرعي لفعل الدولة.

وعكس بعدى المشروع، على الرغم من أنها أقل إنسجاماً في الممارسة عن الخطاب السياسي، التغيرات الأساسية العريضة في علاقات الدولة - المجتمع والجارية منذ السبعينات في الاقتصاد السياسي العالمي. ومنذ أن حل الركود مكان النمو المستمر في الاقتصادات الصناعية في أوائل السبعينيات، وخاصة عندما أزاح التضخم التوظيف باعتباره الأولوية العليا في أجندة السياسة الاقتصادية، انتشر الهجوم على تدخل الدولة، وتبنى سياسات نقدية انكماشية والتأكيد على الحاجة "لتحرير" قوى السوق - وفي الحقيقة بشكل وبائي - على نطاق العالم. لقد كانت برامج التثبيت والتخصخصة وتحرير السوق "الليبرلة" والتي نفذت في أقطار - أمريكا اللاتينية الرئيسية منذ أواسط السبعينيات في هذا الإطار العالمي الجديد، أكثر من مجرد انحراف عن الاستراتيجيات التنموية التقليدية. برغم أنها تشبه ظاهرياً تلك البرامج التي نفذت خلال الخمسينيات والستينيات، وتختلف برامج التثبيت في أواسط السبعينيات في النصف الجنوبي، وبداية الثمانينيات في المكسيك، بعمق عن سابقتها في محتوى أهدافها النهائية. حيث إن برامج التثبيت في ظل حمى تصنيع إحلال الواردات قد نهجت واستخدمت كحلول قصيرة الأجل لأزمة ميزان المدفوعات، واليوم، تشكل برامج التثبيت جزءاً من حزمة التحول الهيكلي والذي هدفه النهائي هو قلب الدور التاريخي للدولة

كألية للتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تغيير الميزان التقليدي بين الأسواق المحلية والعالمية. وقد وجد الخطاب الليبرالي الجديد والمرتبط بالسياسات النقدية الارثوذكسية، والذي أصبح سائدا في صنع السياسة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية المتقدمة - بالإضافة إلى أنه التفكير الاقتصادي في داخل المجتمع التمويلي الدولي - بيئة شديدة الاستجابة في الشرائح العليا لإدارة دي لامدريد. ولقد تقوى أكثر الترابط العريض بين توصيات سياسة صندوق النقد الدولي مع أهداف الحكومة المكسيكية، من ١٩٨٣ وبعد ذلك، بحاجة الإدارة الملحة لاستعادة ثقة القطاع الخاص. لقد كان الاتفاق الرسمي مع صندوق النقد الدولي، والذي يعتمد عليه التفاوض حول الدين الخارجي، حاسما في هذا الإطار لأنه أعطى قطاع الأعمال الضمان العالمي الذي جعل عرض الحكومة بخصوص أمان السياسة الاقتصادية أكثر مصداقية - على الأقل جزئيا.

لقد كان الهدف الحاسم للمشروع ككل - وفي الحقيقة الشرط الضروري لنجاحه - هو إعادة بناء التحالف بين الدولة وقطاع الأعمال. لقد جعل إعادة بناء التحالف عملية شاقة بسبب إرث عدم الثقة الناتج عن تأميم البنك، والجو العام للرغبة المرتبط طبيعيا بالأزمة الاقتصادية، بجانب الآثار التي لا يمكن عكسها واقعيا والناجمة عن تسييس القطاع الخاص. ولم تستطع إدارة دي لامدريد، رغم أنها قد تكون مستعدة ، - بسبب الاعتبارات السياسية بالإضافة للتطورات العالمية الخارجة عن سيطرتها - إلى تلبية مطالب أكثر فئات قطاع الأعمال. وتسببت التكاليف السياسية والاجتماعية العالية للمحاولات المتكررة والفاشلة لإقامة هذا التحالف، مع ذلك، في تقويض الأسس الاجتماعية لمساندة النظام.

وتحملت القطاعات الشعبية والطبقات الوسطى ورجال الأعمال الخاصين أعباء برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. لقد أدى التدهور السريع في الأجور الحقيقية - قدر بحوالي ٥٠٪ خلال الفترة ٨٢-١٩٨٨ - وازدياد مستويات البطالة والاستقطاعات الضخمة لدعم سلع الاستهلاك الشعبي - أكثر من ٧٠٪ خلال السنوات الثلاث لإدارة دي لامدريد - إلى ضغط اجتماعي واسع. لقد حرم تنفيذ هذا البرنامج المكلف والممقوت شعبيا البنى الاحتوائية لحزب PRI من بقايا وظائفه التمثيلية. وفي هذه الفترة، أصبحت الاكليات الاحتوائية تستخدم كأدوات للاستبعاد والسيطرة. وعلى الرغم من استمرار صفوة العمال في تمثيل دور المحور

الناقد في النظام، فقد عانى وضعهم الكلى، داخل علاقات القوى الجديدة المثلة في إدارة دي لامدريد، من تدهور مستمر. إن اعتماد صفوة العمال على الحكومة، قد أجبرهم على تأييد أكثر السياسات الاقتصادية معاداة للعمال في المكسيك في فترة ما بعد الثورة المكسيكية. ولم يستطيعوا أن يستخلصوا أى تنازلات من العمال المنظمين، باستثناء بضع حالات منفصلة - أكثرها شهرة في PEMEX^(٣٤) - ومازالوا قادرين على حفظ القطاع تحت السيطرة، خاصة بعد ١٩٨٥، ولكن تزايد باستمرار عجزهم عن تقديم التأييد الانتخابي الذي اعتمد عليه حزب PRI تقليديا.

إن الهدف المركزي الآخر للمشروع الكلى للإدارة هو تقوية الدولة . ورغم أنه يبدو مناقضا للهجوم الحكومي على تدخل الدولة ، فإنه مع ذلك ذو علاقة به . ومن جهة نظر الإدارة، سيسمح ترشيح القطاع العام للدولة بكسر القيود المتعددة التي تستتبع المشاركة النشطة في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للقطر تقريبا . بالتراجع ستزيد الدولة مقدرتها الفعالة على الفعل ؛ برفضها لشرعية بعض المطالب المقبولة تقليديا فإنها ستسترد مقدرتها على اتخاذ القرار . ومع ذلك ، فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تحطيم المجموعات القوية جدا والبنى المحصنة للتوسط بين المصالح والضبط الاجتماعي ؛ إنها تتطلب ، باختصار ، تثبيت الفاعلين الاجتماعيين - الاقتصاديين الذين كانوا محاور هيمنة الدولة - الحزب^(٣٥).

ومن ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ فإن إدارة الأزمة ، بالإضافة الى المعارضة النشطة للقوى الاجتماعية مترافقة مع تصنيع إحلال الواردات وعدم استعداد قطاع الأعمال الكبير على المساندة الشاملة للمشروع الاقتصادي الجديد للحكومة ، قد أعاققت بشدة مقدرة إدارة دي لامدريد على الفعل . وسرعان ما التهمت تكاليف التكيف المخصصة ضمنا في برنامج التثبيت، قوة المجموعات التي تعارض بنشاط مشروع دي لا مدريد للإصلاح الهيكلي بعيد الأمد، ومنحت مساحة لإعادة إنشاء تحالف بين الدولة وقطاع الأعمال الكبير. وبدأت الحكومة هذه المرة بجدية في برنامج للتحرير الاقتصادي لاسابق له، وقد أجبرها على ذلك التدهور الدرامى الجديد في أسعار البترول في ١٩٨٦ وساعدها الضعف الحاد للعمال واعتماد رجال الأعمال الصناعيين المحليين على حماية الدولة وعلى الطلب المحلي.

لقد كانت سرعة تحرير التجارة درامية، ذلك أنها فاقت المتطلبات المفروضة بشروط إلحاق المكسيك بالجات في أغسطس ١٩٨٦. لقد ألغيت واقعا تصديقات الاستيراد، وخفضت التعريفات القصوى من ٤٠ إلى ٢٠٪^(٣٦). وفيما يتعلق بتقليص دور الدولة في الاقتصاد فقد كانت الأرقام على حد سواء مؤثرة. فقد تم تصفية أكثر من ٦٠٪ من شركات القطاع العام التي كانت موجودة عام ١٩٨٢ أو بيعت للقطاع الخاص^(٣٧).

كذلك استقطع بحدة دعم سلع الاستهلاك الشعبي بالنسبة لسلع الغذاء بالإضافة لدعم المواصلات العامة- وتدهورت التحويلات الجارية (والتي تشمل الدعم) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من ٦٥٪ في ١٩٨٣ إلى ٢١٪ في ١٩٨٧^(٣٨). وارتفعت أسعار السلع والخدمات العامة، بدون حتى توليد الزيادات المتوقعة في الإيرادات، بسبب الأثر الضخم لهبوط أسعار النفط في هذه المجالات. كنتيجة لكل هذه السياسات قفر الميزان العام الأولى- الفرق بين جملة الدخل وجملة الإنفاق في السلع والخدمات غير المالية - كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٨٪ عجز في ١٩٨٢ إلى ٤٩٪ فائضا في ١٩٨٧^(٣٩).

رغم ذلك فقد كان لمدة ستة أعوام من تحقيق رقم قياسي في توقف النمو عند معدل صفر تقريبا ما يزيل آثار نجاح الإدارة في تخفيض النفقات غير المالية، بالإضافة إلى الزيادة الضخمة للصادرات غير النفطية.^(٤٠) لقد أصبحت خدمة الدين الخارجى أهم الأهداف المتسقة لسياسات الحكومة. وعلى الرغم من الشروط المواتية التي ادعى أن الإدارة قد حصلت عليها خلال مفاوضات ١٩٨٣ و ١٩٨٦، فإن أرقام IDB توضح أن المكسيك قد دفعت فوائد أكثر بالأرقام المطلقة مما دفعت البرازيل، على الرغم من دينها الصغير بالمقارنة^(٤١).

لقد غير التحرير الاقتصادي بدرامية ميزان القوى داخل الحزب الحاكم وفي المجتمع المكسيكي، وذلك بهجومه المباشر على الحلف الاجتماعي الذي وضع أساس هيمنة PRI في النظام السياسي. لقد جرف هذا التغير المفاجئ في استراتيجية المكسيك التنموية مقدرة النظام على الحصول أو إعادة الحصول على إجماع، كما بدد قدرته على تشتيت، وتثبيط المعارضة وقاد، في ١٩٨٨، إلى أسوأ أزمة شرعية في تاريخ ما بعد الثورة.

لقد تأسست مشروعية احتكار PRI للسلطة السياسية تاريخيا على سعيها لبلوغ الغايات المرتبطة بالتراث الثوري بأكثر مما تأسست على اتباعها للإجراءات الرسمية^(٤٢). وقد قوض

برنامج التحرير الاقتصادى بحدّة شرعية هيمنة الدولة - الحزب بتحديثه المباشر للارتباط الوثيق بين الاقتصاد المفلق نسبيا والدفاع عن الهوية الوطنية من جانب، وتدخل الدولة والوعد بالعدالة الاجتماعية من الجانب الآخر. وبهذا الفعل، كسر التحرير الاقتصادى الميزان الرخو بين الصراع والإجماع الذى ضمن تماسك التحالف الحاكم لمدة ٦٠ عاما. لقد أدى الهجوم على تدخل الدولة علاوة على المحاولة المستديرة لاستبعاد الجناح اليسارى من التحالف الحاكم إلى انبثاق تحالفات أفقية بين ووسط موظفى الحزب وبيروقراطية الدولة، مما هدد السيطرة الهرمية والرأسيّة. أخيرا، فإن التحرير الاقتصادى إذا أخذ باعتباره نموذجا جديدا لعلاقات الدولة-المجتمع، فهذا يعنى بالتالى انتهاء الحلف الاجتماعى المبنى على وعد العدالة الاجتماعية. وفى إطار رفض الدولة بشدة شرعية تدخلها باعتبارها أداة حاسمة لحماية المجتمع من الآثار الفظمية لقوى السوق، فقد استشعرت المجموعات الاجتماعية المهمة أن التحرير الاقتصادى كمشروع أصبحت داخله مطالبهم من أجل حماية الدولة، بين عشية وضحاها، غير شرعية وأن بقائهم نفسه أصبح هكنا فى خطر.

أثر الأزمة على المجتمع المدنى والسياسى

قد كان أثر الأزمة على تنظيم المجتمع المدنى والسياسى من خلال التركيبة الخاصة لكل منهما بالإضافة إلى المشروع الاقتصادى الذى من خلاله أدارت الإدارة الأزمة^(٤٣).

الصراع حول "المجتمع المدنى"

لقد كان المجتمع المدنى فى المكسيك- وهو ساحة تشمل أنشطة الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية- تقليديا ضعيفا . وفى إطار يتميز بأشكال لتوسط المصالح رأسيا وأفقيا، وكلها تتركز حول الدولة، وبالتالى قيدت بشدة عمليات خلق روابط أفقية بين الطبقات ، أو تكوين شخصيات اجتماعية على الأقل مستقلة نسبيا عن الدولة. على الرغم من ذلك، قادت أربعون عاما من التحديث الاقتصادى- الاجتماعى السريع لزيادة الضغوط لخلق مساحات جديدة للفعل السياسى والاجتماعى. وقد أجبرت الممارك، التى شنها الطلاب ومنظمات العمال المستقلة والجمعيات الاجتماعية، النظام على فتح قنوات جديدة للمشاركة السياسية. لقد

استجابت إصلاحات السبعينيات لهذه التحديات وخلقت الشروط لتوسعهم أكثر - حتى ولو بصورة محدودة في النهاية.

لقد وقعت أزمة ١٩٨٢ على منطقة نشطة أصلا. ومع أن التكاليف الاجتماعية للإصلاح الهيكلي والتعشف قد قادت إلى أشكال أكثر دفاعية للفعل الاجتماعي ونعت إلى إضعاف مشاركة الفقراء، فإن المجتمع المدني استمر في النمو. وقدم بركان ١٩٨٥ في مدينة المكسيك دافعا لتطوير حركات اجتماعية ومنظمات شعبية جديدة. وقد أجم تأخر رد الحكومة من السخط الشعبي وأعطى ذلك المجموعات الاجتماعية وعيا متزايدا بقدراتهم الذاتية على الفعل الجماعي^(٤٤).

رغم ذلك، فقد وقعت الأزمة أيضا على أرض غير متساوية. تراجعت الدولة من المجالات الحيوية للحياة الاجتماعية والاقتصادية وحابت المجموعات المحظوظة ذات الموارد المادية والتنظيمية، وهكذا اتجهت لإبراز اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة. لقد كان المستفيدون الرئيسيون من تراجع الدولة هي منظمات القطاع الخاص، وبعبارة محددة من حيث خرجت الدولة، فقد دخل قطاع الأعمال.

خلال الثمانينيات ضمنت أكثر شرائح "الأعمال" نشاطا وتعبيرا في خطابها المعادي للدولة دفاعا نضاليا عن "المجتمع المدني"، وفهم باعتباره مملكة "المبادرة الخاصة". وأصبحت ثنائية الدولة والمجتمع المدني محور مشروعهم الإيديولوجي الجديد. وعبر هذه الثنائية حاولوا تصوير أنفسهم باعتبارهم ممثلين للمجتمع في مجموعته وفي وضع معاد مباشرة للدولة^(٤٥). وأصبحت منظمات الأعمال تعمل بنشاط في ترويج الحركات الاجتماعية والروابط المدنية. وقد أتاحت لهم موارد المادية والتنظيمية الضخمة ملء الفراغات المفتوحة بصراعات خاضها الآخرون بالإضافة للمشروع الاجتماعي الاقتصادي لدى لا مدريد.

المجتمع السياسي

لقد تميز مجال الانتخابات والأحزاب والتشريعات في المكسيك بالاحتكار الانتخابي طويل الأمد والفعال للحزب الحاكم. وقد شكلت أحزاب المعارضة تقليديا الطبقة الثانية لنظام الحزب-الدولة في القطر^(٤٦). لم تستطع أحزاب المعارضة، ولفترة طويلة من الزمن، أن تصبح منافسا

حقوقها على السلطة السياسية، لأنها كانت خاضعة للحزب المهيمن دانت في وجودها للامتيازات والامتيازات الممنوحة من أعلى^(٤٧).

لقد بسر الإصلاح السياسي في أواخر السبعينيات بعض القيود التي حرمت بانتظام تطور المجتمع السياسي. ورغم ذلك، كما لوحظ من قبل، فقد كانت أهم نتائج الإصلاح هي زيادة أهمية علنية العمليات الانتخابية^(٤٨).

كانت نسخة الإصلاح السياسي لإدارة دي لا مدريد (٨٢-١٩٨٨) هي "دمقرطة المجتمع". قد شكل هذا البرنامج البعد السياسي لمشروع الإدارة الكلي للتحول الاجتماعي والاقتصادي. إن تأكيده على "المجتمع"، بدلا عن الدولة، يكشف الطبيعة الحقيقية للمشروع الذي كان هدفه النهائي هو تقديم إطار مؤسسي قادر لإدارة شكل جديد لعلاقات الدولة-المجتمع، ولقد بنى التوجه الأساسي للإصلاح السياسي لعام ١٩٧٧ على ضرورة أن تصبح الانتخابات تدريجيا هي الشرعية الأكثر هيمنة في الدولة. رغم ذلك، فقد أوضحت النتائج الأولية للانتخابات الحرة نسبيا أن التحرير السياسي في أوقات التوتر السياسي والاجتماعي الهائل هو أمر يحتمل مخاطر شديدة للغاية.

أدت الانتخابات المحلية لعام ١٩٨٣ في الولايات الشمالية لشيهوروا ودوراهجوا إلى أسوأ الهزائم لحزب PRI منذ إنشائه في ١٩٢٩. وفي ولاية شهبوهوا، كسبت PAN المجالس المحلية ممثلا لـ ٧٠٪ من سكان الدولة، مشتملا على المجالس المحلية لمدينة شيهوروا-عاصمة الولاية- وفي مدينة سيوداد جوريز ثاني أكبر مدينة في الولاية والخامسة على مستوى القطر. وأيضا في دوراهجوا فقد حزب PRI عاصمة الولاية لحزب PAN^(٤٩).

قادت انتصارات PAN في الانتخابات المحلية لعام ١٩٨٣ إلى صراعات خطيرة ومعلنة بصورة غير عادية داخل التحالف الحاكم فيما يتعلق بأهمية اتباع مشروع الانفتاح السياسي^(٥٠). ونسبة لتزايد الصراعات وسط مختلف أعضاء النظام، فقد شهد التحرير السياسي توقفا مفاجئا. وفي ديسمبر ١٩٨٣ طلب من الجيش التدخل لقمع التحالف اليساري، والذي أحرز انتصارا في بلدية جوشيتان في الولاية الجنوبية الغربية لاوكساكا. وبعد سنة، استخدم الجيش مرة ثانية لإزاحة مؤيدي PAN في المدينة الحدودية بيدرايس نيجراس، كواوليا، والذين استولوا على المجلس المحلي مدعين انتصارا انتخابيا.

لقد جاء الامتحان الحقيقى "للمقرطة المجتمع" فى انتخابات الكونجرس فى يوليو ١٩٨٥ وفى بعض الانتخابات المحلية الحاسمة فى ١٩٨٦. وقد أعطى الغش واسع النطاق نتائج عكسية حيث تم فى إطار مشروع للإصلاح السياسى للنظام نفسه والذي زاد من علنية ودلالات الانتخابات^(٥١). ولم تقن الانتخابات PRI ولكنها فى الحقيقة قد أدت إلى العكس^(٥٢). لقد تغير معنى الغش: من كونه آلية مقبولة فى قطر لا يكون فيه للإنتخابات ثقل فى تقنين السلطة السياسية، ليصبح مصدرا متناميا للاشرعية. وقد نال المشروع الاجتماعى- الاقتصادى لدى لا مدريد وهو أسوأ أزمة اقتصادية فى تاريخ ما بعد الثورة، وكما نال إجهاض مشروع الإصلاح السياسى ما يستحقان من جزاء .

إن عكس مشروع الإصلاح السياسى والذي أتاح للنظام أن يواجه المعارضة المعادية للنظام إلى الميدان الانتخابى قد كان تنازلا للمجموعات داخل الحلف الحاكم والتي عارضت بعناد الانفتاح السياسى. رغم ذلك، كانت هذه المجموعات الهدف الأساسى للتحرير الاقتصادى لمشروع سياسى. لقد كانت نتيجة كل ذلك تحالفا غريبا متوتر داخليا بين المتعصبين السياسيين، الذين يشغلون مواقع قيادية فى البنى الاحتوائية والإصلاحيين الاقتصاديين الليبراليين الجدد الذين ليس لهم أساس اجتماعى مستقل.

التصدع داخل "العائلة الثورية"

إن صعود فريق دى لامديد للسلطة وتبنى برنامج التحرير الاقتصادى قد حطم الإجماع الرئيسى حول الأهداف واقتسام السلطة والتي حفظت التنافس الحاد التقليدى بين الفئات المتنافسة فى شبكة الدولة- الحزب فى حدود يمكن إدارتها. قادت المحاولة المستمرة لتهميش كل المجموعات غير المرتبطة مباشرة مع الفئة التى استلمت مقاليد الدولة، فى ١٩٨٦ إلى بروز معارضة علنية داخل إطار الحزب الحاكم نفسه. وقد تبنت مجموعة صغيرة متميزة من الشخصيات الحزبية- كواوهموك كاردنياس (ابن الرئيس لاذارو كارديناس) وبوفيريو مونوز ليدو، وإفيجيبي مارتينز نافاريت- شعار Corriente Democratia و بدأوا فى المطالبة بالديمقراطية الداخلية لحزب PRI. وقدمت المجموعة نفسها باعتبارها تعبيرا عن المثل الوطنية والتقدمية التى شكلت جوهر المشروع الثورى الذى من أجله يدافع PRI^(٥٣).

بالنسبة Corriente Democratia كشف اختبار مهندس برنامج التحرير الاقتصادي كارلوس ساليناس دى جوتارى- كمنافس لرئاسة الحزب فى ١٩٨٧ حدود المعارضة الداخلية علاوة على التزام الحكومة الصارم باتباع مشروع للتحويل الاجتماعى- الاقتصادى الذى لا يوجد مكان فى داخله للجناح اليسارى للحزب.

فى ١٩٨٧، انتهى Corriente Dem مع PRI بجانب نجاح PAN فى تعبئة الناخبين فى الجزء الشمالى للقطر وأعاد موضوع الإصلاح السياسى مرة أخرى إلى مركز أجندة النظام السياسى. حاول الفريق الحزبى لـ PAN المنافس لرئاسة الحزب الجديد استعادة المبادرة. لقد حاولوا مقتنعين بأهمية إجراء انتخابات نظيفة لتقنين مرشح مفروض ومرتبطة بقوة بالتكاليف الاجتماعية لبرنامج التحديث الاقتصادى الذى بدء فى ١٩٨٣، استعادة السيطرة على عملية التعبير الاجتماعى بتقديم أنفسهم كطليعة الإصلاح السياسى. رغم ذلك فقد جاءت استجاباتهم متأخرة جداً.

فى إطار العملية التى تصاعدت فى ١٩٨٨ فى الانتخابات النيابية والرئاسية، أصبح Corriente Dem -أولا مجموعة صغيرة من معارضى « PRI - وفى غضون شهور قليلة، جوهر تحالف عريض يسارى - المركز - FDN - والذى استطاع أن يحقق مالم تفعله PAN القوى الانتخابية التقليدية الثانية فى القطر: محطما احتكار PRI للانتخابات وتحدى ادعائها الخاص بامتلاك إرث الثورة المكسيكية . إن مقدرة FDN لفعل ذلك، رغم مواردها التنظيمية الضئيلة، هو بسبب حقيقة أن استمرارية برنامج التحرير الاقتصادى ضمنيا باختيار مستر ساليناس كمرشح لرئاسة PRI قد أخذ بواسطة العديد من أعضاء الحزب وبيروقراطية الدولة كتهديد مباشر لبقائهم السياسى . لقد أزال ذلك الشقاق المبيت لبنية هرمية حيث تتصارع باستمرار المجموعات والفئات مع بعضها فى محاولاتهم للوصول إلى القمة، وولدت تضامنا أفقيا (الكل استشعر أنه مهدد فى الوقت نفسه) بالإضافة للتعاطف مع المتمردين. فقد كان الكادر الوسيط للحزب وبيروقراطية الدولة حاسمين، بمنحهم دعماً مستتراً للمتمردين وبفشلهم فى التعارن بالكامل فى حملة ساليناس الانتخابية، فى تفسير النجاح الانتخابى لـ FDN . إن مقدرة الجبهة على أن تصبح نقطة الحشد لأعداد كبيرة من القوى المعارضة غير الحزبية؛ ومقدرتها على أن تصبح التعبير السياسى لكل المجموعات المستبعدة من المشروع الوطنى الجديد للحكومة؛ بجانب قوة المثل المرتبطة باسم كاردنياس قد قامت بالباقي.

وقد فتحت انتخابات ١٩٨٨ للرئاسة والكونجرس صفحة جديدة فى السياسة المكسيكية. وللمرة الأولى منذ إنشائه فى ١٩٢٩، فقد الحزب الحاكم الاحتكار الفعلى للعملية السياسية. هكذا، وللمرة الأولى فى تاريخ ما بعد الثورة، عندما كون الكونجرس الوطنى نفسه فى الايكثورال كوليش للانتخابات الرئاسية فى ٩ سبتمبر ١٩٨٨، لم يصادق أى نائب من المعارضة على الانتصار الانتخابى لمرشح الرئاسة التابع لـ PRI. وقد صادق على كارلوس ساليناس كرئيس دستورى فقط بواسطة أعضاء حزبه وحدهم، أى، هامش قدره ١٢ صوتا فوق ٥١٪ للأغلبية التى تتطلبها التصديق. وحتى لو استخدم المرء النتائج الرسمية، والتى يعترض عليها العديد من المشاركين والمراقبين، فإن نصيب ساليناس من أصوات الرئاسة (٥٠.٥٪) هى ضئيلة جداً لأى مرشح رئاسى لحزب PRI وكان نصيب كواهيموك كارديناس-المرشح الرئاسى لـ FDN (٣١.١٢٪) من الجانب الآخر، هو الأكبر الذى حصل عليه مرشح رئاسى معارضى لـ PRI. أيضا، وللمرة الأولى منذ إنشائه، حصل PRI فقط على ٢٦٣ مقعدا من جملة ٥٠٠ مقعدا، وبذلك يفتقد أغلبية فى الكونجرس اللازمة لتعديل الدستور. وعلى أية حال، فإن الانتصارات المذهلة للمعارضة فى انتخابات ١٩٨٨، لم يصبح لها بعد معنى محدد. تظل إمكانيات الانتقال الديمقراطى فى القطر، الذى يفتقد التقاليد الديمقراطية الليبرالية وحيث الشرعية الثورية المرتبطة باتباع الأهداف تبقى تحديا قويا لمعادلة الشرعية الإجرائية؛ ومع حزب حاكم مازال يسيطر على موارد مهمة؛ ومع مجتمع حيث الأحزاب ليس لها أساس قوى، غير مؤكدة. كل ما نعرفه، حتى الآن، أن المحاولة الناجحة نسبيا لدى لا مدريد لتحويل الاقتصاد راديكاليا، بجانب التزامه المتذبذب وتوقفه عن مشروع الإصلاح السياسى، قد أطلق عملية للتعبئة السياسية والاجتماعية احتفظ فيها النظام بسيطرة هشة. إن الاستعادة السريعة الملحوظة للمقدرة التنفيذية لاتخاذ فعل حاسم خلال الشهور القليلة الأولى للإدارة توضح، رغم ذلك، أن الإضعاف الشديد لحزب PRI لم يقوض، حتى الآن، المحاور الأساسية الأخرى للنظام السياسى المكسيكى: الرئاسة. على الرغم من ذلك، يعتمد لمباح المشروع الاجتماعى-الاقتصادى الجديد على المقدرة على اتخاذ القرار والفعل الحاسم ضد أى من أشكال المقاومة والمعارضة، بالإضافة للمقدرة على خلق تحالف جديد للقوى

السياسية والاجتماعية قادر على أن يستمر وأن ينفذ المشروع الجديد في الأجل الطويل. وخلال السنوات القليلة الماضية، كان النظام السياسي المكسيكي ، ككل ، أكثر نجاحا في إزالة القيود وأقل نجاحا في خلق أسس جديدة للتأييد السياسي والمؤسسي للمشروع الوطني الجديد.

المواضع والمراجع

- ١- Peter Gourevitch, 1986 p.9.
- ٢- Presidencia de la Republica 1985.
- ٣- الحزب الحاكم، الحزب الوطني الثوري. أنشئ عام ١٩٢٩ كتحالف عريض للشرائح الثورية، والمنظمات السياسية والزعماء الثوريين. في ١٩٣٨ أصلح الرئيس كاردنياس. الحزب وأعاد تسميته باسم حزب الثورة المكسيكية، ونى بنيته الاحتوائية. وأعيدت تسميته الحزب مرة أخرى في ١٩٤٦ بالاسم الذي احتفظ به حتى الآن: الحزب الثوري.
- حول هذا الموضوع انظر John Bailey, 1986, Garrido, 1986 and 1987; Meyer, 1978 and 1988.
- ٤- أنشئ في ١٩٣٩ بواسطة مجموعة من المثقفين، والسياسيين، والكاثوليك الثوريين ورجال الأعمال في استجابة للسياسات الوطنية والتقدمية للرئيس لازارو كاردنياس. انظر; Carlos Arriola 1977 Soledad Loaeza 1974 and 1987; Donald Mabry 2973' Universidad Ibero-mericana 1978.
- ٥- حول هذا الموضوع انظر Adolfo Aguilar Zinser 1988 in Leopoldo Cordera et al.
- ٦- المراجعة المنظمة للفترة يمكن إيجادها في. Leopoldo Solis 1970; Roger D. Hansen 1971.
- ٧- هناك وفرة من الأدبيات حول صناعة إحلال الواردات، بالنسبة للحجج المركزية أنظر ABERTO. Hirschman 1971. Kathryn Sikkink 1988.
- ٨- من أكثر المعلومات شهرة حول استراتيجيات المكسيك التنموية هو Rene Villareal 1977. in Rose Reyna and Richard S. Wenert (eds) 1997 ولنقد جزئي لـ Villareal والتي تؤرخ لهداية صناعة إحلال الواردات بالثلاثينات، انظر. Enrique Cardenas 1987.
- ٩- وتحليل عميق ومؤثر للأبعاد السياسية لصناعة إحلال الواردات في الأرجنتين والبرازيل انظر -Guil- O'Donnell's 1973. O'Donnell's لوللنقاش الذي ولده عمل O'Donnell انظر. Da- Hirschman, Serra and Kaufman. vid Collier (ed) 1979 خاصة الموضوعات التالية.
- ١٠- Rene Villarreal 1977.

١١- يمكن إيجاد تفصيل عن أصول المؤسسات المالية المكسيكية خلال العشرينيات، والتي توضح التعاون بين

المجموعات المالية والصفوة الثورية.. في. Sylvia Maxfield Tield 1988

١٢- للأهمية الحاسمة لاستقلالية البيروقراطية عن العملية السياسية والتأييد النشط لقطاع الأعمال لتأجيل

السياسة انظر Sikkink 1988 .

١٣- تشمل الأعمال الرئيسية حول النظام السياسي المكسيكي; MANUEL CAMACHO 1977;

Pablo Gonzalez Casanova 1965; Robert Scotl 1964; Jose Luis Reyna and

Richard S. Weinerd (eds) 1977; Nora Hamilton 1982- Susan K and John

F.H. Purcell 1980; Susan K. Purcell 1981.

١٤- Jose Blanco 1979' E.V.K. Fitz Gerald 1979 in Rosemary Thorp and

Lawrence Whitehead(eds).

١٥- في عام ١٩٧٠ كان ٢٦.٨٪ من السكان النشطين اقتصادياً إما عاطلين أو في بطالة مقنعة. في

١٩٥٠. تلقت ٥٠٪ من الأسر المعيشية ١٩.١٪ من الدخل الوطني في حين أن أعلى ١٠٪ تلقوا ٤٠٪

من الحملة وبعد ذلك بـ ١٥ سنة تلقى أعلى ٢٠٪ ثلثي الدخل الوطني في حين أن أدنى ٤٠٪ تلقوا عشر

من الحملة. V,illarreal 1977 pp 75-6

١٦- لتوثيق جيد حول الحركة الطلابية في ١٩٦٨ انظر Sergio Zormeno 1978.

١٧- هناك أدبيات وفيرة حول هذه الفترة ؛ انظر مثلاً Gerardo Bueno 1983; Robert E. Loo-

ney 1985; Carlos Tello 1979; Lawrence Whitehead 1980.

١٨ سبب هذا التوسع هو ارتفاع نفقات الحكومة وفشلها في زيادة إيراداتها المالية بسبب معارضة قطاع

الأعمال للإصلاح الضريبي.

١٩- إن المؤشر الكاشف لعملية التسييس والمازق وعدم استمرارية صنع السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة

هو أن وزير المالية قد غير ست مرات ومدير البنك المركزي ثلاث مرات، مع فترة إدارتين السابقتين. وبما

له دلالة مماثلة هو خلق وزارة الميزانية والتخطيط في ١٩٧٧. والتي ترتب عليها إضعاف وزارة المالية

وجعلت تنسيق السياسة أكثر صعوبة.

٢٠- بالنسبة للاختلافات بين المجموعتين والصراع داخل جهاز صنع السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة

انظر: STEPHAN HAGGARD 1986; Miguel Bazanez 1981.pp. 67-70;

Robert Kaufman 1988; Roberto Newell, G. and Luis Rubio, F. 1984, pp. 136-75, 207-9; Miguel Angel Rivera Rios 1986, pp. 70-6.

٢١- قد سمي تقسيم العمل هذا التحالف من أجل الأرباح وهو تعبير أصبح شعبيا في Clark Re-ynolds

٢٢- لتعرف الابعاد الهامة لعلاقات الحكومة- قطاع الأعمال خلال فترة ٧٠-١٩٨٢ انظر Julio La-bastida, 1986; also: Carlos Arriola and Juan Gustavo Galindo, 1984; Edward Epstein 1980.

٢٣- Soledad Loaez 1984 P. 145.

٢٤- بالنسبة للجوانب المختلفة للإصلاح السياسي خلال السبعينيات انظر Silvia Gomez Tagle : 1984; Cecilia Imaz 1981; John Foster leich 1981; Kevin Middelbrook 1986 in Guillermo O'Donnell eted 1979.

٢٥- Presidencia de la Republica 1988 pp. 25.

٢٦- يوجد إجماع عريض حول الأهمية الحاسمة لتأميم بنك لوينز بورتيدور، ولكن التفسيرات حول أهدافه الحقيقية تختلف بشدة . بالنسبة لوجهة نظر الرئيس انظر : L Jose se Opez Pontillo 1988 ولتحليل إحدى مؤيدي لوينز بورتيلور الرئيسين، مدير البنك المركزي خلال تلك الأزمات الحاسمة، انظر Corlos tello 1984. ولتوثيق متوازن انظر Hernandez Rodriguy 1980 ولتفسير يعكس

وجهة نظر القطاع الخاص حول الموضوع انظر Newell and Rubio 1989

٢٧- انظر أمثلة لهذا الخطاب الجديد في بعض الخطاب لقادة قطاع الأعمال المنشورة في:

De cision (1982) Oct - Dec

٢٨- حول السياسة الاقتصادية خلال دورة ١٩٨٢-١٩٨٨ انظر Jose Blanc في Gonzalez Casanova and Agiular Camm (eds)

٢٩- Rogelio Hernandez Rodriguez 1988a.

٣٠- المثل الجيد لهذا التوجه العام يمكن إيجاده في الإصلاحات الدستورية التي قادها الرئيس دي لا مدريد بعد أربعة أيام من استلامه منصبه. وقد حددت ، من خلال هذه الإصلاحات ، دستوريا أدوار ووظائف القطاعات العامة والاجتماعية والخاصة . وقد فشلت هذه الإجراءات في إرضاء أي فرد - فقد جادل

اليسار بان الدولة تبني سعرها الواقية ، في حين رأت الاكسام الراديكالية من قطاع الأعمال في أن الإصلاحات تؤكد ببساطة التوجه لتدخل أكبر للدولة لتعويق - مقاصدهم الأساسية ، أي تنظيم وتنظيم تدخل الدولة بوضوح بحيث تقلد هوامش الفعل التقديرى .

Wayne A. Cornelius 1984, pp. 91-4. -٣١

Presidenci de la Republica 1988, pp26-7. -٣٢

-٣٣- لتحليل ممتاز حول العلاقة بين Programa de Aliento Y Crecimiento والأزمة والعنى قاد

في نهاية ١٩٨٧ إلى تبني Pacto der Solidaridad Economica انظر: Heo Zucher-

mann 1998

-٣٤- Petroleos Mexicanos، هو مجمع البترول المكسيكى المملوك للدولة.

-٣٥- لحجة ماثلة انظر: Jeseoph Foweraker 1988 p 28

-٣٦- لتحرير التجارة انظر: Briam C. Brisson 1988.

-٣٧- الأرقام مأخوذة -Countzy Report: Mexico, 1987-88 بالنسبة لعملية المخصصة انظر

Wilson Economist intelligence Unit Count Wilson Reres Nunez 1988

Pers Nunez 1988.

Presidencia de la Republica 1988,p.24.-٣٨

Banco de Mexico 1988 p. 24.-٣٩

٤٠- الناتج المحلى الإجمالى: معدل النمو السنوى: ١٩٨٢-٠.٦ : ١٩٨٣-٠.٤٢ ، ١٩٨٤ ٣٠٦ : ١٩٨٥

٢٠٦ ، ١١٩٨٦-٠.٤ ١٩٨٧ ١٤

المصدر Banco de Mexico 1988

Banco Interamericano de Desarrollo 1988. -٤١

-٤٢- بالنسبة للاختلاف بين معادلات الهدف- العقلانية والشرعية - العقلانية انظر: T.H. Rigby 1982

in Rigby and Feher (ed) 1982

-٤٣- اخذت تعريف المجتمع المدنى والسياسى من Al Fred Stepan 1988.

-٤٤- See El sismo: antecedentesy Y Consecuencias (1985).

-٤٥- Matide Luna, Ricardo Tirado, and Francisco Valdez 1987 in sylvia Max-

field and Ricardo Anzaldúa Montoya (eds), p.38.

Giovanni Sartori 1976 p.44. -٤٦

-٤٧ نفس المرجع السابق. p. 231 .

-٤٨ انظر بالنسبة للانتخابات خلال فترة حكومة دي لا مدريد:

Arturo Alvarado (ed) 1949-50' Wayne A. Cornelius in Drake & Silva
(ed) 1986.

Middlebrook 1986, p. 144. -٤٩

Carlos Martinez Assad and Alvaro Arreola Ayala 1985; in Pablo Gon- -٥٠
zalez Casanova (ed.) 1985.

-٥١ أكبر دليل عام حول الفش في انتخابات شيهواها هو خوان مولينار هوكاسيتاس ١٩٨٧.

Soledad Loaezaa 1985. -٥٢

On Corriente Democratica, See Anderw Reding 1988. -٥٣

٨- العمال الأفارقة والتكيف الهيكلي: الحالة النيجيرية

القضية ضد العمال الأفارقة

العمال عقبة أمام التكيف الهيكلي

تواجه الحكومات الأفريقية في محاولتها اتباع سياسات "التكيف الهيكلي" مقاومة العمال الأفارقة. ويعارض العمال تجسيد الأجور ، والخصخصة وتقليص القطاع العام، وزيادات أسعار السلع والخدمات الضرورية. وتنظر الحكومات لهذه المعارضة باعتبارها تعويقية وغير مسئولة. ويتهم العمال بالتقاعس عن تحمل نصيبهم الواجب من التضحيات الضرورية لانتعاش الاقتصاد الوطني وينظر إلى مطالبهم باعتبارها غير منطقية وغير واقعية. وتعامل معارضة العمال على أنها غير شرعية حيث ينظر إليها بأنها تأتي من أقلية صغيرة ذات امتيازات تسعى وراء مصالحها الذاتية الضيقة على حساب جماهير المواطنين، المزارعين الفقراء المحرومين من الامتيازات. ويتهم العمال باستغلالهم موقعهم الجيد والأكثر تنظيما والأفضل تركيبا. أي حق لدى العمال حتى يتحدثوا لعامة الناس، إلى الأغلبية الصامتة؟ وبالتالي، تشعر الحكومات أنها محقة في استخدام سياسات قمعية ضد العمال ومنظماتهم. إنها تجد سندا ليس فقط في النظريات الليبرالية الجديدة وإنما أيضا في المواقع الشعبية، والتي تشمل تلك المختصة بـ "ارستقراطية العمال" و"التحيز الحضري". وحيثما

توجد؟ الحقوق المحدودة للتفاوض والتنظيم فى النقابات فإنها عادة ماتتفع، وذلك لتيسير تمرير برامج التكيف الهيكلى التى يرعاها صندوق النقد - البنك الدولى.

تهدى هذه المؤسسات غير الوطنية ووكالات المعونة الأجنبية التى تعمل معها قليلا من الاهتمام بمثل هذا القمع المعادى للطبقة العاملة. وبالعكس، يبدو أن هناك قلقا متزايد من أن الحكومات الأفريقية ليست حازمة مع هذه المعارضة غير المستولة، فالحكومات الضعيفة تعوق برامج الإصلاح بإعطاء تنازلات لا مبرر لها للحركة العمالية. إن الدولة لينة للغاية وهى رهينة لدى أقلية جيدة التكوين وحسنة التنظيم

ماهو تبرير هذه النظرة التى ترى أن العمال معوقون وغير مسئولين؟ يستند هذا الفصل أساسا على التجربة النيجيرية فى الثمانينيات ولكنه يحاول البحث أيضا فى توسيع النقاش. نبدأ برسم سيناريو نيجيرى كخلفية لعرض القضية ضد العمال. ونميز بين قضية "اقتصادية" وأخرى "سياسية" وفى الأخيرة بتركيز على دور النقابات. كما سنوضح ونناقش بعض وجهات النظر الفكرية التى شكلت هذه القضية. وأما الجزء الثانى فينظر عن قرب إلى التجربة النيجيرية؛ ويبحث الجزء الثالث والأخير عن مدى صحة القضية ضد العمال. وهل هناك طريق بديل للارتباط بمعارضة العمال؟ ونختتم بنقاش حول ضرورة معالجة الإطار السياسى للتكيف الهيكلى.

معركة "دعم البترول"، السيناريو النيجيرى

أجبت زيادة أسعار البترول شهرا من الاحتجاجات وذلك فى أبريل ١٩٨٨. والتى بدأت فى شكل مظاهرات طلابية سلمية فى مدينة جوس، وانتشرت فى شكل أحداث شغب وإضراب عام للعمال على نطاق القطر كله^(١). لماذا تسببت زيادة طفيفة فى السعر فى مثل هذا الاضطراب والحريق الهائل؟

إن الجوهرى فى كل سياسات التكيف الهيكلى التى يرعاها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى أفريقيا وغيرها، هو مطالبة الحكومات بإزالة "الدعم" عن أسعار السلع الاستهلاكية. وفى أغلب الحالات يدور الصراع حول أسعار المواد الغذائية الأساسية، مثل القمح فى مصر، والذرة الشامى فى زامبيا، والأرز فى سيراليون. وعندما تكون هذه السلع

مستوردة فإن الدعم يكون أكثر وضوحاً . ولكن يقال أيضاً أن الأصناف المنتجة محلياً تدعم عندما تباع محلياً بأسعار معبئة بواسطة الدولة تحت سعر السوق العالمى ، عندما يحتسب على أساس أسعار الصرف الحالية.

وقد كانت هذه هى القضية مع البترول فى نيجيريا . وفى أوائل الثمانينيات، كان يباع اللتر الواحد بعشر كويو والتي تعادل - ٢٠ سنت، وفى نفس الوقت الذى احتفظ فيه بسعر صرف النيارا معادلاً للدولار.

وفى ١٩٨٦، قررت الحكومة ، أثناء تعمق الأزمة ، أن تضاعف السعر تقريباً، منزله ماكنت الحكومة تدعى أنه "دعم" بنسبة ٨٠٪. وفى إطار إعلان الحكومة تجميد الأجور والتدهور السريع للدخول الحقيقية، فإن زيادات الأسعار قد ضربت السكان بقوة. ولكن هذه هى البداية فقط. حيث سمح للنيارا بالهبوط الحاد من ستة إلى واحد فى علاقتها بالدولار، وبالمقابل فقد "نما" الدعم. وخضعت الحكومة للضغط من صندوق النقد والبنك الدولى "بتكليف" السعر إلى أعلى باتساق مع تدهور قيمة النيرا.

واعترض العمال. وفى نوفمبر ١٩٨٧ كانت الإعلانات التى ترعاها الحكومة تسعى لتمهيد الطريق "لإزالة دعم البترول"، واستجاب المركز النقابى، اتحاد عمال نيجيريا (NCL) بحملة مضادة. فنشرت حملة بوسترز ذات نقد لاذع مضادة لإزالة الدعم ونظمت مظاهرات الاحتجاج^(٢). وردت الدولة بالقمع. واعتقل قادة الاتحاد وهددوا بتهم التحريض على الفتنة. أعلن رئيس الادعاء العام أن معارضة اتحاد العمال النيجيرى "غير معقولة إلى أبعد حد"، أنها خططت لتلبية "المصالح الأثنية لقلّة من القادة" وخلق معارضة عامة ضد الحكومة^(٣).

وتنازلت الدولة . وأطلق سراح النقابيين وابتهج العمال حيث لم تُصَف الزيادة المتوقعة فى أسعار البترول فى يناير ١٩٨٨^(٤). ولكن كانت الهدنة مؤقتة وانتهت مدة اتفاقية المساندة Standby Agreement مع صندوق النقد بنهاية ١٩٨٧ ورفض صندوق النقد المصادقة على أداء برنامج التكيف الهيكلى. وامتنع البنك الدولى عن دفع ٥٠٠ مليون دولار هى قرض للتكيف الهيكلى. وامتنع أيضاً عن إعادة جدولة الديون والقروض التجارية^(٥). وفى فبراير ١٩٨٨ سددت الحكومة ضريبة أخرى، منتهزة فرصة الانقسام الداخلى للنقابات بين "المعتدلين" و"الراديكاليين". وجمدت الحكومة قيادة اتحاد عمال نيجيريا وعينت ادارياً وحيداً "لتحقيق الوحدة". وجاء قمع قيادة النقابات فى أعقاب المؤتمر الوطنى الذى ادينت فيه الحكومة

لمحاولاتها مثل المنظمة حتى قهد الطريق لزيادة سعر البترول^(٦).

وحيث لمجحت الحكومة ، فى ذلك الوقت فى إسكات قادة الاتحاد ، فإنها قد فشلت فى احتواء معارضة العمال. وعلى الرغم من أن زيادة السعر كانت هامشية، فإنه يعتقد أنها الخطوة الأولى فى إزالة تدريجية "لدعم البترول"، وقد شكل النقابيون، فى ظل غياب القيادة الرسمية، "لجان عمل" محلية لمواصلة الإضراب. واعتقل القادة المحليون وهدد العمال بالفصل التعسفى وعقوبات بالسجن الطويل باعتبارهم "مخربين"، وذلك فى ظل قوانين الطوارئ الحكومية . وقد أشار متحدث باسم رئيس الجمهورية أن الاضطرابات قد سببتها "الصفوة الحضرية"، باسم الأغلبية الريفية المسالمة^(٧).

وأجبرت الحكومة، مرة ثانية، على التنازل؛ فقد واجهت فيضانا لا سابق له من الإضرابات والاضطرابات الشعبية، مما أرغمها على الجلوس على مائدة المفاوضات . ووافق القادة النقابيون على الدعوة لإنهاء الإضرابات فقد كانوا قلقين بشأن مقدرتهم على مواصلة الإضراب وشعورهم أن غرضهم قد أنجز. وعلى الرغم من ذلك، فقد تكررت معارضتهم لزيادة أسعار البترول؛ وكان لزاما على "المعتدلين" أيضا والذين تعاونوا مع الدولة فى هندسة تحطيم اتحاد عمال نيجيريا أن يلتحقوا بمنصة الوحدة الرافضة لزيادة السعر^(٨). واستمر المأزق.

القضية "الاقتصادية": العمال أكثر من اللازم ومكلفين جدا

ما هو مدى شرعية معارضة العمال الأقارقة للتكيف الهيكلى؟ وهل هى حقا "غير مسئولة" و"أنانية"؟ وهل هى حقا تعكس بالأساس تسييس سخط الصفوة العمالية الحضرية، والتي لا تمثل صفوف العمال، ولا الأغلبية الصامتة فى المناطق الريفية؟ وإلى أى مدى تعطى مثل معارضة العمال هذه طريقا بديلا للخروج من الأزمة؟ أم أنها تعيق فقط مجهودات الحكومة.

وعنا ننظر عن قرب للقضية ضد العمال؛ ولنبدأ بالقضية "الاقتصادية". إنها قضية قديمة ولكن فاقمتها الأزمة الاقتصادية. إن النقطة الأساسية للمتكيّفين الهيكليين هى أن العمال أكثر من اللازم ومكلفون جدا^(٩) وهذا ناتج عن سياسات أسى فهمها، من ضمنها تطوير قطاع صناعى مبالغ فى حمايته وبالتالى مبالغ فى حجمه. والمشكلة الأخرى هى نمو مؤسسات دولة

وخدمات عامة ذات فائض عمالة، ومع قوائم أجور غير متناسبة مع مقدراتهم التنفيذية ووجود عجز يتم سداده من دعم الدولة. وهناك ارتباط بين ترحل الميزانية وتأثير الفساد، ومحاكاة الأقارب، و/أو أنماط الزبونية Clientelistic في تعيين العمال .

وقد تدعم تضخم التوظيف ذي الأجور العالية جدا بانحيازات السياسة ضد القطاع الخاص وكان القطاع العام أكثر عزلة عن ضغوط السوق وبالتالي يمكنه اللجوء إلى أساليب احتكارية وإدارية تدعم التوظيف والأجور العالية. والنتيجة هي تضخم الطلب على توظيف القطاع العام وقد أدت الحماية، والدعم والممارسات الاحتكارية إلى مستويات أجور لا تعكس إنتاجية العمال. ويجادلون بأنه قياسا على أجور العمال في أقطار آسيوية "يمكن المقارنة معها" فإن العمال الأفارقة يحصلون على أجر أكثر من اللازم^(١٠) . وقد فرضت أجور القطاع العام غير الاقتصادية على القطاع الخاص مباشرة أو بصورة غير مباشرة بوسائل تشريعات الحد الأدنى للأجور وتعميم مكافآت الأجور العامة. وقد يتم تشجيع الطلب المفرط "الزائف" للأعمال المأجورة تشجيعا كبيرا بواسطة السياسات التي تميز ضد التوظيف بغير أجر، وقد اتخذ هذا شكلين أساسيين. أحدهما ضغط الدخل من غير الأجر، خاصة من قبل المزارعين، وذلك من خلال الضرائب وقيود السعر (مجالس التسويق وغيرها). والآخر هو تخصيص الموارد العامة لمصلحة المناطق الحضرية، وبالتالي فإن الصراع من أجل توظيف بأجر هو أيضا صراع لتأمين الوصول إلى أفضل تعليم وعناية صحية وإمدادات المياه والكهرباء وماشابه ذلك.

القضية "السياسية" إن العمال اقوياء واثانيون

تركز القضية "السياسية" على موقع العمال في بنية علاقات السلطة في المجتمع الأفريقي^(١١). من وجهة النظر هذه إن تحيز السياسة لمصلحة التوظيف بأجر مبالغ فيه ، والأجور المتضخمة، والتخصيص المناصر للحضر والمؤيد للعمال في الخدمات العامة والفرص الاقتصادية هي نتيجة لطوق سياسي لتحالف مؤسس حضريا يلعب فيه العمال دورا مهما. وينظر إلى العمال، برغم أعدادهم الصغيرة على أنهم يسيطرون على سلطة مفرطة في توجيه سياسات الحكومة. وقد افترض أن سبب ذلك يعود جزئيا إلى قربهم الواقعي من السلطة، شاملا مقدراتهم على زعزعة وإسقاط الحكومات بالتظاهر في الشوارع، وأن الشركاء الكبار

فى مثل هذا التحالف والمستفيدين الأساسيين هم بالتحديد السياسيون وكبار البيروقراطيين وضباط الجيش والأعضاء الآخرين فى الصفوة ولكن أيضا يستفيد العمال، ويقدمون التأييد للسياسات المناهضة للصفوة والمناهضة للحضر.

وينظر فى مثل هذا الإطار من التشوهات الاقتصادية والانهيار الحضري إلى معارضة العمال للتكيف الهيكلى باعتبارها غير شرعية وأنانية ولا تمثل المصالح الشعبية العريضة. وينظر إلى العمال على أنهم تقاعسوا عن تحمل نصيبهم الذى تفرضه الأزمة من التضحيات. إنهم لا يعيرون التفاتا للمصلحة الوطنية ولا لمصالح الجماهير العريضة، وبالتحديد الجماهير الريفية الصامتة غالبا، والتي زعموا زورا أنهم الناطقون باسمها. ويقال أن مصالح العمال مضادة لمصالح الطبقات الشعبية، خاصة الفلاحين. ويشارك العمال فى استغلال الآخرين، مشاركين فى المسئولية عن قهمل الزراعة، والتصنيع المتسر أو الضئيل، وقطاع عام متضخم وغير كفء وفاسد. ويستخدم العمال موقعهم الاستراتيجى لانتزاع معاملة تفضيلية ودعما وأجورا عالية، ومنفذا خاصا للسلع والخدمات التى تحرم منها بقية السكان (الريف). إنهم يستخدمون قوتهم فى تشويه وتعويق التنمية الوطنية.

والحكومات الأفريقية إما أضعف من أن تفرض البرامج فى وجه معارضة العمال أو أكثر تشبعا ومختلقة بالمصالح الذاتية الصفوية من أن تعمل بحزم فى مصلحة الأمة والأغلبية الريفية.

إشكاليات القضية الاقتصادية ضد العمال

فى الجانب الاقتصادى، يبدو أن أغلب جوانب القضية ضد العمال قد نتجت عن عدم مقدرة أصحاب العمل، دولة كانوا أو قطاعا خاصا، على دفع الأجور وإدخال العمال فى نشاط إنتاجى. وتغلق المصانع أو تعمل بجزء من الطاقة التصميمية لانعدام العملة الصعبة الكافية لتسديد قيمة المدخلات الأساسية. ويغيب معلمو المدارس وعمال السكة حديد بالجملة بحثا عن وسائل بقاء بديلة بعد شهور من عدم دفع أجورهم. وأصبحت المؤسسات العامة، بما فيها المستشفيات، هياكل خاوية بدون المعدات الضرورية وتدهورت الأجور ليس فقط نتيجة سياسة مقصودة ولكن أيضا بسبب السلع الأساسية فى الأسواق.

وفى أغلب أفريقيا، تنشط قوى عاتية مسببة انكماش فى التوظيف وتخفيض للأجور.

ويصبح من الضروري في كل مكان تقليل التكاليف، وتخفيض عجز الموازنة وسحب الدعم، ولتجنب الأنشطة غير المجدية، وتشذيب قوائم الأجور وتسريح العمال. وقضية التخفيضات دائما مربكة كما هو الحال في نيجيريا حيث خفضت عائدات الصادرات، على امتداد سنوات قليلة، إلى الربع بسبب توافق تدهور السعر وحجم المبيعات البترولية.

لقد نوقش جل القضية العامة ضد العمال على هذه الأرضيات الظاهرية. كيف أمكن للعمال وأصدقائهم أن يفشلوا في التعرف على ضرورات هذا الوضع؟ ويجعل إدراك قوة القضية الاقتصادية معارضة التكيف الهيكلي لا تبدو فحسب غير واقعية وإنما أيضا غير مسئولة وأنانية وغير وطنية.

رغم ذلك، إذا نظرنا إليها عن قرب أكثر، فإن من غير البديهي أن تكون القضية ضد العمال صحيحة، إنها تتلشى في سلسلة من المجادلات. وعلى أحد الأصعدة فهي إشكالية حقائق ودليل، وعلى صعيد آخر هي إشكالية سياسة وخيارات. وعلى صعيد ثالث، تختص المجادلات بالفرضيات النظرية التي تحدد اختيار وتقييم كل من الدليل والخيارات^(١٢). ماهي مستويات الحماية المقبولة للصناعة الفتية؟ وإلى أي مدى تكون صناعات معينة حساسة تجاه تغيرات تكاليف الإنتاج؟ ماهي "تشوهات" السعر المقبولة لمصلحة الاقتصاد الوطني؟ ماهو "الدعم" الذي يعتبر "تشوها" وماهو الطريق المقبول لتمويل الخدمات العامة؟ وماهو سعر الصرف "الصحيح"؟.

وتتضاعف إشكاليات النظرية والسياسة بصعوبات على صعيد المنهج عند بناء قاعدة البيانات لأي من مثل هذه الحجج. مثلا، كيف يمكن مقارنة مستويات الأجور؟ وإلى أي مدى تكون التحويلات على أساس أسعار الصرف الرسمية مناسبة؟ وما معنى الأجر النسبي في سلة الاستهلاك الحقيقي؟ وكيف يمكن لمثل هذه السلال أن تبني في مجتمعات يختلف فيها بشدة كل من هيكل الاستهلاك الناشئ عن السوق وتنظيم الأسرة المعيشية. وتتفاقم الإشكالية إلى أبعد حد عند الالتفات إلى المقارنات بين المداخيل الحضرية والريفية، وبين الأجور وإنتاج الأسرة المعيشية من أجل الاستهلاك الذاتي. وماهي المقارنات ذات المغزى بين إمداد الخدمات العامة في اقتصاديات ريفية مجزأة وتدار جزئيا على أساس تجارى فقط، وبين مثيلتها من المدن، من الجانب الآخر؟

إن من المقومات الأساسية في القضية ضد العمال الأفارقة مفاهيم الإنتاجية المنخفضة،

والتي تعطى انطباعا بأن العمال لم يبذلوا ما يكفي من الجهد. وبالتالى، فإن مطالب الأجور تكون غير منطقية. وكم من هذه يجب أن يعزى إلى مشاكل تنظيمية، مثلا الحصول على المدخلات والصيانة والتي لها ارتباط ضئيل فيما يتعلق بأداء العمال؟ وتختلف المدلولات الضمنية للسياسة. هل يتعلق الأمر بتوفير بعض العمال أم إستخدامهم بكفاءة أكبر؟ وعلاوة على ذلك، فإن أثر قوائم الأجور العالية على الاقتصاد أمر محوطه الشكوك أيضا. وبالنسبة للبعض، تؤدي الأجور العالية إلى تقليص التوظيف الكلى إما بسبب اللجوء إلى توفير العمال أو بسبب إحجام رجال الأعمال عن الاستثمار. وبالنسبة لآخرين، تدفع الأجور العالية الطلب وتسهم فى توسيع التوظيف والدخل فى القطاعات الأخرى، شاملة المزارع التي تنتج الغذاء..

وتتعدد المجادلات أكثر بالتشوهات التي تحدثها الأزمات وسياسات الأزمات. ماهو الميزان الذي يجب أن يوضع بين إهمال وحماية الأصول الموجودة؟ ماهى المعايير "الاقتصادية" المناسبة لتقييم "الجدوى" فى الإطار المتقلب لأسواق المال المنهارة؟ وإن الإشارة إلى قيود الموارد والحاجة إلى التكيف الشامل هى صياغة لما هو بديهي. ورغم ذلك، عندما نأتى إلى محتوى برنامج التكيف، فإن هناك القليل من البديهيات. وإن الجدل حول تخصيص الموارد النادرة حاد. إنه ليس ببساطة موضوع أفضليات سياسة وإنما هو انقسام عميق حول الحقائق والنظرية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تدرس الموضوعات فى إطار تشكيلات اجتماعية ووقائع تاريخية محددة.

الجوانب النظرية للقضية السياسية

إن فى جوهر القضية السياسية ضد العمال انطبعا بأن نقابات العمال تتصف بأنها غير مسئولة ولا تمثل العمال تمثيلا حقيقيا. إنها تعتمد على وجهات نظر سياسية ونظرية مختلفة. بالنسبة لبعض الليبراليين الجدد، فإن نقابات العمال هى حالات لتحصينات من "المصالح الخاصة" و"الجمود الاجتماعى" والتي تقف فى طريق قوى السوق والنمو الاقتصادى. ووفقا لما نكور اولسون (Mancar Olson)^(١٣)، تستخدم النقابات سلطاتها فى الحصول على أجور لأعضائها أعلى من المستويات التنافسية. وفى فعلها ذلك، فإنها تتسبب فى الركود

الاقتصادى، والتضخم والبطالة. ويبحث الليبراليون الجدد فى استخدام الأزمة الاقتصادية ضد سلطة النقابة. والمواقع الليبرالية الأخرى أقل تطرفا. ومع أن النقابات يمكن أن تخدم أغراضا مفيدة، فإنها يجب أن لا تكون قوية جدا، وإلا فإنها تمثل تهديدا للسياسات الاقتصادية الوطنية والنمو الاقتصادى^(١٤).

وقد عززت اعتراضات الليبراليين ضد وجود نقابات قوية، فى الإطار الأفرىقى، بمواقع الدولاتيين والتمويين. وفى حين أقر بالإسهام المتميز للنقابات الراديكالية فى النضال من أجل الاستقلال، فإنه لضرورة التنمية الوطنية فى فترة ما بعد الاستقلال يجب أن تخضع النقابات بحزم للدولة^(١٥) وتغطى النظرة الدولاتية مواقع واسعة ممتدة، تشمل "الراديكاليين" مثل نيكروما ونايريرى و"المحافظين" مثل سنجور وهوفيتوت بايجنى. وقد قمعت النقابات التى رفضت الاتصياح للخط، سواء فى سنكارا بوركينا فاسو أو راولينجير غانا أو بابنجيدا نيجيريا. وهناك حشد من المواقع الليبرالية والإداريين والدولاتيين- التمويين، من كلا الاتجاهين اليسارى واليميني، معارضة لوجود نقابات مستقلة وقوية. ويجتذب كل من الليبراليين والدولاتيين تأييدا إضافيا من المواقع الشعبية والمزارعية (PEASANTIST) التى تضع العمال باعتبارهم الأثنيين المنتفعين والصاخبين بالمقارنة مع المزارعين الصامتين والمعذبين.

وقد اقتبست المواقع الراديكالية والشعبية حججا من الماركسية فيما يتعلق بقضية "ارستقراطية العمال"^(١٦). وينظر إلى شريحة من الطبقة العاملة على أنها اغريت وانتقبت وبالتالي تحولت إلى حليف للبرجوازية. وقد جعل تحويل الفائض من الأمم المستقلة سياسة الانتقاء هذه ممكنة فى الدول الرأسمالية المتقدمة. وبحجج مماثلة، ينظر إلى شريحة من الطبقة العاملة الأفريقية على أنها قد انتقبت كارستقراطية عمال وأغويت بالفوائض المنتزعة من الفلاحين.

وقتل النقابات الأفريقية، من وجهة النظر هذه، شريحة صغيرة وذات امتيازات نسبيا من السكان العاملين. وانهم يجتذبون عادة عضويتهم من عدد من المنشآت، وغالبا فى قطاعات الدولة والشركات متعددة الجنسية. وإن معظم العمال فى المواصلات والتشييد والتجارة والزراعة التجارية، مثلا، غير منضوين فى نقابات. علاوة على ذلك، قد نتج عن انعدام

الديمقراطية المفترض داخل النقابات ترسيخ صفوة العمال، والذين تتماثل مصالحهم مع مصالح بيروقراطية الدولة الاستغلالية والطفيلية والتي قد تم انتقائهم للاتضمام إليها. وبالتالي تطبق حجة الأرستقراطية إما على الطبقة العاملة المنضوية فى نقابات ككل أو بتحديد أكثر على القادة العمالين".

وقد أنيط، فى الأدبيات الماركسية ، إلى الطبقات العاملة ومنظماتها دور سياسى قيادى فى التحول الاجتماعى . وتهدف حجة أرستقراطية العمال إلى تفسير لماذا لم يحدث ذلك دائما. وقد استخدمت حجة ماركسية مع نوع آخر وبصورة مماثلة لتقوية قضية المعادين للنقابات . وهى تركز على موضوع تكوين الطبقة ووعيها. ومن المتوقع أن تبرز القيادة السياسية للطبقة العاملة من عملية توحيد الطبقة ، والتي تشمل الوعى بالمصالح والهوية العامة.

وقد افترضت، فى الحجة الشعبية المعادية للنقابات ، أن مثل هذا التوحيد والوعى منعدم بين العمال الأفارقة . ومن وجهة النظر هذه، فإن الطبقة العاملة الأفريقية غير "حقيقية" ، إما لأن أغلبها يعمل فى السلك الكتابى (غير منتجين، غير صناعيين)، و/أو لأنها هيكلية غير مستقرة، ومهاجرة، وتدخل فى الإنتاج السلمى الصغير، ووعيها تهيمن عليه الهويات اللاتبقية لكل من المجتمع والعرق والدين^(١٧).

وقد أدمجت الحجة الطبقيّة فى الحجة الشعبية المعادية - للنقابة . ويمكن استخدامها فى رفض مطالب قادة العمال بالتحدث نيابة عن "طبقة عاملة" عند معارضة الدولة والتكيف الهيكلى. وهى أيضا مفيدة فى شجب مطالب الطبقة العاملة بمنح القيادة لقوى شعبية واسعة. وتحتاج القضية السياسية ضد العمال ، مثل القضية "الاقتصادية" إلى أن يتم تقويمها فى إطار من التجارب التاريخية الملموسة . ونبحث فى الصفحات التالية عن قرب لمثل هذا الإطار: أولا سنوجز عن الأزمة النيجيرية وكيف أثرت على العمال، وبعدها سنفحص تطور الطبقة العاملة ومنظماتها. ونناقش استراتيجيات العمال فى مواجهة الأزمة فى مكان العمل وعلى صعيد السياسات الوطنية، ونختتم الحالة الإمبريقية بدراسة دور العمال فى التحالفات الواسعة للنجاة من الأزمة الاقتصادية وقمع الدولة.

العمل النيجيري والتكيف الهيكلي

الآزمة والتكيف يضربان العمال

حل البترول محل الزراعة باعتباره الدعامة الرئيسية للاقتصاد النيجيري في السبعينيات، ممثلاً أكثر من ٩٠٪ من عائدات الصادرات و٩٥٪ من النفقات العامة في ١٩٧٤. وقد حالت الإيرادات الضخمة للبترول، والتي تعادل ٦٥ مليون نيارا استلمت بين ١٩٧٣ و١٩٨١، بين الاقتصاد والمرحلة الباكورة للكساد العالمي^(١٨). وارتفعت نفقات الدولة بحدة من ٨ر٣ مليون نيارا في ١٩٧٥ إلى ٢٣ر٧ مليون في ١٩٨٠. وقدرت نفقات الاستثمار بحوالى ٧٠ مليون نيارا بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٧٣ إلى ١٩٨١، وقد فاقت الإيرادات المتحصلة من البترول. وتوسعت صناعات إحلال الواردات وانتشرت المشروعات الزراعية المبنية على العملات الأجنبية، وأتيح للنيارا أن ترتفع قيمتها.

وأدى فشل التراكم الصناعى فى توليد مصادر مستقلة من العملات الأجنبية إلى إجهاد الحساب الخارجى. وارتفع استيراد السلع الاستهلاكية من ٤٤٠ مليون نيارا فى ١٩٧٤ إلى ٣ر٩ مليون فى ١٩٨١، وقفزت واردات السلع الرأسمالية من ٧٦٠ مليون نيارا فى ١٩٧٤ إلى ٤ر٧ مليون نيارا فى ١٩٧٩، كما قفزت واردات المواد الخام من ٥١ر٣ مليون نيارا فى ١٩٧٤ إلى ثلاثة مليون فى ١٩٨١^(١٩). وقد يسر الارتفاع الهائل فى العائدات بعد زيادة أسعار النفط فى ٧٩ و١٩٨٠ إلى تخفيف قيود الواردات. ولجأت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات للاستدانة الثقيلة من أسواق المال العالمية نتيجة تحسن الموقف الائتماني وتوفير رؤوس الأموال الرخيصة من الموردين، والبنوك القلقة لتجاوز فيض الطلب على الاستثمارات الجديدة فى الأقطار الغربية. وتراكمت بسرعة ائتمانات التجارة قصيرة الأجل. وقد قدرت إلتزامات القروض الخارجية المتراكمة بحوالى ١٨ر٥ مليون نيارا بنهاية ١٩٨٣ وفى مقارنة حادة مع جملة الديون المستحقة والبالغة ٢٣ر٥ مليون دولار فى ١٩٧٨، وقفز معدل خدمة الدين العام من ٨ر٩٪ فى ١٩٨٢ إلى ١٧ر٤٪ فى ١٩٨٣^(٢٠).

وقد برزت المشاكل الهيكلية للاقتصاد من جراء التدهور المفاجئ فى عائدات النفط من ٢٢ر٤ مليون دولار فى ١٩٨٠ إلى ١٦ر٧٪ مليون دولار فى ١٩٨١ ثم إلى ١٢ر٨ مليون فى

١٩٨٢ ، بعد انخفاض الأسعار العالمية للنفط . هناك أزمة مالية حادة فى الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. عانى الاقتصاد من فجوة موارد بحوالى ثلاثة بلايين نيبرا فى ١٩٨١ (٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بفائض موارد قدره ٢٦٦ بليون نيبرا فى ١٩٨١؛ وموازن المدفوعات فى عجز مستمر؛ وتدهورت الطاقة التشغيلية فى الصناعة إلى أقل من ٤٠٪ فى ١٩٨٣ ، وأدت إلى تسريع ضخّم للعمالة؛ وتضاعفت أسعار السلع الأساسية. واقتضى اختلال توازن الحسابات الداخلية والخارجية إجراء إصلاحات هيكلية أساسية. وأكدت برامج التعهيت لإدارتى شقارى (٧٩-١٩٨٣) وبحارى (٤-١٩٨٥) على سيطرة الدولة، برغم اتفاق كلا النظامين مع صندوق النقد والبنك الدولى على ضرورة إزالة العشوات، وتشذيب القطاع العام وإدخال نظم أسعار محلية "واقعية". وكان لنظام بحارى مشاكل مع صندوق النقد حول تخفيض سعر صرف العملة المحلية، وسحب الدعم من المنتجات البترولية وتحرير التجارة . وقد برهنت الاستراتيجيات البديلة المضادة للتجارة ، ورفع خدمة الدين إلى ٤٤٪ وتشجيع ورعاية مصادر جديدة للتحويل الأجنبى على أنها غير ناجحة. وأغلقت خطوط التحويل الأجنبية أوقفت إعادة جدولة الديون الخارجية. وقد أثر ذلك على عرض السلع والمدخلات الصناعية الضرورية. وقاد التخفيض الضخم فى النفقات العامة إلى تخفيض واستقطاعات فى المنافع الاجتماعية فى القطاع العام. لقد تزامنت صعوبات المفاوضات مع صندوق النقد الدولى مع سياسات قمعية داخلية. وصدرت عدة قرارات قيدت الحريات المدنية وحقوق العمال. وقد منع القراران ١٧ و ١٩ العمال من الاستئناف ضد الفصل من العمل والتمتع التلقائى بتعويضات الفصل . وأعادت إدارة باهنجيدا (١٩٨٥-) فتح المفاوضات مع صندوق النقد الدولى. واستبدال النظام صندوق النقد بالبنك عندما رفضت الجماهير قرض صندوق النقد، ولكنه استمر فى العمل مع الصندوق للحصول على مساندته الضرورية فى معادئات الديون مع الدائنين. وقد قبلت أغلب مطالب الصندوق حول الإصلاحات الهيكلية بدون تسهيلات المساندة المعتادة- حيث يجب إزالة ارتفاع قيمة العملة من خلال إنشاء سوق لصرف العملات الأجنبية؛ وإزالة تشوهات الأسعار من خلال الخصخصة ، وترشيد التعريفات الجمركية، وإزالة الدعم؛ وتصحيح الاختلالات العامة بسياسة ضغط عرض النقود وتنظيم النفقات العامة.

لقد ضرب تحول السياسة العمال. فقد قادت الاستقطاعات الإضافية في العلاقات العامة إلى حلقات جديدة من التسريع . وقد اتجهت معدلات التسريع من العمل للتسجيم مع تدهور معدلات الدوران . وقد خفضت العديد من الصناعات قوتها العاملة بأكثر من ٦٠٪ بين ١٩٨٢ و ١٩٨٨. وكانت الأكثر تضرراً هي صناعات التشييد والسيارات والتجهيزات الصيدلانية والكهربائية. وكانت الطاقة المستغلة في شركات السيارات مثلاً، حوالي ١٠٪ فقط في عام ١٩٨٨. واحتفظت أغلب الشركات بقوة عاملة أساسية.

والكثير من المزايا الاجتماعية إما خفضت أو علقت. ويجب على العمال أن يدفعوا أسعاراً عالية للأدوية والخدمات الصحية المتدهورة؛ كما أعيدت المصاريف المدرسية في أغلب أجزاء القطر؛ وفرضت أنواع مختلفة من الضرائب بواسطة حكومات الولايات كتعويض للأزمة المالية. وأدخلت ، في ولاية النيجر مثلاً، ضريبة إجبارية قيمتها ٥٪ من جملة الراتب أو الأجر الشهري لعمال القطاع العام في ١٩٨٤. وقد دعمت هذه بضريبة مبيعات قدرها ٥٪ وضريبة تعليم قدرها ٢٠ نياراً، واستخدمت أساليب قمعية لفرض الامتثال لذلك وخفضت الأجور والمرتبات على المستوى الفيدرالي في ١٩٨٥ كجزء من الإسهام في صندوق الطوارئ الاقتصادي؛ وقيدت بشدة زيادات الأجور والتوظيف الجديد. وزاد معدل التضخم بحدة . وارتفعت أسعار المواد الغذائية ، بين ١٩٨١ و ١٩٨٧، مثل القار و البام والفول والذرة الشامية والموز والأرز بمتوسط حوالي ١٥٠ إلى ٣٣٠٪ ؛ وارتفعت أسعار السكر واللبن والسماك بأكثر من ٣٥٠٪. وحققا فقد تدنت بحدة الأجور الحقيقية وأوضحت تقديرات اتحاد عمال نيجيريا أن الحد الأدنى للأجور المعادل لـ ١٢٥ نياراً يعادل فقط حوالي ٢٥٪ من قيمته في ١٩٨٧^(٢٢).

وتدهورت النيارا بحدة من واحد نياراً ١٨٣ دولار في ١٩٨٠ إلى نياراً واحدة تعادل واحد دولار في يناير ١٩٨٦؛ إلى ٣٣ نياراً تعادل دولاراً واحداً في يناير ١٩٨٧؛ وإلى حوالي ١٠ نياراً تعادل دولاراً واحداً في فبراير ١٩٨٩. وارتفعت بسرعة صاروخية أسعار المواد الغذائية الضرورية وزادت تكاليف الإنتاج ولم تستطع العديد من الشركات مواكبة سعر الصرف الحالي^(٢٣) وتمكنت بعض الصناعات ، مثل النسيج وتصنيع البيرة، من الحصول على بدائل محلية، وبدأ يتحسن أدائها قليلاً. ومع ذلك، قاست أغلب الصناعات معدلات دوران

أقل وطاقة تشغيلية أدنى. ويقدر التقرير النصف سنوي لاتحاد أصحاب الصناعات النيجيرية الطاقة التشغيلية بحوالى ٢٥٪ فى ١٩٨٧ مقارنة بـ ٣٠٪ فى ١٩٨٦. وأدت عملية ترشيد التكاليف فى الصناعات إلى تسريع عام للعمال، ووقت فراغ أكبر وزيادة فى عبء العمل. وتدهورت مستويات معيشة العمال بسرعة. وقد فاقم سحب دعم الموارد البترولية الحالة أكثر. هكذا أصبح العمال مجبرين على المقاومة.

الطبقة العاملة النيجيرية ومنظماتها

يعود تاريخ الطبقة العاملة النيجيرية إلى الفترة الاستعمارية عندما كانت الحاجة إليهم لإنشاء وتشغيل الهياكل الأساسية الاستعمارية واستخراج الموارد المعدنية للتصدير. وقد نمت قوة الطبقة العاملة، من عدة آلاف فى الفترة الاستعمارية إلى عدة ملايين، مغطية أنشطة صناعية واسعة تقع فى كل المدن الرئيسية للاتحاد. وقد جذبت الصناعة عددا ضخما من العمال فى قطاعات التصنيع والخدمات. وقد شهد التحول إلى الزراعة التجارية صعود طبقة عاملة صغيرة ولكنها نامية فى المناطق الريفية. وازدهرت الأنشطة الصناعية صغيرة الحجم. وكان ازدهار السبعينيات سببا هاما فى خلق قوة كبيرة من عمال التشييد.

شكل العمال منظماتهم الخاصة للدفاع عن مصالح محددة فى مجال العمل وفى المجتمع الواسع. وبدأت المنظمات النقابية بجدية فى الثلاثينيات، وبمعزل عن اتحاد الخدمة العامة الذى أنشئ فى ١٩١٢، بتكوين الاتحاد الوطنى للمعلمين والاتحاد الوطنى لرجال السكة الحديد. وقد سيطرت على تاريخ الحركة النقابية منذ الفترة الاستعمارية قضايا ظروف الحياة المادية وحق النقابات فى المشاركة السياسية وفى أن تكون مستقلة، وتكوين منظمة مركزية. وقدمت النقابات منبرا للوطنيين لتحدى الحكم الاستعماري. ولكن تأثرت وحدة العمال بتدخل الدولة والاختلاقات الإيديولوجية التى كانت تعكس جزئيا الانقسامات فى المنظمات النقابية العالمية^(٢٤). وقد ساندت الدولة باستمرار المجموعات المعتدلة لإحباط التدخلات النضالية للنقابات فى الشئون الوطنية.. ولم تتجفع أى حكومة سواء فى انتقاء أو فى إخضاع الحركة العامة بالكامل، وأيضا لم تستطع النقابات تأسيس أحزابها السياسية الخاصة بها. وقد انتهت المحاولات فى هذا الجانب بالفشل فى ١٩٦٤ بعد نجاح الإضرابات الوطنية^(٢٥).

وأخذت النقابات فى لعب دور بارز فى القضايا الوطنية فى السبعينيات، طارحة بوضوح مطالب واسعة، أثرت على العديد من المجموعات الاجتماعية الأخرى. وكانت احتجاجات العمال ذات أثر فى إحداث زيادات حزمة الأجور / المرتبات والمزايا الاجتماعية التى أعلنت فى تقرير أدبىو عام ١٩٧١ (Adepo Report). وأدى شع المكافآت إلى حلقات جديدة من الاضطرابات. والتى أدت إلى مكافآت أودوجو الأكثر شمولا فى عام ١٩٧٤. وقاد العمال الطريق لإجبار صناع السياسة على تحويل عائدات النفط الجديدة إلى القطاعات الدنيا فى المجتمع. كما أنهم ساندوا مجموعات الأعمال والمهنيين فى اثارتهم قضية جعل الاقتصاد الوطنى محليا (Indigenization) وكانوا جزءا من القوى الاجتماعية التى احتجت ضد قرار جون فى ١٩٧٤ بتعليق العودة إلى الحكم المدنى.

قادت محدودية نضالات العمال فى أوائل السبعينيات ، وفى وجه قمع الدولة المكثف، لإحياء المحاولات بواسطة النشطين من العمال القياديين لتسوية الخلافات بين المراكز العمالية الأربعة المتنافسة. أدى هذا المجهود فى تكوين منظمة عمال مركزية فى ١٩٧٥، يسيطر على قيادتها كونجرس النقابات النيجيرى الراديكالى. ولكن كانت الدولة قلقة بشأن فرض نسخة الوحدة الخاصة بها على العمال . وقد أعطى الالتماس الذى قدمته شريعة الكونجرس العمالى الموحد ضد اللجنة التنفيذية الجديدة، الحكومة العسكرية الجديدة مبررا للتدخل. فقد حلت الحكومة كونجرس عمال نيجيريا المكون حديثا، واعتقلت العديد من النقابيين وعينت إداريا لتسيير شئون النقابات ، فى انتظار نتائج التحقيق فى أنشطة النقابات . وبعد ذلك أعيدت هيكلة النقابات من أكثر من ألف عضو إلى ٤٢ عضوا فى النقابة وشكلت منظمة مركزية للعمال: كونجرس عمال نيجيريا (NCC) . وفرض حظر على الانضمام إلى المنظمات النقابية الأجنبية؛ وأدخل نظام لاستقطاع مساهمات العمال من أجورهم لمساندة النقابات الجديدة؛ وخلقت بيروقراطية عمالية بمكافآت شبيهة بتلك المخصصة للخدمة العامة. ورغم ذلك فقد أكد انتصار النقابيين الراديكاليين فى انتخابات ١٩٨٧ على اهتمام أغلبية العمال بالحفاظ على استقلالية الحركة النقابية من تدخل الدولة.

وعلى الرغم من أن الدستور العمالى قد فرضته الدولة، إلا أنه أعطى كونجرس عمال نيجيريا أهمية وطنية ذات شأن. وللنقابات الآن أساس مالى قوى لاستعمال خدمات مسئولى

النقابات المدربين فى مراقبة التطورات الصناعية والوطنية وتحسين الأساليب التفاوضية الجماعية؛ وأنشئت فروع لكونجرس عمال نيجيريا فى كل الولايات على مستوى الاتحاد؛ كما أن الانتشار - الفيدرالى يعنى النفوذ والقوة الفيدرالية. وقد أتاح ذلك تنسيق الشئون النقابية، والاتصال بمنظمات غير عمالية والنفاذ إلى معلومات مختلفة على المستوى الوطنى. ولا يمكن لأى منظمة أخرى أن تنافس الحركة العمالية فى هذا الصدد.

استراتيجيات العمال فى مكان العمل:

كانت استجابات العمال للتكيف مختلفة ومعقدة، وتمتد من تلك المخططة والنضالية والجماعية والسياسية، إلى تلك العفوية، التوفيقية والفردية الاقتصادية. ويعكس هذا التنوع اختلاف مستويات التنظيم والوعى، وقايز تأثير التكيف على القطاع العام وعلى الصناعة. ونحن نفرق بين استراتيجيات العمال الفردية واستراتيجيات النقابات. فقد كانت للعمال غير المنضوين فى نقابات، خاصة أولئك العاملون فى صناعة التشييد بالتحديد، صفقات تنطوى على الظلم وكانت الخيارات محدودة جدا؛ ويميل المحظوظون إلى اللجوء إلى القطاع غير الرسمى.

وقد ضغط بعض العمال المنظمين فى نقابات لتسديد استحقاقاتهم حتى تساعد فى الدخول فى التجارة الصغيرة والزراعة أو خدمات النقل صغيرة الحجم. وقد كانت استجابات تنظيم الأعمال بارزة بين العمال فى الصناعات القديمة مثل النسيج والسكة حديد. أما الذين لديهم مهارات فنية فقد أنشأوا ورش صيانة أو التحقوا بالورش القديمة القائمة واستطاع بعض العمال المسرحين بعد إضرابات صناعة العربات، -Nigeria Steyr استر نيجيريا فى ١٩٨٥، مثلا، إنشاء مشروعات صغيرة لخدمة سيارات الشركة فى وسط مدينة باوشى. ومن المعتاد أن تجدد عمالا يجمعون بين الزراعة ووظيفة بأجر بساعات دوام كاملة. وفى الأماكن التى لا تدفع فيها مرتبات، خاصة القطاع العام، لا يهتم العمال بوظائفهم، ويحضرون متأخرين إلى العمل أو يقومون بأعمال خاصة أثناء ساعات العمل. وتجهد السلطات من الصعب أن تفرض القوانين.

اهتمت النقابات بالحد من آثار ترشيد التكاليف على العمال، مدافعة عن النشاط ضد

القمع والانتهاك، وموفقة بين المصالح المتضاربة للعمال فى الأقسام المختلفة فى مكان العمل. وقد عززت المبادرات الفردية للعمال مثلما أضعفت استراتيجيات النقابات. وقد اختار العمال ، فى شركة نسيج كادونا الاستقالة فى ١٩٨٣ و ١٩٨٤ من أجل جمع استحقاقاتهم والبحث عن وسائل بديلة لكسب الرزق. وقد حثت على مثل هذه الاستراتيجية المشاكل المالية العميقة للشركة والمخاوف من أن مزايا العمال ربما تجرد فى حالة انهيار الشركة . واتبعت الإدارة العديد من الاستراتيجيات المعادية للعمال حتى تظل الشركة تعمل. وقد تراوحت هذه الاستراتيجيات بين اللجوء المتكرر إلى أوقات الفراغ الإجبارية ، وتقليص المدفوعات ، وتعليق عدد واسع من المزايا الاجتماعية ، والتسريح الدورى. واستند الاتحاد الوطنى لعمال النسيج إلى خيار العمال بترك الشركة واستلام استحقاقاتهم على أنها استراتيجية لإجبار أصحاب العمل على إيقاف التسريح والاستجابة لبعض مطالب العمال. وقد أدى عدم مقدرة الشركة على دفع استحقاقات العمال دفعة واحدة إلى مازق^(٢٦).

ولكن الاستجابات الفردية قد قوضت أيضا المبادرات النقابية الجماعية ونضاليتها. فلم يستطع عمال القطاع العام فى ولاية أونرو اتخاذ قرارات حازمة حول هل يدخلون فى إضراب صناعى احتجاجا على عدم دفع المرتبات لأكثر من أربعة أشهر خلال المراحل الباكرة للأزمة فى ١٩٨٤ و ١٩٨٥. وقد بحثت أقسام كبيرة من القوى العاملة عن طرائق بديلة للبقاء ، وبشكل رئيسى فى الزراعة، وأعطوا انتباها ضئيلا لوظائفهم الرسمية . واعتقد النقابيون فى الولاية أنه سيكون من الصعب تعبئة العمال للإضراب فى تلك المرحلة^(٢٧).

اعتمدت النقابات على ثلاث استراتيجيات عريضة فى التأثير على برنامج التكيف فى مكان العمل. الأولى هى العمل فى إطار منطق البرنامج، والإصرار على أنه يجب اعتبار أصحاب العمل مسئولين عن المشكلة . وقُدِّم المديرين وكبار البيروقراطيين باعتبارهم مفسدين وغير أكفاء وغير منظمين. وينظر العمال إلى أنفسهم عند تقديم هذه الحجج كتجسيد للمصلحة الوطنية وحراس نظم المصانع التى عليها يعتمد رزقهم. والهدف هو تقويض شرعية أصحاب العمل واكتساب تأسيس شعبى واسع لمعاركهم النوعية جدا. وتتيح مثل هذه الاستراتيجية للنقابات أيضا المحاججة باقتسام أعباء التكيف. وحتى عندما لا يتنازل المخدمون أو يعكسوا السياسات المثيرة للنزاع، فإن تقديم كبار المسئولين باعتبارهم مبددين للأموال يقوى معنويات العمال العاديين ويساعد على تهيئتهم لأعمال إضافية أخرى.

اعتمدت النقابة فى شركة جلاكسو Glaxo للأدوية فى لاجوس على استراتيجية التشكيك فى المؤهلات الإدارية لدى الموظف المسئول عن قطاع المواد الخام فى الشركة للتعبئة العامة ضد برنامج ترشيد التكاليف الصناعية فى ٨٦-١٩٨٧ . فقد لجأت الشركة إلى تسريح عدد كبير الحجم، وامتنعت عن دفع منحه نهاية العام وتأخير دفع المرتبات وذلك من أجل احتواء الأزمة. وقد قاوم العمال هذه الإجراءات وطلبوا باتخاذ تدابير رشيدة فى تصريف واستخدام موارد الشركة. كما طالبوا باستقالة مدير المزرعة الذى ادعى أن سوء إدارته لموارد المزرعة قد فاقم أزمة المواد الخام. ونتج عن ذلك صراع مرير . فقد حرم العمال من دخول المصنع عدة أسابيع ووضعت شروط صارمة لإعادة للعمل. لكن ظلت النقابة صلبة واستمرت فى الإصرار على استقالة مدير المزرعة. وبعد ذلك سرح عدد كبير من العمال؛ وظلت العلاقات الصناعية متوترة. فلدى العمال ثقة ضعيفة فى سياسات الشركة لإدارة الأزمة^(٢٨).

أما الاستراتيجية الثانية للنقابات فهى النضال من أجل وضع التفاوض الجماعى فى إطار تنظيم مؤسسى. والقصد من وراء ذلك هو محاسبة المخدمين على سياساتهم، وفتح قنوات اتصال، وتقديم سياسات بديلة . وعادة ما يتعرض عقد التوظيف للهجوم، وهو الذى يستغله المخدمون فى تسريح العمال وتقليص المنافع الأخرى. وقد استخدمت النقابة فى استر- نيجيريا السبلات الموجودة فى "كتاب العمال"، فى الموضوعات المتعلقة بإنهاء الخدمة، كأساس فى الاعتراض على برنامج الترشيح فى ١٩٨٥.

ويتيح التفاوض الجماعى للنقابات انتزاع امتيازات من المخدمين. وقد ناضل العمال من أجل المنحة السنوية (البونص)؛ وبعض التعويضات عن الوقت المبدد فى شكل أوقات فراغ إجبارية؛ واقتسام عبء ترشيد التكاليف؛ والمباعدة بين عمليات التسريح وإذا كانت حتمية، التأكد من عدم اتباع إجراءات تمييزية عند تسريح العاملين؛ والإصرار على أن تدفع تعويضات التسريح فوراً. وعلى الرغم من تجميد الأجور وتعليق التفاوض الجماعى فى الفترة ٨٢ و١٩٨٧، فقد نجحت العديد من النقابات فى أن يدفع المخدمون منحة نهاية العام، وتعويض بعض الخسائر الناتجة عن تجميد الأجور^(٢٩). وقد انزعج رجال الصناعة من تأثير تخفيض السيولة على المبيعات .

والاستراتيجية الثالثة للنقابات هى استخدام الإضرابات والمظاهرات لعرقلة الإنتاج. ويلجأ

لمثل هذه الأفعال عندما ترفض الإدارة المفاوضات مع النقابات ، أو عندما يصر المخدمون على المضي قدما في السياسات المثيرة للنزاع، وبعد إخفاق المفاوضات؛ أو عندما ترفض الإدارة الالتزام بالجزء الخاص بها في الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من قبل بين الطرفين. ويكون رد فعل العمال عندما يتم تجاهلهم أو يستبعدون هو النضال. ويتعرض النقابيون إلى ضغوط ضخمة من القوة العاملة للقيام بأعمال نضالية.

ودفعت في استير- نيجيريا، غطرسة المدير العام ورفضه مناقشة مصير الشركة مع مسئولى النقابة، العمال للدخول في إضراب كفاحي في ١٩٨٥ . ويمعزل عن مشاكل الكفاحية ضد الإغلاقات الدورية للشركة بعد انهيار توريد قطع غيار الأجزاء المفككة ، فقد غضب العمال لاكتشافهم في إحدى الصحف الإقليمية أن المدير العام قد أورد في الصحف تلميحات حول إمكانية إغلاق الشركة. وقد رفضت محاولات النقابيين لتحديد موعد مع المدير العام لمناقشة الموضوع. وأعلنت النقابة التقيد بالنظم والقوانين أثناء إجراء محاولات أخرى لمقابلة أحد المديرين؛ لكن لم يكن هناك من هو مستعد للتحدث معهم. وفقد العمال صبرهم وقرروا طرد المدير العام من مكتبه إلى بوابة المصنع ونتجت أزمة حيث فصلت الإدارة كل القوى العاملة وطرحت طلبات جديدة لإعادة التوظيف. وقد نجح العمال في مقاومتهم لهذه الأوضاع ولكنهم فشلوا في إعادة قادتهم النقابيين لمواقعهم السابقة^(٣٠). واستمرت إثارة الصراعات في المحاكم وفي المجتمع لقلب السياسات وتعويض النقابيين المفصولين من الخدمة.

وقد واجهت النقابات في ولاية النيجر مشكلة مشابهة في ٨٤-١٩٨٥. وأعلنت إضرابا صناعيا بعد فشل المفاوضات مع حكومة الولاية وقرار الأخيرة هو الإصرار على التسريع وفرض ضرائب مثيرة للنزاع على القطاع العام. وسرحت الحكومة العسكرية أكثر من ٥٠٠٠ عامل في القطاع العام، وفرضت ضرائب مختلفة وعلقت العديد من البدلات Allowances. وانتهت المفاوضات السابقة بين الحكومة والنقابات إلى طريق مسدود. ومع ذلك، ففي يناير ١٩٨٥، نجحت النقابات في دفع الحكومة إلى الموافقة على إرجاع البدلات بعد ستة أشهر، ولكن في يونيو ١٩٨٥ أعلن الحاكم أن البدلات لن ترجع. وقال للعمال: "ستنفقون النقود على تناول الكحول وزواج عدد أكثر من الزوجات" وقد أهين النقابيون وحلت بهم المظالم. ولم تؤد حلقات جديدة من المفاوضات إلى أى نتائج، وعين العمال لإضراب صناعي. ولكن الحكومة

استغلت شريحة من النقابات فى كسر الإضراب وهددت بإنهاء خدمة العمال الذين يرفضون الحضور إلى العمل فى يوم الإضراب . وعلى الرغم من أن الإضراب قد انهار إلا أن صورة الحكومة قد شوهت وتوترت العلاقات الصناعية فى الولاية^(٣١).

وتباينت بحدّة تجرّبة العمال فى ولاية النيجر عن تجرّبة العمال فى ولايات أندو وبينو وكورس ريفر. حيث استطاعوا شن إضرابات ناجحة ضد حكومات ولاياتهم . وقد أخرت . مثلا ، المفاوضات بين الإدارة والنقابات فى ولاية أونديو . فقد كانت الحكومة مدينة بمرتبات أربعة أشهر للعمال ورفضت أى جدول زمنى لدفع المرتبات. وكان من السهل جدا تعبئة العمال وكانت الأرضية السياسية والمعنوية للحكومة أضعف من أن تمكنها من الاستخدام الناجح "للعصا الغليظة"^(٣٢). وكان على الحكومة أن تجد المال الضرورى من المصادر الفيدرالية وأن تدفع متأخرات المرتبات.

كونجرس عمال نيجيريا وبرنامج الإصلاح

لقد عززت استراتيجيات العمال فى مجال العمل باستراتيجيات كونجرس عمال نيجيريا على المستوى الوطنى . يرصد كونجرس عمال نيجيريا مسرح العلاقات الصناعية، ويحدد استراتيجيات النقابات الصناعية، ويدافع عن النقابيين المظلومين . وقد كان كونجرس عمال ولاية باوخي عمليا فى الحفاظ على معارضة القوى العاملة للشروط القاسية التى وضعتها إدارة إستير لإعادة منحهم حق دخول المصنع. وعمل كونجرس عمال نيجيريا نيابة عن النقابة الصناعية الوطنية وتعاون مع اللجنة التنفيذية للنقابة داخل المصنع فى التفاوض حول شروط إعادة منح حق دخول المصنع^(٣٣).

وكان للأدوار التنسيقية لكونجرس عمال نيجيريا أثر هائل على مستويات الولاية، حيث تحتاج نقابات القطاع العام مساندة عمال القطاع الخاص لتقوية استراتيجياتهم. وفى الحقيقة أن تمثيل كل النقابات فى الولاية فى المجلس التنفيذى لكونجرس عمال نيجيريا بالولاية يتيح انسجام السياسات . وفى ولاية النيجر ، مثلا، ساهمت نقابات القطاع الخاص فى المناقشات التى قادت إلى أزمة العلاقات الصناعية لعام ١٩٨٥^(٣٤)، واستخدم عمال القطاع العام فى ولاية أندو الكونجرس كمبر فى الحصول على تأييد عمال القطاع الخاص فى الإضراب الناجع فى أغسطس ١٩٨٦.

ولكن كان أثر الكونجرس على المستوى الوطنى العريض حاسما. فقد تدخل الكونجرس فى النقاشات حول قرض صندوق النقد الدولى، وموضوع دعم النفط و الجوانب الهامة الأخرى لبرنامج الإصلاح . وأنه ليس مدهشا أن تستخدم الحكومات النيجيرية أساليب مختلفة فى تجميع قوة كونجرس عمال نيجيريا فى تعويق برنامج التثبيت. وحاولت حكومة شقارى، والتى تعمل من خلال النقابيين المعتدلين ، تعديل قانون النقابات لعام ١٩٨٧ حتى يتيح إنشاء أكثر من منظمة مركزية عمالية. وكان مدخل بحارى هو الاحتفاظ بعلاقة بكونجرس عمال نيجيريا والاعتماد على الجهاز القمعى للدولة فى قمع الاحتجاجات. وحاول بائنجيدا فى البداية انتقاء قيادة النقابات فى لجنة ثلاثية ولكنه علق أخيرا كونجرس عمال نيجيريا عندما فشل الانتقاء فى تعديل نضالية القيادة.

وقد شغلت اهتمام كونجرس عمال نيجيريا عموما مشاكل التسريع من الخدمة والدفاع عن الدخول Incomes والنضال ضد جوانب معينة فى تكيف الأسعار . وقد حد من مقدرة كونجرس عمال نيجيريا فى علاج هذه الموضوعات الأساسية التدهور الموضوعى لقاعدة الموارد الوطنية وعدم المقدرة على كبح التدهور فى سعر الصرف. هذا الضعف العام يعبر عن نفسه بشدة فى مجال التسريع من الخدمة . ولكن لم يكن كونجرس عمال نيجيريا عاجزا تماما فمازال العديد من جوانب برنامج الإصلاح قابلاً للتفنيد وقد فندت. وكانت استراتيجية كونجرس عمال نيجيريا هى الدفاع عن المكتسبات الاسمية فى الدخول والأسعار فى إطار تعبئة العمال والمجموعات الأخرى للتشكيك فى الاتجاه العام للإصلاحات. وقد بنيت الاستراتيجية على حقيقة اعتماد الحكومة على السوق والآليات الإدارية معا فى تخفيض مستويات معيشة العمال. وبرغم تآكل دخول العمال بتخفيض قيمة النيارا والتضخم، فقد حاولت الحكومة إلغاء الحد الأدنى للأجور وفرض استقطاعات على الأجور والمرتبات وحظرت التفاوض الجماعى فى المرحلة المبكرة للأزمة. وبحث كونجرس عمال نيجيريا، من خلال شن صراعات كفاحية حول هذه الموضوعات، إلى كشف عدم تلبية برنامج التكيف الهيكلى لاحتياجات البقاء الأساسية للعمال.

إن المركزى فى منطق البرنامج هو تخفيض الأجور للسيطرة على التضخم، وجذب رأس المال الأجنبى وتيسير تنافسية الصناعات المحلية فى سوق الصادرات . وأدخلت الحكومة

استقطاعات الأجر / المرتب فى أكتوبر ١٩٨٥. وفى ذروة النقاش حول التقرير بشأن علاقة نيجيريا مع الصندوق ، وأعلنت حالة الطوارئ الاقتصادية، والتي تنتهى فى مدة خمسة عشر شهرا. كما أدخلت تخفيضا عاما على المرتبات للمستخدمين المدنيين والعسكريين يتراوح بين ٢٪ إلى ٢٠٪. وعارض كونجرس عمال نيجيريا التخفيض؛ وأعلن قادة الكونجرس أن الحكومة تنفذ برنامج صندوق النقد المثير للنزاع وحتى قبل نهاية النقاش حوله؛ وأن العمال لم يؤخذ رأيهم قبل إعلان التخفيضات؛ وأنه ليس لدى العمال مورد دخل بديل، وأنهم ليسوا مثل مجموعات قطاع الأعمال التى تحصل على الربح والريع. وأعطى كونجرس عمال نيجيريا إنذارا بالنزول فى إضراب إذا ما مضت الحكومة قدما فى التخفيضات.

وما زالت العديد من المجموعات مستعدة لتبرئة الحكومة، التى بالكاد أمضت شهرين فى الحكم، لفقدان الأدلة الكافية لإدانتها. فمازال الصحفيون ممتنين للنظام فى إلغائه "القرار الرابع"، والذى قيد حرية الصحافة فى ظل حكم بهارى. وهناك حملة صحفية قاسية ضد موقف كونجرس عمال نيجيريا. ويجب إيجاد حل توفيقى يسمح لكونجرس عمال نيجيريا بإلغاء الإنذار والدخول فى مفاوضات مع الحكومة. وقادت المفاوضات إلى تكوين لجنة ثلاثية، تتشكل من ممثلى الدولة والعمال وقطاع الأعمال. وقدم كونجرس عمال نيجيريا بعد ذلك خطة أوصت بفرض ضرائب إضافية على عوائد الأسهم والأرباح والريع؛ وطالب بأن تحول الاستقطاعات إلى مدخرات. واهتم ممثلى الحكومة فى اللجنة بكيفية إيصال التخفيضات إلى القطاعات الأخرى. وتمسكوا بنطاق صلاحياتهم ، والتى نصت على أن لا تقدم تنازلات ولا تنقض تخفيضات الأجور^(٣٥).

وقاد فشل ممثلى كونجرس عمال نيجيريا فى انتزاع تنازلات من اللجنة إلى مطالبات متجددة بين أقسام من النقابات لفعل صناعى. وصعد كونجرس عمال نيجيريا حملة ضخمة لتحويل تخفيضات الأجر إلى مدخرات. وقد عزز قضية كونجرس عمال نيجيريا إعلان برنامج التكيف الهيكلى فى ١٩٨٦ والذى خفض النيارا بشدة وسحب ٨٠٪ من الدعم على المنتجات البترولية. وأعلنت الحكومة فى ميزانية ١٩٨٧ إعادة المبالغ المستقطعة من الأجر / المرتب إلى القطاعات الدنيا من المستخدمين.

ولكن عقدت الحكومة العزم على الاحتفاظ بالأجور منخفضة، وتعديل قانون الحد الأدنى

للأجور الوطنى (فى ديسمبر ١٩٨٦) وأعفى الأشخاص أو الشركات التى تستخدم عمالة أقل من ٥٠٠ عامل، والشركات فى الزراعة، من دفع أجر الحد الأدنى. وشن كونجرس عمال نيجيريا حملة تعبئة ضد التعديل وأعلن حالة الطوارئ وسط الحركة العمالية. وأقيمت اجتماعات حاشدة فى العديد من المدن الكبرى تدين التعديل وتهيب العمال لمقاومة هذه السياسة. وانزعجت الحكومة حول مدى التعبئة والحماس الذى استجاب به العمال العاديون للحملة. وسحب أمر التعديل فى أبريل ١٩٨٧^(٣٦).

وحيث إن إجراءات التحرير قد قلصت دخول العمال، فقد كثف كونجرس عمال نيجيريا نضاله لرفع الحظر عن التفاوض الجماعى. فقد فرض تجسيد الأجور منذ ١٩٨٢. وطالب كونجرس عمال نيجيريا الحكومة بأن تترك الأجور تجد قيمتها فى "السوق"، محاججا بأن سياسة تجسيد الأجور لا تنسجم مع التحرير^(٣٧). ولم يكن الصناعيين مقتنعين بالسياسات الانكماشية للحكومة. فقد كشف استطلاع أجراه اتحاد صناعى نيجيريا أن لدى ٣١ شركة فقط ما قيمته ٧٠ مليون نيارا تقريبا من مخزون السلع غير المباعة فى المخازن فى النصف الأول من عام ١٩٨٧^(٣٨). بالتالى، لا يعارض الصناعيون إعادة النظر فى رفع الأجور وفك ضغط السيولة، ولكن شروطا جديدة قد فرضت على التفاوض الجماعى. وحاولت الحكومة حجب فعالية التفاوض الجماعى وتقييد تعديل الأجور إلى أعلى، من خلال الإصرار، مثلا، على عدم لجوء النقابات إلى التهديد أو استخدام الإضراب والأشكال الأخرى من الضغوط الصناعية. كيف يمكن دعوة المستخدمين المتمردين إلى النظام؟ فقد تحولت المفاوضات إلى تشويش. وتم تجاهل الشروط غير الواقعية. ويجب على العديد من النقابات أن تخوض إضرابات قبل التوصل إلى بعض الاتفاقيات.

سياسات التحالفات The Politics of Alliances

لقد تحدثت إجراءات الإصلاح بعض المصالح المكتسبة المرتبطة بتوسع دولة ما بعد الاستعمار وجرفت مستويات المعيشة عموما. وقد حاول الذين هبوا للاستفادة من الإصلاحات، مثل الشركات متعددة الجنسية والمصدرين وقطاعات من اللوى الزراعى، بناء تحالفات سياسية ضرورية للدفاع عن البرنامج. وانتظمت أيضا مجموعات الطبقة الحاكمة والتى نمت على

الأرباح المستخلصة من النفوذ البيروقراطي وحماية الدولة لتلطيف الأثر الكلى للإصلاحات. وتطالب المجموعات الأقل شأنا بحلول بديلة، وبناء جبهات شعبية تناضل ضد بعض جوانب البرنامج. وتبنى الدولة أساسها الاجتماعى والسياسى الخاص بها حتى تروج للإجراءات الاقتصادية القاسية.

وكان لا مفر لحركة الطبقة العاملة من أن تنجذب إلى ديناميكيات سياسات التحالف. وقدم العمال قيادة لمجموعات اجتماعية عريضة من الذين ضربتهم الإصلاحات. وقد جذب العمال إلى هذه التحالفات بسبب التجارب المشتركة مع المجموعات الأخرى فى موضوعات عامة مثل التدهور فى مستويات المعيشة، والهجوم على وجود واستقلالية النقابات، وقمع النشاط، والحاجة إلى ربط البدائل النقابية بالمطالب المحددة للمجموعات فى القطاعات الأخرى للاقتصاد. لقد كان لنضالات الأكاديميين والطلبة من أجل نظام تعليمى عادل وديمقراطى ونضال الأطباء لتحسين نظام الصحة العامة، والصحفيين والمحامين من أجل صحافة حرة وحرية مدينة، مدلولها فى مقدرة العمال على تحدى الإصلاحات فى مكان العمل، وعلى مستوى الدولة. ولعب العمال أدورا قيادية فى النضالات الجماهيرية بسبب موقعهم المركزى فى العملية الوطنية التى أنشأتها النقابات منذ ١٩٨٧.

وركزت المحاولات الحالية فى بناء التحالفات أساسا على المستخدمين الحضريين من عمال، وصحفيين، وأكاديميين، وأطباء، ومحامين وتجار وطلبة، ولكن حزمة المطالب شملت بعض مصالح الفلاحين والحرفيين. وقد لفتت المعارضة الشعبية الحضرية ضد سحب دعم البترول الانتباه إلى المشاكل التى ستواجه المزارعين فى نقل بضائعهم إلى السوق. وكذلك عبر عن الاهتمام بآثار التخفيض على مدخلات الزراعة، خلال نقاش قرض صندوق النقد الدولى.

وقد كان تشكيل التحالفات عملية غير رسمية أساسا. وكان الاستثناء الوحيد هو تحالف الأكاديميين بالجامعات والعمال، الذى نتج عنه انتساب نقابة الأكاديميين بالجامعات إلى كونجرس عمال نيجيريا فى ١٩٨٤. وعملت المجموعات بانسجام على أساس تضامنى أكثر منه على أساس هياكل عامة. وإن أقوى التحالفات حتى اليوم هو الذى نشأ بين كونجرس عمال نيجيريا ونقابة الأكاديميين بالجامعات واتحاد الطلبة. وقد تلقى اتحاد الطلبة (Nans) مساندة نقابة الأكاديميين بالجامعات وكونجرس عمال نيجيريا فى ١٩٨٦ فى الانتفاضة

الطلابية التى ثارت بعد المعاملة الوحشية التى تلقاها طلاب إحدى الجامعات من البوليس . فقد قاطعت المنظمات الثلاث الهيئة التى كونتها الحكومة للتحقيق فى الأزمة، على أساس أن الشخصيات الرئيسية لم يتم إيقافها عن العمل، وهم رئيس البوليس الذى أمر باستخدام الأسلحة النارية ونائبه الذى أوجع الأزمة. وأصررت المجموعات على أن هذا هو مطلب الحد الأدنى لعمل الهيئة وبدون أن يكون الشهود عرضة للشبهة أو طمس الأدلة القاطعة. كما اعترض أيضا على تشكيل الهيئة وعلى أسس ديمقراطية. وخطط كونجريس عمال نيجيريا لإضراب عام على المستوى الوطنى حتى يؤكد اهتمامه بالحريات المدنية والحقوق الديمقراطية. ولكن انقضت الدولة بشقلها على القيادة وتولت سكرتارية كونجريس عمال نيجيريا، وألغت انتساب نقابة الأكاديميين بالجامعات إلى كونجريس عمال نيجيريا وعلقت النقابات الطلابية فى الحرم الجامعى. واستمر شن النضالات المشتركة لاستعادة الحقوق المفتصبة وحماية وجود واستقلالية النقابات.

وقد م العمال السند إلى النضالات الشعبية. وحتى عندما لا يبدأون معارضة شعبية، فإن تدخل العمال عادة ما يغير من أسلوبها. فقد مثل الطلاب والعاطلين الحضريين كمحفزين للمعارضة على المستوى الوطنى فى الترحيب بسحب الدعم عن البترول فى أبريل ١٩٨٨. ولكن تدخل العمال هو الذى أجبر الحكومة على الجلوس فى مفاوضات مع المعارضين. وفأوض ممثلى العمال نيابة عن المجموعات التى شاركت فى الإضراب . وقد أكدت معارضة أبريل قوة العمال فى تعبئة قطاعات كبيرة من السكان ضد برنامج الإصلاح.

إعادة نظر فى القضية ضد العمال

شرعية معارضة العمال

لقد ضربت الأزمة العمال بشدة. فخلافا للمنتجين المستقلين والتجار الذين يشكلون معظم تعداد أفريقيا فليس للعمال سوى إمكانية بسيطة للحصول على السلع التى تساعدهم على البقاء. والمنطق المعادى للعمال فى التكيف الهيكلى مخيف. وتتم إعادة بناء الاقتصاديات الأفريقية على حطام قطاع الأجور. ومهما كانت الامتيازات التى حصل عليها العمال فإنها قد ألغيت تماما. إلى أى مدى يكون دفاعهم الذاتى شرعيا؟ هل لا جدوى منه؟ هل يجب أن يعنى التكيف الهيكلى تحطيم الطبقة العاملة الأفريقية؟

وفى الختام ،نقدم عناصر قضية بديلة، نأخذ نقطة بدايتها من مطامع العمال والقيادة التى قدموها فى استراتيجيات إعادة البناء الوطنى على أسس أكثر اتساعا. إن نقدا للبرنامج السياسى القمى هو الذى يكشف عن سياسات الأزمة لأغلب الحكومات الأفريقية. وإننا نحاجج بأن مقدرة الدولة على القيام بإصلاحات اجتماعية واقتصادية تعتمد على مقدرتها على الاتفاق مع القوى الموجودة فى الساحة . وبالتالى إن المحاولات بواسطة الحكومات لتجاوز وإبعاد أو تجاهل معارضة العمال، كما أوضحت الحالة النيجيرية، هى مهزومة ذاتيا؛ إن المآزق يتوطد فحسب. علاوة على ذلك، تستخف الحكومات ومؤيديها بقدرات منظمات العمال على تقديم القيادة والسند لتحالفات واسعة لقوى اجتماعية شعبية. ولأنه بسبب مقدرتهم فى هذا الشأن ، وليس لأنهم يدافعون عن مصالح أقلية ذات امتيازات وراسخة، فإن العمال فى وضع يؤهلهم على "تعريق" التكيف الهيكلى.

إن العمال بدون شك يبحثون عن مصالحهم الذاتية، ولكنهم فى الدفاع عن مصالحهم كمكتسبى أجور ملزمين، وكما أوضحت التجربة النيجيرية، بالدخول فى تحالفات واسعة من أجل تجنب محاولات الدولة لعزلهم والسيطرة عليهم وقمعهم. وصحيح أيضا أن الطبقة العاملة الأفريقية صغيرة العدد وقد تضاعفت أكثر نتيجة الأزمة. ورغم ذلك ، فإن العمال مهمون سياسيا كشريحة شعبية لديها تجربة تنظيمية متقدمة جدا. وفى حين أن الطبقة العاملة النيجيرية، ولأسباب بديهية، أكبر من الطبقات العاملة فى الأقطار الأفريقية الأخرى، فإن التجارب فى أماكن أخرى، مثلا فى بوركينا فاسو، توضح أن المقدرة السياسية للطبقة العاملة ليست ببساطة موضوع حجم اقتصاد بأجر.

وتكشف منظمات الطبقة العاملة، أثناء سعيها لمصالحها الخاصة، عن المظالم الشعبية العريضة، حضرية وريفية. وهذا يثبت بوضوح التأثير الشعبى الذى انتظم خلف عمال نيجيريا فى معركتهم ضد سحب دعم البترول. ويشكل دفاعهم عن الأجر جزءا من الاستراتيجيات المعقدة للحياة الأسرية التى تصل إلى عمق الاقتصاد الفلاحى. وبالمثل تضع الجهود لحماية الحقوق النقابية الأساسية العمال، كما رأينا، فى أوسع تحالفات القوى الاجتماعية، التى تشمل منظمات الطلبة، والمعلمين، والمحامين، والصحفيين، والمهنيين الآخرين ذوى المصلحة العامة فى البقاء والاستقلالية التنظيمية فى وجه ماتفرضه الدولة. والعمال كجزء من مثل هذه

التحالفات الواسعة يقدمون بديلا لمشروع القمع السياسى العابر للأوطان لإعادة الهيكلة الذى يهيمن حاليا على الساحة الأفريقية.

وتستخدم الحكومات تكتيكات مختلفة والقمع الصريح واحد منها فقط. وتشير التجربة النيجيرية أيضا إلى مجهودات الانتقاء والتهميش. ويتخذ العمال فى العديد من الحالات مواقف "غير منطقية" ببساطة لأن الدولة ترفض محاورتهم. و"التعويق" هو أيضا استراتيجية لإجبار الحكومات والمخدمين على الحضور إلى طاولة المفاوضات. ولكن صراع المصلحة عميق، وبالتالي، فإن إيجاد "الحلول" ليس ببساطة موضوع مجادلة وإنما هو معرفة قوة الطرف المضاد والقيود التى يضعها ميزان القوى.

إن فشل الدولة فى معرفة حدود قوتها هو سبب رئيسى للمأزق الذى يميز "إدارة الأزمة" فى أغلب أفريقيا (وفى أماكن أخرى). ويميل التدخل الأجنبى لمفاقمة هذا المأزق، بدعم وحماية الأنظمة من الضغوط السياسية الشعبية. وحيث تنجح مؤقتا فى تغيير ميزان القوى لمصلحة التحالفات الحاكمة، فإن مثل هذه التدخلات فى ذات الوقت تقوض عملية التسوية لكسر هذا المأزق.

هل هناك بديل خاص بالطبقة العاملة:

العمال غير ملزمين بتقديم برنامج تكيف هيكلى "بديل". من حقهم الدفاع عما يرونه فى صالحهم، وحتى يتم إقناعهم بأن ما قدم لهم هو أفضل ما يمكن أن يحصلوا عليه فى ظل ظروف قاسية. إن لديهم مصلحة كأي طبقة أخرى فى الانتعاش والتنمية السريعة للاقتصاد، ولكنهم مهتمون أيضا مثل الآخرين بأن لا يأتى الطريق إلى هذا الانتعاش من خلال تخطيط وسائل وجودهم. إن واجب الدولة وشركائها عبر الوطنيين أن يقنعوا العمال، بأن مصالحهم قد أخذت فى الاعتبار، وإلا فإن الدولة، وليس العمال، هى المسئولة عن أى مأزق ينبثق من استخدام أى قوة يمكن أن يحشدوها فى الدفاع الذاتى. والدولة، وليس العمال، هى التى لديها الموارد للبحث عن البدائل؛ لديها الوزارات والبنوك المركزية والإحصاءات والمهنيين والمستشارين الأجانب والأموال والأسلحة. وبالنسبة للعمال فإن حماية أنفسهم ليست أنانية ولا عدم مسئولية. إنهم يؤكدون قوتهم التفاوضية، فى وجه مصادر الدولة القمعية والفكرية الكاسحة. ويشير "التعويق" إلى شيئين: "نحن غير مقتنعين" و"نحن لم نهزم".

إن محاولات الاعتراض على شرعية المقاومة الشعبية للتكيف الهيكلى، بالعودة إلى "الفشل فى تقديم بديل" يجب أن تكشف أسبابها: هى محاولات تعزيز الخضوع عن طريق الحرب النفسية. وهذا يؤدى أيضا إلى الاتهام بالأتانية وعدم المسئولية. هذا ما يقال، رغم ذلك، توضع التجربة النيجيرية أن العمال كانوا حساسين تجاه الحاجة لتقديم بدائل لسياسات الأزمة الحكومية، وعلى الأقل كجزء من محاولة خلق تحالفات.

فى ١٩٨٥، أعد كونجرس عمال نيجيريا برنامج أزمة بديل، "من أجل الانتعاش الوطنى" وكان برنامجا توسعيا. يجب حماية وتوسيع التوظيف لتجنب تبديد الموارد البشرية، وتحفيز الطلب والنمو العام. ويجب أن يأتى التمويل من تخفيض التكاليف فى العقود المتضخمة، وتخفيض نفقات الدفاع والفساد، وفرض الضرائب على الأغنياء، ومنع التهرب الضريبى. يجب تسريع الاستثمار الصناعى، خاصة فى قطاع السلع الرأسمالية. ويجب تخصيص الموارد بالعملة الأجنبية بطريقة تؤكد الاستخدام الكفء للطاقات الصناعية الموجودة. ويجب إعطاء الأولوية للمواد الخام ومدخلات الإنتاج الصناعية الأخرى على الاستهلاك البذخى. ويجب على المستثمرين الأجانب أن ينتظروا فى تحويل الأرباح حتى يأخذ الانتعاش الصناعى مساره. ويجب إعادة استيعاب العمال المسرحين ورفع تجميد الأجور، ويجب وضع سقف ٢٠٪ من عوائد الصادرات لتسديد مدفوعات الديون الأجنبية، ويجب أن تأخذ الدولة، وليس المخصصة، القيادة فى توسيع الأنشطة الإنتاجية. ويجب فى الزراعة أن تهجر المشروعات التنموية الكبيرة للدولة لمصلحة التركيز على المزارع الفلاحية الصغيرة والتعاونيات.

هل هذا بديل واقعى للتكيف الهيكلى الرسمى؟ الواقعية فى هذا الإطار بالطبع موضوع سياسى كما هى موضوع اقتصادى. يمكننا أن نحتاج بأن كونجرس عمال نيجيريا فى هذه النقطة ليس فى وضع يمكنه من أن يتحدى سياسيا تحالف القوى الطبقية، المحلية، والغير وطنية، والتى ترى أن واجبها الأساسى هو "إعادة بناء الأهلية الائتمانية العالمية لنيجيريا" والذين بالنسبة لهم أغلب مواقف كونجرس عمال نيجيريا غير مرغوب فيها. ويمكن أيضا أن تصبح بعض مقترحات الواقعية الاقتصادية موضع تساؤل. رغم ذلك، لا يمكن رفض برنامج كونجرس عمال نيجيريا ببساطة فيما يتعلق بالتوجه الاستراتيجى طويل الأمد، سواء على أرضيات سياسية أو اقتصادية ويمثل وجهات نظر ذات تأييد قوى ليس فقط من قادة

العمال، وإنما من مجموعة واسعة من المفكرين والمهنيين والتكنوقراط، وفي نفس الوقت يعبر عن مطامح كاسبى الأجر والعاطلين وتاركي المدارس، وعلى الأرجح، عدد كبير من آباءهم وأقربائهم الفلاحين أيضا.

إننا لا ندخل، عند هذه النقطة، في أى مناقشات جوهرية حول مثل هذا البديل، أى برنامج الطبقة العاملة لمواجهة الأزمة في أفريقيا، وإنما نؤكد حقيقة موجودة فحسب، وإنها تمثل قوى اجتماعية هامة، وبالتالي، نحتاج إلى أن تؤخذ بجدية.

من الذى يتحدث وعمه؟

ولكن ماذا عن أن القادة العمال يستغلون ويخدعون ويسئون تمثيل العمال؟ وماذا عن استغلال العمال للفلاحين؟ وماذا عن "ارستقراطية العمال" و"الانحياز الحضري"؟ ألم تقدم قضية بسبب رفض مثل هذه البدائل باعتبارها أنانية وغير مسئولة؟ أليس حلفاء العمال المذكورين أعلاه هم نفس سكان المدن والصفوة المستفيدين من التشوهات المستمرة للاقتصاديات الأفريقية وعلى حساب الفلاحين الفقراء؟

دعنا نؤكد أولا وجود مثل هذه التشوهات والتناقضات. أغلب القادة العمال يتمتعون بامتيازات ويعتبرون من الصفوة ويحتلون مناصبهم بتفويض ديمقراطى مشكوك فيه. وهناك أيضا صراعات مصالح حقيقية بين الفلاحين والعمال حول الأسعار وحول تخصيص الموارد العامة. ولا يمكن في هذا الجانب توقع أن يتحدث العمال عن الفلاحين والعكس صحيح.

لقد عانى الفلاحون في أفريقيا من الظلم. إنهم مقهورون يتم تجاهل مصالحهم. لكن العمال مثلهم أيضا؛ فالأعداد الضخمة من العمال الأفارقة يعيشون وجودا بائسا في بيئات حضرية فقيرة وغير صحية. وأغلبهم غير قادرين على الحياة بأجورهم فقط، وأغلبهم عاطلون وغير آمنين. وفقط تنعم الأقلية القادرة بزيادة مستمرة في مكاسبها الحقيقية؛ وفقط استطاعت أقلية منهم التسلق إلى الطبقات الوسطى أو في مجال الأعمال؛ وأيضا كما فعل بعض الفلاحين.

إن فكرة أن العمال يستغلون الفلاحين وأن المناطق الحضرية تستغل المناطق الريفية إنما

تغطي أساسا على وجود الاختلافات في الوجود الاجتماعي داخل كل من الطرفين. إنها تشوه أنماط الاستغلال والتراكم الذي يميز اقتصاديات ما بعد الاستعمار. فليس العمال والفلاحون أغنياً؛ يمكنهم بسهولة تحديد المستفيدين من التنمية في ما بعد الاستعمار. وآثار الثراء والممتلكات التي يمتلكها الأغنياء وأصدقاؤهم الأجانب باقية ليراها الجميع.

ربما حقق بعض القادة العماليين أرباحاً كبيرة من وظائفهم النقابية. ولكن القليل يمكن أن يذكر عن ثرائهم الشخصي عند البحث عن تقييم مقدرتهم في التعبير عن قضية العمال. وهم كقادة للعمال فانهم عرضة لقوى متناقضة بما فيها الانتقاء بواسطة الدولة والإدارة. ولكن تأتي أيضاً الضغوط من القاعدة، التي هي في ظروف أفريقيا اليوم أقوى من أي وقت مضى. ويعمل القادة العمال، في نيجيريا، في إطار تنافسي هو الذي يوسع من مدى مثل هذه الضغوط الشعبية.

ربما لا تتطابق الطبقة العاملة الأفريقية مع النموذج الكامل الذي تطرحه الأفكار عن طبقة عاملة صناعية. وإن غلط تكاملها في اقتصاد سلعي صغير واسع، ربما عزز من مقدرتها على التعبير بدلاً من أن يعمل على إضعافها، عن مصالح ومطالب شعبية واسعة. فقد ولد التاريخ الطويل لنضالات النقابات بالإضافة إلى ارتباطها في النضالات الوطنية والشعبية الواسعة، في نفس الوقت، تجربة وهوية جماعية على مستوى التنظيم الطبقي.

لقد قدم قادة العمال النيجيريين برنامج طبقة عاملة للاتعاش الوطني. هل لديهم الحق في التحدث إلى الأمة؟ ومن له هذا الحق؟ السياسيين الذين حطموها؟ الجنرالات الذين اغتصبوا السلطة؟ عندما يرفض جنرالات / رؤساء اليوم حقوق القادة العماليين في التحدث من أجل "الأغلبية الريفية المسالمة" فإننا نتذكر البيانات الرسمية للحكام العامين الاستعماريين بالأمس. في العشرينات، سخر الحاكم كليفورد من الوطنيين المتعلمين "المجتملين" الذين أدعوا تمثيل المصالح النيجيرية؛ وقال من هم حتى يجرؤوا على التحدث نيابة عن الجماهير الفلاحية النيجيرية؟ ولكن من هو؟ ومن يمثل؟

إننا نرى أن حالة نيجيريا تثبت أن للعمال الأفارقة قضية قوية. وإن لهم أكثر من غيرهم من العاملين على الساحة السياسية الحق في أن يدعوا تمثيل المصالح الشعبية العريضة.

العمال والدولة والديمقراطية

لقد أقحمت الطبقات الحاكمة المحلية والعالمية أفريقيا مابعد الاستعمار فى أزمة قومية بمستوى لا مثيل له. تعمل المؤسسات الجنينية للدولة العابرة للأوطان فى تجارب "إدارة الأزمة" و"التحرير" ومعرفة ضئيلة- عن كيفية العمل فى بيئات سياسية واجتماعية واقتصادية لا يتوفر عنها القدر الكافى من الفهم. ربما تكون بعض التدخلات اقتصاديا مجدية ومنطقية؛ والبعض الآخر يفضى إلى دمار للموارد الضئيلة ويتسبب فى عدم استقرار أعمق، كما فى الحالة المدمرة الراهنة لبيع العملات الأجنبية فى نيجيريا. ويجب أن لا يكون مدهشا أن ثقة الأفارقة ضئيلة جدا فى إدارة الأزمة هذه أو وكلاء الطبقة الذين يروجون لها.

وتستحق معارضة العمال للتكيف الهيكلى أن تؤخذ بجدية، إلى درجة أن الدول الأفريقية تختار الاستجابة لها بالقمع. وقد أصبح هذا هو البرنامج السياسى للتكيف الهيكلى الليبرالى^(٤٠). ولقد حاجبنا بأن هذا معاد للإنتاجية حتى فى إطار المحددات الضيقة للبرنامج الاقتصادى كما تبدو. ويجب الإقرار بالقوى الموجودة فى الساحة. حتى وإن كانوا أضعف من أن يفرضوا برنامجهم الذاتى، فإنهم ربما يكونوا أقوياء بما فيه الكفاية لإعاقة برنامج الدولة.

نختتم بالمجادلة من أجل برنامج سياسى بديل يرفض قمع وهيمنة الدولة. ويمكن للقضية من البداية أن تناقش فى إطار عملية تكوين الدولة. وعادة مايقال أن الدولة فى أفريقيا قمعية لأنها أضعف من أن تعامل المعارضة بشكل أكثر لطفا. وقد حذر بيتر لويد^(٤١) من أن الحكومات واهنة وأنه "ربما تقود الإضرابات والعنف الجماهيرى مباشرة إلى انهيارها- وهى نتيجة ربما لا يقصدها الفقراء". إن التحذير الضمنى هو: لا تهزوا المركب أو فلا تلوموا إلا أنفسكم. لقد فسر قمع أو انتقاء النقابات بالرجوع إلى وهن الدولة. والدولة بالكاد تحتل معارضة من مثل هذه الجماعة، خاصة وأن النقابات قد برهنت على أنها أدوات سياسية قوية فى الماضى^(٤٢).

دعنا نقلب هذه الحجة رأسا على عقب. وبالتحديد لأن الدولة بسبب ضعفها عليها أن تبحث عن أشكال أكثر تقدما للارتباط بالمصادر البديلة للسلطة فى المجتمع. وفى فهمنا للتجارب التاريخية فى أماكن أخرى، فإن ضغوط القوى الشعبية على الدولة من تحت حاسمة

فى عملية تكوين الدولة، وتشمل تطور المقدرة على إدارة التناقضات الاجتماعية. إن الدولة يتم تشكيلها وتنظيمها من تحت^(٤٣).

إن التحدى لبرنامج التكيف الهيكلى فى الوقت الحاضر ليس ببساطة استنباط معادلة جديدة براءة لتخصيص العملات الأجنبية، بمجرد فشل مجموعة التجارب الأولى. هنالك حاجة لمعالجة سياسية للتناقضات الاجتماعية التى تفاقت بسبب الأزمة الاقتصادية وازدادت خطورة بالقمع السياسى لإدارة الأزمة. ولن يقود الترويج ببساطة لهذه السياسة أو تلك إلى حل مالم تتم معالجة الإطار السياسى فى نفس الوقت. وتواجه إدارة الأزمة بواسطة الدولة فجوة مصداقية مخيفة. وإذا كان يجب سد هذه الفجوة نهائيا، يجب أن تتعلم الحكومات الاستماع والنقاش أكثر وأن تقمع أقل.

وماذا عن الانتقاء (Cooptation)؟ أليس هو بديلا للقمع كاستراتيجية لإدارة الأزمة السياسية؟ نعم: لقد حاولته الحكومات الأفريقية. وقد انتقلت الحكومة النيجيرية، كما أوضحنا، من واحد إلى الآخر، مجربة خلطات متعددة وفى خلاصة، يبدو، على الأقل فى الوقت الحاضر، أن الانتقاء قد فشل. لكن لم تحل التناقضات؛ والمأزق خطر وقابل للانفجار كما كان دائما.

لقد فشلت الدولة فى الانتقاء الفعال للقادة العماليين النيجيريين. ولكن حتى عندما كانت ناجحة، فإن مثل هذه الاستراتيجية على الأرجح معادية للإنتاجية. فالانتقاء يضعف مقدرة القادة العماليين على تقديم قيادة. إنها تجردها من أى مصداقية شعبية يمكنها ادعائها ويجعلها لاقائدة منها لأى غرض فى إدارة أزمة سياسية حقيقية. ومن هذا المنظور، يمكن المجادلة بأن المحافظة على استقلالية النقابات تصبح فى مصلحة الدولة. وهنالك علامات على الأقل أن بعض أعضاء الطبقة الحاكمة النيجيرية يقدرون ذلك، حتى إذا كانت الانعكاسات القمعية مازالت سائدة.

هل هنالك خيار ديمقراطى للبرنامج السياسى القمعى السائد للتكيف الهيكلى؟ يدعى الحكام العسكريون الحاليون، فى نيجيريا، أنهم مشغولون فى قيادة سفينة الدولة إلى الحكم المدنى، والديمقراطية فى ١٩٩٢. ويدعون أن التكيف الهيكلى والعودة إلى الحكم المدنى هما وجهان لنفس برنامج الانتقال. ولدى كلا الوجهين سمات تأثيرية وقمعية قبيحة. قد بحث

العمال النيجيريون بلانجاح فى التأثير على عملية الانتقال السياسية. مثلا، من خلال الدفاع عن حقهم فى تكوين حزب عمال ، فى وجه إلتزام الدولة بفرض نظام حزبين من صنعها الخاص. مهما كانت الأمانى والشكوك التى ربما علقى على عام ١٩٩٢، فإن التحدى الديمقراطى ليس حول المستقبل؛ فالدولة هنا والآن. وطالما يساق قادة العمال إلى الاعتقال، وتحرم النقابات، ويعامل العمال المتظاهرون بوحشية، باسم التكيف الهيكلى، وبمساندة مجموعة مخيفة من القوانين العمالية القمعية، فإن الأجندة الديمقراطية للعمال واضحة^(٤٤). وينضال العمال من أجل الحق فى أن تصبح لديهم متطلباتهم الخاصة، وأن يعبروا عن وجهات نظرهم ، وأن يكونوا فى حماية من وحشية الدولة. إن معارضة العمال لسياسات الأزمة للدول الأفريقية ومسانديها الأجانب هى جزء من النضال من أجل مثل هذه الحقوق الديمقراطية.

ومن المهم رؤية هذا الرابط المباشر بين مطالب العمال السياسية والاقتصادية. فقد بدأنا بسؤال عن لماذا تكون زيادة طفيفة فى سعر البترول فى نيجيريا فى إبريل ١٩٨٨ مفجرة لحركة إضراب على المستوى الوطنى ومظاهرات شعبية. أليست دليلا كافيا على عدم مسئولية معارضة العمال؟ لقد أوضحنا لماذا أصبح موضوع أسعار البترول رمزا للمقاومة، وإلى أبعد من حفنة الكوبوهات التى أضيفت إلى السعر فى ذلك الوقت المعين. إن الموضوع المباشر للرهان هو أسعار البترول، ولكن لفهم المعنى العميق للمعارضة نحتاج لتذكر عملية إبعاد قيادة كولنجرس عمال نيجيريا التى سبقت ذلك. فقد كان العمال يؤكدون على التطلعات الديمقراطية للجماهير.

المواش والمراجع

- ١ - Analy 3: 1, 1988; Newsnatch 2 May 1988; West Africa, 25 April and 2 May
- ٢ - West Africa , 28 December 1987.
- ٣ - المرجع السابق.
- ٤ - West Africa , 11 January 1988.
- ٥ - المرجع السابق 7 March and 25 April 198
- ٦ - المرجع السابق. 7 March 1988; Newswatch 14 March 1988; NIC 1988.
- ٧ - West Africa , 2 May 1988.
- ٨ - Ejiofoh, 1988.
- ٩ - بنيت القضية الاقتصادية ضد العمال أساسا من وثائق وتقارير البنك الدولي بما فيها تقرير بيرج (البنك الدولي ١٩٨١) والبنك الدولي ١٩٨٣، ١٩٨٤ و ١٩٨٦.. ويمكن استخلاص العديد من النقاط (ليس كلها) من القسم الخاص بـ "برنامج التكيف" في تقرير ١٩٨٦.
- ١٠ - World Bank 1986, p. 21.
- ١١ - لقد نوقشت الأبعاد السياسية لحالة... التحيز الحضري " بقوة في Bates 1981 ووثائق البنك الدولي أقل وضوحا في هذا الشأن، على الرغم من أن عمل Bates ينظر إليه باعتباره يقدم تأييدا لموقف البنك الدولي (Cf. Bienefeld 1981). أخذت القضية السياسة ضد العمال كما موضحة هنا أساسا من استجابات الحكومات النيجيرية لمطالب العمال.
- ١٢ - بالنسبة للمراجع حول المجادلات حول سياسات التكيف الهيكلي وأسسها النظرية والواقعية انظر: Cor- Jolly & Stewart 1987; Havnevik 1988; Jolly and Stewart; 1988; IDS Bulletin 1988, Havnevi Godfrey 1986 بالتحديد يعالج Mkandawire, موضوعات العمال والتوظيف.
- ١٣ - Olson, 1982.
- ١٤ - Ubeka, 1983, pp. 192-3.
- ١٥ - Hashim, 1987; Damachi, Seibel and Trachtman, 1979.
- ١٦ - Waterman , 1975 and 1983.
- ١٧ - انظر. Liodym 1982.
- ١٨ - World Bank, 1983a.

- NEC, 1983. -١٩
- CBN, 1983. -٢.
- World Bank, 1983a, p.4. -٢١
- NIC, 1987. -٢٢
- MAN. 1987. -٢٣
- Otobo, 1986. -٢٤
- 1974 Cohen. -٢٥
- Andrae and Beckman, 1991; Bangura, 1987c. -٢٦
- Bangura, 1987a. -٢٧
- Aremu, 1987. -٢٨
- Andrae and Beckman, 1991. -٢٩
- Bangura, 1987b. -٣٠
- Bangura, 1987a. -٣١
- Bangura, 1987a. -٣٢
- Bangura, 1987b. -٣٣
- Bangura, 1987a. -٣٤
- ٣٥ - مقابلة أجريت مع 7. A. Oshiomhole, ٧ فبراير ١٩٨٦.
- Bangura, 1987a. -٣٦
- NIC, 1988. -٣٧
- MAN, 1987. -٣٨
- Buhari, 1984. -٣٩
- Ibrahim, 1986; Mustapha, 1988. -٤٠
- Lloyd, 1982, p. 22. -٤١
- Hashim , 1987, p.2. -٤٢
- Beckman, 1988a, 1988b. -٤٣
- Bangura, 1989b. -٤٤

٩ - البرازيل: الالتزام الاقتصادية والنقابات والانتقال إلى الديمقراطية

مقدمة

لقد اتسم التاريخ البرازيلي بتناوب الأنظمة السياسية الديمقراطية والشمولية. وقد سادت الحكومات الشعبية والديمقراطية المسرح السياسي في الخمسينيات وحتى ١٩٦٤. ثم جاء الانقلاب العسكري بعد ذلك منشئاً نظاماً عسكرياً شمولياً ظل في السلطة حتى ١٩٨٤. ورغم ذلك، وحتى في ظل الحكم العسكري، فإن تغيرات ملحوظة في الجو السياسي قد أصبحت ملموسة. وقد بدأت حركة تدريجية للاندفاع السياسي في ١٩٧٤، وأدى النشاط الإضرابي، في ٧٨-١٩٧٩، إلى انبثاق حركة عمالية نشطة. واليوم، فإن قادة اثنين من الاتحادات الكونفيدرالية (كت وكجت Cut & Cgt) هما أهم فاعلين اجتماعيين في الانتقال التدريجي إلى الديمقراطية والذي يجري حالياً في البرازيل.

ظل دور العمال المنظمين يتنامى على المستوى الوطني قبل ١٩٦٤، ولكن ونسبه لإنحياز النظام العسكري المعادي للعمال، فقد أصبح دور العمال غير مهم في الخمسة عشر عاماً التالية. وقد جرت محاولات خلال تلك الفترة لإضعاف الحركة العمالية: فقد قمعت النقابات، واعتقل القادة النقابيون والعمال. واستخدمت حجج مختلفة عديدة لتبرير سلوك الحكومة المعادي للعمال، منها حجة التكنوقراط أن النقابات مسئولة عن غياب المرونة في سوق العمل،

والى الجدل الإيديولوجى بأن الحركة العمالية يسيطر عليها الشيوعيون، ويجب النظر إليها باعتبارها تهديدا للأمن الوطنى وللديمقراطية.

وعاد بروز الحركة العمالية، فى الثمانينيات، بعد هذه الفترة القمعية، وبدأت فى الانتعاش من حطام هياكل ونظم النقابات، وتعيد دور العمال المنظمين فى المجتمع والسياسة. وتلعب الديمقراطية دورا حاسما فى هذه العملية حيث تعيد الأحزاب العمالية والنقابات بناء مواقفها على مختلف الأصعدة فى المجالات السياسية والاجتماعية. وستؤثر هذه التغيرات فى علاقات رأس المال - العمل وبالمقابل على مستقبل الأداء الاقتصادى الكلى البرازيل.

ويتم الانتقال إلى الديمقراطية فى فترة الأزمة الاقتصادية ذات التأثيرات الموثقة جيدا: ما بين ٨١ و١٩٨٤ فقد كان هناك انكماش هام فى معدلات نمو الإنتاج والتوظيف والأجور الحقيقية؛ وزيادة فى مساهمة الشريحة غير الرسمية فى سوق العمل؛ وأزمة مالية، ترجمت فى تقليص مقدرة الدولة على تعزيز النمو وإمدادات السلع الاجتماعية. وقد كانت محاولة خلق فوائض تجارية من خلال تخفيضات العملة المحلية ومقاومة النقابات لتخفيض نصيبهم من الأجور، أسباب هامة فى العملية التضخمية فى البرازيل.

ويجب أن لا يساء تقدير أهمية الأنشطة العمالية فى إجماع أى إستراتيجية اقتصادية. وقد فشلت المحاولات المتكررة لتقليص معدل التضخم، فى الثلاث سنوات الأخيرة، بمثل هذه الاستراتيجيات "المبتدعة" Heterodox كتجميد الأسعار والأجور. لم تشارك فى الخطتين الأولتين (١٩٨٦، ١٩٨٧) كونفدراليات العمال. ولكن مؤخراً، يبدو أن الحكومة قد صارت مهتمة بمشاركة كونفدراليات العمال فى النقاشات حول إعداد السياسات الاقتصادية، وهذا يحدث لأول مرة خلال ٢٥ عاما. ومع ذلك، كانت النتائج هزيلة، بسبب انعدام مصداقية الحكومة وغياب تقاليد التفاوض بين الصفوة الاقتصادية والسياسية والمجموعات الأخرى فى المجتمع البرازيلى؛ فقد فشلت، فى ١٩٨٨، محاولة إنشاء "حلف اجتماعى" بين العمال والرأسماليين والحكومة، ودعيت النقابات للتفاوض، فى يناير ١٩٨٩، حول سياسة أجور جديدة، وكانت النتائج محزنة.

يبحث هذا الفصل ثلاثة جوانب، عملية الانتقال الراهنة إلى الديمقراطية والأزمة الاجتماعية والاقتصادية فى البرازيل. كما سيقدم فى الصفحات التالية أولا مراجعة للأداء الاقتصادى

البرازيلي منذ الهزة البترولية الأولى. بعدها سيتم بحث تدهور توزيع الدخل في العقدين الأخيرين والذي ميز النموذج البرازيلي "الاستثنائي". بعد ذلك سنبحث إعادة انبثاق الحركة العمالية في الثمانينيات، ومن ثم الأزمة المالية وتقلص مقدرة الدولة على الادخار والاستثمار وأخيرا نقدم خاتمة.

القيود الخارجية والصراع التوزيعي والتكيف:

من المهم جدا معرفة العلاقة بين القيود الخارجية والصراعات التوزيعية الداخلية لفهم أداء الاقتصاد البرازيلي منذ ١٩٧٥. قادت الظروف العالمية المواتية، خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٣، وامتزامة مع قمع النظام الشمولي للصراع التوزيعي إلى توسع سريع في الاقتصاد البرازيلي. وتغيرت الظروف بعد ١٩٧٤، وبصورة هائلة مع الهزة في أسعار النفط عامي ٧٣ و١٩٧٩، وهزة معدل سعر الفائدة، والانتقال إلى الديمقراطية، والتي هيئت الظروف لإعادة انبثاق تعبئة العمال وبالتالي الصراع التوزيعي.

اعتمد ماسمي "بالمعجزة البرازيلية" ليس فقط على السياسة المصممة لتحفيز الإنتاج التصديري، وإنما أيضا على تزايد المقدرة على الاستيراد، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وأداء اقتصادي قوى ومستمر لدول منظمة التعاون والتنمية الصناعية، والتي قدمت الأسواق للمنتجات البرازيلية. وقد ساهمت سياسات النظام العسكري في الأجور إلى تنافسية المنتجات البرازيلية؛ وقلص قمع النقابات العمالية قوتها التأثيرية على تعديل الأجر الاسمي، واستطاعت الحكومة فرض قيد أجور إجباري، الأمر الذي أدى إلى تخفيض الأجر الفعلي مقوما بالدولار.

تغيرت الحالة بدرامية مع هزة سعر البترول الأولى. وبين ١٩٧٣/١٩٧٤ تزايدت النفقات على واردات البترول بحوالي ٣٠٪، حيث ارتفعت من ١٢٪ إلى ٢٣٪ من جملة الواردات. وكان المعجز التجاري في ١٩٧٤ حوالي ٦٧٣ مليار مليون دولار؛ وفي تلك السنة كان على البرازيل أن تستدين ٦٢٥٤ مليون دولار لمقابلة مستلزمات ميزان المدفوعات.

إن لدى الأقطار التي واجهت هزة العرض Supply Shock هذه بديلين. إستراتيجية "الاختبار الصعب" والتي اتبعتها أغلب الأقطار، وهي تقليص الطلب الداخلي الكلي والأجر

الفعلى مقوما بالدولار فى محاولة لتحفيز الصادرات. وتتضمن هذه الإستراتيجية بالضرورة، وعلى الأقل فى المدى القصير، تخفيض الاستثمار - الذى ينتج آثار هيكلية ضارة - زيادة فى معدلات البطالة والطاقات العاطلة - ذات تكاليف اجتماعية بديهية .

والخيار الثانى، والذى اتبعته البرازيل ، هو تطوير برنامج استثمارى موجه إلى قطاعات السلع الرأسمالية والوسيلة. والفكرة وراء هذه الاستراتيجية هى الترويج للمرحلة الأخيرة فى عملية إحلال الواردات وتخفيض الاعتماد على الواردات. وتقول هذه الاستثمارات الضرورية من الأموال المقترضة من الخارج.

لقد كان البديل البرازيلى، وإلى حد ما، نتاج ظرف سياسى محلى. فقد خسر الحزب الرسمى الانتخابات فى عام ١٩٧٤، وبالتالي تحطمت شرعية الحكومة العسكرية. إن محاولة الحفاظ على مسار معدلات النمو العالية هى محاولة لاستعادة المصدقية والاحتفاظ بالسيطرة العسكرية على العملية الديمقراطية. وستجعل التكاليف الاجتماعية المترافقة مع استراتيجية "الخيار الصعب" إعادة الديمقراطية أكثر صعوبة، والتي بدأت فى عهد إدارة جيزيل فى ١٩٧٤.

يمكن النظر إذن إلى عام ١٩٧٤ على أنه بداية لعمليتين متزامنتين، هما اللتان ستشكلان معا العناصر المركزية للأزمة فى الثمانينيات، وبالتحديد نمو المديونية الخارجية والانفتاح السياسى الذى أدى إلى صعود الحركات العمالية فى ٧٨-١٩٧٩. قادت محاولة تكيف الاقتصاد البرازيلى مع أزمة المديونية من خلال تحول فى التوزيع الوظيفى للدخل وفى مصلحة الأرباح فى القطاعات التجارية، وفى إطار حركة عمالية نقابية نشطة وشديدة المركزية ومقاومة العمال لأى تخفيضات فى أجورهم، إلى فترات متواترة من تسريع التضخم.

وفى عام ١٩٧٩ وبعد الهزة البترولية الثانية والزيادة فى ديون البرازيل بسبب إستراتيجية النمو التى اتبعتها - من ٧٥٤٦ مليون دولار فى ١٩٧٣ إلى ٣٨٢٤٧ مليون دولار - تبدو إستراتيجية الخيار الصعب حتمية . وقد أجريت عدة محاولات لاستقرار الاقتصاد: خفضت العملة المحلية بـ ٣٠٪، واختارت الحكومة فى ١٩٨١ سياسة مالية ونقدية انكماشية، تخفيض سريع لقيمة العملة، وإدخال امتيازات لتحفيز الصادرات ، وفرض قيود كمية على الواردات . وتدهور الدخل المحلى الإجمالى بـ ٣١٪ فى ١٩٨١، ولكن هناك تحسنا كبيرا فى موقف ميزان المدفوعات.

وفى نفس الوقت ، لم تستطع الحكومة تحقيق التخفيض المرغوب فيه فى تكلفة العمالة. واستجابة لحركة الإضرابات فى ١٩٧٨ - ١٩٧٩ فقد كلفت الأجور بسرعة أكبر مع تغيرات السعر، وتسارع معدل التضخم فى ٨٠ - ١٩٨١. وعندما صدر القرار المكسيكى بتأجيل سداد الديون المستحقة، فى ١٩٨٢، توقف تدفق الأموال الجديدة إلى القطر ، وارتفعت تكلفة العمالة مقومة بالدولار بمعدل ٢٢٪، وتدهورت الصادرات بـ ١٣٪، وفى حين تدهورت الواردات بـ ١٢٪ نتيجة للكساد المحلى.

وتميز عام ١٩٨٣ بموجة جديدة من الكساد وتخفيض الكروزيرو بـ ٣٠٪ فى المقابل الدولار . فى هذا الوقت لم تستطع الأجور مجاراة معدل التضخم: لقد صبح المستوى العالى للبطالة نمو الحركة النقابية. وتدهورت تكلفة العمالة بصورة ملحوظة حتى أواسط ١٩٨٤^(٢). وأدى نمو الصادرات إلى إنخفاض الواردات الناتجة عن الكساد بـ ٢١٪ وتخفيض قيمة العملة ، إلى فائض تجارى فى حدود ٦٥٠٠ مليون دولار.

وفى ١٩٨٤، ارتفعت الصادرات بنسبة ٢٣٪، مع انتعاش اقتصاد الولايات المتحدة، وتدهورت الواردات بنسبة ١٠٪، وفاق الفائض التجارى ١٣٠٠٠ مليون دولار، وارتفع الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٥٧٪. كما نما الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٨٥ بمعدل ٨٤٪ وتدهورت الواردات بنسبة ٥٥٪.

أدت إستراتيجية النمو - المعتمد على - الدين وتعميق عملية بدائل الواردات إلى تخفيض هائل فى معامل الواردات وزيادة فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى منسجم مع الميزان التجارى. فقد تدهور معامل الواردات من ١١٩٦ فى ١٩٧٤ إلى ٧١٤ فى ١٩٨٢، وإلى ٤٦٣ فى ١٩٨٧.

ولكن أدى نمط التراكم المتبع خلال النظام العسكرى، والحاجة إلى التكيف مع مشكلة الدين الخارجى خاصة بعد ١٩٧٩، إلى بروز ثلاثة مظاهر للأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة . أولا التوزيع غير المتكافئ بشدة للدخل، والذي ميز نمط التراكم البرازيلى "الاستثنائى". ثانيا الدرجة العالية من الصراع التوزيعى وعدم رضا العمال، والتي أدت إلى موجة من تعبئة العمال خلال فترة الانتقال إلى الديمقراطية. ثالثا الأزمة المالية والتي منعت الدولة من تعزيز النمو واستعادة المعدلات العالية للاستثمار العام والخاص لفترة السبعينيات. سناقش فى الصفحات التالية هذه الموضوعات على التوالى.

النموذج "الاستثنائي"

هنا سنجادل بأن النموذج البرازيلي كان "استثنائيا" بين ٨٤ و ١٩٨٦ ، بمعنى أنه استثنى العمال- في كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي للاقتصاد - من منافع التراكم. وتوحي التغييرات الجارية حاليا في علاقات رأس المال - العمل في البرازيل- وخاصة تزايد المشاركة السياسية - باحتمال أن يتغير النظام في العقد القادم، ويصبح أكثر شمولاً، على الأقل فيما يتعلق بالعمال الحضريين في القطاع الرسمي. بمعنى أن النموذج البرازيلي ربما في مرحلة انتقال إلى نموذج ستصبح فيه الأسواق الداخلية أكثر أهمية في الاقتصاد، وسيصبح نمو الأجور عنصرا هاما في تحديد مستوى الطلب الكلى.

وقد أدت نضالية العمال والنشاطات النقابية في النصف الثاني من السبعينيات إلى تزايد الأجور الحقيقية ونمو نصيب العمال من الإنتاج، إلى جانب تدنى عدم المساواة في الدخل. ورغم ذلك، فقد ولدت أزمة الثمانينيات، ومع معدلات التضخم المتسارعة وتزايد البطالة، مأزقا في الصراع التوزيعي. ومع أن التزايد الدائم في الأهمية السياسية والاجتماعية للحركة العمالية يوحي بأنه قد يصبح العمال فاعلا اجتماعيا هاما في الميدان السياسي في العقد القادم، فقد تدهورت الأجور الحقيقية، بالإضافة إلى نصيب الأجور من الإنتاج في أغلب الثمانينيات. وما زالت هناك بالتالي، العديد من الشكوك حول الدور المستقبلي للعمال في البرازيل.

وكما أشير سابقا ، أن النظام العسكري أساسا معاد للعمال. وكانت المشاركة السياسية للعمال كمجموعة في حدها الأدنى ، ولم يقتسم العمال العوائد الاقتصادية للفترة. من المهم أن نذكر أنه بين ١٩٦٧ و ١٩٧٤ قد نما الاقتصاد البرازيلي بمعدل متوسط ١١٪ ، وفي الفترة التالية (٧٥-١٩٨١) فقد زاد بمعدل ٧٪ ، وأثناء ذلك فقد ساءت بشدة الأرقام حول توزيع الدخل للأكثر فقرا. وقد ارتفع معامل جيني من ٤٩٩ر. في ١٩٦٠ إلى ٥٦٢ر. في ١٩٧٠ وإلى ٥٨١ر. في ١٩٨٠. وقد ارتفع معامل جيني في الستينيات ١٢ر٦٣٪ ، وتدهور نصيب كل المجموعات في داخل القطر فيما عدا أعلى ١٠٪. وارتفع نصيب المجموعة الأخيرة بحوالي ٢٠ر٥٪. وقد وصلت درجة تركيز الدخل أعلى نقطة في ١٩٧٢ ، عندما كان معامل جيني ٦٢٢ر. .

وقد نما مستوى الإنتاج في القطاع الصناعي وإنتاجية العمال باستمرار بين ١٩٦٦

و ١٩٨٥، الأول بنسبة ٢٦٠٪ والأخيرة بنسبة ١٤٠٪ خلال هذه الفترة . وظل نصيب الأجور فى قيمة الإنتاج فى القطاع الصناعى تقريبا ثابتا بين ١٩٦٦ و ١٩٧٥، بعد ذلك نما بنسبة ١٢٪ بين ٧٦ و ١٩٧٩. وأدت أزمة الديون وتسريع التضخم إلى تدهور بنسبة ٣٠٪ من هذا النصيب بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ وكانت النتيجة أنه فى عام ١٩٨٣ كسب ٣٠٪ من العمال الحضريين تقريبا أقل من الحد الأدنى للأجر، وفى نفس الوقت تدهور الحد الأدنى نفسه بحوالى ١٥٪ تقريبا بين ١٩٦٦ و ١٩٨٥. والظروف فى القطاع الرسمى أحسن إلى حد ما عنها فى القطاع غير الرسمى، والذي يشكل حوالى ٣٥٪ من قوة العمل وحيث يقدر أن ٧٥٪ من العمال يكسبون أقل من الحد الأدنى للأجر.

إجمالا، قد كان النموذج البرازيلى فى الفترة ٦٤ إلى ١٩٧٤ فى الأساس استثنائيا بمعنى أنه لم يحسن مستوى حياة الطبقة ككل. فبعد فترة من الزيادة فى نصيب الأجور بعد ١٩٧٤، أدت أزمة الديون إلى تقليص فى الأجور الحقيقية. رغم ذلك وفى هذه الفترة فقد نتج عن مقدرة العمال على النضال ضد تقليص الأجر الحقيقى وضع اقتصادى غير مستقر ومعدلات تضخم عالية (حوالى ١٠٠٠٪ فى السنة فى عام ١٩٨٨).

تعبئة العمال فى الانتقال الديمقراطي:

قاد تقليص القمع ومع عدم رضا العمال عن ظروفهم الاقتصادية وظروف عملهم بعد ١٩٧٤ إلى انفجار فى النشاط النقابى، والذي توج فى عام ١٩٧٨ فى أول إضراب ضخم منذ ١٩٦٧ فى سان باولو. إن هذا هو الجانب الهام الأول فى عملية تسريع التضخم فى الثمانينيات. أما الجانب الآخر فهو استجابة الحكومة لأزمة الدين، أى أنها محاولة تغيير الأسعار النسبية، وخاصة تقليص تكلفة العمالة مقومة بالدولار. ويبدو أن الصراع بين أهداف الحكومة وتلك الخاصة بالنقابات تضرب عميقا فى جذور الأزمة الاقتصادية الراهنة.

إن استجابة النقابات لمحاولة الحكومة تقليص تكلفة العمالة هى أولا المطالبة بتغيير فى معادلة تكييف الأجر حتى يصبح معتمدا على معدل التضخم السابق فقط، بدلا عن التقديرات الأقل عن معدل التضخم المستقبلى. وثانيا، كلما تزايد التضخم، يطالب العمال بتزايد تقليص فترة تكييف الأجر. ونجح كلا الهدفين، فقد قلصت فترة تكييف الأجر فى نوفمبر

١٩٧٩ إلى ستة أشهر بدلا عن عام، وعندما تسارع التضخم في النصف الأول من عام ١٩٧٩ بمعدل سنوى ١٠٠٪، وتم إغفال التضخم المستقبلى كمحدد لتكييف الأجر.

وقد قاد تخفيض الكروزيرو إلى تقليص في الأجور الحقيقية، وذلك عندما صححت البطالة الناجمة عن الكساد ارتفاع تعبئة العمال في ١٩٨٣ وليس قبل ذلك. وبدأ الاقتصاد إلى جانب مستويات التوظيف في الانتعاش في يونيو ١٩٨٤، كما بدأ الدخل الحقيقى المتوسط لمكتسبى الأجور في القطاع الصناعى في النمو باطراد. ونمت الأجور ككل في القطاع الرسمى بحوالى ٤٥٪ في ١٩٨٤ و١٤٨٪ في ١٩٨٥. وقد أصبحت سياسة الحكومة، بسبب تعبئة العمال، في تقييد الأجر غير فعالة في تحديد الأجور الحقيقية في البرازيل.

وفي فبراير ١٩٨٦ اختارت الحكومة تجميد الأسعار والإصلاح النقدي "خطة كروذاو" (٣). ويمكن النظر للخطة باعتبارها سياسة دخول غير قابلة للتفاوض، صممت بسرية، اعتمدت على قبول اجتماعى ضخيم. وقد كان ثمن القبول الاجتماعى هو وعد بإنهاء التضخم، وزيادة ٨٪ في الأجور ومما قلل من استياء العمال، إنشاء ضمان بطالة لأول مرة في البرازيل، وسياسة طلب كلى ليبرالية، وتجميد الأسعار لفترة زمنية غير محدودة. وقد فشلت الخطة في إيقاف التضخم. وفي ١٩٨٧ اتبعت خطة أخرى بنفس السمات وفشلت مرة ثانية. وعلى الجانب الآخر، وبرغم زخم الحركة العمالية، فقد زاد الأجر الحقيقى المتوسط بشكل ضئيل منذ ١٩٨٦.

إن الجديد فيما يتعلق بالعمال بوصفهم فاعلاً اجتماعياً في البرازيل هو المشاركة النشطة لقادة النقابات في النقاشات حول تخطيط السياسات الاقتصادية. وقد أصبح ماسى "الحلف الاجتماعى" تدريجياً ممارسة، والذي فيه يناقش القادة العماليين والمخدمين والحكومة ليس فقط سياسة الأجر وإنما أيضا الجوانب الأخرى من السياسة الاقتصادية. وحتى الآن، النتائج محبطة، ولكن حقيقة أن هناك علاقات تفاوض مستمرة تدل على تغيير هام يجرى في التكوين المؤسسى.

سيتم فيما يلى، استكشاف التغيرات الراهنة في البنية التنظيمية للنقابات وعلاقات رأس المال- العمل في البرازيل بالتفصيل، بالإضافة إلى ارتفاع تعبئة العمال في عقد الثمانينيات. لقد قفز الانتقال إلى الديمقراطية بزيادة التعبئة بين السكان. وهذه تبدو نتيجة عدد من

سنوات القمع وبسبب نموذج اقتصادى مبنى على استبعاد العمال اقتصاديا وسياسيا . وقد علق هيرشمان Hirschman على عملية الانفتاح السياسى فى الأرجنتين والبرازيل ، وقد أشار إلى التوترات الاجتماعية التى تبرز عموما خلال فترة الانتقال:

"عندما تأتى حكومة مدنية ديمقراطية إلى السلطة لأول مرة بعد سنوات طويلة من الحكم العسكرى القمعى، فإن الشئ العادى بالنسبة لمجموعات عديدة ونشطة حديثا فى المجتمع المدنى الذى أعيدت ولادته- وخاصة النقابات المحظورة لفترة طويلة- أن تجازف بمطالب ضخمة من أجل دخول عالية... وعلى الأرجح أن تنجم عن ذلك ضغوط تضخمية جديدة وفى موازين المدفوعات من أثر تلبية هذه المطالب.... برغم ذلك يمكن أن يصبح التضخم آلية هامة فى هذه الحالة: إنه يتيح للمجموعات الاجتماعية المنبثقة والتى يعاد انبثاقها حديثا بإبراز عضلاتها، مع التضخم الذى يعمل كقيمة أمان توفرها العناية الآلهية للضغوط الاجتماعية المتراكمة"^(٤).
لم تكن نسبة القوة العاملة المنظمة فى نقابات فى البرازيل عالية أبدا- وقد قدرت بأنها حوالى ٢٢٪ فى الفترة قبل ١٩٧٨. ومع ذلك ، فإن هذه النسبة نمت بعد ١٩٧٨: بحوالى ٣٢٪ وسط العمال الحضريين، و ٥٠٪ وسط العمال الريفيين. ويمكن قياس درجة استياء العمال ودرجة النزاع التوزيعى بأنشطة الإضراب بين ١٩٧٨ و ١٩٨٦. ويوضح الجدول ٩/١ أنه ومنذ ١٩٧٨ فإن عدد الإضرابات قد ارتفع باستمرار ، وفيما عدا عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٢. وقد زادت بشدة فى ١٩٧٩، و ١٩٨٣ و ١٩٨٦. ومن الواضح جدا أن أهم المجموعات هم العمال الصناعيون وكاسبى الأجر من الطبقة الوسطى. وفى المجموعة الأولى، فإن عمال أكثر الأقسام تنظيما- صناعة المعادن - هم المسئولون عن ٣٤٪ من الإضرابات. وقد جرت ٧٤٪ من الإضرابات بين ١٩٧٨ و ١٩٨٦ فى الجنوب الشرقى للبرازيل، أى ، حيث توجد أغلب النقابات المنظمة.

جدول رقم ٩/١
البرازيل: الإضرابات ١٩٧٨-١٩٨٦
(النسبة المئوية معطاة بين قوسين)

٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٨٢	٨١	٨٠	٧٩	٧٨	
٥٣٤	٢٤٦	٣١٧	١٨٩	٧٣	٤١	٤٣	٧٧	٨٤	العمال الصناعيين
(٥٣)	(٣٩)	(٦٤)	(٥٤)	(٥٠)	(٢٧)	(٢٩)	(٣١)	(٧٢)	
٢٣٧	٢١١	٨٤	٨٥	٣١	٤٨	٤٣	٥٥	٨	عمال الطبقة
(٢٣)	(٣٤)	(١٧)	(٢٤)	(٢١)	(٣٢)	(٢٩)	(٢٢)	(٧)	الوسطى
٤٥	٢٣	١٨	١٠	٤	٧	١٩	٢٠	٨	صناعة الإسكان
(٥)	(٥)	(٤)	(٤)	(٣)	(٥)	(١٣)	(٨)	(٧)	
١٨٨	١٣٩	٧٣	٦٣	٣٦	٥٤	٣٩	٩٤	١٨	أخرى
(١٩)	(٢٢)	(١٥)	(١٨)	(٢٦)	(٣٦)	(٢٩)	(٣٩)	(١٤)	
١٠٠٤	٦١٩	٤٩٢	٣٤٧	٤٤١	١٥٠	١٤٤	٢٤٦	١١٨	الجملة
(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	

المصدر: NEPP/ Unicamp Reproduced from Tavares de Almeida (1988)

وكما لاحظ تافاريس دي أليدا^(٥)، والذي أورد هذه الأرقام، "قد استجاب العمال ونقاباتهم بمزيد من الإضرابات تجاه المطالبة المتكررة من جانب (الحكومة المدنية الجديدة) بالاعتدال وخلق حلف اجتماعي" وزادوا عدد الإضرابات خلال خطة كروذادو".

وقد تغير تنظيم وبنية النقابة تغيرا دراميا خلال عقد الثمانينيات، فزادت بشدة كلا من أنشطة وقوة الحركة العمالية. بمعنى أن "النقابة الجديدة" قد سدت الفجوة المفتوحة بسبب عدم كفاية القوانين العمالية الاحتوائية - السلطوية والتي أدخلت في عام ١٩٤٣ خلال دكتاتورية فارغاس، وسياسات الأجور خلال الحكومات العسكرية. لا تتطابق هذه القوانين مع نظام ديمقراطي ذي حركة عمالية قوية ومستقلة. وقد أجبرت النقابات المخدمين، في السنوات الأخيرة، على المفاوضة ليس فقط حول الأجر وإنما أيضا حول ظروف العمل؛ وقد أثر قادة النقابات على إعداد الدستور الجديد، ومؤخرا استطاعوا التأثير على القرارات الخاصة بسياسة الأجور، إلى حد ما؛ وعلى السياسة الاقتصادية الكلية عموما.

قادت موجة التعبئة العمال إلى تكوين حركة نقابية مركزية، لها مؤسساتها المحورية في الكنفيدرالية الوطنية (The Central Unica dos ..Trabalhadores, Cut) وحزب سياسي (The Partido dos Trabalhadores, Pt). وفيما يتعلق بتاريخ العمال البرازيليين، فإن هاتين المؤسستين لهما خصوصية بسبب درجة مركزية تمثيل مصالح العمال المنظمين، واستقلاليتهم التامة عن الدولة، والعلاقة المتينة التي تحاول إقامتها بين الحركة النقابية والنشاط البرلماني. وحتى عام ١٩٨٨، عندما أعلن الدستور الجديد، كان CUT غير شرعي ولكن برغم ذلك اعترفت به الحكومة. واليوم يمثل نسبة هامة من العمال على المستوى الوطن، شاملا عمالا من القطاع العام، برغم حقيقة أن القوانين العمالية لا تشجع مركزية الحركة العمالية.

إن نمو حزب العمال P.T. كحزب يمثل العمال وأهميته في النقاشات البرلمانية (خاصة خلال إعداد الدستور الجديد) قد وضع النقاش حول سياسة الأجور وحقوق العمال في قلب المسرح. وقد تغير إيجابيا سلوك السكان تجاه الحركة العمالية والقادة النقابيين، خاصة في المراكز الحضرية، خلال العقد الماضي، كنتيجة لشعبية حزب العمال.

وإنه من غير الواضح لماذا نمت الحركة العمالية البرازيلية في هذا الاتجاه؛ فقد طرحت العديد

من الافتراضات ، أغلبها يربط ظروف العمل السيئة جدا فى أواسط السبعينيات مع معدل النمو العالى جدا . وحيث تدهورت ظروف العمل خلال فترة "المعجزة" ، وشعر العمال أن عملهم لا يتم تعويضه بما فيه الكفاية، وكان الشعور بعدم العدالة عاليا جدا. وقد كان المذهب السائد حينئذ هو "زيادة الكعكة أولا ثم بعد ذلك توزيعها". وقد جعلت الأزمة الاقتصادية من الصعب توزيع الكعكة، فقد أحس العمال بأنهم قد خدعوا. ومن الجانب الآخر، وحيث تزايدت حركة الإضرابات بنهاية السبعينيات ، فقد استخدمت الحكومة قوانين عمالية شمولية فى قمع الحركة ، واكتشف قادة العمال أنه لزيادة قوتهم فى التفاوض الجماعى فمن الضروري إجراء تغيير مهم فى القانون. وهكذا جاء القرار بالدخول فى أنشطة حزب سياسى.

إن مركزية الحركة العمالية والعلاقة بين النقابات والأنشطة البرلمانية هى أهم مظاهر التنظيم العمالى فى الأقطار الأوروبية وخصوصا فى مجتمعات الهيئات العامة الجديدة (مثل السويد والنمسا). وتختلف هذه المظاهر بالكامل عن تلك التى تميز الحركة العمالية فى البرازيل قبل ١٩٧٨. وكنتييجة لمركزية الحركة، فإن هذه البنية الجديدة تزيد من مقدرة النقابات على تعبئة العمال. ومن جهة أخرى فإن الارتباط مع البرلمان يتضمن عرض المكتسبات التى حصلت عليها النقابات الرئيسية على الكونجرس بواسطة ممثلى العمال واحتمال أن تمتد لتشمل النقابات الأقل قوة إذا ما تم التصويت لتحويلها إلى قانون وطنى. باختصار فإنه يبدو دون شك أن ثمة تحولا يجرى فى علاقات رأس المال - العمل فى البرازيل بسبب نمو كنفيدرالية العمال CUT وحزبهم P.T.

الديون الخارجية والازمة المالية:

يشير العنصر الثالث فى الأزمة الاقتصادية الراهنة إلى العلاقة بين مشكلة الدين الخارجى والأزمة المالية والتقليص الهام فى معدل الاستثمار، والذى يترتب عليه آثار قصيرة الأمد ضارة بمستويات التوظيف والطاقة التشغيلية، وآثار بعيدة الأمد على تكوين رأس المال الثابت.

فقد تدهور معدل الاستثمار منذ أواخر السبعينيات. الذى كان فى عام ١٩٧٣ حوالى ٢٥٪، ووصل عام ١٩٧٥ إلى أعلى مستوى له ٢٩.٦٪. ثم بدأ بعد ذلك فى التدهور ،

ووصل فى عام ١٩٨٤ إلى أدنى مستوى له (١٦٥٪). وقد كان للاقتصاد البرازيلى أعلى معدلات الاستثمار فى أمريكا اللاتينية منذ الحرب العالمية الثانية.

السؤال هو إلى أى مدى يرتبط افتقاد الديناميكية فى الاقتصاد البرازيلى مع عملية التكيف الحالية لأزمة الديون الخارجية؛ وإلى أى مدى هو مرتبط مع التغيرات الهيكلية المتعلقة بدور الدولة فى الاقتصاد وفى علاقات رأس المال- العمل للقطر؟.

وفى وجه التحويلات الخارجية الهائلة للموارد ، والعلاقة المتينة بين الدين الخارجى والدين العام (والذى سيبحث حاليا) ، يعتمد الحل لانعدام الاستثمار وإمكانات النمو على نوع من السياسة المتفق عليها بين الفاعلين الاجتماعيين الرئيسيين، أى الدولة، وممثلى المخدمين وقادة قطاعات القوى العاملة المنظمة . وحتى الآن، أدى غياب التفاوض إلى عملية "حلول" فوضوية للنزاع التوزيعى والذى يلعب فيه التضخم دور متغير التكيف Adjustment Variable رقم واحد ويكون فيه مسار احتمالات النمو الثابت النسبى قريبا من الصفر.

تختلف الأسباب الأولية للدين الخارجى فى كل قطر من أقطار أمريكا اللاتينية: فقد ارتبطت فى بعض الحالات بهروب رأس المال (فنزويلا والأرجنتين)، وفى أخرى بسبب التوسع فى استهلاك السلع المستوردة (المكسيك) وفى أخرى بتمويل المشروعات الاستثمارية (البرازيل). ومع ذلك، هناك ، سبب مشترك للقفزة الهائلة فى الديون بنهاية السبعينيات ، هو بالتحديد الهزة التى أصابت معدل أسعار الفائدة.

ووفقا لتقرير عن التنمية فى العالم (١٩٧٨)، اختلفت معدلات الفائدة (من ضمنها أعلى وأدنى معدل سابق) بين ٦٨٪ (فى تشيلى والبرازيل) و ٧٥٪ (الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا) فى ١٩٧٠. وكانت المعدلات حوالى ٩٥٪ فى ١٩٨٥، قريبة من ٢٠٪ فى ٨١-١٩٨٣. ونتيجة لذلك وكما هو موضح فى جدول ٩/٢ فقد كانت هناك زيادة هامة فى مدفوعات الفائدة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى، وخدمة الدين كنسبة من الناتج الإجمالى ومن الصادرات.

جدول ٩/٢

الدين وخدمة الدين: ١٩٨٥-٧٠

خدمة الدين طويل الأجل كنسبة من الصادرات		الدين طويل الأجل كنسبة من الناتج الوطنى الإجمالى		جملة مدفوعات الفائدة على الدين طويلة الأجل بملايين الدولارات		
١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٠	
١٦	٤٠	٧٤ر٩	٣٨	٢٧٨	١٦٢	بيرو
٣٩ر٨	١٩ر٩	١١٣ر٦	٢٥ر٣	٣٥٣	١٤	كوستاريكا
٣٣ر٤	١٩ر٣	٣٣ر٣	٢٢ر٥	٨٦١	٥٩	كولمبيا
٤٤ر١	٢٤ر٤	١٢٣ر٩	٣٢ر٢	١٦٤٦	١٠٤	تشيلي
٣٤ر٨	٢١ر٨	٤٣ر٨	١٢ر٢	٧٩٥٠	٢٢٤	البرازيل
٣٦ر٥	-	٥٨ر٤	١٢ر٥	٢٩١	١٧	أرجواى
-	-	٥٦ر٤	٢٣ر٣	-	-	الأرجنتين
-	-	٤٦ر١	٨ر٧	-	-	فنزويلا

المصدر World Development Report, 1987

بعد قرار المكسيك بتأجيل دفع الديون المستحقة عام ١٩٨٢، حدث تقليص ضخم فى تدفق الموارد لأقطار أمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك، أصبح على العديد من الأقطار أن تنفذ سياسات تقليدية لتقليص الاستيعاب المحلى. إن التكاليف الاجتماعية لعملية التكيف معروفة جيداً. وهناك تبدل فى علاقة التحويلات المالية الصافية (NFT)، نتيجة لانعدام الموارد الداخلية، أصبحت التحويلات المالية الصافية- وهى الفرق بين نمو الدين وخدمته خلال فترة معينة- من إيجابية إلى سالبة. وقد كانت التحويلات المالية الصافية فى الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا إيجابية فى ٨٠-١٩٨١ وأصبحت سالبة فى ٨٣-١٩٨٥ كما يوضحها الجدول ٩/٣. وتدل التحويلات المالية الصافية السالبة أن على القطر أن يحقق فائضا مجاريا

من أجل موازنة ميزان المدفوعات والذي يتطلب بدوره تقليصا في الاستيعاب المحلي وتقليصا في المنتج- الأجر مقوما بالدولار. وإذا كانت هناك مقاومة من أجل الأجر. الذي هو الوضع في الأقطار التي بها حركة نقابية منظمة ، فإن متغيرات التكيف تتجه إلى أن تصبح هي مستوى التوظيف ومعدل التضخم.

المجدول ٩/٣

التحويلات الصافية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

متوسط ٨٠-٨١	متوسط ٨٣-٨٥	
١٩	٦٣-	الأرجنتين
١٢	٣٩-	البرازيل
٤٤	٥٠-	المكسيك
٥٢	٤٧-	فنزويلا

المصدر Reisen & Trotsenburg, 1987

وظاهرة أخرى مشتركة في أقطار أمريكا اللاتينية ذات المديونية المرتفعة بعد ١٩٨٢ هي نمو المديونية الحكومية. وقد كانت هذه الظاهرة، وآثارها فيما يتعلق بالقيود التي تفرضها على السياسات النقدية والمالية هي موضوع العديد من الدراسات الحديثة، وتشمل تلك الدراسات التي أعدت بواسطة المنظمات العالمية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الصناعية. ويلاحظ رايزان وتروتسيتبرج^(٦) أن سببا هاما لنمو الدين العام كان هو تحويل دين القطاع الخاص لدين عام.

وقد أخذت الحكومة، في العديد من الأقطار - بما فيها البرازيل - مسئولية جزء هام من الدين الخارجي من أجل تقليل أثر التغيرات الرئيسية في سعر الصرف أو معدل الفائدة على الوكلاء الخاصين. هكذا ، ربما يصبح الدين الخارجي عنصرا هاما في نفقات الحكومة استنادا إلى حجم الدين الخاص الذي استخدم بواسطة القطاع العام. وبمقدار ما يزداد العجز المالي

و بمقدار ما يتعين على الحكومة أن تستقطع من النفقات الأخرى، فإن الدين الخاص يصبح ديناً اجتماعياً. لقد زادت خدمة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالى ٧٠٪ فى المكسيك وإلى أكثر من ١٠٠٪ فى الأرجنتين بين ١٩٨١ و ١٩٨٤. وكانت النسبة أصلاً عالية فى البرازيل فى ١٩٨١ ووصلت إلى ٤١١٪ فى ١٩٨٤.

جدول ٩/٤

خدمات الدين العام، والمضمونة بواسطة الحكومة
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

١٩٨٤	١٩٨١	
٢٢ر١	١٠ر٢	الأرجنتين
٤١ر١	٣٩ر١	البرازيل
٣٩ر٩	٢٣ر٤	المكسيك
٧١ر١	١١ر٥	فنزويلا

المصدر : (1987) Reisen & Trotsenburg

بدأ الدين المالى، فى البرازيل، فى النمو خلال السبعينيات نسبة للدعم الضخم للقطاع الخاص (خاصة للقطاعين الزراعى والتصديرى) ومدفوعات الفائدة على الدين. ونتيجة لذلك، تدهورت مقدرة الحكومة على الادخار (معبراً عنها بالفرق بين الضرائب، من جانب، والتحويلات بالإضافة إلى الدعم من الجانب الآخر) والتي شكلت حوالى ٣٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى ١٩٧٠ إلى ١٢٨٪ فى ١٩٨٠^(٧).

وبعد الهزة البترولية الأولى فقد لعبت المؤسسات العامة دوراً هاماً فى عملية التكيف الهيكلى من خلال إحلال الواردات. وفى الحقيقة، فإن المؤسسات العامة هى المستثمر الرئيسى فى القطاع السلى الوسيط. وقد زادت العلاقة بين الاستثمار العام والناتج المحلي الإجمالي من ٢٨٪ فى ١٩٧٠ إلى ٨٢٪ فى ١٩٨٠، وحيث ارتفع نصيب المؤسسات العامة فى التكوين الكلى لرأس المال الثابت من ١٥٪ إلى ٣٧٧٪ خلال نفس الفترة.

وقد اعتمدت عملية التكيف الهيكلى فى النصف الثانى من السبعينيات بشدة على الواردات ، والتي مولت أساسا من الاقتراض الخارجى. وهذا يدل على أن الدين الخارجى للمؤسسات الخاصة قد ارتفع بشدة خلال هذه الفترة. وهكذا أصبح القطاع العام ككل مكشوبا للهزات الخارجية، وضررته بشدة هزة معدل الفائدة فى أوائل الثمانينيات.

ولم تكن آثار زيادة معدل سعر الفائدة على الديون العامة محصورة فى المدى القصير. لقد أثرت على مقدرة القطاع العام على الادخار (وبالتالى على الاستثمار) والذى احتفظ، بالمقابل، على درجة عالية من التكاملية مع مستوى الاستثمار فى القطاع الخاص. وهكذا ، اتجهت القيود المفروضة على مقدرة الحكومة على الادخار للتأثير على مستوى الاستثمار الكلى، ومعدل نمو الاقتصاد. وهذا صحيح بصفة خاصة فى حالة البرازيل حيث كانت نسبة الاستثمار العام فى المستوى الكلى لتكوين رأس المال هامة للغاية. وقبل أن نبحث تلك الآثار، سيتم دراسة الأسباب الأخرى للدين العام الخارجى فى البرازيل والعلاقة المحددة بين خدمة الدين الخارجى والعجز المالى.

لم يكن دين الشركات العامة هو العامل الوحيد فى نمو الدين الخارجى المستول عنه القطاع العام. وقد بدأ البنك المركزى، فى ١٩٨٣، فى استيعاب الديون الخارجية المقومة بالدولار للوكلاء الخاصين، والذين أصبحوا بعد ذلك مدينين بالكريزىرو للبنك . وهذه طريقة لتقليص تعرض المدينين الخاصين للتأثر نتيجة التغيرات فى سياسة أسعار الصرف ومعدل الفائدة العالمى. وهكذا ، بدأ نصيب القطاع من الدين الخارجى فى صافى الديون الكلية يتزايد منذ سنة ١٩٨٣^(٨). وهذا بلاشك يمثل عملية تحويل اجتماعية للدين وللتكاليف المصاحبة لعملية التكيف مع أزمة الدين. وفى ١٩٨٨ كان ٨٠٪ من الدين الخارجى تحت مسئولية القطاع العام. وكلما زادت نسبة الدين المدرج تحت مسئولية الحكومة، كلما زادت العلاقة بين خدمة الدين الخارجى والعجز المالى. هذا لأن نسبة الصادرات من المؤسسات العامة إلى الحجم الكلى للصادرات صغيرة جدا مقارنة مع نصيب الحكومة من الدين الخارجى. وهكذا ، فكل دولار يتولد من الصادرات الصافية تماثله زيادة بواحد دولار تقريبا فى الأزمة المالية أو عرض النقود^(٩). وليس هذا فقط، بل إن أى تخفيض للعملة المحلية يزيد القيمة بالكراوزيرو فى التحويل الداخلى بين القطاعين العام والخاص أتوماتيكيا.

وتفرض العلاقة بين خدمة الدين والتحويل الداخلى بين القطاعين العام والخاص قيودا هاما على مقدرة الحكومة على الادخار، وبالتالي بخفض مقدرتها على الاستثمار وتعزيز النمو وتقديم السلع العامة. وبدأت السلسلة السببية التى تربط الدين الخارجى وتكوين رأس المال الثابت فى البرازيل مع نمو دين القطاع العام، والذي خفض مقدرة الحكومة على الادخار والاستثمار، وارتفع الدين المالى. وقاد تقليص الادخار العام إلى معدل استثمار ضئيل بواسطة القطاع العام، هذا أثر بدوره على تحفيز الاستثمار للوكلاء الخاصين. وللدين المالى أثر إيجابى على معدل الفائدة، الذى يميل أيضا إلى تقليص مستوى الاستثمار الخاص. وقد انخفض استثمار الحكومة فى رأس المال الثابت بمعدل ٢٥٪ بين ١٩٨٠ و ١٩٨٤؛ وانخفض استثمار المؤسسات العامة، فى نفس الفترة، - وهى قطاع قائد فى السبعينيات - بـ ٣٣٪. وكما لاحظنا من قبل، فقد انخفض معدل الاستثمار - من معدل متوسط ٢٥٪ فى السبعينيات إلى ١٦٪ فى ١٩٨٤.

المجدول ٩/٥

البرازيل : التكوين الرأسمالى الثابت للحكومة

(١٩٨٠ = ١٠٠)

١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
٧٤ر٨٤	٧٠ر١٦	٩٩ر٠٣	١٠٣ر٦	١٠٠	الحكومة
٦٧ر٤٢	٧٣ر١	١٠٤ر١٠	١٠٥ر٦٨	١٠٠	المؤسسات العامة

المصدر (1987) Verneck

وتدل عملية التحويل الاجتماعى للديون فى العديد من أقطار أمريكا اللاتينية على تقليص هام فى نصيب نفقات التعليم والصحة فى النفقات الكلية للحكومة. ففي الأرجنتين والبرازيل تدهور نصيب التعليم بأكثر من ٥٠٪ بين ١٩٧٠ و ١٩٨٥. وتدهورت نفقات الصحة بـ ٧٠٪ فى المكسيك وبأكثر من ٣٥٪ فى تشيلى وفنزويلا خلال نفس الفترة.

الجدول ٩/٦

نفقات الحكومة المركزية كنسبة من النفقات الكلية

الصحة		التعليم		
١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٠	
٦ر١	١٠	١٣ر٢	٢٠	تشيلي
٧ر٦	٦ر٧	٣ر٢	٨ر٣	البرازيل
٤ر١	١ر٦	٦ر٤	٩ر٥	أرجواي
١ر٥	٥ر١	١٢ر٤	١٦ر٤	المسكيك
١٤ر٧	-	٩ر٥	٢٠	الأرجنتين
٧ر٦	١١ر٧	١٧ر٧	١٨ر٦	فنزويلا

المصدر World Development Report, 1987

خاتمة :

يمكن أن يعزى جزء من مسئولية الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة إلى أزمة الدين الخارجى. ويفرض نمو حجم الموارد المحولة إلى الخارج قيودا ضخمة على مقدرة الدولة على الادخار، والذي بالمقابل يحد من عملية التراكم الكلية. ولكن للأزمة أيضا أسبابها المحلية؛ وهذه تتعلق بالقرارات الخاصة بالنفقات العامة والعلاقات بين رأس المال والعمل والدولة. والجديد فيما يتعلق بالبنية الاجتماعية البرازيلية فى الثمانينيات هو انبثاق حركة عمالية منظمة مركزيا وقوية . وتعتمد أى محاولة ناجحة لاستقرار الاقتصاد البرازيلى وانتعاش قدرته على النمو على تعاون الحركة العمالية المنظمة. وهكذا ، يبدو أن حلا متفقا عليه هو وحده الذى يستطيع إعادة بناء الشروط لتوازن منتظم فى المجتمع البرازيلى. على الرغم من ذلك، فإن المؤسسات التى تبنى عليها علاقات رأس المال- العمل بالإضافة

إلى سلوك الصفوة تجاه الحركة العمالية ، غير ملائمة لحل متفق عليه. فهناك مستلزمات سياسية ومؤسسية معينة لبناء سياسات متفق عليها. إذ إنه يجب أن يكون الفاعلون الاجتماعيون الرئيسيون منظمين وممثلين مركزيا؛ ويجب أن تكون هناك درجة من الاتفاق فيما يتعلق بضرورة التفاوض والأهداف ، ويجب أن يكون لدى الحكومة درجة معينة من الشرعية. ولا تتوفر أى من هذه الضروريات فى المجتمع البرازيلى اليوم. وفيما يتعلق بالجوانب السياسية، فهناك مقاومة عنيفة من جانب أصحاب العمل على المفاوضة حول مطالب التحادات النقابات. وهناك علامات تغير فى البنية السياسية والاجتماعية البرازيلية، ولكن هناك أيضا قوى محافظة تهدد عملية التحديث . بهذا المعنى، يعيش القطر فى مأزق. وحقيقة فإنه فى هذه اللحظة يبدو من غير الواضح كيفية حل هذا المأزق. إن النمو السريع للحركة العمالية على المستوى الانتخابى يوضح أنها تكتسب شرعية ليس فقط على مائدة التفاوض الجماعى ولكن أيضا فى المجتمع ككل. ومن الصعب كذلك التنبؤ، بكيفية رد فعل الصفوة إذا استمرت هذه العملية . على كل حال، فإن الظروف السياسية مختلفة تماما عن الماضى. ونختتم بأن التغيرات الجارية فى البرازيل تؤكد أن انعطافا هاما نحو مجتمع أكثر ديمقراطية وانفتاحا هو أمر لا مفر منه.

الهوامش والمراجع:

- ١- بالنسبة لتحليل الاستراتيجية البرازيلية انظر Castro & Pires 1985.
- ٢- على صفحات (٢٣٤-٢٣٨) درسنا عملية تعبئة العمال في الانتقال الديمقراطي.
- ٣- لتحليل خطة كروزادو في البرازيل انظر: Amadeo and Camargo 1989a, 1989b & (1989c)
- ٤- Hirschman, 1986, p.39 .
- ٥- Tavares de Almeida, 1988, p. 329.
- ٦- Reisen and Trotsenburg, 1987, p.26
- ٧- لتحليل مفصل حول تقليص مقدرة الحكومة على الادخار ونتائجها انظر Werneck(1986, 1987)
- ٨- لتحليل العملية انظر: Bontempo (1988)
- ٩- في ١٩٨٢ كانت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٣٪ وفي ١٩٨٥ وصلت إلى ٢٠٪.

الجزء الثالث

الآزمة والتحول الميكلي

١٠ - يوغندا:

التناقضات في وجهة نظر وبرنامج صندوق النقد الدولي *

تقديم

حتى يمكننا وضع أيدنا على المغزى الحقيقي لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي Stablization & Structural Adjustment، فلا بد من أن نترك جانباً النقاش حول الرأسمالية مقابل الاشتراكية. ذلك أن المغزى الحقيقي لبرنامج صندوق النقد الدولي لا يكمن في الدفاع عن الرأسمالية، وإنما في المسار المحدد للتطور الرأسمالي الذي من المفترض أنه يمهّد له عن طريق المشروطة Conditionalities "في أقطار أفريقيا جنوب الصحراء".

مقتضبة السمة الحقيقية لهذا الطريق من خلال تحليل برنامج صندوق النقد في يوغندا. وهنا، تكفي الإشارة إلى أن البرنامج قد اتخذ كنقطة بداية له الضعف المركزي للمشروع الوطني للتصنيع الذي بدأ في الستينيات. وفي الحقيقة فقد خلق برنامج تصنيع إحلال الواردات صناعات عالية التعقيد معتمدة على الواردات وأصبح وجودها يستند إلى التحويل المستمر للموارد من الزراعة. لقد أصبح نقد تصنيع إحلال الواردات متركزاً أساسياً في مطالبة صندوق النقد باستراتيجية تنمية تصل إلى الحد التخلي عن الأسواق المحلية وتجديد التكامل

مع الأسواق الخارجية، والابتعاد عن الصناعة وتجديد التركيز على زراعة الصادرات. إن مثل هذه الاستراتيجية التنموية من شأنها أن تعمل على إعادة صياغة الاقتصاديات في قالب يماثل بشدة اقتصاد الصادرات- الواردات الاستعماري الكلاسيكي. الخلاصة أن برنامج صندوق النقد هو باختصار للعمل على إعادة- كمبرادورية الأقطار الأفريقية.

يوضح تاريخ الرأسمالية نفسها أن طرق التطور متعددة ومختلفة. ولكل طريق مدلولاته الخاصة السياسية والاجتماعية. وحتى في داخل المحددات الرأسمالية، فإن طريق التطور المتبع ليس ببساطة موضوعاً فنياً يمكن حسمه بواسطة نقد دوغمائي معلن، سواء أكان نيوكلاسيكياً أو أي شيء آخر، وبالعكس، إنه موضوع يحسم من خلال الحوار الديمقراطي، لأنه سيشكل بطريقة حاسمة طبيعة سياساتنا ونوع المجتمع الذي سنقوم بخلقه. وحتى نحسم الموضوع ديمقراطياً، وحتى لو كان ذلك من وجهة النظر الرأسمالية، فإنه يجب علينا استنباط برنامج يتماشى من حيث المبدأ مع نظام حكم ديمقراطي لأنه، في الواقع، يستجيب لمصالح الأغلبية المتشكلة ديمقراطياً في المجتمع.

ويجب علينا، حتى نستنبط مثل هذا البرنامج، أن نبدأ بتقييم نقدي للبرنامج الراهن لصندوق النقد في القطر. ويحتاج هذا النقد أن يترافق مع مبادرة تؤكد الدروس الأساسية لتاريخنا السياسي والاقتصادي، وتلقى الضوء على قدراتنا ونواحي قصورنا الحالية وأن يستفيد هذا البرنامج من تجارب الآخرين.

إن هدف هذا الفصل هو المساهمة في بداية مثل هذا الحوار الديمقراطي، وفي بدء عملية اختراق للجو الخانق من الاحتفالات التي تحيط بأغلب المناقشات الحالية حول برنامج صندوق النقد في القطر. وسأحاول أن أوضح:

أ/ إن مصادر الأزمة في يوغندا المعاصرة- كليهما قصيرة الأمد أي الأزمة المالية للدولة (أوالميزانية) والأزمة طويلة الأمد للانتاجية في الاقتصاد- والتي تتناقض مباشرة مع الافتراضات المتعلقة بجوهر الأزمة في الأقطار الأفريقية التي شكلت برنامج التكيف الهيكلي القياسي لصندوق النقد:

ب/ إن التنازلات الممنوحة بواسطة صندوق النقد الدولي لحكومة حركة المقاومة الوطنية في يوغندا (National Resistance Movement) هي هامشية وطرفية، ولا تغير شيئاً

من طبيعة البرنامج. وعلى الجانب الآخر، تقع الدلالة الحقيقية للبرنامج في توجه السياسة الذي حددته "مشروطيات" صندوق النقد:

ج/ إن أهم إنجاز للبرنامج هو التقليل من معدل التضخم بوضع سقف للاقتراض الحكومي، وهو على الأرجح إنجاز مؤقت حيث إن التخفيض المتواصل لقيمة العملة المحلية يتحول إلى شكل مستتر من التمويل بالعجز ذي آثار جانبية غالباً ما تكون أكثر ضرراً لمواطني بوغندا؛

د/ إن النتيجة الرئيسية والحقيقية لمجموعة "مشروطيات" صندوق النقد - خاصة برنامج تحرير الأسواق من خلال سياسات إقمان وتجارة حرة، وكجزء من محاولة كبيرة لتحويل استخدام الموارد من الحكومة إلى المصادر الخاصة، ومن الطبقات الشعبية إلى الشريحة الضيقة من مالكي الأصول، بالتالي افتراضياً من الاستهلاك إلى الاستثمار - ستؤدي إلى ضرر شامل للمجتمع الأوغندي. وتترزع اقتصادياً، إلى تقويض أى محاولة لبناء اقتصاد مستقل وثابت ومستقر ومتكامل ذاتياً. وقيل سياسياً لتقليل الزخم في اتجاه الديمقراطية في المجتمع الأوغندي. واجتماعياً فإنه من المرجح أن يوحد بين نفس القوى التي أطلقتها دكتاتوريتا أمين وابوتى^٢، ولكن بفضل الصياغة اللغوية للجانب التنفيذي من البرنامج فإن هذه الاتجاهات لن تطفو إلى السطح إلا مع مرور الزمن، وأخيراً

هـ/ وفي الوضع الراهن حيث وجدنا أنفسنا في منتصف برنامج التكيف الهيكلي الثاني، فمن الضروري أن نبدأ في التفكير في إستراتيجية تنمية بديلة لأوغندا، وأن نبدأ في إنجاز ذلك بطريقة ديمقراطية وعامة.

رغم ذلك، وقبل نقاش هذه النقاط، فمن المهم أولاً إعادة مناقشة الافتراضات الرئيسية لصندوق النقد فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية في "أقطار إفريقيا جنوب الصحراء".

وجهة نظر صندوق النقد الدولي:

يمكن تلخيص وجهة نظر الصندوق ببساطة في خمسة نقاط مترابطة:

١- أن مصدر الأزمة الداخلي وليس الخارجي هو الهام من وجهة النظر البرنامجية. وبلغة أخرى، لا يناقش صندوق النقد أن الوضع العالمي قد كان باستمرار موافقاً بالنسبة للأقطار

الافريقية، بل بالعكس فإنه يأخذ الوضع العالمى باعتباره وضعاً ثابتاً وليس متغيراً. ومن أجل كل الأغراض العملية يؤخذ على أنه جزء من الطبيعة والجغرافيا، وليس من المجتمع والتاريخ. ومن وجهة نظر الصندوق، فإن الديماجوجيين وحدهم هم الذين يستمرون فى الضرب على أوتار الوضع العالمى بينما يجب على التحليل العملى أن يركز من جانب آخر على الوضع الداخلى فحسب.

٢- إن القضية على المدى القصير- هى فشل موازنة يتمثل فى عدم القدرة على تدبير منزلى جيد، مع الاحتفاظ بالنفقات فى حدود الإيرادات؛ وهذا ينعكس فى حقيقة أن الطلب على العملات الأجنبية قد تخطى عرضها. والتأكيد على إدارة الطلب فى المدى القصير هو أيضاً اعتراف بالحقيقة الواقعية التى تشير إلى أن جانب الطلب أكثر استجابة لتغيرات السياسة عن جانب العرض. والحل قصير الأمد أو "الصدمة" كما يحبذ أن يطلق عليها الصندوق، هى الحد من الطلب بشكل قاطع.

٣- إن القضية فى المدى المتوسط- أو الطويل- هى فى زيادة العرض. ويقرر الصندوق أن ذلك لن يتأتى إلا بتوفير شروط تنافسية للسوق تستطيع أن تحقق الترشيح الأمثل لتوفير الموارد للأنشطة ذات الطبيعة التنافسية عالمياً، وبهذا يمكنها أن تصبح أساساً لتنمية اقتصادية ثابتة ومستمرة ومتجهة نحو التصدير.

٤- يجب أن يكون أداة هذا التغيير الطبقات المالكة فى الأقطار الافريقية، طبقة رجال الأعمال الجennينية، والتى كبتت لفترة طويلة من الزمن بواسطة الشعبية المعادية- للرأسمالية والتى بنت هياكل دولة ضخمة وغير كفؤة تدعم إستهلاك المجموعات الحضرية المنظمة جيداً على حساب النمو الاقتصادى لكل القطر.

٥- إن طريقة تحرير هذه المجموعة حتى تلعب دورها التاريخى فى تطوير القوى المنتجة يتم من خلال إجراءين رئيسيين:

i/ تحويل الموارد إلى الطبقة المنظمة للأعمال من خلال توافق ثلاثى: تقليص ميزانية الدولة، خاصة دعم الخدمات غير المنتجة والتى ستحول القوى الشرائية من الطبقات الشعبية إلى أقلية طبقة منظمى الأعمال؛ خصخصة مؤسسات الدولة من أجل زيادة قيمة الأصول تحت سيطرة هذه المجموعة التى تنظم الأعمال؛ وإصلاحات فى السياسة المصرفية

والتي ستعيد توجيه تدفق المدخرات من القطاع العام إلى الخاص؛ و ii/إنهاء قيود الدولة على عمليات السوق، الداخلية والخارجية معاً- وبلغه أخرى، تحرير السوق- وبذلك تنشئ سيادة رجل الأعمال الذي سيكون حراً في الاستجابة لمؤشرات السعر في سوق تنافسي.

مصدر المشكلة: وجهات النظر الأخرى

لقد تصدى لموقف الصندوق عدد من النقاد ، من داخل البيت ومن راديكالي الدولة. أتى النقد من داخل البيت من البنك الدولي، وهونقد أعاد ترديده عدد من الحكومات الأفريقية. وتأخذ وجهة النظر هذه عادة موقفاً "هيكلياً" "Structuralist" في مقابل الإطار "النقدي" "Monetarist" لصندوق النقد الدولي. فقد كان رد البنك الدولي عادة هو تأكيد إنهار الهياكل الأساسية، أو عدم توافر مدخلات الإنتاج (البذور، والمعدات إلخ) أو الخبرات الفنية، والتي تكبح مرونة العرض في إستجاباتها إلى إشارات السعر المناسب^(١). تردد النقد الراديكالي عادة الدول الأفريقية في منتدياتها الجماعية والعامة، وهو يؤكد على الأصول "الخارجية" للأزمة ويوحى بأن الدول الأفريقية هي عادة ضحايا لاحيلة لها مع قوى خارج سيطرتها. وفي حين أنها مصدر معلومات قيمة جداً حول التغيرات السالبة في الاقتصاد العالمي، فإن راديكالية الدولة عادة ما تنشئ تضاداً زائفاً بين العوامل "الداخلية" و"الخارجية"، من أجل تقليل أهمية الأولى وإلقاء الضوء على الأخيرة فقط. وتقارن وجهة النظر هذه الظروف السالبة في السوق العالمي في السنوات الأخيرة مع المناخ المواتي نسبياً بعد الحرب العالمية الثانية- وهكذا ينظر لفترة ما بعد الحرب الكورية ٥٣- ١٩٧٣ باعتبارها فترة متميزة في التجارة العالمية، عندما نمت التجارة العالمية بحوالي ٨٪ في العام والتجارة في المصنعات بحوالي ١١٪ في العام، مقارنة مع نمو في التجارة بحوالي ٣٪ إلى ٤٪ من ١٨١٣- ١٩٠٠ و ١٪ من ١٩١٠ إلى ١٩٤٠^(٢). ويلقى تقرير Submission 1982، الخاص بالاقطار الأفريقية، الضوء على حقيقة توقف الأسعار الحقيقية للسلع الأولية غير البترول عند أدنى مستوى لها منذ الكساد الكبير^(٣)، متسببة في خسائر في العملات الأجنبية في أفريقيا في حدود ٨ر١٣ بليون دولار خلال ٨٠-١٩٨٣^(٤). وحتى الايكونومست The Economist قد قدرت تدهور أسعار السلع بحوالي ٣٠٪ في الثمانينيات^(٥).

وتشير وجهة النظر هذه إلى عاملين في مجال تأكيد المصدر الخارجى للأزمة. الأول، اتجاهات هيكلية (منتظمة) والتي أكدت هذه التطورات السالبة مثل تدهور أسعار الصادرات من السلع الأولية. والثانى، السياسات الخاصة المتبعة بواسطة أقطار منظمة التعاون والتنمية الصناعية للحفاظ على مصالحها الخاصة، مثل رفع معدلات الفائدة على الديون الخارجية. ففى حين أن الأول يصل إلى حد تقليص هائل فى الموارد المالية المتوفرة للدول الأفريقية، فإن الثانى يجعل الوصول إلى موارد بديلة أكثر تكلفة.

مصدر المشكلة: الحالة الأوغندية:

تؤكد المصادر الرسمية، عادة، أن التدخل السياسى الذى قوض الممارسات الإدارية الفنية الممتازة- تركيبة من سوء الإدارة الاقتصادية خلال فترة عيذى أمين والتمزق الذى سببته الحروب الأهلية فى العقد التالى- باعتبارها مسئولة عن الأزمة المالية للدولة اليوغندية وازمة الإنتاجية فى الاقتصاد الأوغندى. وهذا هو توجه المناقشة، بدرجات متفاوتة، فى سلسلة من الدراسات الأجنبية المتعاطفة مع الاقتصاد الأوغندى تتراوح ما بين تقرير الكمونولث، بعد سقوط نظام أمين، وإلى تقرير IDRC بعد سقوط دكتاتوريتى أبوتى ، ولوتاوا. وتنزع الشريعة الراديكالية للدوائر الرسمية وشبه الرسمية إلى إلقاء اللوم على التوجهات الهيكلية- شروط التجارة الدولية غير المواتية مصحوبة بتزايد الاعتماد على الواردات- كتفسير للأزمة. ويدور الحوار الداخلى وسط هذه الدوائر حول سؤال هل العوامل الداخلية أم الخارجية هى المسئولة حقيقة عن الأزمة.

وحيث إن الأسباب "الخارجية" لها تأثير واضح بلاشك، فيجب أن لا ينظر لها كبديل تفسيرى لتحليل الأسباب الداخلية، ولكن باعتبارها مكملتها. ولا يجب أن يتاح للتفسيرات الفنية أن تخفى سماتها الاجتماعية الأساسية، ولا يجب أن يحجب التركيز على التطورات قصيرة الأمد فهم الميول طويلة الأجل.

ولقد توافقت، فى حالة أوغندا، التطورات الداخلية والخارجية، الفنية والاجتماعية فى خلق أزمة ذات مستويات درامية. ستعالج فى هذا القسم العوامل التى تفسر بصورة أكثر مباشرة الأزمة المالية الحالية للدولة. وسأكون، قرب نهاية الورقة، فى وضع يمكننى من إلقاء الضوء

على الميول طويلة الأجل والتي كانت أساس أزمة الإنتاجية في الاقتصاد الأوغندي، وهي ظاهرة متميزة ولكنها ذات علاقة وثيقة رغم ذلك.

لقد ميز التدهور الحاد في الوضع الدولي عائدات التجارة الخارجية البوغندية خلال المرحلة الأخيرة لنظام أمين وحتى بداية أول برنامج لصندوق النقد الدولي في ١٩٨١. وسيجعل إلقاء نظرة إلى الجداول القياسية للتجارة الكلية لبوغندا هذا واضحاً. فقد تدهورت بحدة شروط التجارة من ١٥٨ في ١٩٧٧ إلى ٤٥ في ١٩٨١. وبالمثل، تدهورت القوة الشرائية للصادرات بصورة ملحوظة من ١٨٤ في ١٩٧٧ إلى ٤٢ في ١٩٨٢^(٧).

وقد استمرت هذه الميول على امتداد البرنامج الأول لصندوق النقد الدولي وإلى بداية البرنامج الثاني في ١٩٨٧. وهكذا، تدهور السعر القياسي لسلعة البن، وهي مصدر ٩٥٪ من العملات الأجنبية، من ١٠٠ في ١٩٨١ إلى ٦١ في ١٩٨٧^(٨).

وعادة ما تؤخذ داخلياً "الحرب الاقتصادية" لعام ١٩٧٢ - طرد الأقلية الآسيوية، مواطنين وغير مواطنين، وتجار وغير تجار - كنقطة بداية لفترة عدم الاستقرار الاقتصادي الحاد و"سوء الإدارة". وقمائل "الحرب الاقتصادية" فيما أحدثته من عدم استقرار اقتصادي أثر المغادرة المفاجئة للبرجوازية المستوطنة وبقية السكان المستوطنين من المستعمرات البرتغالية لموزمبيق وأنجولا بعد التحرير. ويمكن فقط ملء الفراغ الإداري في بوغندا، كما في موزمبيق وأنجولا، بتوسع خاطئ ومفاجئ في قطاع الدولة.

ولكن هنا ينتهي التماثل بين "الحرب الاقتصادية" لأمين و"الحروب التحررية" في موزمبيق وأنجولا. ذلك، أنه في حين أن لكليهما آثار غزقية متشابهة، فإن الآثار الاجتماعية في كل من الحالتين مختلفة تماماً: تفتقد "الحرب الاقتصادية" لأمين أي آثار تحررية اجتماعية لحروب التحرر الوطني في المستعمرات الاستيطانية.

وما كان سابقاً واحداً من أكثر قطاعات الدولة كفاءة في أفريقيا (مرتكزه الأساسي هيئة التنمية البوغندية)، قد تحول بين يوم وليلة إلى نموذج صارخ للإدارة الفاسدة والمتسببة للدولة. لماذا؟ ذلك ناتج عن تغير وظيفة هيكل الدولة نفسه بعد "الحرب الاقتصادية" لعام ١٩٧٢. إن مبرر وجود هيكل الدولة قبل ١٩٧٢ هو خدمة الشركات الخاصة القائمة بعدة طرق، بما فيها المبادرة بمشروعات اقتصادية حديثة والتي ستؤدي لمشاركة رأس المال الأجنبي والخاص. ومن

الجانب الآخر، أصبحت مؤسسات الدولة بعد ١٩٧٢ نقطة الإنطلاق التي انطلقت منها العديد من الشركات الخاصة لما بعد ١٩٧٢. بعيداً عن حشد المبادرات الخاصة لاستثمارات الدولة كما تصنفها ميثولوجيا Mythology الصندوق، فقد جردت استثمارات الدولة، لتشكيل أساساً للاستثمارات الخاصة. وإن الوجه الآخر للعجز المالى للدولة ليس شيئاً آخر غير التراكم الخاص.

لقد أدت "الحرب الاقتصادية" إلى نشوء شريعة من كبار الملاك الجشعين الذين خلقتهم الدولة ويتمتعون بحمايتها، ومعروفون شعبياً باسم مافوتامينجى Mafutamingi. ولم يصل هذا الاتجاه إلى نهايته بانتهااء نظام أمين، لقد أثر هذا الحدث فقط على التكوين الإقليمى لهذه الشريعة. وحيث إن المستفيدين من نظام أمين هم أساساً أصحاب المصالح المالكين "الجنوبيين"، فإنه فى نظام ابوتى ٢، كانوا أساساً من "الغريين" و"الشماليين". ويمكن بهذا المعنى فقط أن نصف نظام أمين باعتباره "جنوبى" ونظام ابوتى ٢، باعتباره "شمال-غربى". وقد ألحج النظامين معاً العديد من أجنحة هذه الشريعة. ورغم الاختلافات الداخلية الحادة، فإن هذه الشريعة هى التى يجب أن تعتبر المسئولة الأساسية عن الأزمة المالية للدولة الأوغندية والتى ورثتها حكومة حركة المقاومة الوطنية فى ١٩٨٦.

وحدث بعد "الحرب الاقتصادية" لعامى ٧٢ - ١٩٧٣، انهيار درامى فى مصادر إيرادات الدولة والتى تنشأ من الضرائب على كبار الملاك. ونتيجة لذلك، جاءت إيرادات الدولة من الضرائب على دخول الفلاحين والعمال وحدها تقريباً. ولم تكن هذه ظاهرة مؤقتة. ففى حين تشكلت شريعة جديدة من كبار الملاك (المافوتامينجى) خلال سنوات، فإنها لم تبرز كأحد المصادر الهامة لإيرادات الحكومة.

وتبين الأرقام فى الجدول ١٠ / ١ بوضوح التدهور المريع فى الضريبة على كبار الملاك (الأرباح أو ضريبة الدخل مثلاً) كمصدر لإيرادات الدولة خلال فترة أمين، ومع إستمرارية هذا الاتجاه خلال فترة أبوتى ٢. وهذا الاتجاه هو التوليد المباشر لإيرادات الدولة من دخول الفلاحين والعمال وكاسبى المراتبات الثابتة.

وبينما عقد الثمانينات يمضى قدماً، فإن مصادر إيرادات الدولة الرئيسية كانت من مصدرين: ضرائب الصادرات (من محاصيل الفلاحين ، البن) وضرائب المبيعات (من البضائع

الإستهلاكية أساساً للاستهلاك الجماهيري). وهكذا كان الانقسام الحقيقي ليس الانقسام الحضري ضد الريفي، وإنما السكان العاملين ضد كبار الملاك.

إن نقطة هي أن تفسير الأزمة المالية تقع في جانب الإيرادات، وليس في جانب النفقات^(٩). وحيث أن تدهور الإنتاج الكلي (كما يقاس بأرقام الناتج المحلي الإجمالي) بلاشك يرتبط بالتدهور في إيراد الدولة المطلق، فإن ذلك لا يفسر لماذا اهتز إيراد الدولة كنسبة من الإنتاج الحقيقي.

المجدول ١٠/١

يوغندا: المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية
(كنسبة % من جملة الإيرادات في السنة)

المبيعات	الواردات	الرسوم	الدخل	الصادرات	
-	٢٣٨٩	١٦٩٣	١٦٤١	١٦٧٨	١٩٦٧/٦٦
-	٢٦٢١	١٧٢٧	٢٠٧٦	١٨٠٧	١٩٦٨/٦٧
-	٢٦١٨	١٣٩٣	١٥٨٣	١٢٦٧	أ ١٩٦٩/٦٨
-	٢٦٨٥	١٤٦١	١٦٥٠	١٣-	أ ١٩٧٠/٦٩
	الجمارك				
٢٠٢	١٢٢	٥٤	٤٨	٣٠٧	ب ١٩٨٣/٨٢
١٩٠	١٠	٣٧	٦٧	٤٤٤	ب ١٩٨٤/٨٣
١٩٩	٨٩	٣٥	٦١	٥٨٨	١٩٨٥/٨٤
١٤٩	٦٢	٣٤	٥٥	٦٧٣	١٩٨٦/٨٥
٢٥٣	١١٩	٦٨	١١٤	٣٩٩	١٩٨٧/٨٦
٣٣٩	١٠٢	٨٥	٩٣	٣٣	١٩٨٨/٨٧

أ: بالنسبة لعامي ١٩٦٩ - ٦٨ و ١٩٧٠ - ٦٩ يوجد بند ضريبي مسمى "أخرى" والذي يشكل مبالغ ضخمة، ما يعادل ١٥٧٪ و ١٧٪ على التوالي.

ب: بالنسبة لعامي ١٩٨٣ - ٨٢ و ١٩٨٤ - ٨٣ شكلت أرباح العملات الأجنبية ٢٢٪ و ٨٥٪ من جملة الإيرادات للسنة.

المصدر: Data Derived from 1970 Statistical Abstract (table UM2, p, 69) and Background to the Budget, 1988- 89 (table 8, page A-12)

المجدول ١٠/٢

أوغندا: إيرادات ونفقات الدولة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

١٩٦٦-٦٧ و ١٩٨٢-٨٣

١٩٨٤/٨٣	١٩٨٣/٨٢	١٩٦٨/٦٧	١٩٦٧/٦٦	
٨ر٩ ١٠ر٩	١٠ر٩ ١٤ر٣	١٦ر٧٤ ١٨	١٣ر٣٤ ١٤ر٣٢	الإيرادات % من الناتج المحلي الإجمالي النفقات % من الناتج المحلي الإجمالي
	١٨٧/٨٦	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	
	٤ر٩٥ ٩ر٦	٧ر٧ ١١ر٦	٨ر٧ ١١ر٩	الإيرادات % من الناتج المحلي الإجمالي النفقات % من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: Statistical Abstract, 1970 for years 1966 to 1968 (table UM-2 p- 69 for Revenue; Table UN. 1 p. 89 for GDP, and table UN. 1 p. 89 for expenditure) Background to the Budget, 1988- 89 the years 1982 to 1987 ((table 1-2 p. A6 for GDP, table 13, p. A17 for revenues and expenditures).

هوامش:

- ١- جمعت أرقام الإيرادات والنفقات للسنة المالية، التي تبدأ يوليو وتنتهى فى يونيو، وحسابات الناتج المحلي الإجمالي، من الجانب الآخر لسنة ميلادية يناير- ديسمبر. وقد اتبعت الممارسة المعتادة، حيث قارنت أرقام الإيرادات/ النفقات للسنة المالية مع أرقام الناتج المحلي الإجمالي للسنة الميلادية التالية (مثلاً إيرادات ١٩٨٣/٨٢ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٣)
- ٢- تشمل أرقام الإيرادات أرقام الإيرادات الجارية زائداً التنبية.
- ٣- وتشمل أرقام النفقات أرقام النفقات الجارية زائداً التنبية زائد النفقات غير المخصصة.

تمثل ميزانية الدولة فى أوغندا ، شاملة النفقات العسكرية وخدمة الديون، ٩٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي فى ١٩٨٧/٨٦. وهذه من أقل الميزانيات فى أفريقيا. وتوضح حسابات البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء أن الرقم المتوسط هو على الأقل ثلاثة اضعاف ذلك: ٣١٤٪ (٨٠ - ١٩٨٣)، ٣١٦٪ (١٩٨٤)،

٣١٩٪ (١٩٨٥)، ٣٢١٪ (١٩٨٦)، ٣١٢٪ (١٩٨٧) ^(١٠). إن المشكلة ليست في حجم ميزانية الدولة، وإنما في إيرادات الدولة، والتي هي بدورها ناجمة مباشرة عن مصادر الإيرادات. وإن المشكلة هي أنه بينما يمثل المافوتامينجي أكبر نصيب من طلب الواردات، إلا أنهم يدفعون نصيباً متنافساً من إيرادات الدولة. وحيث إن نفقات الدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هي أدنى من ذلك، فمثلاً عندما كانت النفقات ٩٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٧/٨٦، فإن الإيرادات كانت ٤٩٪ فقط ^(١١).

كيف تمت معالجة العجز على مدى السنوات؟ بشكل أساسي من خلال التمويل بالعجز. وهناك مجموعتان من الأرقام ذات مغزى في هذا المنحنى. الأول يقارن النمو في عرض النقود في ثلاثة من أقطار شرق أفريقيا، وقد احتسب بواسطة فريق الكمونولث (الجدول ١٠/٣) في عام ١٩٧٩ لفترة أمين وفي سنوات مختارة.

الجدول ١٠/٣

النمو في عرض النقود في شرق أفريقيا، ٧١-١٩٧٨ (سنوات مختارة)

١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٧١	
٦١١	٢٨٠	١٠٠	أوغندا
٣٥٦	١٧٥	١٠٠	كينيا
٣٤١	٢٠٧	١٠٠	تنزانيا

المصدر-Commonwealth Team of Experts, the Rehabilitation of the Economy of Uganda, vol 2, table 1.3 p. 28

ويوضح الجدول الثاني (الجدول ١٠/٤) العجز المتنامي خلال الثمانينيات، ومصادر تمويله، وهي أساساً محلية.

المجدول ١٠/٤

يوغندا: عجز الميزانية وتمويل العجز، ١٩٨٧-٨٢ (الأرقام بملايين الشلنات)

١٩٨٧-٨٦	٨٦-٨٥	٨٥-٨٤	٨٤-٨٣	٨٣-٨٢	
٥٥٥٧٠٠	١٦٣٨٢٦	٦٣٠٨١	٢٢١٤٨	١٦٥٣٨	جملة العجز التمويل:
١٣٦٢٠٠	٤٧٤٣٠	١٣٤٧٣	٣٠١٠	٣٦٣٤	خارجي (صافي)
٤١٩٥٠٠	١١٦٣٩٦	٤٩٦٠٨	١٩١٣٨	١٢٩٠٤	-محلي
٢١٨٢٠٠	٧٧٥٢١	٥٣٨٨٧	(٦٩٣٣)	١١٣٦٥	-بنك
٢٠١٣٠٠	٣٨٨٧٥	(٤٢٧٩)	٢٦٠٧١	١٥٣٩	-غير بنكية

المصدر: Background to the Budget, 1988- 89, table 13, page A 17

التناقض الأول: يكرس برنامج الصندوق الاتجاه اعلاه

إن الافتراض قصير الأمد لبرنامج صندوق النقد الدولي هو تقليص الطلب الجارى (مايحبذ أن يطلق عليه "إدارة الطلب") - وبالأساس للقطاعات الفقيرة فى المجتمع. ذلك لأن كلاً من تجميد الأجور الذى يتبناه صندوق النقد الدولي وتقليص النفقات الاجتماعية الذى يطالب به يضع عبء "التكيف" بشكل رئيسى على الأغلبية العاملة والفقيرة فى المجتمع. ولا يؤدي ذلك والعمليات التى يطلقها والتى تعيد توزيع الدخل لصالح الاغنياء، إلا إلى مفارقة مشاكل المضطهدين فى أوغندا المعاصرة.

ومن الجانب الآخر، تناقض التطورات الأوغندية تماماً افتراض صندوق النقد أن أزمة موازنة الدولة ناجمة عن تضخم طلب القطاعات الشعبية، خاصة العمال الحضريين. وتوضح أرقام منظمة العمل الدولية حول الأرقام القياسية للأجور الحقيقية فى أوغندا صورة مختلفة كلياً: بعد تحسن كبير فى فترة النضال الوطنى قبل الاستقلال مباشرة وبعده، من ٢٩ فى ١٩٥٧ إلى ١٠٨ فى ١٩٦٧، وبعد ذلك يستوى عند ١٠٠ فى ١٩٧٢، وهناك تدهور إلى ٩ فى ١٩٨٤.

ولا يمكن أن تكون النقطة أكثر دامية في الصياغة، فقد كان يمكن للعامل بنصف مرتب الحد الأدنى أن يشتري الاحتياجات الغذائية لأسرته (٤٩٪ في ١٩٦٧، و٦٠٪ في ١٩٧٢) وأصبح يحتاج إلى ٤٥٠٪ من أجر الحد الأدنى لشراء الغذاء الضروري للأسرة بحلول عام ١٩٨٤. وهذا قبل أن تنفق أى نقود في مثل السكن والملابس والمواصلات ورسوم العلاج أو المدرسة بالطبع،بقى أغلب العمال أحياء جسدياً (وذلك لان لديهم منافذ لمصادر دخل أخرى غير الحد الأدنى للأجر) ولكن ليسوا كعمال، وبالعكس أصبحوا في هذه العملية أما بائعين متجولين أو عمالين لجزء من الوقت. ولكن هذا يكاد يكون خلقاً للطبقة العاملة الطفيلية الحضرية والمدللة التي ما يفتأ صندوق النقد يشير إليها دائماً. ومع ذلك، فقد تحملت هذه الطبقة عبء ربط الاحزمة على البطون في برنامجى صندوق النقد الأول (٨١-١٩٨٤) والثانى (٨٧-١٩٩٠) في أوغندا.

فقد تدهور الحد الأدنى للأجر، خلال البرنامج الأول لصندوق النقد (١٩٨٠ إلى ١٩٨٣) بحوالى ٢٦٪ سنوياً وبرغم ان منظمة العمل الدولية سجلت تدهوراً سنوياً في الحد الأدنى للأجر الحقيقي- والذي وصف بأنه "من أكثر التدهورات السنوية المتوسطة حدة في معدلات منظمة العمل الدولية المسجلة في ١٩٨٦^(١٢) - فإن ذلك لم يغير بأى شكل افتراض البرنامج الثانى. فقد اتفقت الحكومة على إطار سياسة بموجبه تتعهد "بتقليص فاتورة الأجور" بنهاية عام ١٩٨٧^(١٣). وكما سنرى، فقد تأخر التنفيذ، ولكن ظلت الخطة ثابتة.

وفى أغسطس ١٩٨٨ اصدر وزير المالية قراراً دورياً يطالب كل وزارة أن تخفض فاتورة الأجور لمجموعة العاملين بـ ٣٠٪، "سواء بتسريع بعض العاملين أو بإعادة توزيع أجورهم بحيث يحصلون على أجور أقل"^(١٤). ومن المعروف جيداً أن هياكل العاملين بالوزارة مكتظة بموظفين غير موجودين ويستمر موظفون قليلون يتسلمون أجورهم الشهرية نيابة عنهم. إن من السخرية أن نفس إدارة الوزارة قد طلب منها أن تقرر هل يتم توفير الـ ٣٠٪ من كشف الأجور بتقليصها لكل الوزارة أم بفصل أى موظفين تحت مسئوليتهم. ولا يجب أن تعجب لما قرروه، أنهم فضلوا فصل الموظفين وقد شجبت المنظمة الوطنية للنقابات هذه "الهزات والديكتاتورية" وطالبت بإيقاف رواتب الموظفين غير الموجودين قبل أن يفصل أى موظف موجود^(١٥).

وفى نفس الوقت، أصدر وزير مالية آخر قراراً دورياً بأن تفرض الضرائب من الآن فصاعداً

ليس فقط على المرتبات الأساسية، إنما أيضاً على بدل الاجازة، والعمل الإضافي، وتكاليف المعيشة، أو أى شكل آخر من أشكال "البدلات" (١٧). وحينما استمرت الوزارة فى إعفاء موظفى الخدمة المدنية من الضرائب الشخصية، فإنها تشن فعلياً حرباً على طبقة كاسبى الأجر.

الجدول ١٠/٥

أجر الحد الأدنى الأسمى والحقيقى فى أوغندا، ١٩٨٤-٥٧
سنوات مختارة

الحد الأدنى للأجر المطلوب لشراء الاحتياجات الغذائية للأسرة	الرقم القياسى للأجر الحقيقى ١٠٠=١٩٧٢	الأسعار القياسية ١٠٠=١٩٧٢	أجر الحد الأدنى بالشلن	
١٦٤	٢٩	٦١ر٤	٣٣	١٩٥٧
٤٩	١٠.٨	٧٥ر٢	١٥٠	١٩٦٧
٦٠	١٠٠	١٠٠	١٨٥	١٩٧٢
٤٥٠	٩	٣٥٠٠٠	٦٠٠٠	١٩٨٤

المصدر: Vali Jamal & John Weeks, "The Vanishing Urban- Rural Gap in: Sub- Saharan Africa" International Labour Review, VOL. 127, 1988, No. 3, p. 288

للسخريّة، فقد اوصى صندوق النقد بنفس هذه الاستراتيجية للحكومة لتقليص التكاليف بتشذيب العمال بأجر فى برنامجها الأول (٨١ - ١٩٨٤) ومن ثم سددت ضريبتها. ربما تكون الحالة المعروفة جيداً هى التوصية السيئة للبنك/ صندوق النقد لمؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية والبريد الأوغندية التى فصلت ٥٠٪ من موظفيها. وقد برر ذلك باعتباره إجراء لتخفيض التكلفة. ولكنه قدم بدون أى اعتبار للاحتياجات البشرية للمؤسسة. وكانت النتيجة، أن وقعت المؤسسة فى نقص حاد فى الموظفين، وقد أجبرت بعد خمسة أعوام فقط، أى فى وقت البرنامج الثانى لصندوق النقد، على إنشاء برنامج تدريب وتوظيف مفاجئ (١٨). ومع ذلك، فقد بدأ البرنامج الثانى للصندوق بتسريع على مستوى ضخم وإجمالى لكاسبى الأجر من المؤسسات الحكومية، سواء من الوزارات، أو محطات الأبحاث، أو من الاتحادات التعاونية أو شبه الحكومية.

وعلى الرغم من الاختلاف فى الإطار السياسى للبرنامج الأول لصندوق النقد، يجب أن لا ينسى أنه حتى حكومة غير مستجيبة للرأى العام مثل نظام ابوتى ٢ شعرت بأنها مجبرة على زيادة الأجور والمرتبات لذوى الدخل الثابتة. ولكن لم يكن لديه ما يكفى من الشجاعة السياسية حتى يقوم بذلك من خلال أخذها من الأقلية الثرية للمافوتامينجى، فبدلاً عن ذلك، فقد طبعت الحكومة المزيد من النقود وتسببت فى إرباك برنامج صندوق النقد بتفديتها للتضخم. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن البرنامج الثانى لصندوق النقد يضاهى المرحلة "الناجحة" من البرنامج الأول: إعادة توازن الميزانية، ليس بزيادة الإيرادات، وإنما بتخفيض النفقات، وليس نفقات الشريحة المالكة أو من الاتفاق عليها، وإنما النفقات الخاصة بالعاملين أو الإتفاق عليهم^(١٩).

التناقض الثانى: تمايز بدون تراكم منتج

إن الحد القاطع للتمايز الاجتماعى لبرنامج صندوق النقد ذو بعدين: التخفيض الحاد للعملة الوطنية والتقليص الحاد للتمويل إن لتخفيض العملة وجهين، خارجى وداخلى. والوجه الخارجى، برغم إثارته للجدل، فى مواجهة ميل القوى السياسية إلى تمويل عجز الإيرادات الجارية للدولة من خلال التمويل بالعجز، فانه ضرورى لاستعادة العلاقات الحقيقية فى التجارة الخارجية- خاصة مع بداية البرنامج. وما هو أكثر إثارة للنزاع، رغم ذلك، هو الاستخدام المستمر والممتد للتخفيض كأداة سياسة. فقد اوضحت تجربة البرنامج الأول لصندوق النقد فى ظل ابوتى ٢ أن هناك ميلاً لتطوير تحالف غير مقدس بين الصندوق والحكومة فى ذلك الوقت وهو الذى يقف وراء استخدام تخفيض العملة كطريقة لتمويل عجز الميزانية الجارية للحكومة.. وقد اكتشف نظام ابوتى ٢، فى أوائل ١٩٨٤، أن الشرط الوحيد الذى فى ظله سيسمح صندوق النقد للحكومة ان تطبع نقوداً إضافية هو تخفيض العملة: وهكذا تحول تخفيض العملة إلى شكل مستتر للتمويل بالعجز. وأدت حقيقة التخفيض المستمر والممتد للعملة إلى فقدان الثقة فى قيمة العملة المحلية، التى أدت بدورها إلى زيادة الأسعار، حيث يبادل التجار السيولة النقدية بالأصول المادية لأغراض المضاربة، وإلى تخفيض فى سعر السوق السوداء للشلن حيث حاول نفس

التجار تحويل مدخراتهم بدورها إلى عملات صعبة حماية لانفسهم ضد آثار الحلقة المتوقعة للتخفيض. وقد قدم انخفاض سعر السوق السوداء للشطن باعتباره مبرراً للدورة القادمة من التخفيض، وكانت النتيجة ما يصفه عادة الاقتصاديون التنمويون بأنه "الحلقة الشيطانية".

والأثر الداخلى، هو الوجه الآخر لتخفيض العملة، خاصة عندما يترافق مع تحرير الاقتصاد "اللبلة". سيناقش الأثر الكلى لتحرير الاقتصاد فى الفصل القادم، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه قد تحول كل تخفيض للعملة، داخليا، إلى تنافس بين الطبقات المختلفة فى المجتمع، كل واحدة تحاول تحييد أثر التخفيض - وإذا كان ممكناً، الذهاب أبعد من ذلك بتحويله إلى منفعة لها - من خلال زيادة سعر أى سلعة تمتلكها فى السوق. وقد استطاعت كل طبقة أن تفعل ذلك، فيما عدا الذين يبيعون سلعة قوة العمل أو منتجاتها فى الزراعة.

لقد قلص كل تخفيض من عائدات الإنتاج، وزاد من مكاسب التجارة. وقد كان الأثر الداخلى الكلى للتخفيض مزدوجاً: أولاً، تحويل المدخرات من العاملين إلى الشريحة المالكة؛ ولكن ثانياً أعاد توزيع الدخل بين هذه الطبقات أيضاً، مشكلاً للطبيعة المحددة للتكوين الطبقي فى المجتمع. ولقد كانت تكملة الأنشطة العادية بالتحرك نحو مجال التوزيع، هو اتجاه أولئك الذين يكسبون دخلاً ثابتاً - خاصة العمال والموظفين المدنيين، وبدرجة أقل المزارعين المنتجين للصادرات، بسبب الفرص المنخفضة - وقد ولد ذلك تفككاً إضافياً لطبقة كاسبى الأجر بتحريكها التدريجى إلى التجارة الصغيرة. ومشابهاً لهذا، هناك حركة مماثلة لرأس المال، داخل طبقة المالكين، بعيداً عن الاستثمارات المنتجة ذات فترة النضوج الطويلة إلى الاستثمارات التجارية والمضاربة ذات المخاطر العالية ذات فترة النضوج الأقصر، وبلغة أخرى، من قيادى الصناعات إلى المافوتامينجى، لهذا فإن مصطلح المافوتامينجى، حتى فى الاستخدام الشعبى، لا يعنى أى فرد ذا ملكية أو استثمارات، وإنما فقط الذين لديهم ممتلكات غير شرعية واستثمارات مضاربة ذات مردود عال وسريع وبعبارة أخرى فإن هذا المصطلح لا يشير إلى طبقة وإنما إلى شريحة.

ويعتمد أثر التضخم على الفلاحين عادة على شريحة الفلاحين المأخوذة فى الاعتبار. فمثلاً، يحدد الأسعار الزراعية المدفوعة إلى الفلاحين المنتجين للصادرات بواسطة الدولة، برغم أنها تنزع إلى الارتفاع مع كل تخفيض، فإن معدل الارتفاع دائماً أقل من معدل التضخم. والنتيجة هى الزيادة الاسمية فى الأسعار، التى تحجب الانخفاض الحقيقى.

إن الموضوع الأكثر تعقيداً والذي يحتاج إلى بحث مفصل هو اثر التخفيض على قطاع الفلاحين المنتجين لسلع السوق الداخلى. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتجاه العام للتطورات شديد الوضوح ويتناقض مع التفاؤل الساذج والذاتى للبنك الدولى، والذي إستخلص من تحليل تحرك أسعار الصادرات الزراعية (كليهما الاسمى والفعلى) دليلاً على تحسن حالة الفلاحين. وهذا لسببين. أحدهما هو ما يمكن أن تمثله الزيادة فى السعر الاسمى للسلع الزراعية من "وهم نقدى" حيث إنها قد تعكس زيادة فى الدخل النقدى للفلاحين فى حين أن دخلهم الاجتماعى فى تدهور (النقل والمواصلات، والتعليم، والعلاج المدعوم... إلخ). ثانيهما، محتاج الزيادة فى الدخل الحقيقى للفلاحين (النقدى مضافاً إليه الاجتماعى) أن تحلل بالتناسب مع الزيادة فى التكاليف الحقيقية للمدخلات الزراعية.

ويزداد تدفق المدخرات الاجتماعية إلى المافوتامينجى بشكل أكبر بسبب التحول فى السياسة الإقراضية للبنك والتي صاحبت الضغط الائتمانى الحاد. لأن الهدف من ضغط تدفق التمويل إلى قطاع الدولة هو زيادة تدفقه إلى القطاع الخاص^(٢٠).

إن منطق تعميق التمايز دائماً فى نظر الصندوق، هو أنه بوجود أموال أكثر فى أيدي رجال الأعمال، بالإضافة إلى حوافز مناسبة ستؤدى حتماً إلى استثمارات أكثر، وبالتالي إلى توظيف وإنتاج أكبر، وأخيراً عوائد أكبر للعمال. وما يبدو أنه إعادة توزيع غير عادلة فى المدى القصير، هو الطريق الوحيد لزيادة الإنتاجية الاجتماعية فى المدى البعيد - هكذا يجادل صندوق النقد. ومع ذلك، بتجاهل هذا المنطق، الإطار الأوغندي الملموس. وفى إطار حيث لا تعطى الحوافز أى افضلية للاستثمارات الإنتاجية على إستثمارات المضاربة، فإن النتيجة النهائية لأموال أكثر فى أيدي المالكين هى انحراف أنشطة كل من الاستثمار والاستهلاك لصالح الأنشطة البذخية^(٢١).

وفى الحقيقة، فقد فشلت السياسة المصرفية التجارية، خلال برنامجى الصندوق، فى التعبير عن أوتقوية أى أولويات استثمارية. ولا تميز معدلات سعر الإقراض أو أنها تميزاً اسمياً بين هل سيستخدم القرض للأغراض الإنتاجية أم لأغراض غير إنتاجية. وصحيح، فقد أصبحت معدلات سعر الفائدة ذات أهمية فقط مع تدنى معدل التضخم؛ ومع ذلك، فالنقطة هى أن هذه المعدلات اسمية - وتدل على توجه سياسة البرنامج، وهو توجه قد زادت أهميته الحقيقية إلى درجة أن البرنامج قد نجح فى تخفيض معدل التضخم.

الجدول ١٠/٦

يوغندا: معدلات إقراض البنوك التجارية للقطاعات المختلفة

١٩٨٨/٨٢

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
٣٥-٣٢ أ	٢٥-٢٢ أ	٣٨	٢٤	٢٤	١٨	١٤	الزراعة
		٣٨	٢٤	٢٤	١٩	١٥	الصادر والصناعة
ب٤.	ب٣.	٤٠	٢٤	٢٤	١٩-٢٢	٢٢-١٦	التجارة
		٤٢	٢٦	٢٦	٢٢	٢٠	غير مضمونة

هوامش: المعدلات بالنسب المئوية، بالنسبة لديسمبر ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٦، ولربو ٨٧ و١٩٨٨

أ: بالنسبة "للقرض التجارية قصيرة الأجل"

ب: بالنسبة "للقرض التي تفوق العام"

المصدر: Bank of Uganda, Annual Report, 1988, p.112. Background to the budget, 1988- 89, Table 16, p. 20.

وإن التباين في معدلات الإقراض بين الأنشطة المختلفة تفضل شكلياً الأنشطة المنتجة عا الأنشطة غير المنتجة؛ بافتراض وجود هيكل الحوافز المؤسسة في السوق كما هو، فإن التمييز في الحقيقة مقلوب. وهذا تؤكد بوضوح أرقام القروض الحقيقية المقدمة بواسطة البنوك التجارية على مدى السنوات (انظر الجدول ١٠/٦).

وتوضع الأرقام في الجدول ١٠/٧ ثلاثة أشياء: ١/ أن أعلى القروض، وتقريباً نصف إجمالى القروض المقدمة بواسطة كل من بنك أوغندا والبنوك التجارية هي للأنشطة ذات الربحية والقصيرة الأجل والمسماء "تمويل المحاصيل". وهذه يجب اعتبارها بالكامل قروضاً تجارية، ٢/ من بقية القروض المقدمة، فإن أكبر بند واحد هو "للتجارة"، ٣/ لا يوضع هذا البند من القروض أى علامة على أنه متفوق عليه بقروض الإنتاج مع مرور الوقت.

وفي أوغندا اليوم، هنالك مجالان رئيسيان للاستثمار: الاستثمار العقاري الفاخر، والهياكل الأساسية. وتؤجر العقارات في المناطق الحضرية إما بالدولار أو بالشلن. وتوضع

الإيجارات بالدولار في البنوك الخارجية مباشرة، ممثلة تدفقاً خارجياً للمدخرات المحلية. ولكن حتى هذا الجزء من المدخلات المحلية الذي يحول إلى استثمارات محلية يتأثر مباشرة بالتوجه أعلاه. حيث إن أكثر سوق مريح يجذب استثمار المدخرات المحلية هو الإسكان الفاخر الخاص و"صناعة" التسليّة

المجدول ١٠/٧

يوغندا: نظام التمويل البنكي للقطاع الخاص حسب النشاط

١٩٨٧/٨٢

١٩٨٧ ب	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	
		٤٠٨ر٤	١٣٧	١١٢ر٦	٣٦ر٤	الجملة
		٥٩ر٨	٣٣ر٥	١٨	ر٥	بنك أوغندا
		٤١ر٥	٣١	١٢ر٦	-	تمويل محاصيل
		١٨ر٣	٣ر١	١٥ر٤	ر٥	تمويلات أخرى
		٣٤٨ر٦	١٤٣ر٥	٩٤ر٦	٣٩ر٩	البنوك التجارية
٢١٤ر٣	٥٢٦ر٩	١٦٥ر٦	٤٤ر٦	٣٢ر٦	أ٩ر٣	الزراعة، منها
		١١ر٢	٦ر٨	٥	١ر١	الإنتاج
٩١٢	٤٨٦ر٢	١٥٤ر٧	٣٨ر٥	٢٧ر٦	٨ر٢	تمويل محاصيل
٤٤ر٣	٩٧ر١	٦١ر٨	٢١ر٦	١٦ر٩	٦ر٢	الصناعة
٥١ر٤	١٢٩ر٨	٦٩ر٩	٤٣ر٩	٣١ر٢	١٠ر٦	تجارة
١١ر٨	٣١ر٤	١٩ر١	١٢ر٤	١٠ر٦	٢ر٢	نقل ومواصلات
٧ر٨	٢٠ر٩	-	-	-	-	بناء وتشبيد
١	١٥ر٧	٣١ر٩	١١	٤	١	أخرى

هوامش: كل الأرقام مقربة إلى نقطة عشرية واحدة.

أ: في حين أن جملة القروض للزراعة لعام ١٩٨٢ هي ١٥ر٩، فإن التوزيع الموجود للقروض بين الإنتاج وتمويل المحاصيل هو لديسمبر فقط، والذي يبلغ مجموعه ٩ر٣.

ب: أرقام ١٩٨٧ حتى مارس فقط.

المصدر: For 1982-85 figures, Bank of Uganda, Annual Report, 1985 p.53.
For 1986 & 1987, Background to Budget, 1988- 89, Table 15, p.A19.

إن المجال الرئيسى الآخر للاستثمارات هو الهياكل الأساسية. ومع ذلك، فإن تمويله إما بقروض عالية التحفيز (مثل قروض وكالة التنمية الدولية)، أو ذات أولوية محددة بواسطة الدولة (مثل "طريق الفول" من كمبالا إلى فورت بورتال ومنتجعة صفقة مقايضة مع اليوغسلاف). وكلاهما لا يمكن تنفيذه إذا تم من خلال معايير السوق قصيراً لأجل. ويمكن القول إن تدفق القروض عالية التحفيز هي الأثر الجانبي الإيجابي الرئيسى لبرنامج صندوق النقد- البنك الدولى، ويجب أن يصطلح على أنها أثر جانبي، لأنه ليس لها علاقة بهدف التحرير فى برنامج الصندوق^(٢٢).

ولكن فى حين يضع التمايز الداخلى مدخرات أكثر فاكثراً فى حوزة المافوتامينجى المالكين المحليين، فإن هذه المدخرات تصبح مصدراً أكبر للاستثمارات غير المنتجة مترافقة مع تزايد إيرادات الاستهلاك بدلاً عن التراكم الرأسمالى. وهذه هي نقطتنا الرئيسية. فلم يؤد تحويل النقود أبداً فى التاريخ اتوماتيكياً وبصورة مباشرة إلى مراكمة رأس المال. ورغم ذلك فإن الحكمة العالقة بالأذهان لنظرية "التخلف"، أنه لا يمكن فهم حتى التصنيع البريطانى باعتباره ببساطة نتيجة لتحويل الفائض من المستعمرات البريطانية. بالمقارنة مع بريطانيا ففى البرتغال- حول نقل الكنوز الفخمة من ممتلكات ماوراء البحار ببساطة لاستثمارات بذخية وإلى إيرادات استهلاك بواسطة الطبقات المسيطرة غير المنتجة- وتساعد هذه المقارنة على تأكيد الأهمية الحاسمة للعلاقات الاجتماعية الداخلية فى تفسير عملية تراكم رأس المال فى القطر.

إن الموضوع الذى يحتاج إلى بحث، إذا كانت نقطة التركيز هي إمكانية التراكم الرأسمالى فى الاقتصاد الأوغندى، هو طبيعة الطبقات المهيمنة والموقع الاجتماعى للطبقات المنتجة. سيتم تناول هذه النقطة عند معالجة موضوع التحول الاجتماعى فى أوغندا. ويكفى هنا التأكيد على الأثر الاقتصادى المباشر لبرنامج صندوق النقد فى أوغندا، وهو تحقيق كنوز ثراء لاستثمارات البذخ والمضاربة، وللبنوك، التى هي الوسيط فى تحويل المدخرات الاجتماعية المحلية إلى ايدى المافوتامينجى^(٢٣)

النتائج الثالث: تحرير الاقتصاد "البرلة"

ومضى التمايز والتكريس شديد الحدة لشريحة المافوتامينجى جنباً إلى جنب مع إطار السياسة الواسعة التى تحرر هذه المجموعة من القيود السياسية (الدولة). وبوضع جزء أكبر من المدخرات الاجتماعية فى جيوب المافوتامينجى وليس هذا فحسب وإنما يمنحون حرية تحديد كيفية استخدام هذه المدخرات أيضاً. وقد لخص توجه هذه السياسة فى هدف سياسى وحيد: تحرير الاقتصاد Liberalization. وقد لخص الاتجاه إلى تحرير الاقتصاد فى أداة سياسية وحيدة: التراخيص العامة المفتوحة Open General Licence.

وجدير بنا أن نلخص هنا تجربة سياسات التصاريح العامة المفتوحة فى البرنامج الأول لصندوق النقد. فقد ألغى برنامج الصندوق الأول حصص الاستيراد Import Rationing بالنسبة للقطاعات الرئيسية فى الاقتصاد، وذلك خلافاً لتوصية فريق خبراء الكمونولث لعام ١٩٧٠. وكانت النتيجة أن ٤٠ - ٦٠٪ من الواردات فى ظل نظام المناقصة كانت سلعاً استهلاكية^(٢٤). وأكثر من ذلك، فقد تشكلت ربع كل الواردات فى ٨٣-١٩٨٤ من ثلاثة أصناف هى: المنسوجات (١٧٪)، والصابون (٦٪) والسجائر (٢٪). ومع ذلك، وفى نفس العام كانت الطاقة التشغيلية المسجلة حوالى ٢٢٪. وعلاوة على ذلك، فقد شملت فاتورة الواردات فئة كبيرة من الكماليات، اخفيت طبيعتها الحقيقية بواسطة البنود العامة والغامضة. وهكذا، فإن بنوداً مثل السيارات (غالباً أساطيل من السيارات الكمالية مثل المرسيدس بنز للمافوتامينجى: ٧٦٪)، وأدوات منزلية (عادة فيديو وكماليات منزلية: ٣١٪) مصحوبة مع الاتفاق على السفر (٥٦٪) والتعليم (٣٧٪) هذه البنود سيئة السمعة وهى معروفة جيداً باعتبارها أكثر البنود انحرافاً حيث إن الأموال المتحصلة من الصادرات تحول إلى حسابات أجنبية. وإذا وضع الفرد معاً النفقات على هذه الواردات الكمالية (٢٠٪) وعلى الضروريات التى توجد طاقة إنتاجية محلية عاطلة لها (٢٣٪)، فإننا نحصل على رقم مدهش إذ يبلغ حوالى نصف العملات الصعبة المباعة فى المناقصة الأسبوعية للأسواق^(٢٥).

إن الاختلاف الوحيد بين برنامج صندوق النقد الثانى وسابقه هو فى أن البرلة (التحرير) فى هذا الوقت مرحلة (تتم على مراحل). ولكن التنازل المنروح بواسطة صندوق النقد نظراً

لحساسيات حكومة اليوم تكتيكى فقط، ويظل التوجه الاستراتيجى للبرنامج لا يتغير. إن هذا الهدف الاستراتيجى هو وضع سلطة تعريف وتحديد الأولويات الاجتماعية فى أيدى الوكلاء المهيمنين فى السوق، المافوتامينجى!

وقد ذكرت هذه الطبيعة التكتيكية فى عدد من الوثائق الرسمية والتي تبدأ بالحديث عن "التحرير التدريجى لقيود الواردات"، محدداً ذلك بأنه فى البداية.. ستكون التغطية قاصرة على واردات المواد الخام، وقطع الغيار والمعدات، نسبة للشح الحالى فى العملات الصعبة". ويضيفون: "إن تغطية التراخيص العامة المفتوحة" ستراجع وتوسع على أساس ربع سنوى، بحيث تمتد إلى كل السلع الرأس مالية والوسيطه، والضروريات الأساسية والسلع الامتيازية بنهاية عام ١٩٨٨". ولكن بعد ذلك يأتى التوجه الاستراتيجى، ما يطلق عليه صندوق النقد "النقطة الجوهرية". "ستستمر الحكومة فى مراجعة جداول الضرائب والجمارك دورياً، بهدف تشجيع الكفاءة الاقتصادية ومد نظام التراخيص المفتوحة بصورة نهائية ليعطى كل الواردات (٢٦)".

ومع كل مرحلة من مراحل مد نظام التراخيص المفتوحة ستضيق أكثر الحدود التى تستطيع الحكومة الأوغندية داخلها أن تؤثر على أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى المرحلة الأولى- التراخيص العامة المفتوحة للصناعة- والتى فهمت فى الدوائر الرسمية باعتبارها حافزاً رئيسياً للصناعة على التجارة، هى فى نفس الوقت خطوة رئيسية إلى الخلف: الترخيص المفتوح لكل الصناعات هو فى نفس الوقت غياب أى أولويات صناعية. ويحدد أوراق السياسة الحكومية "الصناعات ذات الأولوية"، بالتأكيد، على أنها "تلك التى تنتج سلع الاستهلاك الأساسية ومواد البناء". وللأسف، تعكس هذه الشهادة نفسها الفشل فى فهم السمة الملموسة للصناعة التى انشئت خلال العقود الثلاثة الأخيرة. حيث لا يمكن فهم التمييز الحقيقى بين الصناعات ذات الأولوية وغير ذات الأولوية ببساطة بتأكيد المنتج النهائى. (سلع استهلاك جماهيرى مقابل السلع الكمالية، حيث لا توجد صناعة كماليات) ويتطلب فهم التمييز الحقيقى النظر إلى تكنولوجيا الإنتاج ومستلزمات الاستيراد لكل صناعة. دعنا نأخذ أمثلة قليلة فقط تتعلق بالصناعات التى من الممكن من نواحٍ أخرى أن تصنف باعتبارها صناعات "ذات أولوية" تنتج "سلع استهلاكية أساسية ومواد بناء". وستمكن

من توضيح نقطتي من خلال ثلاثة أنواع من الصناعات: سلع منتجين، و سلع إستهلاكية أساسية ومواد البناء.

ودعنا نبدأ بمثل عن صناعة تنتج سلعة انتاج اساسية: شبكات صيد الأسماك. يستورد صانعو الشباك الأوغنديين كل المواد الخام من اليابان مثلاً (خيط القنب اساساً). ومن أشهر الصناعات التي تنتج صنفاً من سلع الاستهلاك الأساسية هو مصنع تومبيكو (Tumpeco). ويستورد قسم الطلاب في تومبيكو كل الأدوات بتصميماتها (مثلاً الأكواب، أحواض، صواني) ويفمسه في محاليل كيميائية مستوردة، وتجفف محلياً فقط، وكما أن مصنع فيتافورم في مدينة جينجي ليست مختلفة تماماً، فهي ببساطة تخلط الكيماويات المختلفة المستوردة والماء لتكوين كتل رغوة تقطع فيما بعد إلى أحجام مختلفة من المراتب. وتعتمد مؤسسة الألبان على الواردات إلى أقصى مستويات الغباء، وهي صناعة في دولة فيها معدل الماشية إلى الإنسان أعلى من الذي يوجد في أوربا. هنا يخلط اللبن المجفف المستورد مع الماء المحلي، ويصب في مواد تعبئة مستوردة، وينقل في أقفاص بلاستيك مستوردة للبيع في الأسواق المحلية. وماكينات التعبئة من السويد وفرنسا، الأولى مؤجرة والأخيرة مشتراة؛ وهذه الماكينات "وطنية" بمعنى أن الماكينات السويدية تقبل فقط مواد التعبئة السويدية، والفرنسية فقط الأكياس المصنوعة من السيلوفان!

وعلى الأرجح أن تكون الصناعات المنتجة لمواد البناء أقل اعتماداً على الواردات في المواد الخام، ولكن المدهش مع ذلك هو وجود أمثلة مخالفة لذلك في هذه المجموعة. خذ مثلاً شركة "باتي" أوغندا المحدودة، والتي تقطع لفافات الألواح المعدنية وتطليها بالزنك المستورد وتضع عليها علامة "صنع في أوغندا" مع طابع مستورد كتب عليه للبيع المحلي! كل ذلك، على الرغم من حقيقة أن الاسيستوس المحلي من تورورو بدلا من لفافات الصلب المستوردة، يمكن أن تصنع منتجاً أطول عمراً، كما يمكن أيضاً الحصول على الكبريت من تورورو.

وليس هناك مثال أكثر إيضاحاً في الاعتماد غير المبرر على الواردات والعالي بلا ضرورة للكثير من صناعة أوغندا "ذات الأولوية" مثل Diary & Clays Corporation مؤسسة صناعة الطوب. وفي الحقيقة أن مؤسسة صناعة الطوب هي مصنعان، الأول أنشئ في الحقبة الاستعمارية، والثاني في عام ١٩٦٩. وتوضح المقارنة أنه برغم كون الاثنين ينتجان مواد

بناءً، فإن المصنع الأول والقديم يستخدم الطين المحلي من كاجاستى أو موكوتو أو غومبا، أما الأخير والأحدث فله اعتمادية عالية على الطلاء المستورد من إيطاليا وأوكسيد البوراكس من المجلترا.

ختاماً، دعنا نلقى نظرة على واحدة من الصناعات "المستعادة" حديثاً في أوغندا، والتي انتفعت من تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشورة الفنية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: وهو مصنع بسكويت موكبسا. وقد أنشئ سابقاً في الخمسينيات وعمل على أساس استخدام المواد الخام المحلية، وعندما أعيد بناؤه بواسطة وكالات الأمم المتحدة في ١٩٨٢، فقد استخدم الماء المحلي فقط في غلى المكونات المستوردة، وتقطيعها في أشكال معدة وتغليفها في أوراق وكرتون فرنسى. ببساطة موكبسا ماكينة خلط لصناعة كل روابطها في فرنسا وألمانيا.

وهناك أمثلة كثيرة أخرى. ويمكن أن نقارن في صناعة النسيج أيضاً الاعتماد العالى على الواردات، كما في مواد البناء (الطين)، في مصنع يوجى اى ال مع التكامل المحلي لـ إن واى تى أى إل NYTIL. وبالمثل، فإن الاعتماد على الواردات المتزايد في الأقسام الحديثة لـ NYTIL مقارنة مع الأقسام القديمة التى تنتج الأقمشة الخشنة. ستصنف كل تلك الصناعات كصناعات ذات أولوية في ورقة السياسة Policy paper، وباعتبارها منتجة "لسلع استهلاكية أساسية"، ولتحت البند العام "نسيج" في خطة التنمية وإعادة التأهيل. إن نقطتى ببساطة هي أنه برغم أن التراخيص العامة المفتوحة تمنح أفضلية للواردات الصناعية على الواردات الأخرى في الفترة الحالية. فإن الوثائق الرسمية لا توضح أى مؤشر لاستراتيجية صناعية موضوعة جيداً وتأتى متفقة مع الاعتماد الثقيل على الواردات للصناعات المنشأة خلال العقود الثلاثة الأخيرة^(٢٨). علاوة على ذلك، سيوضح القسم التالى أن استراتيجية محاربة التضخم للبرنامج مبنية على تقليص طلب المستهلك المحلي، الريفى والحضرى معاً. ولا بد أن يودى ذلك إلى أزمة صناعية، في ظل الإنتاج الصناعى الأوغندى الموجه إلى السوق المحلي. وبالتالي، في حين أن المهلة الممنوحة بواسطة المرحلة الحالية في إدخال التراخيص العامة المفتوحة والتي ستصل إلى اخفاق تام، سيأخذنا برنامج صندوق النقد حالياً إلى عالم "الأولويات المحددة بالسوق".

وتعنى الأولويات المحددة بواسطة السوق- أى تراخيص عامة مفتوحة- أن التأكيد سيكون على استيراد تلك السلع التى أرباحها التجارية هى الأعلى. إنها تعنى باختصار، قبول أولويات شريحة المافوتامينجى باعتبارها أولويات لكل المجتمع^(٢٩). وفى ظل وضع تتناقض فيه الأرباح التجارية قصيرة الأمد مباشرة مع احتياجات النمو متوسطة الأجل، فإن ذلك يكون مساوياً لفقدان السيطرة على أى اتجاه فى عملية التنمية.

التلغص الرابع : تقليص التضخم بزيادة الاعتماد على الاسواق ورأس المال الأجنبى

يتباهى برنامج صندوق النقد بنجاحين فى أوغندا اليوم: إعادة تأهيل البنية الأساسية، وتقليص التضخم. وحيث إن الأول تطور له علاقة ضئيلة بمحددات سياسة البرنامج، فإن الثانى يرتبط بها جوهرياً فعلاً.

هنالك طريقان لمحاربة التضخم: الأول هو تقليص الطلب، والآخر هو زيادة الطلب. والنتيجة، فى كل واحد على حده، مختلفة درامياً. وقد بدأت حرب صندوق النقد ضد التضخم بطريقة تقليص الطلب، جزئياً لأن مثل هذا الهدف يمكن أن يتحقق مباشرة وبسهولة نسبية من خلال إعادة توجيه السياسة، وجزئياً لأنه مقبول ايديولوجياً للصندوق. ويرى صندوق النقد أن تخفيض الطلب على المستهلك للطبقات الشعبية باعتباره الشرط الضرورى لزيادة المدخرات الاجتماعية فى أيدى طبقة كبار الملاك.

إن الأداة الرئيسية التى أدت إلى تقليص درامى فى التضخم هى الضغط الحاد للانتماء المتاح للدولة من البنوك. وقد خلقت هذه الأداة السياسية نتيجتها السالبة الخاصة:- انكماش السوق المحلى، وهذا يعنى بالمقابل اعتماداً أكبر على رأس المال الأجنبى والأسواق الأجنبية، بالإضافة إلى أزمة للصناعات المنتجة للسوق المحلى. وهكذا فإن المرء لا يندهش إذ علم أن الطاقة الصناعية المباعة بواسطة هيئة كهرباء بوغندا فى ١٩٨٧ وصلت بالكاد إلى ٤٥٪ من أرقام ١٩٨٠^(٣٠).

وبين السوق المحلى المنكمش الآثار المتناقضة لكل أداة سياسة: احدها الأجل القصير، والآخر الأجل الطويل، احدها ثابت، والآخر ديناميكى. وهكذا فإن أداة السياسة التى ربما

تقلص النفقات وتستجيب إلى الفترة قصيرة الأمد للمحاسب، ربما في نفس الوقت تضع مازقاً حاداً للاقتصادى التنموى الذى بهتم بموضوع طويل الأجل وأكثر ديناميكية أى تراكم رأس المال.

وعلى الرغم من الخطاب الرنانة التى تعلن أن الأقطار الأفريقية تعلمت كيف "تعيش ضمن إمكانياتها" فإن ما يجذب حكام أفريقيا فى الحقيقة إلى برنامج صندوق النقد هو الوعد بتمويل أكبر من وراء البحار إذا نفذ البرنامج. وهكذا فقد شهد تنفيذ البرنامج، فى كل لحظة، تكثيفاً للديون الأجنبية للقطر قيد النظر، بدلاً عن التحرك تجاه القدرة على الوفاء بالديون.

وتبين الأرقام بوضوح هذا الاتجاه بالنسبة لأوغندا. فقد قفزت نسبة خدمة الدين لأوغندا من ١٨٩٪ فى السنة السابقة على بدء البرنامج الأول لصندوق النقد (١٩٨٠) إلى ٥٥٪ فى السنة التالية لانهائه (١٩٨٥). وتسجل أحدث الأرقام نسبة الدين الى خدمته بحوالى ٥٩٦٪ فى ١٩٨٧^(٣١). حينما يظل الدين الكلى بالأرقام المطلقة أكثر قليلاً من بليون دولار خلال السنوات القليلة الماضية. فقد استمرت فى الحقيقة الفجوة التمويلية فى النمو بالنسبة لأوغندا (وهى إيرادات الصادرات، أى نفقات الواردات + خدمة الدين). ألم نصل بهذا الشكل إلى نقطة تكون فيها علامة "إنجازنا" هى ببساطة - كما لاحظ أحد مستشارى سيدا السويدية SIDA مشيراً إلى آثار برنامج صندوق النقد فى زيمبابوى - اتنا "نحاول تفادى الإفلاس الوشيك بتأجيله بدلاً عن حل الاختلالات التى أفرزته"^(٣٢).

وفى ذلك ، بالطبع، تماثل تجربة أوغندا تجارب أغلب الدول الأفريقية، والتى قيل أنها فى عام ١٩٨٦ تدفع إلى الصندوق أكثر مما تستلم منه فى شكل قروض جديدة^(٣٣). وعلى الجانب الآخر، فإن الحل النمطى لهذه الحالة هو إعادة جدولة الديون، ومع ذلك، ووفقاً لتجربة السودان، فإن النسب المطبقة لإعادة جدولة الديون (١٨٪) عالية جداً^(٣٤). وقد لا يكون مبالغاً فيه القول ان أوغندا، مع هذا النوع من السجل، تبدو وكأنها تأخذ مكان المقدمة لمثل هذه الأقطار كالسودان، وزامبيا وموزمبيق والكومورس، والتى هى الآن فى وضع لا تحسد عليه حيث وصلت نسبة خدمة الدين فيها ١٠٠٪^(٣٥). إلى أى مدى يمكن اعتبار مثل هذه الأقطار مستقلة فى مجال السياسة الاقتصادية؟

ضرورة استراتيجية جديدة

تجعل حقيقة أن للسياسات عادة نتائج متناقضة، من اختيار السياسة عملية صعبة ومثيرة للجدل. فمثلاً، في السياسة الاقتصادية، يصطدم عادة الأثر قصير الأمد (أى، الإيرادات) للسياسة مع الأثر طويل الأمد (أى التئوى). ولناخذ المثل الأكثر شعبية بين النقديين Monetarists، قد يكون زيادة إيراد الضرائب فى المدى الطويل من خلال تقليص الضرائب فى المدى القصير من أجل زيادة الاستثمار، والإنتاج والدخول وبالتالي الضرائب الكلية. ومهما كانت مزايا هذا المثل، فإن النقطة هى أنه من الهام تغليب النظرة الطويلة الأمد على النظرة الأقصر أمداً، أى تغليب منظور التنمية على وجهة نظر المحاسب.

ويتجه المرء مباشرة إلى ما بعد موضوع التجارة والأسواق، إلى طرح سؤال عن الإنتاج والتراكم، وتبرز ثلاثة أسئلة لا مهرب منها: ١/ أداة التغيير، فى الزراعة والصناعة، ٢/ طبيعة الأسواق للإنتاج الموسع، سواء كان محلى أساساً أو أجنبى، ٣/ مصدر تمويل التصنيع، سواء كان محلى أساساً أو أجنبى.

وحتى نبدأ الإجابة على هذه الاسئلة من الضرورى العودة إلى التجربة التاريخية، الأرضية الأساسية التى عليها تم اعداد النظرية الاقتصادية. يجب أن يبنى النقاش، للوصول إلى تكوين نظرى ذى علاقة وثيقة بالواقع الأوغندى، على التجربة التاريخية لهذا القطر. يمكن تقسيم التاريخ الاقتصادى الحديث إلى أربعة حقب: من تسعينيات القرن الماضى إلى عشرينيات هذا القرن، والعشرينيات إلى الأربعينيات ومن الأربعينيات إلى عام ١٩٧٢، ومن ١٩٧٢ إلى الوقت الراهن. إن وجهة نظرى هى أن حقبة صندوق النقد فى تاريخ أوغندا الاقتصادى هى أساساً استمرارية للتاريخ الاقتصادى لنظام أمين. وبطريقة أخرى، تكمن أصول الأزمة الاقتصادية الراهنة فى القطر فى التفسيرات التى نجمت عن شن "الحرب الاقتصادية" بواسطة نظام أمين فى ١٩٧٢. ولكن أولاً، سنلقى نظرة خاطفة على الحقب الثلاثة الأولى.

لقد تبعت إنشاء الحكم الاستعمارى (١٨٩٦ - ١٩٢٨) فترة صراع حاد بين الفلاحين والمزارعين الأوربيين والزعماء المحليين حول لمن ستؤول آلة النمو الاقتصادى فى الفترة القادمة. ولقد علمت تجربة انهيار أسواق السلع فى فترة مابعد الحرب العالمية الأولى الدولة الاستعمارية

أنه لا يمكن للمزارعين (planters) البقاء فى الظروف السالبة إلا إذا تم منحهم إعانات سخية، وليس هذا هو الحال مع الفلاحين peasants: وهكذا رفضت الدولة الاستعمارية دعم المزارع، برغم المحاججات من الأصدقاء والأقارب، والتفتت إلى الفلاحين باعتبارهم مصدراً رخيصاً وأكثر ضماناً للمواد الخام للتصدير. وقد أدرجت هذه السياسة فى القانون خلال العقد التالى عندما بدأ الفلاحين المستأجرين، بعد تضافر زيادات الإيجارات والطرء من الأرض، على تقليص المساحات المزروعة قطعاً وفى نفس الوقت تنظيم حركة سياسية جماهيرية. وحتى تعكس هذه التطورات، فقد أقرت الدولة الاستعمارية تشريع الإصلاح الزراعى (قانون بوسولو وإوفوجو لعام ١٩٢٨ Busulu & Euvujjo-law) والذى اعطى الفلاح ضماناً بامتلاك الأرض وبالتالى التحرر من الطرد بواسطة مالكى الأرض. وقد كرس هذان القراران - تهميش المزارعين ومالكى الأرض معاً ولصالح الفلاحين المنتجين - الإنتاج الصغير بواسطة الفلاحين باعتباره العمود الفقرى للاقتصاد الزراعى الأوغندى^(٣٦).

وتميز الاقتصاد السياسى لأوغندا فى الحقبة الثانية (١٩٢٨-١٩٤٩) بتقسيم عمل استعمارى كلاسيكى. فقد سيطرت أقلية تجارية وصناعية مهاجرة (من الهند) على تصنيع وتسويق الصادرات الزراعية والواردات الاستهلاكية الرئيسية، وفى حين كان الإنتاج الزراعى حكراً على المنتجين الفلاحين مع قسم مكمل له هو مزارع (السكر) المعاد تنظيمها والموجه للداخل. وقد مثل منع ضمان امتلاك الأرض للفلاحين المقهورين فى الماضى بواسطة ملاك الأرض إطاراً مؤسسياً لتوسيع الإنتاج الزراعى، والذى انعكس بالتحديد فى نمو زراعة البن فى أوغندا فى الثلاثينيات. وقد وصلت هذه الحقبة إلى توقف مع أزمة سياسية. فقد نظمت الطبقة الوسطى المحلية المنبثقة الفلاحين منتجى الصادرات ضد كل من المصنعين والتجار المهاجرين، والزعماء المحليين الذين عينتهم الدولة.

وقد انتزعت الأزمة السياسية التى تميزت بانتفاضة الفلاحين عامى ١٩٤٥، و١٩٤٩ امتيازات من الدولة الاستعمارية، وغيّرت تقسيم العمل القائم. وقد كانت السمة المميزة للحقبة الثالثة (٤٩ - ١٩٧٢) ذات شقين: من جانب تطور حركة تعاونية استولت على تسويق وتصنيع محاصيل الصادر من البرجوازية المهاجرة، ولكن من الجانب الآخر تحركت هذه البرجوازية المهاجرة من التجارة والتصنيع إلى صناعات إحلال الواردات. ولم تكن أى من

الحركتين وليدة الفعل الطبيعي لقوى السوق، فكلاهما يتطلب فعل سياسى من الدولة. وقد استمرت هذه الحقبة حتى عام ١٩٧٢. وقد كان السبب فى النمو الاقتصادى المتميز نسبياً فى تلك الحقبة هو الديناميكية التى أطلقتها الإصلاحات والتى أعطت فى نفس الوقت جمعيات الفلاحين المنتجين درجة من السيطرة على تصنيع وتسويق الصادرات، وسهلت حركة رأس المال التصنيعى والتجارى فى ذلك الحين إلى الصناعة. وفى الجانب السلبى، كانت هناك حركة مضادة، حيث استخدمت قطاعات من الطبقة الوسطى سلطتها السياسية (الدولة) المكتسبة حديثاً لاغتصاب السيطرة على التعاونيات الفلاحية السابقة، وبدت هذه واضحة بعد الاستقلال، وبعد ذلك تقدمت لتحسين تلك السيطرة من خلال سلسلة من التشريعات التى لم تراعى أى إجراءات ديمقراطية فى إدارة التعاونيات وبدلاً عن ذلك جعلتها تخضع لمعاسبة موظفى واجهزة الدولة.

ويعتبر الانقلاب الكامل على حقبة "صعود فلاحى الزراعة" موضوعاً محسوماً تقريباً فى التاريخ الاقتصادى لأوغندا الحديثة منذ ١٩٢٨، والذي بدأ مع "الحرب الاقتصادية" لأمين فى ١٩٧٢. وتحجب دراما "الحرب الاقتصادية" - طرد البرجوازية المهاجرة ومصادرة ممتلكاتها بواسطة تركيبة من متطلى الطبقة الوسطى والبيروقراطية العسكرية أو المدنية - عن الأنظار تحولاً حاسماً أضر بسياسة الدولة الاقتصادية أيضاً. وذلك هو التحول فى التأكيد من مساندة الدولة للفلاحين الزراعيين إلى مجموعة مالكي الأرض وكبار البيروقراطيين. وكان المظهر الرئيسى لهذا التحول هو إلغاء قانون بوسولو وإفوجو وإقرار قانون الإصلاح الزراعى لعام ١٩٧٥، والذي يعنى أن يصبح أى فلاح كان فى السابق مستأجراً دائماً إلى مستأجر مؤقتاً حسب رغبة المالك والذي يمكنه طرده فى النهاية من أرضه باسم "التنمية". وكانت النتيجة المباشرة هى عدم ضمان ملكية الأرض خاصة فيما يتعلق بالفلاحين. وهذه قد أنشأت، مصحوبة مع السيطرة العليا على التعاونيات والتى كانت ميراث أبوتى لأمين - ولم يحاول أى نظام بعد ذلك تغييرها - إطاراً مؤسسياً للإنتاج الزراعى الموسع يعتبر غاية فى السوء. ومن الممكن، على هذه الخلفية، الرجوع إلى الأسئلة الثلاثة السابق طرحها واستخلاص مادة تاريخية لأغراض التفكير.

أداة التغيير: فيما يتعلق بالاقتصاد الأوغندى فإن الزراعة هى القطاع الحاسم، هنا حيث

يقع أغلب منتجى أوغندا وأغلب إنتاجها السنوى. فقد كان تاريخ الزراعة فى هذا القرن صراعاً عنيفاً، ويشد احد الجوانب فى اتجاه مالكى الأرض ومالكى المزارع Plantation owners وكبارالبيروقراطيين، وينادى بسياسات دولة تحول اليهم الفائض الزراعى المستخلص من المنتجين الفلاحين، وفى الجانب الآخر، الفلاحين أنفسهم وحلفائهم من الطبقة الوسطى، والذين يبحثون عن إيقاف أو قلب مثل هذا التطور.

ولقد كانت هنالك حقبتان رئيسيتان فى هذا الصراع، وقد كانت لكل منها فترات أزمة فى الزراعة ذات الحجم الكبير- الأولى بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، والثانية خلال نظام أمين- وقد اوضحت كل منهما مرونة الإنتاج الفلاحى الصغير فى وجه الظروف غيرالمواتية الضخمة. وقد اوضحنا أن صفارالفلاحين هم القوى الديناميكية الحقيقية فى الزراعة الأوغندية، وليس مثل كينيا حيث زراعتها منظمة أساساً على خطوط رأسمالية.

وكانت الحقبة الرئيسية للتطور فى الصناعة هى فى العقدين التاليين لانتهاء الحرب الثانية. وهذا ليس بسبب أى ديناميكية خاصة كامنة فى البرجوازية الهندية المهاجرة، وإنما بالعكس، فقد أجبر رأس المال التصنىعى والتجارى الهندى فعلاً على الاستثمارات الصناعية. إن الدرس الاساسى لهذه الحقبة هو عدم وجود طبقة من رجال الأعمال أصلاً والتي تنتظر أن تكتشف و"تحرر"، وبالعكس، توضع هذه الحقبة الأهمية الخامسة لسياسة الدولة فى استنباط بنى مناسبة للحوافز والعقوبات والتي جعلت من الحكمة بالنسبة لكبار الملاك التحرك الى الاستثمارات الصناعية. ومن الصعب تخيل حركة رأس المال التجارى الهندى الى الاستثمارات الإنتاجية فى الصناعة بسرعة وفى فترة وجيزة بدون العصا التى حولت تسويق وتصنيع محاصيل الصادر الى التعاونيات والجزرة المقدمة بواسطة هيئة التنمية الأوغندية فى شكل الاستثمارات الصناعية المشتركة. وبالتأكيد، هى تجربة تاريخية محملة بالدروس للفترة المعاصرة، فيها سلطة دولة مهتمة بالتنمية الاقتصادية وشريعة المافوتامينجى المولودة حديثاً مازالت مرتبطة بانشطتها الجنينية فى مجال التجارة والمضاربة.

أسواق للإنتاج الموسع: خلال نفس هذين العقدين عقب الحرب العالمية الثانية، عززت الأسواق المحلية المتوسعة هذه الاستثمارات الصناعية- وليس أى أسواق مكتشفة فجأة أو أسواق خارجية منتزعة. وفى أوغندا، كانت الأسواق المتوسعة- خاصة فى السلع الشعبية

مثل الكهرباء، والبطاريات، والملابس، العطور والصابون والراديوهات- نتيجة مباشرة للزيادة فى الأجور التى أعقبت الإضرابات العامة لعامى ١٩٤٥ و ١٩٤٩. لقد كانت إحدى نتائج نضال الطبقة العاملة هى زيادة الحد الأدنى للأجور أربعة أضعاف منذ ١٩٥٧، ونتيجة لذلك، فقد زاد الحد الأدنى للأجر الذى يمكن أن يشتري ثلاثة أخماس المتطلبات الغذائية فقط لأسرة حضرية متوسطة فى ١٩٥٧ الى نقطة بحيث يكفى نصف الأجر لمقابلة تلك المتطلبات فى عام ١٩٦٧ (٣٧). وأبعد من أن تصبح قيماً على التكوين الرأسمالى المحلى، فقد كان لزيادات الأجور أثر تحفيزى على الصناعيين المحليين حيث إنها وسعت لهم السوق. وإن حالة كينيا مماثلة حيث أوضحت البحوث الراهنة أن المصدر الرئيسى لتوسع السوق للاستثمارات الصناعية فى حقبة ما بعد الاستقلال ليس النمو فى أسواق الصادر (تعادل ١.٥٪ من الطلب ذى العلاقة بذلك)، ولا حتى إحلال الواردات الموجودة (٢٦.٢٧٪)، وإنما زيادة الطلب المحلى، والذى يعادل ٧٧.٢٪ من السوق للمنتجات الصناعية (٣٨).

ولا يختلف درس الزراعة عن هذا مطلقاً، ومع أنه من المعتاد القول بتراجع الزراعة فى أوغندا الى توجه نحو زراعة الأقوات فى حقبة أمين، فإن هذا يغطي على صورة معقدة جداً. ليس هناك توجه وحيد وبسيط فى تلك الحقبة. فمن جانب، هناك التدنى فى إنتاج الصادرات مرتبطاً بتدهور أسعار الصادرات وغما التهريب حتى نافس المعاملات الرسمية، ولكن من الجانب الآخر، هنالك توسع ظاهري فى إنتاج الغذاء، ليس للاستهلاك وإنما للبيع، بسبب توسع الأسواق المحلية لعرض الاغذية المحلية على حد سواء وبصورة مذهلة فى تلك الحقبة. وقد غير طرد المجتمع الهندى فى ١٩٧٢ بشكل درامى تكوين السكان الحضريين وهيكّل طلبهم للمواد الغذائية وتحولهم من السلع المستوردة الى تلك المنتجة محلياً.

مصادر تمويل الصناعة: نبدأ بأن هناك بديلان، إما المحلى أو الاجنبى. ويمكن المحاجة بقوة، فى حقبة توسعية مثل الفترة السابقة على سلسلة "هزات سعر النفط" ان الأموال الاجنبية المقترضة على أساس أسعارفائدة منخفضة يمكن أن تمويل مشروعات تنمية كبيرة الحجم. ولكن ليس أكثر من ذلك، فالبيئة العالمية اليوم غير مواتية- مع أسعارفائدة عالية.

وإذا كان التراكم، بعد ذلك، سيبنى على أساس المدخرات المحلية، فهل هذه المدخرات لا تأتى من الزراعة بالضرورة؟ وهل لا يعنى هذا بالضرورة سياسات تنمية تطالب بشروط تجارة

معادية للزراعة وفى صالح الصناعة؟ هكذا جادل الوطنيون فى الستينيات، وليس لأنهم معادين للفلاحين، ولكن لأنهم موالين للصناعة.

ولكن للاستراتيجية الوطنية عثراتها. فقد تضمنت الاستراتيجية الوطنية تمزيق الفلاح، وخلافاً لكل المظاهر وحتى البلاغية، بدون تقديم أى تغييرات مؤسسية. فقد تضمنت تحويل فوائض الفلاحين فى إطار من مستويات الإنتاج الراكدة نسبياً، وقد حولت هذه الفوائض إلى صناعة ذات اعتمادية عالية على الواردات وعدية الكفاءة ولا يمكنها الوجود بدون دعم مستمر، ومرة أخرى على حساب الزراعة. وفى مثل هذه الحالة، كما فى الأقسام الكبيرة للحقبة الاستعمارية، إنها تتطلب استخدام القوة باعتبارها مركزية فى السياسة الاقتصادية. وليس هذا مدهشاً، فقد أثارت مقاومة فلاحية متكررة فى شكل انخفاض إنتاجى. وحتى فى كينيا، ورغم البرجوازية الزراعية القوية نسبياً والموجودة فى موقع يمكنها من أن تدافع عن مصالح الزراعة، فقد كانت شروط التجارة معادية للزراعة باستثناء الفترة التى ازدهرت خلالها زراعة البن فى ٧٦-١٩٧٧.

يمكن إيجاد البديل لهذا النموذج الوطنى فى تجربة بعض أقطار جنوب شرق آسيا، وعادة على جانبي الانقسام الإيديولوجى. فقد أجريت تغييرات مؤسسية حاسمة هى التى وضعت الإطار للتراكم المنتج فى الحقبة التى أعقبت ذلك، فى كلا الصينين تايبان والصين الشعبية، وفى كل من شمال وجنوب كوريا، سواء بواسطة برجوازية صناعية (كما فى كوريا الجنوبية) أو بواسطة مؤسسات الدولة (كوريا الشمالية). لقد مثلت هذه التغييرات المؤسسية كروافع لتحرير الطاقة الانتاجية للفلاحين، وبالتالي الفائض المنتج فى الزراعة. وفى هذا الوضع تسحب الفوائض المتزايدة من مستويات الإنتاج المرتفعة، لذلك فمن الممكن أن تترافق الدخول الزراعية المرتفعة والمدخرات المرتفعة للصناعة مع بعضها البعض.

وفى كل تلك الأقطار فإن النقطة المركزية لتلك التغييرات المؤسسية هى الإصلاح الزراعى، وفى أى مكان أسس على مبدأ "الأرض لمن يفلحها"، فإن له مدلول مزدوج^(٣٩). ١/ إنه وزع الملكيات الإنتاجية للأغلبية (ليس ببساطة وسائل الاستهلاك)، و٢/ أنه خلق سوقاً داخلياً كبيراً فى سلع الاستهلاك الجماهيرى، وقد عمل الأول كمحفز للمنتجات الصناعية ووفقاً لمصادر البنك الدولى، فإن لدى كوريا الجنوبية توزيع دخل أكثر عدالة مقارنة بأغلب دول العالم

الثالث، وفي الحقيقة يمكن مقارنته بالولايات المتحدة. ويحتاج نفس المصدر أنه "قد كان الطلب المحلي ذا دلالة أكبر من توسع الصادرات كمصدر للطلب الصناعي في كوريا الجنوبية" خاصة في مرحلته التوسعية الأولى^(٤٠). وبلغه أخرى، لقد خلق تحرير الفلاحين سوقاً فلاحية كبيرة لكل من الصناعات المنتجة للأدوات الزراعية وتلك المنتجة لسلع الاستهلاك الجماهيري. ويرتبط بصورة وثيقة مع الإصلاح الزراعي دولة نشطة ذات سياسات اقتصادية مزدوجة التوجه: حماية السوق الداخلي للصناعيين المحليين، وتوجيه رأس المال المحلي في استثمارات ضرورية من وجهة نظر التنمية الاقتصادية طويلة الأمد. ويكشف تعليقاً للفابياناشيال تاييمز حول كوريا الجنوبية ذلك:

أحد اقتصاديات العالم الحر الموجه بحزم، فيه تبادر الحكومة دائماً باى استثمار رئيسى للقطاع الخاص وتستخدم سلطة كافية لضمان أن تحقق الشركات التى تقوم بمثل هذه الاستثمارات ربحاً أيضاً^(٤١)

ولم تكن الليبرلة Liberalization ، سواء في كوريا الجنوبية أوفى تاوان، هي الفصل الأول في عملية تنصوية موزعة وفقاً لمخطوط النيوكلاسيكية، وبالعكس، فقد كانت الليبرلة عارضة في كل من خلق سوق للاستهلاك الجماهيري وفي بناء القوة التنافسية للمنتجين المحليين^(٤٢). ولاتخلق الليبرلة المقدرة التنافسية بل على العكس، تبني القوى التنافسية داخل بيئات محمية لسوق محلي متوسع وتخلق شرط الليبرلة.

لقد تجنب صندوق النقد والبنك الدوليان وحتى وكالات الأمم المتحدة المشتركة معهم والتي تردد القول عن "تكيف ذي وجه إنساني" - موضوع التغيرات المؤسسية والتحول الاجتماعي بدون تفسير أو احتفالية. ويجب أن يكون هذا الموضوع مركزياً في أى محاولة لاستنباط بدئل متوسط الاجل لمنظور صندوق النقد.

موضوعات تحويلية (مؤسسية)

يوجد في الوقت الراهن، مفهومان مختلفان ومتضادان عن الاقتصاديات الاقريقية في العلم الاجتماعي السائد. وقد أصبح كل واحد منهما الأساس النظري لمبادرات برنامجية من خارج القارة، على الرغم من أن كليهما على السواء (متحيز) وأحادى الجانب ومضلل. الأول هو الصرح النظرى لصندوق النقد، والمخلص جيداً في النظرية الاكاديمية في كتابات

روبرت بيتس ROBERT BATES، والتي تبدأ بافتراض أن الاقتصاد والذي هو محل البحث- المريض- هو اقتصاد كامل التطور، حيث إن الرابط الوحيد بين الوكلاء الاقتصاديين هو السوق.

وقد صيغت وجهة النظر المضادة جيداً بواسطة جوران هايدن- لأنها كانت الأكثر تعرضاً للمبالغات. ويفترض، على الرغم من أنه غير مفصل بوضوح- عدم وجود أسواق محلية في أفريقيا جنوب الصحراء، وأن التبادل بين الفلاحين مبنى بالكامل على علاقات القبلية والعائلة، غيرالاقتصادية. ووفقاً لهايدن، فإن افريقيا مرتبطة "باقتصاد العاطفة"، ومن وجهة النظر هذه، مازال من الواجب خلق السوق. إن هذا ليس هو المكان لنقد هايدن، ويكفى أن نوضح وجهة نظره في علاقتها بوجهة نظر الصندوق.

إن مجرد وضع وجهتي النظر بجانب بعضهما سيكشف ما هو جزئى فى كل منهما. ويصبح واضحاً أن وجهة نظر الصندوق تتجاهل حقيقة، إن اندماج الفلاحين الأفارقة فى علاقات السوق هو جزئى فقط، وأنه يجب خلق السوق خلقاً فعلياً حتى يمكن تحريره". وإن السوق فى افريقيا حيث توجد زراعة الفلاحين الزراعيين (فى مقابل افريقيا حيث الزراعة الرأسمالية) هو نفسه بناء جزئى. وقد أغفلت وجهة نظر الصندوق اللاتاريخية أن السوق، فى افريقيا كما فى أوروبا، لم يوجد أصلاً باعتباره بنية وهبها الإله، ولكن يجب أن يخلق بالصراع الاجتماعى. وهذا بالأخص الحال بالنسبة لسوق سلع الاستهلاك الجماهيرى. وقد بدأت أسواق سلع الاستهلاك الجماهيرى فى أوروبا تقريباً فى نفس الوقت الذى بدأت فيه تجارة الرقيق فى افريقيا، وكانت الأسواق فى أوروبا، سابقاً للسلع الكمالية فقط وللأقليات ذات الخطوة، كما هو الحال فى أغلب افريقيا اليوم.

وإذا كان السوق قد خلق تاريخياً، وأن هذه مشكلة انتقال وتحول فإن هذا لا يجد له مكاناً فى تحليل صندوق النقد، ومكاناً هامشياً فقط فى تحليلات البنك الدولى، حيث إن "الجمود الهيكلى" فقط- المعوقات الهيكلية لعمل السوق الحر- هو الذى فهم بواسطة البنك الدولى كمسائل فنية، وهى باختصار، مشاكل الهياكل الأساسية الاقتصادية. ويبقى البنك الدولى غير مكترث بالجمود الاجتماعى مثل صندوق النقد.

وهناك تمييز أساسى، من وجهة نظر التطور الرأسمالى، بين السياسة الاقتصادية فى أقطار

اقتصاديات السوق وفي الأقطار التي فيها الأسواق متطورة جزئياً. ويجب أن يكون للسياسة الاقتصادية في الأقطار الأخيرة، وليس مثل الأولى، توجهاً تحويلياً، انها يجب أن تكون جزءاً من استراتيجية شاملة للتراكم الرأسمالي وخلق السوق، وليست منفصلة على وجه النظر قصيرة الأمد المهتمة بالاستقرار للمحاسب في موازنة الدفاتر. ويجب أن تكون الأسئلة الجوهرية عن الإنتاج والتراكم من جانب، وخلق السوق من الجانب الآخر، وليس ببساطة "تحرير" الأسواق الموجودة".

ولتفسير ذلك بلغة الاقتصاد النيوكلاسيكي: في ظل الظروف الراهنة، فإن العرض نسبياً مرن في قطاع صغير من الاقتصاد . ويشمل الجمود، الذي يقيد استجابة العرض الى التغيرات في السعر، كلاً من التخصيص المسبق لنسبة كبيرة من عمل الفلاحين والحاجات الاستهلاكية لهؤلاء الفلاحين، والتي تحد من توافر الأرض لمحاصيل السوق.

ونعود الى نقاشنا الحقيقي: من وجهة نظر الإنتاج وخلق الطلب، ما هو الجمود الاجتماعي الرئيسي في أوغندا المعاصرة؟ ونضع السؤال بصورة مختلفة، ما هي المعوقات الاجتماعية الرئيسية لزيادة الإنتاج وخلق سوق جماهيري موجه لتلبية الاحتياجات الشعبية في أوغندا اليوم؟

ونؤكد في مناقشة ذلك على محدودية السوق من وجهتي نظر: التراكم والاستهلاك. ونبدأ بموضوع الإنتاج والتراكم: فبجانب الحقيقة المعروفة أن الفلاحين يزرعون غذائهم بأنفسهم - ما يسمى بالاقتصاد المعيشي - تتجاهل وجهة نظر الصندوق حقيقة أن أغلب عرق الفلاحين يضخ بعيداً عنهم بوسائل وطرق لا علاقة لها بالسوق وشبه سوقية والتي تتطلب التهديد المباشر بالقوة: الاستحواز القسري على الأرض، والزراعة الإجبارية للمحاصيل (في وقت أو آخر، أم كمحاصيل صادرات إجبارية أو مخزون غذائي إجباري للمجاعة)، وبيعها القسري (إلى منظمات خلقتها الدولة، سواء كانت تعاونيات أو قطاع عام، ولكنها منظمات تفتقد أى درجة من المحاسبية الشعبية)، المساهمات الإجبارية (سواء كانت ضرائب تنمية للدولة، أو رسوم عضوية للحزب الواحد، أو مساهمة لضيف أو موظف دولة أو حزبي زائر)، وأخيراً العمل الإجباري (يسر ليس كعمل للدولة ولكن كعمل للمجتمع في الحفاظ على طرق المجمع أو مدرسة أو مستوصف.. إلخ).

لقد كانت القوة هي جزء مكمل لإنتاج الفلاحين في أفريقيا، خلال الفترة الاستعمارية، وصارت منذ ذلك الوقت كذلك^(٤٤). وقد كانت هنالك ثلاث مؤسسات مركزية في تشغيل هذه العملية^(٤٥).

أولها: نظام الزعامة الذي أعيد تنظيمه خلال الحقبة الاستعمارية حتى يمثل سلطة الدولة في الريف، كسلطة منصهرة (في كل حالاتها الإدارية والتشريعية والقضائية)، ومتجسدة في شكل الزعيم. ويستخدم الزعيم سلطته، معتمداً إلى حد ما على الظروف، ولكنه دائماً غير محكوم بمعارضة مؤسسية، في ممارسته لانتزاع ضرائب غير قانونية من الفلاحين، وحيثما تصبح سلطة الزعيم ذات صبغة عسكرية أو متحالفة مع الضباط العسكريين، يزداد عبء هذه الضرائب غير القانونية على الفلاحين. وبلغه أخرى، فقد استمر ثقل القهر الاقتصادي الضخم في استغلال الفلاحين يزداد وطأة من حقبة أبوتى I إلى أمين إلى أبوتى II.

والمؤسسة الثانية المركزية في عملية القهر الاقتصادي للفلاحين كانت هي نظام الأرض. وهنا أيضاً توجد عملية تطور تاريخي. وكما يوضح مسحنا السابق، لقد فقد الفلاحون سيطرتهم على الأرض في الحقيقة مع قرار أمين لعام ١٩٧٥، وحتى في المناطق المشاعية حيث كان في السابق للقبائل حق تخصيص أجزاء من الأرض للاستخدام. ومنذ ذلك الوقت، فقد أصبح عدم ضمان ملكية الأرض سائداً، خاصة حيثما توجد الأرض المخصصة وذات الخدمات الجيدة وذات القيمة العالية في السوق.

وهنا لابد من كلمة تفسيرية. يأخذ موضوع الأرض في يوغندا اشكالاتاً مختلفة. والتساؤل الرئيسي ليس عن ندرة الأرض وإنما عن عدم ضمان ملكيتها. وهذه هي الحالة في أغلب المناطق المنتجة، خاصة في منطقة الهلال حول بحيرة فكتوريا. فقد خلق وجود ملاك الأرض هناك ازدواجية في الحقوق: من جانب، هناك حق الانتفاع في أيدي الفلاحين الذين يستمرون في دفع مبالغ باهظة من النقود كدخل للملاك الأرض أو المستأجر الموجود، ومن الجانب الآخر، سند الملكية الموجود في حوزة مالكي الأرض الذين لا يلعبون دوراً في عملية الإنتاج على الأرض. ويخلق النظام عاملاً غير مشجع للفلاحين على استثمار فوائضهم في الأرض حيث إنهم ليس لديهم ضمان ملكية، أو بالنسبة للمالك الأرض فإن سمحوا بمثل هذا التطور فإن أي تحسين دائم بواسطة الفلاحين سيقوى من مطالبتهم بالأرض. وهكذا تتدفق فوائض الفلاحين خارج الزراعة للنقل والمواصلات والتجارة.

وأخيراً، هناك مؤسسة التعاونيات، والتي تقع أصولها فى صراع الفلاحين ضد الوسطاء المستغلين. ولكن، وكما أوضح مسعنا المختصر، لقد فقد الفلاحون السيطرة على التعاونيات حيث ذهبت هى ومواردهم إلى هؤلاء الموظفين، وذلك فى عدم وجود قوة تنظيمية للسيطرة ومحاسبة موظفى التعاونيات. ثم أخيراً ذهبت السيطرة والموارد لسلطة الدولة نفسها، والتي أصدرت من القوانين التشريعية ما أخضعت بها التعاونيات لسيطرة الدولة. واليوم، وصلت الحالة إلى درجة أن أخذت التعاونيات- والتي كان المقصود بها تحرير الفلاحين من قبضة استغلال الوسطاء- لنفسها هذا الدور الى درجة أنها يمكن أن "تختلس" حتى كل حقوق الفلاح من بيع محصول تصديرى.

ومنذ وصول الجيش الوطنى للمقاومة/ الحركة الوطنية للمقاومة إلى السلطة، فقد ادخل اجراءات لاستئصال احدى هذه المؤسسات متمثلة فى إدخال لجان المقاومة (RCs). وقد وجه حد هذا الإصلاح ضد السلطة المطلقة والشاملة للزعماء، الذين كان لديهم سلطة إصدار قوانين داخلية والفصل فى القضايا وقد حولت هذه السلطات إلى لجان المقاومة. وقد اختزل الزعماء، فى الحقيقة، إلى الوضع القانونى لرجل خدمة مدنية حديثة، مع سلطات إدارية فقط. ولكن سيظل هذا الإصلاح الجزئى بالضرورة، غير مستقر، بدون موجة اصلاح مستمر وطويل تشمل حق ملكية الارض وسياسات التعاونيات. وما لم يعزز باصلاح جذرى شامل، فإن لجان المقاومة ستخرب من الداخل بواسطة نفس القوى التى تقاوم الإصلاح الشامل.

إن المطلب الثانى للتنمية الاقتصادية فى اقتصاد مثل الاقتصاد اليوغندى هو خلق أسواق إستهلاك جماهيرى. وحتى، على مستوى الأسواق، فإن أوغندا مختلفة تماماً عن مجتمعات الاسواق المتطورة الاوربية. والتي نبعت منها نظرية صندوق النقد الدولى. أن السوق فى أوغندا صغير جداً، ومغلق على طلبات الصفوة الصغيرة. ولا تبرز الأغلبية الساحقة للسكان- الفلاحين- كمستهلكين فى الأسواق. وليس مثل الطبقة العاملة فى أوربا، والتي يشكل استهلاكها طلباً حقيقياً وسوقاً ذا دلالة بالنسبة للرأسماليين، وإذا انخفض دخل الطبقة العاملة فذلك لا يهمها للأسف وحدها وإنما أيضاً يهم الرأسماليين الذين يسوقون مكونات الطلب الاستهلاكى؛ وبالعكس فى أوغندا، فإن الاغلبية الساحقة للفلاحين، هم كمستهلكين، هامشيون واهميتهم ليست ذات دلالة. وبالنسبة للرأسماليين فى أوغندا، الفلاحين ببساطة

مصدر محاصيل التصدير، أى عامل إنتاج، ولا يحتسبون كعامل فى أسواق الاستهلاك. هذه هى الحقيقة التى يجب أن تتغير. إنه الفلاح (والعامل) الذى يجب أن يسود فى السوق قبل أن تعلن سيادة السوق فى الاقتصاد وتتاح له قيادة الأولويات. وأخيراً، لن يتم أى من هذه التغيرات بدون فعل حازم وحرص الدولة ولأن الموضوع الحقيقى حول دور الدولة ليس هو نطاق هذا الدور وإنما طبيعته، وليس حجم تدخل الدولة ولكن توجهها. وهذا يجب أن يكون واضحاً جداً من خلال فحص كل من تجربة أوغندا والأقطار التى بدأت فى طريق ناجح للتصنيع. أن ترافق العصا والجزرة التى استخدمتها الدولة الاستعمارية ومؤخراً بعد الاستعمار، هى التى أغوت البرجوازية المهاجرة للتحويل من استثمارات التجارة والصناعة التحويلية إلى الاستثمارات الصناعية. وأنه مرة ثانية فعل الدولة على جبهة الأجور هو الذى خلق فى نفس الوقت طبقة عاملة مستقرة وسوق منظم لهذه الصناعات.

إن نقطتى بسيطة: فشلت شروط الحوار التى ألقاها صندوق النقد - الدولة مقابل السوق - فى الإمساك بمطلب الساعة فى أوغندا. إن المطلب ليس هو الدولة STATIZATION ولا الخصخصة وإنما هو إشاعة الديمقراطية (الدمقرطة Democratization).

خاتمة : التناقض بين السياسة والاقتصاد

هناك اليوم اتجاهات متناقضة فى المجتمع تسندها قوى متضادة. من جانب، هنالك وجهة نظر الذين استفادوا من الدكتاتوريات فى العقدين الماضيين: المافوتامينجى. وبعد أن أثروا من خلال العنف والفوضى فى حقبتى أمين وابوتى II، فإنهم يحددون الدكتاتورية بشخص أمين أو أبوتى فقط، ولذلك باسم السلام والأمن فإنهم ربما يشبتون المؤسسات التى خلقت أو عززت خلال هاتين الحقتين. وفى الجانب الآخر هناك وجهة نظر الديمقراطية من الذين يفهمون أن الدكتاتورية نبعت وأصبحت مستقرة فوق هذا الأساس الوطيد لهذه المؤسسات مثل: الزعامة المطلقة، والحركة التعاونية المملوكة للدولة، وسحب ضمان ملكية الأرض من الفلاحين. وحيث تتوطد الدكتاتورية فإنها تزيد من عنصر القوة، فى القهر الاقتصادى الكثيف، فى عملية التراكم.

وقد نفذت بعض الإصلاحات الديمقراطية، فى أواخر الثمانينيات، للتغلب على هذا الميل.

والمركزي ضمن هذه الإصلاحات هو إدخال لجان المقاومة، وبجانب ذلك إعادة تعريف وتحديد الزعامة من وظيفة مطلقة إلى وظيفة إدارية^(٤٦). وقد جلبت هذه الإصلاحات إلى قلب المسرح موضوع الإصلاحات الإضافية، وكذلك قوانين الأرض والتعاونيات المملوكة للدولة. وتوضع الأحداث في ٨٨ - ١٩٨٩ الصراع المتنامي بين حركة لجان المقاومة والذين يسيطرون على التعاونيات ومغتصبى الأرض.

فماذا تعنى التقارير الواردة عن الفلاحين في موبيندى والذين طردوا مساحى الأرض، والذين يعنى حضورهم انذاراً مبكراً بمقدم مغتصبى الأرض؟ وعن الفلاحين في اجانا، والذين سحقوا مرة الجيش الفلاحى لأليس لاكونا في طريقه إلى النيل، والذين طردوا الآن بلارحة بواسطة مغتصبى الأرض في شخص ابن اخت الوزير؟ أو معنى أن يقدم مسئولو لجان المقاومة في مبالى موظفى التعاونيات إلى المحاكمة والذين استولوا على عائد مبيعات محاصيل الفلاحين واعتبروها مكسباً شخصياً؟

إن هذه الأحداث هي علامات تحذير يجب الانتباه لها. ويبحث برنامج صندوق النقد في تحويل الموارد من الطبقات الشعبية الى شريحة مافوتامينجى، فإن أثر ذلك هو هز الأسواق المحلية وتوجيه رجال الأعمال للبحث عن ديناميكية في الأسواق الاجنبية. ويمثل مثل هذا البرنامج عائقاً في طريق استمرارية عملية الديمقراطية في مجتمع أوغندا، وهكذا، فإنه يتجه للدخول في صراع مع الأغلبية. إن الصدام الحالى بين لجان المقاومة ومغتصبى الأرض والتعاونيات إما أن يتكثف، أو سيتم تخريب لجان المقاومة من الداخل حتى تصبح "الزعماء الجدد". وفي هذه الحالة، لن يكون الاستمرار في برنامج صندوق النقد بأى حال تنازلاً تكتيكياً، لكنه سيكون بالغا حد الهزيمة الاستراتيجية للذين يساندون الديمقراطية.

وفي وضع يثنى فيه عدم ضمان ملكية الأرض الفلاح عن استثمار الجزء الأكبر من فوائضه في الزراعة، فإنه من السخف التفكير في أن تغيراً في الاسعار النسبية سيؤدى إلى أى نجاح. وفي وضع حيث ينهب من الفلاح المنتج لمحاصيل التصدير كل العائدات بواسطة موظفين غير أكفاء في التعاونيات، فإن أى حديث عن الكمية التى يجب أن تزداد بها هذه العوائد لا يكون أكثر من تمرين في الرياضة الذهنية. وفي وضع كهذا، فإن تسليم السلطة، لتحديد كيفية استخدام المدخرات الاجتماعية، للمستفيدين من المضاربة في الأراضى واختلاس التعاونيات،

متحدين مع أولئك الذين جنوا الثمار خلال حقبتى أمين وابهوتى II، هو فعل موجب للغضب حتى بالنسبة للذين لديهم التزام ضعيف بنظام ديمقراطى جديد.

إنه ليس عبثاً أن يؤكد ممثلى رأس المال الغربى على أهمية "حكومة قوية" وأن يشنوا على "العزيمة السياسية" و"الشجاعة" لتلك الانظمة القادرة على الإمساك بحبل التقشف. هل يمكنهم الإشارة إلى أنظمة تستمد قوتها من انها تعكس وتمثل العزيمة الجماعية لانس وادين وملتزمين؟.. أم هم، بدلاً عن ذلك، يشيرون إلى قوة لا تنبع من تأييد الجماهير الشعبية، إنما تساند "العزيمة السياسية" لاقلية تفرض وتدافع عن برنامج التقشف والذي من المرجح أن لا تقبله أغلبية الجماهير، إذا ما استشيروا فى هذا الموضوع^(٤٧) (هكذا كتب اكى ساپور رئيس جامعة ليجون بغانا).

منذ البداية، فقد قدم برنامج صندوق النقد وتم الدفاع عنه باعتباره تنازلاً تكتيكياً وليس توجهاً استراتيجياً- ويأخذ هذه التنازل معنى فى الاطار الموجود، لأن هذا الإطار يشمل كلا من الوضع العالمى المعادى نسبياً للحكومة الجديدة، وأوضاعاً داخلية تفتقد فيها الحركة الوطنية للمقاومة التنظيم أو الرؤية حتى تمضى وحدها فى الشئون الاقتصادية أو السياسية. وقد فشلت محاولات البحث عن بدائل خلال ٨٦-١٩٨٧، فى الموارد والرؤية: فتقرير IDRC موجه بشدة إلى المدى القصير وقد فشل فى تقديم توجه منسجم، وحتى الانفتاح على المنظمات الإسلامية والعربية كانت عوائده ضئيلة.

يجب ان تكون هذه التجربة الاساس لاستخلاص دروس محددة. على الاقل، يجب أن نتعلم أن نتوقع الازمة، ونعد لها بشكل جماهيرى مفتوح. إن ما طرحه هذا الفصل هو أن التنفيذ المستمر لمراحل لاحقة من برنامج صندوق النقد، خاصة نظام التراخيص المفتوحة ومع مدخرات اجتماعية فى أيدى المافوتامينجى- مصحوبة بالفشل فى ديمقراطية التعاونيات وضمان ملكية الأرض للفلاحين. كل ذلك مآله إلى أزمة. وأتمنى أن يسهم هذا الفصل فى نقاش البدائل الممكنة لبرنامج صندوق النقد والذي يستبعد من برنامجه للخصخصة بوضوح أى فهم حقيقى للديمقراطية. ولهذا السبب، فإنه من المهم ديمقراطية النقاش حول السياسة الاقتصادية. وفقط من خلال حوار موسع وعام يمكن لأوغندا أن تأمل فى الاعداد لبرنامج اقتصادى يمكن أن يساعد فى استمرارية وتعزيز برنامج سياسى للديمقراطية الشاملة.

المواضع والمراجع:

- ١- انظر: تقرير الحكومة اليوغندية للمجموعة الاستشارية (التي نظمها البنك الدولي) ٢٨ مايو ١٩٨٧ ص ٨ والذي يؤكد القيود الهيكلية، "من أهمها خطورة الهياكل الأساسية والمحركات الفنية".
- ٢- انظر مثلاً A- I. Mac Bean
- ٣- Trade and Development, 1986, p. 11.
- ٤- Submission, 1986, para 29.
- ٥- The Economist, 13 February 1988.
- ٦- قدم أحسن عرض لهذا الموقف في السنوات الأخيرة بواسطة Akilagpa Sawyerr 1988
- ٧- Background to the Budget, 1982-83.
- ٨- المرجع السابق. 1988- 98, p.11.
- ٩- إن هذا ليس بأي شكل محاولة للدفاع عن أنواع النفقات الحقيقية في الميزانية- أى، ذلك الجزء الضئيل من الميزانية بعد دفع نفقات النفط والدفاع وخدمة الدين- ولكن حقيقة أنها محاولة لتوجيه النقاش الى ما اعتقد أنه الموضوع الرئيسى.
- ١٠- The World Bank and the UNDP, 1989, p. 24.
- ١١- من حساباتى للأرقام الواردة فى الميزانية ٨٨- ١٩٨٩. وقد اعطت الحكومة الأوغندية، 1987
- a(p-9) أرقاماً اقل حتى بالنسبة ((النسبة إيرادات الضرائب الى الناتج المحلى الإجمالى- ٣٥٪))
- ١٢- Judith Brister, 1988, p.18.
- ١٣- Uganda Government, 1987a, p. 6.
- ١٤- Treasury Circular No. ES 41/3, 22 August 1988.
- ١٥- مقابلة مع وزير المالية فى 6، 26 January 1989, 'The New Vision'
- ١٦- NOTU News, 1989, p. 14.
- ١٧- Uganda Government, 1988.
- ١٨- مرجع سبق ذكره، NOTU News
- ١٩- توجد فى الأدبيات بعض الحالات القليلة حيث إن إدارة الطلب بواسطة صندوق النقد قد تبعه فترة زيادة حقيقية فى الطلب والاستهلاك الشعبى، ويعكس الحالة الأوغندية. وهكذا يحتاج شارلز هارفى Charles Harvey بما أن تخفيض الطلب يتبعه زيادات مستمرة فى الإنتاج والاجور الحقيقية والواردات فإن فترة وتكلفة الكشف منخفضة، Harvey, 1988, pp47-51
- ٢٠- وهكذا قالت ورقة إطار السياسة الحكومية "تخطط الحكومة خلال الثلاثة أعوام القادمة، وقماشياً مع

أهداف التضخم ومطالب الائتمان للقطاع الخاص، تخفيض كبير في مديونيتها الصافية للنظام المصرفي المحلي. ولتحقيق هذا الهدف، فإن الحكومة ملزمة بتغيير العجز المالي الكلي على أساس التزام بـ ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨٨/٨٧ وتخفيضه لاحقاً إلى ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٠/٨٩. Uganda government, 1987 a p.9

٢١- يخلص سمير أمين إلى: "يرهن التاريخ أن اللامساواة تشجع الاستهلاك البذخي - بدلاً عن الادخار، وأنه يمكن الحصول على أعلى معدلات الادخار الجماعي في المجتمعات التي تتوفر فيها المساواة وهذا جدير بالملاحظة. Samir Amin, 1988 p167

٢٢- من وجهة نظر الصندوق يقصد بالهياكل الأساسية خدمة تجارة الصادر-الوارد وليس السوق الداخلي- الزراعي وليس الصناعي- وظيفتها محرات للصادرات إلى الميناء، وليس طرق تربط المناطق وتكامل الأجزاء المختلفة للاقتصاد المحلي.

٢٣- قارن، مثلاً، معدل الإيداع طويل الأجل للادخار مع معدل الاقتراض للقروض التجارية: ٢٨٪ مقابل ٤٠٪ في ديسمبر ١٩٨٦، ١٩٪ مقابل ٢٢-٢٥٪ في يوليو ١٩٨٨. انظر Background to the Budget

٢٤- Uganda Economic Study Team, 1986, p.46.

٢٥- Forward, vol. 7, Nos. 2 and 3, October, Kampala, Uganda, p. 7.

٢٦- Uganda Government, 1987b, pp. 5, 6, 11: see also Uganda Government. 1987a.

٢٧- بنى التحليل اللاحق على معلومات امبيريقية جمعت بواسطة طلبة السنة الأولى للعلوم السياسية بجامعة مأكريري، وإنني مسرور أن أسجل امتناني لهم.

٢٨- وفي مسع عن البنية الصناعية في تنزانيا، يحتاج Sam Wangwe باقناع ان أغلب مشاكلها بسبب "التصميمات الفقيرة للمشروعات والاختيارات التقنية غير المناسبة التي تفضلها مصادر التمويل، وليس بسعر الصرف المفرط" انظر Sam Wangwe

٢٩- في خطاب الميزانية ١٩٨٧، ٧ أبريل لاحظ الرئيس موسفيني "يجب أن تقرر طبقة الأعمال هل هي تاريخياً ذات صلة وثيقة أم لا. يمكن لطبقة الأعمال أن تكون تاريخياً وثيقة الصلة أو غير وثيقة الصلة- إذا كانت تساعد الاقتصاد على النمو فإنها ذات صلة وثيقة، انها ضرورية. إذا كانت طفيلية، فإنها بالتالي معوقة. بالتالي يجب أن نحدد أي نوع من رجال الأعمال نحن. هل نعزز صحة الاقتصاد للقطر أم اننا طفيليون يستنزفون الموارد الاقتصادية للقطر" (pp.5-6) / ان نقتطى هي أن "مشروعية" صندوق النقد هي اعطاء الشريحة الطفيلية للمافوتامينجي السيطرة على استخدام المدخرات الاجتماعية.

٣٠- أرقام بيع الطاقة الصناعية المباعة بواسطة هيئة كهرباء يوغندا هي: ١٩٨٠: ٨٤٧، ١٩٨١: ٧٣٨، ١٩٨٢: ٩٩٢، ١٩٨٣: ٨٥٧، ١٩٨٤: ٧٣٨، ١٩٨٥: ٧٥٨، ١٩٨٦: ٤٠٨، ١٩٨٧: ٣٩. انظر

- Sam Wangwe 1987, p. 159
- See Forward, op. cit. p.8, Uganda Government, 1987b. 11; and 1987a, -٣١ p.16.
- Kenneth Hermella, 1988, p. 24,. -٣٢
- John Loxley, 'IMF, World Bank and sub- saharan Africa,'in Kjell -٣٣ Havnevik, 1987, p. 53.
- Just Faaland, (1987) in Kjell Havnevik, p. 123. -٣٤
- E. Maganya and O. Othman, 1988, p. 12. -٣٥
- M. Mamdani, 1976 chapters 2 and 4 -٣٦ لنقاش الموضوعين انظر
- Vali Jamal and John Weeks, (1988) pp. 286-7. -٣٧
- Jennifer Sharpley, Stephen R. Lewis, 1988, Table 3, p. 18. -٣٨
- Clive Hamilton, 1984, pp. 38-9. انظر. -٣٩
- SMartin Fransman, 1984, p. 52; Richard Luedde- Neurath, 1980, p. 48. -٤٠ انظر
- Leude-Neurath, 1980, p. 48; see also stephen Haggard and Chung- -٤١ ذكر في
- in Moonm in J. R. Ruggie, 1983, pp. 185-7.
- Hubert Schmitz, 1984; see also Charles A. Barone, 1983; R. Luedde- -٤٢
- Neurath, 1984, p. 20; and Robert Wade, 1984.
- Arun Gosh, 1988. -٤٣
- ٤٤ - تتفق مطبوعات البنك الدولي، بان نطاق نمو الإنتاج الزراعى فى أفريقيا، كان نتيجة لزيادة الرقعة المزروعة باستخدام عمالة اكثر، وليس نتيجة لزيادة إنتاجية العمل. "قد أتى أغلب التوسع فى الستينيات والسبعينيات بسبب التوسع فى المساحة. وقد تدهورت أفريقيا بشكل كبير فيما يتعلق بالإنتاجية، بالنسبة لبقية العالم" هكذا يكتب (-55 p. 1986) Rolf Gusten من شعبة مشروعات شرق افريقيا فى البنك الدولي.
- M. Mamdani, 1987, pp. 191- 225. -٤٥
- ٤٦ لقد ناقشت فى مكان آخر بشئ من التفصيل الالتباسات والصراع حول دور وتعريف لجان المقاومة انظر: NRA/ NRM: Two Years, 'Progressive Publishers, Kampala, 1988; also Published as 'Uganda in Transition: Two Tears of the NRA/ NRM, 'Third World Quarterly Review.
- A. Sawyerr, op. cit., p. 32. -٤٧

١١- موزمبيق:

إدارة الاقتصاد وسياسات التكيف الهيكلي

مقدمة:

يبحث هذا الفصل في خيارات ومعوقات السياسة في إدارة سياسات التكيف في موزمبيق - وهو قطر يواجه أزمة اقتصادية عميقة وخرب بحرب استنزاف وعدم استقرار اقتصادي شنه نظام جنوب افريقيا. ويقدم برنامج الانعاش الاقتصادي Economic Re-covery Programme - الذي بدأته السلطات الموزمبيقية عام ١٩٨٧ بعد مفاوضات مع صندوق النقد والبنك الدولي - إطاراً لسياسة اقتصادية لسياسات التكيف التي ستنفذ خلال الفترة ٨٧-١٩٨٩.

وتهدف الإصلاحات الاقتصادية لإعادة هيكلة انماط التراكم والتوزيع داخل الاقتصاد، بالتالي، تؤثر مثل هذه الإصلاحات على البنية المعيشية للسكان. وبهذا المعنى، لا يمكن النظر إلى الإصلاحات الاقتصادية باعتبارها مجرد إجراءات سياسة محايدة تهدف إلى تحقيق كفاءة أعلى واقتصاد في تخصيص واستخدام الموارد. إن محتوى الإصلاحات الاقتصادية مهم دائماً في تشكيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة لتوازن القوى السياسية. تهيب إدارة الاقتصاد الكلي المسرح الذي داخله تجرى هذه التطورات. إن موضوع الحوار السياسي

الذى يزود مثل هذه الادارة بالمعلومات عن تجميع وصراع المصالح المختلفة التى تديرها، وعن السيطرة الفعالة على ومقدرة فعل الدولة، هى بالتالى موضوعات رئيسية فى تحليل الاصلاحات الاقتصادية. إن هذا الفصل يهتم بهذه الموضوعات فى بحثه تجرية سياسات التكيف فى موزمبيق.

بالتالى، فإن الاهتمام الأساسى هنا ليس هو تقديم كشف حساب عن تجرية برنامج الانعاش الاقتصادى حتى الآن أو قياس الأثر الاقتصادى أو النتائج الاجتماعية، على أية حال، المعلومات نادرة جداً وذات نوعية مشكوك فيها عادة. وحيثما كان ضرورياً سنعود للتحليلات القليلة الموجودة حول هذه الموضوعات! بالأحرى، سنعالج الموضوع الحيوى للادارة الاقتصادية فى إطار سياسات التكيف. وفى القيام بهذا العمل، يجب أن نلاحظ أن الموزمبيين ليسوا مسئولين بالطبع بآى شكل عن تفسير وثائق السياسة و/أو المحاججات المقدمة فى هذا الفصل.

يقدم برنامج الانعاش الاقتصادى إطار سياسة اقتصادية لإدارة الاقتصاد الكلى والتى تعكس برنامجاً مركباً لمصالح مختلفة. فهى على أحد المستويات نتيجة ضرورة داخلية للإصلاح الاقتصادى: هى، ضرورة عكس اتجاه تدنى الانتاج وتناول موضوع إعادة التأهيل الاقتصادى فى سياق الحرب. ويعكس على مستوى آخر مطلب الدائنين العالمين "بالتكيف" فى وقت وصلت فيه فجوة المدفوعات الخارجية معدلات الأزمة وانهارت المقدرة المالية. فقد لعبت مشروطية conditionality صندوق النقد والبنك الدولى وتستمر فى لعب دور هام فى تصميم وإدارة سياسات التكيف.

وليس بالضرورة أن تتطابق وجهتا النظر حول التكيف، وفى الحقيقة هناك مجال لا يستهان به لاختلاف وجهات النظر حول محتوى سياسات التكيف. ولكن ليست أى منهما موضوعاً بسيطاً بين خصمين فى المفاوضات، لكل منهما موقف سياسى منسجم نسبياً.

إن وجهة نظر صندوق النقد / البنك الدولى حول التكيف معروفة جيداً ونوقشت على نطاق واسع ولا تحتاج لتفصيل هنا. ويكفى أن نؤكد على نقطة واحدة، وهى ذات أهمية بالنسبة للمناقشات التى طورت فى هذا الفصل. يتزع صندوق النقد والبنك الدولى إلى تقديم موقفهم حول سياسة التكيف باعتباره موضوع ضرورة اقتصادية فنية: التكاليف والكفاءة بدلاً من

الفعالية (المحتوى) وتوضع وتناقش باعتبارها جوهر المسألة. وبالتالي، تضع سياسات التكيف في حقل الخبرة الاقتصادية الفنية، وهكذا يجب أن تنظر إلى التخطيط وصنع القرار وتخصيص الموارد وتقييم الاداء باعتبارها جزءاً من شروط الإدارة. إن هذا الفهم للتكيف باعتباره مجموعة سياسات محايدة من أجل كفاءة أعلى يساعد في خلق مجال يمكن أن تبرز فيه الخبرة الفنية وتهيمن على الحوار السياسي (٣٢).

ويتطلب موضوع الضرورة الداخلية للإصلاح الاقتصادي توضيحاً أكثر. وفي الحقيقة، ينحرو الاقتصاديون المحافظون في الغرب إلى رؤية الإصلاحات الاقتصادية التي تشمل تقديراً أوتطوراً للسوق باعتبارها دليلاً على التفوق الداخلي "لقوى السوق" مهما كان السياق الذي توضع فيه. وبالتالي يوضع جانباً موضوع تطوير مناهج تخطيط اشتراكية مجدبة والتي تقدر السوق حيث يوجد، والتي تهدف إلى التدخل للتأثير على مثل هذه الأسواق واحتوائها داخل أهداف استراتيجية عريضة. على الرغم من ذلك، فإن مثل هذه المناهج التخطيطية ضرورية في الأقطار الاشتراكية الفقيرة ذات القطاعات الزراعية الفلاحية الواسعة، مثل كل أقطار العالم الثالث، التي تحتوى على أسواق يجب أن تقدر وتغير بدلاً من تجاهلها (٤).

وفي حالة موزمبيق، فقد تجمع زخم الضغوط من أجل الإصلاحات الاقتصادية عندما أعد حزب فريليمو لمؤتمره الرابع (عقد في ابريل ١٩٨٣). وأدى التحول السريع في الحرب لضرورة تنظيم اقتصاد حرب. ولكن هناك أيضاً أمراً ذا أهمية، فقد ابرزت الحرب بعض الانكشاف والضعف الحقيقي الداخلي في نظام التخطيط المركزي وعمليات تمويل الدولة البيروقراطية منذ ١٩٧٧ وإلى الآن (عندما وضع المؤتمر الثالث إستراتيجية التنمية الاشتراكية). وأصبح موضوع الإصلاحات الاقتصادية نقطة رئيسية في الاجندة السياسية نتيجة لتطور هذه التناقضات. سيتم في الصفحات التالية تحليل موضوع المطالبة بالإصلاحات الاقتصادية كخلفية ومقدمة لبرنامج الانتعاش الاقتصادي باختصار.

وبعد ذلك سيتم نقاش ثلاثة موضوعات أساسية تتعلق بموضوع الإدارة الاقتصادية في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي. وتبين هذه الموضوعات ضرورة تقييم سياسات "التكيف" في إطار إدارة اقتصادية واسعة تعكس مصالح محددة والتي تحتاج إلى الاستجابة إلى المقتضيات الاقتصادية والسياسية الملحمة.

سعالج أولاً موضوع العلاقة بين الاقتصاد والدفاع ومدلولاته بالنسبة لسياسات التكيف. ويجب أن يصل التكيف فى إطار الحرب الى اتفاق مع ضرورة تنظيم اقتصاد حرب، معا فيما يتعلق بسمة سياسات التكيف بالإضافة إلى المعدل الذى يتحقق به الانتعاش. إن هذا الموضوع، كما سيناقش لاحقاً، غير مقدر بصورة مناسبة فى تقارير صندوق النقد والبنك الدولى برغم أن السلطات الموزمبيقية تنظر إليه باعتباره اهتماماً أساسياً.

ثانياً، سيناقش موضوع التمويل العام واستمرارية إعادة تأهيل سبل كسب العيش فى إطار سياسات التكيف فى بيئة حرب. إن هذا يشير ليس فقط موضوع الحفاظ على السمة الاشتراكية فى تمويل الحاجات، ولكن أيضاً موضوع توقيت ومنظور تدخل الدولة فى التعامل مع الآثار السالبة للحرب.

أخيراً، سنعالج موضوع برنامج الإنعاش الاقتصادى واعتماده على التمويل الأجنبى والى أى مدى يحدث تآكل فعال فى مقدرة الدولة على إدارة الاقتصاد عموماً، والقطاع العام خاصة. ويترتب على ذلك ليس فقط القيود المفروضة على الإدارة الاقتصادية الوطنية بواسطة مشروطية صندوق النقد / البنك الدولى ومجموعة مدهشة من القيود الصغيرة على استخدام تمويل المساعدات الاجنبية بواسطة الوكالات المختلفة - حكومية وغير حكومية على حد سواء. إنها تتضمن أيضاً الضغط لتحويل السيطرة على النفقات العامة بعيداً عن الإدارة العامة للدولة وفى اتجاه تدخلات مختارة يسيطر عليها ويمولها المانحون.

الإصلاح الاقتصادى : ضرورة داخلية

يشكل عام ١٩٨٣ - العام الذى عقدت فيه فريليمو مؤتمرها الرابع - حداً فاصلاً حاسماً فى تطور ما بعد الاستقلال فى موزمبيق، ليس لأن على المؤتمر الرابع أن ينجز تقييماً لتجربة اتباع استراتيجية اشتراكية منذ ١٩٧٧ - السنة التى وضع فيها المؤتمر مهمة تطوير مجتمع اشتراكى^(٥). فقد شهدت الفترة ٧٧ - ١٩٨١ تغيرات راديكالية فى تنظيم الاقتصاد فى محاولة لبناء إقتصاد مخطط مركزياً مؤسس (معظمه ولكن ليس بصورة كاملة) على هيمنة قطاع الدولة فى الانتاج والتبادل^(٦). لقد تحقق ذلك على خلفية من معدلات النمو المتواضعة، والتى بشرت بانتعاش متميز عن أزمة ما بعد الاستقلال الاولى لعام ٧٥ - ١٩٧٦^(٧). ورغم

ذلك، فمنذ ١٩٨١ وحتى الآن، التحدث الحرب مع الجفاف فآثرت سلباً على الإنتاج ومعيشة السكان، مؤدية إلى حرمان ومجاعة واسعة النطاق بجانب التكاليف الضخمة في شكل معاناة بشرية وخسائر مادية ناجمة عن الوحشية التي تشن بها رينامو MNR حربها (٨).

هكذا، يتحتم على المؤتمر الرابع أن يصل إلى حل في موضوع الأزمة الاقتصادية الحادة وكذلك تنظيم اقتصاد حرب. ويرتبط بذلك، وجود إدراك متنام بأن المشكلة ليس ببساطة هي تدهور مستويات الإنتاج والانخفاض الواسع النطاق في مستوى المعيشة كنتيجة للقهر الاستعماري. وهناك بالإضافة لذلك وعى متنام بأن حدث الحرب مقترناً بالجفاف قد أتى إلى المقدمة ببعض نواحي الضعف الحقيقي الداخلي في نظام الإدارة الاقتصادية الذي طبق منذ ١٩٧٧.

لقد أصبح ذلك هو المحور المركزي للحوار حول السياسة الاقتصادية اثناء وقبل المؤتمر الرابع بفترة وجيزة. وهناك نقطتان لهما أهمية محددة في هذا المجال.

أولاً، هناك قلق متزايد بأن القدرة الفعالة للدولة في السيطرة على استخدام الفائض الاقتصادي وتوجيه التنمية الاقتصادية الشاملة خربت بشكل مضطرب بأنماط غير مسيطر عليها من التراكم الخاص داخل دوائر السوق الموازي، والتي أدت بالتالي إلى ضعف في صلاية فعل الدولة نفسها. وبالتالي، ففي حين اجتهدت الدولة مبدئياً من خلال التخطيط المركزي، في فرض سيطرة قوية على الاقتصاد، فقد تحولت هذه السيطرة عملياً إلى أن تصبح وهمية على نطاق واسع. علاوة على ذلك، هناك بعض الاعتراف بالحقائق التالية: قد حدثت اختلالات نقدية واسعة النطاق في التبادل الاقتصادي بين الدولة والاقتصاد الواسع؛ ان هناك تضخماً جامعاً في الأسواق الموازية؛ وتدهوراً سريعاً في قيمة العملة الموزمبيقية إلى درجة أنها احدثت لجوماً واسع النطاق إلى المقايضة أو تجاه استخدام العملات الاجنبية، وهي جزئياً نتيجة طبيعة التخطيط نفسه. ويتحدد أكثر، فقد نظر إلى تمويل العجز الضخم للقطاع العام من خلال طبع النقود باعتباره عنصراً أساسياً في عدم استقرار التبادل بين قطاع الدولة والاقتصاد الواسع (٩). ونتيجة لذلك، هناك مطالبة قوية بفرض نظام مالي على قطاع الدولة حتى يمكن إعادة تثبيت سعر العملة الموزمبيقية واستعادة علاقات التبادل العادية بين قطاع الدولة والاقتصاد الواسع (١٠).

وثانياً، وهو ذو صلة وثيقة بالنقطة الأولى، هناك ضغط قوى لتغيير تخصيص الموارد لمصلحة الفلاحين وأيضاً لمصلحة الشركات الخاصة من أجل تعويضها عن أثر الازدحام crowding out الناتج عن تأكيد التخطيط الأول على توسع قطاع الدولة. وبالتالي الطلب باستعادة توازن مناسب فى تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة للاقتصاد (قطاع الدولة، والشركات الخاصة، والإنتاج العائلى والتعاونى). وقد نظر لهذا الطلب على أنه يتماشى مع توجيهات التنمية الاشتراكية كما أعدت بواسطة المؤتمر الثالث فى ١٩٧٧^(١١).

وبالتالى فقد تركز الموضوع الاساسى الخاص بإطار الاصلاحات الاقتصادية حول قضية كيفية تحويل موارد الدولة تجاه مساندة الاقتصاد الواسع من أجل الحصول على تنمية أكثر توازناً فى إطار إدارة الاقتصاد.

إن هذا السؤال ذو أهمية كبيرة فى إطار إصلاحات اقتصادية فى التحول الاشتراكى. وحتماً ستطرح أى محاولة تجاه لامركزية جزئية لأنماط وموقع التراكم خارج قطاع الدولة سؤالاً عن من الذى سيقوم بعمل ذلك، وفى أى شكل من أشكال تنظيم علاقات الإنتاج الاجتماعية، والتراكم وبالتالى التنمية^(١٢). إن إعادة تأكيد أهمية توجيهات المؤتمر الثالث ضرورة لصلتها الوثيقة فى هذا المجال. فقد أكدت وثائق المؤتمر الثالث بأنه يجب أن تصل استراتيجية التطور الاشتراكى إلى التقاء مع التنمية اللامتكافئة الموروثة من الرأسمالية الاستعمارية، خاصة، مع سيادة الفلاحين كمنتجين وموردى قوة عمل. إن هذه الحقيقة، بالإضافة إلى القدرات الإدارية المحدودة الموجودة داخل شركات قطاع الدولة الوليدة، تتطلب ضرورة تعبئة قوى الإنتاج فى الاقتصاد مساندة الإنتاج العائلى بالإضافة إلى ترك مجال لشركات القطاع الخاص. وبالتالي، فقد تم الاعتراف بالحاجة للحفاظ على توازن مناسب بين قطاع الدولة والاقتصاد الواسع لضرورتها من أجل ضمان إعادة الإنتاج الاجتماعى للقطاعات المختلفة فى التنمية الشاملة. ولكن أيضاً أكدت وثائق المؤتمر الثالث على ضرورة تحويل علاقات الإنتاج فى هذه العملية فى وقت واحد من داخل وخارج هيمنة قطاع الدولة. يجب أن تبنى التنمية الاشتراكية على التخطيط المركزى وبناء قطاع دولة قوى من جانب، ويستتبع ذلك ومن الجانب الآخر تعبئة المبادرة المحلية فى مؤسسات ذات صبغة اشتراكية (التعاونيات والقوى المشاعية) الواقعة خارج إطار قطاع الدولة ولكنها تستند إليه. وبالتالي، فقد وضع موضوع موازنة تدفق الموارد

ما بين القطاعات وبين قطاع الدولة والاقتصاد الواسع فى فكرة إعادة الإنتاج مع التحول (١٣). وبالتالي فإن السؤال لا يتعلق فقط بالحفاظ على التوازن المناسب فى تدفق الموارد القطاعية بين القطاعات الثابتة من أجل ضمان إعادة إنتاجها الاجتماعى (من المحتمل توسعها بمعدلات نمو مختلفة)، ولكن أيضاً يتعلق بتحويل صفة الإنتاج على جبهة واسعة- وفى داخل وخارج قطاع الدولة- من العملية. لقد وضع المؤتمر الرابع هذا السؤال جزئياً فى الأجندة فى محاولة للتعويض عن التأكيد المفرط على تنمية قطاع الدولة المشهود خلال الفترة ٧٧-١٩٨٣، وهذه على خلفية من الأزمة الاقتصادية التى أحدثتها الحرب والجفاف.

إن الاهتمام المباشر كان بإحياء الإنتاج وقبول الحرب- وقد كانت الأولوية الحاسمة معطاة بجدارة لزيادة الإنتاج على كل الجبهات، وعلى الرغم من ذلك، فقد ترك السؤال عن كيفية تأثير التخطيط من حيث نوعه وطريقة إدارته لآليات السوق على توجيه استجابات الإنتاج فى الاقتصاد، غامضاً.

ولقد نادى وجهة نظر بارزة فى ذلك الوقت- والتى كانت تنبئ جزئياً عن توجه الإصلاحات الاقتصادية الداخلية التى تلت ذلك- بالتراجع عن التخطيط من خلال تحرير السوق جزئياً- وإتاحة مساحة مناورة للزخم الداخلى للأسواق الموازية. باختصار قد بحثت وجهة النظر هذه فى التأثير على تحويل الموارد من قطاع الدولة تجاه الاقتصاد الواسع بفرض نظم سالبية أكبر على ميزانية الدولة وعلى مؤسسات الدولة لتفادى النتائج السلبية لآثار الازدحام بالاعتماد أساساً على قوة السوق، فى إعادة تخصيص الموارد وبالتالي تحريرها داخل الاقتصاد ككل. وهكذا، فقد نظر إلى تركيز الموارد فى قطاع الدولة مترافقاً مع الاعتماد المفرط على تنظيم الدولة للتجارة باعتبارها المعوقات الأساسية لزيادة الإنتاج. وقد حدد فرض كفاءة أكبر على قطاع الدولة وإتاحة مساحة واسعة لقوى السوق للمناورة باعتبارهما المكونين التوأمين للإصلاحات الاقتصادية فى معالجة الأزمة (١٤).

إن تحقيق الاقتصاد والكفاءة والفعالية فى القطاع العام هى بلاشك أمور ذات أهمية كبيرة. فقد تميز نظام الإدارة الاقتصادية منذ ١٩٧٧ وبعد ذلك، بتأكيد على التراكم المركز حول الدولة، أى، تركيز السياسة الاقتصادية بشكل رئيسى على توسيع قطاع الدولة من خلال تعبئة الموارد المحلية بالإضافة إلى الأجنبية. إن المخططين المركزيين مهتمين بدرجة أقل بتحقيق

الاقتصاد فى استخدام مثل هذه الموارد . وقد أكدت ثلاثة مظاهر على هذه الممارسة التخطيطية الخاصة.

أولاً، وإلى حد كبير قد وقع التأكيد الرئيسى فى التخطيط على الاستثمار المخطط. أي، ان الاهتمام الرئيسى هو توسيع تكوين- رأس المال الثابت فى قطاع الدولة^(١٥). إن ميزانية الدولة هى الاداة الرئيسية فى توزيع تمويل الاستثمار والموارد المادية للاستثمار إلى كل قطاعات الاقتصاد - والتي لدرجة كبيرة يجب أن تستورد. ويصبح بالتالى تخطيط الاستثمار المادى منهجاً أساسياً قصدت الدولة بواسطته أن تحرك الاقتصاد ككل، وتطور التوازن بين القطاعات المختلفة. وفى الحقيقة، فقد شكل استثمار الحكومة كل الاستثمار المسجل عملياً فى الاقتصاد فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات^(١٦). وكما يلاحظ المؤتمر الرابع فى ١٩٨٣، إن آثار هذا النمط من الاستثمار كانت درامية خاصة فى الزراعة. فقد ذهب ٩٠٪ من الاستثمار الزراعى فى الفترة ٧٧-١٩٨٣ إلى قطاع الدولة، ٢٪ للتعاونيات، وعملياً لا شئ للزراعة العائلية صغيرة الحجم. وقد تركز الاستثمار فى الزراعة والصناعة داخل إطار قطاع الدولة نفسه على ما يعرف "بالمشروعات الكبيرة" بدلاً عن الأنشطة صغيرة الحجم^(١٧).

ثانياً، فقد أنجز تخطيط الإنتاج بوسائل الموازن المادية (Material Balances). وبالتالى، فقد كان تنسيق وتنظيم انتاج السلع والخدمات داخل قطاع الدولة من خلال تخطيط الحجم (Volume Planning). فقد كان الاهتمام الرئيسى لمؤسسات الدولة القطاع العام الذى يقدم الخدمات الاجتماعية ينصب على أهداف الانتاج. إن تخطيط الحجم، باعتباره متميزاً عن التخطيط النقدى (Cash planning) إنما يركز على تلبية الأهداف فى إنتاج السلع أو توصيل الخدمات، ولكنه يقدم أيضاً حافزاً أقل فى ضبط التكاليف وتحسين الكفاءة^(١٨). إنه يركز على تعبئة الموارد لتلبية ضرورات أهداف التخطيط، بدلاً عن تحقيق اقتصاد فى استخدام مثل هذه الموارد. ويترك تخطيط الحجم النظام التخطيطى معرضاً بشدة للزيادة غير المتوقعة فى تكاليف الإنتاج نسبة لزيادات السعر أو للافراط فى التفاؤل فيما يتعلق بمعايير الإنتاج فى استخدام المدخلات.

ثالثاً، وترتبط بالنقطة الثانية، أن قيود الميزانية داخل قطاع الدولة كانت فى الأصل قيوداً لينة^(١٩). وكان النظام التمويلي المرتبط بها هو ما يشار إليه بأنه تمويل الدولة البيروقراطية-

وهو نظام فيه كل الفوائض لمؤسسات الدولة تعود إلى الميزانية وكل الحسابات قبول من خلال الميزانية (الدعم المخطط) أو من خلال خلق تمويل بواسطة بنك الدولة (الحسابات غير المخططة). وبالتالي تصبح النقود بالضرورة سلبية فيما يتعلق بتمويل الإنتاج وربما يصبح الاستثمار في التراكم المركز في يد الدولة مهزوم ذاتياً وبشروطه الخاصة- المصممة أو بطريق الخطأ- والتي ستطرح حتماً في الاقتصاد الواسع^(٢٠).

رغم ذلك، فإن القضية المركزية المتعلقة بهذه الاختلالات النقدية ليست موضوع سياسة نقدية فقط. ولا يكفي الكفاح من أجل نظم تمويلية أكبر داخل قطاع الدولة بإدخال ضرورة التخطيط النقدي بجانب تخطيط الحجم، من أجل تحقيق اقتصاد وكفاءة أكبر بالإضافة إلى الفعالية في إدارة القطاع العام. إن مثل هذه الإجراءات مهمة بالضرورة ولكنها تحتاج إلى أن توضع داخل إطار عريض من تخطيط تدفق الموارد بين القطاعات داخل الاقتصاد في منظور البناء الاشتراكي، مبنياً على إعادة الإنتاج مع التحول. وقد تركت النقطة الأخيرة غامضة في الحوار الاقتصادي في المؤتمر الرابع.

إن الممارسة المسبقة للتراكم المركز في يد الدولة تعنى في الحقيقة أن موضوع تمويل التنمية الاشتراكية قد اختزل الموارد التي تم جمعها من الاقتصاد الواسع في التطور المتسارع لقطاع الدولة. ويبدو أن موضوع التخطيط المركزي في هذه الحالة يجد آليات من خلالها يمكن الحصول على الجزء الأكبر من الفائض المسوق من الاقتصاد الفلاحي بأقل نفقة من قطاع الدولة. ويدفع المنطق الأساسي الداخلي في هذه السياسة قطاع الدولة إلى تنظيم تدخله في الاقتصاد الواسع بالبناء على أساس أفضل الشروط لتوليد هذا الفائض المسوق، وبالتالي، يكون الاتجاه هو توطيد الأنماط الموجودة للتمايز وسط الفلاحين وفي مصلحة الاقاليم ذات المزايا الطبيعية الجيدة. وهذه هي النتيجة المنطقية- بالعمد أو بالخطأ- لسياسة تركز على زيادة تدفق الموارد الكمية الصافية بين القطاعات وبين قطاع الدولة والقطاع الفلاحي وعلى حساب الأخير^(٢١).

وقد أصبح صناع- السياسة في موزمبيق يدركون أكثر فأكثر أن هذه سياسة التراكم المتمركز في يد الدولة ربما تصبح مهزومة ذاتياً وبشروطها نفسها، أي، حشد الموارد لتوسيع قطاع الدولة. وقد تبين بوضوح حقيقة أن ظهور اقتصاد دولة "فاقداً لقبضته" على الاقتصاد

الواسع من خلال تدنى التسويق الرسمى للمحاصيل النقدية، والتضخم الجامع فى الأسواق الموازية، وتطور مضاربة رأس المال التجارى التى اكتسبت قوتها فى الاقتصاد.

ولكن النطاق الذى تعنيه فعالية التراكم المتمركز فى يد الدولة فى توطيد التمايز الاجتماعى والآليات التى من خلالها قد يتولد ذلك، قد تم فهمه أو مناقشته بسطحية.

وكان من الحقيقى احتلال التجارة الخاصة دوراً وسيطاً هاماً فى التبادل بين قطاع الدولة والفلاحين، وقد أتاح لهم هذا الوضع تغيير شروط التجارة فى التبادل الموازى مع الفلاحين، بالإضافة إلى تركيز هذا التبادل على الفلاحين الأغنياء، وداخل المناطق الزراعية ذات الموارد الطبيعية الجيدة (ومع ذلك يوجد التمويل الرسمى للدولة للإمدادات عبر هذه المناطق المختلفة) وقد أصبح آلية قوية فى دفع التمايز وسط الفلاحين فى خضم مجاعة سلمية حادة. لقد حاول المزارعون التجاريون الخاصون والفلاحون المقتدرون البقاء والحفاظ - أوحى التوسع - على مقدراتهم الإنتاجية. رغم ذلك، فقد رأى قطاع كبير من الفلاحين أن مقدراتهم الإنتاجية قد تآكلت نتيجة لاتعدام أى مساندة ذات معنى من خلال علاقات السوق أو دعم الدولة. وقد استفادت أكثر التجارة الخاصة، بدلاً عن الإنتاج. وفقدت الدولة، بالمقابل، السيطرة على الأسواق وأصبحت تعتمد هى نفسها على الدوائر الموازية لتأمين إمدادات الغذاء^(٢٢).

وتعكس الضغوط القوية على المؤتمر الرابع لإعادة توجيه تخصيص الموارد لمصلحة الفلاحين والمؤسسات الخاصة ضرورة موضوعية فى مواجهة التناقضات المتولدة من تركيز الموارد فى يد الدولة. ولكن الزخم الداخلى فى هذه الانماط غير المضبوطة من التراكم الخاص فى الدوائر الموازية يجعلها هى نفسها عنصراً هاماً وراء مطلب تحرير السوق. وفى الواقع، إذا نفذ مثل هذا التحويل فى تخصيص الموارد بشكل رئيسى بواسطة قوى السوق، سيكون المزارعون الخاصون والفلاحون الأغنياء فى وضع جيد يتيح لهم الاستجابة بشكل موات لمؤشرات السوق، وبالتالي، سيكونون قادرين على التوحد والبناء على الافضلية التى حصلوا عليها من قبل. بالمقابل، فإن لدى فقراء الفلاحين فرصاً أقل ليكسبوا من تحسين اسعار المنتجين ومن زيادة الوصول إلى مدخلات الإنتاج من خلال السوق، حيث إنهم يفتقدون الموارد المالية. وعلاوة على ذلك، فقد قلص أساس إنتاجهم من خلال افتقارهم لمساندة الدولة أو حطم بسبب الحرب. وبالتالي، فإن تكامل هذه الاقسام من الفلاحين فى تبادل مع قطاع الدولة يتطلب ترافق

مؤشرات سوق مناسبة مع تحويل الموارد من قطاع الدولة، بواسطة جمعيات الفلاحين الهادفة إلى إعادة تأهيل أساس إنتاجهم واستقرار مكاسبهم المعيشية. وهذا يتطلب نوعاً من التخطيط مختلف، يشمل إدارة علاقات التبادل ومساندة واضحة من الدولة لمنظمات المنتجين المحليين^(٢٣).

ومن ثم، فإنه في حين أكد المؤتمر الرابع أهمية تحويل تخصيص الموارد لمقابلة احتياجات الفلاحين على نطاق واسع بالإضافة إلى المزارعين المحاصنين، فقد تركت الآليات المحددة لإنجاز ذلك غامضة جداً. وبشكل أكثر تحديداً، سواء تطلبت الإصلاحات الاقتصادية تراجعاً جزئياً في التخطيط من أجل السماح لانتعاش الإنتاج في ظل وقع قوى السوق، أو سواء احتاج التخطيط نفسه أن يفهم بشكل مختلف، شاملاً دوره فيما يتعلق بإدارة علاقات السوق، فقد تركت أيضاً غامضة. وقد وضعت جانباً، الأولوية الطاغية لزيادة الإنتاج على كل الجبهات، جزئياً، الاهتمام بتطوير علاقات الإنتاج التي من خلالها يمكن أن يتحقق ذلك. وبالتالي، لم يرسم بشكل كامل إطار الاقتصاد الكلى الذى سينجز فيه مثل هذا التحول في الموارد. وهذا يعكس، بوضوح، حقيقة أن هذا النمط من التراكم الخاص في الأسواق الموازية قد أصبح قوة اجتماعية جبارة يجب أن توضع في الاعتبار.

وبالتالى فقد حدد وعرف المؤتمر الرابع حقلاً جديداً يتم داخله بناء هذه الإصلاحات الاقتصادية. فقد احتشد العديد من القوى الاجتماعية، والمتصارعة عادة خلف مطلب تحويل الموارد من قطاع الدولة إلى الاقتصاد الواسع. فلم تكن ضرورة إعادة بناء علاقات التبادل هي نفسها الموضوع. وكان الموضوع الحاسم هو ما يتعلق بموقع التراكم خارج قطاع الدولة. وظلت وثائق المؤتمر في هذا الشأن حائرة تاركة مساحة للعديد من التفسيرات فيما يتعلق بالذى يجب أن يشكل سياسة مساندة ودعم للإنتاج صغير الحجم وإتاحة مساحة أكبر لمناورة المؤسسات الخاصة. وبالتالي، بالنسبة للبعض فقد كان التراجع التكتيكي عن التحول الاشتراكي ضرورة سياسية مباشرة، بالسماح للإنتاج أن ينتعش تحت دفع المؤسسات الخاصة في إطار الاقتصاد غير الرسمى. وقد أعطت الأهمية المتنامية لاستعادة الإنتاج في عمق الأزمة وجهة النظر هذه وضعاً قوياً في نقاشات السياسة الاقتصادية. ورغم ذلك، فإن وجهة النظر المضادة لهذه كانت تقول بأن الاعتراف بمستلزمات الحرب والحفاظ على السمة الاشتراكية للتنمية، يتطلب التدخل المستمر للدولة في الاقتصاد^(٢٤).

وقد كان هذان الموضوعان واضحين فى حوارات ومبادرات السياسة الاقتصادية منذ ١٩٨٣. وأصبحت مشروعية صندوق النقد والبنك الدولى، مع بداية برنامج الإنعاش الاقتصادى، تلعب دوراً بارزاً فى حوار السياسة هذا.

الدفاع والاقتصاد

إن العلاقة بين الاقتصاد والدفاع ذات أهمية مركزية بالنسبة لقطر فى حالة حرب. إنه ليس فحسب موضوعاً عن كيفية تقييد وتوزيع الاستهلاك بالتساوى من أجل إطلاق الموارد لتمويل مجهود الحرب (وهى نقطة سأعود إليها فى القسم التالى). إنما هو موضوع يهم الإنتاج أيضاً، والإنتاج الفلاحى خاصة. ولقد كان هناك نقاش عام كثير حول هذا الموضوع، فى موزمبيق. وقد جادل رئيس الوزراء فى معرض تقديمه لبرنامج الإنعاش الاقتصادى بأنه: "لا توجد حرب كسبت بالجنود فى ساحة المعركة فقط، بدون إنتاج. ويجد أى قطر فى حالة حرب طرقاً لمزج الحرب مع الإنتاج. إننا لا نستطيع فصل واحد عن الآخر"^(٢٥). ومن ثم، فإن الإصلاحات الاقتصادية مطلوبة من أجل معالجة موضوع الدفاع مباشرة.

وكما أوضح فى القسم السابق، فقد تركت تجربة التخطيط المركزى أغلبية الفلاحين مكشوفين اقتصادياً. وقد أصبح التمايز الاجتماعى والإقليمى متوطداً، نسبة إلى أنماط التراكم الخاص غير المضبوطة فى الاقتصاد الموازى، فى إطار الأزمة الاقتصادية وشح السلع. ولقد بينت الحرب ضرورة إعادة بناء التحالف مع الفلاحين. وحتى يمكن تجنب دمج تأييد الفلاحين فى مجهود الحرب، والحصول على الفوائض المسوقة من محاصيل الصادرات والغذاء، ومساندة المكاسب المعيشية وبقاء الفلاحين من خلال الإمداد بسلع الاستهلاك والخدمات الضرورية بالإضافة إلى المعدات والأدوات والمدخلات الزراعية الضرورية، كل هذا يتطلب أن يظهر قطاع الدولة أنه قادر على إعادة بناء تبادل فعال مع الفلاحين فى إطار اقتصادى مخطط.

وهذا يتضمن حركة تجاه نموذج تدخل فى السوق، بارتباط مع تحرير السوق ولا مركزية بعض القرارات الاقتصادية على المستوى الإقليمى^(٢٦). من جانب، فإن هذا يعنى ضمناً إجراءات مالية لتأمين نظام مالى أوسع فى قطاع الدولة وللاستقرار وإعادة تثبيت أسعار صرف العملة المحلية. أنها تشمل إصلاحات الأسعار ومرتبطة بتحرير السوق بجانب تخفيض قيمة العملة

الوطنية المبتكال Metical. ولكنها، تشمل أيضاً حركة تجاه لامركزية التخطيط واستخدام أكبر لقطاع الدولة في مساندة التجارة والانتاج صغير الحجم. وعلاوة على ذلك فهي تعنى تنامي الاعتراف بأهمية توجيه موارد الدولة لاعادة تأهيل الأساس الانتاجي للفلاحين.

وفي الحقيقة:

"فقد قدر ان ٩ر٥ مليون موزمبيقي يواجهون حالياً نقصاً غذائياً بسبب الجفاف والأنشطة الإرهابية- حوالي مليون أسرة في المناطق الريفية والحضرية. من هؤلاء ٣ر٣ مليون متأثرين بشدة، ضمنهم ١ر١ مليون من النازحين داخل القطر. بالإضافة إلى حوالي ٢ر٦ مليون نسمة متأثرين بنقص الغذاء في الشبكات التجارية. وحوالي ٧٠٠٠٠٠ نسمة آخرين نازحين إلى الاقطار المجاورة"^(٢٧). لقد أدى الحجم الضخم لعدم الاستقرار الذي سببته الحرب أن تعد السلطات الموزمبيقية برنامج طوارئ من أجل تقديم استجابة هيكلية لنتائج الحرب الاقتصادية والاجتماعية. وفي الواقع، فقد نوقش أن:

"الوصفات التقليدية لمساعدات الإغاثة غير كافية، وحدها، لكسر طوق الوضع الطارئ. وتمثل الطوارئ في موزمبيق ظواهر فريدة:- زعزعة مزمنة في القطر بسبب القوى الخارجية، أقسام واسعة من السكان نازحين وتحول مستمر في مناطق العدوان والكوارث الطبيعية. وان المشاكل هيكلية، وليست انتقالية"^(٢٨).

ومن ثم فإن هناك حاجة إلى إدارة الأزمة المؤكدة بالتزامن مع تدخلات إغاثة قصيرة الأمد، بالإضافة إلى برنامج أكثر ثباتاً لتأمين إعادة التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لاكتساب الرزق، ولإعادة بناء الهياكل المادية الأساسية التي دمرتها رينامو بمساندة من جنوب افريقيا وإعادة دمج السكان النازحين في مجتمعات، بالإضافة إلى مساعدتهم لمنع أي تمزق إضافي. علاوة على ذلك، فقد اكدت السلطات الموزمبيقية أن أنشطة الطوارئ المتحركة في مثل هذه الاتجاهات سوف تحسن وتيسر التكامل والاندماج في برنامج الانعاش الاقتصادي^(٢٩).

وبالتالي، هناك استراتيجية حكومية للعمليات، في موزمبيق، تبحث في إدماج برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج الطوارئ وأنشطة التنمية (والمعددة بشكل رئيسي باعتبارها استثمارات جديدة في الهياكل الاقتصادية الأساسية) في استراتيجية شاملة. وهذا يشمل فكرة التحرير الجزئي كوسيلة لتحقيق الهدف، بالإضافة إلى مدخل أكثر بنوية تجاه فهم

استخدام تدخل ومساندة الدولة إذا . الاقتصاد الواسع . إن جوهر هذه الاستراتيجية الشاملة هو معالجة علاقة الدفاع والاقتصاد في سياق أزمة حادة .

ومع ذلك ، قد أتاحت الأزمة الاقتصادية وضعاً أصبح فيه القطر يعتمد بشقله على الإعانات والقروض الأجنبية في تمويل أهم وارداته الضرورية . وأصبح موضوع مشروطة صندوق النقد / البنك الدولي ، بالإضافة إلى الضغوط المتعددة من مختلف المنظمات المانحة (حكومية أو غير حكومية كلها متماثلة) ، ذات أهمية مركزية في تقييم إطار الإدارة في موزمبيق . إن السمة البارزة ، والتي تميز أغلب الوكالات الأوربية المانحة ، هي الطريقة التي ترفض بها تناول العلاقة بين الدفاع والإنتاج أوفشلها في هذا التناول .

إن وجهة نظر البنك الدولي حول برنامج الانعاش الاقتصادي تؤكد بالتساوي على تحرير الاقتصاد وعلى الخصخصة . وهذه "تهين" الشروط من أجل نمو اقتصادي أكثر سرعة وكفاءة في المدى المتوسط والطويل عندما يكون الوضع الأمني والقيود الخارجية الأخرى قد انفرجت (٣٠) . إن المظهر الملفت في هذه الإفادة هي وجهة نظر أن الوضع "الأمني" يعتبر قيداً خارجياً . وما هو مقصود هنا ، بوضوح ، أنه ليس متولد خارجياً عن عدوان جنوب إفريقيا ، وإنما بالعكس ، إنه ناتج عن هزة خارجية تبطل المعدل الذي به ينجز التكيف . وبوضوح لا تشمل وجهة النظر هذه موضوع تنظيم الاقتصاد للحرب . وجدير بالملاحظة - في الواقع - أن وصفات البنك الدولي لموزمبيق تتبع نفس حزمة إجراءات السياسة النمطية مثل تلك المقدمة لقطار مثل تنزانيا أو غانا ، على الرغم من حقيقة أن موزمبيق مواجهة بحرب عدوانية مدمرة .

ويؤكد البنك الدولي باستمرار أهمية تحويل تخصيص الموارد لمصلحة المنتجين الريفيين - وخاصة لمصلحة المزارع الخاصة والفلاحين .

وهذه يجب أن تنجز أساساً بالحصول على الاسعار الصحيحة وبالاعتماد على آليات السوق . علاوة على ذلك ، انه يؤيد خصخصة اضافية للأراضي الزراعية للدولة بالإضافة إلى المعدات (٣١) . وبلا شك فيجب أن تنجز بديها أغلب العلاقات الاقتصادية للدولة مع المنتجين ذوي الحجم الصغير من خلال السوق ، ومن ثم فإن إعادة بناء علاقات تبادل في إطار عملة مستقرة هي عنصر هام لأي استراتيجية اقتصادية تهدف لتحويل الموارد تجاه الفلاحين . ولكن هناك شرطين اضافيين نحتاج إليهما هنا .

أولاً: تطوير مقادرة تخطيطية لإدارة الاسواق المحلية بمرونة، وتحسين التدخل فى السوق أكثر، وتنسيق سياسات الدولة تجاه الاسواق المحلية وإدارة تحرير السوق لمصلحة المنتجين المحليين^(٣٢).

وهذا يتطلب درجة كبيرة من اللامركزية فى التخطيط فى قطاع الدولة نفسه، واستخدام أكبر للسلطة الاقتصادية للدولة فى التدخل فى السوق لضمان تخصيص الموارد فى مصلحة الإنتاج بدلاً من التجارة، والزراعة العائلية بصورة عامة بدلاً عن المزارع التجارية الخاصة وأقلية الفلاحين المقتدرين.

ثانياً: هناك الموضوع المركزى لتعبئة المبادرات والطاقات التنظيمية المحلية حتى يمكن انجاز برنامج إنعاش موسع فى الإنتاج وتجنيد مساندة الفلاحين فى المجهود الحرسى. وهذا يشير إلى دور جمعيات وتعاونيات الفلاحين فى إدارة استخدام الموارد على المستوى المحلى. ويجادل ماكنتش قائلاً:

”قد قلصت الحكومة الموزمبيقية مستوى التزامها تجاه التعاونيات كمنهج لتحويل الإنتاج، وقد ذهبت الموارد والمساعدات بدلاً من ذلك إلى المزارع الخاصة. رغم ذلك، كما سيستفيد المزارعون الخاصون من علاقة منظمة مع الدولة، فى شكل تبادل للمنتج من أجل الخدمات والسلع الاستثمارية، فإنه بالمثل يمكن أن تستفيد التعاونيات وجمعيات المنتجين. ويمكن للتعاونيات الحصول على بعض المنافع من كل من الضغط السياسى والانشطة التجارية والتي تذهب فى الوقت الحاضر إلى كبار الفاعلين الخاصين. وبالتالي تبدو هناك قضية اقتصادية جيدة، حيث إنه فى ظروف الحرب تكون الأسواق متفرقة، من أجل وضع موارد الدولة فى بناء منظمات لصغار المنتجين وإدارتها بأنفسهم والمساعدة فى توزيع الموارد. ويقدم نجاح تعاونيات المستهلكين الحضريين مثلاً لهذه الامكانية^(٣٣).”

وكل من هذين العنصرين - ضرورة التخطيط النشط بواسطة الدولة والذي يستجيب إلى حاجات المنتجين الريفيين على نطاق واسع، واهمية المبادرات والمقدرات التنظيمية المحلية فى إدارة استخدام الموارد - غائب تماماً عن تقارير البنك الدولى. فتحرير الاسواق متصور كهدف فى حد ذاته ويرى إنتاج الدولة فى الغالب كتجميع للمبادرات الخاصة. وفى الحقيقة تحتاج أى سياسة تهدف لاعادة ومساندة الإنتاج المحلى على جبهة واسعة إلى توحيد تعبئة المبادرات

المحلية والمقدرات التنظيمية (وليس فقط المبادرات الخاصة للبعض) ومع مساندة نشطة من جانب الدولة، هي بالتالى غير ملتفت إليها بأي تعمق. رغم ذلك، فإن هذا الموضوع بلاشك ذو أهمية مركزية- اقتصادية وسياساً- من أجل وصل العلاقة بين الدفاع والاقتصاد. ويوضح بجلاء حوار السياسة فى موزمبيق حول الارتباط المتداخل والضرورى لبرنامج الإتعاش الاقتصادى وبرنامج الطوارئ أهمية هذا الاهتمام.

ولايعنى، الارتباط الضخم للعديد من الوكالات المانحة- متعددة الاطراف، حكومية أو غيرحكومية- فى تقديم التمويل والموارد المادية لبرنامج الطوارئ، بالضرورة فهمهم الجيد لعلاقات الاقتصاد والدفاع. وفى الحقيقة، وفى العديد من الحالات، تساوى الحرب واقعياً "بالكوارث الطبيعية"- حتى وإن كانت من صنع الإنسان- ومن ثم تستلزم المساعدة الاغاثية. رغم ذلك، عادة يفصل موضوع مساعدات الطوارئ عن المدخل الهيكلى الواسع لإعادة التأهيل الاقتصادى وعادة ما يكون هذا الفصل تعسفياً. يناقش هانلون HANLON ذلك بقوة كالآتى:

إن "الطوارئ" الموزمبيقية غير عادية لأنها ليست كارثة طبيعية حيث من الضرورى تقديم الطعام والخيام فقط حتى تنحسر مياه الفيضان ويمكن للسكان إعادة البناء. بدلاً عن ذلك، تواجه موزمبيق طوارئ هيكلية مستديمة تستخدم فيها جنوب افريقيا إرهاب الدولة فى محاولة تحطيم الأساس الاقتصادى لموزمبيق. وهذا يعنى استمرارية التدمير واستمرارية تدفق اللاجئين، وتعنى إعادة بناء ضخمة. وهكذا حاولت موزمبيق ربط مساعدات "الطوارئ" بإعادة البناء. وقد برهن المانحون على انهم غير قادرين على أن يكونوا على المستوى المطلوب. فمثلاً، يدفع العديد من المانحين لجسر جوى للغذاء والحبوب والملابس للسكان النازحين فى المدن الريفية، وبعض الحالات تتطلب وجود الجسرجوى بسبب مشاكل الأمن، وفى حين أنه فى مناطق أخرى قد دمرت الطرقات (أولغمت، أونسفت الجسور). وقد طالبت موزمبيق بمعدات لبناء الطرق، والتى ستكون أرخص من الجسر الجوى فى بعض المناطق، ولكن يفضل المانحون الدفع أكثر للنقل بالجسر الجوى لأن أى نقل بالطيران سيكون "طوارئ" وبناء الطرق هو "تنمية". وفى بعض المناطق الجسر الجوى ضرورة لأن اربابى رينامو يهاجمون شاحنات الغذاء. وقد طلبت موزمبيق "عربات حماية"- ناقلات مدرعة لحمل الجنود لحماية قوافل الغذاء، والتى ستكون

أقل عن الجسر الجوي. وقال أغلب المانحين لا، لأن هذه "مساعدة عسكرية واضحة" وليست طوراً (٣٤).

وفى سياق مماثل، تفضل الوكالات المانحة العاملة فى الإغاثة استيراد الملابس والبطاطين والمعدات.. إلخ، بدلاً عن مساعدة الصناعة المحلية لإنتاجها والشراء من الشركات المحلية (٣٥). خلاصة القول، حيث تطور فى موزمبيق حوار سياسى منذ ١٩٨٣ حول ضرورة تطوير سياسات اقتصادية إيجابية تعالج علاقة الدفاع والاقتصاد فى سياق أزمة اقتصادية عميقة وانهايار سبل كسب الزرق، فقد قدم المجتمع المانع القليل فى مساندة هذه العملية. وبدلاً عن ذلك، فقد نزعّت أنشطتها إلى صرف هذه السياسات بعيداً عن الموضوع الحاسم وتشتيت الجهد المتحاسب للحكومة- وهى النقطة التى ستعالج فى هذا القسم الأخير.

التكيف والحاجات الأساسية

تواجه الحكومة الموزمبيقية بظفوط وخيارات، ليس فقط فى الإدارة الاقتصادية، ولكن أيضاً فى سياساتها الاجتماعية. وبلاشك تضع الإصلاحات الاقتصادية فى سياق الحرب أسئلة ملحة حول دلالتها الاجتماعية. إن هذا بلارب هو القضية فى إطار برنامج الإنعاش الاقتصادى الذى جلب معه ارتفاعات حادة فى تكاليف المعيشة بالاضافة إلى تقليص فى الإنفاق العام على الصحة والتعليم (٣٦).

ان موضوع الحفاظ على مستويات الاستهلاك الأساسى اثناء اطلاق الموارد للمجهود الحربى هو اولوية مركزية فى حالة حرب. وقد اوضح كينز، فى إطار مختلف تماماً ووقت مختلف- فى كراسته عام ١٩٤٠، كيف قول الحرب وبذكاء - كيف يمكن إطلاق الموارد لتمويل المجهود الحربى لبريطانيا بدون معاناة اجتماعية مفرطة بترافق إدخار اجبارى وتجميد الاجور وضبط الاسعار ودعم المواد التموينية الأساسية ودعم بدلات للأسرة (٣٧). وهذا يتطلب اقتصاداً يدار بحزم ويبحث عن الحفاظ على الحاجات الأساسية أثناء تقليص الاستهلاك الكمالى وإطلاق الموارد. ويشمل هذا أيضاً نظام قموين شامل لتأمين مستويات الاستهلاك الأساسية للسكان على نطاق واسع.

وفى الحقيقة، قد بينت تجربة التخطيط الباكورة فى موزمبيق على مبدأ مشابه لأفكار كينز

الأساسية على الرغم من اختلاف السياق ولغرض مختلف. فقد هدف التخطيط الاقتصادي- الاجتماعي إلى إطلاق الموارد لتمويل التنمية الاقتصادية السريعة أثناء تأمين الحاجات الأساسية. ومن ثم، فقد تم تقنين توزيع سلع الاستهلاك والتي تقل إمداداتها عن الطلب بالأسعار الرسمية. وفقاً لنظام الحصص (الكوتات) (بالنسبة لحجم السكان) بين المناطق، وفي حين أنشئ نظام قنوين شامل في مابوتو منذ ١٩٨٠ وحتى الآن. وقد شهد تقديم الخدمات الاجتماعية تغيرات راديكالية. فقد غيرت نسبياً، مثلاً في مجال الصحة العامة، الموارد الاستثمارية وتقديم الخدمات، وفي بعض النقاط غيرت مطلقاً من المركز إلى الطرف ومن الكبيرة إلى الصغيرة: من المستشفيات المركزية في المدن إلى المحافظات، ومن التدخل العلاجي المعقد إلى الإجراءات الأبسط، ومن عمل الطبيب إلى عمل الموظفين شبه المعالجين، ومن العلاجي إلى الوقائي^(٣٨). وعلاوة على ذلك، لمد وصول تقديم الحاجات الأساسية للسكان، فقد بحثت السياسة الاجتماعية دمج التخطيط المركزي وإمداد الدولة بنظام للتمويل الذاتي، والإمداد الذاتي جزئياً على مستوى المجتمع. وقد برهنت تعاونيات المستهلكين على أنها أكثر تأثيراً عكس متاجر الدولة، في تطوير مقدرات تنظيمية لتوزيع السلع وسط أعضائها. وبالمثل في مجال الصحة العامة، قدم عمال الصحة القرويون- الممولون بواسطة المجتمع المحلي- طبقة دنيا في الخدمة الصحية الوطنية. وقد عيى العمال المحليين لبناء مدرسة أو مستوصف أو كوخ للاجتماعات. وترقى هذه التطورات- التي لا تخلو من المشاكل إلى اللامركزية الجزئية في إدارة امدادات الحاجات الأساسية، شاملة السلع العامة، خارج نطاق قطاع الدولة ولكنه يساندها، وتشمل مشاركة المجتمعات المحلية. وهناك رغم ذلك مشكلة لاشك فيها، ناتجة من عدم الارتباط بين السياسة الاجتماعية والتي تهدف إلى لامركزية تقديم الحاجات في المجتمعات المحلية من جانب، والسياسة الاقتصادية والتي تركز الموارد بفعالية في توسيع قطاع الدولة، من الجانب الآخر^(٣٩).

لقد جلبت حرب إرهابي رينامو دماراً وحشياً للنقاط الصحية، والمدارس، والمتاجر والهيكل الأساسية الاجتماعية الأخرى. وقد أدى ذلك، إلى جانب النزوح الواسع للسكان وتحطيم سبل كسب رزقهم، إلى وضع من الحرمان والمجاعة الواسعة الانتشار. إن بعد تقديم الحاجات في سياق الإصلاحات الاقتصادية مقترنة بتدخلات الطوارئ هي إذن ذات أهمية بالغة. وهذا

يتطلب مدخلاً بتكامل فيه التوزيع والإنتاج في إدارة الإصلاحات الاقتصادية. وتبرهن هذه العملية على أنها متناقضة جداً وخاضعة لضغوط ضخمة من مجتمع المانحين. وقد بذل صندوق النقد والبنك الدولي مجهوداً كبيراً لإعادة هيكلة تقديم الحاجات في سياق اقتصاد ذي مستويين - يهتم المستوى الأعلى بتقديم الحاجات المقيدة - يدفعه تحرير الاقتصاد وإصلاحات الأسعار فرض نظم مالية كبيرة - بالمقدرة على الدفع. ويحدد الطلب الفعال - أي الطلب المسنود بالدخل - الوصول إلى السلع الاستهلاكية والخدمات في هذه الحالة. ويتكون المستوى الأدنى من "شبكات سلامة" تهدف إلى حماية المجموعات المكشوفة في عملية التكيف. وتتكون مثل هذه التدخلات من برامج خاصة لتقديم الحاجات المستهدفة للمحرومين. إن الفلسفة وراء هذا المدخل تتميز بوضوح عن مفهوم نظام عام لتقديم الحاجات مبنى على كثافة الحاجة بدلاً عن المقدرة على الدفع - وهو مفهوم يؤكد التخطيط الاجتماعي في موزمبيق. وهذا المدخل متميز أيضاً عن صفات كينز حول كيفية تمويل حرب أثناء الحفاظ على الحاجات الأساسية. وتضع وجهة النظر الأخيرة التأكيد على الأشكال العامة للتمويل أيضاً بدلاً عن شبكات السلامة.

في الحقيقة، لقد بنى منطق موقف الصندوق/ البنك الدولي على افتراضين: ١/ أن ينشئ برنامج التكيف الهيكلي بفاعلية ظروف النمو الاقتصادي الكفء في المدى المتوسط أو الطويل، وسوف تنتشر منافع مثل هذا النمو بين كل السكان على نطاق واسع، و٢/ ربما تؤثر سياسات التكيف سلباً في المدى القصير على المجموعات المكشوفة نتيجة لعملية إعادة الهيكلة خصوصاً، وأن سياسة تهدف لتصحيح الأسعار، وتحول من خلال ذلك تخصيص الموارد لمصلحة التنمية الريفية، ربما تضرب مبدئياً وبشدّة على الشريحة الأكثر فقراً في المراكز الحضرية، بالإضافة إلى العمال المسرحين من الخدمة بسبب عدم الكفاءة. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى شبكات سلامة مؤقتة لتلطيف فترة الانتقال. وبعبارة أخرى، فإن الطبقة العليا من الهياكل هي الطريق تجاه تخصيص الكفء للموارد في المدى المتوسط والطويل، في حين أن الطبقة الأدنى من الهياكل تهتم بإجراءات قصيرة الأمد تيسر عملية إعادة الهيكلة. ويفترض في الأخيرة أن تضع لنفسها مراحل حيث إن مزايا النمو تتناقص مع مرور الوقت. وهذه تبدو لي - باختصار - الفلسفة الأساسية حول التكيف ومدلولاته الاجتماعية والتي تقف وراء عمل البنك الدولي.

وإذا تركنا الشك في طبيعة هذه الافتراضات جانبا، فإنها في حالة تطبيقها في موزمبيق تتجاهل تماما الموضوع الأكثر مركزية: وهو بالتحديد أن القطر في حالة حرب. وهذا واضح بشكل صريح في الإفادة التالية لصندوق النقد حول برنامج الانتعاش الاقتصادي:

"لن تكون استجابة الاقتصاد حتى لمبادرات السياسة القوية كافية لإنتاج نمو دائم وتوازن مستمر في ميزان المدفوعات خلال فترة البرنامج (٨٧-١٩٩٠). ومع ذلك، تقدم إجراءات الإصلاح والتكيف إطاراً للاستخدام الفعال لكل من الموارد المحلية والخارجية في مساندة التغيرات الهيكلية والمؤسسية والتي معنى ما تحسن الوضع الأمني، يمكن أن تقود الاقتصاد للنمو المستمر" (التأكيد مني)

النقطة هنا، أن الاقتصاد يحتاج إلى أن ينظم لمساندة الدفاع من أجل تحسين الوضع الأمني" وهذا هو الموضوع المركزي للسياسة الاقتصادية في موزمبيق، وهذا يتطلب حزمة سياسة تربط بين الدفاع والإنتاج وتقديم الحاجات الأساسية.

لقد ناقشت في القسم السابق، بأنه لا يمكن أن يعتمد إعادة تأهيل الإنتاج، وخاصة الإنتاج الريفي، على تحسين مؤشرات السعر وتدفق الموارد إلى المنتجين الريفيين من خلال قوى السوق وحدها. فمن الضروري إعادة إنشاء التبادل مع الفلاحين من خلال آليات السوق، ولكن هذه تحتاج إلى أن تعمل في إطار اقتصاد يدار بعزم والذي تستخدم فيه سلطة الدولة الاقتصادية بفعالية لتوجيه تخصيص الموارد في برنامج موسع القاعدة لإعادة التأهيل. ويجب أن تترابط إعادة تأهيل الاقتصاد والتنمية وأنشطة الطوارئ داخل إطار الإدارة الكلي. ويلعب إمداد الحاجات الأساسية دوراً هاماً في هذا الإطار. وتفصل ضغوط المانحين من أجل إنشاء اقتصاد ذا مستويين، أنشطة الإغاثة (الطوارئ) عن إعادة التأهيل الاقتصادي والتنمية، بدلاً من أن تعمل على أن يتكاملا معاً.

وهنا هي المساعدات الغذائية. تستخدم الوكالات المانحة عادة تمييزاً بين مساعدات الغذاء المنتظمة (هيكلة) ومساعدات الطوارئ أو الإغاثة. وتعتمد موزمبيق على كليهما في أغلب غذائها (المسوق). فالأول يوزع من خلال شبكات التوزيع العادية (تشمل نظام التموين/الكوتات) وتباع بسعر يحدد بمعدل قيمة الواردات (حتى إذا كانت متعلقة بمنح). وقد أدى تخفيض العملة المتوالى إلى ارتفاع سريع في أسعار الغذاء إلى الدرجة التي لا يستطيع أغلب

المستهلكين المحضرين بها شراء قموينهم^(٤٢). ويضع تنامي حالات سوء التغذية ضغطاً على مساعدات الإغاثة من خلال العديد من برامج التغذية الإضافية المختارة، والتي عادة تستهدف أعضاء معينين في الأسرة وتستبعد آخرين. وتتبع أنشطة المانحين في مجال الرعاية الصحية نفس الطريقة. فهناك ضغوط قوية للتحويل إلى برامج مختارة للرعاية الصحية، مثل التطعيم، والأدوية الضرورية، والسيطرة على أمراض الإسهال... إلخ، ولكل واحد منها قمويله المنفصل وهياكله الخاصة المفروضة^(٤٣).

إن الموضوع الاساسى هو أن الحرب تستلزم إعادة تأهيل سبل كسب الرزق على نطاق واسع. وهذا يشمل معالجة كل من جانب الانتاج وطريقة إمداد الحاجات الاساسية في نفس الوقت. وتعنى فكرة اقتصاد ذى مستويين مفهوما عما يسمى بالمجموعات المكشوفة والتي تحتاج إلى أغاثة مؤقتة، وحتى تصل إليهم نتائج عمليات التنمية. وتقدم مثل هذه الفكرة إرشاداً قليلاً عندما تكون المهمة الاساسية هي إعادة بناء سبل كسب الرزق التي دمرت في الحرب. وتحتاج الاغاثة أن تكون عنصراً مكملاً لإعادة البناء هذه، والتي تعالج في نفس الوقت إعادة تأهيل الإنتاج ايضاً.

إدارة القطاع العام و"مساعدة" المانحين

تتطلب إدارة الاصلاحات الاقتصادية في عملية تنمية اشتراكية في ظل ظروف حرب عدوانية، فعلاً وتخطيطاً متماسكاً ومنسجماً من جانب الدولة. إن الموضوع الاساسى ليس تراجعاً عن التخطيط، ولكنه مدخل مختلف. وان مكونات مثل هذا المدخل هي: لامركزية أكثر لتخطيط التراكم والتحكم فيه يكون له قاعدة شعبية، وارتباط وثيق بين أنشطة إعادة التأهيل والطوارئ والتنمية فيما يتعلق بالإنتاج وإعداد الحاجات الأساسية^(٤٤).

ويعنى اعتماد موزمبيق على المساعدات الأجنبية والديون لتمويل وارداتها الضرورية بالإضافة إلى النفقات العامة أن أفضليات المانحين تشكل ضغوطاً هامة على تخطيط الدولة. ويمكن أن تؤثر شروط صندوق النقد والبنك الدولي بالإضافة إلى القيود الصغيرة المتعددة على استخدام قمويل المانحين على محتوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما وضعت في الأقسام السابقة. ويمكن أن تضعف بشدة أفعال وأنشطة المانحين من مقدرة فعل الدولة فيما يتعلق بقدرتها التنظيمية لإدارة النفقات العامة خاصة والقطاع العام عموماً.

إن أحد جوانب هذه المشكلة والذي ربما يبدو صغيراً ولكنه فى الحقيقة أكبر مما يبدو، هو: ... إن هجوم الوكالات المانحة على الموارد المهنية والتي يمكن أن يحشدوا الموزمبيقيون على مستوى السياسة والتخطيط المركزى الضرورى. وبوضوح لا توجد وكالة مستعدة لتوفير التمويل بدون أن يكون لديها رأى فى كيفية استخدام هذه الأموال. ولحد معين فإن ذلك معقول. ولكن لخطات من التفكير توضع بالضرورة أن هناك عالماً مختلفاً بين بناء سياسة وتنفيذها بتمويل محلى داخلى، وإعادة بيعها إلى عدد وافر من الوكالات المختلفة ذات الفلسفات والمناهج والقيود المختلفة. وفى الحقيقة أن الوقت الذى يضيعه الموظفون على المستوى المركزى هو أحد الموارد النادرة جداً^(٤٥).

إن هذه المشكلة والتي كانت واضحة حتى قبل برنامج الانعاش قد أضافت وضخمت أبعاداً جديدة منذ بدء برنامج الإنعاش الاقتصادى. تتعلق هذه الأبعاد بموضوع استنزاف العقول لأكثر الكوادر المهنية من القطاع العام.

ويعنى برنامج الانعاش الاقتصادى فى الواقع أن تفرض قيوداً نقدية على اقتراض القطاع العام، ومن ثم، على اتفاق القطاع العام على المرتبات والأجور. فقد جرف بسرعة التخفيض الحاد للمبتكال وتضخم أسعار السلع الاستهلاكية دخول القطاع العام. ولقد قاد ذلك إلى استنزاف العقول من القطاع العام، ومدى هذا الاستنزاف غير موثق بشكل تام. ولا يشمل هذا التدفق إلى الخارج للمهنيين من القطاع العام، رغم ذلك، حركة نحو التوظيف فى القطاع الخاص. وفى الحقيقة، أن سوق المهارات المهنية والفنية أو الإدارية محدود نسبياً فى القطاع الخاص. إنه يهتم أساساً المؤسسات الخاصة الكبيرة والتي لديها عادة كوادر كافية (فى الحالات المحددة فى موزمبيق) والذين تخضع مرتباتهم أيضاً للارتفاع الحاد فى تكاليف المعيشة بطريقة شبيهة لموظفى القطاع العام. ويتم الاستنزاف الحقيقى للعقول من كلا القطاعين العام والخاص للتوظيف مع الوكالات المانحة. وعادة توضع المرتبات بالدولار فى القطاع الأخير وبالتالي تبقى معزولة عن أى تخفيضات فى أسعار الصرف.

إن حركة المهنيين للتوظيف مع الوكالات المانحة ليس فقط بسبب إمكانيات الدخل الجيد، ولكن أيضاً بسبب التجهيزات الجيدة فيما يتعلق بالمواصلات، والتوثيق والآلات الكاتبة والكمبيوتر... إلخ. وإنها فى الواقع تجربة تعليمية لأى زائر إلى موزمبيق أن يرى التباين

المحاد بين وزارة الصحة، حيث عادة حتى الورق والأقلام فى ندرة، ومكاتب اليونيسيف ذات الكمبيوترات والآلات الكاتبة ومركز التوثيق وسبل النقل والمواصلات الحديثة.

ويكشف السوق المتنامى للتوظيف للمهنيين المحليين فى الوكالات المانحة اتجاهاً هاماً. فهناك ميل ملحوظ للوكالات المانحة للامتناع عن مساندة الإدارة العامة وتطوير مقدراتها الإدارية. بدلاً عن ذلك، تفضل الوكالات المانحة مساندة منتقاة لبرنامج محدد يحتاج عادة لخبراتهم المؤسسية والإدارية بصفة خاصة. وعادة ما توضع هذه الإدارة تحت سيطرة المانح. فمثلاً، فى مجال الرعاية الصحية، لم يتحول التركيز من مساندة الخدمات الصحية العامة فى اتجاه تدخلات مختارة فحسب ولكنه أيضاً تحول بعيداً عن وزارة الصحة وفى اتجاه اليونيسيف فيما يخص الإدارة. وقد علق هانلون حول هذا الميل كالاتى:

"إذن! وعندما يغادر المانح، فمن الذى يدرّب المدرسين، ويبنى الطرق ويدير المحطات الصحية ويقدم الامدادات الزراعية، إلخ؟ من الذى سيساند الفلاحين؟ الإجابة، بالطبع، هى الحكومة، وقد أوضحت الحكومة الموزمبيقية درجة عالية من الالتزام بتقديم الخدمات والمساعدات إلى الذين يحتاجونها أكثر. ولكن كان أثر ممارسات المانحين هو تقليص مقدرة الحكومة الموزمبيقية فى مساعدة المحتاجين. قد سبق تخطى وتجاهل وتقليص وتحميل الحكومة الضعيفة والهيكل الخاصة فوق طاقتها، بحيث إنها لاتستطيع العمل. بكلمات أخرى، يحول المانحون موزمبيق بحيث تعتمد على المساعدات^(٤٦)."

وعادة فإن المنظمات غيرالحكومية- والتي يوجد أكثر من مائة منها عاملة فى موزمبيق- توسع عادة هذا الميل وتضخمه.

فإن أغلبها يحاول أن يكون له برنامج مستقل يعمل مباشرة "مع السكان" أو "أفقر الفقراء"، ولايثق أغلبها فى كل الحكومات، وتجعل عدم التعاون والعمل مع الحكومة موضوع شرف. والكثير منها معادٍ بصراحة للحكومة، وبعضها ببساطة رافضة، وترفض كلتا المجموعتين إعطاء الموارد للحكومة وتحاول تجاهل الهيكل الحكومية. فربما يساعدون عدداً قليلاً من الفلاحين الأفراد (ويشعرون أنهم أحسنوا بفعل ذلك) ولكنهم يقلصون مقدرة الحكومة على مساعدة أعداد أكبر. فعندما يكون للمشروع كل العربات ولايوجد مثلها للمنطقة، فباستطاعة موظفى المشروع وليس موظفى الحكومة زيارة القرى^(٤٧)

وتدرك بعض المنظمات غير الحكومية - بالمقابل - أن الحاجات المعبر عنها في موزمبيق تبرهن عادة على أنها مرتبطة بشدة بالسكان عما تحاول المنظمات غير الحكومية فعله، وبالتالي يميلون إلى مساندة فعل الحكومة بدلاً عن تجاهلها.

وفي الخلاصة، وعلى الرغم من اهتمام أغلب المساعدات الأجنبية نظرياً بتمويل النفقات العامة، فإن أفعال المانحين في الممارسة تجرف بحدة تماسك وقدرات إدارة القطاع العام بواسطة السلطات الموزمبيقية. وهذا يحد ذاته معوق كبير لقدرات السلطات الموزمبيقية على إدارة إصلاحاتها الاقتصادية في سياق الحرب، وذلك بمعزل عن حقيقة ضغوط المانحين حول محتوى هذه الإصلاحات.

الهوامش والمراجع

- ١- بمعزل عن الوثائق الرسمية للسلطات الموزمبيقية والبنك الدولي وصندوق النقد. هناك مصادر قليلة متوفرة، تناقش برنامج إلتعاش الاقتصادى ERP. نذكر هنا مرجعان مهمان (Marshall (1988), and Hermele(1988). ويوجد موضوع جيد عن الخلفية فى (Mackintosh (1986).
- ٢- قد قدم هذا الموضوع حول تحول التأكيد من السياسى إلى الاقتصادى الفنى "المحايد" ببلاغة من قبل Hopwood (1984) فى تقييمه لدور تغير المفاهيم حول حسابات القطاع العام استجابة إلى وجهات النظر المتغيرة حول دور الدولة فى الثمانينيات.
- ٣- أنظر أيضاً Harris, 1986 pp.84-85 لنقاش الموقف الايديولوجى لصندوق النقد حول الحياد السياسى والخبرة الفنية على ضوء دوره العام فى بناء سوق حر مبنى على علاقات اقتصادية متعددة الاطراف.
- ٤- Mackintosh and Wuyts, 1988, p. 136.
- ٥- الوثائق الأولية لكلا المؤتمرين هي: Third Congress, Frelimo, 1977a; 1966b; Fourth: Congress, Frelimo, 1983a; 1983b.
- ٦- ولنقاش حول البنى الاقتصادية الموروثة انظر Wuyts, 1989, ch.1
- ٧- Wuyts, 1989, ch. 3 appendix.
- ٨- Mackintosh, 1986, pp. 558-62; Hanlon, 1984; 1986; Green, et al., 1987; CENE/ DPCCN 1988, pp. 5-8.
- ٩- لنقاس موضوع تخطيط الدولة والأسواق الموازية انظر Mackintosh, 1986 pp.5658-9
- ١٠- Machungo, 1987.
- ١١- Frelimo, 1977a and 1977b.
- ١٢- Mackintosh and Wuyts, 1988, p. 137.
- ١٣- Wuyts, 1989, ch.6.
- ١٤- بنى هذا الملخص على ملاحظات ميدانية فى بحث حول النقود والاقتصاد الريفى والأسواق الموازية قام به مركز الدراسات الأفريقية (Eduardo mondlaune University, Maputo) فى مابوتو وفى منطقة مراكينا فى ١٩٨٣. انظر أيضاً المرجع السابق الفصل السادس.

- ١٥ - Mackintosh and Wuyts, 1988, pp 141-6.
- ١٦ - المرجع السابق. p.143.
- ١٧ - المرجع السابق. pp. 144-5.
- ١٨ - لنقاش حول تخطيط الحجم مقابل التخطيط النقدي انظر Likierman, 1984 pp.148-52 وانظر أيضا Fits Gerald 1988, pp52-5 لنقاش مشابه في سياق التخطيط الاشتراكي
- ١٩ - Kornai, 1979, pp. 806-8.
- ٢٠ - Wyuyts, 1989, ch. 5.
- ٢١ - Saith, 1985 pp. 31-9 وانظر أيضا ch. 6 نفس المرجع السابق.
- ٢٢ - Mackintosh and Wuyts, 1988, pp. 151-5; Wuyts, 1989, ch. 6.
- ٢٣ - Mackintosh and Wuyts, 1988, pp. 151-5; Wuyts, 1989, ch.6
- ٢٤ - Mackintosh 1986m pp. 577-9.
- ٢٥ - أوردت في Noticias الصحيفة اليومية في مابوتو ١٦ فبراير ١٩٨٧
- ٢٦ - لنقاش مستفيض، انظر Mackintosh & Wuyts, 1988. ويوجد تحليل مماثل في حالة نيكاراغوا في Kaimowitz, 1988
- ٢٧ - CENE: 1988, p. 5.
- ٢٨ - المرجع السابق. p. 7.
- ٢٩ - المرجع السابق. p. 8.
- ٣٠ - World Bank, 1987, p. 4.
- ٣١ - مقابلة مع بعثة البنك الدولي، نوفمبر ١٩٨٧.
- ٣٢ - Mackintosh, 1986, p. 4.
- ٣٣ - المرجع السابق. pp. 577-8.
- ٣٤ - Hanlon, 1988.
- ٣٥ - المرجع السابق.
- ٣٦ - Hermele, 1988, pp. 17- 21; Marshall, 1988.
- ٣٧ - Sears, 1976, p.205.

- ٣٨-انظر مثلاً Walt. 1983. walt & wield, 1983
- ٣٩- Mackintosh and Wuyts, 1988.
- ٤٠- لنقاش هذه الحالة في قضية الصحة انظر Cliff, et al, 1986
- ٤١- صندوق النقد ١٩٨٨ ، أوردت في 18 p. 1988, Hermele.
- ٤٢- Hermele, 1988, pp. 19-20; Marshall, 1988.
- ٤٣- Cliff, et al., 1986, p.18.
- ٤٤- Mackintosh and Wuyts, 1988.
- ٤٥- Cliff, et al., 1986, pp. 13-14.
- ٤٦- Hanlon, 1988.
- ٤٧- المرجع السابق.

١٢- نیکاراجوا:

الآزمة الاقتصادية والانتقال فى الأطراف

مقدمة:

يبدو أن اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الرئيسية، والتى تشكل محرك نظام السوق، تنبثق أخيراً من مرحلة طويلة للتكيف بعد ازدهار ما بعد الحرب، والتى شملت عمليات تكنولوجية وأساليب عمل جديدة، وإعادة توزيع للدخل وتحول قوة السوق بين الأقطار والمناطق. وتشمل إعادة الهيكلة هذه اختلالاً اقتصادياً كلياً حاداً وممايزاً فى مستويات المعيشية، بينما ينبثق نموذج التراكم الجديد، حتى وإن كان لا يمكن وصفها باعتبارها "أزمة" بالمعنى الكلاسيكى لانهيار النظام الاجتماعى^(١). ويشهد "العالم الثانى" فى نفس الوقت تحولاً عاماً من نوع مختلف، حيث تخرج الاقتصاديات المخططة من مرحلة طويلة للتصنيع الإيجابى والمكثف لمجتمعات أساساً زراعية، إلى مرحلة أكثر تعقيداً من النضوج الصناعى وإعادة تنظيم المؤسسات.

وتولد هذه التغيرات بالنسبة لاقتصاديات الأطراف فى السوق العالمى - من خلال تفاوتات الأسعار، والطلب فى السوق، والتوريد التكنولوجى، ومعدلات سعر الفائدة... إلخ - هزات حقيقية، تجلب معها حالة من عدم الاستقرار المالى وتوتر اجتماعى يشار إليه عادة باعتباره

"أزمة اقتصادية" في العالم الثالث^(٢). ومع ذلك، لا يبدو أن هناك نموذجاً حقيقياً للتراكم ينبثق من تجربة التكيف الهيكلي المفروضة من الخارج. وهذه المشكلة حادة خاصة حيث توجد من قبل عوامل داخلية عامة تؤدي إلى الركود أو إلى انهيار في التنظيم الاقتصادي.

وتشكل المجتمعات ذات اقتصاديات الأسواق الثانوية، والتي تحاول بعض أنواع التحول غير الرأسمالي لتجاوز هذه المشاكل العامة، حالة خاصة بين الأقطار النامية. فهي عادة ليست فقط عرضة لهزات السوق الخارجي، وإنما أيضاً عرضة إلى المحاولات المقصودة لزعزعة استقرارها اقتصادياً بواسطة القوى الخارجية. وفي هذه الحالات تصل النجاة من العاصفة إلى أبعد من التكيف الهيكلي ليشمل الدفاع عن السيادة نفسها.

سأناقش في الصفحات التالية السمات الرئيسية العامة لاقتصاديات الانتقال في دول العالم الثالث، والتي تجعلها إلى حد ما مكشوفة للهزات الخارجية. وهذه تشمل معاً الهياكل الاجتماعية الموروثة وتلك التي يبدو أنها تتبع من عملية الانتقال نفسها من جانب؛ وأشكال التنظيم الاقتصادي والعلاقات الدولية التي أقيمت من الجانب الآخر. إن المهم خاصة هو المدى الذي وصل إليه تعديل التنظيم الاقتصادي من أجل الاستجابة للأزمة المتولدة من الخارج، والطريقة التي بها يعوق أو يساعد ذلك عملية الانتقال نفسها.

وفيما بعد سيتم نقاش الموضوعات المحددة أعلاه، في حالة الاقتصاد النيكاراغوي منذ ١٩٧٩ ومن ثم نقاش التخطيط والسياسة الاقتصادية في علاقتهما بالهزة الخارجية خلال حقبتين: حقبة "إعادة البناء" ٧٩ - ١٩٨٣ عندما كانت الموضوعات السائدة هي هزة السوق الخارجي والتحول المحلي المخطط؛ وحقبة "البقاء" ٨٤ - ١٩٨٨ عندما ساد خلق الأزمة الاقتصادية كجزء من استراتيجية التمرد على الولايات المتحدة واستجابة المجموعات المختلفة في المجتمع النيكاراغوي. ينظر القسم التالي في مشكلة تشكيل السياسة الاقتصادية في ظل ظروف الأزمة واستراتيجيات البقاء لمختلف المجموعات الاجتماعية.

وفي الخلاصة، فقد وصفت باختصار القضية الحالية بين نيكاراغوا والولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية - في لاهاي بخصوص التعويض عن الدمار الاقتصادي الناجم عن محاولات الولايات المتحدة زعزعة استقرار الحكومة الساندينية. وللحكم مدلولات هامة بالنسبة للحقوق القانونية للأمم الصغيرة في صيانة سيادتها في الاقتصاد العالمي.

ولا يحاول هذا الفصل الوصول إلى نتائج محددة ،وليس من المفترض أن يكون كشف حساب كامل للتجربة الاقتصادية النيكاراجوية^(٣). يجب النظر إلى المحتويات كجزء من بحث طويل الأمد في تفسير عام للتحول الاقتصادي والاجتماعي في تلك الأقطار من دول العالم الثالث، والتي تحاول أن تبني الاشتراكية^(٤). وإذا كان لابد من استخلاص نتيجة، فربما تكون عن أنه يجب في المرحلة الأولى لانتقال الاقتصاديات الصغيرة أن تخطط للبقاء بدلاً عن التنمية.

أثر الهزة الخارجية على الاقتصاد الانتقالي وكيفية استجابته لها:

إن المشاكل التي تواجه المجتمع الزراعي في المراحل الأولى للتصنيع معقدة ومثيرة للجدل. وتكون أشد تعقيداً عندما ترتبط بالانتقال إلى نموذج تنمية غير رأسمالية^(٥). وإننى أفترض أن مثل هذا الانتقال ينبع من الانهيار العام للتشكيلة الاجتماعية السابقة وبهدفين استراتيجيين للدولة هما إعادة هيكلة الإنتاج والتوزيع من أجل تحقيق التطلعات الشعبية في تقديم الحاجات الأساسية والمساواة من جانب، والرغبة في "التحرر الوطني" بمعنى وضع جيوبولتيكى أقل خضوعاً من الجانب الآخر. ويوضع الانتشار الواسع في تبنى نماذج "الاقتصاد المختلط" في السنوات الأخيرة للربط بين الدولة والمجتمع المدني في اشتراكية العالم الثالث انحرافاً ذا دلالة عن المبادئ والممارسات الاشتراكية الارثوذكسية العتيقة في محاولة لمعالجة حقائق أنماط الإنتاج غير المتجانسة وتعقيدات الإدارة الاقتصادية الجماعية^(٦). سأجادل بأن هذه العوامل الثلاثة تحدد بدرجة كبيرة المقدرة على الاستجابة للهزة الخارجية.

ويمكن القول^(٧) إن مثل هذا الاقتصاد في "أزمة" عندما:

أ: لا يمكن توليد صادرات كافية في المدى المتوسط لتسديد فاتورة الواردات الأساسية (المواد الخام وقطع الغيار ومعدات الإحلال) من أجل الصادرات والحاجات الأساسية، ولخدمة الديون القائمة (صافية من هروب رأس المال)، بكلمات أخرى، عندما تكون المساعدات/ القروض مطلوبة لأغراض أخرى غير الاستثمار؛

ب: لا يمكن المحافظة على امدادات الحاجات الأساسية (غذاء، وصحة، ونقل ومواصلات وتعليم وإسكان إلخ) وتوزيعها بمستويات مقبولة، وكافية لذلك المجتمع (وتزيد مع نمو

السكان)؛ مما يؤدي إلى صراع سياسى واجتماعى حول تخصيص الموارد؛
ج: لاتستطيع الدولة أن تصحح هذه الحالة بسرعة بسبب النزاع الاجتماعى حول كيف يمكن
إنجاز التكيف، أو لأنها تفتقد الموارد (بسبب "الأزمة المالية") الملازمة لذلك؛ مؤدية إلى
افتقاد "الاستقلالية النسبية" الضرورية فى درجة التدخل المطلوب.

يطرح هذا التعريف العديد من الأسئلة والإجابات. ولكن يبدو أن فشل الوصول إلى هذه
الأهداف هو المقصود فى الخطاب الشعبى عند الإشارة إلى "أزمة اقتصادية"^(٨) وهى تختلف
بوضوح فى الممارسة عن الفقر أو التخلف.

بالطبع أن "القضية الزراعية" أبعد من أن تكون قد حسمت فى الانتقال إلى الاشتراكية^(٩)
ولكن من الصعب المجادلة بأن هناك خطورة فى فقدان طاقة إنتاجية قابلة للتسويق - على
الأقل فى السنوات القليلة الأولى للانتقال. ولهذا السبب تتبع فى العديد من الحالات مرحلة
أولية من "الاقتصاد المختلط" من أجل تقليص الهزة الإنتاجية الأولى وبالتالي خطر الأزمة
الاقتصادية. وبماثل ذلك تأمين الشركات الأجنبية القائمة على الموارد الطبيعية. فمهما كانت
المنافع فى المدى الطويل، فإن لهذا التأمين آثاراً سلبية مباشرة على الإنتاج خاصة طاقة
الصادرات وقنوات التصدير بالإضافة إلى تلك الإمدادات المحددة فنياً مثل قطع الغيار.
ولا يبدو أن أثر تغيرات الملكية فى الصناعة والخدمات الحديثة كبيراً، بسبب أن عملية العمل
أكثر تقيداً من الناحية التكنولوجية، حتى لو أصبحت هجرة الفنيين مشكلة صعبة إذا كان
لا يمكن تدريب الكوادر الجديدة بالسرعة الكافية. فإذا افترضنا اعتماد هذه الأنشطة على
الأرجح على العملات الأجنبية المتولدة فى القطاع الأولى، فستكون لخسائر الإنتاج فى هذا
الأخير آثار مضاعفة على الأول.

ويعنى تغير ميزان القوى السياسية المحلية بالثورة الاجتماعية انبثاق توقعات فيما يتعلق
بمستوى معيشة أغلبية السكان. وربما تتم مقابلة هذه التوقعات فى المناطق الريفية إلى درجة
معينة بالإمداد الذاتى (أى زيادة إنتاجية الأسرة المعيشية Household) نتيجة الإصلاح
الزراعى، ولكن فى المناطق الحضرية ومؤسسات القطاع الأولى، فإن الضغط على الدولة لتلبية
مستلزمات الحاجات الأساسية فيما يتعلق بالتغذية والإسكان، النقل والمواصلات، وإمدادات
المياه والكهرباء والتعليم والصحة سيكون قوياً للغاية. إلى درجة أنها تلبى من خلال نفقات

الدولة المركزية، وبالتالي من المحتمل أن تؤدي إلى التزام دائم في الميزانية وتزايد الاعتماد على العملات الأجنبية (أو المساعدات) في تقديم هذه الخدمات. وكلاهما سيزيد انكشاف الاقتصاد للصدمة الخارجية، والتي تعني أن تقليص للرفاهية قاسى اجتماعياً وعجز تضخمى في الميزانية إذا ما تدهورت المقدرة الشرائية.

ويخفض نموذج تقديم الحاجات الأساسية المبنى على التعبئة الشعبية^(١٠) - أى تنظيم المجتمعات الشعبية- مستلزمات العملات الأجنبية (بتبنى "تكنولوجيا مناسبة" أكثر للخدمات الأولية ومواد البناء... إلخ)، ويعبئ العمل الفائض لتعويض نفقات الميزانية. ومن البديهي أن هذا النموذج أقل إنكشافاً للصدمة الخارجية. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن إنشاء هذه الامدادات الأولية للمواطن سيولد حتما طلباً اجتماعياً فعالاً لإمداد ثانوى بالمستشفيات والمدارس العليا، والكهربية... إلخ- وكلها لها حتماً محتوى كبير من العملات الصعبة. على الرغم من ذلك هناك معنى حقيقى أن يصبح "القطاع الثانى" * الجديد فى الاقتصاد لامركزياً وإحلال الواردات من أجل جعل إمدادات الحاجات الأساسية ذا استقلالية نسبية وبالتالي أقل عرضة للصدمة الخارجية.

ويؤدي منطقياً تأميم التجارة الخارجية، والبنوك والتسهيلات الإنتاجية الرئيسية إلى أن تصبح الدولة مسئولة عن قرارات الاستثمار، حيث من الأرجح أن لا يستثمر قطاع الأعمال المتبقى على مستوى واسع، وكما أن صفار المنتجين والتعاونيات الجديدة ليسوا فى وضع يمكنهم من الاستثمار أيضاً. وتتحد الحاجة طويلة الأمد لتصنيع الاقتصاد من أجل معالجة الأهداف الاستراتيجية الثلاثة المعرفة أعلاه (التحول الهيكلى، وإمداد الحاجات الأساسية وتقليص التبعية) مع مصلحة مجموعة "مدراء الدولة" فى التحديث؛ والتي تولد دفعاً مستمراً تجاه استثمار دولة عالٍ يعرف "بانحياز التراكم"^(١١) "Accumulation Bias". ويولد هذا الاستثمار المفرط توتراً مع إمداد الحاجات الأساسية- فى كل من مفهوم الإمداد المركزى مقابل الإمداد المحلى وكذلك فى تخصيص الموارد- والتي تقود فى الواقع إلى أشكال من "الازدحام"^(١٢) "Growdingout" الاقتصادى الكلى فى شكل أزمة ميزانية ونقص فى العمالة.

* قطاع انتاج وسائل الإنتاج (المترجم)

وأخيراً وليس آخراً تميل المشروعات الكبيرة الاستثمارية (مقابل التسهيلات الموجودة أو توسيع المؤسسات الصغيرة) إلى أن تأخذ وقتاً طويلاً حتى تثمر ويصبح لديها التزام استيرادي عالٍ في شكل قطع غيار وغيرها، وكلتاها تزيدان الانكشاف الخارجى فى المدى القصير والطويل - مهما كانت المنافع فى المدى الطويل. وبدون الذهاب إلى أقصى مدى وهو نفى ضرورة مثل هذا التراكم الصناعى للدولة، فالتجربة توضح ضرورة تصحيح الميزان بين استثمار الدولة والاستهلاك المدنى حتى إذا انخفض توفر النقد الأجنبى فجأة، أن لا يكون كل التوتر من نصيب إمدادات الحاجات الاساسية. وإنه من الضرورى تأمين إجراءات اقتصادية كلية وجزئية كافية (مالية وتسعيرية) فى تقديم تمويل محلى كافٍ للإستثمار بحيث لا تؤدي انخفاضات التمويل الأجنبى إلى عجز فى الميزانية لا يمكن معالجته.

ويمكن توضيح ذلك بسهولة فى اقتصاد مخطط فى ظل ظروف عدم التيقن فى السوق الخارجى فهناك أفضليات يمكن اكتسابها من تخفيض معدل الاستثمار الثابت من أجل تقديم موارد أكثر للصيانة والإصلاح، وللاحتفاظ بدرجة من المرونة فى مستويات الاستهلاك - بكلمات أخرى، الاحتفاظ "باحتياطى" فى اليد للتغلب على التذبذبات الخارجية^(١٤). وينفس الطريقة يعنى عدم التيقن أنه يمكن اشتقاق المنافع من التخطيط من أجل مستوى أعلى للصادرات فى مقابل الاستهلاك، انحياز تجاه ما هو قائم فعلاً أى "القطاع الأول" * لمثل هذه الاقتصاديات. وذلك لأنه فى "حالة تجاوز الهدف" لاحتياطات العملة الصعبة يمكن تحويلها إلى سلع استهلاكية (مستوردة)، بينما فى الحالة المعاكسة، لا يمكن أن تصدر السلع المحلية بسهولة.

إن الاقتصاد الانتقالى عرضة للتأثر بالاختلالات فى الاقتصاد الكلى العالمى التى تنعكس على دول العالم الثالث ككل والتى تعبر عن نفسها فى شكل أسعار سلع، ومعدلات فائدة، ومفاوضات الديون وتقييدات السوق. ويتقلص درجة الاعتماد على النظام الرأسمالى العالمى ، يمكن فى الحقيقة توقع تقليل أثر هذه الهزات الخارجية. ويجب أن تخفض السيطرة المركزية على ميزان المدفوعات من نطاق هروب رأس المال (مباشر وغير مباشر بتحويل التسعير...

* قطاع انتاج وسائل الإنتاج (المترجم)

إلخ) والسماح بإعادة تخصيص العملات الأجنبية النادرة فى الأولويات الوطنية، مع أن السيطرة المركزية ربما تقلص المرونة فى مجالات مثل مبادرات الصادرات غير التقليدية. ولكن مدى الاستجابة على مستوى المؤسسة للتكيف مع الخطة سيكون معتمداً على ازدواج الإجراءات الإدارية مع تغيرات فى السعر المحلى (مثلاً، تغيرات معقولة فى معدل الصرف الحقيقى) تؤثر على الربحية بطريقة يمكن معها أن تتحرك قرارات الإنتاج فى الاتجاه المرغوب فيه. ومن المحتمل أن يكون الفشل فى تخطيط الأسعار النسبية (وأكثر عمومية، تحويل "علاقات التبادل" لتتوافق مع علاقات الإنتاج) السبب فى جمود الاقتصاديات الانتقالية.

وقد كانت التجربة العامة هى تحول فى علاقات التجارة تجاه اقطار التعاون الاقتصادى CMEA- وما له دلالة أكبر هى المساعدات. وفتح ذلك فى وقت واحد الباب لمجالات جديدة وكذلك لمشاكل جديدة. وفى الجانب الإيجابى، تكون أسعار السلع أكثر استقراراً، حيث يتم التفاوض حولها فى اتفاقيات تجارية طويلة الأمد، ويمكن أن تحتوى على خصم عن أسعار السوق العالمى (أى الرأسمالى). وتستلم المشروعات الاستثمارية العامة مساعدة رأسمالية تشمل نقل التكنولوجيا المناسبة، ويوضع التأكيد على رفع مهارة العمل وتقديم تسهيلات صيانة وإصلاح كافية. ويجب أن يتيح كل ذلك تخطيطاً أفضل للتجارة ومقدرة أكبر على مقاومة التآرجحات الاقتصادية العالمية.

رغم ذلك، وفى الجانب السلبى، يمكن أن يسبب التحول من الشركاء التجاريين (وهو عادة مفاجئ) إلى إزاحة مواقع خطيرة جداً. ومن المنطق توقع انخفاض فى التسليفات المصرفية التجارية العالمية (ولكن يمكن أن يضمن تمويل التجارة مقابل مستقبل سلع الصادر) مع أن الاستمرارية فى المساعدات الثنائية الرسمية سوف يعتمد على العوامل السياسية^(١٥). والأكثر بدهة هو التغيير فى التكنولوجيا الذى ربما يجعل المعدات العتيقة لا فائدة منها، أيضاً غير مناسبة للنظم الزراعية المحلية لأسواق الصادرات الإقليمية. إن السمات التنظيمية لمجلس التعاون الاقتصادى CMEA، والمبنية على شبكة صناعية متكاملة، والتخطيط المركزى ودرجة عليا من الاكتفاء الذاتى، تجعل المستلزمات المتأرجحة وإنتاج الاقتصاديات الاشتراكية لدول العالم الثالث، من الصعب استيعابها وتكييفها^(١٦).

وقد بلغ الحد أن شملت الإصلاحات الحالية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية مدخلاً

ذاتوجه إلى السوق وإلى رجال الأعمال، مما سيقصر عدم المرونة في المستقبل؛ ولكن بنفس الطريقة، هناك اتجاه متنام لتطبيق الأسعار "العالمية"^(١٧) وتعظيم عائدات العملات الصعبة على بنود مثل قطع الغيار. ونتيجة لذلك، فإن الأكثر واقعية هو اعتبار السوق العالمى كوحدة واحدة ترسل الهزات من "الشمال" إلى "الجنوب"؛ ومع توفر التمويل طويل الأجل والمساعدات أساساً بمعايير سياسية من الغرب والشرق معاً.

ولسوء الحظ، فقد ترافق الانتقال إلى التنمية غيرالرأسمالية عادة مع محاولات سرية وعلنية، بواسطة القوى العالمية لزعزعة الاستقرار الاقتصادى ومنع هذه العملية. وتوضع نظرية الأمن القومى الراهنة^(١٨) أن زعزعة الاستقرار الاقتصادى سوف تقوض التأييد للنظم ذات التوجه الاشتراكى بتكاليف دبلوماسية فى حدها الأدنى. وتفضل المساندة اللوجستية (الإمدادية) للتمرد المعادى للثورة بدلاً عن التدخل العسكرى المباشر؛ فالنهب بواسطة المتمردين يحطم البنى الأساسية ويزعزع الإنتاج الرافى للغذاء والسلع التصديرية، مستهدفاً تقليص تأييد الفلاحين للنظام الجديد بدلاً عن هزيمته عسكرياً. ويدهى أن هذه الهزة الخارجية خطيرة جداً للاقتصاد الانتقالى، حيث إنها تقلص العرض وتزيد الحاجة إلى تخصيص موارد (عمل، غذاء، عملة أجنبية ومهارات إدارية) للمجهود الحربى.

وبضار ذلك، عادة، تطبيق نطاق من العقوبات الاقتصادية فى شكل ضغط على المؤسسات المالية متعددة الأطراف، وشركاء المساعدات الثنائية، والمقاطعات التجارية وتفجير شبكات النقل والمواصلات، وهذه قىل إلى تضخيم أثر الهزة الخارجية، وهى مرسومة بشكل مكشوف لإثارة الأزمة الاقتصادية.

ويمكن أن يولد هذا النوع من الضغط الاقتصادى الخارجى إمكانية جديدة للاستجابة. فمن جانب، يمكن تقييد توقعات الاستهلاك أو تعليقها بالمناشدة للدفاع عن الثورة، فى حين يمكن رفع إنتاجية العمل بنفس التحذير - والتي يمكن أن تكون مؤثرة بشكل متميز مادام التهديد الخارجى ثابتاً فى ظروف الحرب. ومن الجانب الآخر، يقدم التنظيم شبه العسكرى لإدارة الدولة فرصة للتخطيط المركزى الفعال، وحيث يمكن أن تشكل منظمة الدفاع الجهوية (مثلاً، مليشيات الفلاحين وتعاونيات المستوطنات) الأساس من أجل التحديث الزراعى اللاحق - حيث إنها كانت كذلك منذ الأزمة الرومانية. ولكن لايمكن لأى منها أن يعرض عن حقيقة أنه حيثما

تبدأ قوى عظمى فى العمل بجدية لتوليد أزمة اقتصادية فى الأمم الصغيرة والفقيرة، فإنه أمر بعيد الاحتمال أن تكون غير فعالة بالكامل.

خلاصة القول، أن الشكل الذى تستقبل به هذه الاقتصاديات الانتقالية الهزات الخارجية متميز عن الأشكال المجربة بواسطة الجيران غير الانتقاليين، وإن المقدرة على الاستجابة مختلفة أيضاً - بقوتها وضعفها الخاص بها. ويعتمد نطاق نجاح هذه الاستجابة ليس فقط على مرونة تصميم نظم التخطيط - المؤسس على إدارة مركزية صغيرة ولكن فعالة مترافقة مع لامركزية الإنتاج والإمداد - ولكن أيضاً على قوة المجتمع المدنى نفسه أيضاً. إنه يجب فى هذا السياق رؤية الإصلاحات الراهنة "للاقتصاد المختلط". إنها تبدو على أنها استجابة إلى المشاكل العامة المحلية والهزة الخارجية معاً؛ وإنه من المحتمل أن تكون المحاولة للتمييز بين الاثنين غير مفيدة وغير عملية.

السياسة الاقتصادية فى نيكاراغوا : من إعادة البناء إلى البقاء

عمدت حكومة إعادة البناء الوطنى بعد استلام السلطة مباشرة فى يوليو ١٩٧٩ - وفى الحقيقة قبل بضعة شهور من ذلك - إلى وضع المنطق المركزى للبرنامج الاقتصادى الذى قصد به إعادة تنشيط الاقتصاد بعد عامين من الحرب الأهلية، ووضع أسس الانتقال إلى الاشتراكية: ويحتوى البرنامج الاقتصادى لعام ١٩٨٠ (المعنون "إعادة تنشيط الاقتصاد لمصلحة المواطنين") ولعام ١٩٨١ ("الكفاءة والتقشف") المجادلات الأساسية لتفكير استراتيجى ومفصل أكثر^(٢٠). وقد كتبت فى مكان آخر^(٢١) بشئ من الإسهاب حول تقلبات الاقتصاد النيكاراغوي منذ ١٩٧٩: هنا تسمح المساحة المتاحة بنقاش تلك الجوانب من السياسة الاقتصادية والتخطيط ذات الارتباط الوثيق بالموضوع قيد الدراسة.

لقد أخذ تصميم السياسة الاقتصادية فى الحساب مشكلة الانكشاف الاقتصادى: جزئياً لأن أمريكا الوسطى والعالم الثالث عموماً يمران بأزمة اقتصادية، وجزئياً لأن إمكانية الفعل العدوانى من جانب الولايات المتحدة قوية. وقد كان لخطة ١٩٨٠ ثلاثة خطوط سياسة رئيسية^(٢٢). أولاً، إعادة تنشيط الإنتاج، وإعطاء أولوية لسد الحاجات الأساسية من أجل

تحقيق إعادة توزيع الدخل من جانب العرض. وستجعل تعبئة خدمات السكان مثل الصحة والتعليم هذه الحاجات الأساسية اقل اعتماداً على الواردات، وبالتالي علي تأرجحات ميزان المدفوعات. ثانياً، الاحتفاظ بسيطرة حازمة على الموازن الاقتصادية الكلية، من خلال السيطرة على نفقات الموازنة والتمويل (مصحوبة بإصلاح مالي وسيطرة مصرفية على المنتجين) وتنظيم الأجور والأسعار. وإن هذا ليس مقصوداً به الحفاظ على المداخيل النقدية للمنتجين فقط (وبالتالي حوافز الإنتاج) ولكن أيضاً لحماية الدخل الحقيقية للفقراء من الهزة الخارجية. ثالثاً، يجب الاحتفاظ باقتصاد مختلط" (انظر الجدول ١/١٢) لتخفيض خسارة الإنتاج من التحولات السريعة في علاقات الإنتاج؛ أن تتقدم عملية تحويل الاقتصاد إلى الجماعية (تشريك الاقتصاد)، بعد المحجز الأساسي على ممتلكات سوموزا، من خلال التوسع السريع لقطاعي الدولة والتعاوني من خلال الاستثمار.

وقد كان من المتوقع، بالنسبة للقطاع الخارجي، التدهور في شروط التجارة السلعية للصادرات مثل السكر، والبن، والموز واللحم، والتي تمثل مصدر مكتسبات العملات الصعبة النيكاراغوية، بسبب صعوبة الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة. وقد خطط، بالتالي، لتنويع أسواق الصادرات والواردات بقدر الإمكان- خاصة مع أمريكا اللاتينية وأوروبا- ولتجنب استبدال الاعتماد على قوى كبرى بالاعتماد على أخرى. ويساوي حجم الدين العام الموروث (حوالي ١٦٠٠ مليون دولار) الناتج المحلي الإجمالي الآن ومن الواضح استحالة مقابلة خدمة مستلزماته الآن، خاصة مع البنوك التجارية. وقد قرر بالتالي الاعتراف بأغلب هذا الدين (لتجنب أي انهيار مكلف مع الأسواق الغربية) ومن الناحية الأخرى التفاوض على فترة سماح خمسة أعوام مع إضافة أسعار الفائدة التي تفوق قدرة القطر على خدمة الدين الى أصله^(٢٣). وكما سوف تغطي الصادرات المتوقعة في فترة إعادة التنشيط ٨٠ - ١٩٨٢ ثلثي الواردات الضرورية فقط، وسيكون ضرورياً الاعتماد على المساعدات الميسرة الجديدة في المدى المتوسط، على الرغم من أن الإمكانية طويلة الأمد بالنسبة لميزان المدفوعات قد اعتبرت بواسطة كل المراقبين- بما فيهم البنك الدولي^(٢٤)- محتازة، واضعين في الاعتبار قاعدة الموارد الطبيعية النيكاراغوية ووضعها الصناعي داخل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

وتقدمت عملية إعادة التنشيط بصورة جيدة خلال ١٩٨٢، على الرغم من أنه تم بسرعة أقل مما كان متوقفاً. وقد تحقق أغلب الأهداف التوزيعية. ويبدو أن الاقتصاد المختلط يجعل الأعمال مستمرة ومعدل التضخم محتملاً^(٢٥). برغم أنه لا يبدو أن فجوة التجارة تضيق، وهذا لدرجة كبيرة بسبب أثر شروط التجارة التي تمثل ٥٦٪ من فجوة التجارة لعام ١٩٨٣، وتوفر المساعدات الكافية بشروط ميسرة للحفاظ على الواردات الأساسية. وقد نوعت التجارة أيضاً، وحالما بدأت تظهر آثار نتائج هجمات الكونترا المدعومة من الولايات المتحدة في ١٩٨٣، على الإنتاج والإنفاق، حتى بدأت تصبح واضحة القيود الضخمة في النموذج الاقتصادي نفسه.

وماله مغزى، أن هذه المشاكل مرتبطة بشدة بجوانب "نموذج إعادة التنشيط" الذي صمم لضمان الاستقرار. أولاً لقد كان للتأكيد على إمداد الحاجات الأساسية، باعتبارها وسائل لإعادة توزيع الدخل، تأثيرها في تقليص دور الأجور كوسائل في تعبئة العمل من أجل الإنتاج (خاصة الحصاد)، ورفع الإنتاجية. وما هو أكثر من ذلك، فقد خلق نجاح الإمداد المحلي الصحي، والتعليمي، والإسكاني، وتوزيع الغذاء طلباً شعبياً واسعاً للمساندة الثانوية (مثلاً مدارس عليا، ومستشفيات ومنافع ونقل ومواصلات) والتي بدورها رفعت الالتزامات في الميزانية. ثانياً، قد خفض الالتزام بالأسعار المضمونة (وهوامش الربح) حافز كفاءة الإنتاج وأجبر الحكومة فعلاً على دعم المصدرين بنظام سعر صرف متعدد، وقد أجبرت أهداف الإنتاج المتفق عليها جماعياً البنوك على تقديم القروض وفقاً للطلب بدلاً عن المقدرة على السداد. ونتيجة لذلك، فقد أصبحت الأدوات الاقتصادية الكلية للميزان المالي والتمويلي غير فعالة، وأصبح عدم الاستقرار عاماً.

ثالثاً ومن المحتمل الأكثر خطراً من الجميع، هو أن فكرة "الثنائية" التي بنى عليها نموذج الاقتصاد المختلط قد صارت موضوع شك. وذلك ليس بسبب العلاقة مع الرأسمالية، ولكن بالعكس بسبب دور صغار المنتجين. وفوق كل ذلك^(٢٦)، فقد أصبح الفلاحون مهمشين في القطاع الزراعي عن برنامج استثمار الدولة الواسع في القطاع الحديث، ولم يستلموا الأرض (حيث استشعر أن وحدات الدولة الكبيرة ذات كفاءة كامنة وفي نفس الوقت لم تمس البرجوازية الريفية) وتستحوذ مجالس تسويق الدولة المحصول بدون تقديم إمداد كافى للمنتج المحلي

بالمدخلات أو السلع الاستهلاكية. وبدأ الإمداد الغذائي للمدن في التدهور، والأكثر خطراً إن تأييد الفلاحين للحكومة (وضمناً مقاومة الكونترا) قد بدأ يضعف. وفي أثناء ذلك، زاد الاستثمار العام في شركات قطاع الدولة - بشكل رئيسي في محاصيل الصادرات، والمحسوب الغذائية المروية، والطاقة والنقل والمواصلات-. ورغم أن ذلك ضروري للتصنيع طويل الأمد، إلا أن هذا النموذج للتراكم قد عزز الثنائية في الاقتصاد، ذلك لأن ثلثي التوظيف يقع خارج القطاع الحديث (الجدول ١٢/٢)، في حين أنه يسهم بثلثي الإنتاج (الجدول ١٢/١). علاوة على ذلك، فقد كان تمويل هذا الاستثمار منخفضاً جداً مما فاقم عدم التوازن المالي (الجدول ١٢/٤) وزاد من المديونية والدين (٢٧).

ومع بداية إنجاز التحولات الضرورية في النموذج والتي شملت إصلاح زراعي توزيعي، وإعادة توحيد سعر الصرف وتقوية السيطرة المصرفية، استعادة الأجر الحقيقي وتقليص خطط تراكم الدولة - فقد توسع نطاق وحجم مجهودات الولايات المتحدة لزعزعة الاستقرار الاقتصادي. وتحول الاقتصاد فجأة من مرحلة إعادة البناء الاجتماعي إلى مرحلة البقاء العسكري.

ومن الصعب حساب أثر الحرب على اقتصاد صغير وفقير ومفتوح، ولكن في حالة نيكاراغوا فقد توصل جهد تحليلي دؤوب إلى وضع تقديرات من الممكن الوثوق بها (٢٨). وكما يوضح الجدول (١٢/٣) تسببت أنشطة الكونترا في خراب ضخم في مناطق الصادرات الرئيسية (صيد الأسماك، والبن، والمناجم والغابات على وجه الخصوص) ولإنتاج الغذائي (المحسوب الأساسية والماشية) في المناطق الجبلية، بالإضافة إلى وسائل النقل والمواصلات والمحطات الصحية إلخ. وفي الواقع، كان هدف هذه الأنشطة هو تقويض الإنتاج والخدمات الاجتماعية وتقدر ECLA بأن الخسائر السنوية كانت في المتوسط ذات معادل بالعملة الصعبة يصل إلى ٦٥٪ من الصادرات خلال الفترة ٨٤ - ١٩٨٧. وبدون مثل هذا الدمار الناجم عن الحرب أو المقاطعة، سيكون عجز الحساب الجاري ١٨٪ من الواردات بدلاً من ٦٢٪ في ١٩٨٧.

وقد تفاقم هذا الأثر بفرض الولايات المتحدة مقاطعة تجارية في عام ١٩٨٥، وممارسة ضغط مؤثر على البنك الدولي و IDB لتجميد القروض على مستوى مجلس الإدارة، وبالرغم من

المواقفة السابقة عليها على المستوى الفنى. وقد ترو خسائر المقاطعة فى المتوسط بـ ١.٢ مليون دولار فى العام خلال الفترة وحوالى ٣٩٪ من الصادرات فى ١٩٨٧. وكانت جملة قيمة المدفوعات المحتجزة فى حدود ٢٠٠ مليون دولار، وما يعادل حوالى نصف جملة برنامج الاستثمار العام للفترة.

وبالنسبة لاقتصاد تعوزه بحدّة العملة الصعبة، فإن لكل دولار مفقود من مثل هذه الموارد أثر تضاعفى (أو بالعكس، انقسامى) على بقية الاقتصاد. ويوضح استخدام نموذج ILPES عن الاقتصاد النيكارا جواى^(٢٩) لتقدير أثر استعادة الدخل المفقود بأن له أثر متضاعف Multiplier فى حدود ٢.٢، وتصل الخسارة المتوسطة فى الناتج المحلى الإجمالى بسبب الحرب والمقاطعة الاقتصادية إلى ٣٧٪ فى ١٩٨٧ و ٢٦٪ للفترة ٨٠ - ١٩٨٧ ككل. وفيما يتعلق بالنمو، توضح توقعات البنك الدولى (فى ١٩٨١) أنه كان يجب أن يتوسع الاقتصاد بحوالى ٧.٨٪ فى العام بين ٨٠ و ١٩٨٥ و ٦.٨٪ بين ٨٥ و ١٩٩٠، بدلاً عن ١.٩٪ والانخفاض عنها على التوالى. هذه بالطبع تقديرات تقريبية، ولكنها تؤكد الانكشاف الاقتصادى المفرط لاقتصاد يخصص فيه تقليدياً نصف الإنتاج من أجل الصادرات.

وقد إرتفع الاتفاق العسكرى لتمويل مجهود الحرب، برغم أن الأسلحة والذخائر قد قدمت بواسطة الحلفاء الاشتراكيين، فقد شكلت الموارد المحلية الكتلة الكبيرة من تكلفة معاربة التمرد - إرتفعت نفقات الدفاع إلى نصف جملة الميزانية تقريباً وربع الناتج المحلى الإجمالى؛ وادت إلى تخفيض النفقات المدنية بالقيم الحقيقية وأصبحت السبب الرئيسى فى عجز الموازنة التضخمى - لأن أغلبه قد مول من طباعة النقود^(٣٠).

وأخيراً، فقد كان لتشتيت قوة العمل الواسع فى مجهود الدفاع أثرتفككى حاد على الاقتصاد. فقد عيى ربع الذكور القادرين جسمانياً تقريباً بطريقة أو بأخرى، مما أثرت على المصنع والمزرعة. وماذا أكثر، فقد حول نصف سكان الجبال الفلاحين من مواضعهم (أو ببساطة هربوا) مما عطل الاقتصاد الريفى ككل. وأخيراً، فقد عين فى الجيش خيرة الفنيين والإداريين والأطباء والمهندسين، تاركين القطاع المدنى بدون موارد بشرية.

وقد كانت استجابة الحكومة الرسمية أساساً غير اقتصادية، بالطبع: حملات معادية للتمرد، هجوم ديبلوماسى وتعبئة سياسية. وقد منع، على الجبهة الاقتصادية، تخفيض

الصادرات إلى مستوى أقل من نصف الحد الأدنى للواردات، إعادة توازن وانتعاش الميزان التجاري وفي حين استمرت الحرب ويعنى ذلك أن الاستراتيجية الوحيدة المجدية للبقاء هي استمرار الاعتماد على المساعدات الأجنبية، بدلاً عن استخدامها أساساً للأغراض التنموية. وقد توفرت المساعدات لنفس الأسباب: مساعدة نيكاراغوا للبقاء رغم ضغط الولايات المتحدة (مع أن دوافع المانحين لذلك مختلفة) وبالتالي قدمت القروض بالإضافة إلى المنح بالأساس لأسباب سياسية. وكما يوضح الجدول (١٢/٥)، فقد انخفض مستوى المساعدات (غير العسكرية) واقعياً بعض الشيء، ولكن مصادره تغيرت بشكل ملحوظ حيث ارتفع نصيب المساهمة الاشتراكية من ٣١٪ إلى ٦٧٪.

وتغير أيضاً استخدام المساعدات، متحركاً بعيداً عن المشروعات الجديدة وتجاه مدخلات الإنتاج وقطع الغيار. وقد كانت نتيجة تراكم الديون خطيرة: فقد ارتفعت من ٤ بليون في ١٩٨٣ إلى أكثر من ٦ بليون في ١٩٨٧. وفي الفترة الثانية، فقد انخفضت خدمة الدين بحدة من متوسط ١٥٢ مليون دولار في ٨٠ - ١٩٨٣ (٣٤٪ من الصادرات) إلى ٥١ مليون دولار في ٨٤ - ١٩٨٧ (١٤٪ من الصادرات) ببساطة بسبب عدم المقدرة على الدفع والموافقة الضمنية للدائنين، فيما عدا استثناء وحيد ملحوظ. وفي الحقيقة فقد سمحت البنوك التجارية، بعد فترة السماح الأصلية والتي انتهت في ١٩٨٤، بعدم الإيفاء الفعال على أساس سنوي - على الرغم من أنه يجب تذكر أن البنوك لم تقدم قروضاً جديدة لنيكاراجوا رغم إيفائها الباكر بالتزامات خدمة الدين. والاستثناء هو البنك الدولي الذي رفض تحت ضغط البيت الأبيض إعادة جدولة القروض وفي الواقع لم يصادق على أي مشروعات جديدة منذ ١٩٨١.

وكما يوضح الجدول ١٢/٤ كان تكيف الاقتصاد الكلي المحلي كبيراً في مجمله. فقد انخفضت الفجوة الخارجية من ١٣ إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدل الادخار المحلي؛ ومع ذلك، لم يكن ذلك كافياً لاستعادة الاستقرار ويخفى في الحقيقة اختلالات سيئة بين القطاعات. ارتفع عجز مدخرات قطاع الدولة (بشكل رئيسي عجز الحكومة الجاري) من ٥ إلى ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي تحت ضغط نفقات الدفاع، وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لتخفيض الاستثمار العام (٣١) فقد بقي معدل استثمار الدولة عالياً، وتعزو السلطات ذلك إلى تأخر المشروع والصعوبة في الحصول على مساعدات من المانحين

للتحول من مساعدات رأس المال إلى الإصلاحات والصيانة والإحلال^(٣٢).

وكانت النتيجة المحتومة لتدهور التمويل الخارجى وتزايد عجز موارد قطاع الدولة، كما فى أقطار العالم الثالث الفقيرة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية^(٣٣)، هى ارتفاع ميزان موارد القطاع غيرالتابع للدولة. وغنى عن القول أن هذه لا تمثل مدخرات اختيارية، ولكن بالعكس تخفيضاً إجبارياً فى استهلاك الاسر بسبب التضخم الذى يؤثر ليس فقط على الأجور الحقيقية ولكن أيضاً على الميزان النقدى لصغار المنتجين^(٣٤). ويعنى أثرالمجهود التضخم للحفاظ على مستويات الحد الأدنى من عرض السلع الاستهلاكية الأساسية للقوة العاملة المنتجة، وقيود الواردات الصارمة باستمرار، أن الأثر الاستهلاكى أكثر كثافة فى المناطق الحضرية منه فى المناطق الريفية، وعلى الطبقة الوسطى أكثر منه على الفقراء.

ومع ذلك، خفض أثر هذا الضغط التضخمى النابع من استخدام الادخار الإجبارى للدفع للحرب ولاستمرار استثمار الدولة ليس فقط مستويات الاستهلاك، وإنما عدم تفصل اقتصاد السوق^(٣٥). وقد قاد حتماً ترافق التضخم العالى لأسعار التجزئة ومحاولات السيطرة على أسعار الجملة إلى الأسواق الموازية وبالتالي تصريف السلع بعيداً عن القنوات الرسمية: وفى حالة نيكارجوا، بعيداً عن شبكة الدولة لتجارة الجملة وتجارالقطاعى الخاصين ذوى العقود الفرعية والتى بنيت قبل ١٩٨٤ كوسائل لتقليص المضاربة. وأصبحت أسواق العمل مشوهة حيث ترك العمال القطاع الرسمى ذا الأجور المضبوطة إلى القطاع غير الرسمى، وأنه لم يعد بعد ذلك ممكناً، الحفاظ على القيود المالية على مؤسسات الدولة أو حتى استعادة القروض المصرفية بمعدلات حقيقية.

وقد أخذت الاستجابة الرسمية لهذا التفكك اتجاهين متناقضين بعض الشئ. من جانب، فقد غير اتجاه الإصلاح الزراعى راديكالياً^(٣٦) بعيداً عن النموذج الثنائى الذى تركز على مزارع الدولة الكبيرة، وفى اتجاه إعادة توزيع الأرض للفلاحين فى إطار تعاونى وإعادة تحديد دورمزارع الدولة فى دعم كل المنتجين فى المنطقة أو الفرع. وقد شجعت^(٣٧) فى القطاعات الثانوية والثالثة أيضاً التعاونيات وعكس التوجه تجاه احتكارات الدولة. ولقد قصد من هذه الإصلاحات تخفيض عدم الكفاءة البيروقراطية ودمج القطاع غير الرسمى فى الإنتاج المنظم. ولسوء الحظ، منعت قيود الموارد هذه الأشكال الجديدة والشعبية للتنظيم من استلام المساعدات

الضرورة الفنية، والرأسمالية والمدخلات التي تحتاجها لبدء شكل جديد من التراكم. ومن الجانب الآخر، رفعت تدريجياً قيود السعر، ووجد سعر الصرف وعدل بالنسبة للتضخم المحلي، وغيرت نظم الأجور من المعدلات الثابتة إلى الأجر بالقطعة، وقد منحت مؤسسات الدولة استقلالية مالية أكبر عن الوزارات، في محاولة لرفع الإنتاجية وخفض عجز الميزانية. لقد كان لهذا المدخل الارثوذكسي نسبياً للاستقرار الاقتصادي الكلى أثره في تقويض التخطيط الاقتصادي وتشجيع المؤسسات لإساءة استخدام قوى السوق واكتناز العملات الصعبة. وفي النهاية، كانت استجابة الحكومة في مقابل الهزة الخارجية "الصراع منخفض الكثافة" هي وسائل عسكرية وديبلوماسية، ولم يُعاد تنظيم الإنتاج "كإقتصاد حرب" في شكل تأميمات أو قنوين، وفي ذلك الحين إستخلصت الموارد للدفاع بصورة غير مباشرة من خلال التضخم.

استجابة النيكاراغويين للأزمة الاقتصادية

سأحاول في هذا القسم أن أنظر إلى التجربة بطريقة مختلفة، بمناقشة "الاقتصاد السياسي لصنع السياسة في نيكاراغوا خلال الفترة العصيبة من جانب واستجابة مختلف المجموعات الاجتماعية من الجانب الآخر. وإنها بالضرورة تأملية، ولكن ذلك حتمى مع مثل هذا الموضوع الصعب، والذي لم يغط بشكل كافٍ بواسطة النظرية السياسية أو الاجتماعية، دع عنك الاقتصاد التحليلي.

بلاشك ففي حالة نيكاراغوا، فإن السياسة الاقتصادية "محددة بشدة"، خصوصاً في فترة الأزمة من ١٩٨٣ وبعد ذلك، بجوانب غيراقتصادية للدفاع الوطنى الذى ولد حتماً اختلال اقتصادى كلى. إن فكرة "التحديد المفرط"^(٣٨) يجب أن تميز عن وضع الدولة الفاقدة للاستقلال النسبى الضرورى لخلق قرارات سياسة اقتصادية منسجمة- ولسوء الحظ فإن ذلك شئ عام فى أمريكا اللاتينية- بسبب ضغوط المجموعات الاجتماعية فى المجال الاقتصادى نفسه (مثلاً حول الأجور وسعر الصرف والدعم والرفاهية)، والتي تعنى مستويات طلب قبلية غير متوافقة مع التوازن البعدى ويجب أن توازن بالتضخم^(٣٩) أو ضمناً بالديون الخارجية. ويمكن فى حالة الاستجابة للأزمة فى نيكاراغوا التمييز بين أربعة سياسات إستراتيجية:

الدفاع العسكرى، والعلاقات الدولية، والسياسة المحلية، والإدارة الاقتصادية نفسها. إن حجتى هى أن القرارات المتخذة فى الثلاثة الأولى تعيق التوازن فى الرابعة. ويعنى تحقيق توازن الاقتصاد الكلى تخفيض طلب غير متحقق بسبب نطاق دمار الحرب الذى نوقش أعلاه، وتحويل كل الموارد المتوفرة للإنتاج من أجل الصادرات والحاجات الأساسية- كما هى العادة فى كل اقتصاديات الحرب.

ويعنى الدفاع العسكرى تخصيصات موارد ضخمة من الميزانية، والتى تشوه الطلب الكلى، وتعبئة العمل، والتى تقوض بدورها عرض قوة العمل فى الجبال ووجود قوة دائمة ضد الغزو على السهل الساحلى. وتعنى استمرارية العلاقات الدولية استمرار خدمة ديون البنوك التجارية (مع إمكانية ضئيلة أو عدمها فى تلقى قروض جديدة فى ظل ضغط واشنطن) للحفاظ على العلاقات مع أوربا، ومن المحتمل شكل أقل سيطرة على التنظيم الاقتصادى كما هو الوضع العادى فى الأقطار الأخرى فى ظل قيود الحرب، وحتى إن كانت هذه التكاليف إلى درجة كبيرة توازن بمساعدات اشتراكية متزايدة.

وتعنى الاعتبارات السياسية المحلية ضمناً محاولة الحفاظ على مستويات الاستهلاك للطبقات الاجتماعية الرئيسية- العمال والفلاحين والحرفيين والرأسماليين- من أجل الحفاظ على التعددية السياسية والتحالف الطبقي المتعدد ضد العدوان الخارجى. وهذا يعنى صيانة الأساس الاجتماعى للثورة من خلال تقديم الحاجات الأساسية (خصوصاً الصحة والتعليم والمواصلات العامة والغذاء المدعوم) فى ظل حصص (كوتات) المواطنين لما بعد ١٩٧٩، وتحسين مداخيل الفلاحين من خلال أسعار الغذاء، والهياكل الأساسية الريفية من جانب، وضمان معدلات الربح والائتمان الكافى للشركات الزراعية والصناعية من الجانب الآخر. وفى ظل هذه الظروف، فانه ليس مدهشاً أن توضع موازين الاقتصاد الكلى عجوزات كبيرة ومنذرة، وأن تؤدى إلى المديونية والتضخم المحلى المتزايدين. وإنه من البديهي لكل المهتمين أن عدم استقرار الاقتصاد الكلى يقوض الاجماع السياسى، جاعلاً المجهود الدفاعى أكثر صعوبة، ويقلص السيطرة الفعالة للدولة على الاقتصاد.

وقد أشار العديد من النقاد- رغم أنهم يقدرّون حنكة الساندنيستا فى المجالات العسكرية والديبلوماسية والسياسية- إلى أن تضخماً أقل كان سيعزز التأييد السياسى للساندنيستا

وسط "الطبقات الشعبية"، وبالتالي كان لإخضاع السياسة الاقتصادية الجيدة للأهداف السياسية أثر سلبي في نهاية الأمر فيما يتعلق بتلك الأهداف. ولم يوضع هؤلاء النقاد بشكل كامل لماذا حدث العجز، فيما عدا إشارتهم إلى "أخطاء السياسة" أَوْضَحْنَا إلى "دولانية مفرطة". والأولى، أي أخطاء السياسة، إما أنها حقيقة مكررة باعتبارها وصفاً بعدياً للأحداث أو استدلالات زائفة لوصف مقاصد الحكومة، وكفحص للإعلانات الرسمية منذ ١٩٨١ وحتى البرنامج الاقتصادي ١٩٨٧ كما توضع ذلك- وبلا شك أن الأخيرة نفسها، أي الدولانية المفرطة، ليست مشكلة حتمية لتوسع الدولة- كما يوضح نموذج كوبا- ولكن بالعكس عدم المقدرة على مركزة الجزء الكافي من الفائض الاقتصادي.

ويبدو أن هذا المدخل النقدي قاصر عن فهم الموضوع. وبلا شك ستكون الحكومة أكثر شعبية إذا كانت قادرة على الحفاظ على مستويات الاستهلاك بين ٨٤ - ١٩٨٨ وسط الطبقات الفقيرة والمتوسطة. ولكن لتحقيق تحسن هام في الموازين الاقتصادية (والتي ستتطلب تخفيضاً في الطلب بما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي سابقاً) سيتطلب ذلك التضحية بواحد من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية الثلاثة. إن التكلفة السياسية للديون والتضخم، في حين أنها عالية، فإنها أدنى من (مثلاً) التضحية بالروابط مع أمريكا أو التموين الكامل وعسكرة المجتمع^(٤١). وبمجرد أن ظهر تراجع التهديد العسكري لتفكك الكونترا ونهاية المساعدة الإمدادية لهم من قبل الولايات المتحدة في ١٩٨٨، حتى أمكن إعادة تقييم توازن الأولويات بين مجالات السياسات الاستراتيجية الأربعة وأنشئت معايير سياسة اقتصادية جديدة. وتشمل ميزانية ١٩٨٩ تخفيضات حادة في النفقات العسكرية والقوى العاملة بالإضافة إلى إلقاء تدريجي للتمويل بالعجز، برغم أن تمويل المساعدات الأجنبية ظل ذا إشكالية عالية.

ويمكن المجادلة بأنه كان يجب عمل الكثير خلال ٧٩ - ١٩٨٣ للإعداد للبقاء في ظل ظروف الحرب والتي من المتوقع أن تتحقق، خاصة بعد انتخاب ريجان في أواخر السبعينيات- حتى بعد أن نأخذ في الحسبان منافع الإدراك المتأخر، وفي ذلك الوقت كانت هناك أسباب جيدة للاعتقاد أن السيناريوهين العمليين هما غزو مباشر من الولايات المتحدة أو انتشار التمرد في كل أمريكا الوسطى، إن لم يكن كليهما. وفي ظل هذه الظروف فإن المهام الأساسية

هى توحيد الأساس الاجتماعى للثورة (مثلاً، التعبئة السياسية حول امداد الحاجات الأساسية)، وبناء شبكة تضامن عالمى وبناء القوات المسلحة أثناء الحفاظ على الاقتصاد المختلط لاستمرار الإنتاج، وأخذ أفضلية أكثر من المساعدات الأجنبية المقدمة. ويمكن النظر، بهذه المعانى، إليها كاستجابة عقلانية للهزة الخارجية المتوقعة. وحقيقة لم يكن من المتوقع أن تتجه استراتيجية الولايات المتحدة إلى أن تصبح محصورة فى "صراع ذو كثافة دنيا"^(٤٣) فى ١٩٧٩.

ومع ذلك، فقد اتضح بعام ١٩٨٣ أن نموذج التنظيم الاقتصادى الذى أنشئ فى ١٩٧٩ لفترة إعادة البناء يحتوى على ضعف خطير، ويحتاج "الاقتصاد المختلط" لإعادة تعريف وتحديد. وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوازن تراكم الدولة، والعلاقة مع الفلاحين، والتوجه التصديرى، وسياسة التسعير، وكوتات الحاجات الأساسية والتحول الى الحضر ومنظمات العمال التى تحتاج جميعها إلى هياكل جديدة^(٤٤). وقد نفذت إعادة التعريف والتحديدات هذه تدريجياً بعد انتخابات ١٩٨٤، ومع بداية مرحلة إعادة التوزيع الثانية للإصلاح الزراعى. وعلى الرغم من أن ذلك مشتق من اعتبارات دفاعية فإنه يؤكد حقيقة أن اقتصاد أكثر استقرار وموسع القاعدة سيقدم أساساً جيداً للدفاع الوطنى أى أن يكون أقل انكشافاً للهزة الخارجية.

بعد ذلك يثار سؤال عن لماذا اخذ التكيف وقتاً طويلاً. جزئياً لأنه نتيجة التحديد المفرط للسياسة التى نوقشت أعلاه. ولكن أيضاً بسبب الصراع الاجتماعى حول توجه التكيف. وستجعل بعض الأمثلة ذلك واضحاً. فقد خلفت حوافز الصادر التى أدخلت فى عام ١٩٨٥ مقاومة قوية وسط النقابات، والتى طلب منها أن تؤيد قيود الأجور فى نفس الوقت. وقد قوبلت محاولة تخفيض دعم الغذاء لكل السكان الحضريين واستبدالها بإمدادات للعمال بأجر وخدمهم بمقاومة واسعة فى القطاع غيرالرسمى الحضرى. كما قوبلت خطط التخفيض الحاد للاستثمار العام بإلغاء المشروعات الكبرى وتحويل الموارد إلى المنتجين الصغار بمقاومة محددة من جانب التكنوقراط ومدراء المؤسسات. وما هو أكثر، فقد أعيد إنتاج هذه الصراعات فى جهاز الحكومة (مثلاً بين الوزارات المنفقة من جانب ووزارة المالية والبنك المركزى من الجانب الآخر) وحتى داخل FELN نفسها (مثلاً، بين السكرتاريات السياسية الممثلة "للمصالح الإقليمية" فى دعم الغذاء والتوزيع التموينى وقادة النقابات الممثلين لمصالح عمال الإنتاج فى المحافظات) هكذا مما جعل تحولات السياسة السريعة أكثر صعوبة.

وكلما تحركت الحكومة ببطء لإعادة تحديد الاستراتيجية الاقتصادية، بدأت المجموعات فى عمل "استراتيجيات بقائها" بمفردها فى استجابة للأزمة الاقتصادية، والتي بالمقابل خدمت فى إعادة تحديد نطاق سياسة الدولة. وقد تبنت البيروقراطية نفسها، ولا نحتاج للقول، آليات بقاء أيضاً. وكما هى العادة فى مثل هذه الحالات، حاولت كل وزارة أو مؤسسة بناء "مواردها" الذاتية فى شكل دخل "خارج الميزانية" (حالة المؤسسات) وعمليات صعبة (بإنشاء روابط تفضيلية مع مانحى المساعدات)، بالإضافة للاحتفاظ بالموظفين المهرة بتقديم حوافز غيرالأجر مثل السيارات والسكن. وقد ساعدت هذه العملية التدريجية بعض المؤسسات الجيدة فى التغلب على الهزة الخارجية (مثلاً وزارة الثقافة)، ولكن فى حالات أخرى جعلت الترشيح أكثر صعوبة، برغم المحاولات المتكررة فى كومباكتاسون Compactacion منذ ١٩٨٧ وبعد ذلك. ولقد عززت، اجتماعياً، البيروقراطية بالحركة تجاه لامركزية الحكومة فى الأقاليم بعد ١٩٨٢، والتي صممت بالتحديد لزيادة المشاركة الإقليمية وتخفيض الانكشاف العسكرى لمناجوا، ولكن قد خلقت "طبقة بدائية" من مدراء المؤسسات والعسكريين وإدارى الدولة والذين احتلوا لدرجة كبيرة الفراغ المتروك من النظام السابق على المستوى الإقليمى.

ومع ذلك، كان الموظفون هم القسم الأكثر وعياً من الطبقة الوسطى بسبب تجربة الحرب، فلقد شاركوا فى التبعية العسكرية والإنتاجية وأصبحوا معتادين على شكل جديد أكثر مشاركة فى صنع القرار. إن ذلك ليس بالضرورة موضوعاً سياسياً وإنما ظاهرة اجتماعية يشعر فيها الإداريون الشباب أنهم ملزمون وقادرون على مناقشة كل الموضوعات الإدارية بحرية أكبر. وغدت الإصلاحات بالتالى صعبة التنفيذ بدون إجماع واسع للبيروقراطية المرتبطة به.

وأثناء ذلك، تنشئ باستمرار مكونات المجتمع المدنى آليات بقاء مستقلة عن الدولة. أولاً، لأن مقدرة الدولة لضمان بقائهم الاقتصادى قد أضعفت؛ وثانياً بسبب أنه فى فترة مابعد الثورة نفسها قد ملأ "الفضاء" الاجتماعى من أدنى بمجموعات جديدة أو سابقاً مقموعة. وفى حالة المجموعات الشعبية الحضرية، فقد كان لذلك جوانب إيجابية وسلبية. وقد أوضح عمال الإنتاج عبقرية مدهشة فى إصلاح الماكينات البالية "باختراع" قطع الغيار، مع إحلال المواد الخام المستوردة، ولكن قد أجبروا من أجل مقابلة احتياجات الأسرة على العمل فى ورديات ثابتة كالحرفيين وعادة للتخلي عن القطاع الرسمى تماماً.

وقد تضخم القطاع غير الرسمي الحضري كسوق موازية للسلع ذات الأسعار المقيدة ونما وتوسع بالتزوح من مناطق الحرب، وشجعه انهيار التجارة الخاصة المنظمة وفرص البناء والتشيد باستخدام الآليات في المدينة التي سبق تخصيصها للأثرياء. وفي الحقيقة، فقد أصبح فقراء الحضر أكثر اعتماداً على شبكات العائلة الممتدة ليس فقط في التوظيف الرسمي وغير الرسمي، وإنما أيضاً في الإنتاج الصغير الحجم والروابط الوثيقة مع المناطق الريفية، وفي الممارسة^(٤٦)، إن ذلك لم يبطل فقط أي فكرة عن ثنائية سوق العمل المجزأ، وإنما أيضاً جعل الأجور وحتى سياسات التمويل غير فعالة بشكل كبير. وفوراً بدأ القطاع الرسمي (الخاص بالإضافة لمؤسسات الدولة) يعاني من نقصان عمالة خطير ومعدل دوران عمالة مرتفع. وقد كانت الاستجابة الفعالة لفقراء الحضر هي إعادة تخصيص قوة عملهم، بدلاً عن الإضرابات، للتدهور المستفحل للأجور الحقيقية والحاجة للبقاء العائلي.

وشملت أيضاً الاستجابة الشعبية للأزمة الاقتصادية في المناطق الريفية "التراجع إلى داخل العائلة". من جانب، فقد كشفت الحرب والثورة، بالإضافة للأزمة الاقتصادية، ضغط الفلاحين المعدمين للوصول إلى مزارع خاصة، ولو في شكل تعاونيات. ولم يكن الغزو المباشر للأرض عادياً^(٤٧)، ولكن كان التأييد السلبي للكونترا ذا صلة وثيقة بهذا الضغط. وما إن وزعت الأرض وحررت قنوات التسويق حتى تجلّى الطلب الاجتماعي للمدخلات في شكل إنشاء منظمة صغار المزارعين الرئيسية (يوناج) UNAG لسلسلتها الخاصة من المخازن الريفية الممولة بأموال المساعدات الأوربية. وتقارن هذه الظواهر بشكل ملحوظ مع فترة ما قبل ١٩٨٤، عندما كان الضغط على الدولة لإمدادات الطرقات والكهرباء... إلخ. وكان للعمال الريفيون بعض الأفضلية على زملائهم الحضريين بسبب أن المكاسب ترتبط مباشرة بالإنتاجية ولديهم مدخل إلى مزارع العائلة- وفي بعض الحالات المزارع الجماعية أيضاً. لقد كانت الاستجابة التكنولوجية عالية وخلاقة أيضاً (في الإصلاحات، وإحلال الواردات... إلخ). وقد كان العمل الموسمي، خاصة للبن والقطن، محصوراً جداً؛ رغم أنه كان بسبب انخفاض الأجر الحقيقي أكثر من التحول إلى فلاحين.

ويعنى دور العائلة في الاستجابة للأزمة بعداً نوعياً هاماً^(٤٨). وبانفصال تام عن الحركة النسوية نفسها وسياسة الحكومة الجنسوية^(٤٩). فقد غيرت تجربة الحرب والأزمة الاقتصادية

دور المرأة بمعنى مزدوج. أولاً، بأخذهن مكان الشركاء المتوفين أو المعينين في الإنتاج والتنظيم الاجتماعي، والذي أثر أساساً على المناطق الريفية. ثانياً، بإعطاء دور أكبر لشبكات العائلة - عموماً ترأسها المرأة بفعالية - في إعادة إنتاج الأسرة المعيشية، والتي أثرت على المناطق الحضرية أساساً. ويبقى أن نرى هل هذا اثر دائم سيستمر بعد الحرب عندما لا يعبأ الرجال وتحسن إمدادات الغذاء. ويجب أن يحدث التنظيم المحلي لإمداد الحاجات الأساسية من جانب والتجربة المكتسبة في الإنتاج من الجانب الآخر تحولاً هيكلياً. وسيكون لمشاركة النساء، في شكل تغير أجيال، على كل مستويات التعليم أكثر من الرجال، وفي الجامعات خاصة، أثراً بعيد المدى. وبدل غيابهن عن الحرب، وفي القوات المسلحة نفسها، على دور مهيمن (وهي نقطة أثارت نقداً كثيراً في ذلك الوقت) وفي المهن التي تتطلب المهارة مثل الاتصالات، المخابرات والإدارة، والتي ستفرز في زمن السلم هذا التمايز التعليمي بشكل أكبر.

لقد تكونت القوة السياسية لـ FSLN من قدرتها على احتواء استراتيجيات البقاء هذه - خاصة على المستوى المحلي - بدلاً عن مقاومتها. فمثلاً، أدت تجربة إعادة توطين ميسكيتو إلى استقلالية إدارية لساحل الأطلنطي واعتماداً أقل على مناجوا^(٥٠). وقد كان ضعفها هو الفشل على تكييف الدولة نفسها - والتخطيط المركزي الاقتصادي - مع هذه التحولات في المجتمع المدني. وكما في حالة الإصلاحات في أماكن أخرى في العالم الاشتراكي، انه ليس فقط قضية استبدال الخطة بالسوق، وإنما بالعكس استنباط أشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي للاقتصاد نفسه^(٥١). وفي الواقع، قد خلقت الأشكال الجديدة للمنظمات الشعبية منذ ١٩٧٩ أشكال استجابة فعالة للأزمة. وقد جعل التنظيم المحلي الرعاية الاجتماعية الأولية (خاصة الصرف الصحي، والتطعيم، والسيطرة على الملاريا ورعاية الأطفال) وتعليم الكبار وإسكان العون الذاتي واقعاً. وقد جمعت التعاونيات صفار المزارعين والحرفيين وعززتهم جماعياً من خلال التمويل المشترك، والمساعدات الفنية وتسهيلات السوق. وقد عززت تجربة المليشيات المحلية الدفاع المدني، وأدت إلى تخفيض النتائج السيئة للكوارث الطبيعية مثل إعصار جليبرت.

ويجب أن نميز بين استجابة المؤسسات الخاصة للأزمة الاقتصادية واستجابة عائلات المدراء والمهنيين. فقد كانت استجابة قطاع الأعمال معتدلة جداً في نيكاراغوا، وعلى أي حال وكما

يوضح الجدول ١٢/١، فإن أكثر من ٢٩٪ من الإنتاج في أبدي الرأسمالية، بسبب الوضع الاحتكاري لمجموعة سوموزا (أصبح في يد الدولة منذ ١٩٧٩) ونطاق القطاع صغير الحجم. ويبدو أن فكرة "الاقتصاد المختلط" كانت مجدية في المصطلحات السياسية على الأقل^(٥٢). وفي الحقيقة، لم تبين المعارضة السياسية لـ FSLN على المصالح الاقتصادية، وفي حين بنيت المعارضة العسكرية على الفلاحين، والتي لحد كبير منسقة من الخارج. وقد استقر الرأسماليون، بعد فترة أولية من هروب رأس المال والتي بدأت في ١٩٧٨، لمواصلة الإنتاج- برغم أنهم لا يستثمرون. وبافتراض عدم البقين في التنبؤ بالإمكانات المستقبلية، وهذا يبدو أكثر وضوحاً إذا وضع باللغة الاقتصادية الصارمة "للتوقعات المعقولة"، فلا يوجد استثمار خاص أو أنه ضئيل في أمريكا الوسطى في الثمانينيات.

وكانت استجابة شركات قطاع الأعمال الزراعي إلى حد ما متمثلة في مواصلة الإنتاج (فيما عدا القطن، والذي تدهور في مجمل أمريكا الوسطى بسبب الأسعار العالمية المتدنية) والإصرار على الأسعار الرسمية (أي سعر صرف مزدوج) والذي سيضمن الأرباح كهامش فوق التكاليف، برغم أن انعدام الاستثمار يعني تدهوراً تدريجياً في العوائد^(٥٣). وقد أكدت هذا الانهيار التدريجي المرحلة الثانية من الإصلاح الزراعي، والذي لم يكن مثل النموذج "الثاني"^(٥٤) السابق فإنه لا يضمن مكاناً للشركات الكبيرة. وقد زاد واقعياً مع مرور الوقت حجم المساحة الزراعية غير التابعة للدولة، وقد تم ذلك على حساب المزارع الكبيرة في القطاعين العام والخاص. وحافظت الشركات الصناعية، والتي تعتمد اعتماداً كبيراً على الدولة في المدخلات المستوردة والأسواق، على مستويات الإنتاج وحصلت على الأرباح المضمونة بالأسعار المحددة، وقد سلكت الشركات متعددة الجنسيات نفس سلوك الشركات المحلية^(٥٥). ويبدو أن تجربة كوبا وتشيلي قد درست من كلا الجانبين برغم أن الدروس المستخلصة ربما تكون مختلفة تماماً لكل جانب. فقد رأت الحكومة أفضلية الاحتفاظ بالموهب الإدارية للمنتجين الخاصين في فترة القسوة الاقتصادية البالغة، ولم تشعر بتهديد سياسي حقيقي منها في المدى الطويل. ورأى قطاع الأعمال مكاسب اقتصادية أو سياسية فورية بالانسحاب، ومنفعة طويلة الأمد من البقاء. إذا ما تدخلت الولايات المتحدة فعلاً.

إن موقف عائلات المهنيين والإداريين مختلف تماماً، وكانوا كمجموعة اجتماعية أكثر

تضرراً فى الواقع من الأزمة الاقتصادية. ليس فقط بسبب تدهور دخولهم الحقيقية، وإنما أيضاً لأن لديهم وسائل قليلة لإعادة إنتاج "أصول العائلة" فى شكل سلع معمرة (سيارات وثلاجات... إلخ) ورأس مال بشرى (جامعة فى الخارج... إلخ)، فى حين تهدد القيم الاجتماعية لأطفالهم من تحول وتححر المرأة^(٥٦). وكان رد فعلهم فى شكل معدل متسارع للهجرة إلى أمريكا الوسطى والولايات المتحدة. وكان معدل الهجرة يزيد عن مستوى إنتاج صفار المهنيين، والذين لا يمكن أن يكون لهم على كل حال من الخبرة مثل ما كان لأسلافهم المهاجرين^(٥٧).

وبالتالى، فإن ردود فعل المجموعات الاجتماعية المختلفة للأزمة الاقتصادية كانت متباينة تماماً، يمكن أن يكون لها شأن فى تفسير صعوبة صناعة سياسة اقتصادية منسجمة "من تحت" كما هو الحسم المفرط من "أعلى".

ملاحظات ختامية: السبيل القانونى أم التكيف المحلى؟

إن للحوار الحالى حول التزام الدول فى ظل القانون الدولى بسداد الدين السيادى حسب الجدول^(٥٨) تأثيره على موضوع الهزة الاقتصادية التى تصل عبر الأسواق. وسواء كان يمكن اعتبار شئ مثل عدم استقرار السوق العالمى غير مقصود، فإنها تصبح موضوع وجهة نظر. إن هدف السياسة الكلية المتروبولية هى استقرار الاقتصاد المحلى وتشجيع التراكم هناك، وبدون أى اعتبار للاقتصاد العالمى-التنسيق يتم داخل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية على أحسن الفروض^(٥٩). ومع ذلك، فإن الفشل فى تجنب مضاعفاتها على الأطراف من الصعوبة أن يعتبر موضوع جهل فحسب، وربما يكون أقرب معادل قانونى لذلك هو الإهمال. وفى الواقع أن موضوع الاستابكس Stabex فى اتفاقية لومى يعترف بوضوح بمثل هذه المسئولية المتروبولية.

وحتى مع وضع "الحق فى التنمية" ضمن القانون الدولى من خلال مناقشات الأمم المتحدة^(٦٠)، فليس هناك، طبعاً، نظام تنفيذ فعال من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة مثلاً. ويكتسب نظام القانون التجارى الدولى ثراءً بسبب عولمة الأعمال نفسها. ويحل التقاضى من خلال نظام غير رسمى ولكنه حقيقى فى محاكم التحكيم المتمركزة فى لاهاي، والتى أنتجت

مجموعة من السوابق، بالاتفاق العام، والتزامات الاتفاقيات العامة التي تم التقيّد بها، إلى درجة أن الشركات العالمية لا تعتمد على قانون أى قطر (أومقدرة أى قوة لتنفيذ مصالحها على بقية العالم) ولديهم مصلحة متنامية فى التنفيذ بنفس هذه القوة لمبادئ القانون الدولى. وربما تلاحظ فى هذا السياق أن المقاطعة التجارية للولايات المتحدة على نيكاراغوا عام ١٩٨٥ لم تشمل منع الشركات الفرعية لشركات الولايات المتحدة من الاتجار مع نيكاراغوا - ومن الواضح أن ذلك كان بسبب معارضة هذه الشركات فى واشنطن - ويقارن ذلك بحالة كوبا الواضحة فى العقدين الماضيين.

وفى غضون ذلك يجب أن تستمر الأقطار الفقيرة فى التكيف محلياً للهِزة الخارجية، معتمدة على الطاقة الاستيعابية لتشكيلاتها الاجتماعية وتقلبات الجيوبولتيكيا المالية. ويقدم النقاش فى هذا الفصل حول أثر والاستجابة للهِزات فى الاقتصاديات الانتقالية، وتحليل الحالة النيكاراغوية خاصة، أكثر من مجرد توضيح تعقيدات الموضوع. ويمكن تقديم بعض الملاحظات العملية غير النهائية المتعلقة بالموضوع إلى الأقطار الأخرى ذات الظروف المشابهة:

أ/ يجب أن يبنى التخطيط الاقتصادى على ظروف البقاء بدلاً عن التنمية حيث إن الأخيرة تقوض الأولى إذا تم تبنى برنامج شديد الطموح لاستثمار رأس المال أو تكنولوجيات كثيفة الواردات، تزيد من الانكشاف للهِزة الخارجية؛

ب/ يجب أن تقوى وتدار الطاقة التصديرية والمهارات فى التجارة الخارجية كأولوية وطنية، حتى تضمن أن "النظم الفرعية" ذات الصلة كفئة بالأسعار العالمية وأن قوة العمل منتجة بقدر الإمكان، من أجل اكتساب المرونة فى ظروف السوق العالمى المتغير؛

ج/ يجب أن تحمى قطاعات الحاجات الأساسية وتكون غيرمركزة ويبنى الإنتاج على أساس حصة (كوتة) المواطن ومبدأ الإمداد الذاتى، ومع دعم الدولة فى شكل مدخلات وخدمات ثانوية، من أجل تعظيم الاكتفاء الذاتى الوطنى وبالتالي تقليل الانكشاف للهِزة الخارجية؛

د/ يجب أن يكون النظام المالى (البنوك والميزانية) جزءاً مركزياً من هيكل التخطيط ويضمن توازناً اقتصادياً كلياً بالسيطرة الحازمة على كل النفقات حالما لبيت أهداف الحاجات الأساسية، ومراقبة ربحية الشركات والمحافظة على علاقات متوازنة بين الدولة وصغار المنتجين؛

هـ/ يجب استخدام الشبكات العالمية ليس فقط لأغراض دبلوماسية وللمساعدات، وإنما أيضاً من أجل اكتساب المعرفة ذات الصلة الوثيقة بالسياسة في البيئة الخارجية.

وخاتمة عامة يمكن أن تكون طاقة الاستجابة معتمدة كثيراً على التنظيم الاقتصادي واستقلالية المجتمع المدني كما هي على الدولة نفسها؛ وإن قوة التخطيط هو دالة لمقدراتها على تشكيل هذه الإمكانيات.

وقد تقدمت الحكومة النيكاراغوية بقضية، في ١٩٨٤ عندما تصاعد التدخل العسكري إلى قمته، ضد الولايات المتحدة إلى محكمة العدل الدولية في لاهاى^(٦١). وقد قضت المحكمة بقبول القضية، رغم اعتراضات واشنطن^(٦٢). وأعطت حكماً ضد الولايات المتحدة في ١٩٨٦ على أربعة أصعدة رئيسية: تلقيم الموانئ والهجوم على منشآت الميناء؛ والمساعدات الإمدادية للكونترا في تدميرهم للحياة والممتلكات؛ وانتهاك الاتفاقيات بفرض مقاطعة تجارية؛ والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة^(٦٣). وكانت المحكمة على وشك أن تقرر بشأن الأضرار المالية والغرامات التي ستدفع مقابلها، مؤسسة على المطالبة النيكاراغوية المقدمة في ١٩٨٨^(٦٤).

وقد قضت المحكمة بأن الهجوم المباشر ومساندة الكونترا هما انتهاك لمبادئ القانون الدولي، وأن الولايات المتحدة قد انتهكت التزامات اتفاقية ١٩٥٦ بفرضها في ١٩٨٥ مقاطعة تجارية. وقد توصلت الجات إلى استنتاجات مماثلة فيما يتعلق بنظمها الخاصة. إن هذه التعريفات القانونية هي إضافات ضرورية للحقوق السيادية للأمم الصغيرة، وأكثر من ذلك لأن المبادرة السابقة من أجل "حقوق وواجبات الدول" اكتسبت قبولاً ضئيلاً وسط القوى الكبرى في السبعينيات.

وبعبداً عن تشكيل انتصار قانوني ملحوظ كجزء من الاستجابة للهزة الخارجية، فإن مدلولات هذه القضية للقانون الدولي ككل هي بالتالي أمر هام جداً. فمن جانب ينشئ هذه الحكم سابقة هامة لحقوق الأمم الصغيرة في اختيار نموذجها الخاص للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومن الجانب الآخر، فإنه بالنسبة لفكرة تعويض الخسائر التنموية المتضمنة بما يمكن تسميته "الهزة الخارجية المقصودة". وإن المفهوم القانوني للدخل الضائع هي نقطة جوهرية في هذا الحكم، لأن التعويض لم يكن بسبب تحطيم لأصول دولة بواسطة دولة

أخرى فحسب وإنما أيضاً للأرباح الإضافية للشركات التي خسرت نتيجة لمثل هذا التخطيط. وتشمل المطالبة النيكاراغوية بالتعويض الانخفاض الثانوى للنتاج المحلى الإجمالى الناتج عن خسائر العملات الصعبة بسبب الدمار العسكرى، وكمعنى موسع لمفهوم الدخل الضائع لقياس "الخسائر التنموية". إن قبول هذا التفسير يكتفى أن يعيد الاعتبار إلى التجزء القانونى للأمم الصغيرة ضد الهزة الخارجية المتصورة. وفى أثناء ذلك، فإن التخطيط للبقاء من أجل الانتقال هو موضوع سيادة قبل أن يكون موضوع تنمية.

الهوامش والمراجع:

- ١- هناك تقليد في النظرية التاريخية يعالج الأزمة الاقتصادية في معناها الواسع لنقاط الانقطاع الحاسمة حيث لا يمكن إعادة إنتاج النظام العام للمجتمع (المحتفظ به من حقبة لأخرى) لأن مستلزمات العمل الفني للاقتصاد لم تعد تلبى بالمرة بواسطة الأشكال الإدارية الحالية (علاقات الإنتاج)، وبالتالي يجرى بعض التفسير في التشكيلات الاجتماعية وهي نظرية ربطت بماركس ولكنها مشتركة بين المنظرين التاريخيين لتلك الحقبة. وقد نظر إلى فكرة الأزمة في الأزمنة الحديثة باعتبار أن لها بعداً إيديولوجياً وسياسياً مهماً. خاصة ما يتعلق بتحطيم الهيمنة في أعمال جرامشي. وقد تم تركيب هذين المدخلين بواسطة هابيرماس Habermas في تحليله لفشل الدولة (أو الطبقة الحاكمة) في الحفاظ على الميزان المتناقض بالضرورة بين التراكم والهيمنة. وقد أنجزت بعض الأعمال القليلة الجادة في تبني هذه المفاهيم- التي طورت بالأساس لأوروبا الغربية- إلى سياق العالم الثالث، ولكن قد وضعت أجندة بحث ممتازة بواسطة Evans et al (1985).
- ٢- تربط نظرية الأزمة أساساً بالتناقضات الداخلية وقوى التفسير بدلاً عن التناقضات الخارجية. وتؤكد أدبيات "التبعية" الهيمنة الخارجية ولكنها لا تحدد بوضوح الهزة. بالعكس، تعنى رؤية الاقتصاد الخاضع المختل وظيفياً باستمرار فيما يتعلق بالتراكم والتوزيع أن هزات السوق العالمى يمكن أن تؤدي إلى فك ارتباط وتننى التصنيع الطرفى. إن الأساس التاريخى لهذا الادعاء، مع ذلك، قد قيدت بالبحث مؤخراً.
- ٣- انظر الجيوجرافيا أدناه خاصة ((Fitz Gerald 19985 a 1988b, 1989))
- ٤- لقد بدأ حديثاً البحث فقط حول هذا الموضوع، تحت رعاية SSRC فى الولايات المتحدة (انظر 1986, Fogen) مع عمل فى IDS (White etal 1983) و Saith, 1985, & Filz Gerald (& wuyts 1986, iss). ويختلف ترتيب الأقطار من مؤلف إلى آخر، ولكن عادة يحتوى على ٢٠ قطراً. وتخطط UNRISD نفسها اخذ هذا الموضوع فى أجندة أبحاثها.
- ٥- هذا هو الموضوع المركزى لـ ((Fagen 1986))
- ٦- انظر (Fitz Gerald and Wuyts 1988) لدراسات الحالة.
- ٧- هذا هو تفسيري لدخل السياسة لهيكلى أمريكا اللاتينية (Rodriguez, 1985) والذي عزز بالإطار النظرى لـ ((Kalecki 1986, 1985)) والتحليل الفني لمؤلفين مثل ((TAYALOR 1983))
- ٨- لقد اصرت السلطات النيكاراغوية بوضوح وتكرار (مثلاً Wheelock, 1985) على أن اقتصادهم ليس فى أزمة بهذا المعنى. وفى ظل ظروف الحرب يمكن أن تحدث ظواهر شبيهة بظواهر الأزمة فى شكل متفاقم، وقد أطلق عليها Bukharin 1979 "إعادة الإنتاج المنكمش"- من أجل أن يقارنها بالإنتاج

الموسع لماركس، أي التراكم. بدون أن يصبح منطقياً وصفها "بالأزمة" لأنها لا تتطلب بالضرورة تغييراً اجتماعياً لحل المشكلة- ولكن بالأحرى توقف العداوات. مثلاً، لا يمكن القول إن بريطانيا في أوائل الأربعينيات كانت في "أزمة اقتصادية" بنفس القدر الذي كانت عليه قبل عشرة أعوام أو ما كانت عليه المكسيك في الثمانينيات.

٩- يحتوى Saith (1985) على دراسات حالات وعلى مقدمة تصنيفية ممتازة بواسطة المحرر. وستؤثر حتماً عملية تحول ملكية الأصول وتنظيم الإنتاج والتوزيع على الإنتاجية-مثلاً، برنامج إصلاح زراعى لتوزيع الأرض، فى حين أنه يزيد القدرة على البقاء الاقتصادى لعائلات الفلاحين الافراد بإتاحته الإمداد الذاتى، فإنه أيضاً ينزع إلى تخفيض الإنتاجية فى القطاع التصديرى التجارى فى إيصال الغذاء للمدن، على الأقل فى المدى القصير، ومع نتائج خطيرة فى شكل تحديد وتعريف للأزمة الاقتصادية الذى نوقش أعلاه. وربما تبقى القدرة الإنتاجية بتحويل الأراضى الخاصة الكبيرة إلى مزارع دولة (أو تعاونيات ثانوية)، ولكن ربما لا تتوفر الأيدي العاملة الكافية (على الأقل معدل أجر وفقاً للأسعار العالمية). إذا كان الصال الموسميون لديهم فرص مداخل أخرى أو كوتات رفاهية جديدة خارج المزرعة. وربما تفقد أيضاً المهارات الإدارية فى الإنتاج والتسويق معاً، مؤدية إلى خسائر فى الإنتاجية كبيرة وطويلة الأمد أيضاً عكس النموذج التوزيعى. أخيراً ربما يمنع تأميم قنوات تسويق الغذاء التقليدية- ولو أنها استغلالية- سيطرة كبيرة للدولة على السلع الاستراتيجية لكن عادة تقود إلى تفكيك أو فصل الفلاحين من الأسواق الحضرية.

١٠- هذه الحجة استنبطت إلى حد ما وبشكل رسمى فى Fitz Gerald (1985).

١١- إن Nuti (1981) بجلاء هو مؤصل هذه التعبير، برغم أنه يعزى إلى فكرة Kalecki.

١٢- طورت هذه الحجة فى Fitz Gerald (1988a) مزج التحليل الكالبيكى Kaleckian للتوزيع والتراكم فى الأقطار النامية مع تحليل Kornai حول ضغط تراكم الدولة على القطاعات الخاصة فى الاقتصاديات الاشتراكية.

١٣- يطلق Saith (1985) على ذلك "خطف الاشتراكية بالتصنيع" لكن هذا يبدو أنه يقصر عن إدراك هذه النقطة.

١٤- يوضحها بتفصيل أكثر Fitz Gerald (1985b).

١٥- يحتوى Stallings (1986) على خمس دراسات حالة لمشاكل التمويل الخارجى على الانتقال الطرفى.

١٦- لدى Cassen (1985) مسح معاصر جيد للموضوعات والممارسات، مع أن الوضع يتغير بوضوح بسرعة فى ظل تأثير البيروسترويك والانهيار الدولى.

١٧- Bogalomov (1985) أحد مستشارى جورباتشوف الرئيسيين، صريح حول هذا الموضوع بشكل غير عادى.

١٨- Shafer 1988, Gaddis 1982 يوضحان كيف تنبثق "الحرب ذات الكثافة المنخفضة" و"الاحتواء".

كجزء من إعادة تقييم نظرية الأمن القومى للولايات المتحدة بعد فييتنام.

١٩- انظر المقدمة لـ (Miplan 1980). كنت فى ذلك الوقت أعمل مستشاراً اقتصادياً لحكومة نيكاراغوا.

حول قرض من وزارة الشؤون الخارجية لهولندا.

٢٠- انظر Ruccio 1986 لمسح عن جهود التخطيط السانديستية. لقد نشرت الخطتين الأوليين (Mi-1

plan 1980, 1981) ونوقش على نطاق واسع، الخطط السنوية اللاحقة والخططة طويلة الأمد كانت سرية

والسبب الرسمى كان ظروف الحرب- لكن خطة ١٩٨٧ (SPP 1987) نشرت وجدد النقاش المفتوح

حولها.

٢١- انظر خاصة Fitz Gerrald 1989.

٢٢- هى، أفكار "التوازن القطاعى؛ لكاليكى بدلاً عن إدارة الطلب الكنزية أو الثنائية الراديكالية

Preobrazhensky لـ

٢٣- كان (Weinert 1988) مشارك فى هذه المفاوضات.

٢٤- إن البنك الدولى (١٩٨١) غير غامض فيما يتعلق بذلك: إن الانتقادات بالمقارنة ثانوية وتتعلق بشكل

رئيسى بتحسين كفاءة ادارة مؤسسات القطاع العام.

٢٥- Fitz Gerald (١٩٨٩). آخذين الزيادة فى عجز الحساب الجارى بين ١٩٨٣، ١٩٨٧ على التوالى

باعتبارها "فجوة التجارة"، يوضح الجدول أدناه التقسيم بين خسائر الحرب (انظر الجدول ١٢/٣)، تكاليف

المقاطعة (حكومة نيكاراغوا ١٩٨٨) و"خسائر شروط التجارة". الأخيرة هى الفرق بين التجارة بأسعار

دولار ١٩٧٨ والحالية. ويمكن النظر إلى المتبقى "أخرى" كناتج عن أخطاء السياسة... الخ: كما يمكن أن

يرى، فإنه صغير نسبياً كعامل مفسر.

١٩٨٧	١٩٨٣	بملايين الدولارات الأمريكية
٧٢	٢٣٧	شروط التجارة
٢٢٤	١٣٢	خسائر الحرب
١٠٩	-	تكاليف المقاطعة
٨٩	٥٣	عوامل أخرى
٤٩٤	٤٢٢	فجوة التجارة
٢٨١	٤٢٩	الصادرات فوب
٧٤٤	٨١٩	الواردات سيف

- ٢٦- Kaimowitz 1988, FitzGerald . يورد (1987) Utting النتائج الأولية لدراسة رئيسية على تشكيل السياسة حول الأمن الغذائي في نيكاراغوا.
- ٢٧- FitzGerald (1989), Irvin (1983).
- ٢٨- انظر Fitz Gerrald (1986b) للمنهجية.
- ٢٩- أعيد انتاج نموذج ILPES بالكامل . كما هي المعلومات الأصلية عند حكومة نيكاراغوا (١٩٨٨)
- ٣٠- يعطى FitzGerald 1989 المصادر والطريقة. أن قاعدة البيانات هي نظام التقارير الشهري الذي أنشئ بمساعدة الأمم المتحدة.
- ٣١- SPP (1987), Irvin and Croes (1988)
- ٣٢- استثناء ملحوظ لهذا الحكم هو المساعدة الهولندية للقطاع الصحي، والتي غيرت إلى إصلاح ورش الصيانة وقطع الغيار لكل المستشفيات، مهما كان المانع أو التكنولوجيا الأصلية.
- ٣٣- قدم الأساس النظري للإطار التحليلي لـ "ميزان التراكم" في (Fitzgerald & vos 1989, Chapter)
- ٣٤- يعرض Fitz Gerald & vos 89, Chap 3 نموذجاً تحليلياً عاماً لهذه العملية.
- ٣٥- See SPP (1987).
- ٣٦- Kaimowitz (1988).
- ٣٧- FizGerald and Chamorro (1987).
- ٣٨- معادل لفكرة رياضية لمجموعة من الدوال المرتبطة بمعادلات أكثر من المتغيرات الداخلية، والتي بالتالي لن يكون لها حل محدد إلا بالصدفة.
- ٣٩- Rowthorn (1980).
- ٤٠- انظر corraggio (1986) & vilas (1986) حول نيكاراغوا (1981) Griffith Jones
- عموماً للاقتصاديات المتقلة.
- ٤١- أعطى FitzGerald (1987) المعلومات، لنقاش حول البنية الطبقة النيكاراغوية انظر Nunez (1987).
- ٤٢- في الحقيقة، أن عامى "شهر العسل" قبل الهجوم العسكرى الأول الضخم فى أواخر ١٩٨١ (تلفيم الموانئ بواسطة وكالة المخابرات المركزية، والتي رأت فيها محكمة العدل الدولية (١٩٨٦) الدليل قد استخدم جيداً من أجل بناء الملبشيات والمنظمات الشعبية والتكشف المفرط فى الهداية- أى، التنفيذ الكامل لإجراءات التثبيت المحتواه فى خطة ١٩٨١ (Miplan, 1981) - قد تكون أعاققت توحيد النظام بمناقشة الصراع المحلى.
- ٤٣- سواء أكان مقصود بها ذلك، أم سواء أكانت نتيجة مازق، فبمجرد أن أوضح أن الكونترا لديها إمكانية ساسية داخلية ضئيلة وأصبحت تكلفة الغزو واضحة، هو موضوع نقاش كبير. وأنا أميل إلى الأخير برغم

أن أغلب خبراء الولايات المتحدة يميلون إلى الأول. على كل، يستحق أن تسجل أن ما يطلق عليه "الحرب ذات الكثافة المنخفضة" في واشنطن تبدو مختلفة تماماً عنها في ماناجوا.

٤٤- تعكس هذا الحوار أغلب الأوراق في (Spalding 1986)

٤٥- في الواقع، بهذا المعنى فقد احتفظت FSLN داخلياً بأغلب أصولها العسكرية، وحتماً عززت بالحرب نفسها، مع أنه في السياسة الوطنية فإنها قادرة وتعزم على العمل بوضوح في إطار برلمانى شعبى تعدى.

٤٦- يورد (Marchetti 1988) دراسات ميدانية حول الطرق التي تقاوم بها العائلات الحضرية الأزمة الاقتصادية الوطنية، علاوة على مفاهيمهم (سلبية) عن سياسة الحكومة الاقتصادية مرتبطة بالمساندة للسياسة تجاه الحرب، التحول الاجتماعى... إلخ، ويؤكد هذا العمل أيضاً الصعوبة في تصنيف عائلة "كبروليتارية" (أو غيره) عندما تشمل أم في التجارة الصغيرة، وأب في المصنع، وولدين في الجيش.. وبنات تعمل كسكرتيرة، وعمّة في الولايات المتحدة وعم ينتج الأحذية.

٤٧- فيما عدا في المناطق ذات الضغط السكانى العالى على الأرض (والتي هي نادرة في نيكاراغوا) مثل ماسايا، حيث تم غزو الأرض في ١٩٨٥.

٤٨- إن (Molyneux 1986) مقنع خاصة فيما يتعلق بالتمييز بين المصالح الاستراتيجية والعملية للنساء.

٤٩- والتي تنزع لأن تكون ذات صراع حول التكتيكات، وليس الاستراتيجية بسبب الوضع الرسمى في ظل ظروف الحرب ويجب إخضاع الموضوعات الجنسانية إلى الدفاع الوطنى.

٥٠- Smith (1988).

٥١- FitzGerald and Chamorro (1987)/

٥٢- لنقاش حول هذا الافتراض وبعض وجهات النظر البديلة انظر (Fitz Gerald 1986)

٥٣- Baumeister and Neira (1986).

٥٤- Kaimowitz (1988).

٥٥- كتب (Austin & Ickis 1986) في مسح حول المؤسسات الفرعية للشركات متعددة الجنسية في نيكاراغوا.

٥٦- يبدو أن العديد من زوجات البرجوازية الصغيرة شعرن بأنهن مهددات بالثورة أكثر من أزواجهن. في العديد من الحالات، فإن المهندس (مثلاً) يشعر أنه مكتفٍ بالفرصة المتاحة لوضع أفكاره المهنية في الممارسة وحتى المزارع يظل شخص ذا مواقف، في حين أن زوجته أفقدت سحر الدوائر الاجتماعية المحلية، وليس لديها مكان للتسوق فيه، والأسوأ من كل ذلك أن الخادمة ترد عليها!

٥٧- لقد كان تفادى هذا التزيف هو إحدى أهم الوصايا الاقتصادية من د. كاسترو في أول زيارة له إلى نيكاراغوا.

٥٨- لقد وصلت الأقطار الصناعية مؤخراً إلى قناعة بأن الحماية القانونية السيادية (انظر مثلاً، US For-eign Sovereignty Act, 1976) لأفعال الدولة (Actos jure imperii) لا تغطي الأفعال التجارية للدولة (Actos jure gestions)

بكلمات أخرى، إن لدى المؤسسات امتياز إقامة دعوى مطالبة ضد الدول في محاكم قطر ثالث من أجل تنفيذ الالتزامات التجارية. ومن القبول في القانون المدني (الوطني) عامة يمكن أن تعلن اتفاقيات سداد الديون غير ملزمة، عندما يتوقع طرفي الاتفاقية ظروفاً مستقبلية تؤثر على مقدرة السداد، خاصة إذا تغيرت الظروف بشكل راديكالي. علاوة على ذلك، إذا كان يمكن إيضاح أن الالتزام بهذا العقد يمكن أن يتسبب في معاناة فإن نفس الاعتبارات يمكن أن تطبق. ويبدو أن كلا هذين المبدأين للقانون التجاري ذو صلة وثيقة بمطالبة الأقطار التي تعاني من الهزة الخارجية من أجل تخفيف الأثر بتحفيز دفعات خدمة الدين ليس بالإشارة فقط إلى معاناة مواطنيها وإنما أيضاً إلى الأمن القومي.

٥٩- انظر (Fitz Gerald et al (1989) لنقاش هذه المشكلة ومشكلة ديون العالم الثالث في سياق موازين التراكم العالمي.

٦٠- UN (1974, 1986) and Flory (1984).

٦١- أحد مؤسسات الأمم المتحدة المؤسمة، إن المحكمة نفسها هي الشيء الوحيد المتبقى من عصبة الأمم. وتشترك الدول بمفردها باتفاقية مع سلطات محكمة العدل، فيما عدا في ظروف محددة.

٦٢- بالنسبة لتبرير الولايات المتحدة أن نيكاراغوا تتدخل في أمريكا الوسطى، وهو ادعاء رفضته المحكمة باعتباره غير مثبت فقد قضت المحكمة حتى وإن كان هذا الادعاء صحيحاً: (أ) يجب تقديم الشكوى أولاً إلى المحكمة (أو الأمم المتحدة) بواسطة الأقطار المجاورة، وهذا ما لم يحدث، (ب) يجب أن تبرهن الولايات المتحدة أن هناك تهديداً ملموساً لأمنها القومي، وهذا ما لم تفعله، و(ج) يجب أن يكون رد الفعل متناسب مع الضرر المدعى- في حين أن الواضح رد الفعل يفوق ذلك بكثير.

٦٣- ICJ (1986).

٦٤- والتي من المفترض أن تشكل جزءاً من التسوية الواقعية مع إدارة بوش؛ من أجل تجنب أن تنفذ نيكاراغوا سداد المطالبة بواسطة محاكم الأقطار الموقعة، حيث إن لها الحق في أن تفعل ذلك وفي الحقيقة قد فعلت الولايات المتحدة ذلك من خلال حدث سفارة طهران.

٦٥- لقد أعدت المذكرة (حكومة نيكاراغوا، ١٩٨٨) بواسطة محامين دوليين متميزين يشغلون مراكز في هارفارد وأكسفورد وباريس ومساعدة متميزة للمؤلف الحالي. انظر (Fitz Gerald (1986b حول منهج تقدير الأضرار الاقتصادية والتي انتفعت من المساعدة الفنية لـ ECLAC. ولشال مماثل في الجنوب الأفيقي انظر (Green et al (1987، الذي قدر الخسارة لدول المواجهة بما يعادل ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

جداول احصائية

المجلد ١٢/١

نيكاراجوا: هيكل ملكية الإنتاج، ١٩٨٣

(٪ من المساهمة إلى الناتج المحلي الإجمالي من نوع الإنتاج)

القطاع / النوع	الدولة	الرأسمالية	صغار المنتجين	الجملة
الزراعة التصديرية	٢٨	٤٢	٣٠	١٠٠
الاستهلاك المحلي	١٩	١٥	٦٦	١٠٠
الماشية	٢٠	١٢	٦٨	١٠٠
الصناعة	٢٨	٤٩	٢٣	١٠٠
الإنتاج المادي الآخر	٩٠	٥	٥	١٠٠
الحكومة	١٠٠	صفر	صفر	١٠٠
التجارة والخدمات	٣٨	١٢	٥٠	١٠٠
الجملة	٤٠	٢٩	٣١	١٠٠

المصدر: Baumeister and Neira (1986) p. 188

المجدول ١٢/٢

نيكارجوا: طبقات القوى العاملة الوطنية ١٩٨٤ (بالآلاف)

الجملة EAB	الجملة الفرعية	القطاع الخاص		قطاع الدولة	
		غير رسمي	رسمي		
٢٢	٢٢	-	٢٢	-	البرجوازية
٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	-	-	الحرفيون والفلاحين
١٣٢	٤١	-	٤١	٩١	الموظفون
١٩٣	٩١	-	٩١	١٠٢	العمال
٤٠٥	٣٨٧	٢٩٢	٩٥	١٨	أشباه العمال
١٠١٠	٧٩٩	٥٥٠	٩٤٢	٢١١	جملة الطبقات

المصدر: Fitz Gerald (1987) p. 40

الجدول ١٢/٣

نيكاراجوا: أضرار الحرب ونفقات الدفاع ٨٠ - ١٩٨٧ (بملايين الدولارات الأمريكية)

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	
								أضرار الحرب*
٣٧	١٤	١٨	٢٨	٥٩	١١	٤	١	الإنتاج المادي
٢٨٠	٢٣٠	١٤٥	١٩٠	١٠٧	٢١	٣	١	خسائر الإنتاج
٢٢٤	٢٠٥	١٣٠	١٣٢	٧٥	٧	٣	١	للسادات
٥٧	٢٠٥	١٤	٥٧	٣٢	١٥	-	-	للاستهلاك المحلي
٣١٨	٢٤٤	١٦٤	٢١٧	١٦٥	٣٢	٨	٢	جملة الأضرار
%٧١	%٩٠	%٤٩	%٥٠	%٣٥	%٧	%١	-	(الأضرار/الصادرات)
								نفقات الدفاع**
٤٦٥	٤٠١	٣٨٤	٣١٠	٢٧٨	٢٧٨	١٥٩	١٣٠	تخصيصات الميزانية
%٢١	%١٩	%١٨	%١٤	%١٢	%١٢	%٧	%٦	(التخصيص/الميزانية)

المصدر:

* استخرجت من ECLAC (1988) Notas para el estudio de America latina, YEL cari-ba, 1987: Nicaragua (Meiocity, Table 25-p.63)

وتوضع الهوامش "وهذه الجملة لا تشمل حوالي ٦٠٠ مليون دولار، والتي سببت، وفقاً للتقديرات الأولية، بالمقاطعة التجارية والقيود التمويلية الخارجية". وفي الجدول الأصلي، فقد أعطى تقسيم قطاعي، والتي تكشف أنه بين ٨٠ - ١٩٨٧، أن الزراعة قد عانت من ٤٣٪ من جملة الأضرار، الغابات ٢٨٪ والتشبيد ١٩٪.

** أخذت ECLAC (1988) table 3 & 23 : and ECLAC Surveys for Previous Years وتشير المعلومات إلى تخصيصات الحكومة المركزية في الميزانية، بأسعار ١٩٨٠، محولة إلى دولارات أمريكية بأسعار صرف ١٩٨٠.

الجدول ١٢/٤

نيكاراجوا: موازين التراكم القطاعي، ١٩٨٦ - ٧٦

(٪ من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط سنوي)

١٩٨٦-٨٤	١٩٨٣-٨١	١٩٧٨-٧٦	
١٦ر٧	١٦ر٦	٨ر٥	قطاع الدولة:
٨ر٣-	٤ر٥-	٢ر٦	الادخار
٩ر٧	١٣ر٤	٣ر٣	التمويل الخارجي
١٥ر٣-	٧ر٧	٢ر٦-	ميزان الموارد
٣ر٤	٥ر-	١٠ر٧	القطاع غير التابع لدولة: الاستثمار
١٨ر٧	١٢ر٧	١٥ر٧	الادخار
-	-	٢ر٤-	التمويل الخارجي
١٥ر٣	٧ر٧	٢ر٦	ميزان الموارد
٢٠ر١	٢١ر٦	١٩ر٢	الاقتصاد الوطني: الاستثمار
١٠ر٤	٨ر٢	١٨ر٣	الادخار
٩ر٧	١٣ر٤	٠ر٩	التمويل الخارجي
-	-	-	ميزان الموارد *

المصدر: Fitz Gerald (1986b) table 8.2.

* بالطبع ميزان الموارد يساوي صفرًا بالنسبة للاقتصاد الوطني طالما تضمن التمويل الخارجي أصلًا.

مستويات الاستهلاك السنوى (بليون كوردوياس باسعار ١٩٨٠)

١٩٨٦-٨٤	١٩٨٣-٨١	١٩٧٨-٧٦	
٣ر٣	٠ر٩	٠ر٣	قطاع الدولة: الدفاع
٦ر١	٥ر-	٢ر٣	المدنى
٩ر٤	٥ر٩	٢ر٦	المجملة
٩ر١	١٠ر٢	١٠ر٢	غير قطاع الدولة: الضروريات
٢ر-	٣ر-	١٠ر٣	غيرالضروريات
١١ر١	١٣ر٢	٢٠ر٥	المجملة
٢٠ر٥	١٩ر١	٢٣ر١	مجملة الاستهلاك المحلى

المصدر: SPP (1987) , updated from SPP worssheelts

الجدول ١٢/٥

نيكاراجوا: هيكل القروض الامتيازية متوسطة وطويلة الأمد والمنح*
(مليون دولار امريكي)

٪	١٩٨٦-٨٤	٪	١٩٨٣-٨١	
				١- اوربا الغربية، كندا والسوق المشتركة
	١٨٩ر٧		١٨٥ر٦	القروض والائتمانات
	١١٢ر٢		٦٩ر٤	المنح
	١٠٩ر٠		١٠٩ر٠	مساعات المنظمات غير الحكومية
٢٣ر٢	٤١٠ر٩	١٨ر٦	٣٦٤ر٠	الجملة
				٢- متعددة الأطراف
	-		٢٤٥ر٩	القروض والائتمانات
	٣٠ر١		٢٢ر٧	المنح
١١ر٧	٣٠ر١	١٣ر٧	٢٦٨ر٦	الجملة
				٣- الدول الاشتراكية
	١٠٠٣ر٦		٥٢٩ر١	القروض والائتمانات
	١٨٤ر٦		٧٢ر٢	المنح
٦٧ر٢	١١٨٨ر٢	٣٠ر٧	٦٠١ر٣	الجملة
				٤- أخرى
	١٢١ر٠		٦٩٤ر٣	القروض والائتمانات
	٧ر٧		١٨ر٠	المنح
	١١ر٠		١١ر٠	مساعات المنظمات غير الحكومية
٧ر٩	١٣٩ر٧	٣٧ر٠	٧٢٣ر٣	الجملة
				٥- الجملة
	١٣١٤ر٣		١٦٥٤ر٩	القروض والائتمانات
	٣٣٤ر٦		١٨٢ر٣	المنح
	١٢٠ر٠		١٢٠ر٠	مساعات المنظمات غير الحكومية
١٠٠	١٧٦٨ر٩	١٠٠	١٩٥٧ر٢	٦- الجملة

المصدر: Ministerio de cooperacion Externa, YNI (1987)

* تشمل المصادر متعددة الأطراف والثنائية والمنظمات غير الحكومية.

(ملحق)

Bibliography

ببليوجرافيا

يتضمن هذا الملحق القوائم الببليوجرافية
التي الحقها المؤلفون ببعض فصول هذا الكتاب في طبعته الانجليزية.
ورأينا إجمالها هنا لفائدة الباحثين

chapter 2

- Anyang' Nyong'o, Peter, (ed.) (1987) *Popular Struggles for Democracy in Africa*. United Nations University, Zed Books Ltd., London and New Jersey.
- Arizpe, Lourdes, (1987) 'Prólogo' in Elizabeth Jelin (ed.) *Ciudadanía e identidad: Las mujeres en los movimientos sociales latinoamericanos*. Geneva, UNRISD.
- Bagley, Bruce, (1988) 'Colombia and the War on Drugs', *Foreign Affairs*, Vol. 67, No. 1, Fall.
- Calderón, Fernando and Mario Dos Santos, (1987) *Latinoamérica: Lo político y lo social en la crisis*, Buenos Aires: Consejo Latinoamericano de Ciencias Sociales.
- Cardoso, Fernando Henrique, (1988) 'Olas chocando contra los arrecifes. El estado ante la perplejidad social', *David & Goliath*, Revista del Consejo Latinoamericano de Ciencias Sociales, Vol. XVIII, No. 53, August-September.
- Carr, Barry, (ed.) (1986) *The Mexican Left, the Popular Movements and the Politics of Austerity*, San Diego, Center for U.S.-Mexican Studies.
- Chazan, Naomi and Timothy Shaw, (1988) *Coping with Africa's Food Crisis*. Boulder, Lynne Rienner Publishers.
- Feijoo, María del Carmen, (1988) *¿Y ahora que? La crisis como ruptura de la lógica cotidiana de los sectores populares*, Buenos Aires, INDEC, Documento de Trabajo No. 4, April.
- and Mónica Gogna, (1987) 'Las mujeres en la transición a la democracia', in Elizabeth Jelin, *Ciudadanía e identidad: Las mujeres en los movimientos sociales latinoamericanos*, Geneva, UNRISD.
- García, A., R. Infante and V. Tokman, (1988) 'Meeting the Social Debt', Roundtable on Human Development: Goals and Strategies for the Year 2000, Amman, Jordan, 3-5 September.
- Ghai, Dharam, (1987) 'Successes and Failures in Economic Growth in Sub-Saharan Africa: 1960-82' in L. Emmerij (ed.), *Development Policies and the Crisis of the Eighties* OECD, Paris.
- (1988) *Economic Growth, Structural Change and Labour Absorption in Africa: 1960-85*, Discussion paper series, UNRISD, Geneva.
- Good, Kenneth, (1986) 'The Reproduction of Weakness in the State and Agriculture: The Zambian Experience', *African Affairs*, Vol. 85, No. 337.
- Gordillo, Gustavo, (1987) *Campesinos al asalto del cielo*, Mexico City, Siglo XXI.
- Hansen, Emmanuel, (1987) 'The State and Popular Struggles in Ghana' in Peter Anyang' (ed.) *Popular Struggles for Democracy in Africa*, United Nations University, Zed Books Ltd., London and New Jersey.
- Holmquist, Frank (1980) 'Defending Peasant Political Space in Independent Africa', *Canadian Journal of African Studies*, Vol. 14, No. 1.
- Isamah, Austin, (1986) 'Professional Unionism in Nigeria', *Indian Journal of Industrial Relations*, Vol. 21, No. 4, April.
- Jamal, V. and J. Weeks, (1988) 'The Vanishing Rural-Urban Gap in Sub-Saharan Africa', *International Labour Review*, Vol. 127, No. 3.
- Jaspa, ILO, (1988) *African Employment Report, 1980*, Addis Ababa.
- Jelin, Elizabeth, (ed.) 1987 *Ciudadanía e identidad: Las mujeres en los movimientos sociales latinoamericanos*, Geneva, UNRISD.
- Kaufman, Robert, (1985) 'Democratic and Authoritarian Responses to the Debt Issue: Argentina, Brazil, Mexico', *International Organization*, Vol. 39, No. 3, Summer.
- Kowarick, Lúcio, (ed.) (1988) *As lutas sociais e a cidade*, São Paulo, Paz e Terra-UNRISD-CEDEC.

- Leiva, Fernando Ignacio and James Petras, (1986) 'Chile's Poor in the Struggle for Democracy', *Latin American Perspectives*, Vol. 13, No. 4, Fall.
- Logan, Bernard, (1987) 'The Reverse Transfer of Technology from Sub-Saharan Africa to the United States', *Journal of Modern African Studies*, Vol. 25, No. 4.
- Mertens, L. (1987) *Employment and Stabilisation in Mexico*, Geneva, International Labour Organisation, WEP Working Paper No. 10.
- Morales, Edmundo, (1986) 'Coca, Cocaine Economy and Social Change in the Andes of Peru', *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 35, No. 1, October.
- Posnansky, Merrick, (1980) 'How Ghana's Crisis Affects a Village', *West Africa*, 1 December.
- Sandbrook, Richard, with Judith Baker, (1985) *The Politics of Africa's Economic Stagnation*, Cambridge University Press, Cambridge.
- Sawyer Akilagpa, (1988) 'The Politics of Adjustment Policies', Economic Commission for Africa, Addis Ababa, Document ECA/ICHD/88/29, Khartoum, Sudan, 5-8 March.
- Shaw, Timothy, (1988) 'State of Crisis: International Constraints, Contradictions and Capitalism', in Donald Rothchild and Naomi Chazan, *The Precarious Balance*, Westview Press, Boulder.
- Stepan, Alfred, (1985) 'State Power and the Strength of Civil Society in the Southern Cone of Latin America', in Peter Evans, et al, *Bringing the State Back In*, Cambridge, Cambridge University Press.
- Tokman, V. (1986) 'Adjustment and Employment in Latin America: The Current Challenge', *International Labour Review*, Vol. 125, No. 5, September-October.
- Umbadda, S. (1989) 'Economic Crisis in the Sudan: Impact and Response', paper presented to the ISER-UNRISD Conference on Economic Crisis and Third World Countries: Impact and Response, Kingston, Jamaica, 3-6 April.
- United Nations, (1988) *Financing Africa's Recovery*, New York.

chapter 3

- Bgoya, W. and G. Hyden (1987) 'The State and the Crisis in Africa. In Search of a Second Liberation' Report on an International Conference at the Dag Hammarskjöld Centre, Uppsala, *Development Dialogue*.
- Diamond, W.H. and D.B. Diamond (1987) *Tax Free Trade Zones of the World*.
- Harker, T. (1989) 'Cooperation between Caricom and non-Caricom Countries'. Paper presented to the Working Group on Integration, Association of Caribbean Economists, mimeo, 1989; and 'Caribbean Economic Performance: An Overview', Second Conference of Caribbean Economists, Barbados, May.
- Inter-American Development Bank, (1988) *Monthly News*, October.
- Long, F. (1985) 'Employment Effects of Multinational Enterprises in Export Processing Zones in the Caribbean', mimeo.
- Ramsarran, R. (1988), 'Saving, Investment and Growth: Trends and Determinants in Selected Caribbean Countries in Recent Years'. Paper presented to the 20th Annual Meeting of the Regional Programme of Monetary Studies, Trinidad.
- Rivera, P.J. (1987) 'The CBI and the Twin-Plant Scheme: Are they Development Alternatives' Paper presented to the First Conference of the Association of Caribbean Economists, Jamaica.
- Thomas, C. Y. (1984) *The Rise of the Authoritarian State in Peripheral Societies*, New York

- (1986) *Sugar: Threat or Challenge (An analysis of the impact of technical changes in the High Fructose Syrup and Sucro Chemicals Industry)*. International Development Research Centre, Ottawa.
- (1988) *The Poor and the Powerless: Economic Policy and Change in the Caribbean*, Latin America Bureau, London.
- (1989) 'Restructuring of the World Economy: Political Implications for the Third World', in A. MacEwan and W. K. Tabb. (eds). *Instability and Change in the World Economy*, Monthly Review Press.
- United Nations, *International Trade Statistics* (various issues).
- World Bank (1988a) *The Caribbean, Export Preferences and Performance*, Country Study.
- World Bank (1988b) *Caribbean Countries (Economic Situation, Regional Issues and Capital Flows)*, Country Study.

chapter 5

- Anyang' Nyong'o Peter (ed.) (1987) *Popular Struggles for Democracy in Africa*. London. Zed Books.
- Arrighi, G., and J. Saul (1973) *Essays in the Political Economy of Africa*. New York. Monthly Review.
- Bates, R. (1981) *Markets and States in Tropical Africa: The Political Basis of Agricultural Policies*, Berkeley, University of California Press.
- (1986a) 'The Regulation of Rural Markets in Africa' in S.K. Commins, M. Lofchie and R. Payne (eds) (1986).
- and M. Lofchie (eds) (1980) *Agricultural Development in Africa, Issues of Public Policy*. New York, Praeger.
- Bond, M.L. (1984) 'Agricultural Responses to Price in sub-Saharan African Countries'. *IMF Staff Papers*, Vol. 30, 4, December.
- Chazan, N. and T. Shaw (eds) (1988) *Coping with Africa's Food Crisis*. Boulder, Col., Lynne Rienner Publishers.
- Christensen, Cheryl and Lawrence Witucki (1986) 'Food Policies in sub-Saharan Africa' in Commins, Lofchie and Payne (eds) (1986).
- Cleaver, K. (1985) 'The Impact of Price and Exchange Rate Policies on Agriculture in sub-Saharan Africa'. Staff Working Paper, Washington, DC., World Bank.
- Commins, S.K., and M. Lofchie (eds) (1986) *Africa's Agrarian Crisis: The Roots of Famine*. Boulder, Col., Lynne Rienner Publishers.
- Commins, S.K., M. Lofchie and R. Payne (eds) (1986) 'Food Policy in Africa: Political Causes and Social Effects', *Food Policy*, Vol. 6, No. 3.
- Eicher, C. (1984) 'Facing up to Africa's Food Crisis' in C. Eicher and M. Staatz (eds) 1984.
- and M. Staatz (eds) (1984) *Agricultural Development in the Third World*. Baltimore. Johns Hopkins University Press.
- Evans, David and Parvin Alizadeh (1984) 'Trade, Industrialisation and the Visible Hand' in R. Kaplinsky (ed.) 1984.
- Fone-Sundell, M. (1987) 'Role of Price Policy in Stimulating Agricultural Production in Africa'. Issue Paper No. 2. IRDC, Uppsala, Swedish University of Agricultural Sciences.
- Founou-Tchuigoua, B. (1988) 'Crise et Recul du Nationalisme Economique d'Etat Collective en Afrique'. *Africa Development*, Vol. 13, No. 1.
- Gulhati, Ravi and Uday Sekhar (1982) 'Industrial Strategy for Late Starters: The Experience of Kenya, Tanzania and Zambia'. *World Development*, Vol. 10, No. 11.
- Hansen, Art and D. Macmillan (eds) (1986) *Food in Sub-Saharan Africa*. Boulder, Col., Lynne Rienner Publishers.
- Helleiner, G. K. (1986) 'Outward Orientation, Import Instability and African Economic Growth: An Empirical Investigation' in S. Lall and F. Stewart, 1986.
- Hyden, Goran (1983) *No Shortcuts to Progress: African Development Management in Perspective*. Berkeley, University of California Press.
- Jackson, Robert H., and Carl G. Rosberg (1982) *Personal Rule in Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant*. Berkeley, University of California Press.

- Jamal, Vali and John Weeks (1988) 'The Vanishing Rural-Urban Gap in Sub-Saharan Africa'. *International Labour Review*, Vol. 127, No. 3.
- Johnston, Bruce F. (1980) 'Agricultural Production Potentials and Small Farm Strategies in Sub-Saharan Africa' in R. Bates and M. Loftchie (eds) 1980.
- Kaplinsky, R. (ed.) (1984) *Third World Industrialization in the 1980s: Open Economies in a Closing World*. London, Frank Cass.
- Lall, S. and F. Stewart (1986) *Theory and Reality in Development: Essays in Honour of Paul Streeten*. London, Macmillan.
- Lawrence, Peter (ed.) (1986) *The World Recession and the Food Crisis in Africa*. London, James Currey.
- Lemarchand, René (1986) 'The Political Economy of Food Issues' in Hansen, Art and D. Macmillan (eds) (1986).
- Lipton, Michael (1977) *Why Poor People Stay Poor: Urban Bias in World Development*. Cambridge, Mass., Harvard University Press.
- Little, I., T. Scitovsky and M. Scott (1970) *Industry and Trade in Some Developing Countries: A Comparative Study*. London, Oxford University Press.
- Mamdani, M. (1986) 'Ebauche d'une analyse de la Question agraire en Ouganda', *Africa Development*, Vol. XI, No. 4.
- (1987) 'Contradictory Class Perspectives on the Question of Democracy: The Case of Uganda' in Anyang Nyong'o, P. (ed.) (1987).
- Mkandawire, Thandika (1988) 'The Road to Crisis, Adjustment and Deindustrialization: The African Case'. *African Development*, Vol. 12, No. 1.
- Ndegwa, Phillip (1985) *Africa's Development Crisis*. Nairobi, Heinemann.
- Onimode, Bade (1988) *A Political Economy of the African Crisis*. London, Zed Books.
- Ravenhill, John (ed.) (1986) *Africa in Economic Crisis*. London, Macmillan.
- Rice, Robert (1984) 'Neocolonialism and Ghana's Economic Decline: A Critical Assessment'. *Canadian Journal of African Studies*, Vol. 18, No. 1.
- Sandbrook, Richard (1985) *The Politics of Africa's Economic Stagnation*. Cambridge, Cambridge University Press.
- Singer, Hans and Patricia Gray (1988) 'Trade Policy and Growth of Developing Countries: Some New Data'. *World Development*, Vol. 16, No. 3.
- Smith, Sheila (1986) 'What's Right with the Berg Report and What's Left of its Criticism' in Peter Lawrence (ed.) (1986).
- Strinivasan, T. N. (1985) 'The Neoclassical Political Economy, the State and Economic Development'. *Asian Development Review*, Vol. 3, No. 2.
- UN Economic Commission for Africa (1983) *ECA and Africa's Development 1983-2000: A Preliminary Perspective Study*. Addis Ababa, UN, ECA.
- World Bank (1981) *Accelerated Development in Sub-Saharan Africa: An Agenda for Action*. Washington DC., IBRD.
- (1983) *World Development Report*. Washington DC.

chapter 6

- Abernethy, D. (1988) 'Bureaucratic Growth and Economic Stagnation in Sub-Saharan Africa, in *Africa's Development Challenges and the World Bank*, S.K. Commins (ed.) pp. 179-214. Lynne Rienner, Boulder, Colorado, USA.
- Bendix, R. (1962) *Max Weber: An Intellectual Portrait*. Doubleday, Garden City, USA.
- Colclough, C. (1985) 'Competing Paradigms in the Debate about Agricultural Pricing Policy', *International Development Studies Bulletin*, Vol. 10, No. 3, pp. 39-46.
- Collins, R. (1980) 'Weber's Last Theory of Capitalism: A Systematization'. *American Sociological Review*, No. 45, pp. 925-42.
- Crook, R.E. (1988) 'State Capacity and Economic Development: The Case of Côte d'Ivoire', *International Development Studies Bulletin*, Vol. 19, No. 4, pp. 19-25.

- Deyo, F.C. (ed.) (1987) *The Political Economy of the New Asian Industrialism*. Cornell University Press, Ithaca, USA.
- Elliott, C. (1988) 'Structural Adjustment in the Longer Run: Some Uncomfortable Questions' in *Africa's Development Challenges and the World Bank*, S.K. Commins (ed.) pp. 159-78. Lynne Rienner, USA.
- Ghai, D. (1987) 'Economic Growth, Structural Change and Labour Absorption in Africa, 1960-85.' Discussion Paper, United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.
- Green, R.H. (1986) 'Sub-Saharan Africa: Poverty of Development, Development of Poverty'. Discussion Paper 218, Institute of Development Studies, Sussex.
- (1987) 'Killing the Dream: The Political and Human Economy of War in Sub-Saharan Africa'. Discussion Paper 238, Institute of Development Studies, Sussex.
- Harrington, M. (1972) *Socialism*. Bantam Books, New York.
- Harsch, E. (1988) 'Recovery or Relapse?' *Africa Report*, Vol. 33, No. 6, pp. 56-9.
- Hicks, N. and A. Kubisch (1984) 'Cutting Government Expenditures in Less Developed Countries', *Finance and Development*, No. 21, pp. 37-9.
- Joseph, R. (1987) *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria: The Rise and Fall of the Second Republic*. Cambridge University Press, Cambridge, UK.
- Kitching, G. (1985) *Rethinking Socialism*. Methuen, London.
- Leslie, W.J. (1987) *The World Bank and Structural Transformation in Developing Countries: The Case of Zaire*. Lynne Rienner, Boulder.
- Lundahl, M. (1983) *The Haitian Economy: Man, Land and Markets*. Croom Helm, London.
- Mamdani, M. (1988). 'Uganda in Transition: Two Years of the NRA/NRM', *Third World Quarterly*, No. 10, pp. 1151-81.
- McGowan, P. and T. Johnson (1986) '60 Coups in 30 Years: Further Evidence Regarding African Coups', *Journal of Modern African Studies*, No. 24, pp. 539-46.
- McNamara, R.S. (1985) *The Challenges for Sub-Saharan Africa*. Sir John Crawford Memorial Lecture, Washington, DC.
- Mosley, P. and L. Smith (1989) 'Structural Adjustment and Agricultural Performance in Sub-Saharan Africa, 1980-87', *Journal of International Development*, No. 1, pp. 321-55.
- Mukandala, R. (1983) 'Trends in Civil Service Size and Income in Tanzania', *Canadian Journal of African Studies*, No. 17, pp. 253-63.
- Nellis, J.R. (1972) *Who Pays Tax in Kenya?* Research Report No. 11, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.
- Ogbonna, M.N. (1975) 'Tax Evasion in Nigeria', *Africa Today*, No. 22, pp. 53-61.
- Ottaway, M. (1988) 'Mozambique: From Symbolic Socialism to Symbolic Reform', *Journal of Modern African Studies*, No. 26, pp. 211-26.
- Picard, L.A. and N.L. Graybeal (1988) 'Structural Adjustment, Public Sector Reform and the West African Political System,' Paper presented to the African Studies Association Conference, Chicago, 26-30 October.
- Polanyi, K. (1944) *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Times*. Beacon Press, Boston, USA.
- Przeworski, A (1980) 'Material Bases of Consent: Politics and Economics in a Hegemonic System,' *Political Power and Social Theory*, No. 1, pp. 21-68.
- Ravenhill, J. (1988) 'Adjustment with Growth: A Fragile Consensus,' *Journal of Modern African Studies*, No. 26, pp. 179-210.
- Rothchild, D. and N. Chazan (eds) (1988) *The Precarious Balance: State and Society in Africa*. Westview Press, Boulder, Colorado, USA.

- Sandbrook, R. (1981). 'Is Socialism Possible in Africa?' *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, No. 19, pp.197-207.
- (1988) 'Liberal Democracy in Africa: A Socialist-Revisionist Perspective'. *Canadian Journal of African Studies*, No. 22, pp.240-67.
- with Judith Barker (1985) *The Politics of Africa's Economic Stagnation*. Cambridge University Press, Cambridge, UK.
- Singh, S. (1983) 'Sub-Saharan Agriculture: Synthesis and Trade Prospects,' Staff Working Paper 608, World Bank, Washington, DC.
- Sivard, R.L. (1987) *World Military and Social Expenditures, 1987-88* (12th ed.). World Priorities Inc., Washington, DC.
- Somerville, C.M. (1988) 'Economic Crisis, Economic Reform, and Political Democracy: The Case of Senegal,' Paper presented to the African Studies Association Meeting, Chicago, 28-31 October.
- Wisner, B. (1988) *Power and Need in Africa: Basic Human Needs and Development Policies*. Earthscan Publications, London.
- World Bank (1983) *World Development Report, 1983*. Oxford University Press, New York.
- (1988a) *Beyond Adjustment: Toward Sustainable Growth with Equity in Sub-Saharan Africa*, Part II. Special Economic Office, Technical Department, Africa Region, World Bank, Washington, DC, November.
- (1988b) *World Development Report, 1988*. Oxford University Press, New York.
- Young, C. and T. Turner (1985) *The Rise and Decline of the Zairean State*. University of Wisconsin Press, Madison.

chapter 7

- Alvarado, Arturo (ed.) (1987) *Electoral Patterns and Perspectives in Mexico*. San Diego, Center for US.-Mexican Studies, Monograph Series 22.
- Arriola, Carlos (1977) *Las Crisis en el Sistema Político Mexicano 1928-1977*. Mexico, El Colegio de México.
- Arriola, Carlos and Juan Gustavo Galindo (1984) 'Los empresarios y el estado en México (1976-1982)', *Foro Internacional*, Vol. XXV, No. 2, October-December.
- Bailey, John (1986) in Roderic A. Camp (ed.).
- Banco de México (1988) 'La política económica y la evolución de la economía en 1987'. *Comercio Exterior*, Vol. 38, No. 5.
- Banco Interamericano de Desarrollo (1988) *Informe*, quoted in *La Jornada*, Mexico City, 15 January.
- Bazañez, Miguel (1981) *La lucha por la hegemonía en México, 1968-1980*. Mexico City, Siglo XXI.
- Blanco, José (1979) 'Génesis y desarrollo de la crisis en México, 1962-1979'. *Investigación Económica*, No. 150, October-December.
- (1985) in González Casanova and Aguilar Camín (eds).
- Brisson, Brian, C. (1988) 'Mexico Liberalizes Trade . . .'. *Business America*, 18 January.
- Bueno, Gerardo (1983) 'El endeudamiento externo y estrategias de desarrollo en México: 1976-1982'. *Foro Internacional*, No. 93, July-September.
- Camacho, Manuel (1977) 'Los nudos históricos del sistema político mexicano'. *Foro Internacional*, April/July.
- Camp, Roderic A. (ed.) (1986) *Mexico's Political Stability: The Next Five Years*. Boulder/London, Westview Press.

- Cardenas, Enrique (1987) *La industrialización Mexicana durante la Gran Depresión*. Mexico City, El Colegio de México.
- Collier, David (ed.) (1979) *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton, Princeton University Press.
- Cordera, Rolando et al (1988) *México: El reclamo democrático*. Mexico City, Siglo XXI/ILET.
- Cornelius, Wayne A. (1984) 'The Political Economy of Mexico under de la Madrid' *Mexican Studies/Estudios Mexicanos*, Vol. 1, No. 1.
- (1986) in Drake and Silva (eds).
- Cosío Villegas, Daniel (1978) *El sistema político mexicano*. Mexico City, Joaquín Mortiz.
- Drake, Paul W., and Eduardo Silva (eds) (1986) *Elections and Democratization in Latin America 1980-1985*. San Diego, Center for US-Mexican Studies/Institute of the Americas.
- Eisenstadt, S. N. and René Lemarchand (eds) (1981) *Political Clientelism, Patronage and Development*. Beverley Hills, Sage.
- El Colegio de México (1974) *La vida política en México, 1970-1973*. Mexico City.
- El sismo: antecedentes y consecuencias (1985). *El Cotidiano*, No. 8.
- Epstein, Edward (1980) 'Business-government relations in Mexico'. *Journal of International Law*, Vol. 12, No. 3, Summer.
- FitzGerald, E. V. K. (1979) in Thorp and Whitehead (eds).
- Foweraker, Joseph (1988) 'Popular Movements and the Transformation of the Mexican Political System'. Paper for Workshop on Mexico's Alternative Future, 23-25 March, Center for US-Mexican Studies, San Diego.
- Garrido, Luis Javier (1986) *El partido de la Revolución Institucionalizada: La formación del nuevo estado en México (1928-1945)*. Mexico City, Secretaría de Educación Pública.
- (1987) 'El Partido del Estado ante la Sucesión Presidencial en México (1929-1987)'. *Revista Mexicana de Sociología*, Vol. XLIX, No. 3, July-September.
- Gómez Tagle, Silvia (1984) 'Estado y reforma política en México'. *Nueva Antropología*, Vol. 7, No. 25.
- González Casanova, Pablo (1965) *La Democracia en México*. Mexico City, Era.
- (ed.) (1985) *Las elecciones en México*. Mexico City, Siglo XXI.
- and Hector Aguilar Camín (eds) (1985) *México ante la crisis*. Vol. 1, Mexico City, Siglo XXI.
- and Enrique Florescano (eds) (1979) *México Hoy*. Mexico City, Siglo XXI.
- and Jorge Cadena Roa (eds) (1988) *Primer informe sobre la democracia: México*. Mexico City, Siglo XXI.
- Gourevitch, P. (1986) *Politics in Hard Times: Comparative Responses to International Economic Crises*. Ithaca/London, Cornell University Press.
- Haggard, Stephen (1986) in Miles Kahler (ed.).
- Hamilton, Nora (1982) *The Limits of State Autonomy: Post-Revolutionary Mexico*. Princeton, Princeton University Press.
- Hansen, Roger D. (1971) *Mexican Economic Development: The Roots of Rapid Growth*. Washington National Planning Association.
- Hernández Rodríguez, Rogelio (1988a) 'Los hombres del presidente de la Madrid'. *Foro Internacional*, Vol. XXVIII, No. 1, July-September.
- (1988b) *Empresarios, banca y estado*. Mexico City, FLACSO/Miguel Ángel Porrúa.
- Hirschman, Albert O. (1971) *A Bias for Hope: Essays on Development and Latin America*. New Haven/London, Yale University Press.
- Molinar Horcasitas, Juan (1987) 'Regreso a Chihuahua'. *Nexos*, March.
- Imaz, Cecilia (1981) 'La izquierda y la reforma política en México'. *Revista Mexicana de Sociología*, Vol. XLII, No. 3.

- Kahler, Miles (ed.) (1986) *The Politics of International Debt*. Ithaca/London, Cornell University Press.
- Kaufman, Robert (1988) *The Politics of Orthodoxy in Mexico*. Unpublished ms.
- Labastida, Julio (1986) *Grupos económicos y organizaciones empresariales en México*. Mexico City, Biblioteca Iberoamericana/Alianza Editorial/UNAM.
- Leich, John Foster (1981) 'Political Reform in Mexico' *Current History*, Vol. 80.
- Loaeza, Soledad (1974) in *El Colegio de México* (1974).
- (1984) 'Iglesia católica y reformismo autoritario', *Foro Internacional*, Vol. XXV, No. 2.
- (1985) in *Nexos*, No. 90, June.
- (1987) in Loaeza and Segovia (eds) 1987.
- and R. Segovia (eds) (1987) *La vida política Mexicana en la crisis*. Mexico City, El Colegio de México.
- Looney, Robert E. (1985) *Economic Policymaking in Mexico*. Durham, WC, Duke University Press.
- López Portillo, José (1988) *Mis Tiempos: Biografía y Testimonio Político*, Vol. 2, Mexico City, Fernández Editores, pp. 1227-49.
- Luna, Matilda, Ricardo Tirado and Francisco Valdez (1987) in Sylvia Maxfield and Ricardo Anzaldúa Montoya (eds) 1987.
- Mabry, Donald (1973) *Mexico's Acción Nacional: a Catholic Alternative to Revolution*. Syracuse, New York University Press.
- Martínez Assad, Carlos and Alvaro Arreola Ayala (1985) in González Casanova 1985.
- Maxfield, Sylvia (1988) *International Finance, the State, and Capital Accumulation: Mexico in Comparative Perspective*. PhD dissertation, Harvard University.
- and Ricardo Anzaldúa Montoya (eds) (1987) *Government and Private Sector in Contemporary Mexico*, San Diego, Center for US-Mexican Studies.
- Meyer, Lorenzo (1978) 'Los inicios de la institucionalización: La política del Maximato'. *Historia de la Revolución Mexicana*, Vol. 12, Mexico City, El Colegio de México.
- (1988) 'La democratización del PRI: Misión imposible?' Paper presented at the Workshop on Mexico's alternative political futures. San Diego, Center for US-Mexican Studies.
- Middlebrook, Kevin (1986) in O'Donnell et al. 1986.
- Minian, Isaac (ed.) (1988) *Cambio estructural y producción de ventajas comparativas*. Mexico, CIDE.
- Newell G., Roberto and Luis Rubio F. (1984) *Mexico's Dilemma: The Political Origins of Economic Crisis*, Boulder/London, Westview Press.
- O'Donnell, Guillermo (1973) *Modernization and Bureaucratic Authoritarianism: Studies in South American Politics*, Berkeley, Institute of International Studies, University of California Press.
- et al. (eds) (1986) *Transitions from Authoritarian Rule: Latin America*, Baltimore/London, Johns Hopkins University Press.
- Peres Nuñez, Wilson (1988) in Minian (ed.) 1988.
- Presidencia de la República (1985) *Unidad de la Crónica Presidencial, Las razones y las obras: Crónica del sexenio 1982-88, Primer Año*. Mexico City, Presidencia de la República/Fondo de Cultura Económica.
- (1988) *Unidad de la Crónica Presidencial, Las razones y las obras: Crónica del sexenio 1982-88, Sexto Año*.
- Purcell, Susan K. (1981) in S. N. Eisenstadt and René Lemarchand (eds).
- Purcell, Susan K. and John F. H. (1980) 'State and Society in Mexico'. *World Politics*, Vol. 32, No. 2, January.
- Reding, Andrew (1988) 'The Democratic Current: A New Era in Mexican Politics'. *World Policy Journal*, Vol. 5, No. 2, Spring.

- Reyna, José Luis and Richard S. Weinert (eds) (1971) *Authoritarianism in Mexico*. Philadelphia, ISHI Press.
- Reynolds, Clark (1970) *The Mexican Economy: Twentieth Century Structure and Growth*. New Haven, Yale University Press.
- Rigby, T. H. and Ferenc Feher (eds) (1982) *Political Legitimation in Communist States*. New York, St. Martin's Press.
- Rivera Ríos, Miguel Angel (1986) *Crisis y reorganización del capitalismo mexicano*. Mexico, Era.
- Sartori, Giovanni (1976) *Parties and Party Systems*. Cambridge, Cambridge University Press.
- Scott, Robert (1964) *Mexican Government in Transition*. Urbana, University of Illinois Press.
- Sikkink, K. (1988) Developmentalism: Ideas and Economic Policy Making in Brazil and Argentina. PhD dissertation, Columbia University.
- Solis, Leopoldo (1970) *La realidad económica mexicana: retrovisión y perspectivas*. Mexico City, Siglo XXI.
- Stepan, Alfred (1985) Military Politics and Three Polity Arenas. Unpublished paper.
- Tello, Carlos (1979) *La política económica en México: 1970-76*. Mexico City, Siglo XXI.
- (1984) *La nacionalización de la banca en México*. Mexico City, Siglo XXI.
- Thorp, Rosemary and Lawrence Whitehead (eds) (1979) *Inflation and Stabilization in Latin America*. New York, Holmes and Meier.
- Universidad Iberoamericana (1978) *El Partido Acción Nacional: Ensayos y Testimonios*. Mexico City, Editorial Jus.
- Villarreal, René (1977) 'Import-Substitution Industrialization', in José Luis Reyna and Richard S. Weinert (eds).
- Vílloro, Luis (1979) in González Casanova and Florescano (eds).
- Whitehead, Lawrence (1980) 'La política económica del sexenio de Echeverría: qué salió mal y por qué?' *Foro Internacional*, No. 79, January-March.
- Zermeno, Sergio (1978) *México: Una democracia utópica: el movimiento estudiantil del 68*. Mexico City, Siglo XXI.
- Aguiler Zinser, Adolfo (1988) in Rolando Cordera et al.
- Zuchermann, Leo (1989) 'El proceso de toma de decisiones en la política económica en México'. Tesis de Licenciatura en Administración Pública. El Colegio de México.

chapter 8

- Andrae, G. and B. Beckman, (1991) 'Workers, unions, and the crisis of the Nigerian textile industry.' In I. Brandell, *Practice and Strategy: Workers in Contemporary Third World Industrialisation* (forthcoming) Macmillan.
- Aremu, I. (1987) 'Glaxo Workers: A Report.' Lagos, NLC.
- Bangura, Y. (1987a) 'Crisis management and union struggles in Niger state.' Zaria, Department of Political Science. Mimeo.
- (1987b) 'The recession and workers struggles in the vehicle assembly plants: Steyr-Nigeria.' *Review of African Political Economy*, 39.
- (1987c) 'Industrial crisis and the struggle for national democracy: Lessons from Kaduna Textile Ltd. and the workers demonstration of January 1984.' Zaria, mimeo.
- (1989a) 'Crisis and adjustment: The experience of Nigerian workers.' In B. Onimode (ed.), *The IMF, the World Bank and the African Debt*. London, Zed Books.

- (1989b) 'Authoritarianism and democracy in Africa: A theoretical discourse'. Uppsala, AKUT. Seminar paper.
- Bates, R. (1981) *Markets and States in Tropical Africa. The Political Basis of Agricultural Policies*. Berkeley, UCP.
- Beckman, B. (1988a), 'The post-colonial state: Crisis and reconstruction'. *IDS Bulletin* Vol. 19, No. 4.
- (1988b) 'When does democracy make sense?' Uppsala, AKUT. Seminar paper.
- Bienefeld, M. (1986) 'Analysing the politics of African state policy. Some thoughts on Robert Bates' work'. *IDS Bulletin*, Vol. 17, No. 1.
- Buhari, M. (1984) Statement on the assumption of power by the military government of General M. Buhari, Lagos, January.
- CBN (1983), *Annual Report and Statement of Account*. Lagos, Central Bank of Nigeria.
- Cohen, R. (1974), *Labour and Politics in Nigeria, 1945-1974*. London, Heinemann.
- Cornia, G. A., R. Jolly, F. Stewart, (1988) *Adjustment with a Human Face*. Oxford, UNICEF.
- Damachi, U., H. D. Seibel, L. Trachtman (eds) (1979) *Industrial Relations in Africa*. London, Macmillan.
- Ejiofor, S. O. Z. (1988) 'Communique issued on behalf of 42 industrial unions by 14-man negotiating team on the impending negotiations with the government on the issue of increases in the prices of petroleum and petroleum products and general high cost of living etc., etc.' Signed by S. O. Z. Ejiofor, G. O. Ulucha, E. D. Fidelis, M. A. Kazeem, F. E. Nwachukwu, A. Ogbonna, 10 June.
- Godfrey, M. (1986) *Global Unemployment. The New Challenge to Economic Theory*. Brighton, Wheatsheaf.
- Hashim, Y. (1987) State Intervention in Trade Unions. A Nigerian Case Study. The Hague, Institute of Social Studies, MA dissertation.
- Havnevik, K. J. (ed.) (1987) *The IMF and the World Bank in Africa. Conditionality, Impact and Alternatives*. Uppsala, Scandinavian Institute of African Studies.
- Ibrahim, J. (1986) 'The political debate and the struggle for democracy in Nigeria'. *Review of African Political Economy* No. 37.
- IDS Bulletin (1983) 'Accelerated development in sub-Saharan Africa', Vol. 14, No. 1.
- Lawrence, P. (ed.) (1986) *World Recession and the Food Crisis in Africa*. London, Currey/ROAPE.
- Lloyd, P. (1982) *A Third World Proletariat?* London, Allen & Unwin.
- MAN (1987) 'Half Yearly Economic Review. January - June'. Lagos, Manufacturers Association of Nigeria.
- Mkandawire, T. (1989) 'Labour and policy making in Africa'. Dakar, CODESRIA (Draft).
- Mustapha, A. R. (1988) 'Ever decreasing circles: Democratic rights in Nigeria 1978-1988'. Oxford, St Peter's College.
- NEC (1983) 'The State of the Nigerian Economy.' Lagos, National Economic Council.
- NLC (1985) Towards National Recovery: Nigeria Labour Congress' Alternatives. Lagos.
- (1987) 'A case for wage adjustment for workers: A memo presented to the federal military government.' 29 July, Lagos.
- (1988) 'Resolutions of 3rd Congress of the Nigerian Labour Congress Holding at Saidi Centre in Benin, 24-26 February 1988'.
- Olson, M. (1982) *The Rise and Decline of Nations. Economic Growth, Stagflation, and Social Rigidities*. New Haven, Yale University Press.

- Otobo, D. (1986) *Foreign Interests & Nigerian Trade Unions*. Oxford, Malthouse.
- Sandbrook, R. and R. Cohen (eds) (1975) *The Development of An African Working Class*. London, Longman.
- Ubeku, A. K. (1983) *Industrial Relations in Developing Countries: The Case of Nigeria*. London, Macmillan.
- Waterman, P. (1975) 'The labour aristocracy in Africa. Introduction to a debate.' *Development and Change*, Vol 6, No. 3.
- (1983). *Aristocrats and Plebians in African Trade Unions? Lagos Port and Dock Worker Organization and Struggle*. The Hague, Author.
- World Bank (1981) *Accelerated Development in Sub-Saharan Africa: An Agenda for Action*. Washington.
- (1983a) 'Nigeria: Macro-Economic Policies for Structural Change.' Report 4506, UNI, 15 August, Washington.
- (1983b) *Sub-Saharan Africa: Progress Report on Development Prospects and Programs*. Washington.
- (1984) *Toward Sustained Development in Sub-Saharan Africa. A Joint Program of Action*. Washington.
- (1986) *Financing Adjustment with Growth in Sub-Saharan Africa, 1986-90*. Washington.

Newspapers and journals

- Analyst*. Monthly news magazine, Jos, Nigeria.
- Newswatch*. Weekly news magazine, Lagos, Nigeria.
- West Africa*. Weekly news magazine, London.

chapter 9

- Amadeo, E. J. and J. M. Camargo, (1988) 'Política salarial e negociações: perspectivas para o futuro'. Mimeo, OIT/Ministério do Trabalho.
- (1989a) 'A structuralist model of inflation and stabilization'. Mimeo, Helsinki, WIDER/UNU.
- (1989b) 'Market structure, relative prices and income distribution: an analysis of heterodox shock experiments'. Mimeo, Helsinki WIDER/UNU.
- (1989c) 'Choque e concerto', forthcoming in *Dados*.
- Bontempo, H. C. (1988) 'Transferências externas e financiamento do governo'. *Pesquisa e Planejamento Econômico* Vol. 18, April.
- Cardoso, E. and E. Reis (1986) 'Deficits, dívidas e inflação no Brasil'. *Pesquisa e Planejamento Econômico*.
- Castro, A. B. and F. E. Pires, (1985) *A Economia brasileira em marcha forçada*. Rio de Janeiro, Paz e Terra.
- Hirschman, A. (1986) 'The political economy of Latin American development: seven exercises in retrospect'. Paper for the XIII International Congress of the Latin American Studies Association, Boston, October.
- Reisen, H. and A. Trotsenburg, (1988) 'Developing countries debt: the budgetary and transfer problem', OECD.
- Tavares de Almeida (1988).
- Werneck, R. (1986) 'Poupança estatal, dívida externa e crise financeira do estado'. *Pesquisa e Planejamento Econômico*.
- (1987) 'Public sector adjustment to external shocks and domestic pressures in Brazil'. Discussion Paper, Pontificia Universidade Católica de Rio de Janeiro.

chapter 10

- Amin, Samir (1988) 'A Note on the Concept of Delinking' *Development and South-South Cooperation*, Vol. 1, No. 1.
- Barone, C. A. (1983) 'Dependence, Marxist Theory and Salvaging the Idea of Capitalism in South Korea'. *Review of Radical Political Economy*, Vol. XV, No. 1.
- Brister, J. (1988) 'The Cooking Pots are Broken' *African Recovery*, Vol. 2.
- Faaland, J. (1987) in Kjell J. Havnevik (ed.)
- Fransman, M. (1984) 'Explaining the Success of Asian NICs: Incentives and Technology'. *Sussex IDS Bulletin*, Vol. 15, No. 2.
- Gosh, A. (1988) 'Supply Side Economics: Is India Ready for the Recipe?' *Economic and Political Weekly*, 25 June.
- Gusten, R. (1984) 'African Agriculture: Which Way Out of the Crisis?' *Rural Africana*, 19-20.
- Haggard, S. and Chung-In Moon (1983) in J. R. Ruggie.
- Hamilton, C. (1984) 'Class, State and Industrialisation in South Korea'. *Sussex, IDS Bulletin*, Vol. 15, No. 2.
- Harvey, C. (1985) 'Successful Adjustment in Botswana'. *Sussex, IDS Bulletin*, July.
- Havnevik, Kjell J. (ed.) (1987) *The IMF and the World Bank in Africa. Conditionality, Impact and Alternatives*. Uppsala, Scandinavian Institute of African Studies.
- Hermelle, K. (1988) Country Report on Mozambique, presented to SIDA, October.
- Jamal, Vali and John Weeks (1988) 'The Vanishing Rural-Urban Gap in Sub-Saharan Africa'. *International Labour Review*, Vol. 127, No. 3.
- Leudde-Neurath, R. (1980) 'Export Orientation in South Korea'. *Sussex, IDS Bulletin*, Vol. 12, No. 1.
- (1984) 'State Intervention and DFI in South Korea'. *Sussex, IDS Bulletin*, Vol. 15, No. 2.
- MacBean, A. I. (1981) 'Do Outward Policies Really Work?' *Sussex, IDS Bulletin*, Vol. 13, No. 1.
- Maganya, E. and O. Othman (1988) 'The Debt Problem in the Context of the Third World'. University of Dar es Salaam, IDS.
- Mamdani, M. (1976) *Politics and Class Formation in Uganda*. London, Heinemann.
- (1987) 'Extreme but not Exceptional: Towards an Analysis of the Agrarian Question in Uganda'. *Journal of Peasant Studies*, Vol. 14, No. 2.
- (1988) 'NRA/NRM: Two Years', Kampala, Progressive Publishers. Also published as 'Uganda in Transition'. *Third World Quarterly Review*.
- NOTU News (1989) Letter to Prime Minister, Vol. 1, No. 1.
- Ruggie, J. R. (1983) *The Antimonies of Interdependence: National Welfare and the International Division of Labour*. New York, Columbia University Press.
- Sawyer, A. (1988) 'The Politics of Adjustment Policy'. Khartoum, ECA/ICHD/88/29, 5-8 March.
- Schmitz, H. (1984) 'Industrial Strategies in LDCs: Some Lessons of Historical Experience'. *Journal of Development Studies*, Vol. 21, No. 1.
- Sharpley, J. and S. R. Lewis (1988) 'Kenya's Industrialisation, 1964-84'. *Sussex, IDS Discussion Paper 242*.
- Uganda Government (1987a) Policy Framework Paper for 1987/88-1989/90. Presented to the Paris Conference, 8 May.
- (1987b) Report to Consultative Group, 28 May.
- (1988) Ministry of Finance, Circular No. IT/3/01/D, 6 June.
- Wade, R. (1984) 'Dirigisme Taiwan-Style'. *Sussex, IDS Bulletin*, Vol. 15, No. 2.
- Wangwe, Sam (1987) 'Impact of the IMF/World Bank Philosophy in Tanzania' in Kjell J. Havnevik.
- World Bank and UNDP (1989) Africa's Adjustment in the 1980s.

chapter 11

- Cairncross, A. and M. Pur (eds) (1976) *Employment, Income Distribution and Development Strategy*. London, Macmillan.
- CENE/DPCCN (1988) (National Executive Commission of the Emergency/Department of the Prevention and Combat of Natural Disasters) *Rising to the Challenge: Dealing with the Emergency in Mozambique – an Inside View*. Maputo, (April).
- Cliff, J., N. Kanji, M. Muller. (1986) 'Mozambique Health Holding the Line', in *Review of African Political Economy*, 36, pp. 7–23.
- FitzGerald, E. V. K. (1988), 'State Accumulation and Market Equilibria: an Application of Kalecki-Kornai Analysis to Planned Economics in the Third World', pp. 50–74 in FitzGerald, E. V. K. and Wuyts, M. 1988.
- and M. Wuyts (1988), *Markets within Planning: Socialist Economic Management in the Third World*, London, Frank Cass.
- Frelimo (1977a) *O Partido e as Classes Trabalhadoras Mocambicanas na Edificacao da Democracia Popular*. Maputo, Third Congress Documents.
- (1977b) *Directivas Economicas e Sociais*. Maputo, Third Congress Documents.
- (1983a) *Relatorio do Comite Central ao IV Congresso*. Maputo, Fourth Congress Documents.
- (1983b) *Directivas Economicas e Sociais*. Maputo, Fourth Congress Documents.
- Green, H., D. Asrat, M. Mauras, and R. Morgan (1987) 'Children in Southern Africa', in UNICEF (1987) *Children on the Front Line*. New York/Geneva, pp. 9–36.
- Hanlon, J. (1984) *Mozambique: The Revolution under Fire*. London, Zed Books.
- (1988) 'NGO's and other Aid Agencies in Mozambique', background notes to ECASAAMA (European Conference against South African Aggression in Mozambique and Angola), Bonn, December 8–10.
- Harris, L. (1986) 'Conceptions of the IMF's role in Africa', in Lawrence, P. (ed.) 1986, pp. 83–95.
- Hermele, K. (1988) *Country Report: Mozambique*. Stockholm, SIDA, Planning Secretariat.
- Hopwood, A. (1984) 'Accounting and the Pursuit of Efficiency', pp. 167–87, in Hopwood, A. and C. Tomkins (eds) 1984.
- and C. Tomkins (eds) (1984) *Issues in Public Sector Accounting*. London, Philip Allan.
- Kaimowitz, D. (1988) 'Nicaragua's Experience with Agricultural Planning: From State-Centered Accumulation to the Strategic Alliance with the Peasantry', in FitzGerald, E. V. K., and M. Wuyts 1988, pp. 115–35.
- Keynes, J. M. (1940) *How to Pay for the War*. London, Macmillan.
- Kornai, J. (1979) 'Resource Constrained versus Demand Constrained Systems', pp. 801–19, in *Econometrica*, 47(4).
- Lawrence, P. (ed.) (1986) *World Recession and the Food Crisis in Africa*. London, James Currey.
- Likierman, A. (1984) 'Planning and Control: Developments in Central Government', pp. 147–64, in Hopwood, A., and C. Tomkins (eds) 1984.
- Machungo, M. (1987) 'The Economic Recovery Programme'. Extract from the presentation by the Prime Minister to the People's Assembly, Supplement to *Mozambique News*, No. 127. Maputo, AIM.
- Mackintosh, M. (1986) 'Economic Policy Context and Adjustment Options in Mozambique', in *Development and Change*, Vol. 17, pp. 557–81.
- and M. Wuyts (1988) 'Accumulation Social Services and Socialist

- Transition in the Third World: Reflections on Decentralised Planning based on the Mozambican Experience', in FitzGerald, E. V. K., and M. Wuyts (eds) 1988, pp. 136-79.
- Marshall, J. (1988) *Structural Adjustment in Mozambique - The Human Dimension*. Paper prepared for the Canadian International Development Agency, mimeo.
- Saith, A. (1985) 'Primitive Accumulation, Agrarian Reform and Socialist Transitions: an Argument', in *Journal of Development Studies*, Vol. 22, No. 1, pp. 1-48.
- Seers, D. (1976) 'The Political Economy of National Accounting', in Cairncross, A. and M. Par (eds) 1976, pp. 193-209.
- Walt, G. (1983) 'The Evolution of Health Policy', in Walt, G., and A. Melamed (eds) 1983a.
- and A. Melamed (eds) (1983) *Mozambique: Towards a People's Health Service*. London, Zed Press.
- and D. Wield (1983) *Health Policies in Mozambique*. Milton Keynes, Open University, Third World Studies course material.
- World Bank (1987) 'Economic Policy Framework, 1987-1989'. Mimeo (May).
- Wuyts, M. (1985) 'Money, Planning and Rural Transformation in Mozambique', in *Journal of Development Studies*, Vol. 22, No. 1, pp. 180-207.
- (1989) *Money and Planning for Socialist Transition: The Mozambican Experience*. London, Gower Publishing.

chapter 12

- Austin, J. E. and J. C. Ickis (1986) 'Managing After the Revolutionaries Have Won' *Harvard Business Review*, May-June.
- Baumeister, E. and O. Neira (1986) 'The Making of the Mixed Economy: Class Struggle and State Policy in the Nicaraguan Transition' in Fagen 1986.
- Bogolomov, O. (1983) *Socialist Countries in the International Division of Labour*. Moscow, Progress Publishers.
- Bukharin, N. (1979) *The Politics and Economics of the Transition Period*. London, Routledge and Kegan Paul.
- Cassen, R. H. (ed.) (1985) *Soviet Interests in the Third World*. London, Sage, for RIIA.
- Corraggio, J. L. (1986) *Economics and Politics in the Transition to Socialism: Reflections on the Nicaraguan Experience* in Fagen 1986.
- Evans P. B. et al (1985) *Bringing the State Back In*. Cambridge, Cambridge University Press.
- Fagen, R. R. et al (1986) *Transition and Development: Problems of Third World Socialism*. New York, Monthly Review Press.
- FitzGerald, E. V. K. (1985a) 'Agrarian Reform as a Model of Accumulation: the Case of Nicaragua since 1979' in Saith 1985.
- (1985b) 'The Problem of Balance in the Peripheral Socialist Economy: a Conceptual Note'. *World Development*, Vol. 13, No. 1.
- (1986a) 'Notes on the Analysis of the Small Underdeveloped Economy' in Fagen et al 1986.
- (1986b) 'An Evaluation of the Economic Costs of US Aggression against Nicaragua' in Spalding 1986.
- (1987) 'Notas sobre la fuerza de trabajo y la estructura de clases en Nicaragua'. *Revista Nicaragüense de Ciencias Sociales*, Vol. 2, No. 2.
- (1988a) 'State Accumulation and Market Equilibria: An application of Kalecki-Kornai Analysis to Planned Economies in the Third World' in FitzGerald and Wuyts 1988.
- (1988b) 'State and Economy in Nicaragua'. *IDS Bulletin*, Vol. 19, No. 3.

- (1989) 'Problems in Financing a Revolution: Accumulation, Defence and Income Distribution in Nicaragua 1979–86' in FitzGerald and Vos 1989.
- and A. Chamorro (1987) 'Las cooperativas en el proyecto de transición en Nicaragua'. *Encuentro*, No. 30.
- and R. Vos (1989) *Financing Economic Development: a Structuralist Approach to Monetary Policy*. London, Gower Publishing.
- and M. Wuyts (1988) *Markets within Planning: Socialist Economic Management in the Third World*. London, Frank Cass.
- , K. Jansen and R. Vos (1989) 'Structural Asymmetry, Adjustment and the Debt Crisis', *Working Paper in Money, Finance and Development*, No. 28, The Hague, ISS.
- Flory, M. (ed.) (1984) *La formation des normes en droit international du développement*. Paris, Presses Universitaires de France.
- Gaddis, J. L. (1982) *Strategies of Containment: a Critical Appraisal of Postwar National Security Policy*. New York, Oxford University Press.
- Government of Nicaragua (1988) *Memorial on Compensation in the Case of Nicaragua v. USA*. The Hague, International Court of Justice.
- Green, R. H. et al (1987) *Children on the Front Line: the Impact of Apartheid, Destabilization and Warfare on Children in Southern and South Africa*. New York and Geneva, UNICEF.
- Griffith-Jones, S. (1981) *The Role of Finance in the Transition to Socialism*. London, Pinter.
- ICJ (1986) *Nicaragua vs USA: Judgement of the International Court of Justice*. The Hague, International Court of Justice.
- IHCA (1987) 'Slow Motion Towards the Survival Economy'. *Envío*, Vol. 5, No. 63.
- Irvin, G. W. (1983) 'Nicaragua: Establishing the State as the Centre of Accumulation'. *Cambridge Journal of Economics*, Vol. 7, No. 7.
- and E. Croes (1988) 'Nicaragua: the Accumulation Trap'. *IDS Bulletin*, Vol. 19, No. 3.
- Kaimowitz, D. (1988) 'Nicaragua's Experience with Agricultural Planning: from State-Centred Accumulation to the Strategic Alliance with the Peasantry' in FitzGerald and Wuyts 1988.
- Kalecki, M. (1976) *Essays on Developing Economies*. Cambridge, Cambridge University Press.
- (1985) *Selected Essays in Economic Planning*. Cambridge, Cambridge University Press.
- Marchetti, Peter (1988) 'Las medallas de julio: un paquete sin pueblo', *Envío*, Vol. 7, No. 85.
- Miplan (1980) *Programa de reactivación económica en beneficio del pueblo ('Plan 80')*. Managua, Ministerio de Planificación.
- (1981) *Programa económico 1981: austeridad y eficiencia*. Managua, Ministerio de Planificación.
- Molyneux, M. (1986) *Mobilization without Emancipation? Women's Interests, State and Revolution* in Fagen 1986.
- Núñez, O. (1987) *Transición y lucha de clases en Nicaragua 1979–86*. Mexico City, Siglo XXI.
- Nuti, D. M. (1981) 'The Contradictions of Socialist Economies'. *Socialist Register*. London, Merlin Press.
- Pizarro, R. (1987) 'The New Economic Policy: a Necessary Adjustment' in Spalding 1986.
- Rodríguez, O. (1980) *La teoría del subdesarrollo de la Cepal*. Mexico City, Siglo XXI.
- Rowthorn, B. (1980) *Capitalism, Conflict and Inflation: Essays in Political Economy*. Atlantic Highlands, Humanities Press.

- Ruccio, D. F. (1986) 'The State and Planning in Nicaragua' in Spalding 1986.
- Saith, A. (ed.) (1985) *The Agrarian Question in Socialist Transition*. London, Frank Cass.
- Shafer, D. M. (1988) *Deadly Paradigms: the Failure of US Counterinsurgency Policy*. Princeton NJ, Princeton University Press.
- Smith, H. (1988) 'Race and Class in Revolutionary Nicaragua: Autonomy and the Atlantic Coast'. *IDS Bulletin*, Vol. 19, No. 3.
- Spalding, R. (ed.) (1986) *The Political Economy of Revolutionary Nicaragua*. New York, Allen and Unwin.
- SPP (1987) *Programa Económico 1987*. Managua, Secretaría de Planificación y Presupuesto.
- Stallings, B. (1986) 'External Finance and the Transition to Socialism in Small Peripheral Societies' in Fagen 1986.
- Taylor, L. (1983) *Structuralist Macroeconomics*. New York, Basic Books.
- Thorp, R. (ed.) (1984) *Latin America in the 1930s: the Role of the Periphery in World Crisis*. London, Macmillan.
- Tirado, V. (1986) *Nicaragua: una nueva democracia en el tercer mundo*. Managua, Editorial Vanguardia.
- United Nations (1974) *Declaration on the Establishment of a New International Economic Order (A/RES/3201/S.VI)*. New York, UN General Assembly.
- (1986) *Declaration of the Right to Development*. New York, UN General Assembly.
- Utting, P. (1987) 'Domestic Supply and Food Shortages' in Spalding 1986.
- Vilas, C. M. (1986) 'Troubles Everywhere: an Economic Perspective on the Revolution' in Spalding 1986.
- Weinert, R. (1981) 'Nicaragua's Debt Renegotiation'. *Cambridge Journal of Economics*, Vol. 5, No. 2.
- Wheelock, J. (1985) *Entre la crisis y la agresión: la reforma agraria sandinista*. Managua, Editorial Nueva Nicaragua.
- White W. et al (1983) *Revolutionary Socialist Development in the Third World*. Lexington, University of Kentucky Press.
- World Bank (1981) *Nicaragua: the Challenge of Development*. Washington DC, IBRD.

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية
للدسات والتوثيق والنشر

- ١- مصير القطاع العام في مصر د. فؤاد مرسى ١٩٨٧
- ٢- المشكلة الطائفية في مصر تحرير د. لطيفة الزيات وآخرون ١٩٨٨
- ٣- سكان مصر د. وداد مرقس ١٩٨٨
- ٤- أزمة مياه النيل د. رشدي سعيد وآخرون ١٩٨٨
- ٥- بيولوجرافيا الطبقة العاملة المصرية إعداد اشرف حسين ١٩٨٨
- ٦- ندوة حول إجراءات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر د. احمد هنى ١٩٨٨
- ٧- ثلاث قراءات سوفيتية في البيروسترويكاً ترجمة عصام فوزى ١٩٨٨
- ٨- المدرسة الاشتراكية في الصحافة د. عواطف عبد الرحمن ١٩٨٨
- ٩- قراءة نقدية لكتابات ناصرية د. عبد العظيم انيس ١٩٨٩
- ١٠- الاوراق الكاملة لندوة الفكر والممارسة المهدهاء إلى مهدي عامل ١٩٨٩
نشر مشترك مع دار الفارابي ببيروت
- ١١- المجتمعات التابعة والتنمية المستقلة مصطفى نور الدين عطية ١٩٨٩
- ١٢- البيروسترويكاً في عيون الآخرين ١٩٩٠
- ١٣- المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الاصلاح دراسات نقدية في الأزمة الاقتصادية د. ابراهيم العيسوي ١٩٩٠
- ١٤- دليل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي اعداد : ابراهيم برعى ١٩٩٠
- ١٥- ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية (أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
- ١٦- الانتخابات البرلمانية في مصر تحرير: د. أحمد عبد الله ١٩٩٠
نشر مشترك مع دار سينا للنشر
- ١٧- من لا يعرف شيئا فليكتب خريشات رجل شارع من بلاد النفط محمد عبيد غانم ١٩٩٠

- ١٨- الموقف من القصر فى تراثنا النقدى د ألف كمال الروسى ١٩٩١
- ١٩- أزمة الاسلام السياسى
- الجهة الاسلامية القومية فى السودان نموذجا د. حيدر إبراهيم ١٩٩١
- ٢٠- اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية اعمال ندوة عقدت بالمركز
- ٢١- محمد على دوس ، حياة مرارة فى العمل السياسى العربى الاقريقى
- (سيرة ذاتية ترجمة د. أحمد محمد البدوى ١٩٩١
- ٢٢- قضايا المجتمع المدني فى ضوء فكر جرامشى (طبعة القاهرة) ١٩٩٢
- ٢٣- من نقد الدولة السوفيتية إلى نقد الدولة الوطنية د. سمير أمين ١٩٩٢
- ٢٤- المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر ١٩٩٢
- ٢٥- العمال والحركة السياسية فى مصر جويل بنين ، زكارى لوكمان
- ترجمة أحمد صادق سعد ١٩٩٢

كراسات كهديسوريا بالجمهورية

- ١- التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا ثانديكا مكانداويرى
- ترجمة د. حسن أبو بكر ١٩٩٢
- ٢- الحركات الاجتماعية والعملية الديمقراطية فى أفريقيا م. مامداني، ث. مكانداويرى، وامبا ديا وامبا
- ترجمة أشرف حسين ١٩٩٢
- ٣- المنظمات الفلاحية فى أفريقيا ديسالجرين رهماتو ترجمة : على فهمى ١٩٩٢
- ٤- الجيش والعسكرية فى أفريقيا ثانديكا مكانداويرى ، ترجمة : عمر شافعى ١٩٩٢
- ٥ - الصراعات الأثنية فى أفريقيا أكوادبا نولى ترجمة : عادل شعبان ١٩٩٢
- ٦- تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا. مومار ديوب و محادو ديوف
- ترجمة عمر الشافعى
- ٧- الحركات العمالية وصنع السياسة فى افريقيا جيمى اديسيا ترجمة: ترجمة : مبارك على ومصطفى مجدى الجمال

نحت الطبع :

- حقوق الإنسان العربى والأقريقى عيسى شيفجى و حلمى شعراوى - الأزمة
- الأفريقية بالاشتراك مع الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية
- (بالعربية والإنجليزية)
- التجارب الديمقراطية فى أفريقيا (ترجمة) تحرير بيترا بيانجيو

صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب

فجرت سياسات التكيف الهيكلى أو ما سعى بالإصلاح الاقتصادى أزمة دول العالم الثالث أو بلدان الجنوب بشكل متجدد. إنها ليست أزمة جديدة، ولكن تجدها فى جو الحديث عن الديمقراطية والتعددية والإصلاح الاقتصادى وتمايز المجموعات الاجتماعية تمايزاً حاداً، وتصارع المصالح الاجتماعية، هو الذى أعطى هذا الزخم الجديد، خاصة وأن ذلك يتم تحت رعاية دولية ممثلة فى أكبر مؤسسات المال العالمية. ولهذه الاعتبارات جميعاً دخلت "الدولة" فى بلدان الجنوب كما دخلت عملية التنمية فى نطاق الأزمة الحادة بدورها وبدأت إمكانات المستقبل غامضة.

هذا الكتاب، جهد جماعى متميز أشرف عليه الأستاذ «دارام جاى» مدير معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية بجنيف وأصدرته حديثاً دار «زده» بلندن، ويمر بنظرة نقدية شاملة على تجليات الأزمة واشكاليات الحلول المطروحة على ساحة من بلدان الجنوب تمتد بين دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، ومن قلم أفضل الباحثين الوطنيين فى هذه البلدان.

ويسعد مركز البحوث العربية بالقاهرة وأمانة اتحاد المحامين العرب أن يتعاونوا لتقديم هذا العمل البارز للقارئ العربى، والذي نشعر أنه يأتى تماماً.

